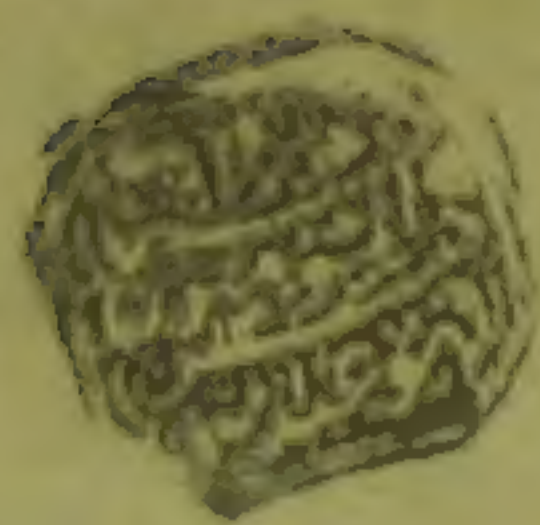






صاحب هذا الكتاب محمد حسینی
و بوده زاد ه
نیراج



باب الطهارة	فصل في البئر	باب التيمم	باب المسح على الخفين
باب الحيض	باب الانحسار	كتاب الصلوة	كتاب الاذان
باب شروط الصلوة	باب صفة الصلوة	فصل في سجدة الامام	باب الحديث في الصلوة
باب ما يفيد الصلوة	باب الوتر والنوافل	فصل عند الكون	باب ادراك الفريضة
باب قضاء الفوت	باب سجود التسهو	باب صلوة المريض	باب سجود التلاوة
باب المني	باب الجمعة	باب العيدين	باب صلوة النحر
باب الجنائز	باب الشهيد	باب الصلوة بالجمعة	كتاب الزكوة
باب زكوة الابل	باب العاشر	كتاب زكوة الخراج	باب زكوة الخارج
باب المصارف	باب صدقة الفطر	كتاب الصوم	باب ما يوجب الاكل
باب النكاح	كتاب الحج	باب القران	باب الجنائز
باب حصار	كتاب النكاح	باب الكفر والكفر	باب المهر

باب نكاح الرقيق	باب القسم	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق
باب ايقاع الطلاق	باب تعليق الطلاق	باب الخلع بالطلاق	باب طلاق المريض
باب الرجعة	باب الايلاء	باب الخلع	باب التعان
باب العنين	باب العدة	باب النسيئة والحضنة	باب النفقة
كتاب العتق	باب عتق البعض	باب الخلع بعقب	كتاب التبذير
كتاب الامانة	باب حلف العتق	باب الخلع والقول	كتاب الحدود
باب لو طرأ وجب	باب شهادة الزنا	باب حد السرقة	باب حد القذف
فصل في الغرر	كتاب السرقة	فصل	باب قطع الطريق
كتاب الجهاد	باب المغنم والقسم	باب استيلاء الكفا	باب المستامن
باب الوطأ	فصل في الجزية	باب المرتد	باب البغاة
باب اللقيط	باب اللقطة	كتاب الاثبات	كتاب المفقود

كتاب الشركة ١٤١	كتاب الوقف ١٤٣	كتاب البيوع ١٤٥	باب الخيارات ١٤٧
فصل ١٤٩	باب البيع القاسية ١٥٢	باب الاقالة ١٥٥	باب المراجعة ١٥٦
باب الربوا ١٥٨	باب الحقوق ١٥٩	باب الستم ١٦١	مسائل شتى ١٦٣
كتاب الضمان ١٦٣	كتاب الكفالة ١٦٥	كتاب الحوالة ١٦٩	كتاب القضاة ١٧٠
مسائل شتى ١٧٣	كتاب الشهادة ١٧٥	باب القبول عدا ١٧٧	باب احتساب الشهادة ١٧٨
كتاب الوكالة ١٨١	باب الوكالة ١٨٣	فصل ١٨٤	باب الوكالة بالخصوص ١٨٤
باب غرل الكول ١٨٥	كتاب الدعوى ١٨٥	باب التحالف ١٨٧	فصل ١٨٨
باب دعوى الخلع ١٨٩	باب دعوى النيب ١٨٩	كتاب الاقرار ١٩٠	باب الاستثناء ١٩٢
باب من الاقرار ١٩٣	كتاب الصلح ١٩٤	كتاب المضاربة ١٩٦	كتاب الوديعة ١٩٩
كتاب العارية ٢٠٠	كتاب الهبة ٢٠١	باب الرجوع عنها ٢٠٢	فصل ٢٠٣
كتاب الاجارة ٢٠٢	باب الاجارة القاسية ٢٠٤	باب من الاجارة ٢٠٧	باب فسخ الاجارة ٢٠٩

مسائل شتى ٢٠٩	كتاب المكاتبة ٢١٠	باب تزويج المكاتبة ٢١١	باب كتاب العدة ٢١٢
باب الموت والعجز ٢١٣	كتاب الولاء ٢١٤	فصل ٢١٤	كتاب الاكرام ٢١٤
كتاب الحجر ٢١٦	فصل ٢١٦	كتاب الماذون ٢١٦	كتاب الغصب ٢١٨
فصل ٢١٩	كتاب الشفعة ٢٢١	باب ما يطلبها ٢٢٣	كتاب المزارعة ٢٢٤
كتاب المساقاة ٢٢٥	كتاب الذباج ٢٢٨	كتاب الكفالة ٢٢٩	كتاب الكفالة ٢٣٠
فصل الاكل ٢٣٠	فصل التبسك ٢٣١	فصل ٢٣١	كتاب اجابة التوا ٢٣٣
فصل الشرب ٢٣٢	كتاب الاثنية ٢٣٤	كتاب الصيد ٢٣٥	كتاب الرهن ٢٣٥
باب ما يصح منه ٢٣٦	باب من غدر ٢٣٨	باب النهر ٢٣٨	فصل ٢٣٩
كتاب الجناس ٢٤١	باب يوجب القود ٢٤٠	باب العود فيها دور ٢٤٤	باب الشهادة والقيل ٢٤٤
كتاب الدك ٢٤٤	باب كيد الطريق ٢٤٧	باب حيازة البيعة ٢٤٨	باب حيازة الرقيق ٢٤٩
فصل ٢٥٠	باب القسامة ٢٥١	كتاب المعاقلة ٢٥٢	كتاب الوصايا ٢٥٢

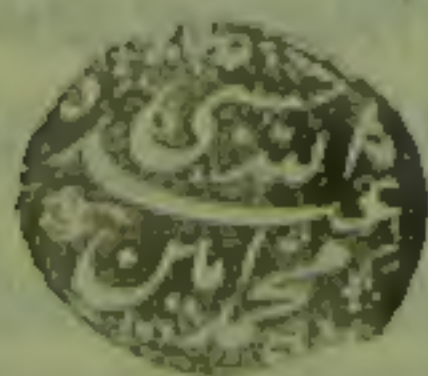
باب الوصية بالثلث ٢٥٢	باب العلق في المرض ٢٥٥	باب الوصية للفقراء ٢٥٦	باب من الكسبة ٢٥٧
باب الوصية ٢٥٧	كتاب الخنثى ٢٥٨	باب شق ٢٥٩	علم الفقه ٢٦٠



الملك لله دخل في حفظ عبده
 الحاج بشير اغا دار السعادة
 كشف قبل سنه ثمان
 غنيرة وهايت
 ولف



بده السعي للطفه من وف مولانا صاحب احمد احسان
 حصر اغا دار السعادة الحاج سرور محمد المريد
 من هو على كل سني قدره العصر الله
 محمد المصطفى دار احمد بن الحسين
 عمر



۲۱۸

Kutubkhana-i-Majlis			
Hacı Beşir Ağa			
		218	

محمد بن الذي جعل الشريعة ديناً رتبنا ونورا مضياً لغير الانام حيث اقره العظماء مصابيح
الدين والظلم حمد الابد ولا يحصى بحمد القلم والصلوة على محمد افضل الانبياء واشرف النسم
وعلى اله وذوي القربى والكرم صلوة تنال به البر لم يوعده الله ثم **بعد** يقول الفقير الذي
لا ربه الفخيم جليل بن سبيل الخفي غفر الله له ولوالديه وحسن اليهما واليه لما رايت وفاء
الرواية سارية في الافادة مسيرة القرين في الافادة وجزر الفاظ واجبات وايقن الخافوي
الكتاب ولم ينسره غير فضلاء الله وعلم العصر سرحاً متفصلاً بحل مغفرة المحجب وفك
مغفلة المنقب وغوص غوصه واخراج لآليه شرح معارف بقبيل البصائر والعدة
وهذا الامر لم يصب السدة علماً ما قبل من فعل خير من عذر المحل سرحاً من بلاغ وجهه تركيبه
صعابه كاشفاً عن وجه معانيه نقابة مغني عن بقاء الشرح في الابلحاح اغناء
التصريح بغيره فصاح موطئاً في الدماغ لذمة متشبتاً في المفاسيل عذوبة ناكبة غير الاكاذ
المحل والاطناب اهل تمتكاً بقول رسول الله عز وجل خير الكلام ما قل ودل ولزوا
على ما فيها الا اذا دعت الضرورة اليها وعلية كرامة وقوعها عليها حسنة الله وطلبها لمطاة
الله موسوماً بتوفيق العباد في شرح وقاية الرواية طبعه بتوفيق الله والعناية
وسألت الله تعالى وسئل ان يجعله لخير اهل اليوم وسيلة الى المقصود التام انه ولي اعاني
على التوفيق واتمامه ليحجز على التحقيق وهو باجابه الادعية حقيقي **كتاب الطب**
عن الحسن يفت بالكتاب لا بالاباء علماء ياقيل لكل مقام مقال اكتفى بلفظ الواحدة
مع تعدد ما يتصرف في الجبر وافضلها بالما والرباب لانها اسم جنس يتناول اولها
وافرادها فلا حاجة الى لفظ الجمع اعلم ان انواع عشرة وعاشرة عباداً ومعاشاً وعقوبات
في العبادات خمسة الصلوة والزكاة والعنوم والحج والجهاد والمعاشات خمسة العاونة والتمن
والعاونة والمقصود والامانة والشركات والعقوبات خمسة القصاص وهذه الزنا
وهذه السرقة وهذه الشرب وهذه القذف تقدم العبادات على المعاشات لاجماع السلف
اختلف على تقديم ذلك كما في تقديم الصلوة على سائر العبادات وتقديم الطهارة على سائر
الشروط وقدم الدليل على الدلول فتشفاً بكلام الله تعالى ولان الكتاب اصل وهو ان لا يقرى



مستبظة منه والاصل مقدم على الفرع تبه فقدم ذكر انما قبل لم ذكر المراق بل حفظ
الجمع والكعبين بلغنا التينة في الآية قيل انهما قبله الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد على
والكل يرمق نفخت المقابلة ولو قيل لا الكعب كما قبل المراق يكون الوجه غسل كل رجل
الكعب احده في وسط القدم فذكر الكعب بذلك ليتبين ان الكعبين هما قبلان المقابلة
موجودة في قوله وايديكيم وارجلكم فيكون الوجه غسل يد واحدة وقيل وجوب غسل الايدي
ثبت بالجماع المسماة والآثار الشرعية اربعة الكتاب ويستعمله من بعدة من قبلنا ولكنه يستعمله
الآثار والاجماع ويستعمله من قبلنا من آيات القرآن ويستعمله من قبلنا من آيات القرآن
الصلوة لانه الرضوخ ايضا في الصلوة بقول الصلوة والافاضة دليل بيته كذا
الزنا والشرب عند وجوده لا في غيره عليه السلام من يوم اخذ في اربع صلوة بوضوء واحد
لا احد لان رفع الشئ لا يكون سببا لوجوب ذلك الشئ **والفرض** الوضوء لوضوء ثابت بدليل
قطعي في الكتاب السنة المتواترة والاجماع والوجهات ثبت بدليل في الآية المذكورة و
الحديث كما قال في الواحد ولكنه ما يكون تاركها لا معاقبا وانما فعله ما لنا علينا
وابتداء بالصوفى لانه حملها بعض البدن وقيل الكبر كل البدن وبعض مقدم على الكل صورة
تطهير الوجه واليدين والرجلين عن النجاسة فحكمته فرض في الوضوء ولان الامر بغسل الوجه
وعطف البواق عليه بدليل الفرقة والوجه من مضمون الشعر لا اسفل الذن طولا وبابن سميت
المخزيين عرضا لان الوجه ما يراه الناظر عند المقابلة في كل حال ويقع الوجهة بهذه الجملة ولا يكون
باطن القم والانف من الوجه لانه الوجه لا يقع عليها من وجهه ولا يجب غسل باطن العينين
لان الحديث لا يحكمها ولهذا لكل الجنب ان ينظر الى مصحف تحته الاذن ما لان لا يدخل الاذن
وهو موضع كبة القم ولا يسقط غسل البياض العوض ببله العذار والاذن وعند سقط
قباس على رءوفه لهما البياض كان وجه الغسل ولم يتغير عن البياض فخص في حق
خفيف اللحية فبق على كانه يحذف الذن لانه صار مستورا بالحية والغسل الاساس مع القطر
والسنة من فضة صورته مستطبة على امر فقيهن والكعبين فرض وعند زفر بن عيسى ما طيففة
من الوضوء ان الغاية لا يدخل في الغاية كما في قوله تعالى انما الصيام الى الليل وكما في ما قبل
الدين الى رمضان وكما في الاجارة واليمين انما ان ما قبل الغاية متى كان متنا ولا ما بعدا
يكون ذكره لا لافراج ما وراء الغاية فيه من الغاية واليه في الغاية متى لم يكن متنا ولا يكون
لقد الغاية الى الغاية فلا يدخل في الغاية فالي في آية الوضوء لا يسقط لانه في الوضوء على ما
وارجلكم لوجه ان يكون غسل اليد والرجل من تحت الاطراف والركبة لا امتداد اليد والرجل اليها وقيل

ينقص

عن صلوة ليست بذات ركوع ويجوز لصلوة الجنازة وسجدة السجادة والكتابة صورة صلاة اذا
 تماسن لغيرها بغير دين وشعره سواء كان قبل او بعد او لم يركع بل لا يركع في الصلاة المتكثرة
 فينقطع بلا انزال ويرفع غمره اذا استيقظت ويحذف قفلا لا احتمال خروج فعوده لانه اذا
 في الاصل لم يخرج بخلاف خروج فانه لا يعود لصيق الحلق وان استيقظت وانما جهة اخرى لا يرفع
قوله وانقطاع صيغ صورته بغير الغسل عند خروج دم حيض عن وجهها لان الحيض ينقص
 كسائر الاصل لا عند الانقطاع لان خروج دم حيض طهارة وفي الحال لا يوجب الطهارة وانما الغسل
 قبل الانقطاع لعدم الغاءة والكلام في انفس الكلام في الحيض لانه اقل من الحيض لا وطى
 بهيمة بلا انزال حتى لان لكل يسكن كل شئ في الاصل مقام الانزال **قوله** وسنذكر صورة صلاة
 يسكن الغسل يوم الجمعة وعند ما كنت وجب له قوله عليه السلام في الجمعة فليغتسل ولما لم يركع
 ان قول النبي عليه السلام من تركها يوم الجمعة فمات ميتة يوم الجمعة وفي الحديث من تركها
 محمول على النبي صلى الله عليه وسلم بما رواه عنه من صلوة الجمعة وفي الصحيح ان صلوة الجمعة فضيلة
 على سائر الصلوات في يوم الجمعة اعطيت اكثر الاوقات فيختص الطهارة اليك بغير غسلها لها يوم الجمعة
 فضيلة على سائر الايام لقوله عليه السلام سيد الايام يوم الجمعة فيختص الطهارة اليك بغير غسلها لها
 بفضيلة وقرن قفلا يظهر من غسل يوم الجمعة ثم أحدث فتوضا وصلى الجمعة لا يكون بقيت من غسل
 وعند ما يكون ميعاد وسعيد بين والوقوف بعرفة لانه يوم الاجتماع والازدحام فيسبح الغسل
 لتكثافه في بعض برائة البعض كما في الجمعة والازدحام لانه عليه السلام غسل الايام حين يوم
قوله ويجوز الوضوء في غير بيا الطهارة بين وما برخصها في بياها بغير غسلها فانما الطهارة ان
 صورة صلاة يجوز التطهر بالماء المطلق كما السما والارض لقوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا يابى
 زال طبعه بغيره الغلظة كما لا يجوز بما سفلوا بظاهر لان حكمه عند عدم الماء المطلق منقول الى
 التيمم لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايمانكم والارض كلها طهارة
 وما والورد وما اشبه ذلك فانها لا يزيل النجاسة فكيف بالاجماع وذكر انما تطول في فائدة طهارة
 المقصود وبما جاء في صورة صلاة اذا ما بالان في الماء والنجاسة فمقتضى انما سفلها جازا لم يركع
 اثره لقوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا لا يابى النجاسة شي الا ما غير طهره حديث ففسر الاثر بذلك كسائر
 منه الاثر المند اول بين من الجدل اذا عرض النجاسة فمقتضى انما جازا في الماء كسائر الجدل على
 نصها او غيرها لا يجوز الوضوء اسفل منها **قوله** وبما جاء في صورة صلاة لا يجزى على نفس سائبة بالركوع
 وعند فتنه قباب على الميتات الدليات لنا الجهر ورفقة **قوله** ولانما ما كذا في غير بياها
 خالطه شي طاهر شرعي في بيان ما خالطه شي نجس فيجب عليه ان يركع بغيره انما كذا في غير بياها وعند

لا يجزى

سوق في السجدة

لا يجزى وان كان قنطين لم يتغير قوله عليه السلام وانما قنطين لا يجزى حيث لنا قوله عليه السلام
 اذا استيقظ احدكم لم يجد شي غير اذخل يده في الثا ولا يركع حتى يمسح على النجاسة فان كان يكون
 عشرة اذرع في عشرة شئ لو قدر ما له بين طول كل بين وعرضه ذراعين مسحه وكان عطفه ما لا يخسر
 الارض بالعرف مكانه بغير كذا في رطلها حتى جانب الوقوع في لم يركع النجاسة ولا يركعها من جانب
 اخرى اليه رطلها وركعها جاز الوضوء من الجانب الاخر والموت في مقدار الحيض وقت الوقوع
 حتى لو انقص عده لا يجزى **قوله** لا يظهر كذا ذكر الفقهاء وفيه بحث لا يعرفه المقدس
 بالنقص لا لا جهت وانما ان ذلك مقصود لاني المستعمل لان المقدس بر توقيفه فلا يكون
 فيها للركوع من كل كافي الاعمال المفسدة للصلوة **قوله** والباء استعماله في اختلافات تحت الاول
 في النجاسة وانما في بيا شي بغير غسلها وانما صورة صلاة لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل اتفاقا لمجد
 ان الماء المستعمل طاهر لا ملطه ولا ملطه لانه اعطى حديثا وجب طاهر من وجهه وكذا المصطفى
 لوصفه حاملا لحدثا او جنيبا يجوز صلوة دون وجهه ولهذا الوضوء فحدثا لا يجوز صلوة ولو لم يكن الماء
 بالطهارة او بالنجاسة تبطل الاخر والاعمال انما كذا في ابدال احد النجاسة بالغيرية
 وبقي الطهارة علما بالاسلين لانه ما وطهر بغيره طهر بغيره وكذا ان ابدال النجاسة
 طيب بغيره وطيب ما لم يزل باقاة القرية بغيره لا يجزى ثامن وعشرون علما لا يجزى بغيره
 كذا هذا فلا يجوز الوضوء بغير طهور ولا يمسح على النجاسة ولو كان الاصل فلا يجوز التطهير
 بالنجس لانه انما اعطى النجاسة لان الماء في شي يستعمل في طهره وبها اليه نجس حكمي في طهارة
 حكمه قباب على ما ازيل اليه نجس قنطين ولان انما استعماله ازيل اليه حدث او نجاسة فبغيره مانع
 بجواز الصلوة في الحلق الاول كذا في الثاني ويظهر عملا بانه الحدث الحكي وبالنسبة الى البدن على
 على وجهه بغيره القربة وعند محمد انما غسل بغيره او وضوءا لم يجد التيمم بغيره كما هو الوجه في طهارة
 الحدث وعند محمد لا يصير عملا لان الماء بالنية كذا في طهارة اما لوضوءا لم يجد التيمم بغيره كما هو الوجه في طهارة
 فيكون طهارة الماء وسخا بالنية لانه انما يصير عملا بالنجاسة بالنية كذا في طهارة اما لوضوءا لم يجد التيمم بغيره كما هو الوجه في طهارة
 كل واحد منهما نجس كما ازيل عن العنق في الصحيح لانه سقط حكم الاستعمال قبل الانفصال للضرورة و
 لا ضرورة بعده ومنه من الكلام ان بقدم تعريف استعماله الوضوء وعند محمد لا ينقص لانه
 ناقص الوضوء لحدث ولم يوجد لانه كذا في اسم النجس وقد انعدم خروج فلا ينقص الوضوء كما لو قبلها او
 مسترها بشهوة ولم يخرج في ثا لانه لا سبب طاهر لحدث فاقيم مقامه كما في السفر كذا في طهارة
 النجاساتين مقام انما في حق الغسل وقوله ودودة فوجت فمرد برعدا ونقص **قوله** لا اني خرجت
 صورة صلاة سقوط دودة او طهر من الجرح لا يرفع الوضوء وان سقطت بر يرفع الفرق بينهما ان الدودة

وهو كالطهارة وقت لبس ثياب الخفاف حلو الخفاف بالقدم فبراع في حال الطهارة وقت
 المسح ولا يصح على عامة وقت مسوحه ووقا من ذلك قوله وفيه صورة كذا في المسح
 الخفين مقدار ثلث اصابع لانه في غير السلام رأى رجلا يغسل خفيه فقال يا كذا مسح ثلث
 اصابع في اصابع اليد قياسا على مسح الرأس فشرط الرابع ثلث اصابع منها وهو جواز مقدار
 ثلث اصابع ثم يجوز منها وقوله قد ثلث اصابع اشارة الى انه لو مسح باصبع واحد ثلثه
 بما وجد جاز ولو لم يدره صورة ثلثه مدة المسح للمقيم يوم ويلا في ثلثه ايام ليلها
 لقوله عليه السلام مسح المقيم يوما ويلا في ثلثه ايام وليا ليلها وابتداء المدة فخرج وقت
 الحدث لانه وقت اللبس والام وقت مسح فيه لو توفى عند طلوع الفجر ولبس عند طلوع الشمس
 وحدث عند الاستواء مسح عند الزوال يصير ابتداء وقت الاستواء لان العمل انما يظهر عند
 الحدث فيعتبر المدة من وقت الحدث واذا اتقنا المحدث وعلى الانقطاع وبسبب كونه على ذلك
 في الاصل في الرخصة كما تخرج تفاقا واذا اتقنا على سبيل او سال احد الوضوء قبل اللبس مسح
 خارج وقت الصلوة وعند زفير مسح لا عام المدة فيسجد يوم ويلا في ثلثه ايام
 ليلها لانه ان طهارة المحدث وافرغ طهارة الحجج لانها لا تنقض الحدث فبالطريق
 الا ان يكون حال المحدث في الرخصة كالصحيح لانه ناقض الوضوء عند خروج الوقت
 لحدثات بن فتيه بن نه بس الخفين بلا طهارة فلا يجوز مسح بعد الوقت فان قيل لو
 كان كذلك لوجب القضاء لخصو الشرع مع الحدث قيل له ان الثابت بالاستناد ثابت من
 وجه دون وجه وانما جاز في الوقت تفاقا لانه حدث المحدث وساقط الاعتبار فيه
 ولو ناقضه صورة ثلثه ناقض مسح ناقض الوضوء لان البدل لا يفوق على الامل وزرع حكم
 الخفين فيجب غسل الاخر لا المتنجس بغيرها ومضى المذهب ان الخفاف في ثياب جلد من البرد لانه
 اذا كان بغيره يصير كالجيرة فيجوز في غير الوقت فيستحب الخفاف بالمسح كما في الجيرة وبعد ما
 علمنا وليس عليه عادة بقاء الوضوء وعند ف عليه ذلك لانه الانتقاض لا يتجوز
 فثبت بغيره بغيره في الباقي لانه ان انقض الحدثات بن لانه الخفاف ومضى المدة
 وقد غسل سائر الخفاف لذلك ولا يخفى غسل الخفاف ثانيا لانه الغاية للموالة وهو
 ليس بشرط في الوضوء ولو خرج اكثر العقبة صورة ثلثه فخرج اكثر العقبة ساق الخفاف
 يبطل مسح وعند س فخرج اكثر القدم لانه انما وعند محمد ان بقي مقدار ثلث اصابع القدم
 لا يبطل مسح بقا كل مسح لانه قيل القدم قد يخرج من الخفاف سبعة فلا يمكن التجوز عنه
 فيغير اكثر القدم لانه حقيقه ان مسح انما يجوز اذا لم يمتنع الخفاف فاذ فرغ اكثر العقبة

ساق الخفاف لم يمتنع كل من غسل الخفاف في وقت مسوحه لا يجوز مسح على خفاف في غير سبيل
 مقدار ثلث اصابع بها من اصابع رجل القفا وعند مالك يجوز ان المسح يجوز على الخفاف وفيه اسم
 الخفاف كما في الخرق القليل لانه اذا ظهر بعض القدم تنقص بذلك المقدار فينقص الباقي لان
 ناقض البعض ناقض الكل ولا يجمع بين الاصل والخلف لا يجوز خلاف القليل لما سياتي لو فصل بينهما
 مقدار ثلث اصابع اقامة لكل التقدير نظام الخلق الحقيقي واعتبار اصابع اليد في مسح اصابع
 الرجل في الخرق لان مسح فعل اليد والانتفاء فعل الرجل والفعل يضاف الى الفاعل لا الى العمل انما انقصا
 للاعتباط وان كان الخرق في موضع الاصابع لم يعتبر بين الاصابع صغيرة كذا وكبيرة في الاستسقاء
 الا بها مع جازما وما قد ثلث اصابع من موضعها يجوز مسح وان كان في غير موضع الاصابع فغيره
 اصغر الاصابع للاعتباط ويجوز ان يكون الكبير بين بنقطة تحت وبان ثلث نقطة من فوق
 فالان يستعمل في الكتب المنصلة والكتب المستعمل في الكتب المنفصلة في السابق هنا الكثرة لثبات
 حقوق المتفرقة على خفاف واحد لا ما دون صورة ثلثه الخرق اليسرى في الخفاف لا ينعى جواز المسح
 وعندنا في موضع كذا في الحدث حل على اليد فسرى الى الكتاب لانه حدث لا يتجوز لانه ان الخرق عن
 قليل الخرق متجه فعمل القليل عفوا وبقي الكثير على القياس فلا يلزم على ذلك الموضوع كحل الحدث
 في مسح صورة ثلثه جميع نجاسة الخفين لا فردا لان الرجلين عضو واحد في الحكم لا ينفك
 احدهما عن الاخر في الوطيفة فيجمع نجاستهما لا فردا لعلهما في وقت مدة السفر صورة ثلثه
 اذا سافر مسح قبل الانتقاض يقول بانه المدة السفر اتفاقا وان كان في بعض حال المدة لا يقول
 اتفاقا وان ساقه لا يقول وعندنا لا يقول لانه في افتتاح الصلوة في سفينة في مصر سار
 فخرجت من العمران لا يفتل صورة لاصوة المسح فكذا هنا لانه انما اذا اقام قبل تمام يوم
 ويلا يفتل بقاء المدة المقيم كذا هنا وان اقام المسح فبعد ما نزع خفيه لانه هذه المسح
 لا يبقى بدونه ولانه صار مقيما فلا مسح اكثر منهما في ويجوز على جيرة ما فرغ من بيان المسح فخرج
 سار في بيان المسح صورة ثلثه مسح على كل الجيرة لانه الواجب انقل اليها مع فريتها
 ان طهرها لان العصاة لا يشد على وجه ياتي على موضع الجراحة في المسح على العرق
 على رأس الجرح ويغسل جواربها لانه الثابت بالضرورة يتقدر بعد ثوبا وذلك جائز وقا
 شرط قياسا على الخفين لانه غسل ثوبها ليس بشرط لو طهر فلا يكون مسح عليها شرطا
 وخلاف في الخروج وفي مكة تجب مسح اتفاقا والمسح على الجيرة كالغسل لا بدل ولا يجمع
 مسح الجيرة على احد الرجلين مع غسل الاخر بخلاف مسح الخفين ولا يجمع الخفاف
 على احد الرجلين مع غسل الاخر ولا يبطل صورة ثلثه لا يبطل مسح الجيرة بزوال

متقدم

ولا نفوسهن من يطهرن بالثدي لا طهارا لاغت لثان القواعد بالثدي ينفق هل
 الوطى بالاغث والقواعد بالتحفيف ينفق هل الوطى بالانقطاع لان من قوله
 حتى يطهرن بالتحفيف في يخرج من وقار من القواعد بين كسار من الايتس فيعمل احد
 حالة والاخر على حالة افر على ما في كل عند الانقطاع وعند الاغت ل وبعيد هذا القطع
 دم النفاس **قوله** واقل الطهر عشرة اقل طهر يكون طهرا في خمسة عشر يوما كما ان
 اقل طهر يكون طهرا نفاسا ستة اشهر حتى لو زادت ثلثة ايام وما وشت عشر يوما طهرا
 ثم ثلثة ايام وما ثلثة ايام ولو ثلثا في حوض ولو انقص الطهر من خمسة عشر يوما يكون ثلثة
 الاول حوضا والثانيه استحي منه ان الطهر بسبب الاقامة واقل مدة الاقامة خمسة عشر يوما يكون
 اقل مدة الطهر خمسة عشر يوما **قوله** ولا حد لكثره صورة المسئلة لا غاية لاكثر الطهر لانه
 قد يمتد طهرا ستة سنين فلا ترى الحيض فلا يمكن التقدير كما تنقش الا عند نصب العادة
 في زمان الاكثر فيقدر اكثر الطهر ستة اشهر الا في حال طهرها من اصل وادى مدة طهرها
 ستة اشهر فيقدر اكثر مدة طهرها باقل من اخطا لا رتبة صورة ذلك اذا رأت امرأة
 مبتدئة عشرة ايام وما وستة اشهر طهرها ثم استمر بها الدم فطهرها زوجها ينقض عتقها
 عشرة اشهر الا ثلث ساعا لانها يحتاج الى ثلث حيض ولا ثلث اطهرها بالانطلاق في الحيض
 فكل حيض عشرة ايام وكل طهر ستة اشهر الا في **قوله** وما نقص صورة الدم ان نقص
 عن ثلثه او انزل على عشرة او الاربعين استحي منه لا حيض ونفاس لا يمنع صلواتا وصوما
 لان تقدير شرع الاقل بالثلاثة يمنع النقص عنه والاكثر بال عشرة والاربعين يمنع الزيادة
 غيرها في ان العادة بال عشرة اذا رأت يوما في عاداتها المعروفة لا يترك الصلوة حتى يتم
 الاقل ويبدى من رأت ما يتركها وتري رأت طهرها تنقض بغير هذا الا عشرة **قوله** او عادة
 معلومة اذا رأت امرأة ايامها خمسة ايام يكون حيضا لانها رأت الدم في وقت
 الحيض ان زادت يكون استحي منه الا في ايامها الخمسة وعند ذلك يلحق ثلثة ايام من الزيادة
 على العادة بايامها ثم طهر وان زاد على عاداتها ولم يتجاوز العشرة فالكل حيض اتفاقا
 ان الحيض مما يزداد وينقص فلا يمكن ان يكون جميع الزيادة حوضا فيلحق جميع المصالح
 ان الدم الزائد على عاداتها يحتمل ان يكون دم حيض ودم استحي منه لانها لم يفرق
 ما وافق العادة حوضا لان الوقاع اصل لا باني وكذلك النفاس واذا استمر دم حوضا
 بالحيض وبالولد في حوضها من كل شهر اكثر الحيض ونفاسها اكثر النفاس لانها استحي منه
 لانها دخلت في الحيض والنفاس فلا يخرج بالثبات **قوله** وما رأت صورة ثلثة ما رآه حال

قبل خروج الولد استحي منه وعند من قيا على النفاس بان ولدت وليدين فالنفاس
 من الاول مع انها حامل بالثبات فلو انها تحيض لكانت نفث لان كل واحد منهما دم ارحم
 ان الحيض دم رحم وخروج الدم من الرحم لا يمتد ولو لم يمتد عليه صورة المحدث
 يوقفنا الوقت كل فرض فيصير بذلك الوضوء في الوقت ما شاف الغرض والنوافل وعند من
 لكل فرض فيصير فرضا واحدا ما شاف النوافل ان طهارة المحدث وطهارة ضرورية
 لكونه حدثا معا لما فيها بقدر الضرورة فاذا اقر الغرض زالت الضرورة الا ان
 النوافل تبع للغرض فيبقى في حوضها استحي منه السلام المستحي منه يوقفنا الوقت كل صلوة
 فيكون طهرا رتبا باقية ما بقي الوقت والمحدث في حق بقا العذر لم يمتد عليه وقت الوضوء
 وما بعده في الوقت لا يحدث الا في طهرا به وانه يوجد فيه لان من رأت الدم في اول الوقت
 ثم انقطع فوضوات ودام لا انقطاع في خروج الوقت لا ينقض طهرها بخروج الوقت
 ولو كان فقير لمحدث وما قال امض لا ينقض والدخول في العذر باستمررا حدث في اول
 الوقت لا آخرة في لا يجد زمانا يوقفنا ويصير خاليا بحدث اعتب بالدخول بخروج وخروج
 في العذر ما يمتد الى الانقطاع في اول الوقت لا آخرة في لوقوفنا المحدث وعلى العذر للصلوة
 في انقطع وصلى على الانقطاع فان عاد في الوقت استحي منه لعدم الانقطاع التام والافلا
 لوجود ذلك فيبين انه صلى صلوة المحدث ولا عذر **قوله** وينقض خروج الوقت صورة
 طهارة المحدث وترفع بخروج وقت الصلوة فقط فيصير طهرا لانه لا وقت مانع
 فاذا زال مانع عمل حدثات ابى عمله وعند زفر بالدخول فقط ومرة اختلفا في طهرا
 اهدبها انه اذا وقفنا قبل طلوع الشمس يرتفع بالطلوع لوجود الخارج وعند زفر لا يرتفع
 لعدم الدخول والثانية اذا وقفنا يوم العيد عند الطلوع لا يرتفع بالزوال وعند زفر
 يرتفع لانه طهرا المحدث ومقدرة بوقت الصلوة فلو انقص بالخروج لا بالدخول
 يزاد على وقتها لثان طهرا رتبا ثبت للمحاجة ودخول الوقت دليل وجود الحاجة و
 خروج الوقت دليل الزوال فلا يبقى بالخروج وعند س يرتفع بكل واحد منهما لان ما ثبت
 بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة مقدرة بالوقت فلا يثبت قبل الوقت ولا بعد الوقت
 ولانه لا ضرورة قبل الدخول ولا بعد الدخول **قوله** والنفاس صورة ثلثة النفاس الدم
 الخرج عقيب لولده او بعد خروج اكثره لا وقت معلوم ولا حد لاقته فيكون ما وجد نفاسا
 فلو كان له حد لا يكون الدم القليل نفاسا كما لا يكون الدم القليل حوضا واكثره حوضا
 يوما وعند من ثلثون يوما لانه مقدرا بربعة اشهر اكثر الحيض **قوله** وهو يوم التوبين صورة

او اولدت المرأة في بطنها ولد آخر يكون نفاسها من الولد الاول فيكون لو كان بين الولدين
اربعة ايام او ما انقض نفاسها ولا يكون من الولد الثاني نفاسا لان الجمع بين النفاسين
بلا طهر يخل بينهما محال كالجمع بين كفتين ولو كان بينهما خمسة وعشرون يوما يكون
ما رآه من الولد الثاني هيضاً لوقوعه بعد الطهر وعندئذ من الولد الاخير فيبقى القتل او
القيح من الولد الاول والعدة ينقض بغير طهر الاخير اتفاقاً لان المرأة حامل مادام في بطنها
ولذا قد ورد ما يحل من الحيض فلا يكون نفاساً لان النفاس كالحيض في كونه من الحيض
من الصلوة والصوم والطه والجماع الثاني النفاس من العدة تنقض بالولد الاخير فيكون
النفاس من الولد الاخير لانها حكمها كالتعلقان بالولادة كما ان النفاس دم خارج
عقب الولد منها كذلك فيكون نفاساً وقياس النفاس على العدة لا يصح لان النفاس
العدة يتغير بوضع الحمل لقوله تعالى اجلته يضع حملك وكل متناول لكل سقط
اي سقط النزول بغير حمل فلهذا ما ورد من ان النفاس من العدة لا ينقض بالولد
ويجوز شفاعته يوم القيمة والدم الذي بعده نفاس والحجاريه ام ولد يمتنع بالولد
باب النفاس لما فرغ من بيان الطهارة من نجاسته حكمية شرعية في بيان الطهارة من نجاسته
مقولة **يطهر صورة المسئلة** يطهر به في المسئلة وثوبه ومكانه من نجاسته مروتى يزول عنه بالما
لان نجاسته من الحيض من نجاسته فانزال عينها في الخيط اهر كما كان وانفصلت المسئلة
الواحدة على مقتضى الكتاب وعندئذ لا يطهر في غسل ثلثا ما بعد زوال عهده لان بعد ذلك
التحق نجاسته بغير نجاسته لم يغسل قدامه ان بقي اثره شق زوال القوله عليه السلام في ذلك
اعليه ولا يفرق ثوبه وبالماء الطاهرة كالماء والورد وعندئذ لا يطهر بالماء لان
الحاج لا يعمل على الماء في نجاسته كما ان الماء يشارك في ازالة النجاسته فيطهر
قياساً على الماء كالماء في نجاسته لان افضاض ازالته بالما ثبت على خلاف القياس كوجوب
غسل غير موضع النجاسته لان محل النجاسته في ازالة النجاسته من الماء لان زيل اللون والدمعة
وما لا يزيد مع ان الطهارة لا يجوز فلا يصح القياس عليه **وقوله** وعلم لم ير اثره فهو ذلك اذا
لم يكن النجاسته مرئية كالبول او غير بطهر في غسل ثلث مرات والعمرة ثلث مرات وعندئذ لا يطهر
والعمرة واحدة قياساً على النجاسته حكمية لان حديث النبي صلى الله عليه وسلم في غسل ثلثا
عند تمام النجاسته وعند التفتق اوله ويطهر فيها لم ينقص بالعمرة عند غسل ثلث مرات
وتجفيف ثلث مرات في قطع النفاط وعندئذ لا يطهر الا بالما يخرج النجاسته العم
ولم يوجد فلا يطهر للباس من التجفيف في استخراج النجاسته كالعمرة في طهر ثلث اوطاقي

سواء وصورة اختلاف بطهر في المسئلة ونجاسته ونجاسته ونجاسته او اعود بما وجب
والله اعلم بالما ان نجاسته من غسل ثلث مرات وتجفيف ثلث مرات وان كان النجاسته
ثلث مرات والمعبر ان نجاسته على طهر النجاسته في الخمر في القبلة ويعرف ان كان طهر
لم يعرف المسئلة **وقوله** وضعة صورة المسئلة او ان نجاسته نجاسته بعينه ذلك بالارض
يجوز الصلوة معه عندئذ وعندئذ اذا جفت وعندئذ لا يجوز اتفاقاً لان نجاسته
يسرب رطوبة النجاسته والذلك لا يزال النجاسته امتداداً كما لو اصابته رطوبة على الأفراد
وكما لو اصابته النجاسته باللباس ان النجاسته لا يثبت على رطوبة بل لا نجاسته فاذا اودك
بالارض زالت وبما بقي قليل فيبقى لانه ان نجاسته صلب لا يخل في رطوبة بل نجاسته
فاذا جفت النجاسته عادت لا جرمها فيبقى بغير قليل وذلك معفو عن الصلوة
وبسبب الثوب والبدن كذلك لا يثبت النجاسته على البدن جارية جارية او طوبى ويعرف ان كان
لم يعرف المسئلة **وقوله** ونجاسته من نجاسته او ان نجاسته نجاسته بالما يغسل رطبه ونجاسته
بابه ان كان رطبا لم ينجس بالما لم ينجس بالبول غير نجاسته او نجاسته او نجاسته
وعندئذ في ذلك طهر ومنه في ذلك نجاسته اتفاقاً لان النجاسته احد اصناف الادوية فيكون
طهر اقياساً على الآخر ان كل ما يوجب طهارة كان طهر بالبول نجاسته بالما
ان يكون ما يوجب طهارة البكر نجاسته وفيه ما فيه **وقوله** وسيف اى يمسح السيف فيصير نجاسته
من النجاسته لانها الصلابة لا يثبت عليها اجزاء النجاسته ولم يبق بالمسح الا قليل ولا ينجس
ولا فضل بين الرطب واليابس في نجاسته جري في عليه بنية لان العمرة سقطت لثبوته
وقد غسل بنية لان ما دونها سائلاً لا ينجس ولا نجاسته وفيه **وقوله** والارض مسئلة
او ان نجاسته بالارض والابرة المرسلة نجاسته وذهبت ما جازت الصلوة على مكانها وعندئذ
لا يجوز ان نجاسته نجاسته لا يزال ولذا لا يجوز التيمم بها لان النجاسته بقل
بجفاف لان بعضها يزول بالشمس وبعضها بالريح وبعضها بشراب الارض وبعضها بجد
الهواء فيطهر النجاسته القليلة يمنع جواز التيمم لجواز الصلوة الا بران فقط من الدم
لو وقع في البر نجاسته في يمنع جواز التيمم لانه الصلوة لو اصابته النجاسته والمكان كذا
والمحصر الشجر والكلاء القائم مع الارض لا لقائهما ويعرف ان كان طهر المسئلة **وقوله**
وقد رآه من النجاسته في موضع الارض لا لقائهما ويعرف ان كان طهر المسئلة **وقوله**
وبما من ماله من النجاسته مسئلة ما ورد في نجاسته ولم يرد في نجاسته
وقال لا واقع الا جمع على نجاسته ولم يقع على البدن في اصابته كالبول في نجاسته مسئلة

واذنه ورجلاهما فضيلة ويقف بين كل كلمتين في الاذان ويكرر في الاقامة لقوله عليه السلام
اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاهد رباك لان الشبهة هي في الكلام تحت اليد كونه لانه يتردد
وله وترجع الصورة لانه لا يترجع في الاذان وعند فيه ترجيع وهو ان ياتي بالشهادتين مرتين
مرتين بصوت خفيض ولا ثم ياتي بكل واحدة من الشهادتين مرتين مرتين بصوت رفيع فتقع الاقامة
له حديث ابو حذورة انه قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان يوم الفتح وامرني ان ارجع في الشهادتين
لما اذنت ليس في حديث التنازل على الشاه ولا في حديث بلال وسائر الاخبار ان جهر جميع قبل ان
يأخذ ورة استخفى الكفا وخفض صوته بالشهادتين فاحره النبي عليه السلام باعادتهما جهر
فاذا انتهى الى الصلوة يحول وجهه يمينا ولا الضلع يحول وجهه شمالا كما اذا انتهى الى السلام
في الصلوة ولان الاذان مناجاة ومناجات في موضع المناجاة يستقبل القبلة كما في الصلوة
وفي موضع المناجات يحول وجهه يمينا وشمالا الى ما يجانبه كما في السلام مع ثبات قدمه لانه في الوقت
لضرورة الخطأ ولا ضرورة في القديم فيسند بر في صومعة ان لم يكن يحول رأسه مع ثبات
قدمه في مكانه على وجه السنة ومعنى في الصلوة اسرعه الى الصلوة ويجب على سائر الاذان
والاقامة متابعة المؤذن لاني كسيلة الاكل فيقول الاذان والاقامة العظم في المناجاة
ما في الله كما والميث لم يكن وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وتخرج نطقه ولا تكلم
سامعها ولا يسمع ولا يرد السلام ويقطع القراءة لها ويشغل العمل غير الاجابة **وله** ويجوز
صوت مؤذنه يردد في اذان الجهر بخلع الصلوة خير من النوم مرتين وعند ذلك يردد شيئا قياس
على سائر الاوقات لانه بلا اقل الصلوة خير من النوم حين وجد النبي عليه السلام ما جاز
اجل في اذنتك ولا في وقت الجهر وقت نوم وغلبة فيحتاج الى زيادة الاعلام بخلاف سائر الاوقات
وله والاقامة صورة من الاقامة مثل الاذان في عدد الكلمات ويريد بعد فلاحها قد مات
الصلوة مرتين وعند فلاحها فادرا لاقوله قد قامت الصلوة واليك في اول الاقامة مرتين
كما في قوله انه يأخذ ورة روي عن النبي عليه السلام انه قال الاذان مثنى مثنى والاقامة فردا
فردا لاني ان يأخذ ورة روي عن النبي عليه السلام انه قال علي رسول الله الاذان خمس عشرة كلمة
والاقامة سبعة عشر كلمة ولا يكلم في اثناء الاذان والاقامة قياس على الخطبة وخمسة
مناقرون من مؤذنه اثناء بالصلوة والخطبة مرتين بعد الاذان في وقت الفجر وعند
لا شوب في ذلك قياس على سائر الاوقات لانه وقت الجهر وقت نوم وغلبة فيحتاج الى زيادة
الاعلام وتحت في ذلك في سائر الصلوات كما سوى لمغرب الظهر والوقت في الاقامة
وله ويجلس منها صورة بعض المؤذن بين الاذان والاقامة بحسب ما يشاء من مقدار

ثلاث ايات وفي الاقامة قياس على الاوقات لانه ان اجلسه يؤذنه في الاقامة في الفصل
بحسب اختلاف الوقت والسنة فيمكنه بذلك تحزنا ذلك **وله** ويؤذن صوته
السنة اذ اقامت صلواته يؤذنه ويقوم لاد الفوت لان الاذان سنة للصلوة لا ان يؤذنه
لما بعد ما قياس على اجتماع الظهر والعصر في عرفه ولان المشركين شغلوا رسوله صلى الله عليه وسلم يوم
حذق غاريج صلواته فان قام فضله الظهر ثم قام فضله العصر ثم قام فضله المغرب ثم قام فضله
العت ولما وقت للمنافرة بينهما **وله** وجاز اذان محدث صورة جاز اذان محدث قياس
على قراءة القرآن وكذا قامة لانه يؤذنه في الفصل بين الاقامة والاقامة في الوقت مع ثبات الاقامة
لما سباني ذكره وكذا اذان الجبل لانه لا اذان سبها بالصلوة فزوجه من حيث ان دخول
الوقت واستقبال القبلة وشروطه لاقامة السنة كما اشترط للصلوة لاقامة الفجر في وجه
في شرط الطهارة في غلظة الحديث لست بهمة ولم يشترط في اخرها للفرقة واقامة
لانها يكون مع محدث الخلف في الطريق الكون يكون مع محدث لا غلظة ويعاد الاذان ليعبر
على الوجهين لاقامة لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في الجملة دون تكرار الاقامة
ويعاد اذان المرأة بخلاف المتواترات وكذا اذان الجنون وان تكران لعدم معرفة دخول الوقت
وله ويأتي بهما من صورته سنة الاذان والاقامة في كل صلاة في كل صلاة لانهما
فردا وهما وندبا لمصلحة في سنة الجماعة اذا وجد في الجملة لان الحقيق اوله في كل صلاة كما لا بد
ان صليتا منفردين يكون صلواتهما على هيئة الجملة وكون تركها لهما لانهما لا يثبت لوجودهما بانهما
له لهما ويقوم الامام والقوم حين قال المؤذن في الصلوة اجابة للداعي ويكرر
الامام حين قال قد قامت الصلوة وعند حين يفرغ المؤذن من الاقامة متابعة
للمؤذن في الاقامة كما في الاذان لهما ان المؤذن ايام وقد اخرج لقيام الصلوة وسرع
تصديقا بفعل المتابعة في الاذان دون الاقامة **باب شروط الصلوة** شرطها
ما يتوقف عليه وجود ذلك الشيء ولم يكن من اجزاء وركن الشيء الذي اورد ما عقيب
الاذان لان لكل واحد منهما يتقدم على الصلوة **وله** وهي صورة من شروط جواز الصلوة
التي تتقدم عليها خمسة طهارة الشوب في الخمس طهارة ثيابك فطهر وان كان في طاهر
الشوب يجب مع قصور تقال به بالمصلحة ونصير الصلوة بدونه في الجملة فلان يجب تطهير
المكان مع كمال تقال وعدم قصور الصلوة بدونه اوله والبدن لان تطهيره بانفسه
بدنه وجب فلان يجب تطهير بدنه اوله ولم يشترط مكان بدنه وركبته وعند شرط
فعله لو وضع بدنه او ركبته على النجاسة في الصلوة فقد صلوة قياس على وضع قدميه

او جبهته على التماسه لتان وضع اليدين والركبتين على الارض بشرط جواز الصلوة فلا يكون
 طهارة موضعها شرط جواز موضع الصلوة بخلاف الوجه والقدمين وسر العورة لقوله تعالى
 يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد اي توبكم عند كل صلوة وادنى التواضع سر العورة وتبين
 لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل صلوة وادنى التواضع سر العورة وتبين
 والعادة فلا تجزى للعبادة الا بالنية والحرمة لما سياتي **فصل** في العورة صورة مستورة
 الرجل تحت سترته لا تحت ركبته وعند الستة عورة كركبته لان الاضطراب في باب الحرمة
 الحاق احد بين يمينه وبين ثقله عليه السلام عورة الرجل دون سترته في تحاظر ركبته
 ولان النية عليه السلام يقبل سره كمن بخلاف ركبته لان بعضها من الفخذ وبعضها من الساق
 لانها عضو على جهة الفخذ عورة فيغلب الحرم عند تقديره فيسر السرقة عضول حدة والامة
 كاجزاء في العورة مع ظهرها وبطنها لان لها منزلة فصار حالها كذا في الحرام في حق الجانب
 وجميع بدن الحرة لقوله عليه السلام المرأة عورة مستورة الا ظهرها وجورها وكفها لانهما
 يحتاج الى كشف ذلك في المعاملة وقد بينهما في حق نظر الاجانب كما في حق الصلوة لان
 الكف والوجه اذا افترقا من ان يكون عورة الى جهة فلا يخرج القدم لا فيحتاج الى كشفها
 في مشيها كذا لان الوجه والكف في كونه مشتركي فوق القدم وقيد بقوله وكفها لان ظهر الكف
 عورة **فصل** وكشف رجب ساقها مستورة اذا كشف رجب عورة يمنع جواز الصلوة كساق
 الفراق وبطنها وفخذها ودرها وشعر نزل من راسها ورجل ذكره مفردا والاشيى وعند
 ليس لا يمنع حتى يزيد على النصف ثم ان الكثرة مانع من ذوات الفخذ والكتف والكثرة يعرف بمقابلة
 فان كان المكشوف اكثر من النصف كالكبر والافلا لهما ان اربع يقوم مقام الكل في موضع
 فكذلك هنا احتياط **فصل** وعادة من غير النجس صورة المستورة من وجهها رابع طاهر لا يجوز ان يصلي
 عاريا كما لو كان كله طاهر لان رجب النجس يقوم مقام الكل في مواضع فكذلك هنا وان كان طاهرا
 اقل من اربع او كان كله نجس بخير ان شافه قاعا راسها وسجدا وان شافه قاعا راسها
 والافضل صلوة فيه وعند محمد يصلي فيه قاعا راسها وسجدا عاريا بالاجازة ان في الصلوة
 مع النجاسة ترك فرض واحد وهو طهارة الثوب في الصلوة عاريا ترك فرضي كستر العورة
 والقيام والركوع وسجود ترك فرض واحد سهل من ترك فرضي لهما ان كل واحد النجاسة
 وكشف العورة في حق فاش الصلوة شيان فيتمسك **فصل** ومن عدم ثوبا مستورة
 بخير العار ان شافه قاعا راسها وسجدا وان شافه قاعا راسها وسجدا وان شافه قاعا راسها وسجدا
 وان شافه قاعا راسها وسجدا وان شافه قاعا راسها وسجدا وان شافه قاعا راسها وسجدا

مظهر كفت المرأة عورة

الصلوة باركانها فمبطلات اتماسها والاول افضل لان التستر واجب في حق الصلوة والناس
 ولا تارك الصلوة يحتمل السقوط بلا عذر في الجملة كما اذا صلى قاعا انظروا وسر العورة لا يحتمل السقوط
 بلا عذر وقيل خالف الاستقبال صورة مستورة من كذا نفا من عذر وجوبه الى جهة قدر
 لان الخليفة بعد الرقعة ولانه شرط فيسقط بالبحر **فصل** في ركنها مستورة
 من شتمت عليه القبلة ولم يجد من يسأل في القبلة تحترق عليه لان التحريم لا يوجب له يوجب دليل
 فوجه وان وجد لا يتحرى لان السماع فوق الرأى في الاصابة فلا يجوز المصير الى الامم كان على
 ولا يعيد باطلا وعندنا ان استبرأه ما مورب الاستقبال وقد سدد ركنه ان قد ركنه فانيما توكوا
 فتموجه نزل في حق المصلي بالتحريم فيجوز كما لو نيا من وتياسر وان علم بخطا في الصلوة
 استدرك القبلة وبني على ما في الصلوة لانه لما بلغ الى اهل البقاء انتقل القبلة من حيث كان
 الى الكعبة شرعا الله تعالى استدرك الى الكعبة في صلوة الجهر بحسنه الى غير السلام وان تحول
 رايه في الصلوة الى اخرى توجه اليها لان تبدل رايه كاستقبال القبلة بخلاف الثوبين ذالحق
 ثم يتبين انه اخطأ يستأنف التحريم لان النجاسة لا تجعل الانتقال من محل الى محل او بخلاف القبلة
 الا ترى انها انتقلت من بيت الخس الى بيت الكعبة وعينها للكل حتى لو ازيل الجدار رجع استقبال القبلة
 على شرط الكعبة وجهها لم يبدلها وجه التحريم لم يشبهت عليه القبلة وجميع اجزاء مكان ركنها
 في حق التوافل **فصل** وان شرع صورة مستورة اذا صلى ثم شتمت عليه القبلة الى جهة بلا تحريم
 عندنا لا يبعد في الاصابة ان الوضوء يصلي مستقبل القبلة وقد وجد فيكون قد فرغ
 من العبادة فلا يعيد لهما ان القبلة حاله الاستنباط جهة التحريم وقد اعرض عنها فلم يخرج من العبادة
 فيعيد وان ظهر في الصلوة انه اصاب يستأنف لا واما وعندنا ليس بنقض ما مضى ان لو قطع
 يستأنف لا عين هذه جهة فلا يعيد لهما ان حاله بعد العلم اقوى من حاله قبله وبنا القوي
 على تضعيف الجواز كما قد اقرى بالاجازة والقائم بالموجي **فصل** فان تحرك مستورة اذا اتم
 في بيوتهم تحركوا القبلة فوما تحركوا الى جهات مختلفة ولا يعلم حال ما هم يصنع صلواتهم
 لوجود توقه الى جهة التحريم لا علم حال الامام وخالفه لان صلوة الامام في ركنه فاسد
 البناء على الفاسد وباقى القيود عن غير الشرع لانه حال **فصل** ويصلي مستورة بين الصلوة
 التي يدخل فيها بطلا فيصل على ما في الفصل لان القيام متردد بين العادة والعبادة فلا يعيد
 لها بدونها وللغرض شرط تعينه كالحكم مثلا لان الوقوف لا يترتب فيه فرضي فوجب التعيين ولو نكر
 وقت الفرض يجوز لان المطلق يفسر بالقياس على تقدير البلد الا في الجملة لا اقل في فرض الوقت
 ولم يشترط نية عدو كركتها لان من نور الظاهر فقد نوى ذلك ولما زان ان ينور الصلوة قد نوى اولها

قوله

في الصلاة

في الدنيا فلو كانت ما ظهر فيها من فيها لصار شخص الواحد امينا وفانيا وهو الذي لا ينفك
عليه سلام صلواته على كل من روي عنه ولا ينفك لانه لا يخرج من الجنتي سنة والجنة وولدا الزنا
لانه قد يجرهما مؤثرا لا تقبل الجماعة ثلثا ان يصب جماعة وقد نكحوا لانه لو كانت
يكون تركها وان فعله يقوم الامام وسع الصف كان العدة كثر زاع زيادة الكسوف فذكره
لثالث الشواهد فيكون كل ما اتفقا لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
يكون لثالث الشواهد فيكون كل ما اتفقا لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
وقال لا يخرج من الجماعة لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
في لا يخلو من ان يب في غير محرم ويشبه من ارجل في كل مصاحف من ارجل فلا يخلو من ان
اخرج من الجماعة لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
المقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
والمقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
مستقيم فيكون في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
لان القاعد حاله وانما في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
والمقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
حق المقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
صلوة الامام بالاقضاء ولما لم يكن في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
صلوة بغيره في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
ولا يخلو من ان يكون في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
التي بالتي اتفقا لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
قوة لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
على الضعيف لا يجوز **وهو** في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
بما لا يجوز وعنده زفير يجوز ولا يجوز اذ اتى بانفس اتفقا لانه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
جائزة في حق نفسه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
الامام في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
لان في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
بركوع وسجود يقوم لان الاقضاء بناء وهو في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة

مطلوب لا يخلو من ان يكون في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة

في الاركان لان بعض الشيء لا يكون بدلا عنه فلا يصح ان يكون على المحدث **وهو** في صورته من المقتضى
بمقتضى صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
ان المقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
بمقتضى صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
واحد في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
مؤقتة في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
لقوله عليه السلام صل بالقوم صلوة ضعفتهم فان فيهم الضعيف والكبير والمريض والجاهل **وهو** في صورة المسئلة
الاولى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
في المقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
الثانية في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
استوياني استحقاق القرآن وصفها وضم السورة في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
على الثانية بقدر ثلث المجموع وقيل بقدر النصف **وهو** في صورة المسئلة
في جميعه مقارنا لقول ابن عباس رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث فثقت عن
يساره فحدثني عن ابى ربه اليه في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
لان خلف السنة ومن صلى باثنين تقدم عليهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى باثنين ويقيم واقفا
وراء **وهو** في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
ان المقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
لا يوجب وصلوة المقتضى لان المقتضى في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة
فما لا يوجب وما لا يعلم قبل الاداء ويصف ارجل ثم الصبي ثم الحائض ثم النفس لقوله
يسلم اولوا هلالكم ثم النساء وانما تقدم الصبي ثم الحائض ثم النفس لقوله
على ثلث فلا هلالكم ثم النساء وانما تقدم الصبي ثم الحائض ثم النفس لقوله
رجلا في مكان واحد بلا حائل مع اتحاد جهتهما في ركن صلوة مطلقة مشتركة بينهما فخرقة
بان يبينهما فخرقة على حذو الامام واداء بان يكون لهما امام فيما يؤديان به حقيقة او تقدير
كاللحقين ولهذا لا يفرق ولا يزمهما سجود التماس في صلوة لا يصف عبادا
صلوة بصلواتهما في ذات الصلة ولان في الصلوة بركت شرط شرطها او بركت في
في ركنها او بوجوبها في ذاتها ولم يوجد فيه شيء من ذلك فلا تصح في صورته من المقتضى **وهو** في صورة المسئلة

من حيث هو من انما يتحقق ان يكون من الاوامر التي يتعلق بالاتباع جوار الصلوة
 كما ذكره في وجوده في طبعها ما مورثا جبرها اجمالاً انما في صلوة كالمقدّم ان تقدم
 امامك من حيثها من الكلام والحدث ونحوهما في المفسد واذا لم يوجد هذا شرط لا يفسد صلوة
 لان الحاذق عرف مفسده بالنقض بخلاف القياس في قصر على سور والنقض في تفسير صلوة
 تحريمه وادواته بل لان الحاذق انما انما في صلوة مع انهما لم يكونا مشتركين فيها
 بالتفسير كذا في قوله في تفسير الشريعة ان بين اهدما تحريمه الاخر او بنسبتهما على
 تحريم ثالث وتوقف في تفسير الشريعة اذ ان يكون لهما امام فيما يوجبانه او يكون اهدما
 لآخر لا تشمل الشريعة بين الامام والمأموم **وهو** وان صلواتها صورة المسئلة بنية الامام
 امامه انما شرط الصحة اقتداً به وعند زكريا شرط ان ينية الامام امامه المقدر
 ليس شرط في اقتداء الرجل والمرأة في صلوة الجمعة والعيد فكذا هنا ان اقتداء المرأة بصلوة
 الامام ضروري على سبيل الاحتمال في شرط بنية امامتها لصحة اقتدائها لئلا يلزم ضرر بدون لزوم
 بخلاف الرجل لانه لا يلزم باقتدائه في صلوة اخرى كصلوة الجمعة او في بنية بغير صلوة
 الكل وقيل لا صلوة الا تبين جائزة وصلوة القارئ فاسدة كما اذا اتم القارئ قراءة
 لا يسمع وصاحب العذر اصحاب العذر والاحياء والمرأة انما في الرجل ان كل واحد ركعتين
 مع اذنه عليها لانه لو اقتدر بقارئ يكون قراءة الامام قراءة المقدر فلا يجوز بخلاف تلك
 الشواهد لان كسوة الامام ومختمه لا يكون كسوة وصحة المقدر وعلى هذا اذا صح افي وهو
 وثمة في ابي **وهو** او يخلف صورة المسئلة اذ سبق الامام حدث بعد ما قرأ في الاولين
 فاستخلف بصلوة وصلوة التوم وعند سبب صلوة الكل ان فرض الكل صار مؤدي
 في الاولين ولا حاجة اليها في الاخيرين فيكون لا في القارئ سواء لهما ان القراءة في
 في جميع ركعات الفرض تحقيقاً او تقديرية فالتقدير يوجب في حق القارئ ان حق العاقر فيفسد

الصلوة

الصلوة وان سبقت حدث بعد شتره وتوضاً وسماً لهما انما يتبين من حيث هو من انما يتحقق
 من الصلوة بغيره فيمن يتوضاً يخرج لان افعال الصلوة لا يتأذى من حيث وضاً كان او لم يكن
وهو والامام صورة اذ سبق الامام حدث يستلزم ان لا مكانه ثم يتوضاً فيصير الامام مقدياً و
 الخليفة اماماً في بغير صلوة الاول بغير صلوة الخليفة وهو العكس في فرض الخليفة بغير الشتر
 انما في بترك زيادة في صلوة وان شاعداً لا مكانه فيؤدى في صلوة في مكان واحد لا منفرداً وان
 لم يفرغ بعدوا لانه في لغة الجوز قياساً على المقدر **وهو** ويوجب صورة المسئلة اذ اوجب فيصير الامام
 عليه او قبله او بعده استثناء الصلوة والوضوء لان وجود هذا الخوض نادراً فلا يقاس ما ورد
 به النص في ذلك من استثناء الصلوة والوضوء لانه البناء بالنقض بخلاف القياس فيمنع سبب
 الحدث والاحياء بالحدس فيمنع فلا يقاس عليه اذ احصا في صورة المسئلة اذ انسخ بالبول المانع على اوجه
 او يتجوز في استثناء الصلوة وعند سبب ان يعرف على الفور فيصير مؤدياً في صلوة على اولها
 لان الشروع ورد في الحديث ان كثير الوقوع على خلاف القياس وهذا كذا في ما ذكرنا في الوقوع في
 نادراً في الوقوع في كثير الوقوع على خلاف القياس كما اذا اتم الامام وضاً وجب لا يجوز الاستخلاف **وهو**
 او طلق امام صورته اذ اطلق الامام انه احدث فخرج من المسجد او جاوز في الصفوف في الصلاة او تسرة
 او مقدار الصفوف في عدم تسرة ثم تبين انه لم يحدث يستقبل لان اختلاف المكانين بطلان التحريم
 وان لم يخرج اولهما جازاً في ما بقي اذ لم يستلزم الامام الاستئناف واذا اختلف بطلت صلواتهم
 لانه الاستئناف في غير ذلك لا يوجب اتمه في غير وضوء او كان ماسخاً على التحريم
 وطلق ان مدة مسحة قد نقصت او كان منبسطاً في سراً فظن ما او كان في النظر فظن انه لم يصل
 الخجول في حرة في ثوبه فظن بها منته فاعرف استئناف صلوة وان لم يخرج من المسجد لان الانفراج
 على سبيل ارضي **وهو** ولو احدث صورته اذ احدث متعدياً بعد ما قد قدر الشتر وتوكل على عمل عملاً
 ينافي الصلوة تحت صلوة لانه لم يبق عليه شيء من فرائض الصلوة وليس ان يتوضاً ويبس الحزب
 في الصلوة وترت لم يبق الا في غيرية في صفة الصلوة ومن غير واقعة موقتها **وهو** وكذا في المسئلة
 صورة المسئلة اذ اتم الامام واحد متعدياً بعد ما قد قدر الشتر في صلوة بمسحاً والاحياء وقالا
 لا يفسد لهما ان صلوة الامام لا يفسد فلو افسدت صلواتهما كما لو سلم او تكلم او خرج من المسجد لانه في ذلك احد
 وتقدمت مفسدة لا يظن في حق الامام تمام صلوة وعدم فسادها لانه البناء في حق المسح والاحياء
 لعدم تمام صلواتهما وحيث جهلا البناء بخلاف الشتر لان ذلك محال لا يفسد **وهو** امام صورته
 اذ افسد تمام صلواتهما في حق الامام تمام صلوة وانما في الجوز في الصلوة جازاً في اختلافه في الجوز
 وان صدر بعد ذلك لا يصح الاستئناف اتفاقاً وان نسى الجوز اتفاقاً لانه صار مباحاً لهما ان جواز

يجوز الاستئناف في كل صلاة
 انما في الاستئناف في كل صلاة

في المصنف يعلم من ان اقل ما تعلم من فعل منافع للصلاة ولو نظر في كتاب
 وفهم فيه لا يفصله اتفاقا بخلاف ما لو حلف باليقين بكتاب فلان ففقد فهم ما فيه بحيث
 لان قراءة الكتاب هكذا يكون في وجوده على نحو صورة ثلثة اذ اجد المصنف على ما كان في نفسه
 وعند من سجدة للصلاة حتى لو عاد ما على ما ظهر جازت صلاة له ان ادا السجدة
 على النجاسة لا يكون معتبرا فيصعد مكان طاهر فيصلي بها ان ات على النجاسة كامل النجاسة
 في السجدة فاذا فسد بعض الصلوة يفسد الباقي لعدم التقديري في قوله تعالى صورته ثلثة
 الة غابا ما يشبه كلاما في صلوة فان قيل موضع الة غابا يشهد في آخر الصلوة في الاصل
 قيل لا يريد بان في الاوامر ان كان ذلك لة غابا بعد اكمال الة كان الصلوة حتى لا يجوز الة
 به آخر اوف نفي الصلوة ان كان قبل اكمال الة كان ان تركت سجدة منها لانه لا يعتد ان شيئا
 بعد ما هو على ما في ذلك واذا اكمل المصنف مقدار ما في العموم او ترك ما اوفنا شيئا فسد
 صلوة لانه عمل منافع للصلاة والشيء لا يفي مع ما فيه فيكون سهوة عمدة لان حاله الصلوة
 مذكرة لان يثبت في العادة وقيل على كل شيء في الصلوة لانه منافع للصلاة قوله في صلوة ركعة
 صورته ثلثة اذا صلح في الاصل على ترتيب ركعة في الظاهر من العصر في قلبه بعد التحريم بدت في
 غير رفع اليدين يعني سرعته في العصر فيطل ما يصح لان في اشتر عيدا بان في ثم تباعد بان
 ومات يفسخ الاول بثبوت الثاني بالمغايرة بينهما فكذا هنا وان نزل الظاهر بعد ركعة الظاهر رادة
 ابتداء الظاهر اوية امامه ان في الصلوة سرعته في الظاهر ثانيا لانه من سرعته بان ثم تباعد بان
 لا يفسخ الاول فلا ينعقد الثاني لعدم المغايرة بينهما حتى لو ترك الشفع الاول شفعه ليس اطلب
 بسبب ابيع الثاني فكذا هنا في ولا يفسد ما صورته لا يفصل الصلوة بكمال المصنف بقوله في ذكر
 اجتهد او الترتيب في زيادة الخشوع والاحتراس على النجاسة القليلة ولا مرد واحد للصلاة
 لا يقطع الصلوة من مرد شيئا فادروا ما استطعتم وياتم لها في موضع سجدة اذ الم يكن بينهما ما
 لقوله عليه السلام لو علم ما بين يدي المصلي ما في عليه من الة لوفق بعين فاعاد المصلي في الصلوة
 ومرد ما المصلي حيث كان في الصلاة لان الصلوة في ركعة اذ هو في ركعة اذ هو في ركعة اذ هو في ركعة
 سجدة وان كان في السجدة او في موضع سجدة وياتم والافلا وعلم بعض ان في
 في موضع الذي يقع عليه النظر اذ انظر في موضع سجدة وياتم فاذا عرفت هذا فان كان المصلي على الة
 ويزمها امامه تحت الة لياتم على الرواية الاولى وعلى الثانية ان في موضع النظر فاذا بعض
 كما في بعض المصنفات وياتم والافلا فلهذا ان احاد في الاعضاء الاعضاء ان كان على الة
 اخذ بالرواية الثانية قوله في غير صورته بغير المصلي امامه في الصلوة امامه في الصلوة امامه

من اهدكم في الضلال فليجعل بين يديه ستره بعد رذراع وغلفا اصبعه ما دونه لا يدنو ولا يظفر
 من بعيد فلا يجعل المقصود ويقرّب من الستره لتعود عليه السلام في صلة الى الستره فليقرّب منها
 ويجعلها على احد جانبيه ثم يرد به فاذا اعتذر العز لا يعبر الا لائقا والخط لان المقصود لا يصلح
 ويدور المصطفى ما تيسر واجلّ ذكره اذ المكين بين يديه ستره او قريبه وبينها لان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فعل هكذا بولوى ثم ستره وعمر بن الخطاب فاشا لم يرفق فاشا لم يرفق فاشا لم يرفق
 لا بها لان اهدى ما كفى ويكنى ستره الامام القوم لما روى ان النبي عليه السلام صلى بطحا مكة الى
 غرة ولم يكن للقوم ستره وهاز تركها عند عدم المردور والطريق لمعوا الا في المشويش
وهو وكرد سد الثوب لا دفعه من بين ما ينفذ الصلوة ثم في يدين ما يكره فيها صورته كره
 للمصطفى وضع الثوب على كتفيه من غير ان يدخل يديه او خلفه عند السجود لانه نوع تحجب وعنه بوجهه او يديه
 لانه فحل بالخشوع وعقوص ستره وهو جمع شعر الرأس على الرأس قبل ان يلف ذوابيه حول رأسه كما
 يفعل ثلث في بعض الاوقات لان النبي عليه السلام نهي عن جعل الرجل ورأسه معقوص ووقعه صاع
 لانه عمل قوم لوط فيكونا شبههم والشفقة لانه فحل بالخشوع والاشفاق مكره وهو ان يكون
 عنقه مينا وشما لا مباح وهو ان يظفر يديه عنقه وبستره من غير ان يكون لانه عليه السلام
 كان يلاحظ الصحابة بمحوى عينه وهو ^{بسط يده} لا يحول صدره عن القبلة لما فيه من ترك التوجه الى القبلة
 وقبله على نوع غث لا ان يمكنه السجود في ستره لانه سال بودر جبريل عن نسبه
 الجبر فقال عليه السلام قره اودر وتخصره لانه ترك المصنف مسنونه وغطيه لان النبي عليه السلام
 نهي عنه في الصلوة واقفا واقرش في راحيه تقول ابد رنهما خليل غث ان لم تفرق الذكيب
 ونم اقع الكلب ان فرش فرش الخشب والاقفا ان يعقد على البنية ويضم ركبته الى صدره
 قبل ان يصفق يديه ويضع البنية على عقبه ثم ربه لانه ترك القعود المسنونه الا انه **وهو** وقام
 الامام اى كره قيام الامام في المحراب القوم في السجدة للمحراب شيئا للاختلاف كما بين وصيغة
 الاختلاف منع يجوز شبهة الاختلاف في السجدة وعلى الدكان وهذه لان الانفراد عمل
 اهل الكتاب وشبه بهم خارج الصلوة مكره في الصلوة او على العكس ائمة بالامام
 الارتعاق مقدر بقدر قامة الرجل وقيل مقدر بقدر الذراع اعتبارا بالستره وعليه اعتماد
 وان كان بعض القوم مع الامام لا يكره كما جرت العادة في بعض الجوامع والقيام خلف صف وجديته
 فرقة لقوله عليه السلام الرجل صلى خلف صف هلمما انقلب بالصف **وهو** وصورة امام
 صورته كره ان يكون محدثه وان امام على الجدار لانه يشبهه بالضم او اهل الجاهلية لا تبع بعض
 وجهه الى الصلوة او في سقف او حلقه ليجوز له به وصلوة ثم كشف رأسه لتكامل وقته

مبالات في الحدود لا لتدليل في ثياب البذلة لانه لا يخلو من تواتر النجاسة واذ لم يكن آخر
فلا يكون لانه حال الصورة مستثناة عن قواعد السجدة وسجدة جهنم من الرب لانه اذا
سجد مرة يحتاج الى السجدة عند كل سجدة فيسجد فلكثيرا والنظر الى السجدة لقوله عليه السلام
ما بال قوم يرفعون ابصارهم الى السماء في الصلوة ويسجدون على رءوسهم لقوله عليه السلام
مكون جهنم من الارض وقوله تعالى صورته كذا في السجدة والى تسبيحها بالاصابع في الصلوة
مكروه وقالا لا يكره واطلاق الصلوة يدل على ان اختلاف الارباع وثناؤه جميعا في
الصلوة لعدم الكراهة خارج الصلوة اتفاقا وقيد بالاصابع لان النحر ركن في الصلوة
ويحفظ بالقلب لا يكره اتفاقا لقوله عليه السلام لا اولئك السجدة اعدون بانامل
فانهم سجدوا مستنقطين يوم القيامة كانه الاشتغال باليس في افعال الصلوة يعوت
الوضع كسجدة او يخل في فكره وبسبب صورته يشبه حال الصائم والوطي والبول والخط
فوق سجدة لان السجدة كسجدة لا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يخل في جنب القنوت
عليه وبسبب الظاهر في النجاسة وعلق بالسجدة في وان الصلوة لانه يشبه من الصلوة و
لا بأس في غير ذلك صيانة لمكان مسجد لا تفت صورته لا يكره نفس مسجد بعض
النجاسات وما اذا بدلت في قبة لان العباس من ركن مسجد كرام في الجاهلية والاسلام والحرف
لا الفخر والكرم ذلك وقبلة في مسجد وسجدة في طاعة لان الاعتبار للقدم وفي مسجد
فلم يقع في النجاسة بينهما في الوقف فضلة لا تظهر في عديت مع غيره لان النبي عليه السلام
كان اذا اراد ان يصلي في القنوت امر عكرمة ان تجلس بين يديه ويصلي على راسه
لان الاستغفار في السجدة الا ان يسجد عليها لان السجدة عليها يسجد عبادته صورة وفي سجدة
لم يسجد لها في ركنها لان الصغير لا يعبد وتمثال غير حيوان في ركنها
لا يعبد ولا يقطع الركن في غاية الامانة والمجود لا يركن فلا يكون ركنا وقيل فيه صورة
مسئلة لا يكون قنوت في الصلوة اذا قصد له عليه السلام قتلوا الاسودين
لو كنتم في الصلوة وان احتج في ضربا في الصلوة انه عمل من فضيل المصلي كالمسجد لسبق المصلي
والاحتجاج بالبر والبول فوق بيت اعد فيه موضع للصلوة بان كان الحرام لا يكره في مسجد
باب التور والسنن في ما يقع في بيان الفرض وما يتعلق به في بيان ما هو الخي من
درجته لا يكره جاحده ولا يؤذن ولا يقام وعلى من السنة في بعض لوفات ولا يؤذن في
مع قدرته على القيام ولا على راحته مع قدرته على الزول في التورث في سجدة التور
ثلاث ركعات في بعض من وسبيل واحدة كالمغرب عند ركعة لقوله عليه السلام صلوة ليس مني

منه فان خشيت الصبح فاورت ركعة لتما اجماع السلف على ان التورث ركعة والاجماع في
خير الغريب فيجوز ما روي على انه كان في نسخ **وله** وجب في سجدة التور فرض عملا واعتقا وادق
سنة لهما انما اثبات ان من ظهرت فيه من حيث لانه اذا ان ولا اقامة ولا جماعة في عام السنة
ويقر في كل ولا يكره جاحده ولو كان فرضا لان الحكم لقوله عليه السلام ان الله تعالى فرض على
عباده في كل يوم وليمة فمن لم يصلها فيكون السجدة زيادة على النقص كانه تأخير التور
آخر الليل سجد ولو كان سنة بتعالف كركعة تأخيرها كركعة تأخيرها من ولان قوله عليه السلام
التورث فيجب فمن لم يوتر فليس من حيث السنة الزيادة على النقص كسجدة في سنة واحدة اختلاف
في باب قضاء الغوايب ان ثلث الله تعالى **وله** وقبل ركوعه ان الله صورته كذا اذا فرغ من الصلوة
من ركعة الركعة ان الله كبر لان المصلي يصل عند اختلاف الاحوال كما كان يكره عند الانتقال
من القيام الى الركوع ومن القوة في سجدة وحاله بها اختلفت في القراءة الى القنوت فيكره
رافعا يديه لقوله عليه السلام لا يرفع الايدي الى سبعة موطن وذكرها القنوت ثم يقنت
قبل الركوع وعند رفع يديه ركوع كذا ما روي عنه عليه السلام فت كذا لك ان ابن مسعود
انه قال بث عند رسول الله عليه السلام راقب صلوتك بالليل في وتر ثلاث ركعات وقت قبل ركوع
وارسلت الذي في الليلة القابلة فثلاث كذا **وله** ابداه ركعة في قراءة القنوت في التورث
جميع السنة ووجه وعذف في النصف الاخير من شهر رمضان كانه امر امره بيا بالقنوت في
النصف الاخير من رمضان لقوله عليه السلام الحسن عله القنوت اجعل هذا في وترك فصل
يجب العمل بالاطلاق **وله** دون غيره صورة كذا قراءة القنوت في غير صلوة التور غير مشروعة
وعذف مشروعة في صلوة الفجر دائما في الركعة ان يترك ركوع له ما روي عنه عليه السلام
صلى صلوة الفجر وقت بعد ركوع كذا ما روي عنه عليه السلام فانه عليه السلام قنت في صلوة
الفجر شهر ثم تركه وترك ركعة في النسخ **وله** ويقر صورة كذا القراءة المسنونة في التور
الفاتحة وسورة مهي في كل ركعة منه لانه روي عنه عليه السلام او ترك ثلاث ركعات في
الاسبوع اسم ربك لا على التورث في الثانية قل يا ايها الكافرون وفي ان الله قل الله
وله وينبغي القانت في سجدة يتبع المقدر الامام القانت في التورث في القنوت قياس على
النسابة في سجدة الركوع وعند محمد لا يتبع كما في القراءة لا الامام القانت في الفجر فسكت
قائما موقفا في القيام في القنوت وقيل على كل حال في النجاسة لان السجدة في ترك
الداي كسكت المقدر حال قراءة الامام وعند من تابعه كما في تكبير العبد من اذا زاد الامام
على مقدر المقدر لهما ان هذا خطأ بيقين لانه منسوخ باجماع الصحابة على ترك النبي عليه السلام

منه

وجه وراكبا صورة كذا يجوز النفل على الدابة خارج الحرم بالانما كيف توجهن لقول ابن عمر رضي الله عنهما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على ما توجه بها لا غير بالانما لان المصطفى في الصلاة خارج الحرم والتقيد بخارج الحرم شرط السفر ويجوز في الحرم ولم يشترط استقبال القبلة وطهارة المكان قياسا على سقوط الاركان **وهو** ولو افتتحة صورة كذا اذا صلى اراكبا بعض النفل بالانما ثم نزل بينه وبين ركوع وجود وعقد سجدته صلى الله عليه وسلم اول صلوة بالانما فيصلي بآخر صلوة بركوع وجود فلا يجوز بناء القصر على الضعيف كما اذا صلى المريض بعض صلوة بالانما وصلى الباكر بركوع وجود لهما انما اراكبا ليس بركوع لانه لا يصار اليه في الركعة على الركوع وسجد وانما المرض بركوع لانه لا يصار اليه عند سجدة الاركان فاذا لم يكن انما اراكبا بركوع لانه لا يصار اليه عند سجدة الاركان فاما اذا لم يكن بركوع وجود ويا في الصلاة فلا بد من البناء القصر على الضعيف مثل ان حق المريض وان سجد وقبل انفا **وهو** وسن التراجع لما فرغ من بيان تطوع يؤدربا لا نفرا وشرع في بيان تطوع يؤدربا بجماعة صورة المسئلة التراجع سنة مؤكدة بجماعة للرجال والنساء لان النبي عليه السلام اقامها في بعض الليالي وبين العذرة في ترك الموطنة وهي عشرون ركعة ووقتها بعد ثلث قبل الوتر وبعد صلاة التين انما صلى العشر بلا طهارة دون التراجع والوتر عا والوتر عا مع دون الوتر لانها تتبع العشر لا الوتر عا في وجبات وكل ركعة بتعظيمين وبغير المصلي بعد كل ركعة ان شاء جلس كما مقدار ركعة وان شاء جلس مهلكا مقدار ركعة وان شاء مكث مصليا مقدار ركعة فان التمتع بين اهل مكة تفرضا الله طواف البيت سبعا بعد كل ركعة وبين اهل المدينة التمتع اربع ركعات والسنة فيها خمس الركعات مرة ولا يترك لكل الصوم خلاف التمتع بركعة لانه لا يثبت سنة ويحكم في الصلاة اربعة وعشرين بركعة الا حبا لانها ليلة القدر ولا يجوز بجماعة خارج رمضان لانها لا تجمع **فصل** عند الكسوف في رفع من بين سنة يؤدربا بجماعة قبل الاجزاء شرع في بيان سنة يؤدربا بجماعة في كل ركعة من صلوة الكسوف ركعتان فيكون كل ركعة بقيام واحد وركوع واحد وعند كل ركعة بقيامين وركوعين فيصليهما باناس ايام الجمعة فيكون بغير الفاتحة والسورة ثم يركع فيرفع راسه ويقرأ السورة بدون الفاتحة ثم يركع ويفعل مثل هذا في الركعة الثانية ثم يركع ان عاثة ركنه ان النبي عليه السلام صلى كذلك تمام ما روى عن ابن عباس بن شيراز النبي عليه السلام ركعتين كصلوة الفجر والاهم من ذلك لان الارضين اذا تعارضا يصار الى القياس وقد تعارض الخبران فصار اليه وان حال الامام كشف لرجال من ثيابهم ليعلم الامام **وهو**

خفي صورة كذا في صلاة الكسوف ولا يجوز لهما ان صلوة الكسوف صلوة بتمام على الجمع والشهر كصلوة الجمعة والعيد بن فخر فيها كما يجوز فيهما ان النبي عليه السلام صلى صلوة الكسوف فيجمع فيها ركعتين ويطول القراءة لان المنقول من ثورات ذلك والثورات كانت توتر وتوتر بعد ما حتى تجلي الشمس لانهم سجدوا في وقت بالصلوة والدعاء فافضلها طول الاثر والامام يجرى في الدعاء شطرا من قبل القبلة وان شاق قام وان استقبل الناس ودعا ويؤمن القوم وليس الكسوف خطبة لانه لم ينقل وان لم يحضر صلى الله عليه وسلم في كل ركعة عملا بالاصل في التواضع والتواضع باغ الفتن **وهو** ولا جماعة لما فرغ من بيان صلوة يؤدربا بجماعة العظمى شرع في بيان صلوة يتركها في هذا المعنى صورة المسئلة لاجل الاستسقاء ودعا استغفار وصلوة بالجماعة وقالا لانه تلك لهما ان النبي عليه السلام صلى بان سجدتين له قوله كما وسع عفوا ربكم انه كان غفارا ورسول السماء عليكم مدرارا بلا خطبة وقالا لانه النبي عليه السلام لم يخطبها انها تتبع الجماعة ولا جماعة منها فخطبتين عند سجدة واحدة ويستقبل بها القبلة قائما وان سجد عدون مستقبليين وبما قبل الامام رواه فيها وعند محمد ذلك فيهما وفي الخطبة لا للقوم وصفتها انه ان كان مرتعا جعل اعلانا اسفله وان كان مدورا جعل جانب اليمين على اليسار وان كان قبا جعل البطانة خارجا والظاهرة داخلها لانه عليه السلام قبل ركوعه بالانما ان دعا فلا يستغيث غير الله تعالى سائر الادعية وما رواه كان فسخ **وهو** في حضور ذي صلوة كذا اذا فرغ المسلم من الاستسقاء من اهل الذمة فخرج مهم وعندها كان الجمع كانه الشدة وقع عاثة فيخرج الخروج عاثة لانه ان اجتماع المسلمين مظنة نزول الرحمة واجتماع الكفار مظنة نزول اللعنة فيمنع من الخروج عند نزول الرحمة **باب ادراك النوى** لما فرغ من بيان الصلوات المفروضة والواجبات والسنن شرع في بيان مسائل المتفرقة ومن شرع في فرض صورة كذا او شرع في فرض مفردا في وقت لهذا الفرض لم يسجد ركعة الا ان يقطع ويقعد لان للصلوة بجماعة مرتبة على الصلوة مفردة فيجوز النقص كنقص جلد لا صلح ونقص الظاهر للجمعة وان سجد لها قطع لانه ان اضاف ركعة اخرى اتم في الثاني ولا بالركعة الثاني وان كان في الرابع اضاف لها اوى حياطة للمؤدى غير البطالة يقطع ويقعد وان كان قد صلى ثلثا في ذلك يتم لان بعد الفراغ حقيقة لا يحتمل النقص فكذا بعد ثلثة الفراغ ثم يقعد مستظلا لان الفرض لا يترك في وقت الا في العصر لان الفرض لا يترك في وقت بعد اداء العصر فبقوله من شرع بعض لانه لو شرع في النفل او السنة فاقعت لا يقطع لانه هذا القطع ليس لاجل حال في كل ركعة صورة كذا اذا دخل سجد الاذن فيه كركعة الخروج في الصلاة عليه السلام

لا يخرج من مسجد يؤتى له الامانة او رجل يرد الركوع للمقيم جماعة اخرى بان يكون مؤذن
مسجدا او امامه لانه ترك صورة تكمل مع ولا لمصلحة الظاهر والوقت مرة لانه اجاب على الله
حقه الا اذا شرع المؤذن في الاقامة لانه خالف الجماعة عينا ووقوله صلى الله عليه وسلم انما اجمعوا
وتمت صلاة المغرب ليس الاضواء في صلاة الامام لانه لو دخل في ان ستم مع الامام كما تستقل به
ركعتا وان اتم بركته في صلاة الامام **قوله** ويركع سنة في ركعة واحدة اذا انتهى الامام في صلاة المغرب
وخالف ان لا يركع المغرب جماعة ان ادى سنة بركتها ويقضى الامام لان الصلوة بالجماعة واجبة
بالجمعة فمن خرج على السنة وان خالف في ركعة واحدة ويركع الاخرى بركتها في ركعة واحدة
ثم يدخل في صلاة مع الامام لانه امكنه الجمع بين الفضيلتين **قوله** ولا يقضيها الا بتعاقب ركعتي
اذا كانت سنة المغرب ومن الغرض لا يقضيها قبل طلوع الشمس اتفاقا ولا بعد طلوعها وعند مدح
يقضيها لا وقت الزوال اذا كانت مع الغرض يقضيها اتفاقا لا وقت الاستواء وسواء كان يقضي
بجماعة او وحده وقبل سنة المغرب لان سائر ركعاته لا يقضي بعد الوقت عهدا اتفاقا كما روي
ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من فاتته ركعة من ركعاتها فليقضها اذا طلعت الشمس
فمضاهيها **باب** الا ان هذا الكلام ترك فيما فاتت مع الغرض بها للفرق بين ركعة التمام
وما رواه حماد بن عمار انه سئل عن الغرض ويركع سنة الظهر حال خوف فوت كل ركعة من الظهر وحال
خوف فوت البعض ويقدر لانه يمكن قضاء ما **قوله** ثم قضاه صورة ركعة او تركه لا يلزم
الظهر وشرع مع الامام قضاه قبل الركعتين عند مدح ركعة واحدة ان السنة الاوقات في وقتها
فلا يجوز تقويت الثانية في ركعة واحدة لانه لا بد من الركعتين في وقتها فبذلك الغاية
في صلاة الغرض ولا يقضي سائر ركعاتها مع الامام **قوله** ويركع ركعة صورة
مسئلة اذا ادرك ركعة من الظهر لم يصل الظهر جماعة لانه منفرد ببعضها في وقتها لان
الظهر مع الامام سبق بعضها لا يثبت وقد ادرك ركعة من ركعاته لعله عليه السلام من ادرك ركعة
في ركعة واحدة او ركعتين جماعة ولان ادراك آخر السنة ادراك **قوله** وان سجد صورة ركعة
اذا اتى مسجد احده في صلاة سنة لانها بعد المكتوبة لم يقضها يمكن في المكتوبة قبلها لقطع
طبع الشيطان عن المصلحة فيقول لما لم يطع في تركه لم يفرض عليه كيف يطع في تركه
فرض في ركعة واحدة ان الركوع قيام حكما ولهذا من ادرك الركوع فقد ادرك تلك الركعة
وقد ادرك الامام في حقيقة القلب يصير مدركا لتلك فكذلك بان ان الادراك عند ركعة
فيما ادركه ولم يوجد فيها **باب قضاء الغوايب** لما فرغ من بيان سبب عدم الوجوب
شرع في بيان القضاء وهو سبب الوجوب كقضاء الغيب **قوله** فرض الركعتين صورة سنة الركعتين

عند

بين الغرض في السنة الغاية لان النبي صلى الله عليه وسلم شغل في اربع صلوات يوم الجمعة في وقتها
فقال صلوا كما رايتوني وبين الغرض والورد في ليس بغرض بناء على ان الورد فرض عملا او
ق لا ليس بغرض سنة وفي هذه الخلاف تظهر في ثلث مسائل احدها انه اذا ذكر في صلاة المغرب
وترافنا بف صلاة المغرب لان تذكر الغرض في الغرض يبطل الغرض وقا لا لا يفد لان
تذكر السنة لا يبطل الغرض واكتفية اذا صلى العشاء ثم احدث فتوقفا وصلى السنة ولو تيمم
تبعين انه صلى العشاء بغير طهارة فاعاد العشاء بركعة واحدة السنة مع انه صلى بها بالوضوء لانها
تبع للغرض لا الورد لانه صلاة مستقلة فرض على حد فيسقط الترتيب بالنية وقا لا يلزم
اعادة الورد لانه سنة ولا يصح السنة الا بغير رخصة صحيحة ولم يوجد وآث الله اذا تذكر
في صلاة الورد في ركعة فبها صلاة الورد كما مرقق لا لا يفد لان تذكر الغرض في السنة
لا يبطل السنة وهذه من ازايد قال فابنا ولم يقل مروكا وان كان حكم في المروك فسقا
جنبة لذلك لانه وضع السنة في المروك او وادى بالقبول الا اذا ضاق الوقت كما اذا ضاق
العشاء والورد ولم يبق من وقت المغرب الا ان يسع خمس ركعات يقضى الورد ويؤدى المغرب **قوله** او
فاتت صورة سنة الغوايب الحديثة يسقط الترتيب بين الغاية والوقية بدخول وقت
السنة فيجوز ادائها بعد وعند محمد بدخول وقت السنة ان المكة بقوات جنس الصلوة
وجنسها خمس ركعات في ركعة بقوات خمس صلوات كما ان المكة بركعة الصلوة والركعة وجنس
السنة ووجهها بان الوقت بنوعه لا يخرج وقت السنة لا الغوايب القديمة في الفجر
حتى لو ترك صلاة شهر فاستعمل في الوقتات قبل قضاء تلك الغوايب ثم ترك فرضا لا يجوز
مع ذكره اذا وقتي بعده لانه صار صاحب ترتيب عقوبة عليه وزجر الغيرة في التواني واذا فقه
بعض الغوايب في قول بقى لا يعود لترتيب لانها القليل او الخمس فدخل عليه والى
في سالها ولا القليل لا يخرج فكذلك هذا قوله او لا تستغنى عنه بقوله لانه ينعهم من
سنة مسقط الترتيب لثابت كونه مانعا لعود الترتيب السابق **قوله** حتى في صورة سنة
اذا ادى من فاتت عنه الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء والمغرب في اليوم ثم ذكر الفجر الغاية
يرتد خمس ركعات بين الجواز والوقت فان ادى السنة قبل قضاء الفجر الغاية صحت
في قضاء الفجر وحدها وان قضى الفجر قبل ادائها سنة فسد في قضاء وقا لا يفد الغاية
ويعيد من بعد ما لانه ادى حاله فله الغايب ذكر الغاية المفردة فلا يصح كما روي
قبل الوقت ويجوز صور لان حكمها يوقف لاحتمال حصول المكة كما يوقف ظاهر الصحيح من الركعة
لاحتمال وجودها في الجمعة وكما يوقف من ركعة من ركعات الاحتمال في الاحتمال في الجمعة

فان ادعى على الامانة

يفرض واجباً وأما إذا لم يوجد يجوز أباها وكذا هنا وإذا خشي العزيمة بغير نية
 يبطل أصل الصلوة ويظهر فائدة الخلاف في حال نيتها أن المصلحة إذا وقعت في أداء الوقتية
 ينقض طهرتها وعند محمد لا ينقض ونيتها أن المصلحة إذا نام في أداء الوقتية لا ينقض
 حتى ينقض ثم إن الأحكام عقد للفرض يبطل بطلان الفرض لهما أن بطلان الوصف لا يبطل
 الأصل كمن شرب في صوم كذا في ثم يسر **باب سجود السهو** لما فرغ من ركعة أو ركعتين
 سرعاً بأكبره النقطة فيها **ق** يجب صورته إذا سلم المصلحة في الصلوة كسجدة واحدة
 وسلام بان قدم ركعة في ركعة أو ركوع قبل الركعة أو أقرعه كمن خالف القياس الثانية
 بالزيادة على التشهد أو ركوعين لأن الزيادة على الكمال نقص أو ترك واجباً كالجهر
 والاختفاء في غيرهما أو ترك تعود الأول قياساً على الثاني في كل واحد من ذلك
 الجواب لأن رعاية الترتيب بين الأركان واجبة **ق** بعد سلام صورة السجدة وسجود السلام
 وعند غيره أنه السجود بغير النقص فيسترط أن يكون في كل النقصان أنه تسوي قبل السلام
 ثم سهر لم يسجد بغير نقصان أو سجدة واحدة وهو مشروع **ق** وأما صورة السجدة فيكون بعد
 السلام مبنياً عند محمد لأن الأول ليس وان التحلل في الأركان لا يبطل بغيره ويساراً
 سلاماً كذا في الروايات والأجود في السلام المهود في الصلوة ويأتي الأربعة في التشهد
 الثاني عند محمد لأن موضع الدعاء في الصلوة **ق** ويجب صورته إذا سلم المصنوع لا يلزم سجود
 لأنه لو سجده بعد بغير نية لا ماله ولو تابعه الإمام بنقلب النية أصلاً أو سلم الإمام تسجيده
 الموقوف لأن صلوة المقتدر تنبئ على صلوة الإمام فيلزم من نقص صلوة الإمام نقص صلوة
 المقتدر في حاله والافتقار وتسبوق صورته إذا سلم الإمام في الركعة الأولى
 فاقترى به الأقوال فإذا سلم الإمام توقف الموقوف من الصلوة في الفاتحة فإذا سجده الإمام تسجده
 للموقف ونفيها في الله فيقفى ما فات بعد فراغ الإمام في الصلوة لأنه بغير نية فيهما ينقض قبل
 ذلك ويصح فيه بخلاف اللاحق لأنه لا يتابع الإمام قبل نية عليه وإن سهر فيها ينقض سجدة واحدة
 وإن كان تكراراً لأنه متتابع وإن سهر اللاحق فيها ينقض لأنه متتابع في معنى ولهذا لا يقرأ
 في ذلك والمقيم خلف السجدة في سجود السهو **ق** سهر في الركعة الأولى صورته إذا سلم
 سهر في الركعة الأولى وهو بها أقرب وقد وساهل أن الشيء يستبصر باسمه لا بغيره قال في
 أنه إذا في عصر خروا وإن كان في القيام فربما يرتفع الركبتين في الأركان لا يعود لأن الفرض
 لا يرتك لأجل الجاهل وسجد السهو ترك الركعة الأولى وإن سهر في الركعة الثانية أو سهر في الركعة
 الأخيرة فقام في نية سهاها رجع إليها لم يقبلها بالسجدة لأن ما دون الركعة محل

الرضي

الرضي وسجد آخر الفرض عن محله وإن قيديها ينقلب فرضه فضلاً ويضم إليها سادس السجدة
 بستة ركعات لأن النقل لم يشرع وتراوان لم يضم لأنه لا شرع طائلاً لا قصداً فلا يجزئ في ضمير
 بطلان الفرض برفع اليد سائر السجدة يتم بالوضع فلا يقف على الرفع كذا في المقدور
 سجدة واحدة فادرك ما قبل قيامه جازت ولو نيت السجدة بوضع الرأس لما جازت لأنه
 كل ركن أو قبل الإمام لا يعتد به وأنه فقد لا خيرة مقدار التشهد وقام في نية سجدتين
 لأن التسليم في حالة القيام غير مشروع وإن سجدها لم يتم فرضه لأنه لا شرع في النقل بعد كمال الفرض
 ويضم إليها سادس وسجد السهو لو وقع النقص بالخروج من الفرض وبالدخول في النقل لا على الجهر
 والركعتان نقل ولا يؤيدان في سنة الظاهر لأنه المواقفة عليها بتحريره مبتدأة قصداً فإن قيل
 لم قال في تلك المسئلة إن شاء ولم يقل في هذه المسئلة مع أن الركعتين نقل فيها قيل لم ضم السجدة
 في هذه المسئلة أو ضم السجدة في تلك المسئلة يتبع سجود السهو على الوجه المستوفى بخلاف تلك
 المسئلة فإن الفرضية قد بطلت ولم يبق إلا سجود السهو حتى يتبع على الوجه المستوفى **ق** ومن أهدر
 صورته إذا سلم الظاهر سهاها ثم قد في الرابعة فاقترى به آخرون في هذه الحالة أو في
 السادسة بغير شراعي في هذا الشفع عند الإمام وسجد السهو بغير شراعي ست ركعات على أن
 الاقتداء وقع في ركعة الفرض والإمام أدى بحركة الفرض ست ركعات فيؤدي ذلك فإن قصد
 اقتداء شفع فيه يلزم قضاء ركعتين عند سلالته شرعاً ما قصد أو عند محمد لا يلزم شيء لأن هذه
 الصلوة غير مضمونة على الإمام فلو كانت مضمونة على المقتدر يلزم بنا المضمون على غير المضمون **ق**
 تنقل ركعتين صورته إذا انتقل ركعتين وسهر فيها وسجد السهو بطلان لا ينع عليها
 ركعتين أخريين لأن سجود السهو يبطل لوقوعه في وسط الصلوة لأن كل ركعة في الصلوة
 ولو بني صح بقاء الأحكام سلاماً من عليه السهو صورته إذا سلم في أو صلوة من عليه سجود
 السهو لا يخرج من أحكام الصلوة السجدة السهو ويخرج على تقديره لا يسجد عند محمد لا يخرج أصلاً
 حتى يخرج من الصلوة لأنه يخرج لا يعود إلى الصلوة إلا بالاحكام على هذه فيمنع بنا بسجود السهو
 عليه لهما أن سلام المحدث في موضع محل للصلوة بنفسه فيركل الأنة لوقف على هذه فائدة
 الخلاف يظهر فيها إذا أقدم في آخر بطلان سلام قبل سجود السهو بغير اقتداء بالسجدة وهو عند محمد
 مطلقاً وإذا سلم ثم تمهت بطلان صورته السجدة عند محمد بنقلها مطلقاً **ق** سهر في الركعة
 إذا سلم من عليه سجود السهو وبما يخرج من أحكام الصلوة لا يخرج وسجد السهو لا يوجب خلاف الشرع
 فلا يصح نية **ق** شك صورته إذا شك في صلوة فلم يركع مع السهو وقع لأول مرة
 في هذه الصلوة لأنه لم يسه في ركعة فاستأنف الصلوة وأن وقع له سهر غير مرة كثر في

فقد عرفت على القول في سجد السهو في هذه السجدة
 ووجهه في دفعه عن غير ذلك وضع اليد

على غلبة ان كان طهر ولا اخذ الاقل ويقعد في كل موضع يؤتم آفة صلوة تحرر
 ترك العقدة الاخيرة ويسلم اذ لم يؤتم آفة صلوة ربحان احدى طرفين لان المرفق ان
 لم يغلب احدى طرفين على الآخر حتى لو شق في صلوة ذات اربع وشك في الركعتين يصير مع الشك
 ركعتين وفي اليقين ركعة والعقد في الواحدة بدعة وفي الركعتين واجبة فيرك الركعتين
 لا يدخل البدعة ثم يصلي اخرى فيصير مع الشك ثلثا وفي اليقين ركعتين والعقد في الثلث بدعة
 وفي الركعتين واجبة فيرك ثم يصلي اخرى فيصير مع الشك اربعاً وفي اليقين ثلثا والعقد
 في الثلث بدعة وفي الاربع فرض ولا يرك ثم يصلي اخرى فيصير بدعة ويشهد ويسجد **باب**
صلوة المريض وورد ما عقيب السهو لان السهو في الصلوة تقصير وفي صلوة المريض حضور
قوله وان تعدوا ذنوبكم لم تحصوها في الصلوة حقيقة بحيث لو قام بسقط او حكيتا بان غاف نادى
 رضى بطلانها ويصلي قاعداً ركوع وسجوداً لا طاعة بحسب الطائفة وان عجز عنها يصلي بالايما
 قاعداً برأسه وجعل سجوداً خفص من الركوع تشبهاً بالاهل ويميز بين الركعتين في الهيئة ولا يرفع
 الي وجهه شي بسجدة لقوله عليه السلام لم يرض فل عليه يد ان قدرت ان تسجد في سجدة والا
 اوم برأسك فان فعل حافظ ربه صح لوجود الايام وان عجز عن السجود يصلي بالايما مستقيماً
 على قفاه ورهلاه لا القبله يومئذ او مضطجاً كما يوضع في التذكية قال له عليه السلام هل تأمنا في
 السجدة قطعاً فان لم تستطع فعل الجنب يومئذ والاول لان اشارته مستقيمة في وجهه
 الكعبة حالاً ولا مالا خصوصاً اذ رفع رأس المريض عن الارض قبل ان يركع اليها الكعبة
قوله او فيها صورة مثله اذ صليت الصلوة بعض صلوة قائماً فجزء القيام بترتها قاعداً ركوع و
 سجود وان عجز عنها يصلي على ما مر لا يستقبل بغير الطلأ قفياً ولو مضى بغير بعض قفياً
 فيكون هذا **قوله** وان تعدوا الايام صورته المسئلة اذ عجز المريض عن الايام برأسه يؤخر الصلوة عنه
 الى ان يقدر وعند زفر يومئذ بجانبه ولا يركع برأسه وان عجز فبالعينين وان عجز فبقبليه
 واذا صح بعيد له ان بالقلب يؤدى فرض في بعض الصلوة في كل حال وهو لينة فيؤدى برأسه
 المريض عند الجزو كما هيان والعينان في عضو يادى به سجود وهو رأسه فيؤدى بها سائر
 الفريض عند الجزو قياساً على الرأس لثا قوله عليه السلام قال لم يستطع فانه اخطى بقبول
 العذر منه لان نصيب الابل لراى ويؤدى الى الشكر في وضع مشروفاً والنقص رد بها
 برأسه على خلاف العباس فلا يقاس بغيره فان مات على تلك الحالة لاشي عليه كالمريض من
 اذا افطر في رمضان وثما قبل الاقامة والصحة وان برى يلزم قضاء يوم ويديه لا غير قياساً على كون
 والاعمال بخلاف النوم حيث يعجز عنها وان مثله لان امثله نادراً فالحق حرة بشايفه في تعدد

الركوع المستقلة اذا تعدد على القيام لا على الركوع وسجود لا يلزم القيام لانه وسيله اليها لانه
 مقصود بالذات ولهذا تسرع السجود وحده سجدة السجدة والسجود وحده ركوع السجدة والسجود
 ولا القيام وحده فاذا كان تبعاً يسقط بسقوط الال كالوضوء مع الصلوة وهو افضل من
 الايام لانه اقرب الى الخشوع الكامل قوله وموم صورة المسئلة اذ صليت بعض صلوة قائماً قدر على الركوع
 وسجوداً مثلاً نف الصلوة لان المصلي بين آخر صلوة على اول صلوة كما بيني المقصد في صلوة
 على صلوة الامام فلا يجوز ذلك وقت جدان بيني صلوة على صلوة من يوجب قفلاً بها ولا ان
 القدرة على الاصل قبل تمام محكم يختلف بطل حكم خلف وفي صلاتي قاعداً ركوع وسجود ثم صحت فيها بيني
 قائماً على ما صحت قاعداً وعند محمد يستقبل بناطاً ان المصلي بيني آخر صلوة على اول صلوة كما بيني
 المقصد في صلوة على صلوة الامام القاعداً يجوز البناء كذلك عند محمد لا يجوز بناء المقصد في الصلوة على
 صلوة الامام القاعداً لا يجوز البناء كذلك قوله صليت قاعداً صورته المسئلة اذ صليت الفرض في السجدة
 بجارية قاعداً ركوع وسجود مع القدرة على القيام جازت وقا لا يجوز وفي المربوط لم يجز انما قاعداً
 ولو صليت بالايما لا يجوز بالاتفاق فرضاً كان او نفلًا لانه اذا ترك القيام مع القدرة على القيام
 فلا يجوز قياساً على سائر الاركان كما ان دوران الرأس في الفلك السائر غالب الغالب لا يوقع
 في بناء الاحكام كما في السفر في حق المرحض فجوز ان القيام افضل ليكون بعد غيبته
 البطلان ومن صورته اذ اجتمع او غلب عليه يوما ويديه يجب عليه قضاها فان كان زاد
 على ذلك لا يجب وعندنا اذا استوعب الايام وقت صلوة بسقط قضاها فان كان له عجز عن فهم
 الخطأ فيسقط كالجنون لانه ان رجلين من القاهمة احدهما صار مثلاً على اقل من ذلك ففرض
 والاخر صار مثلاً عليه كثر من ذلك فلم يقضها فان زادت على يوم ويديه بالشيء عند له ربح
 وعند محمد ما يشك في ذلك اختلف في ظاهرهما اذا اغنى عيه قبل الزوال ثم افاق بعد الزوال في اليوم الثاني
 لا يجب عليه قضا الصلوة وعند محمد يجب في استوعب وقت الظهر لانه ان الشكرار باستيعاب سنة
 اوقات ولم يوجد وكلاهما ان دخول وقت الوظيفه الا في سبب الشكران فيكون **باب**
السجود وورد ما عقيب بعض لان الشكر فيه وسقوط بعض الاركان فيها فخصه في
 سجدة صورته سجدة السجدة واحدة بشرط الصلوة لانه من اجزاها وعند القيام
 ورفع اليد والتكبير والحذر سجداً ورفع الرأس والقعود والشد وتبلياً لانه ان رفع
 اليد في تكبير التحريم والتكبير منها والشد في القعود ولا تقود منها والشد في التحريم والتكبير
 منها والمنصوص فيه سجدة السجدة لا يركع من سجدة الصلوة ويجب صورته سجدة السجدة والسجدة
 ويجب في مواضع على التكاليف مع لان قوله عليه السلام على من سجدوا وعلى من تلاوا وان لم يقصد

سبح القرآن لان السبب محمول على العمل على قصد به او لم يقصد وعند سنة له ما روي في
 قرائه ولم يسجد وقال لم يركع عندها لم يكتب عليكم لانها تجب على الترخي على الفور فيكون
 جميع العروق الاداء وقوله لم يكتب لم يرضى او الاعراف والارعد والنخل وبني اسرائيل وكرم
 واول الحج والافقان والنخل والتم السجدة وقص دحم السجدة والنجم واشتت وعلق و
 عند فليس سجدة وفي الحج سجدة فان كان في صلاة فذكر في الآية ركوع السجدة لان
 ان النبي عليه السلام قراء سجدة وقال سجدة او دو توبة وخس سجدة في الحج تسجل سجدة
 اني الحج سجدة ان تقال ثم فصلت سورة الحج بسجدة لئلا يروى عن النبي عليه السلام سجدة
 القرآن وعند الحج واحدة وما رواه نقول لكن الا سجدة تلاوة والاش سجدة صلوة
 بدلالة اقرانها بالركوع ولو سمعها من وراء وغير المكلف يلزم وعند مالك لا يلزم على رجل سمعها
 منها انه ان النبي عليه السلام قال لتسكت اما من وراء وغير المكلف لا يصير ما للزوج
 لان اقرانها بسجدة تلاوة لم يثبت مع انه لا يصح اما له في الحال فكذا هذا ان تلاوة
 الامام المستبدي اذا تلا الامام اية السجدة سجدة لقدي معه وان لم يسمعها لان قراءة
 قراءة له وان قرائها المقدر قال سمع الامام والقوم المقدر لا يسجدون لها في الصلوة
 اتفاقا لان التلاوة لسجد دون الامام بصيرتها لافعال الامام ولو سجدة الامام بصير الامام
 تبعا للمقدر فلا يجوز ولا يبعد الفراغ وعند محمد يسجدون لها كما لو سمعوا من غير المكلف
 كما ان المقدي مني في القراءة لم يشرع فيكون لقول النبي حكم كايض وقت الله ان
 المقدي مجوز عن القراءة كونه موبيا عليه في جهة الامام فلا يكون لقول محمد حكم كايض العبد مجور
 والصحة المجوز خلافه في المكلف لانها متبكان لا يجوز ان لا يجب على المكلف تبعا منها
 كما لا يجب سماعها لان المقدم عليه الصلوة بخلاف المكلف والمكلف ان سمع الخارج في المقدي
 يسجد لانه لم يثبت في حق من كان تبعا للامام دون غيره وان سمع الخارج في سجدة العبد
 من الصلوة لان السبب وجد وقد زال المانع ولو سجدة فيها لم تجز لان اداء السجدة في الصلوة يهي
 لانه منهي عن فعلها في الصلوة وما وجب على الا يؤدي تا قضا عليه الصلوة لانها من افعال الصلوة
 نظر الى اذائها فلا يكون مفيدة كالسجدة الثالثة **قوله** سمعها من امام مستبدي اذا سمع الخارج
 في امام ولم يقصد به سجدة سجود وعند مالك لا يجب انما صلوة فلا يؤدي في خارج الصلوة لانها
 ليست سماع خارج الصلوة فلا يكون صلوة في حقه وان قمر في ركعة او في سجدة خارجة من الصلوة
 لانه سمعها خارج الصلوة وان اقر في تلك الركعة فان كان يسجد سجدة لانه لو لم يسمعها
 يسجد تبعا له فكذا لو كان بعد لا يسجد في الصلوة ولا يطرأ في الصلاة لانه يصير ركعا كالمسجد

بادراك

بادراك تلك الركعة باتفاق الروايات **قوله** وسجدة الصلوة اي سجدة التلاوة قبل اداها
 الصلوة لا تقضي خارج الصلوة لان للصلوة منزلة فلا يتأذى ناقصة ولا تها من افعال الصلوة
 وافعالها لا يؤدي خارجها وقت قبل اداها الصلوة ولم اقبل في وجبت في الصلوة اخر ازاها
 وجبت في الصلوة وقبل اداها خارج الصلوة كما اذا سجد في غير الصلوة في الصلوة فان
 سجدها ثم يقوم وان شاذ اي بالسجدة الصلوة سجدت التلاوة لانها يوافيها من وجه
 ومن قرأ آية سجد خارج الصلوة فلم يسجد متى دخل في الصلوة فاعادها كقصة سجد
 في قرايتين لان الصلوة اولى في شتيع الادنى فان ابى يكون تابعا لاشي كسنة في
 السجدة وسنة الظاهر للظاهر ومن تلا آية السجدة خارج الصلوة فسجد بها واعاد تلاوتها بسجدة
 لان الصلوة اولى فلا يكون تبعا للمكف وفي قرأ آية السجدة في مجلس واحد مرار كقصة
 سجدة واحدة سجدة لا تؤدي ثم قرائتها ايا او لم يسجد متى قرائتها نيا فسجد لان مينا على
 التلاوة لا يرى انه لا يلزم على التلاوة السجدة واحدة مع انه قال وسامع ولان الحاد
 المكلف يحل التلاوة المكررة متحدة حكما كما يحل طر في بيع من الجباب وقبول صدرام المبيعين
 في زمانين كما انها صدر راضيا دفعة واحدة **قوله** فان بدلها صورة له او بدله آية سجد او
 المجلس وانما تعدت لان تداخل السجدة بانها في الصلوة والحال ولم يسجد **قوله**
 واسد انوب صورة له اذا تلاها آية سجدة في سدة الثوب والدياسة يلزم بكل
 مرة سجدة لان المجلس مختلف ولم يوجد على مكانا واحدا بخلاف الصلوة في تولا آية
 سجدة مرارا في صلوة على دابة تسير ومعه رجل يسوقها يجب على التلاوة لانها في المكان
 وعلى التلاوة بكل مرة سجد والانتقال من موضع لا يفسد تبدا على مكان الا يرى ان اذا
 كالتسجد خارج الحرم وبعض لا يغفل داخل الحرم لا يحل الترض للظن الذي على ذلك الغرض
 ان تبدل المجلس السام بغيره لا يوجب على السامع وان تبدل المجلس قبله لا السامع لا يتكرر للرجوع
 على السامع لان سبب الوجوب في حق السامع فكان مكان السامع متحدة وفي الاول فخذ
 في آية وكذا ركبة السجدة وقراءة باقي السورة لان ذلك شبه الفراغ في السجدة
 الاستحسان عنه ولا يكره قراءة آية السجدة وترك الباقي لانه مبادرة لا يسجد وتبدل
 ضم آية آيتين قبلها اليها دفعا لتوهم تفصيل بعض آيات على البعض واحسن فضا واما
 السامع شفعه **باب** **قوله** او دعه عقيب سجدة التلاوة لان كل واحد من
قوله هو من قصد من ساقوا الذكر في حق الاحكام كقصر الصلوة وابطال الفطر في القسم
 استدا دعه اسبح وعدم لزوم جمعة والعبد والاشية وحرمة خروج من الحرم بغير حرمة وزوج

في الصلوة مع

فمقصود موضعها بينه وبين مصر ثلاثة ايام بالسير لوسط وفارق بيوت بلده لان الاقامة
 يتعلق بدخول المصر فيتعاقب السفر باخره عنه قيد بالقصد ويسير لان المسافر لا يكون
 بالسيرة وعن القصد ولا بالقصد كذا في السير لان النية لا يصير معتبرة في يتصل بالسيرة في
 الاقامة فان لم يصير فيها نية لانه النية هناك انقضت وهو ترك السفر وقيد بنية ايام
 ليلا لها لان اولى مدة السفر ثلثة ايام وليلا لها من اقصاها ثلثة ايام لانه لا يسير فيها
 وعند مقدره بيوين له ان الرخصة لم ترق العزلة ومنفعة الوحدة وكما لها بالاركان في غير اهل
 والزول في غير اهل وذلك في اليوم الثاني لان الاول ان السفر مسقط والاقامة مشبهة في شخصين
 والاطراف اقل من شخص ثلثة اقل من خمسة عشر يوما فكذا هذا فان قيل لم اعطى لقضاء المصر في صلوته
 الجمعة والعبدان وعلى حكم المصر في القصر وقيل ان قضاء المصر تعالى على المصر في كل يوم
 اهل المصر وصلوته في العبدان في حوائج اهل المصر كما في صلوته في غير اهل المصر فالحق في حق
 القصر وقدره في السفر في السيرة وسط بين حال كان يسير فيه في غير اهل المصر في السفر
 الابل والارجل لا يسير الا بالبر ولا في الجبل لان كل واحد خارج عن العادة في البحر في السفينة مع
 الارباع لا يمكنه ولا شدة في ان يحمل سيرا في ارجل الابل فله فخص في السفر في غير اهل المصر
 حتى يدخل وطنه او يوتى وفي مدة الاقامة في غير المغارة لان المغارة ليست محل الاقامة والاشقة
 اخذ السيرة وترك العسر وان كان عاصيا صورة ذلك العبد في رخص رخص اهل مصر في
 في لا يرضى له ان الرخصة ثبت بطريق الكرامة فلا تخفى العصاة ان ان المقيم العام في حوائج
 وبلده كالقيم المطيع فكذا في حق ومنها صورة المسئلة فخص في المكنة بالاربعة ركعات
 وعند رجب والقصر رخصته في لوفات الوقت بقية اربعا ولو ان يكون الكل رخصا في مثل
 الصوم لكان ان تسمية الفرض بالايام ثم يركع في كل يوم فيه ولهذا وقت المغارة بينهما **قوله**
 فيقصر نوى صورة ثلثة ايام في مدة الاقامة خمسة عشر يوما وعند رجة ايام سيرة مخرج وبها
 ودخل لان الاحكام في الاقامة لا قبل ما **قوله** او نوى صورة ثلثة ايام في ايام في غير مكة
 ومنها عشرة يوما لا يصير فيها لان السفر نقل من مكان لا مكان والاقامة صفة فيجب ان يكون
 قراره في مكان واحد تحقيقا للمصادق لم يوجد الا اذا ان يبيت باجها لان موضع الاقامة
 موضع البيوت لا يرى ان السوتى يكون في مكانه في نهارا وبعض الليل ويترك في حلة
قوله او دخل بلاد صورة المسئلة او دخل مصر او لم يوترد الاقامة وبقية ذلك في السفر
 لا يصير فيها لان المقيم لا يصير في ايام ثلثة فكذا هذه **قوله** وكذا العكر المسئلة او دخل
 والرحوب كائنا لم يشك في نوى الاقامة او حاصرا اهل في دار الاسلام في غير مصر لا يصير فيها

مطلقا او في مدة السفر ثلثة ايام وليلا لها
 من اقصاها ثلثة ايام

وعند رز يصير فيها ان الاقامة والحج كالمبيت والسكوة والتمسك على التماس ما قد وجد
 نية الاقامة في موضعها فيخرج لكان في دار الحرب ان الحار قد قد بهما في دارهم فيكون حاله في
 نية الاقامة في كل من النية ان محل الاقامة البنيان ولم يوجد واهل الاقامة والحج كالمبيت
 والاعراض مقيم في القصور لان السفر بالمغارة عن البيوت ولا يوجد ذلك بالانتقال
 مرغى للمعنى وهذا عكس **قوله** فلو لم صورة المسئلة او دخل مصر او رجا في صورة المسئلة
 ثم رخصه واسا وما زاد ونظر في ايدته على الفرض وان لم يجد بطر فخصه اعتبارا بصلوة البحر
قوله ما في صورة المسئلة او اقامه في المقيم في الوقت بقية ثلثة ايام ركنها لانه في
 يصير فيها باربعة اشياء نية الاقامة ودخول مصره وبالرغم على العود لا مصره قبل تمام سيرة
 السفر وبالمسئلة بالمقيم في الوقت في هذه الصلوة وبالسبقة في ان لكان في غير مكة بقية
 الترفع والعبدان في كل واحد رخصة الا في الامم والديون فخص في اقامة ركنها في كل
 المتبوع الاقامة ولم يعلم الشايع وقصر اياما ثم علم فخص تلك الصلوة لا بعد خروج الوقت
 لانه صلوته في بعد ذلك لا يتغير بالاقامة فيصير مفرضا خلفا لمتنقل في القعدة الاولى في
 اقامه المقيم في الوقت بقية ثلثة ايام في كل رخصة واذا سلم في وقت صلوته
 بلا قراءة لانه لاحق ويقول بربا بعد سلامه فاني ما في لانه عليه السلام فعل بركته اهل
 صلي بابل مكة في سفره **قوله** ويبطل الوطن الاصل صورة المسئلة يبطل الوطن الاصل في الوطن
 في يودخل الوطن الاصل الاول لا يصير فيها بالذوق لان مكة مولد رسول الله عليه السلام
 واتخذ مدينة وطن اصلها بعد الهجرة وكان يقصر صلوته حين دخلها لاني في السفر في
 لو خرج منه فادخلها لانه لا يصير فيها بالذوق ولا بوطن الاقامة في لو اشد كوني
 في الهجرة وطن الاقامة وخرج منها بربكة يتم بالطريق وبالكوفة لان الشئ يرتفع بها
 هو فوقه او مثلها لانه كالباع في ايام ثلثة ايام في ايام ثلثة ايام في ايام ثلثة ايام
 بالاجارة والزمين لانه دون **قوله** ووطن الاقامة صورة المسئلة يبطل وطن الاقامة بوطن
 الاقامة في لو اشد كوني الكوفة ووطن قامة ثم خرج منها بربكة يتم بالطريق وبالحيرة
 لان اقامه مدة السفر بينهما فان نوى مدة الاقامة بالحيرة يبطل وطن الاقامة بالكوفة في لو خرج
 في الهجرة بربكة يقصر بالطريق وبالكوفة وان لم يبق الاقامة بالحيرة فيتم بالطريق في غير
 بالكوفة وبان السفر في لو اشد كوني الكوفة وذكر حاجته قبل ان يسير في ايام فخص لان
 السفر في الاقامة فلما بقي معه وبالوطن الاصل لانه فوزه في يودخل وطن الاقامة في ايام
 الانتقال اليه لا يصير فيها بالذوق **قوله** والسفر في صورة المسئلة فانه السفر في كل مكان

مطلقا او في مدة السفر ثلثة ايام وليلا لها
 من اقصاها ثلثة ايام

سفره وصرحاً لان القضاء كالأداء بخلاف لو فاتت في مرض في حالة لا يقدر على الركوع
 السجود يقضيها في الصحة ركعاً وساجداً او فاتت في الصحة يقضيها في المرض ركعاً والمعتبر
 في وجوب الركوع والركعتان أو الوقت في لهما ركعتان أو الوقت في لهما ركعتان أو الوقت في لهما ركعتان
 صاويهما فيه يجب عليه الرابع ولله الوبلج الصحة أو سلم الكافر أو أفا في الجحون أو طهرت النفس
 والنفس في آخر الوقت يجب عليه الصلوة ولو جن أو عاضت أو غسقت فيه لا يجب لفقد الأهلية
 عند وجود السبب **باب الجمعة** أو رده عقيب فلو أن كل واحد نصف بوسطه
 الخطبة والسفر **شرط** لوجوبها في الجمعة شروط ستة في ذات محلها لزمها الأمانة فيجب
 على من فطره عليه السلام أربعة الجمعة عليهم امرأة ولهموك ومم فوطرهم يوم الجمعة
 على القرى الأمان في فوجها مع فواجهم وعندهما لا يجب إلا إذا كانت داخل السور وعند
 محمد لا يجب إلا أن يسمع أهلها أو أن الجمعة محلة قوله عليه السلام الجمعة لمن سمع النداء لها سبعة من
 كان داخل السور يكون من مصلح لاني في كل قرية حتى فوجها مع لغير يكون بها للمص
 يكون أهلها كاهل المص فيثبت حكم لعله المتبعية والجمعة في لا يجب على المريض ولا على الجحون
 غير فاطمة تشراب وكثرية حتى لا يجب على العبد والذكورة حتى لا يجب على المرأة والبلوغ
 حتى لا يجب على الجنه وسلامة الجنين في لو وجد الاعمى قابلاً ليعوده إلى الجمعة لا يلزمه
 قال لا يلزمه وعلى هذا الخلاف من غير الصوم أو غير التوجه عن القبلة أو عجز في سبب في الحج
 الطرفيين في الحج وسلامة الرجل من لا يجب على المعقة لانه اعجز عن الاعمى لا الجمعة فمن
 فقد شروط الوجوب أصلاً جازت في الظاهر كما إذا صام من فوطرته في فواج ذاته
 جازاً ما صرنا وفاته لانه ملحق بالمص وعنده يجوز ان فوجها في القرى قبايل على ر
 مكتوبة لانا قوله عليه السلام لا الجمعة ولا تسري إلى ممر جاع ولا يصح في الصحاري
 بجماع الصحابة فالمرحاج عند لانه كل موضع له امر وقاض ينفذ الاحكام بغيرهم
 وعند ما موضع اذا اجمع أهل من كجب عليه الجمعة في أكبر ماله لا يحيطهم حتى
 اقتضوا إلى بناء مسجد أو الجمعة واقتضوا هذا فقال وما لا يسع كبر مساجده أهل
 مصر لظهور قوله في احكامه السبع لا سيما في اقامة الحدود في الامصار وفنائهم
 مقدريه بل وميلين على اختلاف الاقوال فلا يكون الحكم مقصوراً على ما ذكره لوجوبه
 بناء صور الجمعة اقامة الجمعة بمنا في أيام الموسم يجوز للخطبة أو امير مكة وعندهما لا يجوز
 وفي غير الموسم والعرفات لا يجوز اتفاقاً وليس للموسم اقامتها اتفاقاً لانه لغرض اليه
 تدبير الحج لانه قربة كالكفر والاند لا يعتد به وصار كغرات وما يقولون انها منعت

في أيام الموسم لوجود شرائط الامصار لان فيه بنية وسكناً بخلاف عرفات لانها
 معاذرة ولا بنا فيها وعدم التقيد بالتخفيف بخلاف الجمعة لانه لا يتحقق اجتمع في أيام
 ارمى مع ان العبد واجب والجمعة في بنية فلا يلزم من تركها تركها ثم في موضع وقع الشك
 في جواز الجمعة بعينه الظاهر في لولم يقع الجمعة موقتها بخروج من عهدة الغرض بيقين في
 والسلطان صورة المسئلة شرط لاقامة الجمعة سلطاناً أو مأمراً السلطان وعنده
 لم يشترط ذلك قياساً على سائر الصلوات ان اقامتها مع عظيم وقد يقع المنازعة في التقدم
 والتقديم وان خير الوجوه في مشروطات كينها للفتنة ولا نهى من الاربعه المنفصلة لا الامام
 وقت الظاهر لانها خلف الظاهر فيكون في وقتها حتى لو خرج الوقت وهو فيها استقبال الظاهر
 لانه يعبر فيها ولا يقضى الجمعة بجماع السلف الخلف ولا شيء غيرها لا اختلافها كنية وشروطها
 واسما وخطبة لانه الجمعة ففرت في محضرها قبل الصلوة بالاجماع وان كانت بدلاً لا تشترط
 الا بخلاف فتاح الصلوة وهذا ان الامام لو احدث بعد الافتتاح واستخلف من لم يشهد الخطبة
 جازت **وهو** يجوز تسبيح صورة المسئلة او اقتصر خطبته على تحميدة او تسبيحاً او تمجيداً
 أو تكبيرة يجوز في لا يجوز حتى في شئ الله تعالى ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويبرعونه
 وللمسلمين ويومئ بيا سن يعطهم حملاً للمطلق على التقيد وهو في من النبي عليه السلام
 كانه الواجب كانه في حق من يحصل بالحمد لله فإراد عليه شرط الكمال لا شرط الجواز ولان
 عثمان رضي الله عنه حين صعد المنبر في اول خلافة فقال الحمد لله فارتج عليه ونزل وصلى
 ولم ينكر عليه احد فكان اجماعاً **وهي** صورة المسئلة اجماعاً شرط الجمعة بالاتفاق واقلها
 في حقها ثلثة سوى الامام وقلا اثنان لهما ان اثنى في جميع في الميراث والوصية وتقدم الامام
 فقلها لانه ان يكون اجماعاً في جميع شرط متفق عليه وكون التثنية جماعاً مختلفاً فيه فلا يثبت
 وان نفوا قبل سجود الامام بطلت وقلا لا تبطل لانه اجماعاً الامام لا اجماعاً كى اجماعاً كى
 الامام والامام شرط لتشروع في حق الجمعة لا شرط البقاء لواقعة سلام في الجمعة ثم تسبحة
 احدى وتوضأ وفرغ الامام منها بغير الجمعة وكذلك مسبوق ببعضها فيكون اجماعاً شرط لتشروع
 في حق الامام لانه ان لم يقصد ان يقرأ مع الامام في شروع فيكون الامام شرطاً لحد الشروع
 والامام لا يقصد ان يقرأ مع الجماعة فيكون اجماعاً شرطاً لتشروع المؤكد بالسجود ونظيره ان
 مصلي الظاهر اقام الامام في مسئلة فاحد الشغل بره في الشغل بحد القوة وان قام اليها
 سائياً في الشغل في يقيد في مسئلة بسجدة فيستقبل الظاهر لان الجمعة غير الظاهر سماً وقد راوهم
 فلا يجوز تجزئهم فرضاً وقوله وان بقي ثلثة او نفوا بعد سجودتها استغناء لا يعيد **وهو**

في أيام الموسم لوجود شرائط الامصار لان فيه بنية وسكناً بخلاف عرفات لانها معاذرة ولا بنا فيها وعدم التقيد بالتخفيف بخلاف الجمعة لانه لا يتحقق اجتمع في أيام ارمى مع ان العبد واجب والجمعة في بنية فلا يلزم من تركها تركها ثم في موضع وقع الشك في جواز الجمعة بعينه الظاهر في لولم يقع الجمعة موقتها بخروج من عهدة الغرض بيقين في والسلطان صورة المسئلة شرط لاقامة الجمعة سلطاناً أو مأمراً السلطان وعنده لم يشترط ذلك قياساً على سائر الصلوات ان اقامتها مع عظيم وقد يقع المنازعة في التقدم والتقديم وان خير الوجوه في مشروطات كينها للفتنة ولا نهى من الاربعه المنفصلة لا الامام وقت الظاهر لانها خلف الظاهر فيكون في وقتها حتى لو خرج الوقت وهو فيها استقبال الظاهر لانه يعبر فيها ولا يقضى الجمعة بجماع السلف الخلف ولا شيء غيرها لا اختلافها كنية وشروطها واسما وخطبة لانه الجمعة ففرت في محضرها قبل الصلوة بالاجماع وان كانت بدلاً لا تشترط الا بخلاف فتاح الصلوة وهذا ان الامام لو احدث بعد الافتتاح واستخلف من لم يشهد الخطبة جازت وهو يجوز تسبيح صورة المسئلة او اقتصر خطبته على تحميدة او تسبيحاً او تمجيداً أو تكبيرة يجوز في لا يجوز حتى في شئ الله تعالى ويشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويبرعونه وللمسلمين ويومئ بيا سن يعطهم حملاً للمطلق على التقيد وهو في من النبي عليه السلام كانه الواجب كانه في حق من يحصل بالحمد لله فإراد عليه شرط الكمال لا شرط الجواز ولان عثمان رضي الله عنه حين صعد المنبر في اول خلافة فقال الحمد لله فارتج عليه ونزل وصلى ولم ينكر عليه احد فكان اجماعاً وهي صورة المسئلة اجماعاً شرط الجمعة بالاتفاق واقلها في حقها ثلثة سوى الامام وقلا اثنان لهما ان اثنى في جميع في الميراث والوصية وتقدم الامام فقلها لانه ان يكون اجماعاً في جميع شرط متفق عليه وكون التثنية جماعاً مختلفاً فيه فلا يثبت وان نفوا قبل سجود الامام بطلت وقلا لا تبطل لانه اجماعاً الامام لا اجماعاً كى اجماعاً كى الامام والامام شرط لتشروع في حق الجمعة لا شرط البقاء لواقعة سلام في الجمعة ثم تسبحة احدى وتوضأ وفرغ الامام منها بغير الجمعة وكذلك مسبوق ببعضها فيكون اجماعاً شرط لتشروع في حق الامام لانه ان لم يقصد ان يقرأ مع الامام في شروع فيكون الامام شرطاً لحد الشروع والامام لا يقصد ان يقرأ مع الجماعة فيكون اجماعاً شرطاً لتشروع المؤكد بالسجود ونظيره ان مصلي الظاهر اقام الامام في مسئلة فاحد الشغل بره في الشغل بحد القوة وان قام اليها سائياً في الشغل في يقيد في مسئلة بسجدة فيستقبل الظاهر لان الجمعة غير الظاهر سماً وقد راوهم فلا يجوز تجزئهم فرضاً وقوله وان بقي ثلثة او نفوا بعد سجودتها استغناء لا يعيد وهو

مطلوبه من عدم غسل الرجلين

لو مارواه قلنا ان الصحابة رضي الله عنهم اراوا ان يجردوا انودوا انهم ان لا يجردوا
 نبيكم فيكون من خواصه غير عورته لتلايق نظر الناس على عورته تحت الحرة المحت
 لانه حكم العورة لا يرتفع بالثوب ولهذا لا يحل للرجل ان يغسل الثوب وقوله عليه السلام اعلم ان
 لا يحد حتى يمت فبئس ما يستر عورته ثوبا يشك عورته كحقيقة **قوله** وتوضا صورته
 وتوضا حبه وجبته يعقل الصلوة قبل غسل لانه اوضو قبله سنة فيبدأ بالوجه بلا حشفة ويستش
 وعذف معهما قياسا لا موتا على الاضمان ان افواج انما تم الميت وانفقه مقدر فيز كان
 ويغسل ما يغسل بسدر او عرض مبالغة في التطهير والافان على ان يغسل المصوب ويغسل
 ولحية بالخطم مبالغة ثم يضع على شفة اليسر لانه البداية بالوجه سنة ويغسل في يدها
 لا ما يلي تحت ثم يضع على شفة اليمين فيغسل لانه يغسل باليمين لانه يمسح باليمين
 لا ذراعه ويمسح بطنه برقبته ثم يترأف ثوبه لانه فان خرج منه شيء يغسله ثم يترأف
 ولا يغسل لانه لا يحد لا يرتفع غسله في حال الحيوة ولا الوضوء لانه اعذر من اخذ ورتبه يشبه ثوب
 ثوبا يغسل الكفن كما في حال الحيوة **قوله** ولا يعقل نظره مودعة لا يعقل نظره الميت ولا يستر عورته
 ولحية وعذف يعقل نظاره وشاربه ويمسح شفه بمسط واسع الانسان ويحلى شغل ليط
 والعانة لانه في حال السلام اصغر من ثوبكم كما تقصرون بوجوهكم وهذا ما يصنع بالوجوه لانه في
 دفع الميت على ما مات عليه ومارواه محمول على الطبيب التطهير لا على التفتيح وقوله وجبته تترك الغض
 لانه في لا يستر عورته ميتا ولا يستر عورته في جسده ويجعل شوطا على راسه ولحية والكافور على
 جميته وانفذه يديه وركبته وقدميه لان الطبيب سنة وحقق موضع استجود وشرفا لانه
 عطر مركب من الاشياء الطيبة **قوله** وستة الكفن صورة ستة الكفن مسنون للرجل ثوب
 اللعانة وهي ثوب ارس الى الرجلين وداخلها الاذان كذلك وداخل الخمين من ثوب النكاح
 الرجلين من ثوب جيب لا يخرين ولا يخرين لان الميت لا يخرين لانه ذلك ويجعلها الشافعي اللعانة
 لانه قول عارفة رحمه كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه اربعة اجزاء ثوب
 ان قول ابي جابر سبعة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبه ثوب اربعة اجزاء ثوب في ثوبه
 وهي لا كشف للرجال لانهم هم بها شرون مع ان الميت اوله في زمانه في واستحسن الشافعي في
 لما روى في ابيه عمره عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يوم الميت ويجعل ذنب العمامة وجهه وكره البعض
 لانه يكون الكفن شفا وكنة فيه يكون **قوله** وراى اهل دار صوة المسئلة الكفن المسئلة لانه
 خمسة اثنان وبع وخاروا زاروا لعاقة وخرقة تربط بها يديها خذ من بين ركبتيها الى ركبتيها
 فوق الاكفان كيلا يشتر عنها الكفن لان النبي صلى الله عليه وسلم على الثوب اللؤلؤ غسله رقبته

قوله

خمس اثنان فان اقتصر على ثوبين ازاروا لعاقة جاز لقول ابي بكر الصديق رحمه كفنوه
 في هذا ثوبين فيكون كفن كفاية لانه اولى ما يلبس حال الحيوة فان اقتصر المرأة على ثوبين
 خمار وازاروا لعاقة جاز اعتبارا بالجواز الصلوة فيكون كفن كفاية والوجه احرى في التكفين
 كما بالغوا في كفاية كفن الطفل ثوبان ازاروا لعاقة فان اقتصر على ثوب واحد جاز
قوله ويبسط صورة ستة صفة الكفن ان يبسط اللعانة ثم الازار عليها ثم يحش في موضع على
 الازار فيقصر بعد ما وضع على الازار ثم يلف يسارا زار فيم عنه ثم اللعانة كذلك لان جهة الوضوء
 حرة متوالية بالوجه لا يمين برك التعظيم وبسرة الدرع او لا يمين يجعل شوبا طفيفا على
 صدره فوق الدرع في يمين يمين صيانة الكفن في الاثني عشر ثوبا كما في حال الحيوة ثم الازار ثم
 اللعانة ويعد الكفن اربعة ثوبين اربعة ثوبين كفن العورة **قوله** وصلوة صورة ستة صفة الكفن
 فرض لان قوله تعالى ولا تغسل على احد منهم مات ابدانهم في الصلوة على الميت في امر على الصلوة
 على اسم الوفا كفاية لان حق الميت يؤدى باذنه البعض فيسقط غرايا في كفن الكفن
قوله وهو صورة ستة صفة الكفن اربعة ثوبين بعد الاذان كفن الله تعالى وبعد الصلوة يصلى على الميت عليه
 السلام وبعد ان لا يدعول نفسه على الخصوص للميت على الخصوص للمؤمنين على العموم وبعد اربعة يسلم
 تسليمه ما ويا القوم والميت موافقة للسلف والمخلف فيقول ببيت صلوة الجنازة ثمانية وثلاثين
 وصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا الحمد الميت الله اكبر سبحي نك اللهم وحمدك وتبارك اسمك
 تعالى جددك وجل ثناؤك ولا اله الا انت الله اكبر اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد
 على آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 في العالمين ربنا انتك حميد الله اكبر اللهم غفر له ما سلفه من ذنوبه ووفقه فيما بقي من عمره
 في طاعتك اللهم اغفر له الميت بفضلك اللهم واكرم برحمتك وارحمته اللهم اغفر
 له ميتنا وميتنا وشهدنا وغنا ميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واشاننا اللهم اغفره ميتنا
 على الاسلام ومن ثوبه متافوقه على الايمان الله اكبر ويسلم ويقول في الصلوة سجدة الميت
 على الخصوص اللهم اجعل له قسطا اللهم اجعل له ذكرا اللهم اجعل له ثوبا فعا مشفعا وبنى ما كان
 ويقوم الامام بدهل واما بعد القدر لانه معدن حكمه وفي المودة والايام بانه فعار انشرف
 الاعضاء فتقيد في حق الشفاعة اوله واخرى **قوله** والافاق بالامامة صورة ستة صفة الكفن
 بالامامة في صلوة الجنازة ان حضر وعذف الولي لانه اقرب الناس لاسرار حقوقه كالغسل
 كذا هات ان السلطان امام لانه والافاق في ان حضر لانه في معنى السلطان والافاق امام
 لانه رضي بصلوة حال حيوته فيكون ارضى عليه حال امته والافاق لولي على رتبته العقب الا ان لا

أو من الأيسر لأن باب زيادة فضيلة ههنا لا أقرب من حيث لا يحق له ولفظه
لأنه ليس يري على أنه الأفضل تركه وإن صفة مرة فافهم في ذلك أن يصنع بعده ههنا لأن الحق له
وإن صفة الأولى ليس له يقدم أن يصنع بعده لأن تقدمه يعارضه والظاهر أن لا تكرار صفة
الجماعة غير مشروطة كالقصد والدية **وهو** من يصلي عليه صفة الصلاة إذا وضع الميت على صلوة
صلى على قبره لأن الصلوة عليه فرض ولم يؤد ولأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبره لا أن يصلي
على الظن فصح فلا يجوز الحكم بالتقدير لأنه يختلف باختلاف الزمان خرابه واداءه والحق رخصة
وملاية وميتة ميتة وهذا لا يقيد بقوله على قبره لأنه لا يجوز الصلوة على ميتة غائبة عند فحوز
لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ميتة ماتت بمرض ميتة أن الميت تام أو مأموم وكلها ما يجوز
مع غيبته وما رواه قنن الأريطوي له ويكون القريب يد أو الغائب طريح **وهو** من يصلي عليه
ترك القياس والاهتداد بالرفق لأن من صلى عليه صفة الجماعة جاز تركها على قدره على القول
لأن كونها مكان الصلوة محدودة ما فيها دليل على أنها دلت على تركها قياسا على ترك
الادعية لا احتسابا لأن كون شرائط الصلوة شرط لها دليل أنها صلوة فلا يجوز ترك القيام
بدون العذر قياسا على شرائط الصلوة ولأن القنن **وهو** من يصلي عليه **وهو** من يصلي عليه
صلوة الجماعة في مسجد جماعة أن كانت ميتة في مسجد وعنده لا يكرهه أن العائنة رخصه
صلت على جنازة سعد بن وقاص في المسجد فأنكر عليها الصحابة فقلت صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم على جنازة سبيل في مسجد جماعة لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة في مسجد جماعة
فلا شيء من الأجر وما روى قنن الصحابة دليل الكراهة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة
سبيل عذر الخط أو عذر عكاف النبي صلى الله عليه وسلم **وهو** من ولا صورة للميتة تسمى المولود لصحة
الدعوى أو لمصلحة أو غسل وصلى عليه من غير حضوره بموت أو حركة في سائر الأموات
الأيض ولا يصح لأنه يشبه الكف من حيث أنه ينقض بالعدو وينتبه بالاستيلاء ويشبه
من غير الكف من حيث أنه لا يرت ولا يورث عنه فيغسل ولا يصح عليه عملا بالشبهين والملف
في نوب تكريمه لأنه آدم ولا يراعى شرائط الكف وفيه شفاؤه لا يصح **وهو** من يصلي عليه
أو أهله يصلي على أحد بويه أو مع أحدهما أو سلم عاقلا أو سلم أحدهما يكون مسلما فيصلي عليه
تبعاً للدار ويصحح لاسلامه وتبعاً لغير الأبيح دينا وإن لم يوجد ذلك لا يصح عليه وإن
مات كافر يغسله وليه مسلم لا بد له بالوضوء ولا بالميا من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر علياً
بذلك في حق أبيه لطلب الفضل وبلغه في نوب وكفر خيرة وبلغه فيها غير رعاية السنة
في الكفن والحذر والوضع ظاهراً لأنه لا شك في ذلك **وهو** من يصلي عليه ما يغفلون عنه

قوله وسن صورة سنة السنة في عمل الجماعة أن يجعل في جوانبها الأربع موضع العين المقدم
على عينك ثم يرفعها لا يرفع وتضع العين المؤخر على عينك ثم ترفعها لا يرفعك ثم تضع المقدم على عينك
ثم أيب المؤخر على عينك ثم تجعل في كل جانب عشر خطوات فيكون بين الميت أي مل وسارد وعند
أي جملها رجلان يصنعها السابغ على أصل عنقه ويأخذ قائمها بيديه والمؤخر على أصل صدره و
يأخذ قائمها بيديه أن جنازة سعيد بن معاذ رخصه حملت كذلك لأن قوله عليه السلام في عمل
الجماعة من جوانبها الأربع غير له مغفرة فتما ويسرعونه بها لقوله عليه السلام على موتكم فانه
كأخبر فتعوه إليه وإن شئتم أو منعوه عن رقابكم دون الجنب لأنه ضرر لمن يتبع الجماعة وكراهة جوس
الناس قبل أن يضع عن اعناق الرجال لأن الميت يتبع فلا يجوز أن يجلس الشايح قبل أن يجلس المتبع
وهو من يصلي عليه الميت خلف الجماعة أفضل وعند قدمها أن يباكر رخصه وعمره كانا يتقدم
ولا يتم شفعاً ولا شفعاً بداً بتقديم على الشفع في الرفق لأن قوله عليه السلام الجماعة من موتكم فلا يكون
من تقدمها تابعاً ولا يجوز القبر قدر صدر القاعة ويجوز عند شق حجبها توارث أهل الميت
لأن قوله عليه السلام القبر لنا والشق لغيرنا والحد من كبر خيرة في جانب القبلة من القبر فيصنع فيها الميت
وصفة الشق أن كبر خيرة في وسط القبر ويضع فيها الميت **وهو** من يرفع صفة الميتة
في الادخال أن يوضع الميت في جانب القبلة ويدخل في القبر من جانبها وعند السهل أن يوضع رأس
الجماعة على مؤخر القبلة ثم يسأل الواقف من جهة رأس الميت لا القبر لأن النبي صلى الله عليه وسلم سأل عن كبر
الشريف سلا وعادة أهل المدينة السهل لأن ما روى النبي صلى الله عليه وسلم ادخل بأوجهه من جانب
القبلة ولأن الجنب القبلة شرفاً أن الأبناء يقرون حيث يقبضون وكأثر من النبي صلى الله عليه وسلم
عند الجدار فرفع ووضع عند رجليه وحفر حيث قبض ثم سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما ضرورياً ويدخل القبر
لأن الميت منع أو تزود عند المنزلة لا الورثة أنه الورثة أفضل الأعداء في الكفن والغسل والجار
تلك المنزلة أن الدخول إليها فيقتدر من يدخل بعد الجاهل **وهو** من يقول صفة الميتة يقول وضيع الميت
في حله بسلامه وصنعناك وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين وضع باباً وجانية
رخصه في القبر ويوجهه إلى القبلة على شقة الأيمن كثر زاعة الاستدبار وكل العقدة لوقع الأيمن من الأ
ويستول عليه وتغيب سيج قبر الميتة لا قبره لأن بين حالها على السر وبين حاله على الأمان في
أهوية ويكره الأجر وحشبه لهما لا حكم البقاء والقبر موضع الفناء فلا يكون محلاً لها ثم ما التراب عليه
لا توارث والموت لا توارث **وهو** من يصلي عليه الميتة المسنونة في هيئة القبر يكون شامراً متفهماً
من الأرض قدر أربع أصابع أو شبر وعند ذلك يكون عرياناً سبطاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل قبره عرياناً
مرتقياً أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن زينة القبر وتطييره وتخصيصه **باب** الشهادتين أو عقيب

ابني ثلاثة سنت باه كسرا لا موت الشفيع لانه يجمع على فعل كسره وجمعي الشهاده بشده
 حضرة الله تعالى ان الله تعالى ايضا عند ربهم هو الشاهد لكل مسلم طاهر بالغ عاقل لا يكون من
 وجوب غسل شهيد الكائن في النفس النطق او اظهر ما قلته من ان يكون من قتلته شبع شهيد
 يحذير فلا يكون المقتول بالقتل شهيد الوجوب له وق لا يكون شهيد الوجوب القصاص طاهر فلا يكون
 المقتول كحد وقصاص شهيد لانه مقتول كحد ولم يحبس بحد به باله يعرفه فانه قاتل وجوب
 الدية لا يمنع الشهادة ولهذا ان الله اذا قتل ابنه يكون شهيدا مع انه يجب الدية قبل ان الدية اربعة
 عشر الشراقة ودية بدل عن النفس هناك الدية بدل عن القصاص فلا يمنع او وجد ميتا جرحا في موكبه
 اهد الطوائف الشك في شي كان لان ذلك لا يجب القصاص ولا الدية فان لم يكن له جرحه غسل وتوقيع
 الشك في شهادته فيخرج منه دية كذا يكف الشبهة فيه لان حمزة حين استشهد كان عليه خفة اذا
 غطي رأسه بثوبه ما واد غطت قدما يدي رأسه فاحر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بها
 رأسه وان يوضع على قدميه لانه غمره وعانه ما يس فرج غسل كفن كالغمر وحشو وكفن والغسل
 لانه ليس له رفع حر والرد والزنه وقد استحق الميت على يقصدها ويراد ان كان ناقصا عن
 العدد المسمون ويقص من كان زائدا على ذلك تحذر عن التبذير والتعديرون ويصنع عليه صورة الشهادة
 يصنع على الشهادة عند لا يصنع عليه كذا شفاعته لانه يستغنى عنها ان لا يصنع عليه ولم يصنع
 على شهيد اهد والطهارة عن الذنوب لا يستغنى عن الصلوة كالصلاة والنية عليه سلام على غسل لان
 الشهادة ما تامة لوجوب غسل الشهادة سلام في شهيد اهد وتلوام بكونهم ولا غسلهم ولا يجوز
 نياهم **فصل** وغسل جثة صورة مائة ينسل الطفل الشهيد كجنت النفس والنفس وق لا
 لا يغسل لانه في الطفل ان الطفل قوي البالغ طهارة فلا يغسل البالغ كونه طاهرا بالنية لا يغسل
 كونه في كجنت النفس انما وجبت بجهالة وحيض سقطا كسقوط الصلوة والنية في كجنت النفس
 ان سقوط النفس انما في البالغ بغير نفسه فانه شاك بالجهالة كقوله تعالى ان الله تعالى اشرك في المؤمنين
 انفسهم لهم ان لهم كجنته فلا يصح بيع الطفل في كجنت النفس النفس ان غسل المائنة
 فظنة تعليم المؤمنين وشرفا لهذا ان لم يوجد في بعض النسخ لانه لا يكون الا في ما لا يشك
فصل ومن وجد قبل ان يموت لم يعلم فانه غسل لان وجوب الدية يمنع الشهادة وان علم ان يغسل
 عند غسله ان القصاص هو بدل الدية فيمنع وجوب القصاص فيستأجر وجوبه في ان
 القصاص في عقوبة زاجرة لا عوض عن الجاني والدية الجزي بين القليل والكثير وحر والعبد والذكي
 والدية عوض بربيل العكس فيقتل الشهادة فيقتل في مصر لانه لو وجد في مخافة ليس في جرحه
 لا يغسل كذا من قبل كحد وقصاص لانه كجنت **فصل** او جرح صورة المائنة اذا ارث الجرح بان نام او كل

191

او شرب او دواي مي پندل او بقی جتا عاقله مي بخشي وقت صلوة بعد صوم الفصال او دواي صلوة
حاله الفصال فري غسل لان بيل راحة فراحة الدنيا او وجوب الصلوة وديل عن ان الظلم بصر
فلا يكون في مع شهداء واحد او نقل من المعركة جتا لان تحريك الجرح زياد في المالم يقع الشهادة
في الشهادة **ف** او وصي صورة مكنته اذا اوصي بمجروح باخر او في لايكون مرتباً به اتفاقاً لان
الايضا به لا بعد من منافع اجمدة فلا يمنع حكم الشهادة وان اوصي باخر دنياوي يكون مرتباً به بالثبوت
اتفاقاً لانه بعد منها فيمنع وقوله وصي عليهم اشغال كما لا يفيد **و** ان نقل صورة مكنته المقتول
لاجل البني وقطع الطريق حاله الحاربه لا يصح عليه وعنف بصلته عليه وبطل اتفاقاً لانه علم
قتل حتى نصا كمن قتل بالقصاص من احد لثان ان عينا رضاء لم يصل عليها وهو كفي لنا قدوة **باب**
الصلوة في الكعبة اور دوا عقيب تشهد يذبحها بعد ولة عن صلواتها حتى جازت صلوة
فبصل طهره الى طهر رماه كمن ان الشريعة وادع سائر الاماكن في سقوط الفصال وكرهه مكنته
صح الفرض والنقل فوق الكعبة وعنف لا يجوز الا ان يكون بين يديه ستره كانه القبلة في بناوتها
فلا يكون متوجهاً الى القبلة بدونها لان القبلة هي بقعة المكشوفة لا عنان السماء الا يرى ان
لوصي على جبل اعلى من صيط الكعبة اوصي بعد فراغ الكعبة يجوز فيكون متوجهاً الى الكعبة بدونها الا
انه يكره لانه من تركت العظيم **ف** اقدوا صورته اذا اقدت الناس بايام ثم قف من المسجد
مستخبر حول الكعبة حازت صلوة من اوجب الكعبة في الامام او الم يكن في جانب الامام لان التقدم
والتأخر انما يظهر عند الحاجة بجانب ضيق بواب الصلوة بصلوة الكعبة لكونها افضل الصلوات **كتاب**
الزكوة اور دوا عقيب الصلوة لانها قوت في الكتاب علم ان حال على نوعين حقيقي كمال الا
بالتملك والتمتاسل او تقدير كمال التجارة خلقيا كان او عينا بالبيع **ف** وهي الواجب الزكوة
التي نصها لان الله الشري مقدور بنفسه حولى لانه وجوب الزكوة بمضي الفصول الاربعه
فاصل عن حاجته الاصلية وفي غير اموال الزكوة لان اموال المشغول بها كدور سكني ودور الزكوة
ملكي بالمعنى قياسا على ما للعطش ملك فلا يجب في القسمة ملكا مائة فلا يجب ملك قربة
حتى لو تزوج امرؤ على حسن الا بل سائمه باعيا منها فقبضها بعد تمام محول الواجب عليها زكوتها
وقا لا يجب لهما ان ملكها فيها ملك تام ولهذا يجوز تقبضها بدل وطلاول فيورث عنها فيجب
زكوتها قياسا على المقصود لانه ملكها فيها ملك واحد بديل انه يطل برزقها ومطاعته ابره
زوجها ونقصت بطاقتها قبل ادخول بها وملكها الواجب لا يجب الزكوة كالدرة وبطل الكفاية
قبل القبض لاني ملكك يد الملك والملك ابره ولهذا كان محققا للصدق على كل حال ان ملكا
بالحكمة وعاقب بالغ لانها لا تجب مال الصبة والمجنون وعند كسبها على شرا وخارج وصدمه بغير

انما انما ليس بنحو طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 بغيره ويختلف في ذلك لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 الزكاة في حال فلو انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 مكلف مسلم ويدبر في صورة طهارة او كان كذا في طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 امره كماله او مؤثرا او ثمة كذا في طهارة او كان كذا في طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 على العبد بغير طهارة لانه لا يملك الاصلية فيه يكون العبد بغير طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 لو كان مطالب بغير طهارة لا يمنع وجوب الزكاة من ملكه بغير طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 يجب الزكاة حتى لم يشترط وجوب خروج النقص من الدين صورة الدين في الزكاة اذا كان النقص
 وحال عليه كذا في طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 الزكاة وعند من يجب فيها على دين المذخور وكذا في طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 العبد والنفذ اعطى لو انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 الاخذ لاسما في الاصل وفرض عثمان وهذا الاصل هو انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 في الاموال الظاهرة وصورة الدين في العبد اذا ملك ما في درهم ففرضت عليها سنون يركب في سنة
 واحدة وعند زفر يركب في سنة تسين وان كان ما في بعد الدين بغير طهارة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات سلم لانها لا تجزى طهارة بعبادة انما كحصة بامرنا بخلاف العشر لانه مؤنة فيه من العبادات حتى يؤخذ
 فيستقر بعد ذلك في لو كان رجل من النخدين وعروض التجارة والسلم عليه دين فان كان دينه
 يخطى بجميع له سقط عنه الزكاة اصلا وان كان يخطى ببعض النقص صرف دينه اوله لا النقص
 لانها خلقا للتجارة ثم لا عرضها لانها النقص بها بالاعداد لانها في التسليم ولان في
 القضاء مال الضمان لا يبرى وصوله ليس قيام ملك صورة المسئلة اذا وصل مال الضمان لا يبرى
 ما كان لا يجب زكاة ما مضى وعند زفر يجب ان ملك نصبا كما طراحا كما طراحا لان النقص
 لا يبرق ان مال الضمان ليس ملك تام فملك ما كان يخطى في قيا ساعدها **قوله**
 بخلاف من صورة مسئلة اذا كان له ديون وراهم او دنانير على اقرب مقر ثم قبضها بعد تسين عليه
 زكاة تسين ما مضى كما اذا امرت على العروض تجارة سنون ثم بيعت بالدينار وراهم والدينار
 وعند مالك يجب زكاة عام قبض لا غير ان مال الدين بالنظر لا مال وهذا هو حلف لانه مال
 له وله دين على ان سأل بغير زكاة عام قبض لا ما مضى ان مال الدين بالنظر لا
 مال وله يركب الشري بالاضافه على ابد او بواسطة التجارة والتقصير من جهة **قوله**
 منقوس صورة مسئلة اذا قبض مقر مسلكهم بافلاس ما عليه بعد اموالهم عليه زكاة الاعوام
 اما صيته على الدين وعند محمد لا يجب ان القضاء بالافلاس حتى حال الحيوة وانما يركب في صيته

ههنا نظر الفقهاء لانه روح ان القضاء بالافلاس لا يبرق وان كان الدين على جاه عليه صيته
 او علم القاضي بركب كونه الايام ما صيته لانه يمكن الوصول والتقصير من جهة **قوله** والابن
 صورة مسئلة اذا اشترى جارية للتجارة ففوى خدمتها بصيرها وان اشترى بها الخدمة ففوى
 للتجارة لا بصيرها حتى يصيرها لان الاثنية يحصل بخرها واليه والعمل لا يحصل الا بالنية الا بران
 ام في يصير مقبلا بخرها والنية والمقيم لا يصير فخر الا بالنية ويخرج فكذاها **قوله** وما اشترى
 صورة مسئلة اذا اشترى من سائر التجارة بصيرها حتى لو حال عليها احوال فودع زكاة التجارة
 وعند زفر لا يركب فيودع زكاة ان ثمة ان زكاة ان ثمة منقوص لقوله عليه السلام
 في خمس من الابل شاة وزكاة اموال التجارة فجهدها فانقص او اعتبره او كان ان
 الابل بطلت لاسما لم يبق الا جهة التجارة ولان التجارة افواج والآلة امساك وبيرها شاة
 فاذا بطلت لاسما لم يبق الا جهة التجارة وذلك طلاق الكل واردة البعض لانه لو اشترى
 عشرة او اربعة بنية التجارة لا يجب فيها الزكاة لانها لا تجتمع مع العشر والخروج ومن ورت ما لا
 نوى التجارة لا يكون لها لان النية لم يتصل بالقبول لان المور بصيرها لادوارت بالقبول
 لهذا يركب بغيره وان لم يقصده من القبول **قوله** وما ملك صورة مسئلة اذا ملك طابا لينة او
 الوصية او النكاح او القصد في العقود او الخلع ونواه للتجارة كان لها عندس وعند محمد لا يصير
 لها ثمة ان النية لم يقرن بعمل التجارة فلا يصير لها لاسان ان اقرن النية بالقبول كما قرنها
 بعمل التجارة لان التجارة كانت بالمال فلما لم يدخل في ملكه بلا قبول فكان القبول عمل التجارة
قوله ولا ادا صورة مسئلة شرط اداء الزكاة بنية مقارنته للاداء او لنول مقادرا
 وجب لان الزكاة عبادة ولا يمتثل للعبادات غير العادات الا بالنية او تصديق بكل النقص
 للفقراء ابتغاء لمصالح الله لانه اذا اصام جميع سنة بطلت النية يقع قد رجحان غرضه
 فكذا هذا **قوله** وبعضه صورة مسئلة اذا تصدق ببعض النقص بلا نية لا يسقط زكاة ذلك
 البعض عندنا بس وعند محمد سقط حتى لو كان له ما شاء درهم ففرضت بمائة لا يسقط عنه
 زكاة شيء اصلا وعند محمد سقط زكاة القدر لانه الواجب في الكل فيسقط بغيره
 لانه سأل بغيره من المال لا يتصرف في الدجوب فيبقى **باب زكاة الابل** لما فرغ من
 بيان مقدمات الزكاة سارع في بيان الاحكام فقدم زكاة الماشية لكونها افضل **قوله** نصبا
 الابل صورة مسئلة اقل نصبا لابل خمس البقر ثلثون وثلثمائة لقوله عليه السلام في
 خمس الابل تسائة شاة وفي ثلثين من البقر سبع وثلثمائة وفي اربعين شاة شاة وفي
 مائة وخمسة عشر وفي كل خمس من الابل ثمة وعرب شاة وفيه بنت حامض وفي الحنث

في الثانية سميت بها لان اقرها صك حمله باقوى وكانت الجنت والعراب سواء لاندراجها
تحت الابل الجنتي ماله سناما وسميت بجمع الجنت والعراب جمع عزلى وفي سنة وعشرين بنت لبون
وهي التي طلعت في الثالثة سميت بها لان اقرها صك ذات لبن بولادة ولد اوفى في سنة
اربعين حقة وهي التي طلعت في الرابعة سميت بها لانها استخفت اتركوب كل عمل عليها وفي سنة
وسبعين حقة وهي التي طلعت في الخامسة سميت بها لانه سناما استخفت كالجذع وهذه
الاسنان كلها صغار حتى لا يجوز في النضاب لان النضاب انما يجوز في السنة وهو ما قل في السنة
وانما اخذنا تشريع ذلك بغير اعلاب رباب انما يكون الذكر بعين البوص في سنة وسبعين
بنتا لبون وفي احدى وسبعين حقة في مائة وعشرين سنة لان كتب المقدسات في رسول الله عليه السلام
اشهرت بهذا واذا زاد الابل على مائة وعشرين سنة في سنة الف ليلة فيكون في الخمسة
وفي العشرة شاتان وفي خمسة عشر شاة وفي احدى وعشرين شاة وفي احدى وعشرين
حاض واذا صار الزيادة على ثلثين بغير مائة وعشرين فيجب في ذلك ثلث حقات واذا زادت
على مائة وعشرين سنة في الف ليلة فيجب فيها على الترتيب الذي في اصل النص حتى يبلغ ستا وربعين
واذا صار خمسين بغير مائة وعشرين فيجب في كل حقة ثلث حقات في سنة الف ليلة في سنة
كالسنة الا في الاولين وعند ذل في الابل على مائة وعشرين تسقط الف ليلة التي كانت
فيها الحقة على الاربعين وخمس مائة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
لان يبلغ مائة وعشرين غيرها حقة وبنات لبون في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
حقان وبنات لبون في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
وفي كل خمسين حقة لان السنة على السلام قال في ذلك في كل خمسين حقة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
وجوب ثلثة وبنات لبون في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
في المدينة صورة ثلثة اصل النص في البقر والجاموس ثلثون وفيها تسبع وتسبعه ثم لا شيء فيها
حتى يبلغ اربعين فيجب فيها ستا وثمانون لان رسول الله عليه السلام امر بهذا معاذ عنه
واذا زاد على الاربعين فيجب في كل واحدة من الزيادة جزوا من اربعين جزء من خمس الى اربعين
فيها يتبع وفي رواية لا شيء في الزيادة في بغير مائة فيجب فيها ستا وثمانون وفي رواية لا شيء
في الزيادة حتى يبلغ ستين كما قال في الاول ان الزكاة شكر النعمة بحاليتها وتقليد الحكيم في الجنب
في التقليد في الجنب الكثير في الثانية ان النبي عليه السلام قال في كل مائة من البقر ثلثة حقات
لانها حقة واحدة البقر ما بين الاربعين الى خمسين وما بين خمسين الى ستين في كل مائة من البقر
وفي ثلثة لان النبي عليه السلام قال في كل مائة من البقر ثلثة حقات في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة

ثم في سنة ثمان في سبعين تسبع وستة ثم في ثمانين ستان وعلى هذا يستقل الف في كل عشرة
من تسبع الى ستة وان حمل تقديرها كما في عشرة بنات لبون في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
لان احد ما ليس بالواحد في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
تحت الفم والشاة ثم في مائة واحدة وعشرين شاتان ثم في مائة واحدة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
ثم في كل مائة شاة لان النبي في كتاب رسول الله عليه السلام وبلغه الصدوق رحمه الله ورد هكذا
انفق عليه الاجماع ولا زكاة في البقر والحمل عليه السلام ليس في السنة والكسفة ولا في السنة
حدود السنة الرقيق وجملة الجنب والكسفة في البقر فيكون النقص الدال على انتفا الزكاة عن
الحمل والاعليه ولانه الان يكون التجارة في يتعلق بالمالية كالمال التجارية ولان
عوامل المسئلة لا يجب الزكاة في البقر والحمل والابل والحمل السائمة والعلوفة بالفتح وبه
ان ثمة وعند مالك يجب في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
ليس العمل والحمل في البقر المبيعة حقة فيكون ما رواه من الاطلاق ففسر بما روينا
وله ولان في عمل الاصل فيه ان حول الاصول يبقى على النوع اتفاقا كما يبيع حول العمل في البقر
في العوض وفيه اقول مستفدة صورة ثلثة اذ كان له خمس عشرة سنة في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
في البقر او اربعون في الفم وفي غيرها بعض السنة فولدت ثلث عددا ثم هلكت الاصول
بقيت الاولات ثم تم حول على الاولاد لا يجب في الاولاد الزكاة في قوله اقل حقة فيقول ولا
يجب الصغار لا يجب لكبار لان الابل يتناول الصغار كما يتناول الكبار فيجب فيها ما فيها وبه اخذ
ثم رجع فقال يجب احدى حقات على ما روي في هذا اربعين ثم رجع لا يجب فيها الزكاة وجبت
بالنقص لا بالقيس وبه اخذ محمد بن ابي بكر في كل مائة من البقر ثلثة حقات في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
اربعين حقات او ثلثين حقات او خمسة وعشرين حقات لانها لا يتعلق بها الزكاة من حين ملك حقة
لو حال عليها اقول في حقة ملك لا يجب عليه الزكاة في آية اقول الامام الاول فيقول يجب فيها ما فيها
وبه اخذ في رجع فقال يجب احدى حقات منها وبه اخذ من رجع فقال لا يجب فيها الزكاة وبه اخذ محمد
بن عبد الله في اقول في حقة ملك السنة من وقت الولادة عند الامام الاول والا في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
وقت الملك في الصورة الثالثة اذ استفاد في اقول في حقة ملك السنة من وقت الولادة عند الامام الاول والا في سنة الف ليلة في سنة الف ليلة
او شري في ملك الكبار وتم حول على الصغار لا يجب لها الزكاة في آية اقول الامام الاول فيقول يجب فيها ما فيها
ومما نلاحظ بانوق في وعشرين حقات لانها لا يوصف اوجه حدة منها وذلك لا يفتقر في اقل
منها وبه اخذ في البقر والفم المذكور والامانث ولا في حدة من الابل والامانث لان النص ورد في
الابل فقط والامانث لقوله عليه السلام بنت حاض وبنات لبون وحقة وحقة وفي البقر والفم

فقط

وخروج لا يؤخذ اذ في لان الامام يخرج عايتهم ويجتاز به بنية باعادة الزكوة و
 والعشر فضية ان لم يصرفها مصادرها لابل لا اعادة لان اهل البغى يقاتلون اهل الحرب
 فوصل الحق لا مستحق وشتر اطاخذ الزكوة والعشر وخارج وضع اتفاقا لان البغاة لو لم يقاتلوا
 ذلك سنين ليس لهم العمل اخذ شيئا من المصارف بخلاف اذا خرج على شتر البغاة فمشره فمشر
 على شتر العدو لا يؤخذ منه اذ في لان التقصير من جهة لاخر جهة الامام ولا شيء في مال الخصم
 اذ وبان ذلك في تغلب سائر النصارى لان لهم حكم ما في لغة صورته لانه اذا كان لا لغة غلبة
 سائمة يؤخذ الزكوة المضاعفة وعند زفر لا يؤخذ شي وان كان الصبي الغني لا يؤخذ
 شي اتفاقا وان كانت ارجل تغلب يؤخذ اتفاقا ان اهل المال اخذ منهم جزية لقول عمر
 رضي الله عنه هذه جزية سموتها ما شئتم ولهذا يعرف مصف جزية ولا جزية على السون كما لا جزية
 على الصبي لان اهل المال اخذ زكوة في حق المأخوذ منه فخرج في حق المأخذ لان في تغلب
 قالوا العرف من تغلب الزكوة المضاعفة لا الخارج والجزية فصالحهم عليها فخالها فواج سموتها
 ما شئتم والزكوة يجب على امرئ لا على الصبي فؤخذ على وجه الزكوة ويصرف مصف جزية
 عملا بالاتفاق **قوله** وجاز تغلبها صورة المسئلة تقديم الزكوة لسنتين على اهل الحل الذي
 نصا ببيعة وعند مالك لا يصح في يجب اعاتها بعد حوالان اهل الجبل العشر بعد النبات يجوز
 اتفاقا ان اهل الحل الزكوة كالوقت للصلوة فمخرج تقديم الصلوة على الوقت ولا يجوز
 تقديم الزكوة على اهل الحل لان النصاب للزكوة كالوقت للصلوة فجازت الصلوة بوجود
 الوقت يجوز الزكوة بدخول النصاب **قوله** ونصب صورة مسئلة تقديم زكوة نصب جاز عن
 استفاد الذي نصا بغيره لا يجوز ان الاداء لا يقع قبل وجود سبب لان النصاب الاول
 اصل في السببية وما بعده تابع له فيها لا يرى انه يضم اليه وركي اهل الجبل فيكون تخيلا السبب
 وهو الذهب لما فرغ من بيان زكوة التسليم شرعا في بيان زكوة السقوط قدم الذهب على الفضة
 لانه اخر منها وبغيره مقدم الفضة على الذهب لانها اروع عند الناس لا يرى ان النصاب
 ولو تسرق قدر بها صورة مسئلة نصا بغيره لا يجوز ان الاداء لا يقع قبل وجود سبب لان النصاب الاول
 ليس عليك في الذهب شي في يبلغ عشرين مثقالا او مثقال عشرين قيراطا والدرهم اربعة عشر
 قيراطا والقرط اربعة عشر مثقالا والفضة مائة درهم لقوله عليه السلام ليس فيها ذو خمسة اواق
 صدقة والاواق اربعة درهما وكل عشرة دراهم وزن سبعة مثقال لان الامام كان على
 عرشه مختلفة بعضها كان عشرين قيراطا وبعضها كان اثني عشر قيراطا وبعضها كان عشرة قيراطا
 فوقع التنازع بين ان سق الايقاف والاستيفاء فخرج من كل نوع درهما فخلط فعمل ثلثة دراهم

من وية نصا لكل درهم اربعة عشر قيراطا فيقول على ذلك ان يؤخذ هذا في الزكوة وخارج ونصا
 التسرقه وتقدر بالدينار ومهره وفي قوله صورة مسئلة يجب على الذهب الفضة سواء كان مباحا او مستحلا
 او حراما لا يحل ان يواينها وتبرهما ربع العشر وعند لا يجب على النكاح والرجال اذا كانا مباحين
 الاستحقاق كما في غير الفضة لانه الحق في حجة معتبرة فلا يجب الزكوة فيه قياسا على ثياب البذلة
 ولهم من ان الحق في ذنب لا يجب في احوالهم كالباقية والآن في زكوة اتفاقا **قوله** ومن بغيره
 او ود العرف من غيب النقد لانه لا يقوم باحد من صورته المسئلة يقدم عوض تجارة في قولهم بعد
 ان يبلغ قيمتها نصا في اول اهل بالانفع لصغار الزكوة حتى لو قوم باحد مما يبلغ نصا وبالاخر
 يقوم بما يبلغ وان بلغ بهما يقوم باكثرهما زكوة نظرا لهم وعند من يقد شري بانه يبلغ في
 تعريف اهل الية والله شرع بالعرف ومن بغيره لا يقوم بالنقد الغالب وعند من يقد يقوم بالنقد النصاب
 مطلقا قياسا على النصاب في كل شيء في ربع العشر اجاب بالاعداد القصيدة تجري لاعداد الشرعي **قوله**
 ثم في كل خمس صورة مسئلة لا يجب الزكوة فيها زاد على مائة درهم وعلى عشرين مثقالا حتى يبلغ خمس
 نصا وفيه درهم قيراطان وقا لا يجب فيها زاد بقدره قل او كثر تمام قوله عليه السلام ليس فيها دلو
 مائة درهم صدقة واذا بلغت مائة درهم فغيرها خمسة دراهم وما زاد عليها فيحس ذلك له
 ما روى انه عليه السلام قال في مائة درهم خمسة دراهم ولا شيء فيها زاد عليها حتى يبلغ اربعة
 ومارواه في قوله لا اربعين ثوبا في ثياب بين الدلائل فصار النصاب في السقوط عنده على نوعين نصا
 الابداء والنصاب اثني عشر في التسليم **قوله** وورق صورته مسئلة غلب الفضة كالزكوة في بغيره
 فضة قياسا على التسليم وسقي الاراضي سحا وواليه وغالب الغنص كالسوقه عوض فيجب
 بدونه ثمة التجارة ويونغ قيمتها مبلغ النصاب كما في العرف من الحقيقة الا ان يبلغ فخرها وذهبها
 نصا باوست اوى الفضة بالغنص كما بالغنص فلا يجب لان الاصل عدم الوجوب وقد وقع السكك
قوله ونقص النصاب صورة مسئلة كمال النصاب في طرفي اهل كافي فلا يمنع نقص النصاب من
 التقديم والتسليم في ثا اهل وجوب الزكوة في لو كان في اول اهل عشرين دينار ثم نقص في
 خلال اهل ثم وقع في اخرة يجب الزكوة وعند لا يكفي فلا يجب زكوة قياسا على الاتفاق في اهل
 الطفرين لا زوال النقص في ثا اهل بطل النصاب في ثا بقدر اولي لان العلة نصا في
 ولم يتم اهل على كل النصاب لانه ان قيام اهل شتر اهل عند السجين وعند الدخول في عتيق الطلاق
 ولعق بدخول الدار ولا يبرز اهل اهل فيما بين ذلك فكذا هنا الا ان يفتش من النصاب شرط
 ليضم مستغافا **قوله** ويضم الذهب صورة مسئلة اذا كان له ذهب فضة لا يبلغ كل واحد منهما على
 الاخر نصا بضم اهل اهل الا في تكيل نصا الزكوة وعند لا يضم الاصل فيمن القيمة في ثا

بحسنه في مختلف الجنس لا سيما حيث مختلفان بدليل ان الربوا لا يجري بينهما شبهة
 بالتشبه فلا يكمل نصيبا احدهما بالآخر قياسا على التسليم لمختلفاتنا انهما جنس واحد في كونهما
 شئنا لا شئيا ووسيلة لا المصالح فلا يعتبر الاختلاف في الصور فكما في العوض فيكسر نصيب
 احدهما بالآخر قياسا على الضمان في اختلاف التسليم لان الزكوة متعلق بصورة التسليم لا بغيرها
 بصورة التسليم لا بغيرها وذلك الضم باعتبار القيمة حتى لو كانا عشرة دراهم وعشرة دنانير
 الزكوة اذا كانت قيمة الدنانير مائة وخمسين دراهم لوجودها وصياغتها اوقية الدرهم عشرة
 دنانير وبقا لا باعتبار الاجزاء حتى لو كانا احدهما ثلث النصيب شرط ان يكون الآخر ثلثي النصيب
 واذا كانت مائة درهم عشرة دنانير لقيمة الزكوة اتفاقا لهما ان القيمة ساقطة اعتبارا في النقود
 والتسليم في حالة القيمة قياسا على الجيد والردى والضمان ومعلوم انهما في مال التجارة ودر
 اسواق التجارة يصنع بعضها لا بعض باعتبار القيمة فكذلك هذا ولا سيما كونها من جنس واحد باعتبار
 لا بالوزن فيصنع بعضها لا بعض والعوض صورة المسئلة او الكال عروض قيمتها مائة درهم ومائة درهم
 قيمتها مائة درهم ويزكي واذا كانا عروض قيمتها عشرة دنانير يصنع قيمتها الدنانير ويركي لا القيمة
 من جنس واحد والذنانير فيصنعها واما في العوض للتجارة جعلها ويجزئها ونصفا **باب**
العشرة الحقبة كتاب الزكوة لانها تؤخذ من اهلها الزكوة بغيرها في كل شهر فخصه الامام
 على الطريق لاخذ الصدقة من التجار **فصل** وفي صورته او انكر ان تجزئ في مال التجارة تمام الحول
 الفراع في الدين وقال اذ يتوجب بنفسه الى فقر في المعروضات او صدق في يمينه لانه انكر
 الزكوة على نفسه في الاولين والقول المنكر مع عبثه وادعى وضعه لانه في الخصمان الا في
 القول قول الامامين في يمين عند وجوده ككتاب ولم يشترط ليمين فخرج براءة باسم ذلك المصنف
 في قوله اذ يتصدق او اتفاقا بشرط البراءة اليه وعنده لم يشترط ان الخطأ لا يثبت
 على صدقة في ذاك الزكوة لا مصدق او فلا حاجة اليه ان الخطأ يشبه الخطأ في تزوير
 فلا يثبت **فصل** لان ادعى صورته او انكر ان تجزئ في تمام الحول عليها او في فروع الدين
 او ادعى اذ زكوتها لا عارضا في يمينه لان في دعوى اداء الزكوة بنفسه الفقير في المعروضات
 يؤخذ منه ثانيا وعذف ولا يسقط عنه مطالبة الامام لانه ادعى ما عليه فمؤنة العرف في الامام
 فلا يبرم قياسا على زكوة الامام الباطنة لانه في حق الاخذ والعرف لا البعض وحرمانه البعض
 الاموال الظاهرة بسلطان لا بقوله في حق من مواليهم صدقة فلا يكمل مالها بطلانها يؤخذ منه ثانيا
 كما لم يشرى من الوصي او ادفع النقص الى القصة يدفع ثانيا وكما لو بثلث ماله بغيره او ادعى
 رجل العرف للفقراء او ادعى صرف لوارث ثلث الفقراء بنفسه فلو حتى ان يؤخذ ثلثا او فكلها

بخلاف الاموال الباطنة لان موقع العرف فيها لا مال لك فالزكوة بهذا والاول ينقلب نقلا
 في الصفة من انقلاب صورة الظاهر لمؤدق بالستى **فصل** وما صدق فيه صورة المسئلة فما صدق
 فيه يصدق فيه لانه من ادعى الادب لا الحول في لانه ليس من اصلا الا في قوله لانه اي ام
 ولدى لانها حاشا ام ولد له باقراره فان وجدت صدقة مال التجارة **فصل** واخذ صورة المسئلة
 او امر مسلم او ذمي او حر في على ما شرنا فخذ من مسلم ربع العشر ومن الذمي نصف العشر ان يبلغ ماله
 نصبا بالان ما يؤخذ منه ضعف الزكاة في شطوطه ما يشترط في الزكوة وفرض الحول في العشر بشرط
 النصيب لانه ما دون النصيب قليل لا يؤخذ منه يكون غير ان لم يعلم اذ اهل الحرب من تجارنا
 او مقدار ما اخذ لان عمره رضي الله عنه امر سعاية هكذا وان علم انهم لا يؤخذون من تجارنا شيئا
 القليل لا يؤخذ من تجارنا شيئا منها وان علم انهم لا يؤخذون من تجارنا شيئا فخذ من تجارنا
 ذلك سواء كانا من بصرى او اقل ان كان بعض سنوية للجي زكاة لا الحلال له اخذوا ذلك لانه
 عذر بالامان وان مر على عشرين ما دون النصيب واقربا في النصيب في بيته لا عشرة لانه
 ليس بنصيب واما في بيته ليس في حمايته يصنع اليه **فصل** ولو عثر صورة المسئلة او امر حر في التجار
 على عشرين عشرين مائة اخرى لا عشرة ثانيا حتى يفراده او يحول عليه كونه لانه يؤدى
 في فناء المال **فصل** ولو عثر صورة المسئلة او امر على العاشر بالخير والخير بر او باهدها فخذ من
 قيمته الحول والخزير وعند زكوا فخذ منها جميعا لان لها قيمة في حق الدافع وعند الاخذ
 منها لانها لا يتقومان في حق الاخذ وعندئذ يؤخذ منها او امر بها معا لان الخبز يبيع بها
 للحر لان ماله لغيره الا لار ان لم يربح ثم اذا فوجت مزارع يربح في القسمة واذا
 بغير مكاتب كانه لغيره بغير مكاتب وان قربا به جميعا على الافراد فخذ على قيمته الحول والخزير
 لا تؤخذ السبعة لهما ان في الاخذ للامام الحماية في حق خريفه لتخليص قملك حمايته فخره لكوني
 ولان القيمة في القيمة حكم العين والخزير منها وليس لها في ثمنيات حكم العين والخزير
فصل ولا بضاعة صورة المسئلة او امر لم تبضع او المصنوع او العبد ما دون العاشر
 بالنصيب لانه يؤخذ منه الزكوة لانه ليس بمالك ولا ما دون في اداء الزكوة وفيه اشتغال بالمال
كتاب زكوة الخراج اوردون عقيب الخراج لان مصرفها فخذ من كل واحد واحد
 الذي صورته المسئلة او اوجد معدن ذهب فضة او رصاص في ارض مباحة كالمنازة
 او مملوكة لا يؤخذ منه الخمس خراجية كانت كارض العراق او عشرة كارض العرب لان المعاداة
 كانت في يد الكفرة وقد وقعت في ايدينا قهر او غلبة فصار غنيمته فيجب الخمس واربعة اقسامه
 لما لك لارض في المملوكة وللواحد في المباحة لعدم انهما فان قيل لم كانت غنيمته لما كانت

نصف صاع و ثلث الاكامل على ان يصفى في الزبد
اشفاقا لانه ان لم يرد في الزبد يفسد و يذوب
الزبيب

442

فانزل الله لا يفصصوه وعندك انظر من كان في ذلك قوله عليه السلام لا يفصص النظر
 فانما الاكل والشرب عليك فاذا كانت معتبرة في الاكل كونه معتبرة في الشرب الصوم انما هو مجموع
 مسند ونحوه لم يوجد ولا نزل على شريعة بالجملة **قوله** او اوهن صورة كونه اولاده من اوائل الناس
 لانه اذا نزل فيهم لم يفرس لك الايمان في كل وقت بل بالجملة واليهادة ووجوبه في الكبد وان قيل
 لم يفرس لولا ان الله تعالى على عبادك لم يقبل بعضه منكم وانما في انقلب لم يقبل لعدم دخول
قوله او غلبت الصورة او غلبت القوى على الصوم لا يفصص القليل والكثير لا طلاقا قوله عليه السلام لا يفصص
 القليل من فافلا اضا عليه وانما سقيا قليلا لا يفصص من لا يخرج لم يوجد ولا يكمل العزيم بالعود
 الاعادة وعندك يفصص لا طلاقا قوله عليه السلام في سقيا قليلا لا يفصص فلا يكمل العزيم بالعود
 بالخروج من ذلك في الكثير يفصص **قوله** او اوهن صورة مسندة اذا صبح الصائم فصار لم يقبل
 لان الله تعالى اطلع المبشرة في كل حين بقوله تعالى فان كان باشر وهاهنا وفردقة وتوابع الفصل بعد
العصم وصورة مسندة اذا افطر الصائم في الليل لا يفصص صومه وعندك يفصصه انما هو
 وصل لا يخرج من كفارة الاكل يفصص صومه لانه ليس بينهما منقذ اصل لان البول يخرج في المعدة
 في المنة كتر شح من العيص والصوم لا يفصص بالافطار في ليلين فكذا هنا واذا صمت في اذنه
 ما لم يقبل لا فاصم في الصورة واذا دخل حلقه غبارا ودخان او ذبا في كرا الصوم لم يقبل
 ما لم يكن يخرج عنه عضو ومطر والنجس لا يخرج عنه **قوله** ولو طوى صورة كونه اذا طوى الصائم
 صبيته او ربه او غيرها او طوى ليلين او قبل ان يمس نزل عليه القضا لوجوده لا الكفارة لانها
 لا تقدر على كمال الجناية لانها تدرى بالسبها ككود وان لم ينزل لا يلزم بالقضا لانها
 كما لا يفصص الصوم **قوله** اكل على صورة كونه اذا اطلع على ما بين سنانة مقدار الحصة كالحقبة
 لا الكفارة لانه طعام يخرج وان كان قبل منها لا يجب القضا وعندك يجب ان يخرج منه ثم يتبع القضا
 لا الكفارة اتفاقا لان الغدروصل الجوف فيجب قضا على اوجهه ثم يتبعه ان يخرج من القليل
 مستدروما تغذرو فتر عينه ومن اكل مسنة خارج يفصصا اذا مضغته يلا شئ منه
 بالضعف **قوله** وفي كثر صورة كونه او غلبت القوى الكثير على الصائم ان عاد بعضه يفصصه بس لا يخرج
 وجوبا بقضا اطهارة فيوجد له خول وعندك لا يفصص لعدم الضعف وانما عيده جماعا لوجود
 الدخول والضعف وانما غلبت القوى القليل فان عاد بعضه لا يفصص جماعا لعدم الدخول والضعف وانما عيده
 عنس وعندك يفصص بالضعف **قوله** وكذا صورة كونه ذوق الصائم شئ من الطعام لا فاصم لان دخل
 في حلقه وضغ شئ لانه يشبه بالخطيرين وقيل ان لم يذوق على فانه لا يزال والجماع لا يكمل والشرب
 لانه ليس بخلوص الصوم وتسور الصورة السور للصائم بعد زوال المبكرة فيا على الضعف

وعندك يفصص قيات على ان اذ لم يشهد بفساد قبل الزوال خمس تغا **قوله** وشيخ فان صورة كونه او يخرج
 شيخ فثبت قوته في الصوم كالكفارة القصور وعندك لا يجب ان يخرج من الزوال خمس تغا **قوله** وشيخ فان صورة كونه او يخرج
 مضغها بما كان في الصبي من الجماع القحابة وان قد يطل الكفارة فيحذف لانه شرط الحلافة استرا **قوله** وشيخ
 الاكل في المنام وحاصل صورة كونه يحل كغيره في حال مرضه فانما على النفس او على ولدها ومريض خاف
 زيادة مرضه وسون في وجوب الصوم من قهره وقالا المرض ليس بالمرض لفظه يخرج القيام لانه ان يخرج ذلك
 في الصلوة فيكون عذرا لا بانه الاطارة ان قوله تعالى ان كان مرضيا او على سفر فعدة من ايام **قوله**
 يتحقق بعلق الفطر بغيره والمرض لا ان المرض لما كان متوقفا بغيره او بعضه بالصوم وكف
 بعضه بغيره كما في زيادة دون كماله في السفر لان السفر مظنة للمشقة فيجعل نفس السفر عذرا
قوله وقضا صورة كونه اذا ادرك المريض ولم يواظب على الصوم عدة ايام فمضى الجوع عما كان
 بلا فدية وعندك يتحقق في حال المرض وتغذي كل يوم من حنطة لسكين فيرفع افطاره يحصل خصيص
 الام والاول في القضا لنفع الام والفتية لنفع الولد ان الفتية خلفت الصوم ولا صوم على الولد
 في الصوم فمضى صورة كونه الصوم السور افضل وعندك الفطر افضل والحق في الصلوة على العكس في قوله
 قوله عليه السلام ليس في الصوم انما الصوم غيرة وفطر رخصة والاخير بالخير مع عقاد
 الرخصة افضل غسل الرجلين مع عقاد جوارحه وما رواه ورد في حق من قرأه وقد شئ عليه الصوم
 ونحن تغذي به **قوله** والقضا صورة كونه اذا مات المريض ولم يواظب على ما لا يلزمها القضا لعدم الجوع
 وان صح واقام بغيرها فذلك لوجوب الصوم بالادراك فيلزمها الوصية بالطعام وان لم يعش بها
 بقدر ما فات يلزمها بقدرها لان سلب القضا ادراك العدة فيقدر بقدره فيقضى بقدره وجوبه
 وعندك يلزمه الفدية بدون الايضات قيات على يكون العبد لانا الفتية عبادة فلا يجوز ان يفصص
 حقيقة او كمالا بخلاف فيفتح الفتية من الثلث وفدية كل صلوة كصوم يوم ويقضى رمضان وصلا
 وفصلا لان القضا على الاداء ولا يجب لولا فيه حتى لو افطر يوما لا يجب اعادة ما مضى فكذا القضا
 فان قيل ينبغي ان يكون التتابع بقراءة في رضة فعدة من ايام متتابعة كما يجب في قراءة البقرة او
 مسود رضة قبل ان تقرأ في رضة لم يشتر فصار بغيره فلو اهدى في الجوار الزيادة به **قوله** فان
 صورة كونه اذا افطر قضا رمضان حتى جاز رمضان فوصام الثاني وقضى الاول لا فدية وعندك
 معها بناء على ان القضا مصيق فيجب ثابته بلا عذر وعندنا موسع ولان ثابته لا داوع
 وقته لا يوجب الفدية وثابته القضا في الوقت اوله ان لا يوجبه **قوله** ولا يصوم صورة كونه اذا مات
 عليه صوم او صلوة يطعم عنه وليه تغذر القضا وعندك يصوم عنه الولي في قوله القديم لانه
 النبي عليه السلام امر ببناء ذلك بعد موتك لانا ان قوله عليه السلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي

واستأوي بعد ما على حسب اختلاف في سنة الحجته ولو كانت في الجاهل كثر من ذلك السن لم يحد
 اعتكاف لانه موضع الاعتكاف وقوله ويرد كذا غير بعيد وهذا على ذكره **قوله** وان فوج سائعه
 مسئلة اذا خرج المعتكف من غير حاجة فله اعتكاف وان قل وقال لا يحد حتى يكون اكثر الزمان كما ان
 الاعتكاف قريب الصوم ونية الصوم في اكثر الزمان انه ان خرج بنائي اللبث فيستوي في المكان في الليل
 والكثير كما لكل الصوم وكذا للظاهرة وقوله لا يحد قولها اوسع **قوله** ولا يكمل صورة سنة للمعتكف
 ان ياكل ويشرب وينام ويبس في سبيل احتياج ذلك بلا احتياج سبيل الاحتياج لان يخرج حقوق
 العبادة فيكون ذلك غير معتكف كما يكون في النصف اذا كان معتقدا انه عبادة لانه من فعل الجسد
 ولا يتكلم الا بحجة لان غير ذلك بركه لانه معتكف غير مسلم جده لمعتكف في سنة **قوله** يطل صورة
 مسئلة يطل الاعتكاف بالوطي لانه ان التمسك بالاعتكاف سبيلها او اذا كان حال المعتكف
 مذكرة فلا يجوز بالتسليم كما في الحج بخلاف الصوم لا يقال كيف يتبين الوطى وهو ان يسجد لانا نقول
 جاز للمعتكف الخروج للحاجة الا في وقت فطلي في ذلك وبالوطي في غير الفجر وبالاعاء في البكة العتلة للمسلم
 انزل لانه في وقت الفجر ولهذا يفسد الصوم وان لم يزل لا يفيد وان حرم وعند الفجر كمال الصوم
 ويحضر تمام ان الاعاء الى الوطى فيظن ان الاعاء وظهوره والاعتكاف فلهذا ومنه فلهذا فلهذا فلهذا
 لان اعتكاف رجل في افضل موضع صلوة وصلواتها في افضل مكان فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 ان يعتكف ليلة ايام يدخل الليلة الاولى في الوجوب فيبذل في اول الليل وعند الفجر فيبذل في اول الفجر
 ان التمسك لم يذكر ودخل الليلين فيختلفين في ضرورة الكمال والضرورة في الاول لا يدخل في الثاني
 يشاء ولا يباينها من الايام كما في الايام يشاء ولا يباينها من الليالي كما في الليالي فلهذا فلهذا فلهذا
 قوله في ليلة ايام الارض ويلزم منها ما وعنده في آخره في تاج وشاة في تقيت في الصوم المطلي
 لانه الاوقات قابلة لمختلف الصوم لان بناء على التفرق لان الليالي في قابلة للصوم فثبت على
 التفرق حتى ينقض التتابع في يومين صورة سنة او انذار اعتكاف يومين يدخل الليلة المتقدمة
 في الوجوب كالليلة المتخللة وعند ما يدخل الاصل فيذكر الايام ذكر الليالي اتفاقا وذكر الليالي ذكر
 الايام اتفاقا وذكر اليوم الواحد لا يكون ذكر الليلة اتفاقا لانه ذكر اليوم لا يكون ذكر الليل
 فلا يدخل الليلة المتقدمة في اليومين كما في اليوم الواحد لهما ان اليومين جمع من وجه فالحق بالجمع
 من كل وجه احتياطا لامر العبادة كما في المواريث ولو هي يا وفيه نظر لان كل واحد منهما ترك لامل
 في هذه السنة وهو مني حتى بالجمع عند ابي يوسف وحنا الحق بالواحد وعند ابي حنيفة طعن
 بالواحد هنا الحق بالجمع وان نوى الايام فافته بصدقه لانه نوى حقيقة كلامه فيخرج ان
 تاج وان شاذ فترق ويدخل المسبب كل يوم قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس

كتاب الحج

كتاب الحج **قوله** لما فرغ من بيان العبادة المفردة شرع في بيان العبادة المركبة
 وذلك زيارته في مكان مخصوص في اوان مخصوص بفعل مخصوص **قوله** فليجلب على الضرب
 وقا لا يجب لهما ان الضرب او اوجه قد يأتى في قوا على الاو فوجب له ان العجز
 بنفسه لا يكون قوا را بغيره له زاد وراحلة لانها من جملة الاستطاعة كما في الطريق
 والراحلة في رة او راس زائدة دون شعبه في ضلع من حوايجه الصلبة ونقطة غيا له
 الى حين عود في العمرة لانه كمار الحكم يتكرر العلة ولم يوجد هنا وشروطا وانه ثلثة
 الاحرام والمكان والزمان **صورة سنة** او تزوج صورة سنة او ملك امرأه خالته في
 العدة زاد وراحلة وليس لها زوج او لم يكره له نكاحها على ان يبيد بالرحم والمصاهرة
 وان كان زنا او بالرضاع عاقلا بالغ لا يلزمها الحج شاة كانت المرأة او عجزا ان كان
 بينها وبين مكة مسيرة سفرو عتدت او وجدت الثلث الايامات وان لم يكن بينها
 مدة سفر يلزمها الحج اتفاقا له قوله كما من استطاع اليه يترك ركز العلة كما في الصلوة
 فلا يتكرر الحج على الوجوب **قوله** على الفور صورة سنة يجب الحج على الفور فيكون وجوب
 الاو بالسنه الا عند ابي س وعنده على التراضي فيكون باق العلة ان الوجوب لو كان
 بالسنه الا لو صار الحج في السنه الثانية فلهذا لا مودة بالان ابي يوسف ان الحج موقت
 باوان خاص كالصلوة ولم يكره تأخير الصلوة عن اوانها فلا يجوز تأخير الحج عن اوانه
قوله فلهذا حرم صورة سنة او احرام حتى وعنده الحج فينبغ وعنى معنى على حال الحج
 لا يقع عن حجة سلامها لانه احرامها انعقد للنفل فلا ينقلب للفرض كما اذا احرام لفور
 النفل لا يؤدي به الفرض وكما اذا احرام لصلوة النفل ليس له ان يؤدي به الفرض فلو جدد
 الاحرام للفرض في حجة الاسلام قبل الوقوف بعرفة جاز للصبي في حجة الاسلام لا للصبي لان
 احرام الصبي غير لازم ولهذا لو احرقت قبل ان يبرمه القضا والدم وان فعل شيئا من الخطايا
 الاحرام لا يلزمه ما يلزم البالغ فينبغي الاول بان يختلف الجدة **قوله** وفرضه صورة
 مسئلة ركعتان في الوقوف بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام حج العرفة وطواف الزبارة وتوكفا
 ولبطوفوا بابيت العتيق **قوله** وواجبه صورة سنة واجبات الحج حمت من ترك
 يلزم الدم الوقوف بعرفة وعند ترك ركعتي التمشي في ذكر والاشهاد ثم شؤركم ان
 ان النبي عليه الصلوة والسلام قد صغفه امله بالليل لو كان ركنا لا يجوز تركه بعد فثبت
 انه واجب والتسبيح بين الصلوة والمروة وعند ان في فرض كالوقوف بعرفة لقوله عليه الصلوة
 والسلام ان الله قد كتب عليكم التسبيح في سعادته ان التسبيح يؤدي به بعد طواف الزبارة ولو كان

كتاب الحج

كتاب الحج

ركنا ما أدى بعد لحلال النام ومعناه روى كتب وجوب الاركان ورمى الجمار لانه يلزم الدم
بتركه وطول الصدق لافاقى وتعذف ستة له ان الناس في افعال الحج سواء ولو كان
واجبا لا يسقط غرضي فوجب على كل من ان النبي عليه الصلوة والسلام رخص للحائض
ولفظ الرخصة لا يطلق في ترك الستة وطول الصدق والقصد والخلق والتعظيم عند الخروج
عن الاحرام لانه لو لم يكن ثم يقضوا تقضيه ستة اربع طواف الحجية والزم في الطواف السعي
بين الجبلين الا حصرين والبيوت في ايام وتعذف فيها واجب حتى لو بعت كل البنا
وغير ذلك لكان حرام في تركه لبعث الثلث له ان النبي عم بات بمنايا في الرمي
وافعاله وجوبه كما لا ريب بتركه لاجب لانه ان البيوت تسهيل الرمي في هذه
الايام فلا يكون تركها نقصا في الحج فلا يجب له وغير ما اداب **مسئلة** واهله صورة
مسئلة اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ربي وتسعة ايام من ذي الحجة وعند ما
اشهر له لا ولا وذو الحجة تمامها له ان قوله تعالى الحج اشهر معلوما واشهرهم للكل في ايام
ان الله عليه السلام فترها كذبنا وثمره اختلاف فيما لم يجمع اتمتع ثلثة ايام في الحج حتى في
يوم الحج يجوز له ان يصوم ثلثة ايام الى آخر ذي الحجة وعند ما لا يجوز واذا اشتغل بالعمرة بعد
ايام التشريق يكون له ان يكون باني العمرة على الحج وعند ما لا يكون مكرهه لانه اشهر
الحج قد مضت فلا يكون باني العمرة على الحج **مسئلة** وكره صورة سنة تقديم احوام الحج على
اشهر الحج يجوز وعند ما لا يجوز فيه حرم للعمرة لان احوام الحج خارجا عنه فلا يجوز تقديمه على
الوقت فبا ساع سائر الاركان ان شرها يجوز تقديمه على الوقت مع الكراهة لان تقديمه
عليه يعرض لاحرام لفظ طول مدة **مسئلة** وكره صورة سنة العمرة سنة مؤكدة
وعند ان في فريضة لقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله وقوله تعالى والعمرة فريضة كغيره
الحج فاقول عليه الصلوة والسلام الحج فريضة والعمرة تطوع وتأويل لم يروى انها مقدرة
بالاخص كالحج اما الآية فيها امر بالانعام وذلك بالشرع ونحن نقول في فريضة
ولسعي والخلق او التقصير بغيره لم يذكر الاحرام لان الشئ يذكر بركته لا بشرط العمرة
لا تقوت لانها غير موقوفة بغيره فغلب في سائر السنة الا ان احوام في سنة ايام
يوم حرفة ويوم النحر واما التشريق منى لانها مشغولة بافعال الحج فيكون حقيقته لها ولو ادنا
فيها جازع كراهة كصوة تطوع في الاوقات الخمسة المذكورة **مسئلة** وسيفات كراهية صورة
مسئلة الموقوت لاهرام في حقيقته لانه لا يرد في وقت عرفى لاهل العراق وجمعة لاهل الشام
وقرن يكون لاهل نجد ويملك لاهل اليمن لانها افضية لهم وحرم فاعلمه وكراهة فناء

مسجد الحرام مسجد حرام فناء البيت فيمن يبيتون للزيارة في هذه الموقوت تعظيما له ولين من يبيتون
في غير الموقوت لانه عليه السلام وقت هذه الموقوت بهؤلاء ولين من يبيتون في غير الموقوت **مسئلة** وكره
صورة مسئلة او ان الله الا فاقى لا الميقا على قصد دخول مكة لزيارة البيت ولا اخر له ان ان
الاحرام لاهل المسلمين فان نوى احدا اما يترجم والافلا ان ان قوله عليه السلام لا يجاوز احد
الميقا الا حراما يتناولنا جرد الزاير وتقديم الاحرام على الميقا اخص من سائر رعا
الى اداء الواجب وحل من كراهة اهل الميقا كاستناني ودخول مكة بدونه الاحرام لان قضاء
واجب اهل الميقا مستقفا بهل مكة كما ان تعلق قضاء حجاج اهل مكة باهل مكة فلو لم يكن اهل مكة
يتعلق في حج بين الا اذا اراد حل واحدا منك لانها يكون احيا فافق في ذلك **مسئلة**
فيقارة لحل صورة مسئلة فكما الاحرام له اهل الموقوت خارج الحرم حتى ولو اخل الحرم للحج
حرم لان الحج في اهل الحرم فحرم للعمرة لانه لعمرة في الحرم فحرم من كل شخص نوع سفر لانه
عبادة اجرة **مسئلة** ومن شال في فرع من بيا الموقوت شرع في بيان كيفية الاحرام وهو حرم
المساجد على من يبيت في العبادة منه من صورة مسئلة فم اراد ان يحرم نوصا ونفس
انفس لانه يمنع في التطييف بس زار وروا طاهر من لانه عليه السلام انزروا رعدا على
احرامه ويصنع شغلا لان من يبيت في مكة في وقتين ويريد الحج في وقتين ليلطابق وقت القلب
ويستمر لانه افعال متعاقبة يتأدى في ماكن متباعدة في اوقات مختلفة وقيل كما قال الخليل عليه
السلام وهو على عتبة السلام ربنا قبل منا انك انت السميع العليم فيقول الله تعالى اللهم اني اريد الحج
فيسر لي وقبله مني وان اراد بقوله لا يحصل المقصود ولم يرد مثل هذا الله عالم برئيه
احرام مصلوة لانها يتأدى في مكان واحد في مدة قصيرة فيكون سيرة له عادة ثم يتي واو
ان يقول ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والمنة لك اللهم لك الشكر بك
لك ولا ينقص من هذه الحامات ويرادوا عليها وعند ما لا يردوا قبا ساع على الاذان والاقامة
لان احوال العباد وجوب السعي الى مكة فليس عليه السلام ما روى انه فرغ من احوال الكعبة امر الله
بان يبيت الناس الحج فصدوا بغيره فقلنا ايها الناس ان الله تعالى امرنا بالكعبة وقدي
في افضل صورة اناس في مكة انهم دار عالم منها وهم في حجاب لاهل مكة وقدي
قال الله تعالى ليغفر لكم ذنوبكم الآية وانما حج فاجابوا بكونه **مسئلة** واذا بة صورة مسئلة اذا تلى الحج
ناويا بقوله صامكم ما تيسر على الصلوة بالاجرة اليه ما لم تات البنية وما يوم مقامها
كتمليك يبدن وسوق الهدى وعند ما يبرحها اصل فيه ان العبادة اذا ببيت على لانها
في الاشياء يحصل من اجرة البنية بدون الذكر وعلى العمل لا يحصل الا بالذكر لان الحج عبادة ففقت ترك

اترى ولي خلاف اليهوديين قبله **قوله** وجاز اترى صورة المسئلة اذا رعى الجواز ان كان جاز
 لمعول المقصود وفي الاولين ما شيا افضل لان كل رعى بعده رعى فيه ما شيا افضل لانه قد رعى
 الوقوف على اربع السجدة والوقوف والاقضية راكبا افضل لانه لا يقف بعده وكان رضى عليه
 الا انظر في الركب قدر على الاضرب ولو قدم ثقله بغيره لكان مكنه واقام رضى لانه لا يقف
 شغل قلبه لشغل اذا انظر لكانه نزل بالحق وقيل له لا يطع ولو سلم لانه عليه الصلوة والسلام
 نزل قصد وهو سنة حتى لو ترك يكون **سبب** **قوله** ثم طواف صورة المسئلة اذا اراد العود الى الصلوة
 بطواف طواف الصد سبع مرات بل رضى حتى ثم طواف ركوعه بنفسه ان قدره ولو فضل لانه عليه الصلوة
 والسلام لانه ركوعه فريضة بغيره ولو اقرب وقبل العتبة لما فيه زيادة التسخير ووضع صدره
 وجهه على المنبر وباب من حجر والبسطة بالاسناد ساعة ودعا جند الله بوجه جبهة الاله
 وبكى لانه غلابة القول ويرجع القهقري حتى يخرج من المسجد يكون نظره الى الكعبة ثم يعود الى اصله
 لانه لم يبق عليه شي من افعال الحج **قوله** ويسقط طواف القدوم لما خرج من بياء افعال الحج على الترتيب
 لغيرها مسانل شي من افعال الحج صورة المسئلة اذا لم يدخل الحرم مكة حتى وقف عن فوات سقط عنه
 طواف القدوم لانه من افعال الحج بغيره سائر افعال الحج يكون الا ان يات به على غير ذلك سنة فيكف
 تركها جائز وركن ادرك الوقوف بغيره ساعة ما بين زوال الشمس من عرفة الى طلوع فجر يوم النحر
 فقد درك ركن الحج لان وقوف النبي عليه الصلوة والسلام بعد زوال الشمس الاول للوقوف فقلنا وقوله عليه
 الصلوة والسلام في ذلك عرفته بغيره فدل ذلك على ان ركن الحج بغيره لا وقت **قوله** او اضا زنا
 صورة المسئلة في اجزاء زيارات ما في اوقاف عليه ولا يعلم ترتيب اجزاء الوقوف لان الوقوف
 ليس بعبادة بنفسها فلهذا لا يستقل في الاشارة وجوده في قصد بخلاف الطواف فانه عبادة بنفسه
 ولهذا يستقل في شرطه وجوده في قصد **قوله** او اقبل منه رفيعه بصدقه المسئلة اذا فرغ من الحج فاعلى عليه
 وقت الاوام فاعلم منه رفيعه بغيره ما بالاولام صاحبها حتى لو افاق وان بالاضاحي وقال
 لا يجرى ما في افاق يحتاج الى اوام منه وان امره بان يجرى منه اذا اعلى عليه وانام فاعلم
 انما هو رضى اتفاقا لهما ان الاوام فرض عليه فلا يسقط الا بالاداء او اذا نابه ولم يوجد له ان
 النيابة فانه دلالة لان الحج مع رضى يكون مستغنيا بهما في تحقيق ما قصده واخر بنفسه
 ان ثبت لانه كان بت جبر **قوله** وان لم يقف صورة المسئلة فاستحب فاستحب بغيره الوقوف
 يتحلل بالاضاحي ويقف في افاق لغيره الصلوة والسلام في عرفته بغيره بغيره فلهذا فانه الحج
 فليتحلل بغيره وعلمه الحج فانه كان قارنا بطواف طوافين وسبب سبعين **قوله** ومكة
 كما روى صورة المسئلة لانه كان جميع ما ذكر لان لخطاه الاراد في احدى ما يكون واردا

في حق اترى يقوم الدليل على خصوصياتها لانها لا تكشف راسها لانه غيرة وان لم
 شيئا على وجهها وجافه عنه حتى لانه بمنزلة الاستقلال لا يمتلي جوارحها لان صورتها غيرة
 ورضع الصلوة بالتبعية سنة فلا ترك الغرض لاقامة السنة ولا ترمي في الطواف ولا تسبيح
 العلمين لانها لاظهار الجلاء وانما ليست من اجل القتال ولانه محل ستر العورة ولا يلقى
 شعرا بل بتقصير لانها تزين بشعرها كما تزين الرجل بحجته وخلق الحية منه في حق الرجل
 يكون خلق اشعر منه في حقها وتبسط حيط سترها ولا تقرب لغيره الزحام لانها محتجزة
 عن شئ الرجل وذكر الوجه تطويل لانها لا تلي لغيره لوجه **قوله** ويصيرها صورة
 المسئلة اذا حانت المرأة عند الاوام فاستحب الاوام واوتت وصفت كل ما يصنع الحاجة لانه
 افعال الحج لا ترتب على الطهارة الا الطواف حتى تطهر لانه في المسجد ولا يجوز له ان يمشي وحده
 ويحضر بعد الوقوف بغيره وطواف التبرك يسقط طواف المودع بلا شئ عليها لان الشئ عليه الصلوة
 والسلام رضى لانه يحض في ترك طواف الصدر ولم يترافق شئ مقامه **قوله** قلده بدنة
 نعل او نذر او جزاء صيد او حياية على نية الاوام وتوجه بها صار حراما لان سوق الهدي
 اجابة بالفضل فيصير حراما بما قيس على الاجابة بالقول وان بعث بها ثم توجه لاقية لغيرها
 لان نفس التوجه لا يقرن بشئ بالعمل **قوله** او بعث بها صورة المسئلة او اقله تمتع بدنة
 امتعة على نية اوام الحرة وبغيرها لا مكنه ثم توجه بغيره بغيره لان هدي تمتع زيادة
 ارثي بقا الاوام الا يرى ان تمتع اذا قات الهدي لا يتحلل من انكسب فحل الاجال عليه
 كما لا يخفى وقبلها بغيره بغيره بغيره لان النبي لم يقد يد اياها وبغيرها لا مكنه ولم يكتسب على
 بكتبة الحرم وان شعر بدنة امتعة على نية الاوام وبغيرها لا مكنه ثم توجه لا بغيره ما بالانفاق
 لهما ان الاشعار بفعل للمعاجبة فلم يكتسب بالهدي بخلاف التعليل لانه الاشعار لا يبعد من
 زمانها سكتا جندها لان التحليل لم يكتسب بذلك او قلته لانه لان التعليل ان يربط على
 عنق الدابة قطعة نعال او عرفه فزادة ليعلم انه هدي فلا ينفع به في الطريق وفي حيث
 اتركه بغيره عليه وان شاة لا يصلح لذلك فلا يكون تعليل ان شاة معناه واستعارنا **قوله**
 والبدن صورة المسئلة فوجب عليه بدنة بخلاف ان شاة جعلها في الابل وان جعلها من
 البقر وعرف في الابل لا يغرل ان قوله عليه الصلوة والسلام الهدنة عن نسبه وبقرة عن نسبه
 يقتضي المعايير لانه ان البدنة من البدانة والنعنة وهي تحقيق فيها وهو دجوم وخصوص
 بين المعطوف على المعطوف لهما كما في قوله تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان وقوله تعالى انزل الملائكة
 وارفع **باب التمتع** لما فرغ من بيان المغزى من شرعي بيان امر كتيبت التمتع الحج بين افعال

والنج في شهر الحج في سفر واحد في سنة واحدة باو اربعين بتقديم احوال مرة على احوال الحج
 وانقر له جميع بينه افعال المرة والنج في شهر الحج في سفر سنة واحدة بجميع بينه احوال لها
معاني - البقرة فضل صورة المسئلة القراءة افضل في التمتع والافراد وقال زفر الافراد فضل
 في البقرة ان يكون يوم من بعد الفريضة افعال الحج فيه باقرانه لان التمتع افضل من الافراد
 له ان القارن يحرم باوام واحد ويطوف بطواف واحد ويسعى سعي واحد لانه افعال المرة
 يتداخل افعال الحج فيكون لا يكون للمرة طواف حصود فيكون له القارن لفتيل الا افعال فيكون دم
 دم القارن دم فيكون له الافراد وله ان القارن يحرم باو اربعين ويسعى سعيين ويطوف
 طوافين ويجب لكل من اياه لانه افعال المرة لا بد افعال الحج فيكون له التمتع
 للافعال واشتق على البلاء جميع بينه افعال فيكون له دم القارن دم فيكون له القارن وله
وهو - وهو صورة المسئلة القارن من حرم للمرة والحج ويقول عقب التمتع يصلي من احوال
 التمتع في اربعين فيستر على وتقبلها مني عباد الله في فريضة من العوارض والوقوف
 كان المفرد وقدم المرة على الحج في الدعاء والتلبية لانه مبتدأ بافعال المرة فيكون مبتدأ بذكرها
 واذا دخل مكة يطوف للمرة سبعة اشواط برمل في الثلثة الاول يسعي بعد ثابتهن تصفا وكردة
 سبعة اشواط لان المرة طواف سعي ولا يخلق بعد افعال المرة لانه يكون جنابة على احوال
 الحج ثم يسرع في افعال الحج فيطوف للقدم سبعة اشواط برمل في الثلثة الاول يسعي
 بين الصفا والمروة سبعة اشواط لان القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين فيلحق
 طواف الزيادة في طواف المرة كالسعي وقدم افعال المرة على افعال الحج لانه الحج غاية ونهاية
 المرة لتوابعها لا فتمت الحج بالمرة والحج ولم يذكر المرة طواف القدم لانه ليس لها ذلك كما
 لا يكون لها طواف الصدر لانه كما وصل الى البيت الشريف ممكن طواف الركن بخلاف الحج **وهو**
 فان في صورة المسئلة اذا كان القارن اربعة عشر سوطا على الواحدة سبعة للمرة وسبعة لوطاف
 القدم ثم تسعي اربعة عشر سوطا على الواحدة سبعة لها بعد ذلك لانه انما يسعي في الواحدة
 تسعي في المرة وتقدم طواف القدم وذلك تركه لفقول التورث في رسول الله عليه صلوات
 والسلام ولا يلزمه شي القاري لهما ان تقدم التمسك على منك فخره لا يجب
 الدم لانه طواف القدم سنة وتركها لا يجب شيئا كما ان الصلوة تنقذها اولي
 وزج صور المسئلة اذا كان يوم من يوم من حرم العقيقة في دم القارن شاة او بدنة
 او سبع بدنة وجوب لان القارن جامع بين المرة والحج فصارتا التمتع فان عجز صاحب المسئلة
 ايام اخوانا يوم عرفة لقوله تعالى فحبا ثم يام في الحج وقوله اخوانا يوم عرفة يام الا فضيلة

لبيان الجواز لان القوم يجوزون في شهر الحج كله او اوجد بعد الاوام وصام سبعة ايام
 بعد ما مضى ايام التشريق لقوله تعالى وسبعة اوار جمع تلك عشرة **كامله** - ابن
 صورة المسئلة يجوز صيام سبعة بعد ما مضى ايام التشريق في كل مكان ولا يحدف الجوز
 الا بعد رجوعه الى الوطن له ان يسقوله متى رجعهم صوم الى الوطن له ان يسقوله متى رجعهم
 في افعال الحج بغير ما به الذكركه **وهو** - فان كانت صورة المسئلة او المصوم القارن ثلثة ايام
 حتى جاء يوم من يومين له الدم وعند صوم بعد ايام التشريق لانه صوم موقت فان
 فليزله القضا كصوم رمضان وعند ذلك يصوم فيها لان ذي الحجة كلها وقت الحج عند من يجوز
 صوم فيها لان الصوم بدل لانه يجب الحج في الدم ولا بد من البدل فان كان يعود الى العمل
 واذا فزع القارن دم القارن يوم من يومين للحج ككفر **وهو** - فان وقف صورة المسئلة او المصوم
 القارن مكة وتوجه الى عرفات يصير رافضا لمرة بالوقوف لتغير فعلها لانه يصير بانها افعال
 المرة على افعال الحج وهو طواف مشروع ويقضى لانه خرج منها في المشرك قبل الاضاح فيلزمه
 الدم في ساعه على المحرم سقط عنه دم القارن لانه لم يبق قارنا بعد رفض المرة وعند
 لا يبطل فلا يلزمه القضاء والدم بناء على ان القارن يطوف طواف واحد ويسعى سعي واحد
 عنه فينبغي طواف الزيادة في طواف المرة لانه لا يتوجه لانه ما سويما يرجوع الى مكة ليقومها
 بخلاف من حصل الظاهر من منزله ثم توجه الى الجمعة حيث يبطل بالتوجه لانه ما سويما يرجوع الى مكة ليقومها
 والتوجه اليها فيعطي لها يصيرها حكمها **وهو** - والتمتع صورة المسئلة افضل من الافراد لان جميع
 بين العبادتين في شهر الحج وان ارام دم التمسك اولى من اداء كل واحد منهما على حدة في وقت
 يخالف وقت الاخر **وهو** - وهو صورة المسئلة المتتمتع من حرم المرة في احيات في شهر الحج او قبلها
 فيطوف لها ويسعى ويسعى والقمر بعد الفريضة منها ليس نعم فيكون خير الاشياء تحلل بذلك
 ان يسعي في حرمها في حرم الحج ويقطع التلبية في اول طواف المرة كما يقطع المفرد في اول
 حقا واذا كان يوم من يومين احوال من الحج في الحرم لانه في معنى التمسك وميقات اهل مكة في حرم من فصل
 ما ينقله الحاج المفرد لانه لا يطوف طواف القدم لانه لا قدم للمكي وبرمل في طواف الزيادة
 ويسعى بعده لانه اول طواف في الحج بخلاف المفرد لانه رمل في طواف القدم ويسعى عقب طواف القدم
 مرة ولا يبرن لاسي في حق من لم يبرمل في طواف القدم ولم يسع عقب طواف القدم برمل في
 هذا الطواف يسعي بعده ولو كان هذا التمتع طوافا وسعى بعد ما احوال الحج قبل ان يروح الى مكة لا يبرن
 في طواف الزيادة ولا يسعي بعده وعلى التمتع دم او بدله كالقارن **وهو** - ولم يثبت صورة المسئلة
 واذا فزع التمتع شاة بدنة الاغنية لا يثبت ذلك في ذمة من لانه كل واحد واجب على حدة

جعله جنابة كاحلة فوجب له دم **وهو** اوبس محيط صورته كمنه اذا لبس الحرام محيطا او ستره
 يوما كاملا او ليلة كاملة فوجب له دم في كل واحد منهما وعند ذلك يجب غسل اللبس الى الخلق
 الا حرام فلا يشترط دوامه لو جوب الدم كالمحظور لنا ان النبي عليه الصلاة والسلام
 قال يجب اغتسال من لم يمسح بالخطا ان عليه الدم اذا لبس يوما كاملا فلو جوب غسل اللبس
 لا قصر على قوله اذا لبس ولا ان مقصود الاصل غسل اللبس في كل مرة ولو لم يلبس الا في بعض
 وذلك لا يمكن بدونه والدم قد رز ذلك يوم كامل لان الالبس في كل اقل النهار
 وينزع في آخره ويقدر لا انتفاع كما في ذلك وان طوى رجب ربه لم يدم دم لان طوى
 الركن معناه ويحصل الاتفاق كما في طوى بالكل **وهو** او حاشه صورة مسكة طوى موضع
 الحاشية كالتيم وقالا صدقة لها ان يلبس بها لئلا يلبس الا ان لا يخرج ازاره العفت
 فوجب الصدقة له ان لم يكن مقصودا لان الوسيلة الى المقصود وقد زال التفت عن غصوه كال
 فوجب الدم وان طوى احدى بطيخة او عانة او رقبته كالتيم لان كل واحد من هذه
 كامل مقصود بالخلق لدفع الاذى ونيل الراحة فوجب له **وهو** او قص صورة له اذا
 قص ظاهرا بغيره او عليه في مجلس او غيره م واهد لان الجنابة من نوع واحد وان قص
 في اربعة جالس كجبة اربعة وعند ذلك يجب دم واحد له ان في التكفير عن العقوبة فيندخل
 في سبوت في مجلسي المجلس كالحوداد ان الغالب في التكفير عن العباد فينقض التماس
 بانها كالمجلس كاني في سجن **وهو** او يد او رجل صورة مسكة اذا قصي الظاهر بغيره
 او رجل واحد كجبة م اقامة للرجع مقام لكل كافي **وهو** او طلق صورة
 مسكة اذا طاف الحرم للقدم جنباً فليدم لانه لو طاف محذرا فوجب احدى فوجب الدم
 اظها را التفتا وطواف القدوم حاروا بها بالشرع وان طاف للصد جنباً فليدم
 شاة لانه تركه اصلا كجبة شاة فادخال النقص فيه لا يوجب اكثر منه ولان طواف
 الصد راد في طواف الزيادة فيكون ان شاة وان كان للزيادة محذرا فليدم شاة لانه ترك
 الطهارة بترك طواف النوى كجبة البدنة فيجب شاة ترك الطهارة به من ذلك
 اظها را التفتا وحاشي كالجنب **وهو** او افاض صورة له اذا افاض من عرفة قبل الام
 وقبل غروب الشمس اليتم وعند ذلك لا شيء عليه لانه لو كان الوقت في المظلمة فقد نادى
 فلا يلزم تركه لانه شيء لنا ان الركن نفس الوقت وامتداده الى غروب الشمس
 واجب بالخير من تركه الدم ولان متابع الامام في الواجب وقد تركها فيجب شاة
 وان عاد الى عرفة والامام لم يخرج من عرفة بعد سقط عنه الدم لانه تارك عرفة وقت

نفث بفتن محمد بن كسك وطريق كسك
 وباش ترين تملك وطاشي تين وقران
 ارك وكونك كك كك وارسه قرانك كك
 ثم يفتن نفثهم اي ثم يفتن نفثهم لا يفتن
 ان رب وانا طلق روضه الاطبا و...
 عند الامل

وان ترك من طواف الزيادة ثلثة اشواط فما دونها فعليه دم لانه قيل بالنسبة الى
 ابي فصار كالحديث بالنسبة الى الجنابة وان ترك اربعة اربعة اشواط في حرماني حق التفت
 حتى يطوف البيت اربعة اشواط طواف لاق الركن في طواف الزيادة اربعة اشواط
 اقامة لاكثر مقام الكل كما جعل ارك الركن او ارك الركن اقامة لاكثر مقام الكل كما جعل
 عليها الى سبعة وذهب حتى لو ترك طوة في اشواط الرابع لم يكن ايتا بباركن ووقوم
 لا يقوم مقام الركن فيبقى حرماني يطوف عند ركن سبعة اشواط حتى لو ترك
 طوة في اشواط الاخير سبع حرماني ومنصو طواف البيت ولا يقضى ظاهرا التكرار
 الا انه ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فله وان ترك طواف الصد راد اربعة
 اشواط منه او ترك التسبيح الصعود على الصفا ومروء لانه معهما نسك واحد فيكون في
 قيل اطلاق السبع على الكل او الوقوف بالبرذنية كجبة الدم لانه ما في الواجب **وهو**
 والامام صورة مسكة اذا ترك رمي الجمار في الايام كلها يكفيه دم واحد لان الجنب في حرم
 في الحلق وان ترك رمي يوم واحد فعليه دم واحد لان رمي كل يوم من كرام وكذا
 اذا ترك اكثر من ذلك قبل او في اليوم الثالث وذلك في النفل فوجب الدم بتركه قيل
 في النفل قبل طلوع الفجر اليوم الرابع من ايام الرمي فاذا طلع الفجر بصير وضوءا فوجب
 بتركه الدم لا يجب ترك النفل قبل شروق شمس فاذا شرع بصير واجب القامة فيجب تركه
 القضا **وهو** او خلق صورة مسكة الحلق بوقت بالزمان والحالة فيكون التماس مضمونا بالدم
 وعند لبس لم يوقت بها وعند محمد بوقت بالزمان **وهو** لاني صورة مسكة اذا
 خرج من حرم الحرم قبل التماس عاد اليه وقصر لاشي عليه بالاتفاق وقضى بالجمع لان الحلق
 اذا خرج من الحرم قبل التماس عاد الى حرمه كجبة الدم اظها را العلوة رتبة على القوة
 او قبل صورة مسكة اذا قبل الحرم او لبس صورة او جامع فينادي بالرفع يرمي انزل ولم ينزل
 وعند فبعد احواله في جميع ذلك بالانزال قياسا على التيم لانه نفسه حرم الجمع و
 لهذا لا يفسد بسا المحظور ولم يوجد حاش مقصود لانه الاحتجاج بالمرأة محظور الاحرام
 فليدم الدم بخلاف التيم لان المحظور هناك قضى الشهوة وقد وجد فيفسد **وهو** او
 او الحلق صورة مسكة تاخير التماس في حلق وطواف الزيادة في ايام التيم وتأخير
 رمي يوم لا يوم في تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي وحرق القار قبل
 الرمي او الحلق قبل الذبح مضمون بالدم وقال لا يكون مضمونا لهما ان رجلا قال رسول الله
 عليه الصلوة والسلام اني هلقت قبل الذبح وفي الفصل لا وج وقال اخر هلقت قبل الرمي فقال

الفعل لا يخرج فاسيبين التقديم والتأخير في ذلك اليوم وقد اجاب بفعل لا يخرج له
 انما يخرج الوقت بالمكان كما كان لا حرام معنونه فيكونه تأخير الوقت بالزمان في الزمان
 معنونه والحدوث كافي صدر الاسلام حين لم يستقر افعال الناس في انفسهم لعلهم لا يفتنون
 عليه الصلوة والسلام سئل في ذلك اليوم سمعت قبل ان يطوف فقال لا يخرج وذلك
 لا يجوز بالاجماع ولانه في الحج لا يقتضيه اتفاق الكفاية كما لو تقيت على غير وقتها
 او طواف الفرض وقع غير صحيح اليه لانه قال في قبل وجب من **قوله** يجب ان صورته
 اذا حلق القارن قبل التوجع عليه واما دم التقديم فالحق على اوانه ودمه في غير الزمان
 غير اوانه وقا لا دم واحد لاجنبية على اوانه ونظر القارن في واقع موقعه لان جنابته على
 اوانه ونظر القارن في واقع موقعه لان جنابته مضمونه بالدين ولذا وقت الحاقفة
 بينهما **قوله** وان طيب صورةه كونه اذا طيب الحرام اقل من خصوصه او ستر رأسه او بسل قلح
 يوم عليه صدقة لقصور الجنابة حتى لو بس نصف اليوم تصدق نصف قيمة الدم وفي الثلث
 الثلث وعند تحديد الجلب لم اعتبار الجوز بالكل اذا حلق الحرام اقل من ربع رأسه لم يزد صدقة
 وعند دم لم يزد حتى بالربع في جوارحه فليحس في جوارحه فلا يفتي بها **قوله** وقصص صورته
 اذا قصص الحرام من غير زيادة واحدة يجب لكل صنف صنف من بزيه في جيبه دم وان
 كان يزدن لا يجب الدم اتفاقا لانه انما اكر اصابع اليد الواحدة فيقوم مقام كل **قوله**
 حرمته صورةه كونه اذا قصص حرمته اظفار متفرقة من يديه او عليه او يده و
 رجليه او راسه على انفسه قصص كل واحد واحد بحد صدقة وعند حرمه ربع دم له ان حرمته
 ربع مجموع فليحس بالكل كما يلقى حلق ربع الرأس متفرقة بالكل وكما اذا كانت خرد حرد
 لها ان الربع يلقى بالكل اذا كان بعيد عن الكل وهو الزينة والارتفاق واخص متفرقة
 لا بعيد ذلك فيجب الصدقة لقصور الجنابة وان طاف الصدوم والصدرة محمدنا يجب
 الصدقة لان الحدوث اخف من الجنابة فيكون موهبا للصدقة فاقبل من غير ان يجب دم
 في طواف الصدرة لظاير التسمية بين طواف الصدرة وهو واجب وبين طواف الصدوم
 وهو سنة قبله لوجوب الدم بمره التسمية بينه وبين طواف الزبارة وهو فرض لانه لو
 وجب الدم هنا لم يزد التسمية بينه وبين ما اذا طاف الصدرة جنبا فان قيل لا يجب ترك
 طواف الصدوم شيئا فلو وجب بالحدث صدقة يؤدي الى ترجيح التسمية بالحدث
 على ترك قبل له انه اذا ترك فقد ترك السنة فاذا بالحدث فقد اخل نقصان الطواف
 الواجب فانه يجب الصدقة فان ترك ثلثة اشواط الصدرة تصدق لان ترك الاكثر يوجب الدم

فادونه

فادونه بوجوب الصدقة وان ترك رمي احدى الحائضتين فصدقة لان ترك واحدة
 بوجوب الدم فما دونه بوجوب الصدقة **قوله** او خلق صورةه كونه اذا خلق الحرام رأس
 حلق او حرمه يجب على الحائض الصدقة وعلى المخلوق الدم وعند فاشي على الحائض لان
 خلقها انما يكون جنابة كونه ارتفاقا وذلك يحصل للمخلوق دون الحائض فان لحرم لو
 انفسا وطيب بغيره لا يبرئ شيئا فكذا هذا انما يبرئ ابدن استحي الامان بالاحرام
 كنبات الحرام به ولا يفرق في الحال من شعره وشعر غيره لان الجنابة كاملة في شعره فيبرئ منه
 الدم فاما قصص في غيره فليبرئ الصدقة **قوله** وان طيب صورةه كونه اذا طيب الحرام عضو او
 حلق ربع رأسه او بس نصف اليوم تصدق نصف قيمة الدم وان شاق شاة وان شاق صدقة على سنة
 بشاة اصبع من طعام وان شاق صام شاة ايام لقوله تعالى فصدقة من صيام او صدقة او
 شاة ثم الصدقة والصلوة يجوز في أي مكان كان لانه عبادته في جميع الاماكن و
 انك تصلي الحرام بالاتفاق لان اراقة الدم لا يكون قربة الا في زمان مخصوص
 او مكان مخصوص فدم يصير هذا الدم مخصوصا بالزمان فوجب ان يكون مخصوصا بالمكان فليزد
 اشارة لانه لا يجوز في العدة بجزء الاراقة حتى لو سرق الى موضع مسبب فليزد
 عليه شي فان قيل ينبغي ان يصوم سنة ايام لان الاصل ان يكون طعام كل مسكبه
 مقابلا بصوم كل يوم كما في الفدية في حق الشيخ الغاني وكما في كفارة الظهار وكفارة
 قتل الصيد فيقول ان النص قابل طعام كل مسكبه في باب الحلق بصوم يوم وفي جزأ الصيد
 قابل طعام كل مسكبه بصوم يوم **قوله** ووطئه صورةه كونه فاسد الحج بالوطئ قبل الوقت
 يفتي في الحج كما يفتي في لا يفسد حجه من شاة ونقصه من قابل لقوله عليه الصلوة والسلام
 من جامع امرأته وجامعها من بريقان وما يفيض حجا وحججان في العام القابل لخلاف
 الصلوة فانه يخرج عن احوالها كما فسد وجماع ان سطر من ما يبرئ من الذكر وعند غير
 ملزم قياسا على الصوم لانه ان يسهل حرم من ذكره ايسره فليكون معذورا بانفسه
 كما لا يكون معذورا به في الصلوة في حق الاكل والشرب بخلاف الصوم ولم يفرق
 صورةه كونه ليس على الزوج ان يفارق امرأته في سنة اخرى في قضاء ما فسد بالحج
 وعند غيره ذلك في ذلك المكان حتى يجاوزها لانه انما اذا انتهيا الى المكان الجنابة
 بكنه انهما في الدرة يسيرة ونسبا مشقة شديدة فوقعها فيهما ان انا لا يكون
 سكانا في القضاء وبعد وقوفه صورةه كونه لان كل واحد منهما قبل رمي الحجار لا يبرئ
 معذرا له وعند غيره كونه مفردا ليجزى قيات على اجماع قبل الوقوف لان كل واحد منهما

فادونه بوجوب الصدقة

قبل التحلل بنا قوله عليه السلام لا ينجس حتى يفرغ من وجع برفعة فعدتم حجة ولا نعدم
بأنه بعد الوقوف لا يفسد ما معه ففساده أولى ويجب بدنة لأنه جنابة متناهية
فيحاط الكفارة بخلاف قبل الوقوف لأن الجوارز لا كفارة وإنما يجب الدم
رفض لا حرام قبل أو أنه فيكون أنشأه فان جامع ثانيا بعد الوقوف فبئس شاة لآل
الجزء على حسب الجنابة والاول صار حراما ثانيا والثاني احوالنا صبا بالوطي فحقت
الجنابة فيكون أنشأه فان جامع بعد طواف الزيادة او لم يسهو انزل او
لم ينزل فعليه شاة لأنه حرم بعد في حق أنف لاني بس محيط واكتفى بأن في حق الجنابة
والنوع وفي حيوة مسئلة اذا جامع المصوم قبل يطوف اربعة اسواط يفسد لانه
الطواف غير كالوقوف في الحج ومعنى هذا وقفا على ما عليه شاة لان جماعه صلب
احراما وان جامع بعد ما طاف اربعة اسواط لا يفسد عمرته وعذف يفسد قيات
على حاج جامع بعد الوقوف قبل الطواف لانا ان المدة مستمرة حتى يفسد طوافه
رتبه فيكون الجنابة فيها انقضت فيكون كفارتها دون كفارة الحج اظها بالانقضاء
بغيرها فان تمكنا في فرع من بيان الجنابة على الاحرام شرع في بيان جزاء الصيد بدنة
اذا قتل الحرام صيد لم فعليه جزاء لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وفي قتل منكم متعة اخرى اذ
مثل قتل من النعم **والنوع** او دل صورة او اذ دل الحرام محوما على قتل صيد فقتله المذلول
يجب على كل واحد منكم وعذف لا على الدال لانه انما شره فوج الدلالة فيلحقها معها
ولان احلال اذ دل على قتل صيد حرم فقتله المذلول وانما على قتل ان فقتله
لا يجب الجزاء على الدال فكذا هذا ان الحرام بالاحرام الزم الامتناع عن التمتع فيصوم ترك
ما التمتع كالمحرم او اول غاصبا او سارقا على سرقة التوبة وجب الجزاء على الحرام
مستديا كان او عاديا ناسبا كان لاواه او اذ اكرامه اكان او فاطنا كان
على غيبات المولى في الاحوال علم ان الدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المذلول عالما بالاحرام
الصيد وان يصدقه في الدلالة ولو سبعا صورة لانه قتل الحرام سبع موجب للجزاء
وعذف لا يوجب واذا قتل سبع الضال لا شيء عليه اتفاق لان الحرام يمنع عن التمتع في
لا يرفع الا في حق نفسه لانه انما للكل العصور في قوله عليه السلام منس في الفواسق
يتناولون سبع لانه اسم لكل ما يتكلم به لان السبع يجوز له على الاذى فيلحق بالفواسق
استثناء لانا ان الحرام منقضي فقتل الصيد فاصح صيد فيلزم قياسا على سائر الصيد
والحفاة بالفواسق لعدم اعم وان لان من طبع الجنس الهداية بالاذى وما سواه لا يوذى

ان ان يوذى غابا فلا يجوز قياسا عليها وان قتل الظبي لم يمسك عليه الجزاء لانه صيد
نظرا الى الاصل فلا يذبح حكم الا بهي بالاستئناس كما لا يذبح البعير حكم الصيد بالانجاش
في حق الحرام على الحرام او حراما مسرولا احراما مسرولا طير في وجعه وبش كانه سر او بل
مسرولا مسئلة اذا قتل الحرام حراما مسرولا ولا يلزم الجزاء وعند مالك لا يلزم شي لان الوقوف
مستأنس لا يمنع بجنابه لم يلو من امر الضمة فلا يلزم شي لانا انه صيد حقيقة لا مستأنس
بغيره فلا يجره التفاوت في ذلك وان اضطر الحرام الى اكل لحم الصيد فقتله يلزم الجزاء
لاطلاق قوله تعالى فمن قتل منكم متعة اخرى اذ قتل من النعم وانما الاضطرار رفع الحرام
والنوع وجزاؤه صورة مسئلة اذا قتل الحرام صيد ما كوله الحرام يلزمه القيمة فيقوم عدلا لهما
بصاوة وراي في مقتله لان القيمة يختلف باختلاف المأكنة او في اقرب الموضع منه
ان لم يكن قيمة في مقتله وان كان غير ما كوله كالتبع لا يلزمه القيمة على التثابة وعند زفر
يجب قيمة بالقيمة ما بلغت اعتبارا بالصيد ما كوله لانا قوله عليه السلام الضبع صيد وقيمة شاة
اذا قتل الحرام واذا ظهر قيمة المقتول يتقو بها قيمة القاتل بين الاسبيبا الثلاثة ان شاة
اشترى بقيمة المقتول يدرى بالوجع في الحرام وان شاة اشترى بها طعاما ويصدق على
كل مكين نصف صاع فربا وصاع فربا او شاة لا اقل منه لانه هو مقدار شرعها واشاة
صاع من كل نصف بومان فضل اقل من نصف صاع لصدق به وان شاة صاع عنه
يوما كامل لان الصوم لا يجزئ وعند محمد الحكم ان شاة احكاما عليه بالهدا وان شاة
بالطعام وان شاة بالقياس لقوله عليه السلام يحكم به ذو عدل منكم بهد يا بائع الكعبة فضيب
بهديا بوقع الحكمه عليه مؤنة فيكون احيا لهما ان الحاجة الى الحكمين لاظهار رقيمة المقتول
وبينه ظهور رقيمة يكون احيا لهما في كفارة البهي وان وقع الاختيار على الهدا
بشترى بقيمة مثل المقتول في حيث القيمة وعند محمد مع مثل المقتول في حيث المقتورة
في النعامة بدنة وفي حمار النعامة بدنة وفي الضبع شاة وفي الارنب جدى وفي الربوع
جعرة وفيها لا نظير له في النعم كما في بشرى بقيمة هديا نظر المصنف في قيمة النعامة
لانه انما يوجب التمتع بالنعم كونه متعة فجزاء مثل ما قتل النعم وشاة من النعم باسبه
المقتول صورة لان القيمة لا يكون له لهما ان الصيد مضمون بالقيمة في حقوق
العباد فيكون مضمونا بها في حقوق الله تعالى فالمراد من النعم المقتول النعم لان كونه ل
من النعم وعند زفر لا يجوز الصوم في جزاء قتل الصيد او اقدر له الاطعام لان المصير
الى البدن لا يجوز مع العذرة على الاكل لانا كلمة او في التكليف يقتضي الجزاء دون الترتيب

وقد قال الله تعالى او عدك لك ميبا ما في غير ذلك بين الطعام والشراب **وهو** ويجب
 صورته ان يخرج صيدا او تنفق مرق او قطع عضوه من غير نقصان ابري وبنى الارض
 اعتبارا بالجزء بالكل كما في حقوق العباد وان لم يبق له اثر لا يصح له ان يبيع من امواله
 لو تنفق ريش طائر او قطع قوائم صيده بغير قيمة كما لا يخرج احد عن حيز الامتناع
 وخرج كسر بعض صيد فغلبه قيمة البيض لانه اصل الصيد وان خرج من البيض خرج ميت
 فغلبه قيمة الفخ حيا قياسا على ضرب بعض طي حيا ميتا **وهو** وزج اكل صورة
 مسئلة اذا ذبح اكل صيد احرام بغيره فقيمته قياسا على حظوظ الاحرام وان حلت صيده
 بغيره فقيمته التين لانه في اجزاء الصيد وان قطع حبة منه بغيره فقيمته بقوله عليه السلام
 لا تحسب كلاما ولا يعضد شوكرها فصار كالصيد قيد اكله لان الحرام اذا قتل صيد الحرام
 بغيره جزا من قياسا لوجوده في الاحرام والحرام كالحرام لان حرمة الاحرام
 قوي من حرمة الحرام لان الاحرام يحرم القتل في الاماكن كلها والقطيع ليس كالحرام
 فيجب اعتبار الاقوى **وهو** شجرة صورة مسئلة اذا قطع حلال شجر في حرم غير مملوك ثبت
 بنفسه مما لا يثبت ان اس كاهم غلبا بغيره فقيمته حرمة الحرام وقوله غير مملوك يعني الحكم لانه
 لو ثبت في ملك احد بغيره فقيمته اقوى لانه قياسا على قتل الصيد مملوك في الحرام في الاحرام
 وكذلك مما لا يثبت ان اس لانه لو كان من جنس ثبت ان اس بغيره فقيمته لانه لا يثبت
 الاحرام كما لو ائتمنت منبت وفي عبارته ركازة لمن يوفى له **وهو** ولا يصوم صورة
 مسئلة اذا قتل صيد حرام او حله او قطع حشيشه او جرد يصدق بعينه على الفقر او ذبح
 عند الهيا او تصدق طعاما لكل مسكين نصف صاع وعند زفر لا يجوز عنه ذبح
 الهيا كذا في ثلث حيوان مملوك لانه ان قوته شأ به بالبيع الكعبة يقتضيه جوار الهيا
 في كل صيد ولا يجوز عنه الصوم بالاجماع لانه كفارة وما وجب في اكله غرامة ماله
 لا كفارة فلا يكون للصوم فيها مدخل والوجوب في الحرام كفارة والصوم يصلح بها
وهو ولا يرعى شئ من صورته لانه لا يرعى شئ من الحرام وعند اس برعي ولا يقطع
 اتفاقا ويرعى الا اذا اختلفا لانه منع الدواب عنه متقدرا ولا ضررا بغيره
 لانه ان الضرر لا يبايع النقص **وهو** وبقتل فله صورة مسئلة اذا قتل ملكه نصيب
 بما شأ لانه يتولد من الملك فيكون قتلها من ازالة النفس والحرام ممنوع من ذلك لان
 قتل فله ساقطة على الارض لا يضمن لانه لا يكون ازاله النفس واذا قتل جردة
 تصدق بما شأ لانه صيد لا متناعه بكنهه وقد قال علي رضي الله عنه قرعة غير جردة

ولاشي

ولاشي يقتل ببيع وحدان وعقرب وحية وفارة وكلب عقور لعل عليه القتل والحرام
 فمن الغوسق يقتل في الحرم والحمل بلا جوار والذئب مع الكلب عقور وتخصيص العلم
 لا يمنع لما في غيره الا يرى ان الذئب والحمل يقتل بالنسبة في قوله عليه الصلوة والسلام لا قود الا بالنسبة
 لم يبق قتل البعوض والبرغوث والقراد شئ لان علمه وجوب اجزاء الصيد مرة واحدة
 متولد من البدن اقوى كالبقرة فوجب فيها اجزاء لكونها متولدة من البدن كالشعر لا كونه
 صيدا فيجب بقتل هذه الاشياء لانها ليست بصيود ولا متولدة من البدن مع انها متولدة
 بطبيعتها ولاني استدلنا لانها في اجزاء فلا يفتى الا بالان كان في فرس الوزغات **وهو**
 وسبع مسئلة قتل سبع القاتل على الحرام لا يوجب اجزاء وعند زفر يجب له ان يقتل
 البعوضة فيجب البقرة بقتلها كما يجب بقتل القاتل لانه ان الحرام ممنوع عن التعرض لانه
 وضع الكلب في نفسه بخلاف القاتل لانه لا ذن عليه له الحق **وهو** وله صورة مسئلة يحرم
 ذبح اثة ذابغ ولبعير والبرص والبط الا بئلا لان المنوع الصيد والحرام ان ياكل صيدا
 اصطاده حلالا وذبح اذ لم يدرك عليه ولم يشتر اليه ولم يجر بصدده الحرام في يوم دخل
 الحرام صورة مسئلة من دخل الحرام بصيد اسله وعند زفر لا يملك له ان يقتل الشئ الا يظهر
 في حق مملوك العبد حاجة العبد لانه بد قول الحرام صار من صيود الحرام فلا يجوز التعرض
 به فلا يباع بعد دعوله في الحرم او بعد ما اخرج منه رد ذلك السبع ان يبي في يد شتر
 لانه تعرض للصيد والاجزى سواء باع حرم او حلال قياسا على بيع الحرام القصد
 حرم او حلال **وهو** لا يصيد صورة مسئلة اذا احرم من بيته او قصص صيد لا يوجب
 وعند زفر يجب الذي في بيته في يده مع فيكون مسكنا لانه ان الشئ عند التعرض
 للصيد ليس لانا باعاده على ملكه ولهذا كان الصقابة يكرمون وفي يومهم صيود
 واجن ولم يفتل عنهم رساها وعند مالك لا يوجب سلة ان كان في يده لانه عليه
 السلام ملكه فلا يلزم بطلان ملكه لانه منتهى عن التعرض للصيد والامساك تعرض
 ولا يزول ملكه بالارسل اذ اذ دخل ثم وجهه واخذه غيره فله استرداده **وهو** من ارسل
 صورة مسئلة اذا اخذ صيدا قبل الاحرام فاحرم من بالارسل اتفاقا فان ارسله فحرم
 يده حقيقة يضمن وقالا لا يضمن لانه فعل ما يلزمه صاحبه فكان له حجب فيه فلا يضمن
 له انه تلف ملك الغير فيضمن وان اخذ الحرام صيدا فاحرامه سلة الا في يومه لا يضمن
 اتفاقا لان الحرام لم يملك الصيد بسبب فلا يكون له سلة متلفا ملكه **وهو** فان قتل
 حرم صورة مسئلة اذا قتل الحرام صيد حرم ففعله كل واحد منهما جزا كامل لانه احد افعال

فيبقى بهم واذا احرم الاصل يستأنى فيقول فوقف بعزة لا يلزمها شيء لانها احرام
 من غيرها **فان** دخل صورة ثلثة اذ دخل الاواني بلا احرام يلزمه ان يكون وقت
 لا يلزم له ان العادة لا يلزم الا بالانذار او بالشرع ولم يوجد ان دخول مكة بسبب
 لوجوب الاحرام يستلزم الاخذ بكيفية تعظيما ليست انما هي ان حج ثم غار ذلك حجة الاسلام
 او حجة المندورة او حجة المندورة فيسقط عنه ما لم يدخلها وعند زوال يسقط وان كانت
 السنة بان حج حجة الاسلام في سنة اخرى ان تحت اسم يسقط ما داه الوقتية بغير
 الخروج فان خرج ثم عاد في الوقتية لا يسقط عنه الحجة فكذا **هنا** حارة صورة
 مسئلة اذا جاز افاقي الميثاق بدون احرام فاحرم من داخل الحرة ثم افسد ما يوجب الحرة
 الفاسدة ونفاسا قياسا على الحج فاذا اومر من صفات في الغضا بغير ما يوجب الحجة
 بالاحرام سنة في الغضا حتى يسقط دم وجب المجاوزة بدون الاحرام وعند زوال يسقط
 لما تقدم وعلى هذا اذا جاز الميثاق بدون الاحرام فاحرم من داخل الحج ثم افسد
 احرم الميثاق في الغضا فيقول ترك الوقت لانه لا يسقط عنه دم او بالغضا **وهـ**
 على طواف اداء حصة الاحرام في باب الجنبات لانها في حق اهل الميثاق من ذواتها جنابة
 صورته انما اذا احرم على الحج بعد طواف الحرة ثم شوطا او اقل برضا احرام الحج وقالا
 ترك الحرة فيخرج ثم يقضي الحرة بعد ذلك لهما ان الحرة اذ في حال اقل اعمالا واسر
 قضا لكونها غير موقوفة بخلاف ما في احدا وما ذكر في الحرة فيكون رخص الحرة والميثاق
 على حرة لم يطف لها شيء لان الاداء متصل باداء الحرة فيكون تركه ابطال العادة و
 لم يتصل بالاحرام الحج اذا لم يكن تركه امتناعا والامتناع جاز في دم وجع وعمة لانه
 في حق الحرة قبل بقوله على لان الاواني لو اومر الحج بعد طواف الحرة ثم شوطا يكون
 قارنا وان احرم لم يعد ما كان الحرة اربعا شوطا يكون محتفيا ولو مضى عليها جاز لانه اذا
 كما انهما عليه دم جبر حتى لا يجوز ان ياكل منه **وهـ** وفي حرم صورة ثلثة اذا احرم حج
 ثم لا فربم نحو فان وقع احرام بعد الحج الاول لزم الا فربم وآن وقع قبل الحج
 الاول لزم الا فربم دم ان حضر اتفاقا لان التقصير وقع تحلا في حق الاحرام الاول
 وجب في حق الاحرام الثاني لانه وقع في اوانه قبل اوانه وان لم يقصر عليه وعنده
 وقالا لا شيء عليه بناء على ان تأخير الحج في ايامه لا يوجب له دم عنده وقالا لا وجب
 ذكر لفظ الحج اولاً ثم لفظ التقصير علما ان الحج افضل في حق الرجل والتقصر في حق
 النساء **وهـ** ومن في صورة ثلثة اذا احرم افاقي ثم تعارض بين الاحرامين

في السنة لا يسقط اتفاقا لانه في كل واحد منهما
 وجبة فلا يوجب احدا منهما الاخرى كما كانت

منسوبة في افعال الحرة انما هي فاحرم
 لاحد فاحرم من تركه لانه صار جانيا بجميع
 بين احرام الحرة

مقدم

فيقدم افعال الحرة على افعال الحج وتوالت في افعالها لا بالتمويه معا وقضى
 ان طاف له طواف القدوم ثم احرم بها بغير فربم فيحصى عليه ما يقدم افعالها على افعالها وان
 راق دم كفارة وجبر لانه بني افعال الحرة على افعال الحج وجبر نظر الطواف التحية ونزول في الحرة
 لعدم لزوم ريق بينهما وجبر تقديم طواف القدوم على الحرة وفيما لم يقدم الا الاحرام ولا ترتب
 فلا يلزم الرض فاذا رخصها قضانا لاف وما بعد شروع وراق لرخصها **وهـ** في صورة ثلثة
 اذا احرم طواف افاقي الحرة يومه او ايامه ثم شرع لزمه لان الحج بين حرام والحرة بين حرام
 في حقه ورخصها لازم لان اذ في كل الحج فيصير بنا بافعال الحرة على افعال الحج وكل وجه وراق
 لرخصها وقدر مكانها وان مضى عليها صح لانها مكرهة بغيرها لا بعينها وهو لا يتخلل في بقية
 افعال الحج وقد يجب تحصيل وقت لها تعظيما له وراق الحج بينهما في الاعمال الباقية كرمي الجمار
 فان كانت الحج صورة ثلثة اذا احرم فابت الحج في الحرة برضا الثانية لان احرام غابت
 الحج بان ذلك لا يتخلل افعال الحرة فكان حائجا في حق الاحرام ويحرم في حق الافعال المحبوبة
 فانه في حق الاحرام حتى لا يصح اقتداء بغيره ومنه في حق الاداء حتى يلزم القداء
 وسجودا ولو لم يثبت احرام الحج برفع الاحرام اما في الحج فثبت انه يحرم في حق الاحرام
 رخص افعال الحرة او اما في الحرة لئلا يغير جاسا بين التعيين اتصالا وبين محبة الاحرام فمضى
 ما احرم بمقتضى شروع فيه ونج لرخصه للتحلل قبل اوانه **باب الاصل** في حرم الطواف
 والوقوف بموضع ذكر ان شاء الله تعالى **وهـ** اذا احرم صورة ثلثة فربما بعد او عدم حرم او
 ضيق نفقة بحيث يشاء يتخلل الاحرام قبل الاوان والقارن شاكين لانه يتخلل احرامين
 وعين يربان في فيه لان دم الاحرام لم يوقت يومه فلا يصح وقت التحلل معلوما في
 غير التعيين وقالا لم وقت فلا يخرج اليه ويخرج اليه كحصر بالحرة اتفاقا وعند في الحق
 الاحصار في الحرة فلا يتخلل بالكلية ان حكم الاحصار لمن خاف الموت ويحرم لا يخافه لانه
 في الميثاق على الاحرام مدة غير معلومة فلا يتخلل له التحلل بالهدى كما في الحج دفعا للحج **وهـ**
 او فرض صورة ثلثة الاحصار يكون برضا كما يكون بعد وعند لا احصار الا بعد ولان
 انه تعالى خالف قوله فان حصر ثم فاسد في الهدى نية ومجابه وكان الاحصار اياما بعد
 فلا يماس عليه من لان التحلل بالهدى ثبت بخلاف القياس فيصير على موده لانه ان الية
 زلت في الاحصار بالرفق لان اهل اللغة اجعوا على ان الاحصار بالرفق ويحصر بالعدو و
 احصر بغيره ويحصر بالعدو **وهـ** ولو قبل يومه صورة ثلثة دم الاحصار على الحج لم يوقت
 بالزمان قياسا على سائر الكفارة وقالا لم وقت قياسا على الحج ولو وقت بالزمان اتفاقا

ودم الاحصار عن العدة لم يوقت بالزمان اتفاقا لان العدة لا يوقت **وله** وفي كل صورة
 وخرج دم الاحصار لا يجوز الا في الحرم وعند ف يجوز حيث اصر له ان البنية عليه السلام اصر بالحجة
 وخرج الهدى لانه تيسير وتوقيت لتيسير لنا ان البنية عليه السلام اصر بمكة بعث
 الهدى ليخبر بمكة ولان دم الاحصار قربة والاراقة لا يعرف قربة الا في زمان او مكان
 ومكانها الحرم وما روي قنا احد بسنة بعضها في الحرم وخيمته كانت منصوبة في كل وقت وصلاة الحرم
 فكان الحرم اياها في الحرم **وله** وبذلك صورة مسئلة اذا خرج الهدى في الحرم في كل وقت لا يخل
 حتى يخلو له ان يخرج من اداء ساكنها سك ولم يخرج عن الحلي فيخلو لها ان الحلي
 للقليل لا يخرج منها سك لانه عند الاوامر وقدر حصل التخلل بالهدى فلا حاجة الى الحلي
وله وعليه ان كل صورة مسئلة اذا تخلل الحرم بخرج يلزم مع قضاة العدة في الحال وعند
 يلزم في لا غير وان تخلل الحرم في العدة يلزم عرفة لا غير اتفاقا لانه لا يلزم على الحرم ما غير ما
 فكذا هذا ان الحرم عن كل وقت يستخرج تخلل في حال العدة فان لم يأت بالعدة في الحال
 يجب عليه قضاءها واذا تخلل القارن يلزم مع قضاة الحرم قاله انا في واحد بها لصحة
 التشرع والتأني لما ذكرنا **وله** واذا زال احصاره صورة مسئلة اذا بعث الحرم عن الحج
 الهدى ثم زال احصاره فان قدر على ادراك الهدى ويخرج يلزم منه لانه القدرة
 على التخلل حصول المقصود بالحلي الذي هو الهدى بطل حكم الحلي وان لم يقدر عليها او على قدر
 ادراك الهدى لا يخرج بغير ان شاك في غير الهدى لغوات اصل المقصود وان لم يخل
 بانصال العدة اصل الدم بل عنه وان قدر على ادراك الحج لا اله الا يلزم وعند زفر
 يلزم له ان يخرج قدر المال ويخرج ويسقط حكم البدن او الهدى لان لو لم يصح تسليم
 ضياع امان كما لو خاف على ضياع نفسه لا يلزم منه فكذا هذا **وله** ومنه صورة مسئلة اذا
 منع الحج بعد دخول مكة في الوقوف بعرفة وطواف الزيادة يصح حرم قياص على منوع
 عنهما في تحمل عذبة يكون الحرم لان المنوع على كل باب الوجود والحرم نادر الوجود فلا يتصل
 غالب الوجود على نادر الوجود وان قدر على احدهما لا يكون الحرم لانه ان قدر على الوقوف
 بعرفة فقد اتم فواتح طواف الزيادة يقبل ان يخرج عن وقته فلا يتحقق الحج في اصل
 وان قدر على الطواف فقد رخص في حال العدة والدم بل عنه في التخلل فلا يصار الى
 خلص مع القدرة على التخلل **وله** وبذلك لما فرغ من بيان الحج لان من نفسه شرع في
 في بيان الحج بغيره صورة مسئلة اذا حج العاقر في الحج بغير استمر الى الموت يجوز ضيق
 الحج عن الموراء ان لم ينقل عنه الى الامر لان النيابة يجوز في العبادات كمنه حاله العجز

روي

يجوز

كما يجوز في المالية حاله القدرة والعجز وكما لا يجوز في البدنية على المجتهدين **وهو** يخرج
 صورة مسئلة اذا امر رجل له بالافان الحج عن كل واحد منهما فاحرم عنهما يقع الحج عن
 نفسه لانه جالها فيضمن لهما فلا يملك به جعله لاحدهما بخلاف عدم الامر فانهما
 اذا لم يأمر حاج عنهما جازوله ان يجعل الحج عن احدهما لان الحاجة بدون يكون تبرعا
 ثواب علة لهما لانفسه وانه جازل لان البنية عليه القبول والامضى بكتب بل المجتهد احدهما
 عن نفسه والآخر عن غيره **وله** ودم الاحصار صورة مسئلة اذا احصر ما موردهم الاحصار
 على الامر وعندس على المورثة ان تخلص عن امتداد الاوامر يرجع الى ما موردهم فيجب التمسك
 عليه يكون الحرم بالغنم لهما ان الامر اذا وقع في هذه الورقة فيكون تخصيصه عليه و
 ان احصر ما موردهم في ميت فالتمسك من مال الميت فغندس في مالها **وله** ودم القارن
 صورة مسئلة انما مور بالقرابة اذا قرن يلزم دم القرابة عليه لانه هذا الدم شمسك كثر
 امناسك ساكنها سك على ما مور فكذا هذا وكذا دم الجنابة لانه هو الخارج ويرد
 اما مور ما فضل الى الامر الاوصى والورثة لانه ليس بالخارج فيكون له دفع اليه عن
 العمل لان الاستيحاء لا يخلل ما سبقت في الاجارة ان شئت الله تعالى واما مور
 الحج اذا جامع قبل الوقوف فعليه النفقة لانه ما مور بالحج الصحيح دون الفاسد فلما
 افسده قد خالف لا يرضى وان جامع بعد الوقوف لا يرضى لان الحج لم يفسد **وله** وان
 مات صورته مسئلة اما مور بالحج او كان في بعض مكة فبذل الحج فمزال الامر وقاله
 حيث مات لا وان قبل قياص على ما كان في نفسه **وله** بثلث ما بقي صورة مسئلة اذا
 اوصى بان يخرج عنه وترك ثلثة آلاف فافرز الوتي بسبعائة فهلك في يده او في
 اما مور بالحج فمقتضى ان ياتي ان يفتي قياص على ساكنه يكون الميت وعندس في
 الحج تمامين في الثلث الاول وعند محمد يربط الوصية فلا يخرج من الباقي فخرج ان افرز الوتي
 كما افرز الوتي فلو افرز الوتي لا يخرج عنه فمقتضى ان ياتي ان يفتي قياص على ساكنه يكون الميت
 فلا يبطئ من مال الميت مرة في فكي فكذا هذا لانه لا يملك الوصية ثلثة مئة مائة فان في
 منه شيء يبقى الوصية والافان ولا يجب صورة مسئلة لا يجب احصار الالهة العرفات لان
 الاراقة في الحرم لاني العرفات قبل تعلق الصلاة على بدنة الحنيفة والقرابة والتعلق والندم
 لانها شمسك اطهارا طاعة التعدي بغير حسن لعله تعالى ان تبدوا القصد فافقنا
 على لادم الاحصار لانه من اجنابا لانه التخلل قبل وانه ولادم اجنابا لانه لم ينقص وتبر
 اجنابا وجبها امكن ولا يجوز في الهدايا الا يجوز في الضحايا لانه قربة باراقة الدم كالا ضحية

بمحققان بکل واحد و جاز الغنم صورة من الذم يادى بات في جميع المواضع التي
 صنفين من مظاهره من جنبا و بطف بعد ذلك حتى يرجع الى يده و من جامع بعد الوقوف
وله و اكل صورة من ياكل من هدي المتعة والقران وعند ذلك ياكل و ياكل من هدي المتعة
 اتفاقا قياسا على النجاسة لانه يشبهه الكفارة لان الافراد افضل منها فلا ياكل
 منها لانه عليه تصديق السلام من كل نخل التناول منه كما لا خلاف لانها افضل من الافراد
 فياكل منها فلا ياكل من بقية الهدايا ويصرفها الى الفقراء قياسا على سائر الكفارات **وله**
 وتعين صورة من ياكل من القران والمتعة بوقت يوم نحر وعند ذلك يجوز قبل يوم نحر و يوم
 التطوع والجزاء والكفارة لم يوقت يوم نحر اتفاقا لانه دم جنبا وكفارات و **وله**
 بغير النقص والتعجيل اولى لارتفاع النقص بالدم لان دم المتعة ودم الشكر غير
 النحر انما يكون بعد عامها وتعادها يوم نحر فيتوقف به كالنجاسة ولا يجوز ذبح جميع الهدايا
 اي في الحرم لان الهدى لا يبعث الى الحرم ليقرب الى الله تعالى ولان الذبح لا يعرف قربته
 الا في زمان مخصوص **وله** لاجبة صورة من ياكل من النحر والصدقة في الحرم الهدى على فقر وغير
 الحرم وعند ذلك يجوز ان الذبح لا يجوز في غير الحرم فلا يجوز الصدقة في غير الحرم لان
 الصدقة قربة معقولة في كل زمان ومكان فيكون الصدقة على كل فقر ولا يجوز
 معقولة فلا يكون في غير ما عتبه الشرع ونصدق الهدى بجلاله وحطاه ولا يعطى او
 يجر منه نحر عليه صلوة والسلام على من يصدق بجلاله ولا يعطى او يجر منه نحر **وله**
 ولا يركب صورة من لا يجوز ركوب الهدى وعند ذلك نحر يجوز في النحر ويجوز اتفاقا
 لانه النبي عليه الصلوة والسلام راي رجلا يسوق بونه فقال اركبها واكل فقال جديته
 يا رسول الله فقال اركبها ويكفيك كذا زعم وبك كلمة وعند من يبيع الهدى بغيره
 ان البدنة لا يركب انما لو كان ما دونها بالركوب لا يضمن لانها من ركوبها
 لا يضمن مستاجر وما عمن فيه كالنحر **وله** ولا يملك صورة من اذ كان له المالكين يملك
 لانه يتولد منه فلا يجوز تصرف المالك في المبيع بالحق ويضخ فيه بالبارد فيقطع
 اللبن اذا كان قريبا من وقت الذبح وان كان بعيدا منه عليه ويصدق بجلاله
 ذلك بالهدى فان صرفه الى حاجة نفس يصدق بجلاله ويضمنه لانه مضمون عليه **وله**
 وما عطف صورة من اذ كان هديا فملك في الحرم فان كان نصلا على هديته
 او لان محلات ليس في ذمته شي كملك الهين المنذورة وان كان واجبا اقام
 غيره مقامه لانه لم يقع موقعه من حيث لم يبلغ حله كملك الهدى المنذورة في الحرم

قبل الاداء وكما اذا تعيبت بعض فاش في صنع بالمعيبات ولانه الحق بامر ملك
 وان دنت البدنة الى الهلاك في الطريق فان كانت نصلا فخر لها فلا ياكل منه صاحب
 ويصنع قلاذتها بدمها ويضرب صفحة سنادها ليعلم الناس انها هدي فياكل منها
 الفقراء ولا الاغنياء لان النبي عليه الصلوة والسلام امر بذلك وان كانت واجبة بغيرها
 مقامها لان الواجب في الذمة **وله** فان شهدوا فمروا به فبعضهم ذكر
 ما لم يشهروا في احوال البواب صورة من ياكل من هدي عرفة في يوم فسد الشهد
 انهم وقفوا يوم النحر بان يقولوا انهم راوا هلال ذي الحجة في ليلة كان يوم الذي وقفوا فيه
 العسكر لا يقبل شهادتهم فيصح جهنم لان في قبول شهادته وقوع الفتنة بين من
 لقوه وتدارك امره فلا يقبل واذا شهدوا انهم وقفوا يوم الزوية يقبل شهادتهم
 لان تدارك امره في ذمته يمكن باعادة الوقوف يوم عرفة **وله** في صورة من اذ
 رمى في اليوم الثاني الواسطة وان كانت حجر الكاوة فانه قضى الكاوة والواسطة والنية
 فحسب لانه راعي الترتيب فيكون وان قضى الكاوة وحده فلا يجوز لانه تدارك امره
 غدت في لا يجوز له ان الرمي شرع مرتبا بنقل النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجوز بدون
 الترتيب كما سعى قبل الطواف وبدا في الكوفة قبل القضا ان كل حجرة جبر على حدة فلا يوقف
 جواز البعض على تقديم البعض بخلاف التسبيح لانه تابع للطواف والذوكر طواف الزيادة
 يفي حرماني من التمسك ولو ترك التسبيح لا يفي في حق التمسك وان كان التسبيح متعاقبا
 قبل الطواف صار احلا بخلاف لو بدأ في الكوفة حيث لم يجر البداية بالجر فصار
 اجماعا كفضل الكفا الاربعة في الوضوء فلا يشترط الترتيب **وله** نذر حيا صورة من
 اذ نذر حيا ما ساء يذمه من غير حرم لانه يطوف طواف الزيارة لان ابتداء
 افعال الحج الاحرام وانها طواف الزيارة لانه به يتخلل الاحرام بالكلية **وله**
 ولو ركب راقا واما لان النبي عليه الصلوة والسلام قال للمرأة اني نذرت ان يحج ما سئمت
 فتركها ولفق واما **وله** اشترى صورة من اذ اشترى محلا بارية احرم باذن
 مولانا في النفل فله ان يخلها ويجمعها وعند زفر ليس ذلك كما اذا اشترى بارية
 منكوبة ليس له ابطال النكاح لانه اجمع فيها حقان حق الشرع في الاحرام وحق
 الشراء بالاجتماع فيقدم حق العبد على حق الله تعالى والله الغني وانتم الفقراء فلا
 النكاح لانه حق الزوج وانه سبب على من اشترى فلا يجوز ابطاله لحي الشراء
كتاب النكاح لما فرغ من بيان العبادات شرعا في بيان احكامها قدم النكاح

من نظر في فريج امرأة حرمت عليها فهاذا ثبت الحرة بالنظر بالزنى وكذا
استخرج الجاهل من قوله عليه السلام من سأل امرأة بشهوة حرمت عليه قربا وبنها وصبر
النظر في فريجها الا دخل ولا فرق بين ان يكون المستعد او فطرا او ناسيا او مكرانا
وما دون سبع سنين صورته انما في حرة الاستبراء او في حرة الاستبراء او في حرة
البيع حتى لو وطئ صغيرة لا تشبه لا تثبت حرة المعاهرة وعندنا من ثبت قياس
على وطئ كبيرة لا تشبه لها ان اللواط لا تشبه لانه ليس على الحرث فكذلك الجفاف
الكثير لانه يحمل العلوق كما في قصة امرأة ابراهيم وذكرنا عليها السلام **رحم** وجميع صورته
نكاح الاخت في عدة الاخت من اطلاق الاباء لا يجوز وعندنا من في يجوز في طلاق
رجعي لا يجوز اتفاقا لانه ان نكاح الاول زال بالكلية باطلاق الاباء فلا يكون جمعا
بين الاخوين نكاحا فيجوز كما بعد العدة لانه ان النكاح في العدة باق من وجه
لبعض الحكماء في النفقة ومنع من خروج الزوج برجع او عدم وجوبه بالوطئ
مع العلم بالحرة والنايت من وجهين بالنايت من كل وجه في باب الحرمان احتياطا و
على هذا الخلاف سائر ما رويها وارجع سوانا او من عتق كما لا يجوز تزوج ائمت في عدة
الاخت من العتق ولا يجوز ذلك لا يطل المكنوثة حتى يحل له عدة المعققة لئلا يصير جامعها
بينها وطئا حكما لهما ان العدة انما هي حقيقة الملك لا يمنع تزوج فتمها فلا زواج
لان المكنوثة منهن اقوى ولهذا ثبت بالنسبة دون الوطئ ولا يفرق بالفرق والملك
نقلها بالتزويج وام الولد منهن ضعيف لهذا انكاح الحكماء فهاذا عرفت يصير فريج
قربا بجمية ولهذا الوجه لا يولد لهن منهن حتى لا ينفق بالنسبة ولا يملك قبلها بالتزويج
فصل في العدة من النكاح فلا يجوز ان يزوجه اخت المعققة عن العتق في عدتها وان
وطئ صورة عدة الجمع بين الاخوين لو وطئ بملك البين حرام قوله عليه السلام من كان يؤمن
باليوم الآخر فلا يجمع ما دونه من اخنتين كما حرم الجمع بين امرأتين ايتما وضعت ذكرا لم يخل
له نكاح الاخرى كما جمع بين المرأة وفتها **رحم** فان تزوجه صورة المسئلة اذا تزوجه اخت
امته الموطوءة لا يطل المكنوثة حتى يحرم الموطوءة على نفسه كذا يصير جامعها بين الاخوين
بالوطئ الحقيقي ولا الموطوءة حتى يحرم المكنوثة لقيام ملك النكاح مقام الوطئ حكما و
لهذا التزويج شرقي في عدة ذوات ولدنا ثبت نسبته فلا يجوز الجمع بين الاخوين بالوطئ
الحكمي الحقيقي وان لم يكن المرفقة موطوءة يطل المكنوثة لان ملك البين لا يقوم مقام
الوطئ حكما ولهذا يجوز الجمع بين الاخوين بملك البين فلا يكون جامعها وطئا فان قيل

لو كان النكاح قائما مقام الوطئ حتى يصير مكنوثة موطوءة حكما الواجب لا يقع تزويج حرم
امته الموطوءة لئلا يصير جامعها بين ما قبل ان النكاح انما يصير وطئا بعد الشبوت **رحم** وان
تزوجه موطوءة لانه اذا تزوجه اخنتين بعقدين ونسب الاولتين التفرق لان نكاحهما
باطل بيقين وليس بطلا احديهما او في الاخرى فينصرف اليها بقية لها بنصف المهر
لان وجب الاول ولا ترجع لاحديهما على الاخرى فينصرف اليها لان جهالة المقطع لم يمنع
حقه العقب ولهذا القول لاحديهما على الف لا يقضي لاحد منهما بشي فينصف النصف
بينهما فيكون لكل واحد منهما الربع وذلك النصف قل من ينفق امرأته لانه متيقن ان
كلا التفريق بعد الدخول بهما فكل واحد منهما مكرما لم يثبت امرأة معققة لانها
ليست بذات بل لان نكاحها لا يجوز ولا مطلقه لان تزويجها باخر لا يجوز وان
ادرك من غير النكاح فله عدة ما وكل وطئا الا اذا وطئ في محرم الا اذا دامت الثانية
في العدة كما مكنوثة اذا وطئت بشبهة وقيد بقوله بعقدين لانه لو تزوجه بها بعقد
واحد بطل نكاحها فلا يجب لها شي من مهر **رحم** لا بين فرائض صورة مسئلة في
بين بنت وامرأة ابوها لا يحرم وعندنا من يحرم له انك لو قدر شللت ذكرا كانه به
الاب فلا يجوز له تزويج زوجته ابية لانه انك لو قدرت زوجته الاب ذكرا جاز له
تزويج ابنته بشرط ان يحرم من كل وجه **رحم** ومن صورته عدة كل نكاح القاضية
وقد لا يخل ويحل نكاح الكنية اتفاقا لهما ان القاضية قوم من الكواكب ولا يملكها لغيرهم
ويشغلون من ذوق الارس فلا يخل قياس على المجوس لانه انهم قوم من النصارى لا يزوجون
بنيتهم ويعرفون بكنى لا بغيره الكواكب كقطيعة القبيلة فيحل قياس على سائر
النصارى ولا خلاف على التحقيق لان حالها ان كانت كحال الال يخل اتفاقا و
ان كان كحال الال يخل اتفاقا **رحم** ونكاح كرم صورة مسئلة تزوجه كرم حرة يصح وعند
نا في لا يصح لانه النكاح سبب من موطوء للجماع حتى الحى بالجماع في المصاهرة فلو
بالجماع في حق النكاح لانه ان محصور المحرم الوطئ ووداعيه لا العقد لان البنية عليه السلام
تزويج بمحرمه كرم ما وقل احوال افعالها يجوز قيل لانه السبب لا يقوم مقام سبب كل جماع
الا يرى ان شرط المحيط لا يلحق بلبس فكذا هذا **رحم** والامة مسلمة صورة مسئلة فيحرم للمسلم
ان يزوجه امه مسلمة كانت او كنية بية وعندنا من في لا يجوز تزويج امه كنية بية ولا الامة
مسلمة مع العدة على الحرة لانه قوله تعالى ومن يستطع فليطوला ان يخلع كحلته فلو كانت
فرا مملكت ياكل من فريش كحلته فلو كانت باع نكاح الامة بشرط ان عدم العدة على الحرة

وان يكون مؤمنة فاذا استغيا او استغيا احدى استغيا لثاني ان كل امة بكل طرفها ملك
يبيع بكل نكاحها **وله** ولو وقع لولحة صورة مستقلة يجوز تزوج امة مع القدرة على الحركة
وعند ان نفي لا يجوز له ان قوله تعالى قد لم يستطع منكم طول الا ينجح المحصنات
ثم ما ملكت بكنهن بغير اباة نكاح الامة عندهم القدرة على الحركة ولو لم يتبين
يستطع فاطعام كسبه سكتنا لانا ان التصحر لو اورد في اباة النكاح والترغيب فيه
مطلقة لا مفضلة فصح تزوج محرمة على الامة **وله** واربع طوكرة لحر تزوج اربع من
حرار والاما لا غير لان قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
يمنع جواز الزيادة لان السكوت في موضع الحاجة لا يبيح **وله** وللعبودية
للعبد ان يبيع بين احرار بغير اكرام ذلك وعند ما يبيح جواز الاربع لان العبد فيما يخص
بالادنى كالنكاح والطلاق كالحرة لا يملك ان تزوج بلا اذن الولي لان الرق
شريف العدة والحدود والطلاق فيكون منقضا في النكاح **وله** ويحل في الزنى مستقلة
صح نكاح الحامل من الرق ولا يبطا ثمانية تضع حملها وعند بل لا يبيع وان نكح الرق
في الذي يملك منه صح نكاح اتفاقا حتى يحل الوطى ويجب النفقة وسكته ان
الولد محرم في نفسه حتى لا يجوز اسقاطه فيمنع جواز النكاح قياسا على حرث ثابت
النسب بملك اليمن لهما اتمها غير منكوبة ولا سبعة فيجوز وارثا من منع الوطى
كله فيصح تزوج اتم ولده جاز لانها فرس ضعيف ولذا يستغى ولد ما بالنفق
في غير الحان وبناتها حتى لو رأت امرأة تزني فزوجه جاز لانها ليست بفرس الزاني
وفيه ركاكة قرعة بعد فرق **وله** ومنعت صورة مستقلة اذا تزوج امرأته بعد واحد
احدهما لا يحل له نكاحها بان يكون منكوبة الغير او معتدة او محرمة عليه على الفصح
نكاح من حل لا نكاح الاخر لان المبطل في احدهما فيقتدر البطلان بقدر مبطل خلاف
جمع بين اكل الاكرامه اجمع كالمبيع بين حر وعبد يبطل ابيع لان قبول العقد في الحر
يكون شرطه قبول العقد في العبد والبيع يبطل بالشرط الفاسدة لا النكاح كما
لو تزوجهما على ان يطلقها بعد شهر فيكون على الفاسد صح نكاحها وقا لا يفسد
على قيمة بعضهما فيجب بطلان ويسقط حقيقة بعضه من حرهما لهما انه يصلح
عوضا لبعضهما فيكون منقضا عليه فتميز له احدهما فيجب عليه عوض ذلك
كما لو اشترى عبدين بالف فاشترى احدهما وكان لالاخرتين تزوجهما على الف
فاجابتهما واما لو اشترى عبدا وهدى براءه فصح العبد لا اله براءه لان الله لا يحل

له نكاحها لا يصلح ان يكون مزاومة لا يحل فيكون لها كذا كما لو تزوجهما وحرارا
او جدارا فان دخل لم يصح نكاحها فلها مهر منكم لانه وطى حراما فيسقط امة
بشبهة العقد فيجب منكم بل بالغا ما بلغ لانه لا تغير التسمية وقا لا اله من مثلهما و
لا يزوج حرة من الاطفال وطهرها في ذمها لا ينجح بهذا الوطى شيئا من المهر
لان نكاح امة صورة مستقلة لا يصح للمولى ان يزوجه امة ولا امرأة عبدا لا لاجتماع على بطلان
ولان ملك اليمين اقوى من ملك النكاح لان الرضاع والمصاهرة يزيلان ملك
النكاح لا ملك اليمين ولا الجوسية ولا الوثنيات لانه ليس له من دين سماوي
دعوى كالمزناات ولا الهية في عقد الرابعة ولا الثالثة في عدة اثنية للعبد **وله**
امة صورة مستقلة لا يجوز نكاح الامة على الحر ولا معها اتفاقا لقوله عليه السلام ولا نكح
الامة على الحر ولا في عدةها فطلبنا بان وقا لا يجوز لهما ان يحرم نكاح الحر لاعدتها
ولذا لو تزوجهما في عدة محرمة بالوطى بشبهة او في عدةها بالعتق يجوز فكذا هذا انه
ان العدة من النكاح يعمل على النكاح حتى تنقضي في حق النفقة وانكح في جواز نكاح
الامة في عدة الحر احتياطيا لا يجوز نكاح المرأة في عدة اختها ونكاح امة في
عدة الرابعة بخلاف اليمين لان مقصودهما ان لا يدخل في قسمها غيرنا **وله** وحاصل
صورة مستقلة تزوج مسينة اجمالا لا يجوز حتى تضع حملها ثابت النسب للفقار لقوله عليه السلام
ولدت من نكاح لا من سفاح فيمنع النكاح كحل اتم الولد وانما افرونا بالذكر وان كانت
واحدة تحت قوله وحاصل ثبت نسبها ليدركه مرة بعد اخرى ولا يجوز نكاح من
ثبت نسبها بدون دعوى منكوبة كانت او مستولدة لان المنكوبة فرس قوي
وام الولد فرس ضعيف ثابته بالحل فلو صح النكاح يكون جمعا بين الفرسين **ق** و
نكاح المنقعة صورة مستقلة اذا قال للمرأة متعت نفسك عشرة ايام بعشرة وراهم ففعلت
متعتك بنفسه يبطل النكاح لان المنقعة اثبات الاستمتاع بدون جريان احكام النكاح
بينهما سوى المتعة كالار وانقطاع الحمل بالطلاق فلا يكون العقد صحيحا بدون الاحكام
ولا بد من لفظ المسنون اعلم ان المتعة انواع اربعة متعتني الحج احدهما مشروعة
والاخرى منسوخة ومتعتني النكاح احدهما مشروعة والاخرى منسوخة
واما المتعة مشروعة في الحج فهي المتعة واما المنسوخة فهي ان يحرم البيع في وان الحج
ثم يخرج عن حرامه بافعال المعرفة اذا جاز وقت الحج احرمت الحج فغاه واما المتعة منسوخة
في النكاح فثبت انواب اطلقت واما المنسوخة في نكاح المتعة **وله** والوقت صورة

مسند النكاح الموقت باطل كما اذا قال تزوجتك عشرة ايام على عشرة دراهم وعند زني
النكاح صحيح ونشره باطل وان كان موقفا لفظا مطلقا مع تجوز اتفاقه انه مشروط
بالتشط الفاسد فلا يطل النكاح بالتشط الفاسد لنا ان قوله تزوجت يحتمل الموند
والموقت ذكر ايام ولا يلزم في التوقيت فصاح محتمل صد الكلام محمولا على حكمه في احوال
الكلام **باب الحلية والمفوض** لما فرغ من بيان احكام تزويج في بيان ذلك ونحو لانها مشروطة
جواز النكاح **وزوجه** نفذ صورته بمثلته تزويج محرمة العاقلة البالغة نفسها
جائز بغيرها كان او ثيبا وقال لا ينفذ العقد بلا ولي لها قوله عليه السلام لا نكاح
الا بولي وشاها عدل له انه لها ولا ية على نفسها بالبلوغ كالغلام يجوز فدا
عليه وعلى تصرفها في مالها وان تزوجت غير كفوف فلا تربل لعصبة حق الفسخ لان
الكفاية نفقة والتفويض على القاضي كمان خيار البلوغ وقبض المهر وطلب النفقة
مضالا سكوتية غلط البتة لانه محتمل فلا يكون رضا الا في مواضع مخصوصة وليس في
وان رضيت احد ايم ليس لباقي حق الا عراض وعندنا يوسف لم يملك ان الكفاية
حق الكل فلا يسقط الا برضا الكل لهما ان الكفاية حق واحد فلا يجوز في فسده بغير
واحد منهم على الكمال لاية الامانة اذا صار عاقلة بالغة بغير ولية نفسها كاتر فعل
في تفسيره عبارة الكتاب **ركاكة** ولا يجوز في صورة كلة لا يجوز اجبار البكر البتة
على النكاح وعندنا في تزويجها ان البتة مولى عليها وهذا لا يقبض صداقتها
بدون حرمانها ان الولاية قد كانت قبل البلوغ وقد زالت بالبلوغ فلا يقبض بالباقة
مولها عليها قياسا على البالغ وانما يملك قبض صداقتها لرضاها لانه ولها
لا يملك مع حبسها وفيه **وهو** وصحتها صورة كلة سكوت البكر البتة وحكمها
وبها وبلا صوت حين استدان الولي او بلوغ خبر نكاحها رضا لان السكوت
يحتمل الرضا ونسخط في تزويج جانب الرضا لان هباء البكارة يمنع من النطق بالرضا
لان الرد لقوله عليه الصلوة والسلام البكرت تنافي في نفسها فان سكنت فقد ضنت
والضمان ليس الرضا والبكر يكون غرسا وروحن في تزويج جانب الرضا لان الحياء
يمنع اظهار الرغبة لا في الرد وان كان بالفتنة يكون رد الامة وليس الكراهية و
النسخط اذا سمي الزوج على وجه يقع به معرفة لان السكوت دليل الرضا بعد العلم
بالزوج لانه فيها لان سميت لبت بشرط صحة النكاح وان استأذنها من
لا يملك العقد لا يكون ذلك رضا لان ذلك انما تزويجها بالوكالة فلا يصح الوكالة

الا بالنطق ولا يكون رضا التعبد الا بالقول لان النطق لا يعدي عينا لقوله عليه الصلوة
والسلام البنت **شاه** قوله وانما بل صورة كلة انما زالت بكارة البكر بوثبة وبدون
حيض وجراحة او عتيس وسنوا لا تجوز تزويجها تزويج الابحار وعندنا في تزويج
كما تزويج البنت من زالت عذرتها وقد زالت لنا ان البكر من كانت مصيبتها اول حسب
لها وليتبت من كانت مصيبتها عايدة اليها في الاصابة وهذه في قبيل الاول الا اننا وان زالت
بكارتها زنا تزويج كما تزويج الابحار وقال لا تزويج كما تزويج البنت لانه ثيب لانه
مصيبتها عايدة اليها لانه زوال بكارتها لم يورثه حق الزوج والمولى بايجاب
العقد والاكتر اذ فلان لا يورث في حق المولى اوله وقوله حفي قيد زانه **وهو** وقوله
رودت صورة كلة اذا ادعى زوج البكر سكوتها حين يملك النكاح فقلت ردت
فالقول قولها وقال زفر القول له انه الاصل هل سكوت ورد عارض لمن
يملك بالاصل كما اذا اختلف الشفعين في تزويج البكر سكوت ان امرؤ يملك بغيره
البعض فاقول قول من انكر بل ايم لانه لا يتخلف في النكاح الا اذا كان المقصود
فيه بالامانة اذا ادعت امرأة النكاح بعد موت الرجل وارسل بعد موتها **ولو**
موتت تزويج الصغير والصغيرة بغيرها كان او ثيبا تسلم عليه الصلوة والسلام النكاح على
العصبة فان زوجهها **الا** او تجوز القربى البعيد يرضى النكاح اتفاقا لان لها رايها كمالا
ونفقة وافرقة وان زوجهها غيرهما لم كفوفها اختيارا وبها وعندنا في سبله قسما
عليها لهما ان ولاية غيرهما قاصرة لقصور نفقة فتكون جازرا نظر الى الولاية لانه
ما نظر الى المقصود وعندنا في ليس اخرهما تزويج نفقة ونفقة وبعد قرابة
ولهذا لا يملك التصرف في مالها مع انه ادنى رتبة فلان لا يملك التصرف في نفسها
مع انها اعلى رتبة اوله لنا ان قوله عليه السلام الا نكح الا العقب مطلق **وهو** وسكوت
البكر صورة كلة سكوت البكر عقيب البلوغ تبطل خيارها ان علق النكاح لان الجمل
بالنكاح عذروا الا فلها اختياره يعلم فتك فلا يمتد خيار البلوغ الى آخر مجلس
البلوغ في حق البكر وان جهلت به وخيار العنق يمتد الى آخر مجلس لانها مستفولة
بحد المولى فلا يتفرغ لتعلم ما يحتاج اليه فيكون جهل الاحكام عذرا لها وتبطل
بالقيام من مجلس لان جوبك تمليك يقتصر على مجلس اعلم ان اختيارها يملك خيار
البلوغ وخيار الهجرة فان خيار العنق ينفذ لانه يحقق بالثب وكذا خيار
البلوغ من ابي جانب لانه فيه يشترط تزويجا وخيار الهجرة طلاق لما سينا في

وإذا كان كون الفرقة نسبي في موضع أحد ما أن الفرقة إذا صار نسبي في موضع
الزوج ثلاث طلاقات وأما أن الفسخ كان قبل الدخول فيجب نسبي
فيما سفسخ النكاح على الفسخ البع وان كان بعد الدخول فلا يفسخ نسبي وإنما
ان الزوج إذا طلقها في العدة لا يقع **قوله** وخيار العلم صورة من صور خيار فلام
كان أو يتبنا وجارية حد فولاها قبل البلوغ تبطل بقولها رخصت أو بوجود فعل يدل
على الرضا كما عطاها من قبل أو قبل البلوغ تبطل بقولها رخصت أو بوجود فعل يدل
بالنكاح ان لم يعلم قبل البلوغ فيا ساعا ابتداء النكاح **قوله** بشرط انقضائه
بشرط انقضائه فسخ من بلغ كالرجوع في الهبة بخلاف الخيرة وخيار العتق فادامات
قبل الفسخ ورثة الآفلان النكاح صحيح بخلاف الخوف والفاسد وقوله بلغ أو لا
ليس محتاج إليه **قوله** والولي صورة من الولي العصبه بنفسه لا عصبه بغيره كالبنات
إذا صار عصبه بالابن لا يبرهنها ولاية على اقربها بمجوزة ولا عصبه مع غيره كالبنات
مع البنات لا ولاية لها على اخاتها بمجوزة على الترتيب الارث فاولي العصبه الفرع
ثم الأصول ثم فروع الآفلان ثم فروع الجد ولا يحتلج الذكر بحسب شرطه وتكليف
لان العبد والصغير ومجنون لا ولاية لهم على انفسهم فاولي ان لا يكون لهم ولاية
على غيرهم وهم في الاسلام في ولدهم لانه لا ولاية للكا فوعلى مسلم ولذا لا يقبل شهادته عليه
ولا ولاية الا نكاح على ولده الكافر ولذا لا يقبل شهادته عليه ثم تولي العتاقة لانه افر
العصبه **قوله** ثم الام صور من الام واقاربها ثم ذور الارحام الاقرب فالأقرب
اوليا بعد العصبه لان الام احد الابوين وولاية القرابة فوق ولاية الاستمطة
ثم تولي الموال لانه وارث مؤخر من ذور الارحام في الارث ثم فاقرب من غيره من ذوره
نزوج الايتام لانه نائب عن طوائف عصبته مسلم استلحق وتولاه فاولي له فاذا
نزوج القاض يلزم النكاح عند بلوغه وعند محمد لا يلزم محمد ان ولاية القاض متأخرة
عن ولاية الاخ والعق فاذن اختيارني اي يجب فيجب ولي بالبع رج ان
له ولاية كاملة فهو نعم المال وانفصل ركاكة ويجوز **قوله** والابعد صورة من الابعاد
نزوج الصغار والصغار يرثونه الكفو من ذوره وعند فرس ذلك في ذوره
القاض له اقرب من الزوج الاقرب بدل على قيام ولاية وبقا الولاية لا اقرب
ينبغي انتقال الولاية الى الابعد لان الابعد اقرب لغيره وبعد القرابة ولا اقرب
بعد التبني وقرب القرابة فاستويان فيثبت الولاية لهما كوليتهن في درجة واحدة

كالنوع لابل وام فابتهما زوج جاز **قوله** وولي بمجوزة صورة من صور المجوزة
ابنها وعند محمد رج ابو مالان الاب شقيق في الابن ولذا ان ولاية بغيرها انفس
فيكون اولى لها قوله عليه الصلوة والسلام الاكل الى العصبه والابن مقدم في العصبه
قوله وتغير الكفاءة صورة من صور الكفاءة مساواة الرجال اثنتا عشرة في حق الزوج النكاح
فان عند عدمها يجوز للاوليا الاعراض بالتفريق لان امرأة مستقر نسبه
منزولها فيفترق القاض فلا يكون الفرقة طلاقا فان كان دخل بها فلها
امهر الكامل والا فلا **قوله** ببا صورة من مساواة الرجال اثنتا عشرة في حق النسب
مطلوبة في العرف متى لا يكون له كفوا للعرب وعند مالك ليس كذلك لان قوله تعالى
ان اكرم عند الله اتقاكم لنا ان الشريعة تأتي ان يكون مستقرا نسبه لمن دونه
في النسب فلا يكون لها شرة على الكمال ففرقت بعضهم كفوا لبعض بغيره بمقتضى
حتى ان القرشي الذي ليس بها سمي يكون كفوا لها سمي ولا يكون العرب غير القرشي
كفوا للقرشي وعرب يسوا بعضهم فريش كفوا لبعض فان كان لبعض القابل
مترفع على البعض وفي النكاح اسلاما في كاله ابوان في الاسلام يكون كفوا لامرأة
كان لها عشرة اباوين الاسلام انطلقا ومنهم من يفسد لا يكون كفوا لامرأة لها ابا
واحد في الاسلام اتفاقا ومنهم من لا ب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لامرأة لها ابوان
في الاسلام وعند مالك يكون قاضا على تفرق الغائب قاضا على مختلف
مترفع كغيره **قوله** وحرية صورة من مساواة الرجال اثنتا عشرة في حق المجزاة
الزوج العبد كفوا لامرأة حرة اصلية لان الرق اثر الكفر وفيه معنى الذل فستتفرق
فلا يكون من اعتق ابوه كفوا لامرأة كان لها ابوان حرة وعند مالك يسوع يكون
كفوا **قوله** ودانة صورة من مساواة الرجال اثنتا عشرة في حق المجزاة
لا يكون الفاسق كفوا لنبات الصالح وامرأة صالحة وان لم يعلم بالفسق وعند
مالك يوسف ان كان مستورا يكون كفوا وعند محمد يكون كفوا لها الا ان يكون كمال
يستحقه الصبي لمحمد ان الديانة في امور الآخرة فلا يثبت عليه حكم الدنيا الا
ان يسقط جازية فيكون مستحفا به بان يدخل التوق كمن يسجد للصبي
لها ان الديانة في حق المقاصد والمخاف في كد ثمانية فيها فوق الدانة في النسب
وما لا لا عاجز عن العمل والنفقة لا يكون كفوا للفقيرة عند مالك يسوع القدرة
على النفقة كان في الجارية اثنتا عشرة في حق المجزاة في حق المجزاة القدرة على

ان مهر عوض البضع فيستد طائفة عند تسليم المهر فبالفقيرة لا دفع وهرم يوم
 ان الفقير يكون كفوا للفقيرة والفا وعلى مهر ولفظة يكون كفوا لامرأة فاقعة في
 المعنى فلا يشترط ان يكون مالا بل ان يكون كافيا في الزيادة على اداء الواجب المتعارف
 والتعارف بالمال يوم **قوله** وحقه صورته في الحق في الكفاية حتى ان يملك
 والمعام والكناس حتى لا يباع لا يكون كفوا لغيره ولا يبرأ من مهره حتى لا يبرأ من مهره
 بل من المهر حتى ان يملك يكون كفوا للغير في وجه مهر حتى لا ان كونه احب منه يمكن
 بالانتقال للحقة اخرى فيكون كونه معتبرة لها ان الناس يتعارفون بالبناب
 الشريعة ويتغيرون بالصانع له نية فيكون الذماء فيهما كالمادة في النسب
 فيكون كونه معتبرة **قوله** ان كونه صورته في الحق في الكفاية حتى ان يملك
 لها مهر اقترن به من كفوا على مهر فلا يملك حق الاغراض عليها حتى يتم لها مهر مثلها
 ويغادرها وقال ليس ذلك لها ان مهر حق المرأة وهذا يصح فخصها به مهر
 مثلها اولى له ان وجوب مهر حق الشرع لان منافع البضع حتى ان يملك وهذا
 ولهذا اذا استوفى بزوج عتيق كحد العشرة دراهم ولهذا ان مهر لوسى اقل من العشرة
 بعشرة وتبين مهر لا مهر مثلها حتى الاولين لانهم يجرؤ به بنقص ذلك ويتعارفون
 بما له فكان بمنزلة الكفاية والاسنف حتى المرأة فيكون مهره من نقص مهر مثلها منقصة
 في حق الاولين منفع لهم الاغراض حتى يتم لها مهر مثلها او يغادرها ووقف
 صورته ان اذا زوج امرأة بغير مهر ماله رجل اقل من نصف النفاذ على اعادة الغائبة
 وغدت في لا يفت قياس على البضول لانك في فضول من يبيع كذا اذا كان زوجت
 فلان من خلاص لم يقبل عن الاخر فالعند لا يفت قياس على النكاح الفضولي كما اذا
 قال فضولي زوجت فلانة من فلان فقبل فضولي ان في الجانب الآخر لا النكاح الواجب اذا
 كانا مورا بالنكاح في الجانبين فيخذ فاذ لم يكن تاما راي توقف اما ان قول الواجب
 في الجانبين شرط العقد على وراجه كذا اذا قال زوجت فلانة الغائبة فينقضها بغير
 فاجازت لا يجوز فكذا انما يخلو منها مورا بالنكاح في الجانبين لان اللفظ الواحد عقد
 تام ولهذا لا يصح وطلال قيامه في الجانبين **قوله** ويتوقف طرائق النكاح صورته
 يكون الواحد عقد انما الجانبين ويتبين منها او يملك منها او يملك من جانبين كذا في جانب
 آخر او يملك او يملك او يملك كما اذا قال زوجت بنت فلانة فيكون كذا في جانب
 وقبوله عند ان لا يكون له ان حقوق العقد في الجانبين متساوية فجازة الى جميع احكام متساوية

نفسه

فلا يملك

فلا يملك الطرفين قياسا على البيع لنا ان الحقوق لا يرجع الى هنا فلو ان لا يملك
 الى جميع احكام متساوية فيستوى الطرفين كذا في البيع لان حقوق العقد يرجع الى العاقد
 فيه فيؤدي الى جميع احكام متساوية فلا يملك الطرفين الا ان يكون فضولي من جانب
 واصلاح جانب آخر كما اذا قال زوجت فلانة او قالت امرأة زوجت نفسي فلانا او خطوبتي
 من جانبين ويتبين من جانب آخر وكذا يفت وعنده لا يوسف يكون عاقد اقبض على اجازة
 من له العقد قياسا على خلع الزوج والطلاق والاعتاق على المال اما الموقوف على ورا
 المهر عقد تام وهذا شرط العقد بخلاف الخلع في الزوج لانه يملك ولهذا لا يصح رجوعه
قوله ويصح صورته كسنة اذا وكل آخر تزوج امرأة فزوجها انه لا يغيره ويقع وقا لا يفت
 لها ان الوكيل مطلق بغيره في العنا والتمسار كما في التوكيل له ان التوكيل مطلق
 يجرى على طلاقه في غير موضع التهمة للضرورة ولا تهمه لانه لم يزوجه انه نفسه ولا ضرورة
 لانه لم يكن تحت حرة والعرف مشترك لانه الاشراف يزوجهون المشتق والامام طلب
 تخفيف المؤنة كما يزوجهون الشريكات فلا يثبت حرة فلا يكون حجة **قوله** ويصح الاست
 صورته ان اذا زوج الاب ولجدة الابن الصغير والبنت الصغيرة يفت في فاش ومن غير كفوا
 يجوز وقا لا يجوز لها ان ولا يتما ولا ينفق ولا ينظر في الغبن الفاش فلا يجوز لها
 في البيع والشراء ان النظر والعرض في النكاح امر مطلق لا يملكه الوفوق عليه فينبغي على
 القرابة القرينة والراي الحاكم في الشفقة الواوقة وعدمها ولا يجوز لغيره الا في عقد اتفاقا
 لانه انقص شفقة **قوله** ولا يملك واحد من صورته سنية او اذا زوج بنكاح امرأة امرأتين
 بعقد واحد لا يصح نكاح كل واحد منهما لعدم الولاية فتعين التفريق اما اذا زوج
 بعقدين نكاح الاول في عقد صحيحا ونكاح الثانية ينقض موقوف على الاجازة كونه فضولي
 في عقد **باب** مهر مهر متى عند العقد فيكون بدل البضع في دفعه من بيان النكاح شرع
 في بيان احكامه اقل صورة سنية اقل مهر عشرة دراهم مضروبة كانت وغير مضروبة وعند
 ان في ما جاز ان يكون من جاز ان يكون مهر له ان النكاح عقد معاوضة كاجازة لنا
 ان البضع حتى يجرم فلا يجوز تلك الا باله مطلق في الشفع واقله عشرة في النكاح بالسرقة وجب
 في صورة سنية اذا سمى باقل عشرة يكل عشرة وعند زوجه بغير قيمة البضع له ان ياد وجره
 لا يصح مهر فيجب قيمة البضع كما اذا لم يسم شيئا ان مهر له عشرة دراهم حتى الشفع
 وما فوقه حتى المرأة وهي طلت في حقها وحق الشفع في حقها لان حق الشفع كما اذا
 سقطت او شير يكون الدين مشترك في حق في نصيبه لاني نصيب الميراث كذا في وانما

غيره صورته عند اذ اتمى العشرة او ما فوقها يتغير المستحق فيبقى العشرة فيما مضى بالذوق
 لان جميع عمره في مقابل العقد لاني مقابل البضع ولذا جاز لها ان يطالب به بجميع قبل الدخول
 فيقر بعض الناس ما وجب العقد فيا سلك الشئ ويعرف فيه من ثمنه فيا يوفى
 الحقيقة لانها لا تدفع له بموت احد من الزوجين لان النكاح بالموث يثبت من حيث كونهما
 في القوم فيبقى زوجيه ونصف مستحق لهما في كل حال ولو غلبت جهة واحدة من الطرفين وان طلقته من
 قبل ان تسويهن وقد فرضت لهن في حصة نصف ما فرضت فيه يكون الطلاق قبل حلوته محقق
 لان الطلاق اذا كان قبل الحلو كان قبل الوطى قبل له لان الزوج ذلك كما اذا ولى في يوم
 وفصل ثم طلقها **وهو** صورته ثلثة اذا تزوج امرأة بكنة في شعبة مهر او فاني يصح
 النكاح لان النكاح لا يفسد بشروط الفاسدة فلا يفسد ترك مهر وجب له مهر مثلها
 بالوطى حقيقة او دلالة او بموت احد من الزوجين عند انقضاء النكاح لانها لم يمت
 احد من الزوجين لان ان المرأة تملك برأيه ابتداءا تملك سقطا انتهى ان الله
 يبيع كل من لم يملكه الا بوجوه **وهو** صورته ثلثة اذا تزوج امرأة على مهر او خبز
 يصح النكاح لان في السبب لا يفتقر على عدمها واذا تزوج امرأة على ثمن لم يفتقر فاد
 حر او على غيره من غير مهر في جميع ذلك وعند بله س به لها قيمة المهر لو كان
 عذرا وقيمة المهر لو كان غلاما بوضيفة به سوى من عشرين في وجوب مهر مثلها في سواها
 فيغير الالة ويطلق سببه فيكون مهرها رالية وثمان رالية فيكون مهرها رالية فيكون مهرها
 وابو يوسف سوى بينهما في وجوب القيمة لو كان عذرا او غلاما لا يعتبر مستحق في بيع مهرها فيكون
 مهرها بغير النكاح فيبقي القيمة مكان النكاح والاحتجاج قبل القبض فيمنع وافي ابا يوسف فيمنع النكاح
 واما حقيقة فيمنع ان ثمة لانه يعتبر الكفاية او الكفاية رالية فيمنع النكاح والاحتجاج فيمنع النكاح
 مع القبض في احد من الزوجين **وهو** صورته ثلثة اذا تزوج على الفاسد او الباطل
 تجلب القيمة البضع لان مهرها لا يفسد في فاسد فيبطل سببه فيجوز له ان يزوجها على دار
 ولو تزوج امرأة على ثمن لم يفسد مهرها او على فاسد لها سببه فيبطل عند انقضاء النكاح فيكون
 مهرها بغير النكاح لانه لو تزوجها على رعية فبطلت النكاح لانها لا تستد لالا بقتلها
 مع حبسها لان النكاح فاسد من ان يقع مهرها وعندها ان يقع مهرها بالعتق فيكون مهرها
 قياسا على تزوجها على رعية فبطلت النكاح لانها لا تستد لالا بقتلها وان جعلت النكاح لانها لا تستد لالا بقتلها
 لان جعل المهر ما كان زوجا في حق الاستد مع كونها مملوكة لان خلاف الرعية ويكون لانها لا تستد لالا بقتلها
 لانها مملوكة في تزوج بنته صورته ثلثة اذا تزوج بنته فمهرها على ان تزوج بنته ويكون

مهرها

يبيع احد من الزوجين كل واحد فيكونه كل واحد منهما مهر مثلها وعند انقضاء النكاح
 لان النكاح على النكاح الشفاهة والشفاهة يكون باطلا وان كل واحد منهما مهر مثلها
 احد من الزوجين لا يفتقر على عدمها وكل واحد منهما مهر مثلها **وهو** صورته ثلثة
 يجب مهر مثلها في الصور المذكورة وان قوله لا يذكر مهرها لانها لا تدفع له او المهر قبل الحلو وقبل الدخول
 بطلاق السببه وكيفية بطلان قبل الدخول والحلو قوله تعالى وتزوجن ولا يزوجنهن على نصف
 مهرهن وعند انقضاء النكاح ما يقع له ان قوله تعالى وتزوجن من مطلقه في كل طلاق لان ان
 المهر في النكاح وسع هذا لا يزوج على النصف فبطلت اوله ولا ينقص في حصة وراهم لانها فاسدة
 نصف المهر ولا يكون اقل من عشرة دراهم ويعبر بحال الزوج لان من فاسد على النكاح في كل موضع
 قدره وعلى المقدرة وعلى الغنى بقدر ماله وعلى الفقر بقدر ماله ونصف ثلثة ثواب وربع
 وحمار طرفة **وهو** صورته ثلثة اذا تزوج العبد امرأة باذن مولاه على حرة بائنا
 سنة فلها حرة لانه يزوج مولاه من حيث يزوجها باذنه **وهو** الصورة صورته ثلثة اذا
 تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم تزوجها على ثمن يعبر بمهرها لقياسا على المهر في العقد وان طلقها
 قبل الدخول بها يكتسب وعند ابي يوسف نصف المهر في قياس على ذلك لهما ان الزوج بالعقد مهر
 ولا ينقص لك فكذا ما يقوم حقا **وهو** وما يزوج صورته ثلثة اذا تزوج امرأة على الفاسد ثم زاد
 الزوج غشامة تجب ان يزوجها على ثمن قياسا على النكاح وان طلقها قبل الدخول على نصف الف
 دونها وعند ابي يوسف ينصف كالمهر لان السبب في العقد كسبي في العقد ينصف عنها لهما
 ان الزيادة لما سمان حالة العقد كالمهر في مهر مثلها سقطا بطلان قبل الدخول فكذا الزيادة في حصة
 حصة الزوجة على مهرها قياسا على سائر الحقوق **وهو** صورة صورته ثلثة انما هو بطلان حصة
 وطبي وشري كالزوجة في مهرها يكون بطلان السبب بين المشتري وبين سببه في العقد وانما في
 كماله في قول لان الزوج لم يستوف المهر على الكمال فلا يجلب له على الكمال ان تزوجه مكنت
 الزوج في قبض على الكمال فيجب على الزوج يمكن الزوجة من قبض المهر على الكمال حقيقة ويستوفيه
وهو كقول جمهور صورته ثلثة عندة محبوب محبة كقول الجمهور على لو طلقها بعد ما يجب عليه كمال
 مهرها لان سدة وحلوة العتق او كسبي محبة حقيقة انما فان لان له طلاقه واما لعل
 فيها السلامة وحلوة فضاها ثم رخصا ونزوحا لعدم وجوب الكفاية للف
 كالسقوط لهما ان الزوج في مرض من مرض فلا يكون حلوته محبوب محبة كقول الجمهور لان
 في حق الزوج ينصف من سائر الاطلاق وقد سلمت ذلك في مانع في وجوب حصة صورته ثلثة
 حلوته الزوج امرأة مع احد من الزوجين في مرض والا حرام ولا يقوم ولا يفتقر الى سائر

عزل نامه فرجه از ال محمد طهره از ال محمد
در ایام سال ۹۰۰

منفعة مملوكة لها فيكون البذل لها قيد بقوله بل اذن لانها لو تزوجت بلا ذن يكون مهر
المستحق مطلقا ومن وطئ صورته مكنته اذا استولد جارية ابنة قابله لنقل لائله عليه
وعند مزجه وبزجه فبقيتها اتفاقا صيانة لما لا الابن في التصنيع لان تزوان بعد النكاح زال
له في الخلافة لان ملكها بطوي حال على الملك فيجب الحق والدم بحسب النسبة فان الاب
ملكها سابقا على الوطئ اصبحت لائله عن التصنيع ولعقد عن الحرام ونكحها في الحكم كذا لو عنده
الانقطاع ولايته بالموت والرق او الكفر وان نكحها صورته مكنته اذا تزوج الاب جارية
ابنة يبعث وعند بيعه لان جارية ابنة مملوكة الاب فمن وجه لقوله عليه الصلوة والسلام وما لك
لابيك ولهذا استولد ما قبل النكاح بقهره ولد له ومكنته من وجه يمنع جواز النكاح
ان حل الوطئ وانفاذا الاعناق يمنع كونها مملوكة للاب بوجه ما واذا دخلت عن ملك الاب
يصح نكاحها واحد في سبع لاثبات الملك بدليل انه ما يرد به الملك في الابن
فكذلك في ما لم يملكه على الاستدراك والتمليك عند الحاجة فاذا صح النكاح لا يصير جارية ام ولد
له لانه لم يملكها بملك يمين فيجب المهر المستحق لصحة النكاح لاقية بجارية لانه لم يملكها بذلك
ويبقى الولد على الاثر وفي الاول يكون الولد خرا لاصل لانه يملك بجارية قبيل الوطئ
وله وقد نكح حرة صورته مكنته اذا قالت حرة تحت عبدك لواه عمقه عني بالف ففضل
المهر يقع العتق على المرأة حتى يفسد النكاح لثبوت الملك لها ويسقط مهرها لان الدين
لا يجب على العبد ولو يقع في كفارتها لو نوت به الاعناق فيكون الاول اعياها التفت
استحقاقه وعند زفر بيع العتق في المولى ولا يفسد النكاح له ان الاعناق لا يقع في
غيرها كبيع عتق غير ما مورثا انه من قال لامرأته اموطوة اعندي ونوى الطلاق
يبيع لانه لا يفسد النكاح ولا يفتقر الطلاق ففسد مطلقا فكذلك ايمانها وان قالت صورة
مسئلة اذا قالت لامرأة اعنته عني ولم يقل بالف فاعنته يفسد النكاح فيعتق في المولى
حتى لا يفسد النكاح وعند زفر يفسد النكاح فيعتق على امرأة له ان تقديم التمليك في بعض
تجسسا لتصرفه صحيح كما اذا امره عليه كفارة ظاهرا بغيره ان يطعم عنه لهما ان القبض
شرطي الية فلا يمان اسقاطه ولا اثباته اقتضا لانه فعل شئ وفي الاستشهاد
يكونه الفقيهنا بامان لا امر في القبض وله فان لم صورته مكنته اذا تزوج الذمي وثمة
بلا شهود ومعتق يمين جواز النكاح يبعث حتى اذا اسلم اقر على نكاحها وعند زفر يبعث
الان لا يعرض له قبل الاسلام والمرافعة في الحكم كعبدة الاوثان والذين ان كان
اهل الذمة يبيع لائله في الاسلام في المعاش في ذالم نكاح المسلمين غير شهود ولا يجوز

عشق و محبت

نكاحهم بان شرط ان يشهدوا في النكاح مسلمين عرف بخلاف القيس لانه لو فني النكاح
على شرط فني القيس على القيس ان الكفرة غير في طين بغير الشريعة فلا يثبت بحكمه عقاقبه
وله اولى عدة كافر صورة كذا تزوج ذمي ذمته في عدة كافر معتقدين ذلك جاز ان
ايكون حاصلا او اقلها او اقلها على كاهها وقي لافا سعتي لو سلم احدهما او كلاهما
او تراخا اليان فارق بينهما لهما ان القدرة فوق الزوج وان كان فيها حق شرع ولذا
يجب على الصغير والصغيرة في طينة بحقوق العتق ان العدة لو هبت عليها لانه لا يخفى
ان يجب حق الشرع او للزوجة ولا وجه للاول لانها غير في طينة بحقوق الشرع ولا
اشك لان الزوج لا يبعد ما في لا يثبت لها الرجعة ولا يثبت نسب لها اذا جاءت
لا قولي سنة **وله** وان سلم صورة كذا اذا تزوج الذمي ذمته بل يشهد معتقدين
جواز النكاح بغيره حتى اذا سلم اقرا على كاهها وعند ذفر لا يبع الا انه لا يتعرف لهم
قبل الاسلام والمراعاة الحكم كعبدة الاوثان واليزان كناه الذمي انه ملحق بالنكاح
التصحيح حتى لو طبلت احدهما التفريق لا يفعل ويقتضى بالنفقة ولا يزول عصما بالذوق
حتى لو سلم بعد ذلك كذا فادفعه وقا لافا سعتي فلا يربط احد الزوجين في الآخر وان
اسلم احدهما يفرق بينهما لان اسلم في طينة بغيره وكذا اذا تراخا جميعا لان منهما
حكيمهما **وله** وان طفل صورة كذا الولد تبع غير الابوين ديننا نظره حتى لو كان احد
ابوي الطفل مسلما او اسلم احدهما يكون الطفل مسلما لقوله عليه السلام يعلو ولا يعلى
عليه عدم محارقة سوا الاذنيان في قولنا ان كان احد ابويهما مسلما كيف يقع على
العموم ولا وجود بغيره اسلمه مع كافر في كافر كان قبل هذا تحول على حاله البقاء
بان اسلمت المرأة ولم يرض الاسلام على الزوج بعد فاء بولد **وله** وكتبت صورة كذا
الولد هو لودين ابوين احدهما كتبي والآخر فموتى كل صيد وعنده فلا يحل له ان
ويسل محل الحرة اذا تارخا على بغيرهما كما اذا اخبر عدلان ان هذا المحرم ذمي فموتى
الاخوة انه ذمي كتبي لا يوطئ لانا ان الكتبي اقرب الاسلام والولد تبع غير الابوين
ولهذا كان مسلما باسلام احدهما **وله** وفي اسلام زوج ابوية صورة كذا ان اسلم احد الزوجين
ابويين يرض الاسلام على مصرفه اسلمت كاهها والآخر في بينهما في كاه
في ابويين وان اسلم زوج ابوية او امرأة كافرة يرض الاسلام على المصروف وعنده
ان كانت قبل الذوق بان يرض الاسلام وان كانت بعد الذوق بان يرض الاسلام
كان في الطلاق الاجماع **وله** وان طفل صورة كذا تفريق القاضيه بان الزوج طلاق باين

مفسر

وعنده سبب فسخ له ان الفرقة وقعت بسبب شرك فيه تزوجا فلا يكون طلاقا كما اذا
ملكها او ملكته لهما ان الزوج ترك الامساك بالمعروف مع القدرة على غيرها ضمن القاضيه
منه في التبرج فيستقل قول القاضيه اليه فيكون طلاقا كما في الحب العتق لا تفريق القاضيه
بابا امراة لانها ليست باهل للطلاق فلا ينقل قول القاضيه اليها وان كان تفريق القاضيه بابا
امراة قبل الذوق فلا مهر لها لانها استتمت لمبدل قبل التبرج فيجوز بيع المبدل كما في الرقة
والطاعة والبيع وان كان بعد الذوق فلا مهر لها لان المهر واجب بعد العقد لا قبله كما في
التفريق بالبيع ويستقر بغيره ببيع وان كان التفريق بابا او الزوج قبل الذوق فلا يفسف
مهرها وان كان بعد الذوق فلا مهر لها لان المهر كان في الطلاق **وله** ولو كان ذلك صورة كذا اذا
اسلام زوج محبوسية وامراة الكافرة دار الحرب لا يقع البيوتة حتى تحبض طائفا قبل
اسلام الاخر سواء كانت مدغولا بها او لا لان الخطا بالازالة تعذر في قيمه بالشرع
زوال ملك مقام الازالة وان اسلم زوج الكتبية فيها ضما على كاهها لان الزوج بها
ابتداء يقع فالبقاء **وله** وتبين صورة كذا تباين الدارين الزوجين كسبتي
يرفع النكاح لاسي وعنده سبب التباين حتى لو فرغ احدهما الياسما او قايلا
عقد الذمة يقع البيوتة لوجود التباين وان سببا ما لا يقع لعدم التباين وعنده
يقع لوجود التباين في تباين الدارين ان اخلا الا ملكة لا يكون علة للفرقة في حق
المسكوة لمسلم وذمي وحر في مستأنم فلا يكون علة لها في حق كاهها لانا ان اهل
كالمو والذو الحق بهم لم يندجري عليه حكم محموت فيقع الفرقة بين الزوجين باختلاف
الملك لانه في السبب السبب يقتضي خلوص الملك لتباين حتى لا يفتي بن فبطل
النكاح بينهما تحقيقا للخلوص كما تبطل في سبب احدهما ان الزوق لا يمنع النكاح
فلا يرفع **وله** ومن ما جوت صورة كذا اذا فرغت مسكوة محرم في مدغولا بها الياسما دار
الحرب كذا او قايلا عقد الذمة لا يجب عليها العدة حتى لا يجوز لها ان تزوج مسلما
قبل ان يرض طائفا ولا يجب لهما انهما حرة وقعت الفرقة في دار الاسلام بعد اقامته
فيلزمها العدة قياسا على وقوع الفرقة في دار الاسلام بسبب جواز الطلاق له ان
تباين الدارين مناف للنكاح فبالاولوية ان يكون منافيا لآثره واذ انا جاز
لا يجب لعدة على امرتها اتفاقا لعدم تنبئ حتى يجوز له ان يزوجه اخرها واربعها
سواء عقيد وفسد له دار الاسلام وان كانت حاصلا لا يجوز الزوق اتفاقا حتى يرض
حلمها لان ولد اثابت النسب لغيره يمنع صحة النكاح لانها مقيدة كالم ولد لخال

قيل له امر ما كانت احديهما بطريق الرضاع فقط اعظم ان يكون احدهما رضاعا فقط
 او كل منهما **واخت** ابنه صورة المسئلة بكل الرجل ان تزوج اخت ابنه من الرضاع حتى
 لو ارضعت امرأة رجل صبيا بكل هذا الرجل ان تزوج اخته لانه النسب لاخت ابنه
 منه ان كانت لاثام يكون بنته وان كانت لاثام يكون رببته ويكره الربية بدخول
 اقربا ولا يوجد هذا المعنى في الرضاع **وهو** وجدة ابنه صورة المسئلة بكل له جدة ابنه من
 الرضاع لانه النسب لانه جدة ابنه منه ام موطوءة ولا يوجد هذا المعنى في الرضاع
وهو وامه عنه صورة المسئلة بكل له ام عنه وامه خاله من الرضاع لانه النسب لانه ام عنه
 وامه خاله منه موطوءة في الصحيح او الفاسد ولا يوجد هذا المعنى في الرضاع ولا في
 النسب في جميع ما ذكر **واذا** ابن المرأة لما فرغ من لبن ما يحل للرجل شرب في بيته
 ما يحل للمرأة صورة المسئلة بكل للمرأة ثم صنعت تزوج نفسها لا في ابنتها من الرضاع لانه
 النسب لانه ابنتها منه ان كان لاب وامه ولا ثم يكون ابنتها وان كان لا يكون
 رببها ويكره الربيب بوطي الاب لا يوجد هذا المعنى في الرضاع **وهو** ويحل صورة المسئلة بكل
 للرجل اخت اخيه رضاعا كما يحل نسبيا فاذا تزوج رجل له ابن امرأة لها بنت فولدت
 ابنا بكل ذلك الابن ان تزوج تلك البنت لانه لا قرابة بينهما واذا جاز في النسب
 ففي الرضاع **اوله** رضيعا تدعى صورة المسئلة اذا رضع صبيا من امرأة واحدة كانا
 اخوين لان اتهما واحدة واذا رضع ابنتان اثنتان فلا رضاع بينهما لانه باعتبار
 الجزئية ولا جزئية بين الآدمي والبهائم وصاروا كلهما طعاما كما في ابي **واحد**
 وكلهم خلط لبنها صورة المسئلة اذا اختلط لبن امرأة بخلافه كما هو والله واوله
 البهائم حتى صار اللبن مغلوبا فخرش منه صبي لا يثبت حرمة الرضاع وعند من يثبت
 ان الصبي تناول لبن امرأة مع غيره فيثبت تناوله لئلا ان اللبن صار مغلوبا فلا يكون
 له حرمة حكمه ولبن اخر صورة المسئلة امرأة اذا شرب حتى لبن امرأتين خلط يثبت الرضاع
 من ذات اللبن الكثير وعند من يثبت منهما لانه الغالب هو في اللبنات بقوى قوته
 ولا سلب فيثبت لكل واحد منهما حكمهما معا واذا اختلط لبن امرأة بلبن اثنتان الغالب
 لا يثبت حرمة الرضاع قياسا على الغالب **وهو** وبطلان كل صورة مسئلة اذا اكل
 البصية طعاما اختلط به اللبن بحيث اذا رفع اللقمة يتقاطر لا يثبت حرمة الرضاع وقال
 يثبت لهما انه شرب اللبن واكل الطعام يثبت حرمة الرضاع بان شرب كمي اخرده لانه
 اللبن تبع للطعام سواء كان مغلوبا او سابغا او غالبا لان اكله يستتبع كماله

ولهذا لا يكل ولا يشرب فيصير اللحم للطعام **ن** كما في لبن رجل صورة المسئلة اذا نزل من الرجل
 لبن فارضع صبي لا يثبت به حرمة الرضاع لانه ليس بلبن على التحقيق لان اللبن انما
 يتصور بحرارة يتصور منه الولادة ولا يثبت باسحقان اللبن وعند من يثبت كما ينفرد
 الصوم بالاحتقان لهما ان منفرد في الصوم اصله البدن ويوجد ذلك في الاحتقان والحرارة
 في الرضاع مع الشؤ ولا يوجد ذلك في الاحتقان فاذا نزل من البكر لبن فارضعت
 الطفل يعلق به حرمة الرضاع كما يثبت بلبن الشب **وهو** واميته صورة المسئلة حرمة الرضاع
 يثبت بلبن الميته وعند من لا يثبت له ان الرضاع يثبت للحرمة فيتحقق كمال الحيوة حرمة
 المصاهرة بالوطي لئلا ان سبب حرمة الرضاع اثبات النكاح وان العظم وهذا لا يختلف
 بالحيوة والموت فيثبت الحرمة بخلاف حرمة المصاهرة لان سببها الجزئية والبعوضة وهذا
 لا يحصل بعد موت **وان** ارضعت صورة المسئلة اذا كان له امرأتان صغيرة وكبيرة و
 لم يدخل بها في رضع ابنة الصغيرة حتى فسد نكاحها لا يجب بكبيرة مهر لوجود الفرقة
 بكنائية منها والصغيرة نصف مهر لوجود الفرقة بلا جنسية ويرجع به على البكر في
 تعدد الارضاع **فان** التنازع وان خلا وعذفت يرجع في الحالين لانه ان علة الفسخ
 لا يختلف بالعد وعدم العد لانه ان الارضاع سبب لفك النكاح لانه فلان يناف
 الحكم في السبب لا بقصد ولهذا ان من نصب شبكة للخصف فيعقد بها صيدا او غنما
 لما وقع فيها صيد لا يملكه ولا يجب عليه جرم ان كان حراما وان قصد بها الاصطبا وملكه
 وجب الجرم ويضاف اليها مطلقا فيكون القصد بالارضاع بشئ استباح
 الارضاع بدونه حاجة والعلم بقيام النكاح والتعد بان الارضاع منفرد وتقول
 قول في ذلك لانها منكرة للظمان فان كانت بكبر فمذلولها حرمتا على الزوج
 حرمة مؤبدة لان نكاح البنات يحرم لانهما ودخول لانهما تحريم البنات **وهو** وجبة صورة
 يثبت حرمة الرضاع بما يثبت به اكل وعند مالك يثبت بشها وق واحدة اذا كانت
 موصوفة بالعدالة لان الحرمة حق في حقوق الله تعالى فيثبت بجر الواحد كحقوقي
 كما اذا خبر واحد انه ذبحته تجوزي يثبت الحرمة حتى لا يحل تناوله لان الحرمة يزيل
 ملك النكاح كالمطافئ فيوقف على شها وق تامة قياسا عليه **كتاب الطلاق** اطلاق
 بمعنى التخليص كالتسليم او رد عقيب الرضاع لانه حرمة مؤقت كحج
 الرضاع تحريم مؤقت وطلاق رفع القيد ان ثبت نكاحا فلا يستوي رفع القيد لثبوت
 حيث كحل الوفاق ولا يملك البين وركنه انت طالق وآله ان يكون عاقلا بالغاً

وقد انكسرت وعلمه زوال الملكة في كل وقت من وقت الطلاق في كل قول بها
 كمنه حسن ومن وبعدة في غير ما نوعان حسن وبعدة فالتسني على احدى جهتي العدة
 والاخر جهته الوقت فالتسني في حيث العدة على الكل حتى لا يجوز له ان يطلق بكلمة واحدة
 او في طهر واحد غير تحتل رجعة او انكسار اكثر من واحد والسنة في حيث الوقت فيقول
 احيى في ذات الحيض والتسني في النوع ان يطلقها طلقين بكلمة واحدة وان طلقها في طهر
 واحد اكثر من واحد غير تحتل رجعة وان يطلقها في قولها في حاله الحيض ذات الحيض في طهر
 جامعها فيه لم يجر **وهو** احسن صورة لثبوت حسن الطلاق فمن كفيض تطليقها طلقه
 للغير في اقامة الحقوق ولا يطلق مرة اخرى في الطهر الاخرى حتى تنقضي اهلها كترزاغ
 عن زيادة الضرورة في طهر كترزاغ تطويل العدة حال غيب الوطى كترزاغ اثبت العدة
 وفيمن لا كفيض تطليقها طلقه فلا تطلق مرة اخرى حتى تنقضي عدتها **وهو** احسن
 صورة لثبوت حسن الطلاق في غير مدخول بها تطليقها طلقه طاهرة كانت وحايضا
 وعند زفر حاله حيض يقع مكروها قبا على المدخول بها لثبوت ان الطلاق في حاله
 حيض كره في حق المدخول بها لكونه مؤثرا في تطويل العدة عليها كالمخطور والعدة
 في غير مدخول بها فلا يكره **وهو** ولو طوذة صورة امسنة حسن الطلاق في حق المدخول بها
 كفيض تطليقها ثلثا في طهر ثلثه في الثانية في الوطى وعند ما كانت لا تقصر على طلقه
 واحدة لثبوت ان من طلقها فطلقته من لثبوت عدتها قبل عدتها ولو زاد على الاول
 وقع بعضها في العدة لا قبلها فلا يكون حسنة لثبوت عدتها على السلام لا من عدتها ان
 السنة ان مستقبل الطهر مستقبل لا فيطلقها في كل مرة تطليقة وفيمن لا كفيض لصغر
 او كبر او عمل تطليقها ثلثا في ثلثة اشهر لثبوت شهر في حقها قائم مقام حيض لا يرى
 ان العدة والاشهر مقدرة بحيض في ذات الحيض ومقدرة بالاشهر في غير ما وعند
 محمد لا يكون تطليقها ثلثا في ثلثة اشهر حسنة ان تعزيب الثلث على الاشهر انما
 يكون فيمن تنقضي عدتها بالاشهر وعدتها تنقضي بوضع الحمل بالاشهر فلا يستحق
 التعزيب عليها لهما ان الطلاق مسنون في ذات الحيض تعزيب الثلث على الاطراف الثلاثة
 وفي ذات اشهر تعزيب الثلث على ثلثة اشهر والاحمال في ذوات اشهر كالاشهر
 والصغيرة **وهو** وحمل طلاق في صورة المسئلة يحل تطليق ذات الشهر كالتسني والصغيرة
 والحمل عقب الوطى وعند زفر لا يحل من غير شهر بعد كمال الحمل تطليق ذات حيض
 بعض بعد الوطى لثبوت الفصل بين الوطى والطلاق وجب في ذات الحيض في ذلك

ذوات الاشهر بالاشهر لان الشهر قائم مقام حيضة ثلثا ان وجوبه في ذلك في ذات الحيض
 لا لثبوت امر العدة وهنا لا يثبت الحمل فيمن عقب الوطى **وهو** وبعدة صورة لثبوت تطليق
 مدخول بها ثلثا او ثلثين جملة او متفرقا في طهر واحد او في شهر واحد لا رجعة بين
 الطلقين فيقول وعند زفر مساج وتطليقها في طهر وطهر في حاله الحيض كالمخطور بالاشهر
 لثبوت الحكم مشدوع في العدة والحمل للزوج الاول استناد منه والحمل لا يجامع كالمخطور لثبوت
 الزيادة على قدر الحاجة في مساج اسراف حرام كاليادق في الاكل والشرب فكذلك هنا
 ولا تفي لثبوت السنة في الجماع الصحابة ومشدوع بالذات لاني في مخطور الغير كالطلاق في
 حاله الحيض السبع عند ذوات الحيضة والصلوة في الارض مفضولة في طهر لا رجعة
 فيه لانه اذا طلقها في طهر لم يجامعها فيه ثم راجعها لم يملكها ثانيا لا يكره الطلاق الثاني
 وفيما يكره لهما ان الطهر الواحد والاشهر الواحد يخرج بالطلاق الواحد من ان يكون وقت
 الطلاق السنة كما يخرج بالوطى ولهذا لو وقع قبل الرجعة يكره وكذا بعد الرجعة لان بعد الرجعة
 لا تجدد الوقت وكذا بالطلاق في الحيض يخرج الطهر الذي بعده فانه يكون تحت الطلاق
 السنة كما يخرج بالوطى لثبوت الفصل بين الطلاقين بالرجعة فوج الفصل بينهما
 بالحيضة لا يرى ان العدة يرتفع بالرجعة لانا بالحيضة ولو فصل بينهما بالحيضة كان
 سنيا في الطلاق الاول ان يقع الثاني سنيا بفصل بينهما بالرجعة ولان حكم الطلاق
 الاول يرتفع بالرجعة صار الطلاق كان لم يكن والكرامة باعتبار الجمع فاذا ارتفع
 الطلاق الاول لا يوجد الجمع **وهو** ويجب صورة امسنة اذا طلق المدخول بها حاله الحيض
 يجب ان يراجعها رافعا لثبوت الفعل وهو العدة واذا طهرت من حيض وقع فيه الطلاق
 طلقها ان شاء وقال اذا طهرت ثم خافت ثم طهرت طلقها ان شاء لهما انهم مسنون
 في الطلاق ان يفصل بين كل طلاقين بحيضة والفصل هنا بعض الحيضة فيكمل بحيضة
 الثانية ولا تجزى فيسكن على ان اثر الطلاق وهو العدة لم يبق بالرجعة وصار كأن
 الطلاق لم يقع في الحيض صلا فلا ان يطلقها في طهر لم يملكها ثانيا ولا يكره هذا
 امرته في طهر حال الجماع فقال لهما ان طلق ثلثا للسنة يقع عليها الثلث في الحال
 على الرتبة لثبوت الاول يقع فيصير راجعها بالمتى عن شهوة ثم يقع الثاني في ذلك
 قال لا يقع واحدة في الحال والثاني في طهر آخر والثالث في طهر آخر **وهو** وان قال صورة
 اذا قال المدخول بها ان طلق ثلثا للسنة يقع عند كل طهر طلقه ان كانت من ذوات
 الحيض لان التام للوقت هو وقت السنة طهر لاجماع فيه وان كان من ذوات اشهر

ومن ذوات الحمل يقع في الحال المطلقة وبعد شهر آخرى وان نوى وقوع الثلث في الحال
 نيته حتى يقع الطلاق الثلاث في الحال سواء كانت في حاله الحيض او الطهر وعند زفر
 لا يصح نيته فيقع في اوقات السنة لان نوى هذا السنة لا يحتمل صدقه لنا ان
 اجمع سنتي في حيث الوقوع في حيث وقوع الثلث حمله عرف السنة لان جماعة جاؤا
 الى النبي عليه الصلوة والسلام وقالوا ان ابانا طلق امنا الف طلقة فقال طلقت انكم
 ثلث والباقي ثم على ايكم فعند الطلاق ينصرف كلامه الى السنتي الكامل وعند وجود البينة
 ينصرف الى السنتي في حيث الوقوع **وهو** ويقع صورة سنة طلاق كل زوج عاقل بالغ
 يقع خراكان او عبدا صا حيا كان او سكرانا وعند ذل لا يقع طلاق التكرار كما لو سكر
 ثم لم يهاجأ لنا ان التكرار يؤخذ بحقوق العباد لا طلاق صبي ومجنون ومعتوق ونائم
 ومدهوش وفي عليه لقوله عليه السلام رفع العلم في ثلاث غير النائم حتى يستيقظ او عن مجنون
 حتى يفيق وفيه الصبي حتى يجتهد ولا الطلاق بالظواهر قولهم لا يدل على ارادة محبة ولا
 طلاق هو على زوجة العبد لانه لا يملك العاقل فيستقيم اقواله وافعاله الا نادرا
 والمعصية من يخطأ اقواله وافعاله **وهو** وطلاق محنة صورة مستند عند الطلاق بعين حال
 الثلث في يكون طلاق محنة ثلث خراكان زوجها او عبدا وطلاق الالة ثنتين خراكا
 زوجها او عبدا وعند بعثت بحال الرجال في تلك امرأة بطلاقين حرة كانت او امه
 ومحنة ثلث حرة كانت وامه لقوله عليه الصلوة والسلام الطلاق بالرجال العدة ثلث
 لن قوله عليه الصلوة والسلام طلاق الالة ثنتين وعدتها صفتان ومارواه جمل عمران وجود
 الطلاق في جهة الرجال كما ان وجود العدة في جهة النساء **باب بيع الطلاق**
 لما فرغ من بيان اصل الطلاق شرعا في بيان نوبته صرح وكنية فيخرج الطلاق
 ما يكون مكشوف المراد فلا يحتاج الى البينة مثل ان طالق ومطلقة وطلقتك وان طلقا
 وانت طالق طلاقا ولهذا لو قال انت طالق وقال نوبته الطلاق فوافق لا يصدق
 فضلا لانه خلاف الظاهر **وهو** ويقع صورة سنة اذ قال للمرأة انت طالق او مطلقه او طلقك
 يقع واحدة بجمعة لقوله تعالى وجعلتهن اوصياء لهن في هذه الالة لانه هذه الالة
 صريح في الطلاق لكونها موصوغة له فلا يعمل البينة في الصريح وان نور الثنتين والثلث
 وعند بيع ما نوى له ان اسم الفاعل يتحقق العدة في الفعل كما يقال منار بغيره
 فلو لم يتحقق العدة لما يفسر لنا ان الطلاق للمنفذ لان كونه طلاقا لا يمنع طلاقه فلا بد
 المعز على ما فوقه **قوله** في ان الطلاق صورة سنة اذ قال للمرأة انت الطلاق وانت

طالق الطلاق وانت طلاق طلاقا يقع واحدا بجمعة اتفاقا او ثنتين ببيع واحدة
 وعند زفر يقع ما نوى له ان نيته الثلث مستلزم صحة اثنتين لانها بعض الثلث كما ان
 مفردا مفردا نوحان مفردا فيقع في اولي الجس ومفردا اعتباري وهو ما جزم من البينة الا
 الاجناس فينفرد في المفرد فيقع عند عدم البينة والاعتماد على عذ وجودها والطلاقا ببينة
 منها الا ان يكون المطلقة لانه لانها جزم طلاقها ان الثلث جزم طلاقها وانما يقول انت
 طالق واحدة ويقول طلاقا او في بيع ثلث اتفاقا ان كان مفردا بها والاني الكلام الثاني **وهو**
 وبما صنفه الطلاق صورة سنة يقع الطلاق باضافة الالات لقوله انت طالق لان الناحية حرة
 فيكون الطلاق مضافا الى جملتها او الى عضو غير الذات كقوله زاسك طالق لانه ينافي لقول
 القوم او قبلك قال انه لا يخرجه رتبة او عنك قال انه لا يفسد اعتناهم لانه لا يفسد
 او روكك لانه يقال بهتك روحه اي نفسه وبذلك وجدك او وجهك قال انه لا يفسد
 كل شئ مما لك الا وجهه او فرجك وقال النبي عليه الصلوة والسلام لعن منعه الفروج عتق
 او لا جزء شايخ كصفك طالق او عنك طالق لان جزءك ان يبع كل من اتفق في البيع
 والوجبة فيكون محلا للطلاق الا انه لا يجزئ في مطلقا فيرفع قيد النكاح في الحل كالبدي البدي
 وازول الرجلين لا يقع الطلاق وعند زفر يقع له ان البدين يكر وبراد به جميعا لانه كان
 ثبت يدري بالبيع فيقع كما اذا اضاف الطلاق لا وجهها او الى الجزء الثاني ان لم يخل
 الطلاق في النكاح فلا يضاف النكاح اليه لا يصح فكذا هذا والظاهر ان الطلاق لا يقع
 بالظاهر بطلان لانه لا يبرع الكل في لوقا لظهورك وبطنتك على الظاهر ان يكون مظاهرا
وهو وبصنف طلقة صورة سنة اذ قال للمرأة انت طالق نصف طلقة او طلقها يقع
 طلقة لان لا يجزئ كذا كذا الكل كما يعفو عن القصاص اذ قال للمرأة انت طالق فزوجه
 الى ثنتين او بايين واحدة الى ثنتين يقع طلقة واحدة وقا لا يقع طلقتا وقا لا
 لا يقع شي وان قال انت طالق فزوجه واحدة الى ثلث او بايين واحدة الى ثلث يقع طلقتا
 وقا لا ثلث وقا لا زفر واحدة لانه الطلاق الاول والثاني غايتان والغاية كالخطة
 فلا يخل احد في الحد وكما لو قال بعثت من هذه الناحية الى هذه الناحية لا يدخل في طلاق
 في البيع فكذا الغايتان في الطلاق لهما ان المراد بمثل هذا الكلام فيما ليس طول عرض
 الكل كما في قول القائل فزمت مالي لا عشرة لانه ان الطلاق الاول لا يبداء الغاية في شط
 وجوده لمقتور وجود الثلث وانها الغاية فلا ضرورة له وجوده فلا يقع الثلث
 ولهذا اذ قال لآله لك علي فزمتهم الا عشرة يلزم تسعة وقا لا عشرة وقال زفر ما نيته



قوله وبثنته اصفاء طلقين صورة ثلثة اذا قال لامرأة انت طالق ثلثة اصفاء
 طلقين يقع الثلث لانه كل نصفه تطلقه فيكون ثلثة الا انما ثلث تطلقا واذا قال
 انت طالق ثلثة اصفاء طلقين يقع طلقان وقيل ثلث لان كل نصف يكمل وفي ان طالق
 صورة ثلثة اذا قال لها انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى الغرب وحسب يقع طلقه عند
 زفر يقع طلقه في كل ما سكتا فان نوى واحدة او ثنتين يقع الثلث لان الواو يجمع بين
 المطلق والمعطوف عليه والظرف يجمع المطلق فصح استعمال احداهما مكان الآخر وان كانت غير
 بدوولها يقع طلقه واحدة كما اذا قال انت طالق واحدة وثنتين وان نوى واحدة
 مع ثنتين يقع الثلث في غير المدوول بها لان في كل واحد منهما كان قوله تعالى فاذني في عباد
قوله وفي ثنتين صورة ثلثة اذا قال لها انت طالق ثنتين في ثنتين فان نوى طلاق يقع
 طلقان اتفاقا لان الطلاق لا يصلح طرفا للطلاق ففما انت في وان نوى ثنتين
 مع ثنتين وثنتين يقع الثلث اتفاقا وان نوى الغرب وحسب يقع ثلثا وعند زفر يقع
 الثلث لان ضرب الاثنين بالاثنتين يصير ربعة عند اهل الحس ولا يزيد الطلاق على الثلث
 فيقع الثلث لان عمل الغرب في كثير اجزاء مضروب لاني زيادة مضروب وطلا لاجزاء كثيرة
 وطلاق لاجزاء قليلة سواء **قوله** ومن هنا لا ان صور ثلثة اذا قال لها انت طالق ثلثها
 لان م يقع واحدة رجعية وعند زفر باينة لانه نصف الطلاق بالطلاق ان يقع
 بالنقص من لان الطلاق يقع عليها كيد في اخص في جميع الدنيا فوصفه ببعض الامكن
 يصير مصفا بالحق والضمير حيث الحكم هو ارجح **قوله** وتجز صورة مسئلة اذا قال انت طالق
 بكلمة او في الدار يقع الطلاق في حال لان وقوع الطلاق لا يختص مكانا ووزن مكانا فيلغوا
 ذكره بخلاف لاضافة لا الزمان مستقبل حيث يقع في حال ان قال انت طالق ان قلت
 ثلثة يكون الطلاق معتق بدوول ثلثة ولو قال انت طالق في دعوول الدار معتق الطلاق بالدوول
 لان خوف في الظرف لا يعمل لا يقع ان يكون ظرفا للطلاق فيعمل على معنى ان شرط ما سببه بين
 الشرط والظرف لان المظروف لا يوجد بدون الظرف كما لا يوجد الشرط بدون الشرط
 والظرف يكون سائغا على المظروف كما يكون الشرط سائغا على الشرط **قوله** ويقع عند
 الفجر لما خرج من بيان الطلاق كمرسل شرع في بيان اضافة الطلاق الى الزمان فيقول صورة
 مسئلة اذا قال انت طالق غدا او في غدا يقع الطلاق باقول انها رواه قال في ثلث اف
 انها روي قوله في غدا في وقت لا يقع وان قال نيت اف انها روي قوله غدا لا يقع اتفاقا
 لهما انه نوى خلاف المظروف في قوله انت طالق غدا لانه الغد ظرف لطلاق لا يصلح

ملكة بين الواو والجمع والظرف

اذا انفصل الى الظرف بلا واسطة الحرف يقتضيه استيعاب الظرف كله بالمظروف وان
 انفصل بواسطة يقتضيه استيعاب بعض الظرف بالمظروف كما يقال اعدت في مسجد
 ولانه ان الاستيعاب في قوله تعالى انا انصر رسلكم والذين آمنوا في الحياة الدنيا لم يثبت
 حتى ان الظرف والنصرة في جميع الدنيا تارة يكون للمسلمين واخرى للكفرة ويثبت
 في قوله تعالى يوم يقوم الاشهاد لعدم في فيه حتى لو لم يكن الظرف مكفرة يومئذ وتقيده بهم
 وقع اتفاقا لان اخرها رما بعد الزوال وعند اولها صورة ثلثة اذا قال لامرأة
 انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يؤخذ باولها ذكر الامة ذكر وقين ولم يعطف احداهما
 على الآخر فصار ذلك اثنا لغوا ولو عطف يقع طلقه واحدة في الاول لانها اذا طلقت
 في اليوم كانت طالق في الغدة فلا حاجة الى طلاق آخر فطلقت في الثانية لانه
 قوله لها انت طالق غدا اي يقع الطلاق في غدا وبالطلاق في غدا يصير طالق في اليوم
 فيقع طلقه اوفى في اليوم ليصير موصوفة بذلك **قوله** ولها صورة ثلثة اذا قال لامرأة
 انت طالق قبل ان تزوجك او قال انت طالق امس لامرأة تزوجها اليوم لا يقع
 الطلاق لانه اسند الطلاق الى حاله من قبله لا طلاقا فيلغوا وان قال انت طالق امس
 لامرأة تزوجها قبل امس يقع الطلاق لان يقع الطلاق في الزمان من ايقاع
 في الحال **قوله** وفي ان ثلثة صورة ثلثة اذا قال لامرأة انت طالق ثلثا ما لم اطلقك
 او يتعالم اطلقك وسكت يقع الثلث لانه اضافة الطلاق الى وقت خال عن التطبيق
 وقد وجد باتسوت لان مية ومينما للوقت مالم للوقت ايضا كما في قوله تعالى ما كنت
 حي وقيد بجموله وسكت لانه لو قال انت طالق موصولا بكلامه يقع واحدة وتربى منه
 لا الثلث لما سكت **قوله** في لم اطلقك صورة ثلثة اذا قال لامرأة انت طالق ثلثا
 ان لم اطلقك لا تطلق حتى يكون آخر جزاءه احواء حيوة لان ان تشرط فيكون الطلاق
 معتق باعدام التطبيق ولا يتحقق الا باعدام الآباء ليس من الحيوة فلا ترث منه
 ان لم يدخل بها لان احرارة الفارثا ترث اذا كانت معتدة عند موت الزوج وحرارة
 هنا ترث ان كانت مدخولا بها لانها صلت معتدة عنده وخرابها حيوتها فلا ترث
 منها لان الفرقه وقعت بينهما قبل التوفيق بوجدها بينهما رجعية عند الموت وهو شرطا
 التوريث **قوله** واذا واذا صورة ثلثة اذا قال لامرأة انت طالق اذ لم اطلقك
 واذا لم اطلقك فان نوى الوقت صح وان نوى الشرط صح وان لم ينو شيئا
 يحل تشرطا فلا تطلق حتى يموت احداهما كما في قوله ان لم اطلقك وقال لا تطلق

كما سكت لها اذا الوقت لقوله كما اذا الشمس كبرت وفي قوله كما اذا السماء
انفطرت وفي قوله اذا رايتهم تعجبك احبها منهم وفي وقت التوبة فلو كان للشرط
ليقول تعجبك فجزوا ولم يقرأه جزم بان ان اذا يستعمل للوقت كما في الاستعمال
لشرط كما في قولك ان تخرجوا اذا تصيبك فخاصة فحتم جزم باذا واذا تردت لطلاق
في الحال بالشك والاحتمال **وهو** وفي ما لم اطلقك سورة مسئلة اذا قال لها انت طالق
ثلاثا ما لم اطلقك فقال موصولا انت طالق واحدة تطلق بالاحقة حتى يقع الطلاق
الواحد وعند زفر تطلق بالاحقة يقع الثلث لانه شرط وقوع الشك هو زمان
خال عن التعلق وقد وجد بقوله انت طالق قبل ان يتكلم بالحق فيجوز لنا ان
زمان البرمستة غير اليقين لان اليقين لا يمكنه تحقيق البرمستة الا ان يكون هذا
القدر مستتب ولا انه لم يوجد زمان حال عن التعلق لان هذا الكلام من قوله الى آخرة تطلق
وعلى هذا اذا اختلفا بين في هذه الدار فاستعمل من عتده لا يثبت عند المحققين
وهو واليوم لشهرها صورة مسئلة اذا قرن اليوم بفعل ممتدة بقوله امر بديك
يوم يقدم زيد او بعده كقوله انت طالق يوم يسكن زيد يكون لغيره ركن سبعة فممتدة
حتى لو وقع الشرط لا تخير فممتدة وان قرن بفعل لا يمتد كقوله اجنبية انت طالق يوم
انزولك او لامرأة انت طالق يوم يقدم زيد يكون للوقت حتى لو تزوجها ليلا
او نهارا او قدم زيد ليلا او نهارا تطلق **وهو** وراجع صورة مسئلة اذا قال لامرأة انت
طالق شتين مع اعتاق مولاتك تاكفها عتقها ام طلق شتين فيملك الزوج
الرجعة لان المعتاق مع شرط استعاقب يقع طلاقا عليها وهي حرة فلا يثبت بها حرة
عذيمة فيها فان قيل ان مع القران قوله قد ذكر لك في قوله كما ان المعسر يسر
وهو وعند جني غداي لا يراجع عند جني غدا صورة مسئلة اذا قال لزوجة انت طالق شتين
اذا جاعد وقال لها مولا ما انت حرة عتقت وطلقت شتين ويسر له ان يراجعها وعند
مخارج له ذلك والاعتقاد بثلث جهن اتفاق لان العدة يجب بعد الطلاق وبعد حرة
اتفاق له ان قول تزوج انت طالق يقارن بقوله امول انت حرة ولفظ الشتين بعينها
فصا دفها حرة فطلقت شتين فبقيت واحدة فيملك الرجعة كما ان العتق و
الطلاق مع اتفاق الخذفان جاز العدة يقع معا على الالة والطلاقان يحرم الالة
حرة فمعلقة فلا يملك الرجعة **وهو** ويقع صورة مسئلة اذا قال لامرأة انا منك باين و
انا عليك حرام ويا به الطلاق يقع لان الابانة ازالة الوصلة والحرام ازالة الحلال

واحد مشترك بين الزوجين فصححت ارضا فتمت الالة ولو قال انا منك طالق ونوى به
الطلاق لا يقع وعند من يقع له ان الطلاق ازالة النكاح والنكاح قائم بهما جميعا فيصح ارضا
الطلاق الالة فبما على اضافة الابانة والحرام الالة ازالة الطلاق فمقتضى تحقق
القيود كالأبانة والتزويج ان وصلة النكاح والحمل مشترك بينهما فيصح ارضا فتمت الالة
قال لها انت طالق واحدة او لا تطلق وعند محمد تطلق واحدة ولو قال انت طالق او لا
لا تطلق اتفاقا له انه اذ دخل الشك في قوله واحدة فيقع قوله انت طالق بلا شك فيقع طلاقه
واحدة كما اذا قال امرأة طالق وعبد حر او لا يقع الطلاق لانه في لهما انه اذ دخل الشك
في الواقع وغير الواقع لان الطلاق فرق بالعدد يقع الطلاق بالعدد لا بالوصف وكذا الحال لهما
فبما اذ قول انت طالق ثلاثا ولو كان الوقوع بالوصف بانه بقوله انت طالق ولفظه قوله ثلاثا
واذا كان الوقوع بالعدد بسطل العدد لدخول الشك فيه فلا يقع اصلا **وهو** ويقع موني صورة
اذا قال لامرأة انت طالق مع موني او مع موتك لا يقع الطلاق لانه ارضا فتمت الالة
حالة متنافية لانه موت موني ينافي الالبية وموتها ينافي الحيية ولا بد منها لوقوع الطلاق **وهو**
ولا طلاقه صورة مسئلة اذا ملك امرأة او شققتا منها فطلقها لا يقع مع انها تصير معتقة
حتى لا يجوز له ان يزوجهما غيره حتى تنقضي عدهما لان وقوع الطلاق يستدعي قبالة النكاح
فمحل وجهه ومزوجه ولم يوجد لانه ملك لهما يمنع ابتداء النكاح فبمع بقاها قياسا على
المحرمة بالماهر والرضاع فلا يكون محلا للطلاق كما كان سائر الفسوخ وقبالة العدة
لا يمكن لوقوع الطلاق كالعدة ثم النكاح الفاسد واذا ملك المرأة زوجها او شققتا
منه فطلقها لا يقع مع **وهو** وبات طالق صورة مسئلة اذا قال لامرأة انت طالق
بكذا مشبرا بالاصابع يقع الطلاق بعد الاصابع حتى لو اثنى ربا واحدة يقع واحدة وانه
اثنى ربتين يقع ثنتان لانه الكلام مع الإشارة يعوم مقام الشقظ بالعدد بالسنه و
يعتبر المنشورة ان جعل طين الكف الى المعنى طين الكف فالحقيقة رجوعا الى العرف و
العادة بين الناس وان قال انت طالق مشبرا بالاصابع ولم يقل بكذا يقع طلاقه واحدة
لان الاشارة اذ لم يقرن بالعدد لهما صارت كانه لم يكن في قوله انت طالق ولا يقع به
الا واحدة وان نوى به الثلث **وهو** وبات طالق صورة مسئلة اذا قال لامرأة انت طالق
باين يقع باين وعند زفر رجعي بعد الدخول لا بائع والبدل والطلاق الثلث له ان
حكم الطلاق بعد الدخول فلا يملك تبديله كراهية المشرع كما اذا قال انت طالق على
رجعة في عليك ثلثة وصف الطلاق باليسيرة فيصير باينا وكذا اذا قال انت طالق اشد

الطلاق او الفسخ او حصة لان الشدة والخصوبة للطلاق كما به يكون بالعد وتارة
يكون بالبينة ويحذف في كل واحد من اوقات الطلاق الشيطان او طلاق البينة او كالمحل
او كالمحل او كالمحل البينة او كالمحل البينة او كالمحل البينة او كالمحل البينة او كالمحل البينة
زيادة وصف وقوة للطلاق وذلك بالبينة لان الطلاق البين اولى من الرعي فكما
وكذا اذ قال تطلقه طوبى له او عريضة وعند زفر بن يحيى له ربي لمران وصف الطلاق بالابطال
فمنع الوصف من الطلاق المطلق بحيث لا اثر الطول والوض للطلاق كما به يكون
بالعد وتارة يكون بالبينة وبما في كل واحد من اوقات الطلاق البينة او كالمحل البينة
او كالمحل البينة او كالمحل البينة او كالمحل البينة او كالمحل البينة او كالمحل البينة
في صغى وكبرى فانهما نوى تحت بينة وان لم يثبت بالبينة الا في الشك والشتك
في لانه كانت في الحرة **و** في طلقها فلا تملكها فخرج من بين الطلاق بعد الدخول شرع في
بيان الطلاق قبل الدخول صورة لانه اذا قال لامرأة قبل الدخول انت طالق ثلاثا وقعن
عليها لانه اوقع الشك بكلام واحد فافترق الطلاق بان قال انت طالق او انت
طالق واحدة وواحدة بان قال لك لانك طالق او لك بانك طالق او لك بانك طالق او لك بانك طالق
معدة لان البين لا يلحق البين في السكاح المؤكدة وهنا بالطريق **الاول** ويقع بعد
صورته لانه اذا قال لامرأة قبل الدخول بانك طالق واحدة او اثنين او ثلاثا فامات
امرأة بعد قولها انت طالق قبل ذكر العدد ولا يقع الطلاق في نصفه لانه ذكر النصف في
انفصل بعد ويقع الطلاق بانك فامات قبل ذكر العدد ولا يقع بطلان قبل الا يقع
فلا يقع الطلاق برونه بخلاف اذا قال ارجل بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلاثا تطلق
واحدة لان ذكر النصف متى لم يتصل بالعدد ويقع الطلاق **والثاني** وبانت طالق مبنية
على ان قبل التقديم وبعد الشاخير واذا ذكر بين اسمين مضاف الى مظهر يكون قبلته و
البعديته صفة للذكر او لان كان في قولك جاءني زيد قبل عمرو وجاؤني زيد بعد عمرو مضاف
لا مظهر يكون صفة للذكر او لان كان في قولك جاءني زيد قبل عمرو وجاؤني زيد بعد عمرو مضافة
مسئلة اذا قال لامرأة انت طالق واحدة قبل واحدة يقع واحدة لان الواحدة **الاول**
سابقة على الواحدة الثانية ذكر او في فلا يوقف على ذكر الثانية فلا يقع الثانية واذا قال
انت طالق واحدة بعد واحدة يقع واحدة لان الواحدة الثانية متأخرة عن الواحدة
الاول ذكر او في فلا يوقف على ذكر الثانية فلا يقع الثانية واذا قال انت طالق واحدة قبلها
واحدة او قال انت طالق واحدة يقع الثانية لان الواحدة **الاول** سابقة ذكر المتأخرة

اعندى ونسب

معنى واكواحدة الثانية متأخرة ذكر سابقة معنى فيقران فينفعان معا واذا قال انت
طالق واحدة مع واحدة او معها واحدة يقع شتان لان مع للقران فتوقف في كل
الاول على الكلام بالثانية حقيقة كما به فينفعان معا واذا كانت امرأه مدخولا بها يقع شتان
في كل واحد من السكاح **مؤكد** **الاول** وفي انت طالق صورة لانه اذا قال لامرأة فامات
طالق واحدة وواحدة ان دخلت اذ كانت طالق واحدة وواحدة يقع واحدة
وقا لانتان قياس على تأخير لانه ان شرط او اخر يوقف صدر الكلام على شرط
فيقعا معا بخلاف ما اذا قدم واذا كانت مدخولا بها يقع جميع بلا خلاف قدم شرط او اخر
لان الثانية بغيره معدة **مؤكد** **الثاني** وكناية اي كناية الطلاق ما قبله وغيره
مسئلة لا يقع الطلاق بالكتابة الا بالبينة او بقرينة حاله مثل حاله انقضت فلا يملك
لرؤا للاحتمال والكتابة على نوعين نوع لا يقع به الا واحدة رجعية ان كانت مدخولا
او وثقة اذ اخطأ اعندى لان البينة عليه الصلوة والسلام قال لبعضنا ان اعندى رجعها
واسبرى رجعك بمعية واحدة فان قال لها ذلك باعرب واحدة وان كان نكاح
يقع نوى ولم ينولها صفة مصدر محذوف اي طالق طلاقه واحدة وان كان بالرفع
لا يقع نوى ولم ينولها صفة لمرأى انت امرأة واحدة عندى عندك وان وقع
عليها برونه لا عرب يحتاج الى البينة او دلالة الحال لوقوع مرجع الطلاق لاقبال الامر
الا ان القصص ما في السكاح هو رويها فمكتوبة بان كان الوقف لان الرفع لا ينافي الطلاق
لاحتمال انه حصل من امرأة طلاقا للمباينة اي انت طالق واحدة كما يقال رجل عدل
والنفس لا يتعين لان يكون صفة لمصدر بطلان يجوز ان يكون صفة لمصدر فعل او كونه
انت ضاربة ضربا واحدة **والثاني** وبما فيها اي يقع بياقي الكتابة بمباينة كانت باين
يكتمل انت باين غير الخيرات او غير السكاح او غير الكفاية يكتمل انت معطوغة غير الخيرات او
السكاح وانما يكتمل البت واما يكتمل لما يكتمل به فكتبة يكتمل ان يكون فكتبة عن السكاح او
غير الخيرات بكونه يكتمل ان يكون بكونه غير الخيرات او غير البهتان هبكت غار بك عبارة
في التخييل فاذا رسلوا الناقه يجعلونها هبكتا على غارها وتخلونها سبيلا فيكون في
التخييل آتيا رب بين التناهي والحق التي يملك لانه طلقك ولانه اذنت لك
وهبت لاهلك لاني طلقك سرحتك فارقتك يستعمل في غير انت واهم يقولون
سرحت ابله وفي رقت غربي فصار كثر الفاظ الكتابات امر كبريدك يكتمل انه اذا
الامر باليد من الطلاق فيكون توفيق الطلاق اليها ويكتمل انه اذا الامر باليد في حق تصرف

اخوان حرة في حقيقة اترق ومن ربح النكاح يقتضي تحريم الاستمرى بحيل انه اراد
 الاستمرى لانه لا يملك بنية بالطلاق ولا الجانب الاخرى في تباعدى التوروى اهلك
 او لا يملك في الغروب ويروى من الغروب اخرجى ذهبي فوجى ابنتى الاذواج
 واحد باينة ان نوى به الطلاق وان نوى به الطلاقين يقع واحدة وعند زفر
 يقع ما نوى وان نوى الثلث يقع ما نوى اتفاقا وقد قربت من الطرفين في صدر البتة
 وقوله او دلالة الحال يقتضى وقوع الطلاق بالكنيا كلها بدلالة الحال كما بالنية ليس كذلك
 لان الطلاق يقع ببعضها **وهو** فيبطل الطلاق في الكنايات ثلثة اقسام القسم الاول
 يجرى طلاقا لا رد الكلام امرأة ولا سببا وذلك ثلثة اقسام احرى ان يكره
 وانقسم ثلثا بحمل طلاقا وسببا وذلك خمسة فليته بنية بنية بين حرام القسم
 اثلاث بحمل طلاقا وردا وذلك سبعة اقسام اخرجى اخرجى فوجى فوجى تحريم
 استمرى والى لفظ ثلثة احوال حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وحالة الغضب
 ففي حالة الرضا لا يقع بالالف امسكتة لعدم قرينة دالة على وقوع الطلاق وفي مذاكرة
 الطلاق يقع بكل لفظ لا يصلح للرد ولا يقع بالقسم الاخير لانه يصلح للرد وفي حالة
 الغضب لا يقع بكل لفظ صحيح سبب ولو وقع في القسم الاول لعدم صلاحية
 ذلك وعند الكنايات رواج البولين لان الكنايات يجرى عمل الكنى عنها لان
 الفاظ البولين عاملة بنفسها وصحبت بالكنيا لا يستلزم مراد المتكلم لانها
 كناية حقيقة فيندفع ما قاله ولا تطلق بقوله امرت بديك حتى تطلقى كذا في اختيارى
 لانه تغيب **وهو** وفي عندى صورة ثلثة اقسام اوافق الامر ان اعندى اعندى وقال
 نويت بالاك طلاقا والباقيان حصة لانه نوى بهما حقيقة كلامه وان قال لم نؤ
 بهما شيئا يقع الثلث لانه لما نوى بالاولى الطلاق صار الحال مذاكرة الطلاق
 فتعين الباقيان للطلاق **باب تعليق الطلاق** لما فرغ من بيان ايقاع الطلاق في نفسه
 شرع في بيان تعليق طلاق المرأة باختيار ثلثان ولم يقبل صورة ثلثة اقسام اوافق الامر ان
 طلقى نفسك وامرك بديك او اختارى فلها ان تطلق نفسها في مجلسها او
 قبا على جواز تعليقك لا يقع على جواز تعليقك الا عينا وان لم تستمع تطلقى في مجلس
 عليها لانه يوقف على ما ورد المجلس نظر الى ان فيه معنى البين ولهذا يجوز رجوعه عنها
 ويمتنع له اوجه لانه جواب تعليقك ويبطل خيارا بالقيام لانه لا يملك الا عينا
 او يملك اولا الاستعمال على اقرار من عنك لجهة بنية الزوج بقوله اختارى

يعتقد

انه خير مما في نفسها لان النفقة او السكنى او النكس او الدار لانه من الكفاية لا صاحب
 لان الزوج لا تطلق بقوله امرت نفسك بما لطريق الاك لا تطلق امرأتى في نفسها
 بذلك **وهو** وجلس القامة صورة ثلثة اقسام اوافق الامر ان تجرد قامة مجلس لا يبطل خيارا
 او كانت قاعدة فالتكاث او متكثرة فتعقد لان العقود اجمع للرأى لا الاخرى
 واذا قلت دعوى استبره وشهودا شهدتم يكون على خيارا لان الاستبرار
 تحريم الصبي والاشهاد بالخروج عن الحدود دليل الاقبال لا الاعراض عما فوض اليها
وهو ووقف دابة صورة ثلثة اقسام اوافق الامر ان ركبته على دابة فوقف بقى خيارا
 وان سار بطل لئلا يجرى لان سيرها يضاف لا ركبها والفتك كالبيت فيكون
 كمال هو دليل الاعراض في البيت دليل الاعراض في السفينة وما لا خلاف لان جريانها
 يضاف الى الترخى والى وكل واحد ليس في واحد وله الوقاية اسجدة في السفينة
 اجمالية مرارا يكفيها سحر واحدة ولو قرأ على دابة تسير مرارا يجيب لكل واحد حصة
 الا اذا قرأ في الصلوة **وهو** وفي اختارى صورة ثلثة اقسام اوافق الامر ان اختارى دابة
 الطلاق اختارت لنفسه واختار لنفسه يقع واحدة باينة فيان على اختياره في
 العتق لان كل واحد خيارا على النكاح لثلاث ان نوتا الزوج وعند مالك يقع الثلث
 لثلاث لان الاختيار ليس من الفاظ الطلاق الا في جواب التحريم بالجماع والصحابة والاجماع ورد
 بالواحد لا بما زاد وذكر النفس ما يدل عليه في كلام احد الزوجين شرط لوقوع الطلاق
 حتى لو لم يذكر لا يقع لان اختارت جواب مهم لانه يحتمل ان يختار زوجها ويحتمل ان يختار
 نفسها لكونه اختارى سواء اجمعا لكونه متشوقا لغيره لانه يختار لنفسه فمفهومه
 النفس من احد الجانبين لغيره لانه اختار له لانه اختار له لانه اختار له لانه اختار له
 نفسها باختيارها **وهو** ولو قرأ اختارى صورة ثلثة اقسام اوافق الامر ان اختارى ثلثا فقلت
 اختارت اختيارا طلقت ثلثا اتفاقا وان قلت اختارت الاك او الوسطى او اخرى
 طلقت ثلثا بخلاف عندى ثلاث فخرجت انه لا يقع فيه شيء بلانية وبلا ذكر النفس وفي الاو
 باينة لهما انه لم يجر الا واحد فلا يقع عليها الزيادة كما اوافق قلت طلقت نفسي واحدة
 لانه ان ذكر الاك او الوسطى والاخرى كلا ذكر لان الاك اسم لفرد سابق والوسطى اسم
 للفرد بين سبطين متاويين والاخرى اسم لفرد لاحق فانها ذكر في افعال الاعيان
 كما يقال ما لي زيد لاني ذاتها واما امرت بالطلاق الثلث محال لانه يفي الاك والوسطى
 يرجع الى الموت والطلاق ليس بموت فبقى قولها اختارت فوق قلت وكنت يقع الثلث

فكل ما لا يتصوره اختياره تحقيق طلاقها باختبارها في احوالها فانها كانت قد
 علق الثاني والثالث باختبارها انما فادوا اختارت وجعلت طاق حق الحكم اذا
 قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال كذلك فدخلت مرة ولوقالت في جواب
 اختارتي كثر مرات طلقت واحدة باينة لان المعقوض يلزمها باين لا رجعي **ولو**
 قال صورة مسئلة اذ قال لامرأة امرك بديك في تطليقة اوقال اختارتي بتطليقة
 فانها اختارت نفسها بغير واحدة لان التطليقة لا يتناول الثلث بجمعة لان احوالها غير
 اول كلام **ولو** قال امرك بديك صورة مسئلة اذ قال لامرأة امرك بديك بنوي
 ثلثا فانت اختارت نفسها بواحدة بغير الثلث بدفعة لان قوله امرك بديك صالح
 للمعقوض والعموم ونية الثلث تعين العموم فمضيه مرة واحدة الثلث بدفعة واحدة
 اوقالت اختارت بمرقة واحدة وانما قالت طلقت نفسي واحدة او اختارت نفسي بتطليقة
 بغير طلقة واحدة لان الواحدة او التطليقة لا يتناول الثلث باينة لان المعقوض يلزمها
 باين لا رجعي **ولو** قال امرك بديك صورة مسئلة اذ قال لامرأة امرك بديك اليوم
 وبعد غد لا بد من القبل في الاخرى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع لان كل واحد من
 اليومين ذكر معزول لا يتناول الليل وان ردت الامر اليوم بغير الامر بغيره بعد غد
 وعند زفر لا يقع واذا قال امرك بديك اليوم وعند اي فضل الليل في الامر وان ردت الامر
 اليوم باختبارها الزرع لا يقع لها اختيار في الفكرة انما اختيار واحد في وقتين فيبطل
 في احدكما اذ قال اليوم وعند انما قوله اليوم وقوله بعد غد فيا ران فيدخل بينهما وقت
 غير داخل في اختيارها يكون احدهما ردا لا في خلاف فذكر في المسألة ان لا يفسد **ولو** قال
 طلق صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك فطلقت نفسها بغير واحدة رجعي نوي او
 لم ينوي وان طلقت نفسها طلاقا يقع ان نواه لان قوله طلق امر بتطليق ومعه رخص
 فينتول الاكسوع احتمال الحكم كراستها الاجناس على امر وان نوي فنتج بغير واحد
 لان السهم ليس لا يتناول العدد المحض لان يكون محكوماة لانه كل الطلاق في نفسها **ولو** قال
 صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك فقلت ابينت نفسي بغير واحدة رجعي لان البينة
 من احوالها الطلاق لا يرى انه لوقال بملك بغير الطلاق فكانت مؤنفة للمعقوض بغير ايقاع
 وزاد في تعجيل البينة فيقع ما وافقت لما خالفته باختارتي نفسي لان الاختيار ليس من
 الفاظ الطلاق وصفا لا يرى انه لوقال لها اختارت نفسي منك وانت تحيرة لا يقع
 الطلاق وانما جعلت طلاقا باجماع الصحابة اذا خرج جوابا بغير الزوج على خلاف القياس

اليوم

يفتقر

فيقتصر على مورد نقص لا رجوع صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك اليوم ويقتصر على
 المجلس لانه يملك لانه يملك نفسها وفيه معنى للمعقوض لانه يعقبط الطلاق بتطليقها واليه يرجع
 لازم فلا يقتصر الرجوع وقوله بتقيده بالمجلس يعني عنه بقوله في صدر البينة لا بعده وانما قال لها
 طلق فمضت او قال لا طلق امرأة بغير الرجوع ولا يقتصر على المجلس قياسا على ترك الوكلاء
ولو قال طلق ما فرغ من بيان الاختيار رجع في بيان مشيئة لان كل واحد منهما يعقبط
 الطلاق صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك متى شئت فقلت ان طلق نفسي
 متى شئت لان معنى العموم **ولو** قال طلق نفسك صورة مسئلة اذ قال لا طلق امرأة في
 شئت يقتصر على المجلس ولا يملك قوله وعند زفر عكس ذكره انه لو قيل لانه يعمل بغيره لانه
 يملك لانه فوض الامر له رايه وانما لك في عمل رايه وانما يكون الوكيل الفصل ثامن
 وفيه معنى البين **ولو** قال طلق صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك طلاقا فطلقت
 واحدة بغير واحدة لانها اوقعت بعض فوض اليها ولو قال لها طلق نفسك واحدة
 فطلقت طلاقا لا يقع شيء وقالا لا يقع واحدة لانها انت بما ملكته وزيادة فيقع
 ما ملكته ويلحق بالزيادة كما اذا طلق امرأة النكاح انما انت بغير ما فوض اليها لان الثلث
 عدم مركب لا يركب في الواحد فكانت بينهما مفارقة ظاهرة على سبيل التقاض **ولو**
 ولو امرت بالباين صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك طلاقا رجعي فطلقت
 باينا بغير رجعي ولو قال لها طلق نفسك طلاقا باينا فطلقت رجعي بغير باينا
 لانها وافقت في اهل وخالفته في الهوى فيقع ما وافقته فليقع ما خالفته **ولو** قال
 صورة مسئلة اذ قال لامرأة طلق نفسك ثلثا ان شئت فطلعت واحدة لا يقع شيء لان
 معنى ذلك ان شئت الثلث فبغير مشيئة الثلث شرط لوقوع الثلث لم يوجد وان
 قال لها عكس فبغير بغير شيء وقالا لا يقع واحدة لان مشيئة الثلث مشيئة
 الواحدة كما ان ايقاع الثلث ايقاع الواحدة فوجد شرط لان مشيئة الثلث ليست
 بمشيئة الواحدة كما ان ايقاع الثلث ليست بايقاع الواحدة ولم يوجد شرط **ولو**
 ولان انت طالق صورة مسئلة اذ قال لامرأة طالق ان شئت فقلت ان شئت
 فقلت لا يقع الطلاق وان نوي لان ذكر الطلاق ليس بذكر في كلام امرأة يعقبط
 الرجوع شيئا طلاقا ونية لا تعزل غير المذكور ويخرج الامر من يدك لانها مشتق لها
 بالمشيئة المحلقة اعراض عن مشيئة المعقوضة وان قال انت طالق ان شئت فقلت
 شئت ان كان تسما تحتها لا يقع شيء لما ذكرنا وان قالت شئت ان كان تسما فوقها يقع

نفسها

انفسها بكسرة اذ ردت بعد ان طلقها
 على خبره ان طلاق امرأة كانت م
 آخر

لأن التعليق باتسراط الموجود بخير ومحقق وفي أنت طالق صورة كنهه اذ قال المرأة
انت طالق اذا شئت واذا ما شئت ومتى شئت وميتما شئت فزوت الامر لا يرتد لانه
ملكها الطلاق في الوقت الذي شاءت فلم يكن قبل مشيئة حتى يرتد بالرد وتعلق نفسها
في اتي وقت شادت وفي اتي مكان شادت واحدة لا غير لان متى لم يعم الاوتما لا انفعال
واذا الوقت يستعمل بشرط انشا فاستعمله بشرط يبطل بالقيام واستعمله للوقت
لا يبطل بالقيام وقد صار الطلاق بغير ما يبين فلا يخرج من مرتد بالقيام بالمشكوك
الا احتمال وفي كنهه صورة كنهه اذ قال المرأة انت طالق كنهه شئت فلها
تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا لان كنهه لعموم الافراد لا لعموم
الاجتماع حتى لو طلقها ثلاثا جملة لا بيع واحدة وقا لا بيع على امر وتطلقها واعد
اليه بعد رجع آخر لا يملك الطلاق لانه التعليق يفرق في الممكوك الممكوك الممكوك
وان ردت امسيتها فلها ان تتخذ امسيتها بكما ولو قال لها انت طالق حيث شئت
او بر شئت لا تطلق حتى تثن في المجلس وان قامت بطل مشيتها لا حيث وحين
مخروف مكانه والطلاق لا يفتق بالمكالة فلما ذكر المكان وفي انت طالق ان شئت
فيقتصر على المجلس وفي كيف شئت صورة كنهه اذ قال المرأة امدخول بها انت طالق
كيف شئت بيع واحدة رجعية قبل مشيئة ووقفا وقوع الطلاق على مشيتها وان لم يكن
مدخولا بها فلا مشيئة لها في اصل الطلاق ووصفه وقا لا لها امسيتها فيها كنهه
دخل على وصف الطلاق لا على اصل الطلاق فيبقى الاصل مطلقا والوصف معلقا لهما انه
الوصف لما تعلق به مشيئة تعلق الاصل انشأ لان الوصف لا يكون بدونه الاصل فان شئت
شئت واحدة باينة او ثلاثا بيع ما شادت ان نوى الزوج ذلك لوجود الموافقة
بين مشيتها وبينه وان اختلفا حتى لو قال شئت ثلاثا والزوج نوى واحدة باينة
او قال شئت واحدة باينة والزوج نوى ثلاثا بيع واحدة رجعية لان مشيتها
لغت لعدمها فبقى ابقاء الزوج وان لم ينو شيئا بيع ما شئت جريا على موجب الخبر
وفي كنهه صورة كنهه اذ قال المرأة انت طالق كم شئت وما شئت تطلق نفسها
ما شادت واحدة او اثنين او ثلاثا لانها للعدد في المجلس لانه خطا في ابي فيكون زوجا
في الحال وان ردت الامر يرتد لان العرو احد وفي طلق صورة كنهه اذ قال المرأة
طلق نفسك حتى تثن شئت فلها ان تطلقها واحدة او اثنين علما بكلمتها لا ثلاثا
علما بكلمة من حتى لو طلقها ثلاثا لا بيع شيء وقا لا لها ان تطلق نفسها ثلاثا ان شئت

لهما ان مثل هذا الكلام يستعمل للاستيعاب كما اذا قال كل من طعم ما شئت فله ان يأكل كل
 ثم ان في المتبعين ما لا يتبعهم فيها وفي النفي عدول عن الحقيقة بقرينة وهو ظاهر في وجوده ولو لم
 ولا يوجد هذا في الطلاق **باب حلف بطلاق** لما رُفِعَ في بيان تخير الطلاق في بيان
 تعليق الطلاق بالشرط باليمين لا بشرط اليمين بل باليمين لا بشرط اليمين بل باليمين لا بشرط اليمين
 ما أتت به بذلك كما باليمين والشرط باليمين عليه وانما باليمين لا بشرط اليمين بل باليمين لا بشرط اليمين
 مسئله بشرط صحة اليمين بالطلاق كملك او لاضافة لا سبب كملك واذا قال في اليمين
 ان دخلت الدار فانت طالق فمزوجها فدخلت الدار لا تطلق وانما قال لامرأة ان دخلت
 الدار فانت طالق فدخلت الدار تطلق لوجود ملك وقت يمين وانما قال لامرأة ان دخلت
 ان تزوجتك فانت طالق او كل امرأة ان تزوجها فهي طالق فمزوجها تطلق لوجود الاضافة
 لا الملك وعندنا لا تطلق له ان من لا يوبىل تخير الطلاق لا يوبىل تعليق الطلاق لان
 التعليق تطلق في وجود الشرط والحال قابل عند الوجود فيوبىل للتعليق في لا يوبىل للتخير
قوله وانما قال في صورة مسئله اذا علق طلاق امرأة بشرط ما بعد الفاء بالشرط
 كاذن واذا واما وكما كما اذا قال كل امرأة في دخل الدار فهي طالق وكما متى
 وميتا بطل اليمين بوجود الشرط مرة حتى لو تكررت لا يجازي بوقوع الطلاق الا في لانها
 غير مصققة للعموم والشك ان لا ان يكون اليمين بملكها كما اذا قال لامرأة كلما دخلت
 الدار فانت طالق يقع الطلاق الا انكثت بوجود الشرط انكثت مرات لانها كذا لك
 وان تزوجها بعد زوج آخر لا يقع بوجود ذلك لانها محال به طلاق مملوك فبقيت
 اليمين بانتهى المملوك الا اذا دخلت على الزوج لان الحثوب به طلاق سيجد وهو غير
 مشناه فلا ينهي لاجل كلف كل فانه اذا دخل اسما بعد تزوج كما اذا قال كل امرأة
 ان تزوجها فهي طالق تطلق كل امرأة تزوجها لانه لعموم الاسماء لقوله تعالى كل نفس
 ذائقة الموت الا ان يكون مشكرا على امرأة واحدة لانه لم يخبر الاسم فلا يجزى لوقوع
قوله وزوال الملك صورة مسئله زوال الملك لا بطل اليمين لعدم ما عجلوا بشرط
 حتى لو قال ان دخلت الدار فانت طالق فمزوجها فدخلت الدار لا تطلق لانها محال به طلاق مملوك فبقيت
 ثم تزوجها فدخلت تطلق وانما وجد في غير بطل التعليق ولا يقع الطلاق وانما
 يقع الطلاق لوجود الملك وانما وجد في غير بطل التعليق ولا يقع الطلاق وانما
 بزوال الملك زواله بما دون انكثت لان الزوال بانكثت بطل اليمين لان التعليق
 يتناول الموضع دون حدث **قوله** وانما اختلف صور مسئله اذا اختلف الزوجان

[illegible]

في وجوده انما قال الزوج لانه منكر لوقوع الطلاق على العم في فعل الغير وان كان لا يعلم
 الا انها كما اذا قال الزوج حلفت فانت طالق وفلانته وان كنت تخميني غدا فانت طالق
 وعنده حلفت حلفت واحبته وكبرها الزوج تطلق وحدها لا فلانته ولا يعلق العبد
 لانها شرها في حق الاخر وان صدقها الزوج يعلق العبد **في** وان حلفت صورة كونه
 او قال لا امراته ان حلفت فانت طالق ورايت الدم يوقف الطلاق ان كان كونه مستحي فنه
 فان استمر ثلثة ايام بدين بذلك لان الدم حيف من الا بداء لطلاق واقع منه ونزعه خلاف
 يظهر فما اذا لم يكن له من فلولها فزوجت بزوج آخر حين رأت الدم او كان معلقا لم يفسخ
 علق علق في العبد او من عليه بعد ما رأت الدم قبل ان يستمر يعلق بها كما هو ويحترق في العبد
 جنابة الاحرار وان حلفت حلفت فانت طالق لا تطلق حتى تظهر فيه حيفها لان الحيفنة
 عبارة عن الكماله وذلك بعض العشرة او بالانقطاع وانما قال او بما يقوم مقامها ل
 او انقطع قبل العشرة كحضي وقت العدة لانه الحيفنة اسم لمبيض كامل فيكون الطلاق عينا
 في السنة الاولى لو وقع في الحيفن وسبب في الثانية لو وقع في الطهر وان كانت مدفولا بها فزوجت
 بزوج آخر بعد الزوية قبل تمام مدة الحيفن يكون النكاح فاسدا واذا قال لها اذا صحت
 يوما فانت طالق تطلق حين غربت الشمس من يوم صحت لانه قدره بعبار واذ قال
 اذا صحت فانت طالق يقع الطلاق بمجرد الشروع لانه لم يقدر الصوم بعبار فلا يشترط
 انهما اليوم **و** ولو علق طلقه صورة كونه او قال لا امراته اذا ولدت ذكرا فانت طالق
 واحدة واذا ولدت انثى فانت طالق فلهذا لم يدر الاول طلق واحدة فلهذا لا امراته
 لو ولدت ذكرا او لا يعلق واحدة ويصير عدة في ذواته تنقض عدها فلا يقع
 بولادة الانثى طلقا لانه الطلاق لا يقع بعد نفق العدة واذا ولدت الانثى او لم يقع
 شتان ويصير عدة فاذا ولدت الذكر تنقض عدها فلا يقع بولادة الذكر طلاقا فينقض
 وقوع الواحدة وشك في ان نية فلا ينفق بالمشك وطلقت شتين بينه وبينه فلهذا
 حتى لو طلقها قبل نكاح واحد لا يزوجها حتى تنكح زوجا غيره **وهو** ولو علق الطلاق
 صورة كونه او قال ان تنكحت اباي وبابا يوسف فانت طالق كما هو وجد شرطه في الملك
 يقع معلقا وانما وجد في غير الملك لا يقع وان وجد الاول في الملك الثاني في غير الملك لا يقع
 لان الجزاء لا يقع في غير الملك وانما وجد الاول في غير الملك وانما في في الملك يقع وعند زفر
 لا يقع لان الملك اعتبر عند وجود شرطه فمقتضى عند وجود شرط الاول ليس وقت
 انعقاد الدين ولا وقت نزول الجزاء فلا يشترط الملك بخلاف وقت وجود شرط الثاني لانه وقت

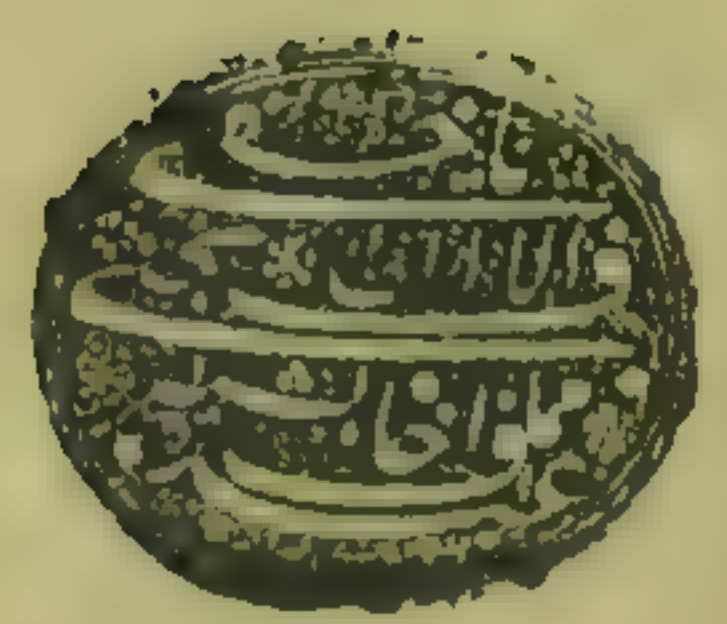
وجود شرط الثاني لانه وقت نزول الجزاء والجزاء لا يقع الا في الملك **في** ويجوز ان يبطل كغير
 الثلث تعليقا قبله صورة كونه او قال لا امراته ان دخلت الدار فانت طالق واحدة او
 شتين او قلنا انما قال لها انت طالق قلنا يبطل المعلق حتى لو عادت اليه بعد ان يملك المبيع
 اشك وعنده زفر يقع له ان يجزها دون الثلث لا يبطل تعليق الثلث فلا يبطل تجزئ الثلث
 تعليق الثلث ان النص اذا انتقص في انما يحول حتى يبع درهم ثم تستفاد ما لا في
 آخر الحول يري المستفاد حكمها لاول وان لم يبق لا يبرى المستفاد حكمها ل
 لا نقطه عند هذا **وهو** وعلق الثلث صورة كونه او قال لا امراته اذا جاسعتك
 فانت طالق ثلثا او قال لا امرته اذا جاسعتك فانت حرة او قال لا امرته اذا جاسعتك
 فانت طالق فاولج حشفته حتى التقي خنانا يقع الثلث في السنة الاولى والحق في الثانية
 والطلاق الربعي في الثلثة فاذ ثبت ساعة لا يجزئ بشر في الاوليين ولم يكن ربعة
 في الاخير وعنده لا يجزئ بيت فاذا زعمتم ان يجزئ مكره وكان ربعة اتفاقا
 لانه حشيت بالايلاج لانه جماع تام ولهذا يجزئ البسر والبتا عليه كالبدا ويجب مكره
 فيكون ربعة لهما ان الجماع او قال الفروج في الفروج فلم يوجد ذلك بعد لطلاق المعلق
 فلا يجب مكره فلا يجب الربعة حتى يعاوده **وهو** ولو قال انت طالق صورة كونه اذا
 قال لها انت طالق ان الله تعالى مستصلا لا يقع الطلاق اتفاقا لان التعليل بمسببة
 ان الله تعالى ابطال عندس تعليق بشرط لا يوقف عليه ويظهر مرة اخلاف فيما تقدم
 ان شرطه لم يذكر حرف الجزاء في الجزاء كما قال الله تعالى انت طالق لا يقع طلاقا لان الابطال
 لا يخلف وعندس يقع لانه اذا لم يصح التعليل بعدم مجي الثاني الجزاء كان مكره
 فيقع قيد بقوله مستصلا لانه لو سكوت او في سكوت يثبت حكم الاول لانه الكلام يتم
 بان سكوت فيكون التعليل بعده رجوعا ولا رجوع في الجاهل وان قال انت طالق
 ان الله تعالى وكانت حية عند قوله انت طالق فانت عند قوله ان الله تعالى
 لا يقع شيء لان موتها لا يمنع وحصل التعليل بكلامه فيبطل كلامه بخلاف ما اذا مات
 الزوج قبل قوله ان الله يقع الطلاق لان التعليل لم يتصل بكلامه فبقى الصبر على
 بنفسه فيعمل وارادته التعليل وانما يعلم اذا قال قبل ذلك اني اطلق امراتي واعلى
 ولو شئت من اشك شتين يقع واحده او واحدة فشتان لان الاستثناء
 تكلم بالباقي بعد الشيا **باب طلاق المريض** لما فرغ من بيان طلاق الصحيح
 بانواعه شرع في بيان طلاق المريض **وهو** المريض صورة كونه المريض الذي يبرأ فارتا

بالباين ولا يصح تبرعه الا في الثلث من غلبه الهلاك لمرض وغيره من ضناه مرض
 حتى يخرج من اقامه مصالح خارج البيت كالمذبح المسجد وبار زرعها او قدم يقبل
 لقود او رجم مرض وانما ابانها ورثت ان مات بذلك السبب وباقه وعقد لارت
 له ان تزوجه قد ارتفعت قبل موت فلارت قبيل على جانب لا في الصحة في
 اجماع الصواب على ان امرأة الفارث وافتلوا فيه في غير ذلك قبل ما به يزاد به فهو مرض
 والا يصح وقيل ان كان لا يرضى بزوج بالتدوي فهو مرض والا يصح في وكذا صورة
 مسئلة او فالت زوجه امره بغير طلق ولم يترك الرجعة في سواها فطلقها فلان ارت
 لان قولها طلقني ينفرد الى الو احد يصح عند الاطلاق وكما ينفرد اليه في الو كانه ينفرد
 والاث في الاطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحل له وطئها فلا يجرم به على امرات
 فلا يكون سواها راجعة بطلاق حقها فيصير قوله طاعة بوجبة اشتغال ما لا يقيدون
 طاعتها بزوجها بعد الابانة ترث لان البيونة وقعت باينة بالقبول وان ردت
 بعد لارت بعد لارت لان المرأة لارت في **الرجعة** ومن قد صورته كانه اذا قدف
 يقع امراته ولا عن في المرض لزوجها ترث وعند محمد لارت وان قدف المرض ترث
 منه اتفاقا لان الفرقه جادت فزوجهما لان الاطلاق وقع باقو اللعان فيصير
 حكمهما في قولها فلا يكون فارتا ان سبب اللعان وجه منه فكانت مضطرة الى اللعان
 فيكون فارتا لا يقال في الاطلاق وقع بتزويج القاضى فكيف يصح في حكمها قولها ولا
 تقول لسان شهاده فيكون القاضى كالمكره **وهو** او الى صورة مسئلة او الى في
 مرض الموت وبانت بمضي مدة البلاء مرضها ورثت لان البلاء في معنى تعليق الطلاق
 لا بفعل احد فيكون طحا بالعلق على الوقت وانما الى القصد وبانت بالابلا في مرضه لارت
 لان البيونة مضت الى البلاء في الصحة فلا يصح **فارتا** ومن هو صورة مسئلة المقيم
 خارج البيت فيجب اوجي وجبوس في السجود لاجل القضا من وازجه والواقف في
 صف النقال صحيح كمرريض لم يهر بمرض صاحب فزهن حتى ابانها امراته ومات على تلك
 الحال في عدتها لارت لان غلب حاله السقاء لا الهلاك فلا يكون فارتا وقوله ومن
 هو محصور اشتغال ما لا يقيد **وهو** وكذا صورة مسئلة اذا اختلفت مع زوجها المرضي
 في عدتها لارت منه كالحرة بافتاري وسبب حب العنة والبلوغ والعتق لان الفرقه
 جادت من قبلها فكانت راجعة حقها وان فعلت امرته ما ذكر من محاسن في مرضها ترث
 منها ان ماتت في عدتها قبيل على جانب **الفرقة** ومن طلق صوته ثمة اذا ابان

في مرضه صح قات في عدتها لارت وعبد زفر ترث لما طلقها في مرضه ما رتبها لارت
 ولا يعتبر البتر الممتثل بين الطلاق والموت لان بالصحة بين ان يمس مرض الموت و
 قوله ما عدا اشتغال ما لا يقيد **وهو** ولو تصادق الزوجان صورته في مرضه او في مرضه
 لم يادعي وقوع الطلاق حال الصحة وانقضا عدتها وصحة ثم اقرها بدين او اوصى لها
 ولكن ابانها سؤلها فلها الاواني من الاشياء والدين في صورة الاقرار وفي الاشياء والدين
 في صورة الوصية وعند زفر لها جميع ما اقرها وما اوصى لها فملت لها كل او كثر من غير
 له ان الاش بطلن بقضا وتماما او بسؤلها فزال مانع من صحة الاقرار ولو وصية يجوز لنا ان
 الزوجين قد يتفقان على الطلاق وانقضا العقد وعلى سؤلها الطلاق ليقع باب
 الاقرار لها والوصية لها فيكونان شتهين فيها وقول محمد مردود لان ان التهمة
 في الزيادة على امرات فيصير الزنا وقيد بامرته لانه لو طلقها بلا سؤلها فلها ميراث
 بالتمام بلع ولا يصح الاقرار لها وارثه يكون فارتا وان كانت امرته في لارت
 كانت كافرة يصح اقراره لها في جميع احوال ووصيته من الثلث **وهو** ولو علق الثلث
 صورة مسئلة اذا علق بيونة امرته بجي الزنا او بفعل الاجنبية بشرط لارتها ان
 يوجد التعليق بشرط في المرض وان علق بفعل نفسه بشرط ان يوجد التعليق بشرط
 او اشترط وجده في المرض وان علقها بفعلها بشرط ان يكون فعلا لا بد لها منه وان
 يكون التعليق والشرط وجده في المرض وفي غير هذه الصور المذكورة لارت وذلك
 ما كانت التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها وان كان التعليق في الصحة فيما اذا
 علق بجي الزنا او بفعل الاجنبية وكيف ما كان اذا علق بفعلها الذي لها منه بد
 لعدم الفرار ويعرف فيه ما فيه من تاثل فيه **وهو** وفي ربيعي صورة مسئلة او طلق امرته
 طلاقا رجعيا وماتت في عدتها ترث سواء كان الطلاق في المرض وفي الصحة وسؤلها
 كان بسؤلها او بدونه وسؤلها كان التعليق بفعل الاجنبية او بفعلها او بفعلها **وهو**
 صورة مسئلة اذا طلق امرته طلاقا باينا وماتت بعد نقضا عدتها فلا ميراث لها
 وعند مالك لها ذلك ما لم يزوج زوج آخر فقول لارتها ترث ما لم يزوج لان العقد
 اذا انقضت تم بينها عقله فتصير عتيبة وتورث الاجانب خلاف سري فاجابوا بمصير
 اليه **باب الرجعة** او ردتا عقب قوع الطلاق بانواعه على الصحيح والمرريض
 لانها لا يكون الا بعد اطلاق **وهو** في صورة مسئلة او اطلقت امرته طلاقا رجعيا
 بان تطلق الحرة واحدة او اثنين بصريح الطلاق في غير عوض فله الرجعة لقوله تعالى

وبعد من احق برقين في العدة لان الرجعة ابقاها كما كان لا بعد نزول
 النكاح كرجع علقه بعد انقضاءها فلا يبيح جلا وان ابنت لانها استدة القائم لانها
 اترأى بجوارحك صورة المسئلة يصح الرجعة في الحضرة والعينة بقول الزوج
 راجعت امرأته وفل امرأه فعل ثبت بوجوه المصاهرة وعند من لا يقع بعقلها لان الرجعة
 بالنقل منقصة لانه لا يخل فيكون الرجعة بالنقل كذلك لانه لا يمسك بالنقل
 اقوى بالنقل من ان لا يمسك بالنقل على الرجعة وعند من لا يصح بدونها لان الرجعة عادة
 اترأى في شرط قياسي على ان النكاح لان الرجعة ابقاها كما كان على ما كان ولهذا يجوز
 التوارث والتعاين بينهما ويجب عدة الوفاة عليها ونوبت علام لكونها كالميتة
 الزوج بالغير وان لا يدخل في يودنها او يسميها حق فعليه ان لا يقصد جبرها اخرها
 غير وقوع النظر على موضع بصير مراجعها بطلانها لعدم الموافقة فيطول العدة عليها
 فينظر المرأة **وهو** ولو ادعى صورة المسئلة اذ قال الزوج بعد محض عدتها كنت رجعتها
 في العدة فصدقة ثبتت الرجعة لان بقاءه بقاء الرجعة في الرجعة اوسطا وان
 كذبته فيقول قولها لانها شكره ولا يبين غيرها لان الرجعة في الاشياء الستة موقوفة
وهو وان قال صورة مسئلة اذ قال راجعتك فقالت نجيبه له انقضت عدتي صحت
 وقالا لا تصدق لانه انما الظاهر ان العدة باقية ولهذا قال طلقك فقالت قد انقضت
 عدتي يقع الطلاق لانه قولها قد انقضت عدتي مقبول الرجعة بني عليها في مكان
 زوج لانه صورة المسئلة اذ قال زوج الامة بعد محض عدتها راجعتك فيها وحده المولى
 وكذبته الامة فيقول قولها وقالا لا يجوز وان كان على القلب قول المولى بالاتفاق فلا يثبت
 الرجعة لانه ان الاختلاف في الحقيقة في بضع الامة والبضع ملك المولى فيكون قد اقر
 بحقه الخاص للزوج لانه ما مر ان القول قولها في العدة والرجعة بني عليها **وهو** اذ قال
 صورة المسئلة اذ قال زوج الامة راجعتك فقالت على الفور منقصة بقول الزوج منقضت
 عدتي وانك الزوج والمولى في العدة فيقول قولها لانها اعرف شأنها **وهو** اذ
 انقطع صورة المسئلة اذ انقطع دم العدة فيرجع في الاخر عشرة ايام تحت العدة قبل
 الاعتقال قيد بالقطع لانه لو لم ينقطع فان كان لها جارية يزاد عليها فمقتين
 انها تحت في ذلك الوقت وانما انقطع على اقل عشرة وقت طلوع الشمس يوم العيد
 لا ينقض حتى يغسل ويذهب وقت الظهر وعند زوال يوم الاعتقال لا ينقطع
 على عشرة او على اقل ومضى عليها وقت فرض او لم يمض لان قولها على الصلوة وتام الزوج

احق برجعها ما لم يغسل مطلقا وان كانت كناية بنية تخرج من الحيض قبل الاعتقال انما
 حتى يحل الزوج قربانها لانها لا تخاطب به او يتيمم به فتصحب بالتيتم او تقر القرآن او
 تسلم مصحف او تدخل مسجدا في حجة الفرائد وهو من مصحف من الاحكام الظاهر
 بجواز الصلوة وعند محمد ينقطع له ان التيمم مطهر مطلقا كما لا غنى انما بدليل جواز
 الصلوة ودخول مسجد اما ان التيمم مبيح لا مطهر ولهذا ان التيمم او جود الماء
 يكون محدثا بالحدث السابق كما كان فلا يجعل مبرا لا عند اولا ولا يبيد في الطهارة
 كالصلوة وبما جرى مجرا **وهو** ولو نسيت صورة مسئلة اذ انقطع دم العدة فيرجع
 الاخير على ما دون العدة في غسلة ونسيت ما دون العدة في الرجعة حتى تغسل ذلك
 الموضع لان الحدث لا يجرى بتواتر فبقيت كما كانت قبل الاغتسال ولهذا يجوز لها
 من الاحكام ما لا يجوز للميت فيكون العوضا دون سواء ولهذا وقتت المناقبة فيهما
وهو ولو طلقها مطلقا صورة مسئلة اذ اطلق ذات حمل قال لم اجامعها فراجع
 فيارت بولده في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاحبه يوم يقع
 يكتم حقه تلك الرجعة امر دونه او من ولدت في مدة يتصور ان يكون منه وقال لم اجامعها
 فله الرجعة لان ثبوت النسب بل القول يكون المالك من انكرا فيملك الرجعة في قيل
 قوله لم اجامعها مخرج في عدم الجماع وثبوت النسب لانه الجماع والفرج فوق الدلالة
 فيكون اوله قيل له الدلالة ثم اثبت في اقوى في الفرج القادر من العبد لا فقال كذبته
 دون اثبت في قوله فله الرجعة ثبت بل لان الرجعة لا يحل بدونه معرفة الحمل وقت الطلاق
 وذلك لا يعرف الا بالولادة لان من سنة اشهر من وقت الطلاق في ذوات
 انقضت العدة فلا يملك الرجعة لانها يثبت في الملك استاكد بالقبض كما يثبت
 كمال المهر بالخلوة الصحيحة وقد انكر القنصل فيصدق لانه لو لم يصير كذا بشرا فيكون
 باينا فاذا راجعها تم جازت بولده لا قبل سنتيه يوم من وقت الطلاق ولم يغير انقضاء
 عدتها فله ان تلك الرجعة كانت صحيحة لان الولد يثبت في بطنه من هذه المدة فيجعل العلق
 سابقا على الطلاق لا متاخر عنه لانه الملك على اعتبار انشائي يزول الملك بنفس الطلاق
 لعدم الوطء فيجوز الوطء وحسب لا يفعل الحرام ويبرأ من له ان ثبت لان قوله طلقها
 لم يقع موقفة **وهو** ولو قال صورة مسئلة اذ قال لا طرة اذ ولدت ولدت فان طلق قوله
 ولدا فهو بطلن آخر فصار الرجعة لان الطلاق وقع عليها بالولادة الاكبر هو بشرط
 فيكون الولد انشائي من وطء حاص منه في العدة لوجود اقل مدة الحمل ولو جاز بها لم يخل



واحد لا يكون الولد الثاني ولا الرجعة لان الولد الثاني ليس بجأز بعد الولد الاول وقد
 وقع الطلاق بالاول والى حامل بالثاني **وهو** في كل ما صورته مسئلة اذا قال لآخرته
 كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ثلاثة اولاد في بطون بصير طلاق ثلاث دفعات
 ومعدن ثلاث فمير الولد الثاني ربعة لها كالولد الثالث لانها اذا ولدت اولاد
 صار معدن حرة واذا ولدت ولدانا ينافر بطن ثانيا بان يكون الولد الثاني من علوق
 حادث لوجود اقل مدة حمل وكان رجعة قبل الولادة وانقضت العدة وصار معدن
 حرة اخرى واذا ولدت ولدان في بطن ثالث يكون الولد الثالث كذلك باجتناب
 لانها حامل من ذوات حيض قيد ببطون لانه لو كان بين الولدتين اقل من سنة
 اشهر ينقض عدتها بوضع حمل لانها اذا ولدت ولدا يقع طلاقه بوجوه شرعية
 حامل بالثاني والثالث فيكون عدتها بوضع حمل واذا وضعت الثلثة يقع عليها
 طلاقه اخرى كذلك وعدتها باقية على حالها لانه حامل بالثالث واذا وضعت الثالث
 ينقض عدتها بولادة لعدم الرجعة **وهو** ومطلقة الرجعي صورة تلك المطلقة الرجعية
 تزني لان الزني داء على الرجعة مستحبة وليس للزوج اخراجها الى ما دونه التسفر
 وعند زنته ذلك لان النكاح بينهما قائم كما قبل الطلاق ولهذا يحل وطئها
 وجري النوارث بينهما في ذلك كما يحل قبل الطلاق لانهما منهية عن الخروج في العدة
 لقوله تعالى لا يخرجوه من بيوتهم والتعليل انما لف الشخص باطل وفي عبادة الكتاب
 ركائمه وله وطئها وعند زنته حرمه بحكم من راجع بقوله ان الطلاق يروى
 النكاح ولهذا يحسب القعدة من العدة ولا يحسب مع بقا النكاح لانه قول الله تعالى
 وبوئنتن حق برقين برل على بقا النكاح فلا يحرم **وهو** ونكاح مبانة مسئلة
 يحل ان يزوجه مبانة ما دون الثلث في الحرة وما دون الثلثين في الامه في عدتها
 وبعد ثلثا المبانة بالطلاق وجوب الثلثين لوامه في يدخل بها زوج آخر نكاح
 صحيح ويصح عقد طلاقه او وفاته لان قوله عليه السلام تلك امرأة مني فزني عسيلة
 ويذوق عسيلة حديث مشهور يجوز الزيادة به على الكتاب ولو كانت امرأة
 مفصاة وصبت من النكاح قبل الاول لوجود الوقاع في قبلها ولو وطئها وانفاس
 وان اقرت امرأة ودخل الحمل وانكر الزوج صدقت قياسا على العكس **وهو** ولما هي
 صورة مسئلة ذابغ البنت اذني مدة البصير كالبايع في التحليل والبايع على
 ولا يحل للزوج الاول حملها بما به حتى لو كانت امه فطهرتها تسنين ثم اشترانا لا يحل له

هين

وحيث

او كانت حرة فطهرتها تسنين ثم ردت وحقت بدار الحرب ثم اشترى بها لا يحل له حتى
 يزوجه بزوجه آخر ويدخل ولا يوطئها لان غايته الحرة نكاح الزوج ولم يوطئها
 وذكره صورة مسئلة اذا تزوج المطلقة بثلاث بشرط التحليل بان قال تزوجتك على
 اهلاكك لزوجهك او قلت امرأة ذلك فالتكاح مكروه فيحل الاول اذا وطئ وغدر
 لا يصح النكاح فلا يحل الاول وعند محمد يصح النكاح فلا يحل الاول وان تزوج بقصد
 التحليل ولم يشترط يحل الاول اتفاقا لمحمد ان النكاح يصح في ذاته لانه لم يوقت و
 لا يحل الاول لانه على ما افاده الشرع فيجوز في منع مقصوده كقتل البوارث مودته
 باي يوسف في هذا في قوله عليه السلام لعن الله من حمل له بشرط التحليل فلو كان
 النكاح بشرط التحليل جائزا لم يستحق لعن الله من حمل له بشرط التحليل بل هو ان النكاح
 لم يوقت فيصح النكاح الصحيح بعينه على عند الخول لان البنت عليه السلام سماه محلا
 والزواج انما صورة مسئلة اذا طلق امرأته طلاقا او طلقين وانقضت عدتها
 وتزوجت بزوجه آخر ودخل بها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها الاول يعود اليه
 بثلاث طلاقا لان الزوج الثاني يهدم الطلقة والطلاقين كما يهدم سكرات وعند محمد
 يعود الى الاول ما يقع من النكاح الاول له ان الزوج الثاني ثبت حمل الاول اذا اتى به
 وحمل لم يثبت فلا يكون مبيتا قبل وجود حرمته المعلقة فيعود بما يقع لهما ان الزوج الثاني
 يهدم الثلث فلا يهدم ما دون الثلث بالطريق الاول **وهو** ومبانة بثلاث صور مسئلة
 اذا اخرجت المطلقة بالثلاث انقضت العدة من الزوج ودخول الزوج الاخر بها وانقضت
 عدتها مع احتمال المدة ذلك بعدد ما غلب على طنة صدقها لان الثلث امانة في
 الاخبار وفي الحمل وانقضت العدة والقول قول الامين واذا في صدق يتحقق فيها ثلث
 شهرين وقالا تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات لهما انه طلقها في اخر الظهر فزارا
 غير تطويل العدة فاستقبلت العدة باحيض في ثلثة ايام وساعة ثلاث
 لان مدة الاغتسال ملحق باحيض في التي ايامها اقل من العشرة والظهر بعد ثمانية عشر
 يوما واحيض بعد ثلثة ايام وساعة والظهر بعد ثمانية عشر يوما واحيض بعد ثلثة ايام
 ايام وساعة فيكون مجموعها تسعة وثلاثين يوما وثلث ساعة اعتبارا لا قبل مدة احيض
 واقل مدة الطهر لانه طلقها في اخر الظهر في ثلثة ايام والظهر بعد ثمانية عشر
 يوما واحيض بعد ثمانية عشر ايام والظهر بعد ثمانية عشر يوما واحيض بعد ثمانية عشر ايام
 فيكون مجموعها ستين يوما اعتبارا لا كمنهدة التحليل لان الطهر قد ربا قبل اتمه فيقدر

وساعتان لما انطلقت في فؤادها
بثلاثة ايام وساعة من وقت الطهر
بعد ثمانية عشر يوما

حيثما لا يكون بعد الا اتفاق الاقرب فيهما في غاية القدرة فلا يجوز بنا الحكم عليها و
اوله مدة المطلقة المرفوعة خمسة وعشرون يوما واما لا اهد وعشرون يوما ولا يحضر
بعد ثلثة ايام وساعة فيكون مجموعها اهد وعشرون يوما وساعتين له انه
طلقة في آفة الطهر فيستقبل العدة بالحض في عشرة ايام واطهر بعد ثلثة
عشر يوما ويحضر بعد ثلثة عشرة ايام فيكون مجموع الحاضتين والاطهر الواهد بينهما
خمس وعشرين يوما **باب الايلاء** او رده عقب الرجعة لانها رافعة للحكمة
بالاطلاء والاطلاء سبب للحكمة والنفى واولى الايلاء حلف على ترك طهر الحكة
مدة الايلاء بشرط ان يكون الحالف اهلا للطلاق واما الايلاء وجوب الكفارة
وحكم وقوع الطلاق بالبر وجوب الكفارة بالحلف على ما يحكي مفسدا في الحكة
اربعة اشهر كقولك والله لا اتركك اربعة اشهر ولا امة منكوبة شهران وعند
فكدة الحكة له ان قوله ثلثي للذين يولون من ثلثي امة له بعد طهر الحكة
مطلقا انه كانت وخرقة ان الرق تنصف مدة العدة فينصف من الايلاء
نفوت الحلي بها **قوله** في قولك سودة مسئلة اذا قال لامرته والله لا اتركك والله
لا اتركك اربعة اشهر وقال ان قربتك فطهر او صوم او صدقة او فانت طالق او
فلانة او عتده فكون موبيا فان وطهرها في امة يلزم الحراء والكفارة فيسقط الايلاء
والا بانثب بواحدة بمحضها لان المولى لم يمنع حقها ديانة فيجزي بوقوع الطلاق
بالاجماع فيسقط الايلاء لو كان موقفا لان الوقت لا يبقى بعد مضي الوقت و
الا يبقى الايلاء كما كان فان تزوجها ثانيا فان وطهرها كفو والتبين باق في ولو
تزوجها ثانيا فان وطهرها كفو والتبين باق في فاذا حصلت البينة بالاطلاء
ثلاث مرات بانقضت مدة بقى البين ويبطل الايلاء حتى لو تزوجها كفو والتبين
بالاطلاء وعند زفر لا يبطل الايلاء ويبقى التبريد **قوله** وقوله والله صور مسئلة
قوله لامرته والله لا اتركك شهرين وشهرين بعد هذين شهرين ايلاء
لانه اجمع برف اجمع بلفظ اجمع ولهذا لو قال بعت منك هذا العبد في شهرين
يكون كقوله لا شهرين ولو قال لا اتركك شهرين فكذلك يوما او ساعة ثم قال
في اليوم ثلثي والله لا اتركك شهرين بعد الشهرين الاولين لا يكون موبيا
لانه كل كلام بين على حدة ولم يذكر مدة الايلاء في كل بين فيصير مجموعا بعد
البين اثنتي عشرة شهرين كما بعد الاول وقوله بعد شهرين الاولين فيبعد بغير امة

اثنتي عشرة شهرين يكون مدتها واحدة **قوله** والله لا اتركك صورة
مسئلة اذا قال لامرته والله لا اتركك سنة الا يوما لا يصير موبيا حتى تقر بها
وبقي بعد ذلك اربعة اشهر فصاعدا وعند زفر يصير موبيا للحال لانه اليوم مستثنى
من البين يصرف الى امة السنة كما لو اورد ارسنة الا يوما لانه المولى لم يملك
قربان امرته اربعة اشهر الا بزوجم احد الاربعين وبها استثنى يوما منكرا او يمكنه قربانها
في اتي يوم يريد بلالزوجم ذلك فلا يكون موبيا وفي الاجارة صرف الحث في
آخر السنة فيجزي للعقد ورفعا لجها لمة لانه لانه امة يمنع صحة الاجارة
للجنة البين **قوله** وقوله بالبصرة صورة المسئلة اذا قال بالبصرة والله لا ادخل
الكوفة وامرته بها لا يكون موبيا حتى لا يقع الطلاق بمضى امة لانه امة قربانها
في امة بلالزوجم شئ بافواجها من الكوفة يستأفم بوجده علامه المولى فلا يثبت
الايلاء وانما وضع مسئلة في البصرة والكوفة لان بينهما حافة يسيرة حتى لو
كانت مسافة بين الموضعين اربعة يصير موبيا ولو قال للمماتة او الاجنبية
والله لا اتركك فكذلك لا يكون موبيا وان قربانها كقوله لان البين منعقة
في حق الكفارة لان حق الطلاق ويصح الايلاء على الرجعة لقيام النكاح ولو انقضت
العدة قبل انقضائها الايلاء يسقط **قوله** ولو بخر صورة مسئلة اذا قال لامرته
عاجرا اجمع لمضها او حرمه او لقن او لرقى بها او لصغرها او لمساها ففأبالت
يكون موبيا في حق الطلاق لا يجزي بالطلاق ان استمر العذر في امة لانه
آخره لان حق الحث حتى لا يلزم الكفارة وعندك لا يكون وطئا اصله ان التي
بالك لو كان وطئا لم يثبت ولا المعلق بالتي حكام وجوب الكفارة وامتناع
الحركة والتي بالتي لا يثبت في حق احد الحكمين فكذلك ان حكم الآخر ان التي القادر
على اجمع وللعا جرحه بالذي عملا بحسب الطاقة وان قدر على الرجوع الفسخ في مدة
الايلاء بعد الرجوع القول يبطل ذلك فيصير الرجوع بالفعل لان القدرة على العمل
قبل حصول المقصود بخلاف يبطل حكم الحلف ولو قربانها بعد ما قال بالذي في امة
كقوله عن يمينه لوجوب الحث لانه يمينه باقية في حق الحث وان بطلت في حق
الطلاق **قوله** وانت على حرام صورة مسئلة انت على حرام طلبة باينة ان نوى الطلاق
الا ان يوفي ثلث لانه الفاظ الكنا لا نظر بها ان نواه وعند محمد لا يكون طهرا
لعدم ركته وهو تشبيه الحث بالحرمة كما انه اطلق الحرمة في الطهار نوع وقوله ومطلق

يبين

يجعل على عقيد فصدق وهدران نوى كذب لا وصف كحذله بالحرمة وابتلاء ان نوى
 التحريم او لم يثبت لان تحريم الطلاق بين قال الله تعالى تحريم ما اهل الله لك ثم فرض
 الله لك تحريمه بانكم وحرف هنا فاذن هذا الكلام لا الطلاق في نوى غيره لا يصدق
 كما يفرض كل من على ادم وهرجه بدست است كبرم بروى حرام غلبه صرف المناس
 في اراقة الطلاق **اورده عقيب** لا يلائم لانه بناء على نشوز المرأة
 كما ان البلاء بناء على نشوز الزوج فهو عيب الطلاق البين بقبولها بلفظ الخلع
وله لا بأس بصورة الزوجان ان لا يقبلا حدة وادته يقع لهما خلع لقوله تعالى فلا جناح
 عليهما فيما افدت بهما يصحهما لان ما يصح به لا المتقوم فلان يصح به لا غير المتقوم
 اولى قوله بما يصح به لا ينافي العكس في جازما لا يصح به الا في الاول والآخر
 ويحتمل في آخره وذلك ان كل حاله يحتمل ان يكون الخلع من لؤها لهما على الحيوان معلوم
 اجتناب قول الوصف كالنفس البطل بضع التسمية كما في المهر والافلاحة لؤها لهما
 على الحيوان فجهول الجنس لا يثبت لاي بضع التسمية كما في المهر وهو طلاق صورة التسمية
 طلاق بدين وعقد فسخ فلا يفتقن به عدد الطلاق من لؤها لهما كذا في
 لا يثبت كونه المخلصة فيحل للزوج الاول في غير تحليل له قول ابن ربه الخلع من لؤها
 فسخ كناية لانه الخلع المرأة انواع يكون في الشيا وبالحجرات والكنابات
 بواو بين فبيع به طلاق بدين ولا يحتاج الى النية لانه دالة لهما اذ ذكر احوال مغنية عن
 النية ولو لم عليه سلام فخلع تطليقة باينة فاذكره اثر وما ذكرنا خبر ولا اثر لانه
 في مضايله خبر ومضى المختصة في العدة من طلاق وعنده لا يلحقها لانه في الخلع
 فلا يكون محلا للطلاق لان عذتها كما لو فسخ النكاح لعدم الكفاءة ونقص المهر و
 ضيار البلوغ والعقود بعد القول ان الخلع طلاق بدين فغير المرأة محلا للطلاق
 لان الصريح يلحق البين ولفظها اهل المسمى لانصام اهل الاثر ام ولان الزوج
 لم يرض بالطلاق البين الا بسم الله المسمى قد ورد به الشرع فليزم قوله
وله ذكره صورة مسئلة بكرة تزوج ان بالخذ منها شيئا في الخلع ان كان نشوز من قبله
 لقوله تعالى ان اردتم استبدال زوج مكانه ولا تأخذوا منه شيئا واخذ الزيادة
 على مهر عطاها ان كان نشوز من قبلها باتفاق الزوجين وجاز قضا لوجود التراضي
 ظاهر **وله** ولو تعلق صورة مسئلة اذا قال المرأة انت طالق باللف وعلى الف فثبتت
 بان المرأة لان الزوج ملك العوض فيملك المرأة المعوض بتحقيق الاستدلال بالسلطنة

مسئلة اذا خان

قدر بقبولها لانه عقد معاوضة او تعليق بشرط فلا ينفق المعاوضة بدون قبول
 ولا الحقن بدون ان شرط اذ لا ولاية لاحد مما على الآخر **وله** ولو فسخ صورة مسئلة
 اذا خان الزوج مسلم امرأة او طلقها على غير وجهه يرفع الطلاق وانما الخلع لان الوقوع
 معقوب بقبولها وقد وجد ولا يجب الزوج عليها شي لان البضع مستقوم حاله الدخول
 لاهاله الخروج ولذا جاز تزويج الاب ببنه الصغير فلا يجوز ان ابنته الصغيرة بما لها
 وخلق لم ينفق من ثلث مال وتزوج اهل المال فيكون الطلاق باينافي الخلع في الكفاية او برعينا
 في الطلاق بطلان الزوج **وله** وان قال فاني صوريته اذ اقلت تزويجها فاني
 على ما في يدي فليها مني صورة لا يجب شي لانها لم تسم ملا وان قلت على ما في يدي
 مال ردت عليه مهرها لان البضع لائمه لها حاله الخروج وانما يجب ان لا تسميه او لا
 فانها غربة بتسمية حال وانما مجهول فراجع الى البدل لاهل وان قلت على ما في يدي
 من ذراعيه يجب عليه ثلثه ذراعيه لانها ادنى من اربعة المصالح فيكون من بيان الجنس لا
 لتبعض كمال في قوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان **وله** وان افسدت صورة مسئلة
 اذا افسدت على عبد لها اتي على انها برئت من ضمانه يجب عليها تسليمه ان قدر
 وتسلمت ان تجرت كما لو خانها على عبد الغير **وله** وان طلبت صورة مسئلة اذا قالت
 زوجي طلقني ثلاثا باللف فطلقها واحدة يقع باينة بثلاث الالف اتفاقا وان
 قالت طلقني ثلاثا باللف فطلقها واحدة يقع برجعية بلائيه وقا لا باينة بثلاث
 الالف لهما ان على المعوض كانه لانه لا فرق بين قوله بعث باللف وبين قوله بعث
 على الف وبين قوله اجزتك بكذا وبين قوله اجزتك على كذا فاجزاء العوض قسم
 على اجزاء المعوض كما اذا قالت طلقني وصرت على الف فطلقها واحدة يلزم حصتها
 من الف بانق لم الف على امرها فيجب جهنما ثلث الالف لانه على الشرط كما في
 قولك اشترت هذا العبد على ان كانت او حيازا و اجزاء اجزاء لا ينقسم على اجزاء بشرط
 كما اذا قال للمرأة ان دخلت هذه الدار وهذه فانت طالق فتبطلت
 احدهما لا يقع الطلاق ولو كان المشروط منقسما على اجزاء الشرط يقع طلاق واحد
 بدخول احدهما **وله** ولو قال طلقني صورة مسئلة اذا قال للمرأة طلقني ثلثا
 باللف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شي من الطلاق واهل لان الزوج لم يرض بالبينونة
 الا بتسليم جميع الالف لانه خلاف قوله طلقني ثلاثا بالالف لانها رخصت بالبينونة
 فرضا ما يحضرها بالزوجين **الاول** وان قال انت طالق صورة مسئلة اذا قال للمرأة

مريض يتبع

باين فان لم يكن له نية لغا وعندئذ يكون ظهرا للمخدة ان في التشبيه بجميع تشبيهها
 بالعضو لما انه كناية بحتم وجوها مختلفة ولا يمكن شي معين بدون النية **وهو** وبها
 على اقسام صورة مسئلة اذا قال لامرأة انت على حرام كاتي سئل عن نية فان نوى
 الطلاق كان طلاقا لانه من كفايات وان نوى ظهرا را كان ظهرا وان نوى
 البين كان ابلاء لان ذكر الحرة مطلقة فانها يحتمل في الظاهر روجا لا يلا
 فانها نوى تحت نية وان لم يكن له نية يكون ظهرا لانه ذكر التحريم مشتملا
 بالام فان تحريم يشبه بها الظاهر فيجمل عليه ولان الحرة بالظاهر دون الحرة بالطلاق
 لان الحرة بالظاهر لا يزيل ملك والحرة بالطلاق يزيل **وبانت** على اقسام صورة
 مسئلة اذا قال انت على حرام كاتي يكون ظهرا راسوا نوى الطلاق او الظاهر
 او التحريم مطلق او لم ينو شيئا وقال ان نوى الطلاق يكون طلاقا وان نوى
 البين يكون ابلاء وان لم يكن له نية يكون ظهرا رالها ما مر انما لان محتمل يحتمل
 على الحكم فعلم كظاهري حكم في الظاهر وقوله انت على حرام كاتي كظاهري كظاهري
وهو فحصل الظاهر بصورة مسئلة شرط الظاهر ان يكون مشتملا من كفايات
 فخرج الظاهر عن اتم الولد وهو ترق والقبلة والنية لان من يستحله للطلاق
 ومن تزوج امرأة بلا امر ظاهري منها ثم اجازت النكاح لا يقع الظاهر لانه تشبيه
 المحتمل بالحرة فلم يوجد لانها الحرة قبل اجازتها **وهو** وبانت صورة مسئلة اذا ظاهري
 من نية الاربع بكلام واحد بان قال لها انت على كاتي كاتي كاتي كاتي
 وملك يكفيه كفارة واحدة كافي الابلاء من نية ان الكفارة لانها الحرة
 وقد تعددت فيتعذر الكفارة بعد ذلك بخلاف الابلاء لان الكفارة فيه لملك
 حرة اسم الله ولم يتعد ذكر اسم الله فلا يتعد الكفارة **وهو** وفي هو مسئلة كفارة
 الظاهر رؤيتين عن رقة لقوله تعالى فخر برقة من قبل ان يتامسا وجاهزها
 اسم والحازر وعند لا يصح اعتاق رقة الكافر لان الرقة مقيدة بعقيد
 الايمان في كفارة القتل مطلقة في سائر ما فيجمل مطلق على المقيد ولان كفارة
 حتى انما في خارجة من رقة كاذرة وكفارة القتل لان النقص مطلق
 فلا يجوز تعقيده بالاي لانه فسح وجاهزها الذكر والانثى والصغير والكبير ومن في ذمة
 وقر والاغور ومقطوع احدى يديه واحدى من رجليه من خلاف لان جنس المنفعة
 اصل لافات والاضلال غير مانع **وهو** ومكاتب صورة مسئلة اذا عتق مكاتبها

نية ايجاب واحد فلا يوجب كثر
 من كفارة واحدة

لم يؤد شيئا في البذل كفارة ظهرا رتحة وعند لا يقع ان استحقاق
 بالكفارة فوق استحقاقه بالتدبير والاستيلاء ولهذا صار باجابه ومنع حوله
 من التصرف فيه وفيما في يده ويضم له الارش والعقربا بجنانية والوطى فلتايع
 تكفير قياسا على اتم الولد وهذا لانه الواجب في الكفارة رقة كامل ونالوطى
 ملك والرق في المكاتب بدليل ان الكفارة يقبل الفسخ وملك ناقص مخروجه
 عن ملك المولى بدو حرة وطاع المكاتبه والرق ناقص في المديونية واتم الولد بدليل
 ان التدبير والاستيلاء لا يقبل الفسخ وملك كامل بدليل حل وطهر فيجوز
 التكفير باعتاق المكاتب لكمال الرق لا باعتاق المديونية واتم الولد ناقص الرق
وهو وشري قربة صورة مسئلة اذا اشترى من قربة الولد اعطى او سفل
 ناويا عن كفارة ظهرا رة او يمين يقع عنهما وعند لا يقع في غير ما يقع اتفاق
 الاصل فيه ان الشرطي جواز التكفير فان النية بعلة العتق له ان علة العتق
 جهة القربة وهي سابق على النية فلا يجوز كما اذا اشترى المحبوب بعقبة ناويا
 عن الكفارة لانه ان ذكر النية عليه السلام العتاق بحرف الفاعل فحصل قوله عليه
 السلام ان تجزى ولدك والده الا ان يجده مملوكا فيشتره فيعتقه ويدل على ان
 علة العتق شري الاب لان الفعل اذا ذكر بحرف الفاعل فيكون الثاني غير الاول
 كما في قوله طمعه فاسبعه واسقاه فارواه فيكون الشراء اعتاقا فاذا نوى به
 الكفارة اقرن النية بعلة العتق **وهو** واعتاق نصف عبده صورة مسئلة اذا
 اعتق نصف عبده عن ظهرا رة عتق النصف الباقي عن ذلك الظاهر يجوز عن الكفارة
 لهما انه عتق رقة كاملة بكلام واحد لانه اعتاق النصف اعتاق الكل لانه عتق
 رقة كاملة بكلامين فيجوز لا في بيت من المنفعة صورة مسئلة لا يجوز اعتاق عبد
 مملوك من وجه عن الكفارة كالاعني نفقوا جنس منفعة البصر ولا الجنون لا يفيق ولو كان
 يحن ويصيق يجوز لانه يحتمل الزوال كالبحر بالتوم والاعفا ولا منفعة الفعل مختلفة
 لافايته ولا مقطوع براه لغوات جنس منفعة الباطن ولا ايهام اليدين لا قوتها
 كقوة اكثر الاصابع ولا رملها ولا يدور رجل من جانب احد لغوات جنس منفعة المشي
 ولا يدور لاه ولا مكاتب لذي اذى بعض بدله لانه يحترق بدله واعتاق
 نصف عبد مشترك صورة مسئلة اذا اعتق نصف عبد مشترك عن ظهرا رة موسرا
 منه شر بيه نصف قيمة فاعتق ذلك النصف الآخر عن ذلك الظاهر لا يجزى وقال

يجزى لهما ان اعتاق النصف عتاق الكل له ان نصيب صاحب نقص على ملكه ثم
انتقل اليه بالتضامن في مثل ذلك يمنع من الكفارة كالنذر بخلاف اذا كان كله ملكا
له لانه اذا كان لكل العبد ملكا للمعتق وقت اعتاق النصف الاول يجعل قدر النقص
مصرفا الى الكفارة وله ونصف عبده صورة مسئلة اذا اعتق نصف عبده عن
تكفيره ثم باقية بعد وطى التي ظاهرها لا يجوز وقا لا يجوز لهما ان اعتاق النصف
اعتاق الكل فيعتق الكل قبل المسيل ان اعتاق النصف الاول قبل المسيل
النصف الثاني بعده بشرط ان يكون الاعتاق قبله فلا يجوز **وهو** وان عجز صورة
مسئلة اذا لم يستطع المظهر المظهر فكفارة منه صوم شهرين متتابعين قبل
المسيل لقوله تعالى ان لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتيسر لها
شهر رمضان لان الصوم في رمضان يقع في صوم رمضان لا عن غيره على ما مر
والا يام منهية لان الصوم فيها منتهى فلا ينادى بها الكامل وان افطر يوم
بعد نفاس احرص وسر او غير عذر روزه يستيناف الصوم لانعدام الترتيب
المنصوص **وهو** ووطئها في الشهرين صورة مسئلة اذا جامع المظهر الصائم عن
كفارة من يفرغ ظاهرا رعا في خلال الصوم ليل عاذا او نهائيا سياتى في
الصوم وعذرس لا يبرمه وان جامع ليلنا سياتى في الاعتاق وان جامع نهائيا
عاذا يبرمه اعتاقا له ان في الاستيناف تأخير الكل في المسيل لاني الحق تأخير بعض
فيكون اولهما انما هو واجب تقديم الصوم على المس واهلاؤه عن حسن عجز عن التقديم
وقد راعى الاضلاع والعجز عن اهداها لاوجب سقوط الآفة وان جامع المظهر اعظم
في خلال الاطعام لا يستأنف لان النقص لم يشترط الاطعام قبل المسيل ان يمنع
قبل لاهتمامه بعبادة على الاعتاق والصوم فيقتضاه بعد المس **وهو** وان عجز
صورة مسئلة اذا لم يستطع المظهر الصوم اطعم ستعة مسكينا وعشاهم جاز كما عدا
عدا من او عشا من كاعدا مسكينا واهدا مائة وعشرين يوما وعشاه كذلك
لان الاكل انما في كل يوم برقتين فيقوم الاكلان مقام نصف في موضع
قد يشيع كل فقة قسلا ما اكلوا او كثر وعذف لا يجوز اطعام مسكين عن
الكفارة الا بالتمليك قياسا على الزكوة وصدة الفطر لانه الاطعام
نحوه كما مر واسطاما لظهوره فيكم باهنة فكذلك **وهو** او اعطى صورة مسئلة اذا اعطى
اقبل ما قدر انشع من البر والبر والبر او الشيع بان عطي من بر وموثر من غير

او شيع

او شيع جاز لان الجنس متحد حيث الطعام يجوز تكميل احد النوعين من الاول بالقيمة
حتى لو ادنى اقل من صاع ثم يساوى لنصف صاع فلا يبر لا يجوز ان لو ادنى نصف صاع
ثم جعده يساوى صاعا في الوسط بخلاف اختلف الجنس حتى اذا اطعم خمسة مسكين
في كفارة يمين وك خمسة مسكين لم يجز لان المقصود بالكسوة غير المقصود بالطعام
وان اعطى مسكينا واحدا ستين يوما كل يوم نصف صاع يجوز في الكل وعذف لا يجوز
لان يوم واحد ان التفرق على الستين منصوص فلا يجوز ابطاله بالتعجيل لانه
ان المقصود ستين يوما وقودا وهدوان اعطى مسكينا واحدا في يوم واحد
قد انشع من دفعه واحد لا يجوز الا عن يوم لانه واجب التفرق في كرمي **وهو**
وان اعطى ستين مسكينا صورة مسئلة اذا اعطى ستين مسكينا ستين صاعا ثم عجز
كفارة ظاهرا ان يكون في اهداها وعذف يكون عنهما وان اعطى في اهداها وعذف
يكون عنهما اعتاقا لانه نوى لهما والمودى يفي بهما فيكون عنهما اختلفا بسبب
او ادنى عنهما على النقص لانه نية التعيين والتخير لقيمة الاجناس فلا يعمل في الجنس
الواحد فيعمل ان يصير كغذاء اهداها وزاد على قدر الواجب بطريق الاجناس وان
صام اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين مسكينا او اعتق رقبتين ع كفاية ظاهرا
ولم يعين واحدا لو اهدى يكون عنهما وعذف لا يكون عنهما ولا عن اهداها حتى
يعين واحدا لو اهدى قياسا على اختلاف الجنس لانه الواجب تكميل العدد وقودا
فيقع عنهما ونية التخير لقيمة الاجناس فلا يعمل في الجنس الواحد فلا يشترط بخلاف
اختلفا في الجنس فانه نية التخير يعمل بشرط **وهو** وفي اعتاق عبده صورة مسئلة اذا
رقبه واحدة او صام شهرين ع كفاية في ظاهرا رين في امرأة او من امرأتين لا يقع
عنهما لانه لا يفي بهما وله ان يجعل عن ايتها شاة وعذف لا يهدر على ذلك لانه
اعتق لكل ظاهرا ونصف عبدا يمكن له ان يجعل عن اهداها بعد ما اعتق عنها مخرج
الامر من يد كمان الكفارة المختلفة **وهو** وان اعتق صورة مسئلة اذا اعتق عن
كفارة قتل وظاهرا ر رقة واحدة لا يهدر ان يجعل عن اهداها لان كفارة الظاهرا
مع كفارة القتل مختلفان ولذا يجوز في كفارة الظاهرا رعتاق الرقة الكافرة
فلا يجوز في كفارة القتل فاذا اختلفت جفت بنية التعيين فوقع عن كل واحد
منهما نصف العتق فلا يمكن ان يجعل عن اهداها بعد ما اعتق عنها مخرج الامر
يده ولا يجوز في ظاهرا العبد الا الصوم لانه ليس بهل التكفير بالارائة ليس بهل التكفير

فلا يصير ملكا بالتبليك **باب اللعان** اورده عقيبا لظنهما لان حكم كل واحد منهما
حرمة موقفة ولقب الباب باللعان دون الغضب لان اللعان من جانب الرجل
فيكون باقا عليه وسبق حجب سبب الزوج وهذا معنى الحل باسم البعض كالشهاد
في **قوله** ومن قذف صورة مسلمة اذا قذف من كونه العفيفة عن الزنا بالزنا وكل
واحد منهما من اهل الشهادة واكثر وطالبة بموجب القذف ووجه القاض
باقامة البينة على صدق مقالة فيخرجها لاعم لقوله تعالى والذين يرمون
ازواجهن الاية وشرط قذف الزوج لان قذف الزوجة بموجب غيرها احد لا اللعان
وكونها عفيفة عن الزنا لان اللعان لا يوجب الا زواجه فانه يطلب في شرط ان
يكون محصنة وكونها من اهل الشهادة لان اللعان شهادة لنفسه لان يكون القذف
بنفي الولد فان له ان يطلب له حياجه الى نفي من ينسب وكذا لو نفي نسب ولدا
امولو على من ينسب غيره غم ابيه الموقوف لان قطع الولد عن الاب قذف لها وبدي
بالزوج لانه اعمى فيطلب منه النجاسة **قوله** فان ادى الى افساخ الزوج في اللعان
يحبس حتى يلاعن لغيره على ايقانه او يكذب نفسه فيجده لاقراره بقذف محصنة
فان لاعم لا يعتد بان يمتنع من تعاين او تصدق فيسقط اللعان لاهل
التصديق ولا يجب عليها هذا الزنا بالتصديق لتوقفه على الاقرار بالاربع ولو حصة
في نفي الولد يبقى نسب الولد لان النسب انما يقطع باللعان ولم يوجد ولان النسب
حق الولد فلا يصدق ان يبطل **قوله** فان كان صورة مسلمة اللعان شهادة لا يثبت
بالايمان والغضب فيجري بين الزوجين اذا كانا من اهل الشهادة بان كانا حريين
مسلمين عاقلين غير مجذومين في قذف ويشهد كل واحد لنفسه على صدق
مقالته فان كان الزوج عبدا او كافرا بان كان الزوجان كافرين فاسلمت
الامرة فحذف في وجهها قبل ان يعرض عليه الاسلام او جدودا في قذف يجب على الزوج
احد لان اللعان بدل عن اربعة كما ان مستمعي حرمات في القذف بالبدل يصار الى الموت
الاصل فكذا هنا واذا كانت الزوجة امه او كافرة او مجذومة في قذف او كانت
عمر لا يجزى قذفها بان كانت حبيبة او مجنونة او زانية لا يجب على الزوج احد
قياس على قذف الاجنبى ولا لعان لانه حلف عنه كما اذا صدقته وعنف بال
من كان اهل اللعان يكون اهل اللعان فيجري بين العبد وامرأة امرة لقوله تعالى
شهادته اهداهم اربع شهادته بانه نقول له كما بانه في كفي اليقين والشهادة

بالغير

مكتول

يحمل اليقين على الحمل على الحكم ولان تكرار اليقين مشروع في القضا دون الشهادة لانا
قوله تعالى والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم شتمت انفسهم عن
الشهادة فيثبت انهم شهداء لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ففضل على الشهادة واليدين
بان قال فشهادته اهداهم اربع شهادته بانه نقول له كما بانه في كفي اليقين والشهادة
مرات فيقول في كل مرة اشهد بانه في صادق فيما ربيتك من الزنا وفي امرة امرة
بدون الشهادة لعنة الله عليه ان كان كاذبا فيما ربيتك من الزنا بشير اليها في جميع
ذلك ثم تشهد امرة اربع مرات فيقول في كل مرة اشهد بانه انت كاذب فيما ربيتك من
من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان في الصادقين فيما ربيتك من الزنا و
تكرارها لقيام مقام شهود وهو رتبة في الزنا كذا ما قام مقامهم **قوله** ثم يفرق
اللعان صورة مسلمة اذا اللعان الزوجان يرزول النكاح بتفريق القاضى لومات
احدهما قبل التفريق ورثة الآخر وعند زفرير زول بلعانهما له ان الوقت حكم اللعان
وقد وجد لنا ان البتة يثبت التفريق بين هلال وامرأة بعد اللعان والحق الولد بانه
ولو وقعت الفرية بدونه لم يمتنع تفريقه ولان اللعان شهادة بين الزوجين وتكالفا
بينهما عند ذوابا كان يقتصر الى قضا القاضى **قوله** وان قذف بنى الولد صورة مسلمة
اذا كان القذف بنى الولد ذكر اننى الولد في اللعان فيقول الزوج اشهد بانه في
صادق فيما ربيتك من بنى الولد وتقول امرأة اشهد بانه انت كاذب فيما ربيتك من
من بنى ولدى ثم يلحقه بانه فيقول قطعت نسب هذا الولد والحقة بانه لان الله عليه
الصلوة والسلام فكل هذا بولد هلال وان كان القذف بالزنا ونفى الولد ذكر فيه لا يبرأ
فيقول الزوج اشهد بانه في صادق فيما ربيتك من الزنا ونفى الولد وتبين
صورة مسلمة البينة بتفريق القاضى كحريم موقت حتى لو اكد به نفسه في القذف بعد
تفريق القاضى وحدهم الرجوع عن الشهادة بالزنا مل له ان يزوجها وعندها يسبح بحمده
كحرمه الرضاع والمصاهرة له قوله عليه الصلوة والسلام امتلا عنان لا يجتمعان ابدا
لها ان اللعان حكيم قطع النسب حرم الاجتماع وقطع النسب لا يتأبد فيبطل بالاكذار
ويبطل الاخر بذلك كما اذا بطلت بطلية اللعان في احدهما بان افرس او حد للقذف
او الزنا لا يبطل اهلية الشهادة لا يثبت حكم اللعان وهو التحريم **قوله** ولا يلحق صورة مسلمة
قذف لا حرس لا يوجب اللعان وعند ذوابا بان اشارته كالقذف لانا ان لعان
الزوج قائم مقام هذا القذف بالنسبة الى امرة حتى يتقبل شهادته عليها ولو قذف

مرارا يكنى لعان واحد كالحقة وللعان المرأة قائم مقام حد الزنا بالنسبة الى الزوج
حتى لا يجد قاذفها فالاشارة لا يجري في شبهة واحد ولا تجب بالزنا لان لا يلا
بلفظ الشهادة مستقروا على هذا اذا كانت المرأة **افوس** وفي الحمل مستدرة
ناني الحمل لا يلاعن لان قيام الولد لم يتيقن لاحتمال حملها ريكا وورما ولد فحمل
قاذفا وقالا ان ولدت لاقل في سنة شهر من يوم القذف يلاعن لانها اذا ولدت
لاقل في ذلك تبين ان الولد موجود وقت النفي فصارت كنفى الولد المولود له ان
الزوج لما لم يكن قاذفا في الحال صار قذفه كالمعلق بالولادة لاقل في ذلك فيصير
تقديره ان كان في بطنك ولد فهو الزنا فلا يكون ذلك قذفا فكذا هذا **المرور**
ويزنيت صورة مسئلة اذا قال للمرأة زيني وهذا الحمل من الزنا تلاعننا لوجود
القذف صريحا ولا ينعى ان الحمل وعندك من قبله ان الله عليه الصلوة والسلام
نفي الولد عن بطنك وقد قذفها حالها لما مر آتفا والمحدث محمول على انه عرف
قيام الحمل بالوجي **وهو** نفي الولد صورة مسئلة اذا نفي الولد ولاعن يتيقن اذا
كان حين يولد لا سبعة ايام وقالا لا اربعين وان نفي بعد ذلك لا تصح ولا
تلاعننا لوجود القذف لهما ان زمان انقاس حال الولادة في حيث لا تقوم
ولا تصح له ان النبي عليه السلام عفى عن الحرة بحبس رضى الله عنهما في اليوم السابع
وهذا فصل بعقل من يلزم نسب الولد فيقدر بها ويعرف ان كان لم يولد فيه
لهذا وقعت المناقشة بينهما وان نفي صورة مسئلة اذا ولد ولدان في بطن
واحد فنفي الاول واعرف بالثاني لاعن لانه صار قاذفا بنفي الثاني **باب**
العنين اورده عقيب النكاح لان كل واحد سبب له وقوع الفقرة فهو من
لا يصل الى النكاح قيام لآله او يصل الى النكاح دون البكر **وهو** ان الصورة مسئلة
اذا ادعت عدم الدخول فان صدقها يوجب سنة بكر كانت او ثيبا لان الجرح في الدخول
قد يكون لعنة معترضة لا يوجب اختيار وقد يكون لآفة اصلية يوجب اختيار والاصل
المعروف سنة لان الجرح اذا كان لعنة البرودة بعلمه فصل الحارة وان كان لعنة
الحارة بعلمه فصل البرودة وان كان لعنة الرطوبة بعلمه فصل البوسة وان كان
لعنة البوسة بعلمه فصل الرطوبة فمرة ثمانية واربعه ومثلهما لا شبهة ثمانية
ومثله وستون يوما لما سباني في الاجارة ان شاء الله تعالى وهذا ما يجهلها واستمر
رمضان من السنة لانه معلوم الوقوع لانه مرضها ومرضه لانه من العوارض فاذا

مفتت الفصول المربعة ولم يصل اليها تبين ان الجرح لآفة اصلية لا لعنة معترضة
فيجوز ان يشاء اختارت زوجها بعيب ان شاء اختارت نفسها بغير العفة
بتفريق القاضي وقالا لا باختيارها ان الشرح لا يكون اذ في تحريم الزوج فلا يحتاج
تفريق القاضي تحريم الزوج فني تحريم الشرح اولا لان الواجب على الزوج ان يمسك
بمعروف او يسترح باحد فاذا امتنع في الشرح يوجب القاضي منابه في التفريق
كما في **الحج** وتبين صورة مسئلة تفريق القاضي طلاق وعندك من قبل العقد
على رد المهر بالعيب لانه فرقة من جهتها لانا ان التفريق يحصل من جهة الزوج لان
الواجب للمساكن بالمرور فاذا فات وجب الشرح بالاحتمال فان فصل والانا
القاضي منها فينتقل فعله اليه فيكون طلاقا باينا لوجود دفع الظلم عنها وقوله ولها
كل امر ان خلا بها وجب العدة مستغنى عنه باقل في المهر وان انكرها قبل التام
فان كان تزوج ثيبا صدق الزوج لا سكا في استحقاق الفقرة وان نكل يجرى
ان كان تزوج بكرا يراى القاضي ان كان شهدته بالبكارية يؤجل لانها مستكرمة
عدم الدخول وان شهدته برزواها صدق بالبين وان نكل لا يوجد الوصول فان
ادعت عدم الدخول بعد نفقها الاجل فان صدقها خبرت بشوكة في التصديق
وان انكرها في ذلك كانت ثيبا في الاصل صدق وان نكل تحريم لان دعواتها تأيدت
بالنكول وان كانت بكرا يراى القاضي فان شهدته بالبكارية تحريم وان شهدته
برزواها صدق وان نكل تحريم وان نكل كالعنين لان الآلة قاذفة فيرى الدخول
اليها في المستقبل كما يرى في العنين فيؤجل كالعنين ويجوز بغير في الحال بطلانها
لان وصوله لا يبري فلا يؤجل **وهو** ولا يتخير احداهما صورة مسئلة لا يحرم الزوج
بعيب امرأة وعندك تحريم بعد العيب **التمس** قيا على المشتري فلا يلزم له
ان كان قبل الدخول لانا ان وجوب العيب لا يمنع لزوم النكاح ولا المرأة بعيب
الزوج قيا على الجاني لا في وعندك لها ذلك كما اذا وجدت زوجها معيبا
بجبت ولعنة ونقصا **باب العدة** العدة ما فرغ من بيان اسباب الفقرة
شرع في بيان العدة التي يعقب الفقرة **وهي** صورة مسئلة عدة حرة تحيض عظم
والفصح ثلث حيض لقوله تعالى والطلاق يترتب بانفسه ثلث فروع والقرء
الحيض وعندك ثلثة اطهار والقرء الاطهار ومرة واحدة تظهر فيها اوطى
امرأة من طهر خال عن الوطى لا تنقص عدها حتى تظهر في الحيض الثالث وعندك ثلث

واجب

حتى تظهر الحيض الثالث ولو حمل على الطهر بقصر العدة لانه الطهر الذي وقع فيه الطلاق
تحتسب العدة فيكون ما قلنا ان الله تعالى اوجب لاعتداد بالثالث فلو حمل على الطهر
وقع الاعتداد ببعض الطهر الذي وقع فيه الطلاق والطهرين الاخيرين ينتقل العد
ولو حمل على الحيض لا ينقض ما قلنا وبذلك على ذلك قوله عليه السلام دعي الصلوة بآدم
اقرانك افاد مقوله كوا مل انه اذا طلقها في الحيض لا تحتسب تلك الحيضة التي وقع
فيها الطلاق العدة لانه اوجب عليها ثلث حيض او ثنتان فلا ينقص عنها كاعتداد
الركعات **ق** كاتم ولد صورة مسنة عدة ام الولد ايا بل يموت مولانا او اعتاقه ثلث
حيض او ثلث اشهر وعدة في حيضة واحدة لانه يجب بزوال ملك اليمين فشا بهمة
الاستبراء لانه اذا وجبت بزوال النكاح فشا بهمة العدة الطلاق بهذا الم يكن
مزوجة او معدة لانها اذا كانت كذلك لا تجب عليها العدة بموت الزوج ولا بالحق
لعدم ظهور فرض النكاح فمضى الزوج والموطنة بشبهة او بسخاء فاستثنت حيض
في الموت والفرقة وعزم الوطى على ترك وطئها لان عدهما لا تعرف بغير ازالة الرحم
والمعرف هو الحيض في غير الحمل والايسته فلا يختلف بين الموت وبغيره ومن لم تحض
قط ومن بلغت حد ابليس وانقطع دمها الطلاق والفسخ ثلثة اشهر لقوله تعالى
والا نقي يقين من الحيض من انكم ان اربتم فعدتم ثلثة اشهر **ق** ولدت صورة مسنة
عدة محرقة المتوفى عنها زوجها مسنة او ثمانية تحت مسلم صغيرة او كبرية قبل التحويل
او بعده اربعة اشهر وعشرة ايام ثم اشهر خمس لان الشهر بدونه اثنا عشر يوما فاذا
تناول السكابة قبل ما بآثارها من ايام على ما قرئ الاعساف ومرفوعة تحيض لها حيضتها
لان الرق ينصف والحيضة لا تنصف لاختلافها بالكثر والقل والوقت فلا بد من
لضعفها فيكمل ثلثة حيضتين ومرفوعة لم تحض لها شهر ونصف والموت شهر او خمسة
ايام **ق** ولما لم صورة مسنة عدة اى من الوفاة والطلاق والفسخ حرة كانت او امه
وضم الحمل لموتها واولاد الاحمال اهلان ان يضمن حملهن **ق** وان ما عنها
صورة ثلثة عدة الزوجة الصغرى اى من الموت وضع الحمل وعندها من سار به شهر وعشرة
واى من بعدة اشهر اتفاقا لان العدة وجبت بالاشهر عند الموت فلا تغير بعدة وزوجة
الكبرى اى من الموت وضع الحمل اتفاقا لضرورة ثبوت النسب يعرف هذا الحمل بسن الزوج
يقين فصار كالحمل كاذب بعد لهما ان الزوج لو نفي حمل امراته وقرق النكاح بينهما بالثبوت
حكم ان الولد ليس للماتن ينقض عدها بوضع حملها فكذا هذا الحمل اى الحجة لان العدة

حيث اولها لا شهر فلا يتغير بعدة بحدوث حمل ولم يثبت نسب الولد في الحمل كذا الموت
وفي غير هذا حيث لم يثبت لان اقامة النكاح مقام ما عند توام **ق** والمرأة الفارصة
مسنة اذا طلق امراته طلاقا باينا في مرضه الذي مات فيه يلزمها العدة ثلث على التقدير
وعند من يلزمها عدة الطلاق لا غير له ان النكاح زال قبل الوفاة فلا يلزمها عدة الوفاة
كما لو طلقها بسولها وكما في الصحة لهما ان النكاح يمتد في حق الاش فيبقى في حق العدة
في جميع العدة من عملا بالبرلين وان طلقها فيه طلاقا رجعيا يلزمها العدة ثلث اتفاقا
لانها مطلقة والمتوفى عنها زوجها يعرف الركاكة لمن يعرف المقالة **ق** ولم يغتص صورة
مسنة اذا تمت لانه في عدة البائس والموت لا ينقلب عدها الى عدة محرقة **ق** وعند
ينقلب الى حالها تغيرت في العدة فزاد عدها كما في الطلاق الرجعي لانها غنقت
بعد زوال النكاح بالثبوت والبيونة فلا يتغير عدها عدها بالزيادة كما لو غنقت بعد نقصان
العدة **ق** وايسته صورة مسنة اذا صار الايسة بعد نقصان عدها الاشهر ذوات حيض
او حمل سنانا العدة بالحيض لان لايسن الحيض لانه الموت كالعدية في الحيض
الثاني واذا صار المعدة بعد ما عانت حيضة او حيضتين ايسه ثلثة نف العدة
بالشهور نحو زانج اجمع بين الامس والبدل فان قيل انتم جوزتم ذلك في الصلوة
حيث قتم اذا احدث استوضي في الصلوة ولم يجد ماء فتم وبني قيل له ان الصلوة بايم
ليست بدل عن الصلوة بالوضوء لان البدلية بين اتركها وبني لطلب رين
ولم يكمل احدهما بالافى فقط **ق** وعلى معدة صورة مسنة عدة معتدة وطئت
بشبهة عدتان على التداخل سواء كانا من جنس واحد بان وطئت معدة غير الطلاق
بالحيض بشبهة او من جنسيه بان وطئت معدة من وفات بالثبوت بشبهة فيكون
ما تراه في خلال الشهر من حيض محسوباً في العدة واذا تمت العدة الاولى والثانية
يجب عليها اتمامها وعند فاعلى التعاقب كانهما حقان تحقيق فلا يبدل اخل كالمهر
لانها عبادتان فلا ينادى في زمانهما لا ينادى الصلوة في يوم واحد لانه ان
العدتين اذا وجبتا على المرأة من شخص واحد بان وطئ معدة بعد البيونة او من
اشخاص ومن على من ينقض النكاح بالوضع بالاجماع فكذا هذا **ق** وينقض صورة مسنة
اذا لم يعلم امراته بالطلاق والوفات من مضت مدة العدة فقد انقضت عدها
لان معنى الزمان لا يقف على العلم وابتدأ العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة
عقب الوفاة لان الحكم لا يراعى في التبع كانه سائر المواضع ولو وطئها زوجها

بين

في عدة الطلاق البائن يجب عليها استيفاء العدة ويجب عليه كل ما يقع من طهر على عدة
وله وفي النكاح فاسكورة مسئلة ابتداء العدة في النكاح الفاسك قبل التفرق
 بان يقول تركتك وحيث يملك وعقب عزم الوطى على ترك الوطى وعند زفر
 من آخر الوطى حتى له حاصفت بعد الوطى قبل التفرق ثلث من يكون عدتها خمسة
 عليها وموجب العدة في النكاح الفاسك الوطى لان العقد لا يكون معتبرا بدون الوطى
 فيكون العدة من آخر الوطى لثبات ان السبب لوجود العقد زوال سببه النكاح
 المتكتم بالداخل زوالها بالتفرق والوطى قبله لا يجد وبعد كونه **وله**
 ولو كانت صورة كنه اذا كانت العدة انقضت عدتي وكثر بها الزوج صدق بالخلف
 لانها امينة ادعت الخرج في عدة الامانة فيكون القول قولها كما لو ادعى المودع
 رد الامانة او الهالك فان تكلمت فلزوج حتى ارجع كما كان **وهو** وان كان عدة
 صورة كنه اذا بان امرأته المدخول بها ما دون الثلث ثم تزوج في العدة ثم ابانها
 قبل الدخول فيها المهر الحال وغيرها عدة مستقبله وعند محمد لها نصف المهر لو وقع الطلاق
 قبل الدخول بتم عدة الطلاق الاول انه اذا طلق امرأته الاية كجب العدة عليها بالطلاق
 فاذا اشترى بها برتبع بالشرا حتى يجوز له وطئها فاذا اعتقها كجب عليها اتمام العدة
 الا كذا ما بانها ان قبض المرأة بالوطى وبها القبض لا كذا كذا القبض لا يرى
 ان الغائب اشترى المصوب يكون قابضا لنفس العقد فكاله طلاقا بعد الدخول
 فيجب كمال مهر والعقد قياسا على سائر الموانع وعند زفر لا كجب العدة عليها مالا
 لان العدة الا كذا بطلت بالتزويج ولا كجب اثنية وقوله ولا عدة على ذمته لا قوله وكذا
 وقع مستغنى عنه بقوله او عدة كافر معتقدين **وله** وكذا عدة الوفاة للزوج من قبل العدة
 شرع في بياها كجب على العدة في عدة صورة مسئلة كجب على العدة المبتوتة اعداد ما
 دامت في العدة كبيرة مسلمة كانت واثنية لانها في طه بحقوق الله تعالى فيما سويته
 بطلاق حتى لو لم يترك الزينة وليس له عفو ومحصن ومثني والطيء اليه من الطيب والمكحل
 لانها كرم عليها الا بعد زلانه براد به التداوى لا الزين وعند زفر لا كجب عليها وكجب
 ممنون عنها نذرها انشاقا ولا كجب المطلقة الرجعية انشاقا لان نية النكاح باقية
 له ان انقضت وروى عدة الوفاة فيقتصر عليها فلا كجب على المبتوتة كذا كجب على الرجعية
 لثبات النقص معلول بزوال نية الزوجية وقد وجدنا واحرز بقوله كبيرة مسلمة غير
 العبيته والذميمة وعند زفر عليها اعداد له علوم قوله عليه السلام لا يكل المرأة ثوبين

و اليوم الاخوان تجد على ميت فوق ثلثة ايام الا على زوجها اربعة اشهر وعشر
 ان الاعداد عباد الله وما يلبس في طين في الفروع وليس على ام الولد بالاعتاق لانه
 زوال الرقي نية زوال اثر الكفر فيلبيح به انكرك لان اسف ولا حل المعنة من النكاح
 الفاسد لانه واجبت الزوال فيكون زواله نية **وله** ولا تحل عدة كنه لا تحل عدة
 لان النكاح قائم وحيث التفرق للموتى عنها زوجها لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما
 عرضتم به من خطبة النساء لا المطلقة الرجعية لقيام النكاح على الكمال المبتوتة لانها
 منهية عن الخروج من منزلها سبلا ونهارا لان نفقتها دارت من مال زوجها فلا يمكن
 التفرق ولا المبتوتة التفرق بخلاف المتوفى عنها زوجها لان الخروج من منزلها نهى
 وبعضه ليل لان نفقتها عليها فيحتاج الى اصلاح معاشرتها اذا كانت محتاجة على
 ان لا تنفقه لها كالا لانه حاجه المولى في العدة فين في الوقتين جميعا **وله** وتعد صورة
 مسئلة على العدة ان تعتد في مسكن يسكن مع الزوج يوم الطلاق لان المعدة
 منهية عن الخروج لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن الا ان ينفك لهما او لانهما
 او لا يقدرا على اجرة بيت فينتقلن الى بيت العدة لان الضرورات تبيح المحظورات فان
 كثر الطلاق باينها حال بين المطلق والمطلقة تحرام الحرام والاوان يجعل بينهما
 امرأة ثقة فادرة على حملولة تحرام وقوع القنينة وان ضاق بمنزلها او كان
 الزوج لا يسكن فخرج اوله وعلى العدة عن الوفاة ان تعتد في مسكن يسكن مع
 الزوج يوم الوفاة لا تقدم **وله** ولو ابانها صورة مسئلة اذا بان امرأته في السفر
 او مات عنها فان كان زوجها يمان سفرا فان كانت الفرقة في المفازة رجعت ليكون
 الاعتدادي منزل الزوج وان كانت في باء من تربصت حتى يقضى عدتها وقالا ان
 كان معها محرم خرج لا ايتها لهما ان محرم في العدة انما السفر فذا ليس
 كذلك فخرج لراة العدة اسع من فقد محرم وفقد محرم منها منع من السفر فالعدة
 اوله وان ابونا سفرا يرجع لانها يقهر بغيره بالرجوع ويبقى على السفر بالمفقة
 وان كان احدهما سفرا اختار اذ ذر السفر سواء كان معها محرم اوله وسواء
 كانت الفرقة في المفازة اوله لانه ليس سفر حتى يكون عدم محرم مانعا وليس بخروج
 حتى يكون العدة مانعة والطلاق الرجعي كالباين في الاحكام المذكورة **باب**
النسب والحضانة لما فرغ من بيان العدة بالحفظ الا شهر ووضع كل شيء في بيان
 ثبوت النسب فمما لا يحل **وله** من قال صورة كنه اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق

مسئلة

تزوجها ثم جاءت بولد ستة أشهر من وقت التزوج ثبت النسب لهما فمهرها أولاد
إذا كان المهر مضمونا ولها مهر كامل لأن ثبوت النسب على الزوج لا يخلو بولد الزوج
المهر الكامل بشرط أن تكون ستة أشهر من وقت النكاح فغيره فثبت لانها ان جاء لاقل منها
يعلم ان العلوق كان قبل النكاح ولا زيادة لانها ان جاء به لكثر منها لا يعلم كون العلوق
وقت النكاح على التعيين ويثبت صورة ثلثة اذا جاء المطلقة رجعية وولد لاقل من
سنة شهر ثبت نسب لوجود العلوق قبل الطلاق واثبت من زوجها بالوضع لانقضاء عدتها
وان جاء لكثر من ستة أشهر ولاقل من سنتين فذلك الحكم في ثبوت النسب البينة وان جاء
لاكثر من سنتين ثبت نسب لم يقرب بانقضاء عدتها لوجود العلوق للعدة لجواز ان يكون مطلقا
المهر وكان راجعا لوجود العلوق بالطلاق **وهو** وموتة صورة ثلثة ثبت نسب لاقل من
سنتين من وقت البينة لاقول لولد لانه لا يحل العلوق في زمان النكاح فلو جاز حمل من
النف في بلاكيل وان جاء بولد لهما ما يثبت لان نسب العدة لا يثبت بدون المهر
لا يثبت بمهر البينة الا ان برعية فحمل على وطئها ببنية في العدة وفيه نظر لان الزوج اذا
وطئ البينة بالبنية ببنية كانت بنية الفعل فلا يثبت فيها وان ادعاه ونقض ذلك
في كتابه وكيف ثبت النسب بذكر **فوله** ومرة صورة ثلثة اذا جاء المطلقة حرة
بولد فان اقرت بحمل فان كان الطلاق يثبت نسب له سنتين من وقت الطلاق وان كان
رجعيا يثبت له سبعة وعشرين شهرا اتفاقا وان اقرت بانقضاء عدتها بعد ثلثة أشهر من وقت
انقضائه فان جاء لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق يثبت لظهور كبرها بمقربين ولا كثر منه
لا يثبت في الرجعي والابن اتفاقا وسكوتهما كاداريا بانقضاء عدتها وعند سكا قرارها
بكماله **وهو** ومعدة اقرت صورة ثلثة يثبت نسب له العدة بانقضاء العدة اذا جاء لاقل
سنة شهر من وقت الاقرار سواء كانت معدة في طلاق او وفات لظهور كبرها بمقربين
واذا جاء ستة أشهر من وقت الاقرار لا يثبت لانه لم يظهر بمقربين لاحتمال الحد وبعد الاقرار
قبل لانفاذه في ذكر الاقرار بانقضاء عدتها لان عدة الوفاة مقدرة بربع شهر وعشر
تستقص بمقربين سواء اقرت بانقضاء عدتها او لم يقرب قبل المهر بالقرار بذكر اقرار رجوع
محيض في تلك العدة اعلا ما انها ليست بحال لانقضاء العدة بمضي تلك العدة لانه محسوس
معلوم فلا حاجة الى اعلام **وهو** ومعدة صورة ثلثة اذا ادعت معدة غير الوفاة
الولادة وكثرها الورثة في الولادة او معدة عن الطلاق ابين وكثرها الزوج فيها
يقض بالشهادة الكاملة لا بشهادة القابلة الا اذا اثرت بظهور حمل وقت موت الزوج

او باقرار الزوج بحمل قبل موته في الولادة على الزيادة على ستة أشهر وق لا يقض بشهادة
القابلة وحدها في كل ذلك لهما ان شهادة انك جائزة فيما لا يستطيع ارجال النظر اليه
له ان هذه الدعوى ازام على الغير فلا يقض بدونه لجهة الكاملة قياسا على سائر المواضع الا اذا
اقر بحمل اول حمل ظاهر لانه ظاهرا بحمل لا اقرار **فوله** فان ولدت صورة ثلثة اذا ادعت معدة
عن الزوج الولادة من زوجها على الزيادة على ستة أشهر يثبت بمقتضى الورثة فيما في حق من
تصدق في بشارت في ميراث وفي حق من كذب كان من تصديق جليلين او جليل واحد
ولا يشترط لفظ الشهادة واليه ثلث رخص بقوله واقرار الورثة وان لم يصدقها الورثة
ثبت بشهادة قامة بالولادة وقا لا بشهادة القابلة بناء على امر **وهو** وسكوته
صورة ثلثة اذا تزوجت لمرأة ثم جاء بولد ستة أشهر فصاعدا يثبت نسب له وان حمل
الزوج ولا وثرها يثبت بشهادة القابلة على الولادة لقيام الغرض حتى لو نفي الولد
لا ينعني بدونه النكاح لانه ولد منكوته وان جاء لاقل من ستة أشهر من يوم تزوجها لا يثبت
نسب لانه العلوق سابق على النكاح فينفذ النكاح لانه من زوج آخر بخلاف صحيح
ولو قل مكان اقرب الزوج او سكوت وان نقض لقال صوابا **فوله** وان كان صورة ثلثة
اذا ولدت فاختلفا فقال الزوج تزوجتك منذ اربعة أشهر وقا لمرأة منذ ستة أشهر
صدقت اتفاقا لان الظاهر شهادتها انها ولدت من النكاح لان النكاح فيكون
قولها بلا يمين وقا لاسع يمين لان الاختلاف واقع في النسب النكاح وذلك من اشتبا
الستة مشهورة **وهو** ولو علق صورة ثلثة اذ قال لمرأة اذا ولدت ولدا فان طلق
لا يقع الطلاق بشهادة القابلة على الولادة وقا لا يقع لهما ان شهادة القابلة
مقبولة على الولادة فيكون مقبولة على وقوع الطلاق لانه معقوب بالولادة لان من
اشترى شاة مذبوحة فابخر آخر انها في بحة تجوسي فشهادته مقبولة في حق حرة لكل
لاني حق الرجوع في البائع بالتمسك فكذا هنا وان علق طلاقها بولادتها ثم اقر بحمل قبل
ولادتها يقع الطلاق بقولها **فوله** ولا يشهد القابلة لهما انها مدعية فيشترط
بقبول قولها اقامة البينة له ان الزوج اقر بكونها مرتبة فيقبل قولها في رد الامانة
فوله اكثر صورة ثلثة اذا لم يقرب معدة بانقضاء العدة حتى ولدت
لا كثر من سنتين لا يثبت نسب من الزوج وعند يثبت الى اربع سنين لانه ان طلقا وطلعا
صلتهما اتهما اربع سنين لانا قول عائشة رضي الله عنها لا يسبق الولد في رحم الام اكثر من
سنتين ولو بدوا من غير ان الطلاق محمول على السماع في صاحب المولى لان المقدرة لا بد

بالرائي الكامل وادنى مدخل ستة أشهر من وقت التزويج باجماع المسلمين **وهو** وتزويج
 صورة تلك اذا اشترى امرأة بعد الطلاق وكذا لا قبل من شهر من وقت انشراح
 يلزم نسب ولده بلا دعوى وان ولد ستة أشهر لا يلزم بدونها لان ما ولدته قبلها
 ولد منكوحة وبعد ثمانية أشهر لا يلزم لانها لا يضاف اليها الاوقات وان كان الطلاق
 يلزم نسب ولده الى سبعة من وقت الطلاق بدونها لانها لا يضاف اليها الاوقات بعد الاوقات
 الا حادثة الى اقربها **وهي** وفيها الامه صورة تلك اذا قال لامته اني انا في بطنك ولد فوطني
 فولدت لا قبل من شهر من وقت قال ذلك لقهره ولده لان النسب ثبت بدعوى ولادة
 بشهادة القابلة وان ولد ستة أشهر لا يثبت لاحتمال انها جلبت بعد قولها فوطني
 كقولها في هذا الولد بخلاف الفصل الاول **وهو** او لطفل صورة تلك اذا قال لطفل فوطني
 فمات فقال له اني انا مولد فوطني وانا منكوحة لا تراث من المهر قياس لان النسب يثبت
 بالكتاب الفاسد وبالوطي بشبهة وبامومة الولد فلا يكون الاقارب اقربا لزوجها
 وترث احسانا لان المسئلة معروفة فيها اذا كانت معروفة بالحرية وبالام الاعلام
 ولم يشترط كونها معروفة بالنكاح الصحيح لانه يمكن عليه عند نفقة غيره المهر حتى يجتنب النكاح
 المحرم او القاهر لم يظهر خلاف ذلك وان لم يكن معروفة بالحرية وقال وارث الميت انت
 ام ولد لي في فلا يرث لك لا تراث لانه حرية بظاهر الحال يكون حجة للنفقة لا كالحقوق الا
 قياس على المفقود ولها المهر لانه الوارث اقربا له من غيرها ولم يثبت كونها ام ولد
 له يقول الوارث ويعرف الركاكة لم يعرف المقابلة **وهو** والحضنة لما فرغ من تربيته النسب
 الولد من منكوحة والمعدش شرعي في بيانها في حق تربيته الولد صورة تلك اذا اشترى زوجا
 في الولد قبل الفقة او بعد ما فاته امه احمى من غيرها امه امه ماتت الام او تزوجت
 وان عادت فماتت الام لان الحضنة تنسب على الشفقة وقراءة الام استغنى عن قراءة الاب
 ثم امه من الاخوات لانها ام من وجه ثم الاخ لا يثبت من الاخ لانها تدعى
 بالجهنين ثم الاخ لانها لا يثبت من جهة الام ثم الاخ لا يثبت من جهة الام
 لانها اقرب وشفقة او فرمى امه الفقة تزويج قرابة الام ويزول كما نزل الاخوات
وهو شرط جودته صورة تلك اذا تزوجت الام وام الولد وبان امه ثم ولد لها ولدا
 يكون حضنة لكونه لا يمازجها في الحضنة بالاستغناء عنه فلهو وان اعتقت بغير طلاق
 كان زوجة مع زوجها ولم يكن كفوفه فماتت امه الاولى للزوج لانه مالك لمملوك احمى من غيره
وهو والذمية صورة تلك الذمية احمى لو لم يمسلم كالمسلم لان الشفقة تختلف باختلاف

الذين يحق بعقل ودين وبخلافه بالكتاب لان عند الخوف يقبل بغير رضا فان تزوجت
 فماتت الحضنة بسقط احكامها لقوله عليه السلام انت احمى من غيرها امه ماتت الام او تزوجت
 بغير رضا من غيرها امه ماتت الام لانها لا يضاف اليها الاوقات وان كان الطلاق
 يلزم نسب ولده بلا دعوى وان ولد ستة أشهر لا يلزم بدونها لان ما ولدته قبلها
 ولد منكوحة وبعد ثمانية أشهر لا يلزم لانها لا يضاف اليها الاوقات وان كان الطلاق
 يلزم نسب ولده الى سبعة من وقت الطلاق بدونها لانها لا يضاف اليها الاوقات بعد الاوقات
 الا حادثة الى اقربها **وهي** وفيها الامه صورة تلك اذا قال لامته اني انا في بطنك ولد فوطني
 فولدت لا قبل من شهر من وقت قال ذلك لقهره ولده لان النسب ثبت بدعوى ولادة
 بشهادة القابلة وان ولد ستة أشهر لا يثبت لاحتمال انها جلبت بعد قولها فوطني
 كقولها في هذا الولد بخلاف الفصل الاول **وهو** او لطفل صورة تلك اذا قال لطفل فوطني
 فمات فقال له اني انا مولد فوطني وانا منكوحة لا تراث من المهر قياس لان النسب يثبت
 بالكتاب الفاسد وبالوطي بشبهة وبامومة الولد فلا يكون الاقارب اقربا لزوجها
 وترث احسانا لان المسئلة معروفة فيها اذا كانت معروفة بالحرية وبالام الاعلام
 ولم يشترط كونها معروفة بالنكاح الصحيح لانه يمكن عليه عند نفقة غيره المهر حتى يجتنب النكاح
 المحرم او القاهر لم يظهر خلاف ذلك وان لم يكن معروفة بالحرية وقال وارث الميت انت
 ام ولد لي في فلا يرث لك لا تراث لانه حرية بظاهر الحال يكون حجة للنفقة لا كالحقوق الا
 قياس على المفقود ولها المهر لانه الوارث اقربا له من غيرها ولم يثبت كونها ام ولد
 له يقول الوارث ويعرف الركاكة لم يعرف المقابلة **وهو** والحضنة لما فرغ من تربيته النسب
 الولد من منكوحة والمعدش شرعي في بيانها في حق تربيته الولد صورة تلك اذا اشترى زوجا
 في الولد قبل الفقة او بعد ما فاته امه احمى من غيرها امه امه ماتت الام او تزوجت
 وان عادت فماتت الام لان الحضنة تنسب على الشفقة وقراءة الام استغنى عن قراءة الاب
 ثم امه من الاخوات لانها ام من وجه ثم الاخ لا يثبت من الاخ لانها تدعى
 بالجهنين ثم الاخ لانها لا يثبت من جهة الام ثم الاخ لا يثبت من جهة الام
 لانها اقرب وشفقة او فرمى امه الفقة تزويج قرابة الام ويزول كما نزل الاخوات
وهو شرط جودته صورة تلك اذا تزوجت الام وام الولد وبان امه ثم ولد لها ولدا
 يكون حضنة لكونه لا يمازجها في الحضنة بالاستغناء عنه فلهو وان اعتقت بغير طلاق
 كان زوجة مع زوجها ولم يكن كفوفه فماتت امه الاولى للزوج لانه مالك لمملوك احمى من غيره
وهو والذمية صورة تلك الذمية احمى لو لم يمسلم كالمسلم لان الشفقة تختلف باختلاف

نحوه

والعنين مسلم كانت او كافرة كبيرة كانت او صغيرة توطأ مثلها وان كانت صغيرة
لا توطأ لا يجب له الا ان يكون وسيله لا المقصود في النكاح بقدر حالها ولو
كانا موسرين فلها نفقة المهر وان كانا معسرين فلها نفقة المهر ولو كان
موسرا والا فمهرها فلها نفقة دون نفقة المهر وفوق نفقة المعسر رعايته
كما لها فيعطي بقدر الامكان والبنين في ذمتهم ولو لم يكن له نفقة
امراة بالعقد وعند تسليم نفسها الى بيت زوجها الا ان كانت مريضة لعدم تسليم
لأن النفقة بدل للاعتباس ولم يوجد بعد المبدل فلا يجب المبدل لتمام النقل حقيقة
والنفقة حقها فلا يسقط حقها بتركه حقيقة **وله** لان شدة اي لا يجب للحاجة
فربيت زوجها بغير حق نفقة الزوال للاعتباس لموجب النفقة ونحوه بدعي
لان الاعتباس باجل الزوج ولم يوجد ومريضة لم ترفع له بيت الزوج لعدم
قدرتها على التسليم وقوله لم ترفع اشار الى انها بعد الزفاف يجب نفقتها
لوجود الاستمتاع في الجملة **وله** وحاجة صورة المسئلة اذا فرجت امرأة تخرج بعد دخول
زوجها فلا نفقة لها عند ج وعندها ليس لها النفقة لان يوسف انها حقيقة لانها
لا بد ان النفقة في مقابلة الجماع لم يوجد واذا فرجت مع الزوج فلها نفقة المحضر
لا السفر ولا الكراء لان هذه الزيادة منفعة يحصل لها **وله** وعليه مقرر صورة
مسئلة يجب على الزوج نفقة خادم واحد لخدمة امته اذا كان موسرا او انفق ومملوكا
او اجير او غندس في اديين وان كانت امه لا يجب عليه نفقة خادم لانها خادمة
لنفسها لا انها تحتاج الى ادها لمصلحتها داخل البيت والا فمصلحتها خارج
البيت لهما ان الواحد يقوم بهما والزيادة على الواحد فضل ولا يفرق بينهما كسنة
الشراء بالدين او الاستعراض صورة مسئلة اذا اخرج الزوج عن الاتفاق على امرته
ياخرها القاضى بالاستدانة على زوجها ليجعل الخدم اليه اذا صار غنيا في الحال وعند
ف لها الطلب بالفراق بذلك ان كان عجزه عنه ثلثة ايام اتفاقا له ان الواجب على
الزوج الا ان ياتى بالزوج او بالنفقة واقامة الجماع واذا لم يقدر على الجماع يزوج
القاضى من ابني التمسح في العجز او دار النفقة ان ضرر الا بطل فوق ضرر
التأخير فيها **وله** لان ذلك بخلاف الجواب والعين لان المقصود الاصل في
النكاح التوالد والناس فيكون طلب الفراق بغواة وهي انا لا يبيع لا مقصود الاصل
فلا يلحق فوقه فلا يكون طلب الفراق لغواة واصحابنا لما شهدوا انها لا تجده

منها

بالدين او يقرض ونفي الزوج في الحال امر موهوم أحسنوا نصيب الحق في السقوى
الشعري بينهما **وله** ومن فرضت صورة مسئلة اذا قضى القاضى بنفقة الامار
ثم استرحم لها نفقة ايسر ان طلبت لانها يجب شيئا فشيئا فبمختلفات
الاحوال لقوله تعالى وعلى الموسر قدره وعلى المسكندر قدره **وله** ويسقط صورة مسئلة نفقة
الزوجة تسقط بمضي الزمان كزنى القاضى الا بقضاء القاضى او بالمصالحه على مقدار
وعندنا لا يسقط لان النفقة عوض للاعتباس كما ان الثمن عوض للمبيع فلا يسقط بمضي
الزمان كما ان الاعوان لان انها عوض من وجه كما ذكرتم وصلة من وجه لانها يختلف
بمختلف الاحوال فان تردد بينهما لا يستحق الا بقضاء القاضى او بالمصالحه على شيء
معتق لان ولايتها على نفسها فوق الولاية القاضى عليها فان مات احداهما او
طلقها قبل القبض يسقط قياما على الجارية وضمان العتق والدية لا يسقط قياما
على الجارية وعندنا لا يسقط قياما على سائر الاعوان الا اذا استدانت **وله**
لا يبرء صورة مسئلة لا يبرء النفقة بموت احد الزوجين وعندنا لا يبرء لانها نفقة
ما مضى وما تبقى فبرء ما تبقى لانها عوض عن الاعتباس لم يوجد في جميع امدتها لانها
انها تقضى بلا عوض ولهذا يختلف باب روالاى ريسقط الرجوع بموت كالموت
ومما لو ملك النفقة بنفسها وعلى هذا الحمل الكسوة **وله** ونفقة عرس الزوج
مسئلة اذا تزوج عبد امرأة باذن المولى ففرض القاضى النفقة عليه فاقبض عليه الف
فيبيع بخمسة مائة وهي قيمته ولم يشترى عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة بعد اخرى
لانها يجب شيئا فشيئا وان كان بغير الاذن لا يباع لان النكاح لم ينفذ ولم يجب النفقة
وفي دين غير النفقة يباع فان وفى والا لا يباع مرة اخرى خطأ لبدع بطلان الجارية
وله ويجب كسنة ما موزة مسئلة يجب على الزوج ان يسكن الزوجة في بيت ليس فيه
احد من اهل بيته ولو ولد له فم غير ما لانه يمنعها من المعاشرة مع زوجها ان تحتار
ذلك ولو سكنها في بيت مفرد من الدار له خلق على حدة ليس لها ان تطلب بيتا
اخر لانه المقصود حصول المنع من الخروج لا من قرابة الولاد ولا يمنع من الدخول على
في كل جمعة ولا يمنع غيره من الدخول في كل عام **وله** وتفرض صورة مسئلة تفرض
لزوجة الغائب طفل وابوي من مال له ودية او مهنارة او دين عرق بل مال
والزوجة حرة في يده او عليه او محمدا هو لا يعلم القاضى بها علما بالاعراف او يعلمه
ويكلف بانه ان الغائب لم يعطها نفقة وبأخذ كفيلا من الاضاف المذكور

لا يقال ان نفقة الطلاق والنكاح على الزوج او على اسلاف نفقة من عند زواجها
بالاستدانة عليها ولا يطهرها من مال الزوج له المودع ما سوره الحفظ لها كدفع ولا يامر
بالدفع والاستدانة مشروعة وامر من قبل المصنف بها فياخر بها ان نفقة هؤلاء
واجبة قبل النكاح ولهذا كان لهم الاخذ من مال الغائب قبل النكاح كما ان النكاح اعادة
لهم لان كان من خلاف قبل النفقة لانه يحتاج الى بيعه ولا يباع مال الغائب اتفاقا و
ولا يجوز الولاء في الاقارب لانه نفقة لا يصير بينا في النفقة لا بالنكاح والنكاح على النكاح
باعتبارها لا باقية بينة صورته اذ لم يعلم بالطلاق واقامته امرأة بينة على ما ثبت
زواجها بغيره فان نفقة من ماله او لغيره بالاستدانة عليه بينة لم يخلف لانه
لا يقضي بينتها وعقد زواجها في الدابة الودعية وثاخذ منها كغيرها لا يقضي بالطلاق
اتفاقا لانه ان النكاح على الغائب لا يجوز الا للضرورة وفي حق الدابة ضرورة لانها
لا يقدر على الاتفاق على نفسها فيملك فدم بعد في حق المرأة وعمل النفقة اليوم على
قول زفر في النفقة من صورته مسئلة النفقة في الطلاق والنفقة والسكنى في نفقة
باينها كان او جعلا وعند ليس للمبتوتة ذلك الا ان يكون حاملا لانه ان النفقة مرتبة
على مرتبة على المالك ولا ملك بها ولهذا لا يجب لمعتدة الموت لانه ان النفقة جبراء الجنب
والاعتساب لم يجب لمعتدة جازة الفرقه في قبيلها بلا معصية كغير العتيق والبلوغ و
التفريق لعدم الكفاية لانها جئت نفسها بغيره وذلك لا يسقط النفقة كما اذ جئت
نفسها لا يستيفها المهر معة في الموت حاملا كانت او حاملا لان النفقة تجب شيئا بشيئا
ولا يملك لمعتدة الموت ولا المعةدة جازة الفرقه في قبيلها بمعصية كالدوقه وتقبل من
الزوج قبل الطلاق او بعد الطلاق الرجعي مجازاة وعقوبة ولا تها صار ما نفقة نفسها
بلا صريح في ردة معتدة الشكلا صورة مسئلة اذ اردت المعتدة من طلاق باين
يسقط نفقتها وان مكنت باين زوجها نفقة لا يسقط فان الردة والتكليف لم يجعل
في الفرقه لحصولها قبلها بالطلاق البين غير انه مودة تجبر من يتوب ولا نفقة
المعجوبة وممكنة لا تجبر فيكون لها نفقة فافترقا قيد بالنفقة لان السكنى وجبة
لها باين فرقته كانت وكل امرأة لا نفقة لها يوم التفريق فلا نفقة لها في العدة ولا نفقة
من كساح وانه معتدة لم يثبت امواله ميتة النفقة الطفل صورته مسئلة نفقة طفل
الفقر على الام على الام لكونه لها وعلى المولود له رزق من كسوته بالشرع و
المولود له الاب والام كما يكون نفقة الام على المولود لانه لا يملك غيره في الاقارب

لحق في مال الابن عند الحاجة وكما لا يشترط الزوج احد في نفقة زوجته لانها جبراء الجنب
فيكون جبراء عليه وليس على امه صورة مسئلة لا يجبر الام على ارضاع الولد الا اذا تعينت بان
لا يوجد من ترصده يشرب لبن غير ما ميانة للمولود عن الملاك وعند مالك يجبر المالك على ارضاع
له قوله لك والوالد يرصع اولادهم حولين كالمولين ولاق الاشتناع اضرار بالولد
فيجب دفعه لانه ان الزامها على ذلك اضرارها وذلك منع بقوله ولا تضار والدة بولد ثامنا
ضرر الولد ينفع باضرار الغير منه جهة الام واذ لم يتبين الام شيئا جبر ترصع عند الام
لان الام عليه والحضانة عليها في ولو استأجر ما صورته مسئلة شيئا جبر ام الطفل فيكون
او المعتدة من رخص لا ارضاعه لا يجوز حتى لا يجب شي وعقد في يجوز لانه اجرت نفسها
على عمل ليس عليها ولهذا لا يجبر عليه في الارضاع واجب عليها ديانته وعلى هذا الاختلاف
استجرا لانه لا يجوز الطبخ في سوفي المبتوتة هو مسئلة استجرا لمبتوتة لا ارضاع الولد
لا يجوز لانه نكاحها باق في حق النفقة والسكنى والارض حتى يثبت نسب لهما و
منع من خروج ووقع الزكوة اليها والشهادة لها في حق الاستجرا والام كوا ارضاع
بعد نفقة عذرتها لرواى السكاح بالكلية مالم تطلب زيادة على اجرة الاجنبية نظرا
للطفل لانها اشفق وان مكنت في ياقه لا يجبر الزوج عليها لقوله لك وان تعاسم
فمنع له اخرى في نفقة البنت صورة مسئلة نفقة البنت بالنكاح والابن زمانا
على الاب اعتبارا بالبكر والصغير وقيل على ابويه اثلاثا لانه خرج عن ولاية الاب بالبلوغ فشاركه
الام في نفقة صورته مسئلة يجب على ولد موسر طرفة الفطرة نفقة مولده الفقير
لان الله تعالى امرها بقوله ولا تقل لها اني غني اضرارها بهذا القدر وترك الاتفاق عليها
عند حاجتها اضرار من ذلك وقال النبي عليه السلام انت ومالك ابائك بالسوء
بين الابن والبنت في الصبح لا يستوانهما في الجزية في لا على المعسر صورة مسئلة لا يقضي
على من لا يملك نفقة الفطرة بنفقة ذي الرحم محرم محتاج عند من نفقة على كل من نسب
كفي يوم درهمين وكيفية واهله ثلث درهم باتفاق الفضل على ذلك لانه قادر على نفقة اقرب
الجزية في مال الولد في حق الوالدين لانه سائر ايسار مقدر بنفقة الفطرة
فلا يواخذ من دونه بنفقة القرين بنفقة لانه النفقة يجب على الموسر بخلاف الولد لانه الولد
وماله لا يبره بالحيث ويعبر صورته مسئلة يعبر في نفقة اصول الفقراء بالقرابة الجزية
لا ان نفقة من له بنت وابن بن على البنت لكونها اقرب من ان الارث بالبنت
وابن لابن نفقا ونفقة من له ولد بنت واجه على ولد البنت مع ان الارث كله للاب في نفقة

كل ذي رحم محرم صورة مسئلة نفقة ذوي الارحام المحرم سوى الوالدين والمولودين
واجبة على قدر الكفاية لو كان فقير عاجز عن الكسب فثبوت متفرقات يكون نفقة عليهن
اخصا وعندنا لا يجب له لا بعينه بينهما ولا فريضة فلا يجب نفقتهن على بعض قيات
على ذوي الارحام غير محرم كنه الامام لثان قرابتهن واجبة الوصل كونهن اهل ولا يجب
نفقتهن قياسا عليها ويعبر فيها اهلته الا ان يجب على النحر في نفقة خليفته لان الزوج
بالنظم لم يوجد فلا يجب له حقيقة فلا يشترط ان يكون فيجب عليه حتى الارث في الحال
حتى لو كان له حال ابن عمه بغير نفقة على حال مع انه الارث لابن العم لانها تجب على الرحم محرم
وان استوفى في ذلك يجب على من له الارث حقيقة حتى لو كان لها عم وقال يجب على العم على
الحال **والنفقة** مع خلاف صورة مسئلة لا تجب النفقة مع اختلاف الزوجين لقوله تعالى وعلى
الوارث مثل ذلك لان وجهه لان نفقتها مجازاة فلا يختلف باختلاف المهر وهو له
فروعه لان نفقة قرابة الولاد لم يقيد بالارث في لوتزوج ذمي ونيته وحصل لها ولد
فاستلمت تجب نفقة قبل عرض الامام على الاب وصورة المسئلة انعكس باعتبار طفل
الكفر فلا يجب على الفقة الا زوجة لان المجازاة لا يختلف باختلاف المهر والطفلة
لانها ائتم بالعد فلا يسقط بالغير ولا يجب للغير الا للزوجة ولا بالانكاح الفاسد
الوطي بالشبهة **وباع** صورة ثمة اذا وجبت نفقة الاب على الابن الكبير وهو غائب
فلا يجب دفعه عنه وقا لا يسلم ذلك وليس له بيع عقاره اتفاقا ولا يجوز في دين
عليه سوى النفقة اتفاقا لهما ان ولاية الاب عنه وعن ماله انقطع بالبلوغ رشيدا
ولهذا لا يملك حال حضرة فلا يملك حال غيبته ثم ان ولاية لطفه مال ابنه غيبته
لكمال رايه ووفور نفقته وبيع منقول من باب الحفظ لالاب لقد رت عليه ولو كان
ابيع مقللا بهذا لا بما قال لا يكون ذلك زائدا فلا يكون ذكر الباقى حقا جا اليه **وصنع**
وصنع صورة مسئلة اذا انفق مودع الغائب على ابوي الغائب بل احر القاضى ممنوع
لنصرفه في مال الغير بلا ولاية ونيابة بخلاف اذا احر القاضى لموم ولاية واذا امن
لا يرجع على الغائب لانه ملك بالنظر مستند الى وقت التقدي فظهر انه لا يبررعا
بالانفاق ولو كان الوديعه عند الابوين فانفاقا على نفسها منها لا يبرر لانها
استوفيا مقاما لان نفقتها واجبة قبل نفقا القاضى **واذا قضى** صورة مسئلة
اذا قضى القاضى بنفقة الولاد والقريب فنفقت مدة ولم ينفق يسقط لانه يجب
لاختياج ولهذا لا يجب مع يسار وقد حصلت المغنية على كمال خلاف نفقة الزوجية

فيملك ذلك فاذا بيع من نفقة فبيعت
ان ينفق نفقته لانه ينفق به كمال حال
لان ولاية الحفظ

لانها لا احتباس لا اختيار ولهذا يجب مع يسار ما الا ان ياذن القاضي بالاستدانة
عليه **والنفقة** المملوك على مولاه لان الزوج بالنظم فان امتنع فنفقته في كسبه نظر النبي
وان عجز كما لو من والاعلى والمجارية مستحقة ان لا تخرج البيع او على النفقة لانه اهل لكونه
مقتضيا له **كتاب العتق** اورده عقب الطلاق لان كل واحد منهما لفظ موضوع
لان انه امك ولا كل واحد منهما اسقاطا فخص ولهذا يتم بالسقوط **وهو صورة** نفقة
العتق لم يخرج من اهل البائع في ملك بشرة طاهرة لان العتق انما ملك ولا ملك للمملوك
والبلوغ لانه الصبي يس باهل المهر ودين النفقة والضرة فلا ان لا يكون اهل للنفقة فخص
اول والعقل لان المجنون ينافى الالبته وكون الالبته وكون العبد في ملك لقوله عليه
السلام لا عتق فيما لا يملك بن آدم فيقع بقوله لعبد وامت انت قراو عتق او
عتق او اعتقك او عتق او عتقك بلانية لان هذه الالفاظ خرج العتق في كل
النية فيه كما في صرح الطلاق وبالمعنى بالخرج وهو لفظ المولى من لوقال هذا مولاي
او يا مولاي عتق بلانية لان مولاي يكون قرا او الكلام في ضافة العتق الى عضو
يخرج ان ذلك كالكلام في اطلاق تعديلا وتفصيلا **وبكنايته** صورة مسئلة يقع
العتق بكنايات العتق اذا نوى كما لوقال لا ملك لي عليك ولا سبيل عليك والارث
لي عليك وخرجت من ملكك وخليت سبيلك لان نفي الملك والسبيل والرق والخروج
من الملك وتخليته قد يكون بالبيع وقد يكون بالهبة وقد يكون بالاعتاق فلا يمتنع احد
المحتمل بدون النية وكذا لوقال لامة اطلقك لانه يخرجه من ملكك **واذا قال**
جا بابل يعلم انه معطو على قوله وبكنايته في يفهم انه من ائمة الفرض صورة مسئلة اذا قال
اذا قال لعبد له يولد مثله لانه لو كان الولد ثابت لنفس الغير يعتق ولا يثبت نسبته
للعقد روقا لا يعتق لهما انه كلام محال فيرد كما لوقال اعتقك قبل ان تخلق له انه
صحيح بجائز محتمل حقيقة فيصرف الى حرية كما لا يخرج من الشجرة في قول من خلف لا ياكل
من هذه النخلة كسحا له كلها وان قال ابن ابى وباخى لا يعتق لان النداء استحضار
مجرد بخلاف قول ان النداء استحضار المندى بالوصف المذكور ولوقال لا سلطان
عليك لا يعتق لان الملك يوجد بدون اليد كما في المكاتب **والغنى** الطلاق
صورة مسئلة اذا قال لامة انت طالق او باين ونوى العتق لا يعتق وعند
يعتق انه ان الطلاق يقع بالفاظ العتاق اذا نوى فيقع العتاق بالفاظ الطلاق
اذا نوى لثان ان ملك البعير اقوى من ملك النخاع فالعتق بربيل ملك النخاع فيلزم منه

هذا ان يعتق لان البتة وجب العتق في شئ
ان كان عتقه في ملكه وان كان لا يملكه

سيد او عتي عنقه بشر او نصفه ثم يشتري مع او لا يضمن الاب نصيبه بشر كعلم الشريك
 انه ابن شريك اول لا يضمن الشريك ان يمتنع وانما في استحقاق الابن في نصيبه كما لو
 الاب يمتنع مع آف كما اذا ماتت امرأة لها عبدان زوجها في آخرها وزوجها وقا لا يضمن
 ان كان موسرا وان كان معسرا استحق الابن في نصيبه لهما انه افسد نصيبه بشر كعلم فيضمن
 له انه افسد نصيبه بشر كعلم لان الرضا بالعتق رضا بالحكم ولان ولد اوله له باعنا
 نصيبه بشر لا يضمن كذا هذا فلا يكون له ولد الا في كل هذا وهو مملوك لا يضمن
 ولم يعلم ملكه ليس ان يضمن الاكل شي كذا هذا وان يشتري صورة مسئلة اذا اشتري
 الاجنبي نصف العبد ثم الاب باعني غنما بغير الشريك انما في حق الاب لانه لم يرض بغير
 نصيبه لوقوع شرائه قبل شرائه فيضمن وانما في استحقاق العبد لاني لم يمتنع سعة
 العبد وخالفه في السعاية نظر الى ان يادى من سعاية **قوله** ولو بوجه صورة مسئلة
 اذا كان العبد بين ملكة فخر احد ام موسرا فاعققة الا في موسرا يضمن الشاكت من بتر
 ثلث قيمة قنانه لان حق يكون ان يضمن لملكه ومعاودة لاضمان حيولة فيضمن من
 بتر من عمن ثلث قيمة بتر لاما من فليس في حق القيمة العبد سبعة وعشرون دينارا فيضمن
 في سكت من بتر سعة ومن بتر من عمن سعة لا تسعة ضمنها فيكون الولد بين الحق
 وبين عصبته هذا لان ثلثه للعصبة وثلثه للمعتق لانه عتي عليها اطلاقا لان للمدبر
 ثلث العبد وحصل له نصيبا كذا بالاضمان لو كان له بتر ملك نصيبا كذا بالاضمان لو كان
 ان يملك الحق نصيبا بغير بتر بالاضمان لو كان له بتر ملك نصيبا كذا بالاضمان لو كان
 لانا نقول ضمانا للمعتق نصيبا بغير بتر حيولة لاضمان معاوضة لان المدبر لا يعقل الا في حال
 في ملكه الا ملكا سزا لا سببا فكذا بالاضمان فلم يملكه وقا لا يكون له بتر من بتر لا
 متلكا نصيبا بشر كعلم بالقيمة فلا يضمن اعناق ويضمن لثمة بغير موسرا كان موسرا بنا
 على ان التدبير لا يجزى كالا عتاق اعلم ان منافع الرقيق ثلثة انواع التملك وحقا دون
 التملك والاحكام فيوزع القيمة على ذلك فكل بطل التدبير النوع الاول وهذا قيمة بغير ثلث قيمة
 ثلثا ولا يستلاد النوعان الاولان ولهذا قيل قيمة ام الولد ثلث قيمتها **قوله** ولو في
 هي صورة مسئلة اذا زعم احد الشريكين انهما ام ولد شريك فاعققتهم ولد موقوفه يوما اتفقا
 ويحكم بملكهما يوما ولا يسأل في نصف قيمتهما فيعتق ولا يبرأ لغيرهما اتفقا لاخذمة
 ولا سعاية لهما ان المقر لم يبرأ على شريك انقلب قراره على نفسه فصار ام ولد له لان الشريك
 اذا اقر على باع انما عتي بغير البيع فاعققتهم لانه عتي كذا هذا فيسحق ملكه كالم ولد له

انما اطلقت له ان المقر كان صادقا يكون كذا ام ولد له ولا سعاية على ام ولد له كما
 كذا با يكون كذا موقوفه بينهما ولا سعاية عليها ولا يجوز حبسها على الشريك الشاكت
 والاخذ ام والاخذ ام الاستلاد وليس ان يضمن ملكه لانه يملك الاستلاد والقيمة
 لأم الولد اذا اذنت امه مشتركة ولدا فادعى لوليهان معانصيب الولد نصيبهم ولد بها صورة
 المسئلة لا قيمة ام ولد حتى لو عتي احد الولدين ام ولد مشتركة لا يضمن لولي الشاكت نصف قيمتها
 ان كان موسرا ولا حتى ولو نصف قيمتها ان كان معسرا وانما في ام ولد مشتركة ولدا فادعى احد
 الولدين نصيب الولد لا يضمن لولي الا في نصف قيمة ام الولد وانما في ام ولد مشترك فيعتق
 لا يضمن نصف قيمتها لولي حتى وقا لا يضمن في شغل الحكم لهما ان يكونا مستغنيا بها
 وطنا واخذ ما واجارها كالمدبر وجوزا لكتبة وسعاية ام ولد النصراني حين سلك قبل
 التقويم لان كونها محرزة احوالها كوكها ومعتقة بموت المولى غير سعاية وليس على امها
 لا يكون مستقومة **قوله** ولو قال العبد من صورة المسئلة اذا كان له ثلثة عبيد فمات منهم واحد
 فدخل عليه ثلثان فقال احداهما خرج احداهما فدخل الثلث عليه فقال احداهما خرجت
 قبل البيان يمتنع من الثلث ثلثة اربعة ونحوها في نصف لانه الاعناق الاول مردود
 بين الثلثين والآخر في نصف بينهما والاعناق الثلث مردود بين الثلثين والآخر في
 في نصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثلث شاع في النصفه فالربع الذي اصاب الثلث
 بالاعناق الاول لغيره والربع الذي اصاب الثلث في النصفه موقوف على حق ثلثة اربع الثلث
 فيسحق في ربع قيمته ومن ادخل نصفه وعند ثلثة اربعة كذا ان بالاعناق الثاني ربع الثلث
 فيسحق من ادخل ربع قيمتها عبيد لهما ان عدم عتي نصف الثلث بل مانع ولا مانع في
 الادخل فيعتق نصفه فان قيل ينبغي ان يمتنع كل واحد منهم ولا يجب عليهم سعاية عند
 ثم يقول ان الاعناق لا تجزى قبل ان الاعناق لا تجزى لوصاف كذا معلوما اما
 اذا ثبت بطريق التوزيع باعتبار الاحوال تجزى لان ثبت ضرورة والثلث ثابت بغير
 بتقد ربحه كما ولا يتعدى من غيرها وان قال ذلك في مرض ولم يكن له مال سوى العبيد
 الثلثة ولم يجز الورثة بثلث بينهم قدر سهمهم لعتق فحق في النصفه حتى الثلث
 ثلثة اربع ومحق الادخل في النصف ولا بد من مخرج ربع ونصف واقل اربعة و
 ويقول في سبعة فاذا صار ثلث امال سبعة صار ثلث امال اربعة عشر وجميع امال
 وعشرون فيصير كل عبيد سبعة سهمهم فيعتق من اربع سهام ويسحق في ثلثة وثلث اربع
 ثلثة سهمهم ويسحق في اربعة وثلث امال سبعة ويسحق في ثلثة فاستقام الثلث الثلثان و

۱۱۱

فقد استبق الانشغال بالاصحاحات وانه ينال
العلم المكنون والاستعداد اقوى من القديم
والهبة والصدقة ولانه صلي

ۛۛ

ومن ملك بغيره من ماله حتى يصح بيعه فاذا انما هو عتق لانه هذا اعتاق
 وايضا حتى يعتق من ماله فيعتق لانه يعتاق في حاله من حيث لا يشاء
 المملوك الذي اشتراه بغيره من ماله ومنه عتق لما فرغ من ماله لانه يعتق بملكه في حاله حتى
 على مال صورته لانه اذا قال عبده انت حر فمال او مال فقبل بحق بالقبول لان في الحكم والمعاونة
 بنوت ملك بقبول العتق كما في سائر العقود ويصح الكفالة به لانه دين صحيح وقوله على ما
 يتناول العتق ولو عتق من ماله يكون معتقا كان او غير معتق اذا كان معلوما بانه مملوك
 ما لا يخرى لانه العبد لا يملك نفسه فشا به التنازع والطلاق والقيد عدم عتق وامتنع عتقه
 صورة سنة تعلق المولى عتق عبده باء احوال اذن بالتجاري لانه طلب المال وليس الاول
 بلها لاكتابه ولهذا يحتاج الى القبول ولا يبطل بالرد ولا يمنع على المولى بيعه مع بقا تعلق العتق
 ولهذا لا يملك المولى عتق من ادى عتق بان يقول ان اديت الى العتق فانت حر فيقتصر على مجلسه
 لو ادى في غير مجلسه لا يعتق وعندنا لا يقتصر على سائر التعلق لهما ان التعلق بشيء
 المبيع كغيره من ماله والامتناع فانه قال في سنة فانت حر يقتصر على مجلسه فانه فانه
 ادى العتق كسب التعلق ببيع عبده لانه اذا قال في حاله المولى وان ادى بها من مال العبد
 بعتق تعلق لا يرجع عليه لانه ما دون بالاداء منه وعتق في حاله بوجوبه بشرط عتق باء الكل
 وان كان بطريق التخليه بين الماله المولى بوجوبه بشرط الاداء البعض ان نزل المولى
 قابض في تخليته الكل والبعض لعدم ذلك **قوله** وفي انت حر صورة سنة اذا قال انت حر بعد
 موتى على الف فالقبول بعد موت المولى لان الاجاب حنيف الى ما بعد موت ولا يعبر بوجوب القبول
 قبل وجود الاجاب ولا يعتق المولى لانه عتقه ليس بعتق لنفسه **قوله** ولو جرد ماله
 السنة اذا قال عبده انت حر على ان تحذف سنة فقبل بحق كما اذا قال انت حر على
 لان السواد جرد بقبول المولى بقبول كما في سائر العقود فيجوز حذفه قدرها لان المبدل لم
 فيجب تسليمه بدل فان مات احد هما بغير قيمة العبد وعنده قيمة حذفه كما لو باع المولى نفسه
 منه بجارية بغيره فملك قبل القبض او اخفقت له ان مبادله المان بغيره لان نفس
 العبد ليس بالمال في حقه لانه لا يملك نفسه فاذا جرد عن تسليمه بغيره وبطل التخليه بغيره عدم العبد
 بغيره كغيره لا قيمة المبيع فكذا هنا لانه مبادله المان بالمال لان المانع مال لو رد
 العتق عليها والعبد مال في حق المولى فاما المانع بدل العبد فاذا جرد عن تسليمه بغيره بغيره
قوله وفي عتقه صورة سنة اعتق المولى على ان تزوجه بغيره فاعتقها فاعتقها على ان تزوجه
 وان قال عتق امك عتق على ان تزوجه بغيره فاعتقها فاعتقها على ان تزوجه

وعلى قيمه المبيع لانه قبل الف بالرقبة شره وبالمبيع كالحاق وحصة رقبته بلزم المالك
 لان رقبته سميت بالشره وحصة بضعها يسقط لم يملك المالك ففرض ان قيمته سنة
 ومثلها ثمانية فملك الف حصة قيمتها وملكها حصة مملوكها وان زوجت في سنة
 لم يقبل فيها عن حصة قيمتها يسقط وحصة مملوكها يكون مهرها وفي سنة قال فيها عن
 فاحصا قيمتها بمثلها وما احصا بمثلها يكون مهرها **كتاب التبرير** لما فرغ
 من بيع الاعناق شره في بياحه سببا الاعتاق واخر امكنه لانه يعتق بالفسخ فالبطل
 المطلق فاعتق عتقه بموت له لا يكون على خطر الوجود والمقيد على عتقه بموت على غير الوجود
قوله فموت صورة سنة اذا قال اذمت فانت حر او انت حر او انت حر او انت حر او انت حر
 بغير مدبر مطلقا لان لفظ التبرير صريح كلفظ العتق في الاعناق وان عتق عتقه بموت على
 بموت قبلها بان قال في بياحه سنة ان مات الى سنة فانت حر بغير مدبر مطلقا لانه مطلق
 في البيع وان كان معتق في الصورة لانه كان في هذه مدة لا محالة ولا يباع صورة سنة
 نقل المدة مطلقا من ملك المالك لا يجوز وعندنا يجوز لانه التبرير يعلق العتق بالشرط فلا يمنع
 البيع كشرطه ولانه وصية بغيره بغيره فلا يغير لانه كشرطه لانه قوله عليه السلام
 لا يبيع ولا يشر ولا يهب وهو حر في الثلث والمولى استخاره واجارته ووطئها لما قرأه التبرير
 والاستيلاء لا ينفصل عن ملك ولا يزوجه بغيره بلارضا لانه يملك من ارضه بغيره ويملك تملكها
 في ارضه بغيره لانه عتق المدة بغيره لانه التبرير وصية بغيره فملك الثلث فيساق
 على سائر الوصايا ويسمي في ثلثي قيمة المولى لانه يعتق عند موت المالك فيكون بغيره في ثلث
 لموت وجميع قيمته لو لم يولدنا ليقدم المولى على الوصية ولا يمكن نقص الحق فيجب في القيمة
قوله وبيع صورة سنة اذا قال انت حر في سفرى وحر في هذا السنة وكونا في مدة يمكن
 صورة غايه ان يبيعه كالمشتري في سنة كان مدبرا بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في حال وان ما ماله على النصف التي ذكرنا او قبلها يعتق في الثلث كما مده بطلان الزوال
 الرد وان ما بعد ما لا يعتق لان الشرط لم يوجد **قوله** وانه ولدت او رد الاستيلاء بغيره
 التبرير لان كل واحد تحت العتق بامر كائن لا محالة ولان عتق كل واحد منها تعلق
 بموت المولى فالاستيلاء طلب الولد من الامة صورة السنة اذا احتار اية مستولاه بملكه
 بغيره فاختفت او بملكه كالحق فملكها بغيره ولدت في ملك المولى بغيره وعندنا
 لا تقهره ولدت له انما ولدت رقيقا فلا تقهره ولدت له كما لو ولدت في ارضه بغيره بغيره بغيره
 لانه ان نسب الولد ثبت منه فيثبت الاستيلاء ولانها ببيعة بخلاف ان نزل لان النسب لا يثبت به

فان ادعى صورة له اذا ادعى احد الوالدين ولد له من قبله
فان ادعى صورة له اذا ادعى احد الوالدين ولد له من قبله

فيمكن حكم ام الولد حكم المدبرة في عدم تملكها بوجوب كاشي للفرم لانه الاستيلاء في الخارج
الاصلي كما يجتمع التكفين فيكون مقدما على التدوين **وله** ولا يثبت صورة له اذا ادعى
ام ولد بوطر لها فولدت لا يثبت نسب منه بلا دعوة وعند يثبت لانه النسب يثبت بعقد
في ملك النكاح فلا يثبت بالولد في ملك اليمين اولى لان الموطوءة بملك اليمين ليست
بفرش لولا لان الفرش يوجب فرقها العدة فان اقربا لولد فولدت ولدا آخر
يثبت نسب له بلا دعوة لانها مستخرشا بدعوى الولد الاول فان ثبت نسب له
ينبغي بغيره بدونه اللغا لمعز ولعن ان اللعان مشروع بيمين الزوجين **وله**
ام ولد انصر الى لان ام الولد حقيقة في حق اهل الذمة صورة له لانه اذا سلمت ام
ولد انصر الى وعرض على الموطن الاسلام فاني يعق عليها بالتعانية في قيمتها فيوقف
عقوبها على اداء كالمكاتب بالاسلام فتعفى العتق فيعتق في الحال كحقيقة لا ازالة
ويستقل حق الكوالة القيمة ولومات مولانا يعق فجانا كما لو عتقها واهلها كما لو
وله فان ادعى صورة له اذا ادعى احد الوالدين ولدا له مشتركة يثبت نسب منه لان استيلاء
الغنة لا يجزى الا لاجماع يكونها قابله لقتل كما لا يجزى استيلاء المدبرة بالاجماع فيمنع بغير
قيمتها ونصف عقربا لانه وطني جارية مشتركة لانه ملكه بوطر لا قيمة ولذا لانه ملكه
قبل الوطن لثبوت النسب الحكم يثبت بقدر العدة فيكون **وله** واذا ادعى صورة له
اذا ادعى الوالدين معا ولدا له مشتركة يثبت نسب منه لاجتماع اقسامها و
تصيرهم ولدا لها لعدم الاولية وعلى كل واحد منهما نصف العقر فتعاضدا على الاول لانه
الاستغناء بالرد والاسترداد اشتغال بالابيضه الا اذا كان نصيبا حدهما اكثر من الآخر
فيتقاسمان فيردان الفضل لان المهر لكل واحد حقه بملكه ويرث الابن من كل واحد
ابن كامل على اربعة ابناء على الكمال ويرث الابوان منه ميراث اب واحد لان تعدد الاب
محال فيوزع عليها كالنفقة وانصافه وولاية النصرف في كمال وما لا يعقل التجوزة
يثبت بينهما على الكمال بالنسبة لانه الانكاح وعند برجع الى الفايده لانه
التي عليه السلام حكم بالفايض بمنه ولان اثبات النسب من شخصين مع علم ان الولد
لا يخلف من يمين مكره فيعين بالنسبة **وله** وان ادعى الولد نسب لولاه مكاتبه يثبت
نسب لولاه ان صدق مكاتب لالامة لعدم تقديم الملك على الوطن ولزمه عقرها
لانه جنابة فيكون الولد حرا بالقيمة لانه في معنى العزود والا لا يثبت الولد ان صدق مكاتب
لالامة لعدم تقديم الملك على الوطن ولزمه عقرها لانه جنابة فيكون الولد حرا لانه في معنى العزود

رعاية بيمينين وعند زرع في حق
حارة منها واجبة الزوال بالاسلام وعند
الازالة بالشيخ

والا لا يثبت الا ان يملك الولد لروايل المانع **باب اليمين** **وله** اورد عقيب
العناق لانه الهزل والاكراه يؤثران في كل واحد منهما فاليمين تقوية حد طر في بحر
وله هي ثلاث ايام يمين ترتب عليه الاحكام المأخوذة وعدمها والكفارة ثلاث غنوس
ولغو منعقد لا مطلق اليمين لانه اكثر من ذلك كما يمين الصادقة فان حلف على امر
ماضي كاذبا فان تعد الكذب فهو غنوس وان طلق الامر كما قال فظهر خلافه فهو غنوس
ويرجى ان لا يؤخذ الله بها صحتها لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
فان قيل لم نفي المصداق المأخوذة على ارضي مع ان نفي الله المأخوذة قطع قبل ان يفتل
في تفسير الغنوم كحصول اليقين واليمين المنعقد هو كلف على مستقبل **وله** وكفر فيه صورة له
يمين اللغو لا يوجب الكفارة اتفاقا واليمين المنعقدة يوجبها اتفاقا ان حثت
واليمين الغنوس لا يوجبها وعند يمينها قوله تعالى ذلك كفارة ايمانكم وهذه جملة
الايمان ان النبي عليه السلام لم يذكر في قوله اليمين الغنوس تدع الدار مطلق الكفارة و
لو حثت لذكرنا تعليمها **وله** ولو سهوا صورة له كسنة الحالف ناسيا ومكرها كالقصد
كما فصل الحق عليه لقوله عليه السلام ثلثة جده من جد واهل من جد جده الشجاع والطلاق
اليمين صورة له انما سنها اليمين ان يجزى على ثلث فريضة قصد له كما اجاب ان يقول على الله
لمن قال لا انا تينا واخنت ان يخلف ناسيا الحلف ان لا يخلف **وله** وانقسم
لما فرغ من بيانه ان اليمين شرع في بيان ما يكون مبيها وما لا يكون صورة له اليمين
لقوله تعالى من كان منكم حالفا فليحلف بالله لقوله عليه السلام من كان منكم حالفا فليحلف
بالله او ليذر اوبا منكم من اسمائه كترخص وازعيم والعالم والحق فلا يحتاج الى التمسك
الا فيما سمي به بغيره كالحكيم والعليم او بصفة مضافة التي يخلف بها كعزة الله وجلاله
وكبرائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالعز والبنية والكعبة بالحدوث ولا بصفة
لا يخلف بها كرحمة الله ورضائه وسخطه وعذابه حتى لو قال ان فعلت كذا فعلت غيبته
او سخطه لا يكون حالفا لان الحلف بها غير متعارف والفرق بين الاسم والصفة في علم
اليمين ان الاسم ما يدل على الذات مع الصفات كالعالم والقادر والصفة ما يدل
على الصفة مجردة كالقدري والعز **وله** ولقوله بوائه صورة له لانه اذا قال لعز الله
لا فعل كذا يكون حالفا قد بره عز الله يعني لا فعل لان عز الله بقاء الله والبقاء
منها الله تعالى يخلف بها عرفا وكذا لو قال ايم الله لانه من ادوات القلم ولو
وكذا لو قال عهدا الله وميثاقه لان العهد يمين لقوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم

حتى لو قل ملك فلان او ماله على ارام يكون **بينا** **له** ومنه صورته انما اذا قال الله على
صوم سنة او قال ان قدم غايبي صوم سنة فوجد شرط يلزمه الوفاء بنفسه انما اذا
قوله عليه السلام من ذراو في فعله الوفاء بما سمي سمي **بينا** **له** وان قال ان زنت ففعل صوم
فوجد خبر ان شأ وفاء بما سمي للحيث وان شأ كفر لان التعليق في من اليه من بنية
بخلاف شرطه بوجدن ذلك في معنى اليه وان لم يتم كونه في المطلق لا يقع اليه
لما مر في الطلاق **باب حلف الصق** لما فرغ من بيان تنجز اليه من شيء في بيان نفي
له ومن حلف صورة مسئلة اذا حلف لا يدخل بيايحت برضول صفة لانه بني للبيوت
فيه في بعض الاوقات فصار كالشئ لا الكعبة او مسجد او بيعة او كنيسة لليهود
والنصراني او ديار يتراب حيث لا يخلق كان خارجا وطلبه باب الدار لان البيت ما بني
لبيوتته وهذا ما بينه لها يريد بالصفة صفة الكرم لاصفة الدار في قبل الكعبة بيت
تقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس لاية ولما جعلت له في بيت اذن الله
ان يرفع فبجحت بالذوق قبل ان الايمان لا يبنى على الفاظ القرآن لما سئل ان
شأ الله تعالى كما في لا يدخل صورة مسئلة اذا حلف لا يدخل دارا يحت برضول دار
خرية وان حلف لا يدخل هذه الدار يحت برضولها وبعد ما بنيت دار الفوى او ما بعد
ما صار محرا لان البنا لها كالصفة فيكون محبرة في النكرة لان تعريفها بالوصف
فيعلق اليه من براموهة فلا يكتف بعد زوالها ولغو في الحاضرة لان الكثرة ابلغ
في التعريف منها ويتعلق اليه من ذراتها وذاتها باقية في الاحوال الجمع ومن حلف لا يدخل
هذه الدار فوقف في سطحها يكتف بالوقوف لان السطح في الدار لا يرى ان يكتف
لا يفي كفاية بالخروج اليه وقيل في عرف لا يكتف كما لو جعل مسجدا او محلا او مستانا
او بيتا لانها لم يبق دارا لغرض اسم آف وصفه في عرفها وكما لو دخلها بعد انهدام
الحمام وشبابه لان اسم الدار لا يعود اليها وكما لو حلف لا يدخل هذا البيت فدخلت
بعدها انهدم فصار محرا زوال اسم البيت او بعد ما بني بينا آف لانه الثاني غير الاول
ومن حلف لا يدخل هذه الدار فوقف في طاق باب ذائق كان خارجا لا يكتف لانه لا يدخل
داخلها عرفا **له** او لا يكتف صورته اذا حلف لا يكتف هذه الدار وهو كونه
او لا يكتف هذا الثوب وهو لابس او لا يكتف هذه الدابة وهو راكبها فانتقل او نزع
او نزل في حال لا يكتف وعند زفر يكتف بوجوده كحلو في عليه بعل كلف ان قلنا ان
اليه من بنية زمان تحصيل البر من شئ فيد بوجهه بلا مكن لانه لو مكن شأ يكتف

اشاق

ومن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يكتف بالتعود فتح يخرج ثم يدخل لان اهل
الانتقال في الخارج لا يدخل فلو وجد بعد اليه بيايحت فلا يكتف **له** وفي لا يكتف
صورته مسئلة اذا حلف لا يكتف في هذه الدار يشترط وجهه باهله ومتاعه جمع
منه لو بقي وتوكل لا يكتف لانه بعد من سواكن الدار سكن اهله ومتاعه يقال فلان
سكن داركذوا كما في السوق في اكثر الاوقات وعند شرط نخل الاكثر اقامة
لاكثر مقام المثل وعند شرط نخل ما يعتد به حتى لو بقي ما لا يعتد به كالمكنة ولو لم
لا يكتف بذلك وان كانت اليه من عامر بان قال لا يكتف هذا المص لم يشترط نخل
اهله ومتاعه منه لان من هو بالكونه واهله ومتاعه بالبصرة لا يعتد به سواكن البصرة
والقرية كالمص والمكنة كما لدار **له** ومن حلف صورة مسئلة اذا حلف لا يخرج ثم يجد فاحوجه
تجولا باجرة حلف لان فعلها مورا تنقل اليه كما اذا ركب به دابة فالحلف شيئا الا ان
يخرج بلا امر مكرما او رخصا لان فعل الغير انما يصير كفعله بالاجر بالجراد الرضا والحلف على
الذوق على هذه الوجوه انما وكما قال في م ان يدخل بامر او بلا امر او مكرما
او رخصا وانما يكتف الاول وعدم في الاخرين ولا تناقض بين قوله ان يخرج بلا امر
مكرما وبين قوله في م ان يخرج حلفا ومنه لان المراد من قوله ان يخرج بلا امر مكرما ان
يخرج بلا امر مكرما او رخصا او مكرما او رخصا او مكرما او رخصا او مكرما او رخصا
من ان يكون مكرما او رخصا على ذكره في صدر الكتاب والمراد من قوله او مكرما حلفا ومنه
هذا اذا كان **له** ولاني لا يخرج صورة مسئلة اذا حلف لا يخرج الى مكة فخرج يريد بها حلفا
بكرهه لوجوده بالخروج على قصد مكة لا يخرج الا انفسا من داخل الى خارج ومن شرط حلف
ان تجاوز المص حتى لو رجع قبل ان تجاوز المص لا يكتف بخلاف الخروج الى الجحارة
حيث يكتف بغيره بالخروج من بيته لان الخروج الى مكة سفر ولا سفر قبل مجاوزة المص
ولو حلف لا ياتيها لا يكتف بالوصول الى مكان المص عليه لا بالخروج اليه والذباب كالحج
لا الاتيان لان الذباب الانتقال من موضع لومنت لبيان مكة ولم ياتيها كمن
التي في حجره من ارجاء حيوة حتى لو حلف بطلا اخراته فلا يبرأ لها ولا اعتد عليها
ان لم يدخلها وان كان قد دخل بها فلها امير او يعتد باهله الا جليل كما مر في الفاء
لان البر قبله بوجودة ولو حلف بيايحت عذرا ان استطاع ولم ياتي حلف ان لم يبرأ
المانع لان الاستطاعة العرفية عدم موانع العرفية وان قال عنت منها الاستطاعة
النقدية يصدق ديانة لانها حقيقة لا قضا لانها خلاف المتعارفين وشرط

يخرج من دارا لا يغادره فيخرج اليه ثم يكتف
لا يخرج من دارا لا يغادره فيخرج اليه ثم يكتف

منه حلف

صورته ان اقال لاهوته ان خرجت لانا في فبدي حردن لاهوته افرى اذن
 كحت لان شئ في الجاهل فخرج من دون بالاذن فبقى الهان الجاهل وان قال الا ان
 اذن كحت في الجاهل بالاذن فخرج لانه جعل الاذن غاية بيمينه لان الاذن لغاية
 مثل ان وعق فينتهي اليه بوجود الغاية **و** كحت صورة مشقة اذا اراد المنة
 فخرج فقال اخرجت فانت طالق فبست ثم خرجت لا كحت وكذا اذا اراد رجل ضرب
 عبده فقال له افر ان ضربته فعبدا فخره ثم ضرب لان مراد المتكلم ان يرفع تلك الضربة
 والخرجه عرفا والايمان بيمينه عليه وخرجه فقال لا في تعدي تعدي فقال ان تعديت فعبدا
 فخره لان فخره فخره لان الامتناع في الغداء الغذاء لانه لا يكون باجواب
 مطابقا لانه ان كان اذا تعديت اليوم لانه لو كان جوابا لكان تعديت فلما
 زاد اليوم علم ان كلامه مبتدأ تحت لطلق التعدي في هذا اليوم ولم يشترط تحت التعدي
 معه **و** مركب ما دون صورة مشقة اذا حلف لا يركب مركب لا كحت بركوب مركب
 عبده اما دون مديونا كان او غير مديون لانه بعضا في العبد الا اذا نزع في غير مديون
 فيكون مركب مركب لا كحت في جميع ذلك لان العبد وما في يده ملك له الا ان
 غلبت كحت في مديون بها لان اضافة ملك له الى امواله اختلف فخرج اليها **و** يفيد
 الاكل صورته ان اكل اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة فيصرف اليه ان اكل عملا بالحقيق
 ولا يصر في ثمره ان اكل ولا يصر في الثمرة لان الحقيق يجوز من يصر في الجاهل
 لان الحقيق الجاهل في شئ ومن حلف لا ياكل من هذه الشجرة فاكل عين البر فبها او بطرفها
 حث اتفاقا وان اكل من هذه الشجرة لا كحت وقال لا كحت لانه اذا كان للفظ مع حقيقة
 مستملا ومنه مجازيا مستملا فاليها يصر في اليها كما اذا حلف ان لا يضع قدمي
 وارطلا في فخرها فاحيا او دابها كحت فكذا هذا ان اليه يصر في الحقيق
 كما لو حلف لا ياكل من هذه الشجرة لا كحت باكل بينها او زبد ما دكا اذا حلف لا ياكل
 من هذه الشجرة لا كحت باكل عبيده او دابها فبها كذا هذا **و** هذا الذي في صورة مشقة
 اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة لا كحت باكل ما يجتمع منه كالحجر وكخوه ولو استغنى كما هو كحت
 لان الحقيق الجاهل في شئ من الجاهل فخرج من دون بالاذن فبقى الهان الجاهل وان قال الا ان
 اذن كحت في الجاهل بالاذن فخرج لانه جعل الاذن غاية بيمينه لان الاذن لغاية
 مثل ان وعق فينتهي اليه بوجود الغاية **و** كحت صورة مشقة اذا اراد المنة
 فخرج فقال اخرجت فانت طالق فبست ثم خرجت لا كحت وكذا اذا اراد رجل ضرب
 عبده فقال له افر ان ضربته فعبدا فخره ثم ضرب لان مراد المتكلم ان يرفع تلك الضربة
 والخرجه عرفا والايمان بيمينه عليه وخرجه فقال لا في تعدي تعدي فقال ان تعديت فعبدا
 فخره لان فخره فخره لان الامتناع في الغداء الغذاء لانه لا يكون باجواب
 مطابقا لانه ان كان اذا تعديت اليوم لانه لو كان جوابا لكان تعديت فلما
 زاد اليوم علم ان كلامه مبتدأ تحت لطلق التعدي في هذا اليوم ولم يشترط تحت التعدي
 معه **و** مركب ما دون صورة مشقة اذا حلف لا يركب مركب لا كحت بركوب مركب

ولم يرد

فلهذا

و لا يصر في شئ من الجاهل فخرج من دون بالاذن فبقى الهان الجاهل وان قال الا ان
 اذن كحت في الجاهل بالاذن فخرج لانه جعل الاذن غاية بيمينه لان الاذن لغاية
 مثل ان وعق فينتهي اليه بوجود الغاية **و** كحت صورة مشقة اذا اراد المنة
 فخرج فقال اخرجت فانت طالق فبست ثم خرجت لا كحت وكذا اذا اراد رجل ضرب
 عبده فقال له افر ان ضربته فعبدا فخره ثم ضرب لان مراد المتكلم ان يرفع تلك الضربة
 والخرجه عرفا والايمان بيمينه عليه وخرجه فقال لا في تعدي تعدي فقال ان تعديت فعبدا
 فخره لان فخره فخره لان الامتناع في الغداء الغذاء لانه لا يكون باجواب
 مطابقا لانه ان كان اذا تعديت اليوم لانه لو كان جوابا لكان تعديت فلما
 زاد اليوم علم ان كلامه مبتدأ تحت لطلق التعدي في هذا اليوم ولم يشترط تحت التعدي
 معه **و** مركب ما دون صورة مشقة اذا حلف لا يركب مركب لا كحت بركوب مركب
 عبده اما دون مديونا كان او غير مديون لانه بعضا في العبد الا اذا نزع في غير مديون
 فيكون مركب مركب لا كحت في جميع ذلك لان العبد وما في يده ملك له الا ان
 غلبت كحت في مديون بها لان اضافة ملك له الى امواله اختلف فخرج اليها **و** يفيد
 الاكل صورته ان اكل اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة فيصرف اليه ان اكل عملا بالحقيق
 ولا يصر في ثمره ان اكل ولا يصر في الثمرة لان الحقيق يجوز من يصر في الجاهل
 لان الحقيق الجاهل في شئ ومن حلف لا ياكل من هذه الشجرة فاكل عين البر فبها او بطرفها
 حث اتفاقا وان اكل من هذه الشجرة لا كحت وقال لا كحت لانه اذا كان للفظ مع حقيقة
 مستملا ومنه مجازيا مستملا فاليها يصر في اليها كما اذا حلف ان لا يضع قدمي
 وارطلا في فخرها فاحيا او دابها كحت فكذا هذا ان اليه يصر في الحقيق
 كما لو حلف لا ياكل من هذه الشجرة لا كحت باكل بينها او زبد ما دكا اذا حلف لا ياكل
 من هذه الشجرة لا كحت باكل عبيده او دابها فبها كذا هذا **و** هذا الذي في صورة مشقة
 اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة لا كحت باكل ما يجتمع منه كالحجر وكخوه ولو استغنى كما هو كحت
 لان الحقيق الجاهل في شئ من الجاهل فخرج من دون بالاذن فبقى الهان الجاهل وان قال الا ان
 اذن كحت في الجاهل بالاذن فخرج لانه جعل الاذن غاية بيمينه لان الاذن لغاية
 مثل ان وعق فينتهي اليه بوجود الغاية **و** كحت صورة مشقة اذا اراد المنة
 فخرج فقال اخرجت فانت طالق فبست ثم خرجت لا كحت وكذا اذا اراد رجل ضرب
 عبده فقال له افر ان ضربته فعبدا فخره ثم ضرب لان مراد المتكلم ان يرفع تلك الضربة
 والخرجه عرفا والايمان بيمينه عليه وخرجه فقال لا في تعدي تعدي فقال ان تعديت فعبدا
 فخره لان فخره فخره لان الامتناع في الغداء الغذاء لانه لا يكون باجواب
 مطابقا لانه ان كان اذا تعديت اليوم لانه لو كان جوابا لكان تعديت فلما
 زاد اليوم علم ان كلامه مبتدأ تحت لطلق التعدي في هذا اليوم ولم يشترط تحت التعدي
 معه **و** مركب ما دون صورة مشقة اذا حلف لا يركب مركب لا كحت بركوب مركب

ولا يحنث صورته اذا حلف باكله هذا البر فاكله رطبا او من هذا رطبه فاكله
 ثم اذ اخرج اللبن فاكله شيئا لا يحنث لان عين البرزخ واللبس في كل فلا يحنث
 لا ما يتخذ منه ولا يحنث لان كل سرافه غير نعتين فاكل رطبا لا يحنث لانه لم يحنث
 عليه ولا يحنث لان كل ما فاكل سمكا لا يحنث وعند من يحنث لقوله تعالى وهو الذي سخر
 البحر لنا كلوا منه مما طربنا لهما ان لم يقصدوا في معنى اللحمية والطينية في كل
 لا ياكل ولا يشترى لما اوشى فاكل او شترى اليه لا يحنث لانها نوع ثالث هي
 اللحمية والحوم **ق** ولان لا يشترى صورته لانه لا يشترى رطبا فاشترى بسرا من ذنبا
 او حلف لا يشترى بسرا فاشترى رطبا من ذنبا لا يحنث لان بائنه لا يحنث بالجلود
 عليه ام شترى لا يحنث شترى بالجلود عليه فان حلف لا ياكل رطبا فاكل رطبا من ذنبا
 او لا ياكل بسرا فاكل بسرا من ذنبا يحنث بالاجزاء لانه اكل ما حلف عليه وهو الثابت
 لا ياكل رطبا فاكل بسرا من ذنبا او حلف لا ياكل بسرا فاكل رطبا من ذنبا يحنث وعند من يحنث
 قياس على الشترى ولان الاسم يقع على الثابت لانه اكله لا يشترى شيئا
 او لا ياكل فاشترى رطبا من ذنبا او الشترى او الكلب يحنث في الاكل لاني اشترى فاكلها وان
 حلف لا ياكل فاشترى رطبا من ذنبا او كان رطبا او ذنبا او بسرا من ذنبا لا يحنث
 ان ذنبا يكون في ذنبه او بسرا من ذنبا يكون في ذنبه رطبا فاشترى رطبا من ذنبا او كان رطبا
 او بسرا من ذنبا **ق** او لا ياكل لما صورته مسئلة او حلف لا ياكل لما فاكل كذا او كذا او
 موضع حلف كصحة لان لا يحنث لانها لا بعد ان تكون لا يستعمل استعمال لحم
 او لحم خنزير او لحم ان لانه اكلها مستعمل في الاكل يحل على المتعارف على الفاظ القرابة
 ولهذا حلف لا ياكل رطبا لا يحنث بدخول بيت الشرك وان حلف لا يتعدى في اكله الاكل
 واشترى من طلع في حجره لا يحنث في صورة الظاهر لا نصف البيل وشترى من نصف البيل
 لا يحنث في شتره لانه اكثر من نصف الشبع عملا بالعرف والعادة **ق** وان لم يست صورته
 او قال ان لم يست او اكلت او شربت فغير حرج ونوى ثوبا ميتا او طعاما ميتا او شربا ميتا
 لا يحنث قضا وديانة لا نوى الحيوان فاكله او شربا او قال ان لم يست ثوبا او اكلت طعاما
 او شربت شرا او نوى ميتا منها لا يحنث قضا لانه مخصوص بالحوم خلاف النظام **ق**
 وتصور البر صورة مسئلة او قال والله لا شرب ما هذا الكوز اليوم ولا نأكله لا يحنث
 اليه وعند من يحنث في اذنه اليوم يحنث الاصل فيه ان مكان البر شرط لا يحنث
 اليه ونأكلها وعنده ليس شرط لان اليه يحنث على ما لا يتصور عادة كما في قوله

لا يصح

لا يصح الشها ولا حول هذا يجوز بها فينقذ على ما لا يتصور حقيقة لانها في عدم
 المكان البر على السواء ولان الكفارة حكم اليه فينقذ لاهدا ايتها كان لهما ان
 المقصود الاصل في اليه بر المأكل عليه والكفارة حلف عنه فاذا لم يحنث الاكل الحكم
 المتصور لا يحنث يحلف ويحجب الجواب من قوله لا يصح له الشها **ق** او كان فصبت
 صورته مسئلة او قال والله لا شرب ما هذا الكوز اليوم فصبت قبل من اليوم
 يبطل اليه وعند من لا يبطل في اذنه اليوم يحنث واول حلف في اذنه اليوم لا يحنث
 الفعل في المقدر بان الوقت كالصلوة واذ لم يحنث الفعل قبل ذلك لا يحنث قبل ذلك
 اليه المطلقة لانه ليس كلاما يوجب توسعة الا حلفه كما فرغ في اليه فاذا اخرج حلف
ق وحلف صورته مسئلة او حلف بشرب ما هذا الكوز ولا نأكله لا يحنث اليه وعند من
 يحنث ويحنث كحلف في اذنه اليوم يحنث على الحقيقة وان كان في الكوز ما
 يحنث اليه ويتصور البر فاذا اريق اليه كجاء الكفارة اتفاقا لانه فان البر واجب
 فيجب الكفارة **ق** وفي بعض النسخ صورته مسئلة او قال لا يصح من الشها اول حلف
 هذا يجوز بها فينقذ اليه ويحنث كما فرغ في اليه لانها مطلقة وعند من لا يحنث
 له ان الحال عادة كالحال حقيقة وهو كسرين ما هذا الكوز ليس فيه ثا لانه
 ممكن كرامة الاول وعلى خلاف العادة من حال عادة فينقذ باعتبار الالمكان
 يحنث باعتبار الحال حقيقة لانه في حال عادة وكرامة كما سيجي **ق** وليقتل صورته
 او حلف ليقتل فلانا وفلان ميت فان كان عالما بموته يحنث اليه ويحنث
 لانه عقيد يمينه على تعويت حيوة بذكرها الله فيه لا على تعويت حيوة قاتله وقت
 اليه وهو ممكن كرامة وفي حال عادة والا لا يحنث وعند من يحنث بناء على ان
 اصل تقدم ورف بلاح ومحمد بين القتل والشرب بان له ان لم يكن في الكوز ما
 لا يحنث اليه علم بذلك وفي القتل لا يحنث اذا لم يعلم وجه الفرق ان الله تعالى
 لو اوجد فيه لم يكن هذا اليه عين ذلك لما الذي عقد اليه عليه فلا يحنث انما مسئلة
 القتل عقد اليه على قتل فلان ولو اوجد الله تعالى حيوة فقتله كان قاتل القاتل
 بعينه **ق** وقد شربا صورة مسئلة او حلف لا يضرب امرأته قد شربا او شربا
 او عضها في حال غضب حلف لا تضرب فعل معلوم لاني املا عليه لانه بعد ما فرغ من شربها
ق وقطن الهدى ما يحنث صورته مسئلة او قال لمزوجه كل ثوب لبس من
 غزلت فهو هدي فاشترى قطنا بطل لانه رفسج وبس لمزوجه الهدى به وحق لا لا يحنث

لم يقف ما ليس به علم **وهو** واما صورته مسئلة ان اختلف لا يكتم فلانا اياما او شهرين او سنين
يقع على ثلاثة لان الجمع كمن ينصرف الى الاقل من قال بعد ان خدمتني اياما كثيرة فانت حر
ينصرف اليهم الى عشرة ايام وقال الى سبعة كما انه لما ذكر الكثرة تبين انه لم يرد اقل الجمع
وليس بعض الاعداد فوق الثالث اول من البعض ينصرف الى نهاية الايام وتلك سبعة
لان ما زاد عليها كثر ان ان نهاية الايام عشرة لانه يقال بعد ما اخدمتني يوما والايام
صورة مسئلة اوافق الايام او اشهر او سنين ينصرف الى العشرة وقال
الى ايام الاسبوع وشهور السنة لا كل النور في السنين كما ان الجمع معروف ينصرف الى المهور
والايام معهودة السنة والشهور معدودة شهور السنة لان الشهور يدور على
اثني عشرة ولا مهور في السنين فينصرف الى المهور كانه الجمع معروف ينصرف الى المهور
ما يذكر بلفظ الجمع وهو عشرة **وهو** وفي اول عبدة صورة مسئلة اذا قال قل عبدي ثوبت فهو حر
فاشترى عبدا حتى لا في الاول فرد باني فقط فوجوده وان اشترى عبدا من معانم او
لا يبيعه واحد منهم لا فداه التفرق في الاول فيسبق في الثالث وان قال قل عبدي ثوبت
وهو حر فاشترى عبدا من ثم اوفى عتق الثالث لانه يقضي التفرق بالملك **وهو** وفي
آخر عبدة صورة مسئلة اذا قال قل عبدي ثوبت فهو حر فاشترى عبدا وما اشترى لا يبيعه
لان الاوفى لا يبيعه والاشترى يقضي ان يان اشترى عبدا ثم مات يبيعه ان في
يوم اشترى في جميع المال فالا يوم مات مقتضاها ثلث المال فقدرتها ان الاخرة لا يبيعه
الا بالباس في الحيوة فيثبت في احيائه فيكون في الثلث ان الاخرة فيثبت له ثوبا
اشترى لانه لم يشتره آخر بعد فمقتضى ذلك الوقت **وهو** ولا يصير الزوج صورة مسئلة
اذا قال اوفى امرأه ان تزوجها طالع فزوج امرأه ثم تزوج اخرى ودخل بها ثم مات الزوج
طلقت الاخرة من وقت التزويج حتى يلزم لها نصف المهر بالطلاق قبل الدخول
بالدخول شبهة والعدة بغيرها لا بالاحد ولا يصير الزوج فارتاح لارت امرأه من
زوجها وقال طلقت الاخرة في اوفى صورة الزوج حتى يلزم لها مهر واحد يصير الزوج فارتاح
حتى يلزم عليها عدة الطلاق والوفاء وترث منه والضمير في يرجع الى الزوج الا في
اعلم ان الحكم تارة يثبت مقتضى حاله العقد لا قبلها ولا بعدها واخرى يثبتها كما اذا
ظهر في الزمان انما هو ان الحكم كان ثابتا في الزمان المتقدم وقررة مستند كما اذا
ثبت الحكم في الزمان متناوفا ويرجع القمقوى الى الزمان المتقدم كما مضى في النصف
تملك عند ادائه البذل مستند الى وقت السبق ان السناد يظهر في النظم لاني اتملك

وارث النبيين يظهر فيها واخرى مقبلة كما اذا اطلق الطلاق والعتاق بالشرط ففقد وجود
الشرط ينقلب ما ليس به علم **وهو** وطورا من احوال الموت كما اذا وصى لربيد بن عبد الله **وهو** وكل
عبدة صورة مسئلة اذا قال كل عبدي بشرى بعد وفاء فلان فهو حر فبشرى ثوبت عبدة متفرقا بين عتق
الاول لانه لا بشرى خبر بغير بشرى الوجه من الفرج وذلك حصل من الاول وان بشرى
عتقوا لانه لا بشرى ردة وجدت في الكل قال انه ثوبت وبشرى به بخلام حليم وقهر بشرى من ماله
قربة ولادة اطلق وبشرى نايابا كفارة يمينه يقع عنها وعقد لا يقع وقد وثقت
هذه زائدة غير محتاج اليها لانها مرت في النظم **وهو** لا بشرى عبدة صورة مسئلة اذا
اشترى هذا العبد فهو حر فبشرى نايابا كفارة لا يسقط الكفارة لان العتق
عند اشترى بقوله ان يبيعه بشرى لم يوجبه الكفارة وقت بيعها
وقد استولد جارية بالثمن فقال لها ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يمين
فاشترىها لا يقع عن الكفارة لانه العتق يثبت من وجهه كونه ابيدا فلا يضاف
الى البس بغيره وكل وجهه ومن قال ي اسرت جارية فهي حرة فبشرى جارية كانت في
ملكه يوم حلف يبيعه ولو بشرى جارية بعد بيعه فبشرى ثوبت لم يبيعه وعند زفر يبيعه
الاستري ان يبيعه في حرة خارج البيت ويطلقها ويؤثرها ان ذكر الطلاق ذكر
التمتع في لوق الا جنبية ان طلقك فبشرى بغير كانه ان تزوجتك وطلقتك
فبشرى حر لانه الطلاق لا يقع الا في ملكك فيكون ذكر الاستري ذكر ملكك البس
لانه تعليق العتق بالملك والمضاف الى سبب ملكك ولم يوجد واحد منها
وهو وبكل مملوك صورة مسئلة اذا قال كل مملوك في حر حتى يبيعه امرأته او
وغيره وعبيده لا مكانه الا بالنية لانه اطلق ينصرف الى الكامل ومكانه
ثوبت بعد فقال هذا حر او هذا حر او هذا عتق الاخر فيخبر في الاولين كالطلاق
لان الاولين شيتين وعصف الثالث على الحق منها فصار كانه قال احدهما حر
وهذا وهذا لوقا هكذا كانه لا يجاب قلنا فكذا هذا **وهو** ولا دخل صورة مسئلة
اذا دخل الام على فعل كعمل النياحة والوكالة كالبسع والشري يقضي ان يكون عليه
حتى لو قال آخر ان بعثت لك ثوبا فبشرى بغير ثوبتي ان ثياب الحالف فباع
بلا امر لا يثبت لعدم الاحراز ودخل على عين كالثوب والشراب يقضي ملك كونه عليه
حتى لو قال ان بعثت ثوبا لك او ثوبت شرابك فبشرى بغير ثوبتي ان ثياب الحالف او شرب
شرابه بلا امر لا يثبت لوجود الملك كما يقضي بالدخول على فعل كعمل النياحة والوكالة

كلاكل والشرب في لوقا فان اكلت لك طعاما فعبدي فكل طعاما فكل طعاما فكل طعاما
احده كسفت لانه الفعل لا يصح ان يكون باء محذوف عليه فيجعل العين مقدمة على اللام حكما
فصار كذا لوقا ان اكلت طعاما لك ولما ضرب الولد نحو ان ضربت لك لدا فعبدي
فاقتضا الملك لا يمكن فبراد بالملك لا يقتضا ص **ق** وفي كل عرس صورة مسئلة اذا
ترجمت على امرأة فقال ان زوج كل امرأة في كل طالع تطلع على طلبة كغيرها وغيره لا تطلق له
ان كلامه خرج جوابا لكلامها فيكون يقال لهما ان تخصيص العام خلاف الظاهر فلا يصدق
قضا **كتاب الحدود** لما فرغ من بيان الايمان وكفارتها التي هي اية بين الجنان
والعقوبة فانها عقوبة من حيث انها تبادي للجبال اجزاء وعبادة من حيث انها تبادي
الصوم فيكون شبهها ايضا واذا بين الخط والاباحة فينتقل العقوبة بالخطور و
العبادة بالمساجد كخطا سر في بيان العقوبة المحضه ويمتد بحدودها ما نفع
غيره من كتاب اسبابها فلهذا عقوبة مقدرة بحسب حق الله فلا يستعمل التنوير هذا لانه
غير مقدور ولا يقتضا لانه في حق وفي المقتول لهذا يملك سقاطه والاعتياض عنه
ق وازنا صور مسئلة انما هو بحد وطى المكلف طائعا في قبل مشهدة فبال
غيره من الكتاب وسببه لان حد اربعة الوجوب عدم الاجب فيقبل قوله في قبل لانه
الوطى في التبريس بزنا ما سياتي وفيقبل قوله وبشبهه لان الوطى بسببه ملك
كمقدرة من البان وجاربه المشركه لا يكون زنا محضا فيسبق ان يقال في كل
عاقلة بالغ فيخرج الصبي ويهون فان قبل مشهدة الحد ان يكون مطر او مشك
وهذا الحد ليس منسكس لانه لا يقال من لم يوجد هذا الحد لا يوجد الزنا لان الزنا يوجد
المرأة قبل ذلك داخل بالتبعة الا يرى ان في كل موضع يجب الحد على الرجل انما تجزى المرأة
وما لا فلا **ق** وبشبه صورة مسئلة اذا شهد اربعة على رجل وامرأة بلفظ الزنا كما ليس
في الجملة يظهر انما هو بحد وطى المكلف طائعا في قبل مشهدة فبال
هو اذ قال الفرج بالفرج وعن حاله فيقول كيف زنا ويقولون طوعا وعن مكانه
فيقول اين زنا فيقولون في دار الاسلام وعن وقت فيقول متى زنا فيقولون
في حال البلوغ في القربى عن منزلة فيقولون اين زنا ويقولون فلانة زنا والاحتمال
وعلا سر او جهرا فانما هو بحد لانه البضع متقوم بالحد في الزنا وبما في العقد
في شبهه **ق** وبما في صورة مسئلة اذا اقترع العاقل البالغ بالزنا اربع مرات في
اربعة مجالس من مجالس المفردة والقاضى ثلاث مرات يظهر انما هو بحد وطى المكلف طائعا في قبل مشهدة فبال

الحد

القاضى عما تقدم بعد ما نظر في حاله وعرف انه صحيح العقل ولحق الرجوع بملكك لمست
او قبلت او وطلعت بشبهة فاذا فرغ والمهر صحيح وجد وعندك يظهر بالافرار مرة لان
الافرار حجة بنفسه فلا يشترط انكاره كما في سائر الحقوق لانه ان الشهادة بزيادة
العدد وتعليق الامر انما في هكذا الافرار ولان ما عدا اقر عند النبي عليه الصلوة والسلام
بالزنا فاعرض عنه حتى يبلغ الى اربع مرات ولو لم يزد بالافرار الواحد لا يرد الى اربع و
ان رجع في اقاربه قبل الاقامة او في وسطه قبل وحلى سبيله وعد لا يحل كما في القضا
وحدة العقد لانه الرجوع يعل في حقوق الله تعالى بخلاف ذلك **ق** وهو صورة مسئلة حد
انما المحسن ارجم في ضلعة يوت لانه عليه السلام رجم ما عدا بهذا المحسن في دخل ما رانه
بشك صحيح واما حرجان عاقلان مسلمان وان وجوب العقوبة المتناهية بالجنابة المتناهية و
تلك بوجوب اجتماع سبع مملوكا واذ كان احد الزنايين محصنا دون الآخر كحد كل واحد
بقدر جنابة لانه العقوبة بقدر **ق** بيد صور مسئلة امتناع الشهود في البداية بسقط
الحد وعندك لم يشترط قيا على جلد ان الا باء دليل الرجوع فيحق بحقيقته
ق او عاوا صور مسئلة اذا شهد اربعة على المحسن بالزنا ثم غابوا لا يجرم ما لم يحضروا
وعندك يجرم ولا ينتظر حضورهم لان بداية الشهود بشرط غيبتهم لا عنيتهم انما
ان بداية الشهود بشرط بان القضاة فيوقف على حضورهم وبداية يتم وهو كالايات
ولم يشترط في جلد لان كل واحد لا يحسنه بخلاف الرجم ثم الامام ثم انما سئل لانه نقل عن
علي رضه هكذا وان ثبت زني المحسن بالافرار بعد الامام رجمهم ثم انما سئل لان النبي
عليه الصلوة والسلام رجمي الفادية بحصاة مثل المحصنة ثم قال للناس انما سئل انما رجمت
ويفسح مروجهم ويقتضى ويصل عليه لانه مقتول بحق كما مقتول قصاصا **ق** وغيره
صورة مسئلة حد الزنا ابكراته جلدة لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة ضربا موملا لا جارا ولا منقلا لانه لا يسل ولا يهلك ولو كان حقيقا جدا
لا يحصل ان يسل ولو كان قويا جدا لكان اهل الكا سوط الشعب له ولا عقدة عليه
لان علي رضه لما اراد اقامته الحد كسر ثمرة وكسر ثيابه لان التجديد يبلغ في الزجر
لا عن ازاره توقيا عن كشف المعورة واذ انما الزنا بين جلدات الحد ترك البان
لعدم الفائدة في اقامته **ق** ويفرق على بونه صورة مسئلة يفرق جلدات الحد
على اعضا الزنا لان لذة قضا الشهوة وصلت الى كل اعضائه فيقتضى الم القرب
الى الكل تحقيقا للعدل لان الجميع في عضو واحد قد يفضي الى التلف واخذ راجح لا

متشكك ما خلا الراس صيانة في كونه مسرور الوجه صيانة في كونه مسرور الوجه صيانة في كونه مسرور الوجه
وهذه التي الوجه والذكر ولم يستثن الراس ويغيب الرجل كل حد فاما القول على صفة يغيب
قياما وانثى فتكون ابلاهة وشدة لانه زيادة على الحد وهو يصور كسنة لجلد لانه الزانية
نصف المائة لقوله تعالى فان اتين بغاشية مبينة فليدين نصف ما على المحسن في العدة والاشارة
الرق منصف للنوع فيكون منصف للعقوبة واذا ثبت التصفيف في الاما يثبت في العبد
ولانه وانما خصصت لعنة شريفة وليس للمولا اقامة لحدود على ما عليه وعند له ذلك
قياس على التوبة ولانه اقامة لحد من بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فذلك
ان الاستيفاء الذي لم يثبت له في خلاف التوبة لانه في العبد ولذا يعرف الحق وحق الله في
موضوع عنه والامر بالمعروف يحصل بالمرافعة لا الامام وقرارة كانه لا يستمر لها خصوص
غير ان المرأة لا تجوز في ثيابها لانها من فريضة عورة لا التور وكشوا لانها
بمنها وصول المالم المخرق في السراويل من وبنها فترقا وبغيب المرأة في كل حدبة
لانه استمر لها وبغيبها في الراس لان البنية عليه سلام للعامة لانه لا يراى لان ما عوا
حين رجم لم يجر ولم يربط ولم يمسك حتى يهرب من ارض قيل الحارة لا ارض كثر الحارة و
لا يجر زيادة على الحد ولا جمع صورة مسئلة لا يجمع في المحرم بين جلد ورجم ولا يجمع
البكر بين جلد والسني لان كل واحد زيادة على الحد الا ان يراه الامام مصلحة فيفعل ما يراه
سياسة ومبالغة في التاديب وعذفا كما في قوله جلده مائة وينبغي من هذه حد الاستفا
اقبل بجوزها فخر الصلوة سنة واحدة وان كان رقيقا نصف سنة له قوله عليه السلام
البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام لتا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة فلا يجوز الزيادة على الكتاب الا بدليل سوي اورد في هذا الا حد او سوي
كانت اخ احد شرطه اتفاقا وذلك لثب بانيب جلد مائة بجم الحارة **وهو** ورجم
مريض مسورة اذا كان الزاني مريضاً فان كان هذه رجم رجم في الحارة لانه لا يهلك
فلا فائدة في الانتظار وان كان هذه جلد لا يجلد حتى يبرأ من مرضه لان الحد زجر لا مثقف
ولهذا لا يقام في شدة ولا شدة وان زنت اي على الحد حتى تضع حملها جلد الكا
او رجما صيانة لولده لم يكن في الهلاك فاذا زنت فان كان هذا جلد لا يجلد حتى
تتعالى في نفسها لانه مرض وان كان هذا رجما بحد عقوب الولادة لان التا خير اهل
الولادة ولا يفضل فان لم يكن للطفل بربها لا تحده حتى تستغنى ولولا ما عينا صيانة للو
عن الضياع **باب في طي بوجوب الحد اول** لما فرغ من بيان كيفية اقامة الحد

في ذلك

شرع في بيان وطى بوجوب الحد وما لا يوجب **وهو** الشبهة دارية اي لشبهة ثلثة انواع
شبهة في الفعل وشبهة في المحل وشبهة في العقوبة فلو طى بوجوب حد ما لا يوجب الحد
لقوله عليه السلام ادروا الحد وادروا بالشرع فبشبهة الفعل ان يطعن بها في غير دليل اكل
كما اذا زني جارية ابوية وامراته ومولاه فقال طنت تحت الانتفاع بها حل الا تحت
منها لان الوطى من انواع الانتفاع وكما اذا زني باجارية امر مائة فقال طنت بكونها
ملكاً له بدخل وطرها وكما اذا زني لمعدة اثلاث او معدة الطلاق على اقلها
طنت ببقا بعض احكام النكاح كالنفقة ومسكن وجرة نكاح الاخت وارجح
عدم قبول شهادتها احدى اهل الاخرى وطرها وكما اذا زني بام ولدته في عدة العتق
فقال طنت بكونها فراش له حل وطرها وان ادعت الانثى ظن اهل دون الفحل لا يحد
لان الشبهة الصحيحة في احدى ما شبهته في الاخر لان الفعل واحد وشبهة ملك يثبت
بوجود الدليل الدال على اكل لكن متنع عليه مانع كما اذا وطى جارية ابنة لقوله عليه السلام
انت وما لك لا يكذب بيل على كونه محلي ملكاً له وكما اذا وطى بمعدة الكلب لان الكلبات
رواجع عند بعض الفقهاء حتى لا يصح نية النكاح ليس على كونه محلي ملكاً له وكما اذا وطى
اجارية امسية واجارية امسورة قبل تسليمها لانه يملكها من مال البائع والزوج دليل
على كونه محلي ملكاً له فان ادعت النسب شبهة امسورة يثبت لوجود الشبهة بدون
دعوى الاشتباه **وهو** وحد صورته شدة اذا وطى جارية اخيه او عمه او ذي رحم حرم
منه غير الولاد وقال طنت انما يحد لانه الشبهة ثبتت في مواضع الاشتباه و
هذا ليس منها لعدم السوط في مال المولاد ولهذا يقبل شهادته لهم فيكون لغواؤه من
وطى اجنبية وجداً على فراشه كحد وان كان اعمى لان طنة لم يستند له دليل
شرعي لا مكان معرفة زوجته بكلامها او حسنها او كنهها وسرها بطول الصلة
او ذمية الاصل فيه ان حد الزنا والسرية لا يجب على المستامن قياساً على حد السر
وعند من يقياس على حد القذف صورة مسئلة اذا زني المستامن بدنية او سلمة
فحد امراه وهذا عند من يحدان وعند محمد لا يحدان لانه ان المستامن والمستامنة
بمزة يكونون ولهم نية ولهذا لا يواخذ احكام شرعي سوى التوحيد وصقود العباد
فلا يكون فعلهما زني كفعليهما فان فعل الرجل الزني اصل وفعل المرأة تبع لا متتابع
احد في حق الاصل بوجوب ضام في حق التبع الا يرى ان البنية او المحرم لو زنا بالغة
عاقلة لا يحدان فكذا هذا لا يري ان المستامن والمستامنة بمنزلة الاخوي والذمية

ولهذا يؤخذ بالقصاص من هذا القدر فيكون فعلها زنا كفعلها لاني حنفية ان سنا
وامثا منه في دار الحرب حكما ولهذا لا يقبل اسم الذمي بهما واذا زني الذمي سنا
يحد الذمي وحده وعندنا من يحد ان لا يحد في حق التبع لا يوجب الامتناع
في حق الكافل لا يرى ان البالغ لو زني صبيته او مجنونه يحد البالغ لا الصبيته او المجنونه
فكذا يحد او حر ابو ج و ابو ج على اصلها ومن زنت اليه غير امرأة فقالت انت انما زنتك
وطهرها لا يحد لان خبر انت انما اثرته يورث شبهة لان خبر الواحد جاز قبوله في امور
الدين ولما علمنا ان الرجل لا يحد بغير امرته فغير ثاني اول الوهلة فصار كالمهر ووجب
مثلها كما قضى على رصة في محرم صورة مسئلة اذا تزوج فزنت صهره فوطئها على ما
طهره يبرأ وقا لا يحد لانها ليست بكل حكم النكاح فيحد كذا انها على النكاح فلا يحد ومن
وطئ بوجه لا يحد لانه ليس لكل شبهة اوله ملوثة كذا في عمل من لم يوطئ لا يحد
اولا صبيته يبرأ لان كتاب المحظوظ وقا لا يحد هذا الزنا في جهان ان كانا محصنين
فيحد ان كانا غير محصنين وان كان احدهما محصنا لا لا يبرأ من محصن وحده الا في
عملنا بوجوب جنابتهما ولو فعل ذلك بعده او شكوه عنه بخلاف صحيح او قاس لا يحد اتفاقا
لما انه على شتم على الكمال كالقبول في يرمي الفصل بدون الانزال فيكون زنا لم يعمل
بوجوبه ان اللواط في زنا لانه الداعي في الزنا فلهما بين فليجاب كذا في زنا
وهو او زنا صورة مسئلة اذا زني في دار الحرب لو دار البغى ثم خرج اليها لا يحد وعند
يحد لعمري اسم يرمي حكم الاسلام حيث تنان الزنا لم يحد وجوبا ابتداء فلا يقبل
موجبها انما كالحرق اذا زني في دار الحرب ثم خرج اليها **مسألة** ولا يبرأ من مكلف
صورة مسئلة اذا طاعت من صبيته او مجنون لا يحد ابدا لانه وعنف قياسا على الجناب لا يحد
لنا ان موجب الحد على الكافل على عدم وجوب الحد على التبع في ولاه صورة مسئلة اذا اقتر
احد الزانيين بالزني اربع مرات في اربعة مجالس انكر الا في لا يحد لمقر وقا لا يحد وان
اقتر احداهما بالزنا والا في النكاح لا يحد اتفاقا وجه الوفاقية ان دعوى النكاح كعمل
الصدق والنكاح يعقوب بهما فاورث الشبهة فلا يحد لهما في خلافية ان رجلا جازا
الى البنية عليه سلام فقال له انه زني بامرة سماها فارسل اليه عليه سلام ودعاها و
سأها فقال انك زنت فيحد المقر وكذا ولاه الاقرار جنة بغيرها لانه ان الزني فعل مشترك
قام بهما فكل واحد منهما يورث الشبهة فلا يحد في وفي صورة مسئلة اذا زني بامرة
فصلها بغير الزني يرمي الحد والقيمة وعندنا لا يبرأ من حد وان فعلها بغير الزنية بعد لاني يبرأ من حد

القيمة

والقيمة اتفاقا وقد بلاء لان في الحرة يرمي الحد مع الذمية اتفاقا ان اعراض الملك قبل
انما يحد بسقط الحد قياسا على سارق ملك مسروق قبل القطع لهما انهما جنابا في حقهما
فيما قبل بكل واحد منهما قياسا على من شرب خمر الذمي ولاق القيمة يرمي بعد تقرر جنابية
بالكوبي است بحد الملك بعد ذلك ولاه الملك استند ملك ناقض فظهر في القائم لاني استند
وتحقيقه صورة مسئلة اذا فعل امام يبرأ من حد امام يوجب الحد لو فعل غيره كالتزنا والسرقة
والشبهة والحد لا يؤخذ به لعدم مستوي واذا قتل انتا او اخطا لا يؤخذ بالقصاص
وما لاني مستوي فيهما الولي لا الولي **باب شهادة الزنا والرجوع عنها** لا يرفع
في بيان ثبوت الزني بالاقرار شرع في بيان ثبوت الزني بالشهادة **مسألة** من شهد بحد
اذا شهد الشهود بزنا متقادما وشرب متقادما لا يقبل بطلان الشهادة بالتقادما
اذا لم يكن بينهما ماسة فلهذا واذا شهدوا بحدف متقادما يقبل لان تأخير الشهادة
تأخير الدعوى فلا يفسق بان غير كافي كمال اذا شهدوا بسرقة متقادمة لا يقبل في حق
يحد بطلان الدعوى بالتقادما ويقبل في حق حال بطلان الدعوى قياسا على شهادة رجل
امر اتبع في وان اقتر صورة مسئلة اذا اقتر بزنا متقادما وسرقة متقادمة صفوي كانت
او كبري حد لان البنية عليه سلام رجم معازا باقراره ولم يبرأ له عن وقته ولو كان التفاق
ما نعا لقبول الاقرار سأل في فان شهدوا بصورة مسئلة او اشد الشهود على آفة زنا فلا
الغاية حد الشهود عليه لان الدعوى في الزنية ليست بشرط الظهور الزنا بشرط حضور ما
اذا شهدوا انه سرق فلهذا الغائب لم يقطع لان الدعوى في سرقة منه بشرط الظهور
السرقة في شرط حضوره لانه ان يكون القطع في العبد فان قيل ينبغي ان لا يحد لانه حال
ان تخفى الغائبة فيدعي النكاح قياسا على قصاص بين اثنين كمن اذا كان احدهما غائبا
لا يقضي حتى يحضر الغائب لانه حال ان يحضر الغائب فيقر بالعفو قبل ان يحد اعتبار
شبهة الشبهة لانها لو كانت حاضرة وادعت النكاح لا يحد شبهة الصدق وشبهة الشبهة
لا يعتبر لان اعتبار ما يؤدى الى استدباب الحد بخلاف القصاص لانه لا حضور او باق
لا يقضي حقيقة العفو في شبهة لا يقضي شبهة العفو **مسألة** ولو اختلف صورة مسئلة
اذا شهد ثمان على آفة زني بطلان في زاوية البيت وشهد اثنان في زاوية اخرى
يحد الشهود عليهما وعند زفر لا يقبل ان الشهادة قد اختلفت بافتكا الحكم ولم يتم على كل
واحد نصا الشهادة فلا يقبل كافي الدارين لان التوفيق ممكن بان يكون ابتداء فعلها
في زاوية والا ثمان في الاخرى بالاضطرار والاتصال ولو اقرانه زني بامرة لا يبرأ منها يحد لانه

قوله فان شهدوا برأينا صورة مسلمة اذا شهدوا على آفة بالزنا فحقوا لولا انهم لم يظن
 قبلت شهادتهم وقالا لا يقبل لاقرارهم على أنفسهم بالنسب لان النظر في عورة المرأة
 عدا فسق وانما يقبل اذا وقع اتفاق في غير قصد له ان النظر في عورة المرأة ليس لبيان الشهادة كلف
 الطبيب القابلة **قوله** وزان صورة مسلمة اذا انكر الزنا في القول بعد وجوده شرطا
 الا حطفا بغيره بولادة زوجة ولد امه لان الولد دليل القبول وبشهادة رجل
 وامرأتين بالقبول بها وعند زفر لا يجرى حصرها ان القول في معنى العلة لانه كلف
 ولكل من هو بغيره شرطا ذكره كذا في الشهود ان الاصل ان ليس بغيره لها ولا يجرى
 ولا شرط فلا يشترط **باب حصة الشرب** آفة من هذا الزنا لان جرمية الزنا اشد من جرمية
 شرب الخمر الا يرى انه لو اكره بالفضل على الزنا ليجوز له **قوله** وبصورة مسلمة حصة
 الشرب الشكر تمانون وعند اربعون لانه النبي عليه السلام جلد رجلان من
 اربعين وكذا جلد خلفا الزنادقة ان النبي صلى الله عليه وسلم بغيره اربعون فيكون
 صورة وتما في حقيقة وتبعد بغيره لما مر ان الرق منصف وذلك بشرط
 حصة ثم كرم وبالشكر كرم الشكر في حصة لان حصة اجتهادية كرم في حصة ثم كرم
قوله ومن اخذ صورة مسلمة في اخذ ربيعة لم يجرى موجود وان زالت بعد ذلك
 او سكران زال العقل فاقرب بغيره كرم او بالسكر من البينة وشهدت به ان ذلك كلف
 يجرى حصة لم يحصل الزنا وان علم سكره في بينة لا حصة لان سكره في حصة كالبجعة
 الرماك وشربه طوعا لا حصة لان شربه كرم في حصة بوجوده في الزنا لان حصة
 كرم في حصة مستقادة سكران في وجوب حصة من لا يعرف من النساء والفرو من القبا
 والزنا من المرأة في حصة الصلوة ظهورا في سكران في حصة وسكنة ولا حصة في حصة
 لان القيام في أقوى دليل اطلق ذلك وبغيره اعتبارا بالوقوف العادة ان حصة
 في شرط النهاية في سببه اعتبارا لا يرى **قوله** حصة صورة مسلمة شرب الخمر في حصة
 بالاقرار مرة وعند سكر بالاقرار مرتين لما سبقت في السيرة ان آفة في **قوله** وان قر
 صورة مسلمة اتقا ومن منع قبول الشهادة على شرب الخمر وقبول الاقرار وشرب الخمر لان حصة
 المشهود به والمقر من كمال الجهد بحيث يؤول رايه لا يجرى وعند محمد في حصة لا يمنع حصة له
 ان رايه في حصة يشبه رايه في حصة فلا يشترط لهما ان قول به سكره منعه من حصة
 فاستلزمه فان وجدته رايه في حصة فجلده يقر على ان وجوده رايه شرطا لاجل حصة
 وذلك بغيره بالاجتهاد في شرط **قوله** او ثبوتها صورة مسلمة تقا كرم او وجد رايه في حصة

حصة

اقرار او شبهة لا يوجب حصة لاحتماله انه شربها مكرها او مضطرا او في سبب الجور
 ثم رجع عما اقر لا حصة لان الرجوع يعني في حصة الله تعالى واقرار سكران جائز مطلقا
 ولو كان سكره مخطوفا لانه لا يثبت في الخطأ الا اذا اقر بما يقبل الرجوع كالحمد والثناء
 لان اقراره لا يعمل فيما تدرى بالثبوت وان كان سكره بجمال الشرب مكرها او مضطرا
 فيجب حصة الحصل لا يجرى في ذلك شيء **قوله** ولو اردت صورة مسلمة لا يصح ارتداد سكران لان
 الكفر امر اعتقادي فلا يثبت اعتقاد الكفر مع عدم عقل فاذا لم يصح ارتداد لا يثبت
 ثوابه في حصة الشرب **قوله** ونزع جرد الشارب في الشرب عند حصة لا يجرى تخفيفا عند الزنا
 لهما ان هذا الشرب مضاف في حصة الزنا فلا يخفف ثانيا بترك الجريد ويعرف على بدنه
 كما في هذا الزنا لان تكرار الشرب في موضع واحد يفيض الى الشلف ولا يجرى القاذف
 لان سبب حصة القذف ليس بقطعي لاحتماله ان يكون القاذف صادقا في مقالة غيره
 ينزع عنه الحشو **باب حصة القذف** آخرت في حصة الشرب لانه اخف
 منه من **قوله** ومن حلف صورة مسلمة اذا قذف حرا عا طأ بالغا مسلما عفيفا في الزنا
 بغيره الزنا جلد القاض بطلب حصة وف ثمانين جلدة وروى شهادته على ان يدين
 بغير القاذف في اقامة اربعة شهود على حدة في مقالة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم ياتوا باربعة شهادات فاجلدهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا شهادتهم بعد اوقافهم
 بالحرية لان العبد لا يكون محصنا والعقل البلوغ ليصح الدعوى منه والاسلام لان
 الكافر مستلزم ما هو مشر والعفة عن الزنا لان المقدوف اذا لم يكن عفيفا يكون
 صادقا فلا يجب حصة وبغير الزنا لان حصة القذف لا يجب بالكنية حتى لو قذف
 رجلا بالزنا فقال آفة صدقت لا حصة في و بالحرية لانه لو كان عبدا اجله اربعون لانه
 الرق منصف وفي عبارة قصور لان بطلان الشهادة من حصة **قوله** او نونات
 في حصة صورة مسلمة اذا اقر لآفة زنا في حصة حالة الغضب قال عنت بن القصور حصة
 وعند محمد في حصة لا حصة لان المهور للصعود ومشارك الشبهة وادية لهما ان كل من قد كرم
 كما بليس كرم في حصة الغضب بمرح ذلك وان قال لست لا يملك حالة الغضب حصة
 او كانت آفة حصة مسلمة لانه قد فاته في الحقيقة واد قال لست بدين فلان حالة
 الغضب حصة لانه يراو بسبب ولو قال في غير حالة الغضب لا حصة لانه يذكر ويراد
 العتاب بنعي شبهة لا يجرى في الكرم والمروعة وقوله اية لفظ المحصنات لفظ القاذف
 وقوله في غضب يفتق بالفاظ **قوله** او يباين الزانية صورة مسلمة اذا قال اية

تخفيف حصة

شديد لان التعزير يختلف باختلاف الشخاص وجنابا ومن قد راقى التعزير بملك
 لا يرى ما دونه تعزير اذ ليس كذلك واقصاه شعرة وتكون سوطا وعند من هم بجهنم
 الاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ عدلي غير مؤمن المعتدين له ان اعتبر اذني حدودا
 في الشرب فنقص منه سوطا لوجود النقص بعد ذلك لهما اعتبار اذني حدودا ليعيد
 في الشرب لان حد العبيد حد كامل في نفس فنقص منه سوطا لوجود النقص بعد ذلك
 وان جسد التعزير يجمع اذ اراه مصلحه **وله** وحربه صورة ثلثة التعزير اشد من ضرب الزنا
 لانه نقص في الحد فيراد في الوصف بالغة في النقص الالم بالبدن ولهذا لا يقرى على
 الاعضا وضرب الزنا اشد من ضرب السر بل لا يحل كمال ضرب السر بحد من ضرب
 القذف لانه جنابة يبيح ولان الشارب قتل يكلو في القذف فيكون جاععا بين
 الجنابيتين ولانه غلط برد الشهادته على التايب فيحذف من حيث المصنف **وله** وعز
 صورته اذ اذنف قذفا يوجب حد القذف لو كان محصنا كما اذا قذف عبدا
 او امه او ام ولد او كافرا زنا يوجب التعزير اقصا غايته لانه جنابة يوجب حد
 وقد امتنع لعدم احصائها في حد القذف فوجب نهاية التعزير **وله** ومسلم صورة ثلثة اذا
 قذف مسلما قذفا لا يوجب حد القذف ولو كان محصنا كما اذا قذف بيافا سقى
 وبياكا فانه قذف باهر مرادة يجب التعزير ولو قذف بياجا ربا فزير له قوله باهجة
 لا يجوز لكونه كاذبا بيقين وقيل بعز ان كان شربا كالعلوى والعباسي والنفية
 لا جاهلها عاصيا **وله** ومن صورته ثلثة من هذه الامام او غيره فمات فدمه يدر
 وعند يجب دية في بيت المال انه انكف خطا او الحد والتعزير تاديب وضمانه
 الامام من الاحكام فثبت لالتان انهما مورا اذا امثل امر الامر ينقل فعمل المهور
 اليه والامام امثله كما ان ينقل فعلة اليه فلو ماتت الله تعالى واسطة لا يجب الضمان
 فكذلكها ولزوج ان يعزروا وجهه ترك الزينة او اللجاجة اذا ما انما لا تواسي
 وترك الصلوة وعسل الجنابة والمخرج في البيت لانه يجب عسرا طاعة وطاعة الله
 فيعزروا لغير الله فاما لا يكون دمه رالا ان لهبها ببقية بالسلامة كالمرد
 في الطريق **كتاب السرقة** **وله** اور واما عقوبتها لانها موجبة وهي
 الاخذ من الغنيمة ونصابها صورة ثلثة نصاب سرقة عشر دراهم عند
 في ثلثة دراهم لان النبي عليه السلام قطع سارقا في ربع دينار وقيمة دينار في ربع دينار
 صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما فيكون الثلثة بهما وروى انه عليه السلام لا يقطع الا بالي

الاثني عشرة دراهم والاخذ بالاقبل اولى لانه متيقن ان الاخذ بالاكثر حثا اولى اعتبارا
 لدرى اخذ لان في الاقل شبهة عدم الجنابة وهي دارية للحد وشروط المحرمية اعتبارا لدرى
 الحد ويجوز في حد السرقة عشر دراهم رتبة لا يقطع وعند من يقطع ان كانت تروج
 لاني سئل بها عن السرقة بالزواج لا يباح ان نقص الوصف بوجوب نقص الهامة كنقص العدد
 فصار شبهة مانعة من القطع فانه فلا يقطع في سرقة **وله** فان سرقة صورة ثلثة او اسرى
 العاقل البالغ حر كان او عبدا يقطع لانه تنصيف القطع من غير فيكمل صيانة لاموال الناس
 قدر النقص فحرز اربابا شبهة مكان كبيت وان لم يكن له باب او حافضا كالجاس في طريق
 عنده مال وبالسرة مرة او ظهرت بشهادتين وسألهما الامام عن كيفية
 السرقة فيقول كيف سرق اخر ازعم دخل وناول من هو خارج وعنه ما يتبها فيقول
 ما هي خراز غم لا يعدل الزكوع والسجود وعنه زمانها فيقول متى سرق اخر ازعم انما
 وعن مكانها فيقول اين سرق اخر ازعم دار الحرب وعن كيفية السرقة فيقول اني قد
 قد سرق اخر ازعم اقل النصاب وعن سرقة منه فيقول من سرق اخر ازعم ذي
 رحم حرم ويثبت ما قطع لكان السرقة وعند من شرط الاوارق فيجب في ثلثين
 له ان الاقرار في حد الزنا مقدار بعد الشهود فكذلكها ان تكرر الاقرار يوجب
 يوجب زيادة القصد فيكفي الاقرار مرة قياسا على القياس والقذف شرط
 العدد في الشهادة لانه الكذب لا يثبت في الشهادة على نفسه **وله** فان كان
 صورة ثلثة او اذ من جماعة حرز وتولى بعضهم الاخذ يقطعون لا الاخذ وحده ان
 احدا بكل واحد نصيب السرقة لان المعاد بين السرقة ان يتولى البعض الاخذ ويستعد
 الباقيون للقطع كما في السرقة الكبرى فيوجد الاخذ من الكل مع وعند مالك في كل نصيب
 قياسا على قتلهم واحد ان كل واحد يصير سارقا ما دون النصيب فلا يقطع و
 يقطع بسرقة السباع والقنا بالقم والابوس والصندل الفصوص والياقوت
 والزبرجد لانه سرق ما لا يستعمل من حرز لا شبهة فيه وكونه يوجد في دار
 الاسلام مباحا لا يثبت كما في الذهب والفضة والياقوت من حرز لانه زيادة
 قيمتها على اصل بغلبة القسمة التحقت بالاموال النفية حتى يحرز في البيت بخلاف
 الحصر لان زيادة القيمة على اصل بغلبة القسمة لم يلحق بها الا يرى انه بسيط
 في غير حرز لا يحجر بوجده مباحا في دار الاسلام كخشب وخشب وقصب وسبك
 وصيد ويطر وزرنيح ومغوق ونوره لقيام شبهة الشك **وله** ولا يافى سرق

صورة المسئلة لا قطع بسرقة لبن ولحم وثمار رطبة وثمره على شجر ويطرح وزرع قبل
 انحصار لانه سرقة لثا وعند قطع لانه يسر الخبز او لا بسرقة الاثرية المسكوة
 وآلات الله وويلب من ذهب فضة وهو شي مثلك كالتشال بعدة النصارى ويطرح
 بكنس ويزول لانه اخذنا لكسر بني غير مكر ولا في باب سجد لادم كحزق ان قيل لثا
 اذا كانت على شجر يكون رطبا وقد ذكر قبل هذا حكم النكالة الرطبة قبل له قد يكون بعض
 النكالة على شجر باب كالحوز والوزاوي **قوله** ومصحف صورة لانه اذا سرق مصحفا
 حتى يبلغ قيمة نصا لا يقطع وعند سرق يقطع لانه كالمكة ليست ثم مصحف فيقطع نك
 على الافراد لانه ان اس لا يقرن بالمشقة لقراءة القرآن فيكون شبهة الاذن
 قائما فاذا اجمع يا كجب فيه القطع وما لا يوجب كلسرقي انا ذهاب فضة فيه شراب
 ما لا يور ولا يقطع لانه شبهة **قوله** فكلما **قوله** وفي صورة المسئلة صورة المسئلة لا يقطع
 بسرقة صبي حر وعبيد ببيع نصا لا يقطع لانه سرقة المال في غير حال هو كالعدم
 فيقطع كما لو سرق ثوبا خلقا لا يابى وعلى طرف عشرة دراهم شدة لانه ما يقر
 ولان العبيد ليس بالمال يبيع له فلا يصير نظورا اليه فلا يقطع ولا يصير يقطع لانه
 اخذ غصب وخذاع لا سرقة ولا بد فتر لانه مقصود ما فيها الاذات ارباب
 مضمون بها لان المقصود بها الكوعدن **قوله** الا الصغير صورة المسئلة اذا سرق
 عبدا صغيرا يقطع قياسا على الكوعدن وعند سرق يقطع قياسا على عبد غير مملوك **قوله**
 ولان كلب لا يقطع على من سرق كلبا وخذاعا لانه في العلة في مالته الكلب و
 لا حزن كدوع سرق من الوديعه وفتنكس الا فتكس ان ياخذ من البسرعة بغير
 وشتبه وانتهب ان ياخذ على وجه العلانية فترا القول على السلام لا قطع على من سرق
 لا شتمه لا خابن ونباش وانه كان القبر في بيت مقفل لم يور شبهة في الملك
 لان الميت ليس بالملك له لا يقطع ملكه بالموت والورثة لعدم جواز تفرقهم وخذ
 تدرى بها وعند سرق يقطع وان لم يكن فيه فضل لقول عائشة رضى الله عنها سارق امواتنا
 كسارق احيائنا وما رواه محمد بن علي السبابة في مال لانه مال العامة وهو من
 وعلى سارق من مال لشركة لما قران محمد تدرى بها **قوله** ومثل صورة المسئلة
 لا يقطع بالسرقة عن غرضه شرابا عليه لانه استوفى حقه سواء كان حال او موقفا
 لان الحق ثابت في له والتأجيل تأخير المطالبة وان كان مسروقا زائدا عليه لانه
 يصير شرابا بقدر حقه ولا يقطع في سرقة مال لشركة وان سرق مضافا يقطع

يسر ولاية استيغنا الذين منه وان سرق وناظر كان حقه وراهم لا يقطع لان السارق
 جهنم واحد كما في الزكوة **قوله** وما قطع صورة المسئلة اذا سرق عينا فقطع ثم رد العين
 ثم سرقها ثانيا ولا يقطع ثانيا وعند يقطع كما في سرقة غيره او يورن غيره لانه
 صار غير مقنن في حقه ولذا لو استملكه لا يقطع بخلاف اذا سرق غيره لانه لا شبهة
 في حقه وبخلاف اذا سرق يورن غيره لان تبدل الملك كسند العين وان لم يكن يابى
 كما اذا كانت غزلا فقطع ثم سرق ثم سرق ثانيا لم يقطع لانه سرقا وصورة ومصحف
 حتى يملكه الغاصب بذلك **قوله** ولان سرق صورة المسئلة اذا سرق ثم قرأه ولا يقطع
 بقران العادة بالسهولة بانسحاق احداهما بالآخر ولذا لا يقبل شهادة اهداما لآخر
 وبالدخول في بيت الاخر او من ذوى رحم محرم للمخفى الثاني واذا سرق ماله من بيت ائمة
 يقطع لوجود الحرز الكامل قول تقييد محرم بذى رحم وقع اتفاقا وجه لانه اذا سرق
 محرم غرضي رحم كوامر ائمة واتدار ليست لائمه او ابن ائمة والدار ليست لائمه
 لا يقطع وق لا يقطع لانه سرقة من مال الغير من حرز كامل فيجب القطع له ان اخلوه معها
 مباحة والدخول عليها للزيارة معتاد فان ورث شبهة الاول بالدخول واذا سرق من
 امة رضا يقطع لانه لا شبهة في المال حتى لا يستحق كل واحد المنفعة عند الحاجة ولا في الحرز
 حتى لا يجوز الدخول عليه بلا استئذان واذا سرق احد الزوجين من حرز الاخر لا يقطع لوجود
 الاذن في الدخول عاده ولو سرق العبد من سيده او زوجته سيده لا يقطع ببيت
 الاذن بالدخول عاده فاعل الحرز فاذا سرق هو من مال مكاتبه لا يقطع لانه لم يملك
 حقان ماله حتى لا يكل تزوج امة مكاتبه ولا يقطع الصنف المتسارق ثم اضافة لان البيت
 لم يبق حرزا في حقه كونه مادونا له وحوله فيكون فعله جنائيا ولا سرق ولان المنعم لوجود
 الشكره في حقه فصار كما لو سرق مال **قوله** وحام صورة المسئلة اذا سرق ثوبا من ثياب رجل
 حمام او بيت اذن في دخوله لا يقطع لانه حرز بالمكان بالاذن بالدخول ولا يقطع لحرز
 بالخطا ايضا لان الحرز بالمكان فوق حرز بالخطا فيكون لادنى كالبديل **قوله** او سرق
 صورة المسئلة لا يقطع ببيت ربي باخراج مال من حجرة الدار الى حزن الدار ان كان كل الدار
 حرزا واحدا بان يكون صاحبها واحدا وجاراتها مشغولة بمتاعه وخدمته فيتم السرقة
 بالاجاز من الحرز وان سرق من حرز بالخطا يقطع كما اخذ لان به الملك يزول كما اخذ
 قيمة السرقة من دخل البيت واخذ المال وانا وله آخ خارج البيت لا يقطع لانه لم يخرج المال
 من الحرز ولا اخذ لان يملك الحرز بالدخول ولم يوجد من بيت البيت وادخل به فيه واخذ

انه ان كل واحد منهم لا يملك خصوصية عليه مع بقا اليد فلان لا يملك مع ثقلها اولى وحري
 لنا ان يده حجة في حق الاسترداد فيكون حجة في حق القطع **والله** لا يملك في صورة كونه
 او اسرق من رقبته بعد قطعت يده يسلم ولا للمالك ان يقطع يده ان رقبته لانه
 اسرقه يوجب القطع اذا كان من يده المالك واليمين او الضمين ولم يوجد من ذلك لان
 ان رقبته ليس للمالك ولا يمين ولا ضمين ولو اسرق منه قبل القطع فكل واحد لا يقطع
 لان يده حجة **والله** وقطع عبد صورة كونه اذا اقر عبد بجور سرقة عشرة بعينها فقال
 المولى يقطع ويرد مسروق على مسروق منه وعند من يقطع ولا يرد وقال محمد
 لا يرد ولا يقطع غير انه يوافق بعد الحق وان اقر بسرقة مال ستهلك يقطع اتفاقا
 وان صدقه المولى يقطع اتفاقا لانه ان اقر العبد لا يصح على المولى فلا يثبت النكاح
 لانه يفسد ان اقر بالسرقة اقر على نفسه في حق القطع فيصير واقاره على
 المولى فلا يصح لانه حقيقه مع ان اقر العبد بجور يقطع يوجب ان يكون المالك مسروق
 منه لعدم استكمال القطع بماله كونه في دفعه واذا اقر عبد ما دون سرقة ما قاله او ستهلك
 يقطع اتفاقا لانه انما دون يملك لا قرار في المالك **والله** وما قطع صورة كونه القطع مع
 الضمان لا يكتفى به كالمعقر وعند من يقطع فاحسب على شرب خمر الذي لنا قوله
 عليه السلام لا غرم على ان رقبته بعد ما قطعت يده **والله** ولا يمين صورة كونه اذا
 سرق سرقات جزات من اقوام شتى فقطع خصوصية ادهم تبع القطع جميعها وقال
 البخاري فيمن يمين للثوب اموالهم لهما ان الرجل اذا قطع يمين رجلين فحضر ادهما قطع
 يمينه برأيه انما يمينه الذي لم يحضر يده فكذا هذا ان واحد اذا ف
 جماعة وعد خصوصية ادهم تبع لكل فكذا هذا **والله** ولا قطع يسار من صورة كونه
 اذا قال القاضى للجلاد اقطع يمين هذا ان رقبته يقطع يسار عدا لا يمين وقال
 يمين ارشده ولو قطع خط لا يمين اتفاقا سواء كان الخط في اجتهاد اليد سرقة
 او في معرفة اليمين واليسار اوقال خرج يمينك واخرج يساره في القوي لهما ان
 المأمور خالفه وقطع بغيره فيمنه ان المأمور تلف يسار او خلف يمينه
 غير انه فلا يبعد اتفاقا تم العدم يمين ان رقبته الممسروق لانه لم يقطع هذا في
 الخط معرفة اليمين كذلك في الخط في الاجتهاد لا يمين **والله** وقطع من شئ ما
 فرغ من بكيفية القطع شرع في بيان ما يحدث ان رقبته في سرقة صورة كونه
 اذا شئ ان رقبته الثوب مسروق شقافا ثم اقره مساوية قيمة عشرة

في حق ما

يوم شئ فان ختم المالك اخذ الثوب مسوقا يقطع وعند من لا يقطع وان اختار
 ترك الثوب وتضمن قيمة الثوب صحى لا يقطع اتفاقا لانه العيب الفاضل سبب للمالك
 فيصير المالك خيرا بين ترك الثوب وتضمن قيمة صحى وبين الاخذ وتضمن النقص
 في يمينه سبب للمالك فانما عند تمام السرقة فلا يقطع كما لو اشترى ثوبا على ان يباع
 باجتهاد ثم سرق ثم فسخ البيع لهما ان العيب الفاضل سبب للمالك عند ادائه الضمان
 لاني حال لم يوجد ومن سرق ثوبا فذبحها ثم اقر بها مساوية عشرة لا يقطع لان
 السرقة تمت على المولى ولا قطع فيه **والله** ومن جعل صورة كونه اذا جعل مسروق دراهم
 او دنانير يقطع ويرد المسروق منه وقال لا يرد اليه لما سباني في الغصب شاء
 الله تعالى فان حرمه صورة كونه اذا اقر الثوب مسروق او صغر فقطع ليس
 للمالك ان يأخذ الثوب وعند محمد بن زكريا ذلك مع ضمان ما زاد الصنيع في القيمة بمالك
 على الغصب ليس تضمن قيمة اتفاقا لانه القطع من ضمان لا يكتفى به لهما ان صنف
 ان رقبته في الثوب قائم صورة كونه دليل ان للمالك ان يأخذ الثوب على قول محمد
 مع ضمان ما زاد الصنيع في القيمة والثوب المالك قائم صورة كونه لا يمين ان الثوب
 لو يملك او ستهلك قبل القطع او بعده لا يمين ان رقبته في رقبته جانب ان رقبته
 بخلاف الغصب لان حق كل واحد منهما قائم صورة كونه ومعنى فاستويا في رقبته جانب المالك
 لانه الغاصب جان ولا يمين الثوب اصل الصنيع تبع فيكون اعتبارا جانبا لاصل
 فياخذ المالك الثوب ويعطى الغاصب ما زاد في القيمة بالصنيع **والله** وان سرق صورة
 مسئلة اذا سرق الثوب مسروق فقطع يرد المالك ثوبا وعنده لا يرد وقول
 محمد بن زكريا كونه فيما صنفه من المالك رقبته ان السواد نقص والنقص لا يمين الرد كعب
 آخرو عندهما زيادة وان زيادة يمين وعند محمد لا يمين **باب قطع الطريق** لما فرغ من
 بيان السرقة القوي شرع في بيان السرقة الكبرى فسمي قطع الطريق بالسرقة لانه عند
 اهل الفقه من الامام الاعظم كما ان السرقة اخذ المال خفية من المالك وبالكبرى اغلظ
 لانه في حق قطع الطريق **والله** من قطع صورة كونه اذا قطع مسلك او ذوق على ادهما فخذ
 قبل الاخذ والجرح والقتل بيمينه يمين لان الآية فشر على هذا الوجه وان خذ
 نعت السرقة يقطع منه يده ورجله من خلاف لان جنابة السرقة الكبرى اغلظ من جنابة
 السرقة القوي لانه ما فري من عند الله تعالى على الكمال معترض له بخاربا لانه تعالى
 فيكون عقوبتها اغلظ من عقوبتها وان قتل ما اخذ يقتل بالقطع لانه رسول الله صلى الله

عليه يتم قضى هذا الحد لا قصاصا حتى لو عني الولي أو صالح لم يفتت ذلك لا يقتل
 حتى التشرع كالقطع وإن قتل بالاختيار لا يجر الامام بين الاجزية التلث ان شئت قطع يده
 ورجله من خلاف لا يجر المال وقوله وصلبه للقتل وان شئت اكتفى بالقتل وان شئت اكتفى
 بالصلب ههنا ويشق بطنه بريح الى اليمين ويترك ثلاثة مبالغة في الزجر وقال
 يقتل ويصلب لا يقطع لهما ان قطع الطريق جناية واحدة فيكفي بعقوبة واحدة
 له ان قطع الطريق جناية واحدة مع ما ذكرنا من مقتدة صورة وهو اخذ المال والقتل
 وكل واحد منهما جزاء عند الافراد فان شئت القاضى مال الى جهة الاتحاد وان شئت مال
 الى جهة التعدد واذا قتل القاطع او قطع لا يقتل وما يجر وما ينفذ في المال لان مقتدة
 مع لضم لا يجمع كما في السرقة القسرية **وهو** يقتل اعدام صورة له اذا ما شر
 اعدام يقتل اجماعا على الجميع وعند فتن يقتل بمبشرين كما في المعادن على الزنا لانه
 ان هذا الحد جزاء الحاربه والمغالبة والحاربه يحصل بالجميع ولهذا كان الردى في الغيبة
 كما تقتل فيكون اعدام الجميع وهذا الزنا جزاء اللذة ولي يقتل ما زانه فيقتل
 العقوبة وجريم وعصايم كالسيف لا تقتل بحسب طريق الحد لا بطريق القصاص
 حتى يشترط التاوى وان جرح مع اخذ المال يقطع ويهدر بجرأها وان جرح فقط
 او قتل بحد يد عدا او خطا واخذ المال قاتل قبل الاخذ يسقط الحد فيغير الولي الى
 شئت قتل في الحد واخذ الدية في الخط وان شئت عني ويصنع ما لا يهلك استمره
 لوجوب الحد وعلى هذا اذا جرح واخذ ما لا دون النص او الاشياء لا يقطع فيها
 كما لا شيا النافذة والتي يسارع اليها الفدي وان كان بعض القاطع بيتا او حوتا
 او دارهم محرم من القطوع لا يحد الباني كما لا يحد شره في العاد في القتل وشره في
 اتصت بالمجنون وشره في الاب وشره في المولى وشره في السبع فيكون الامم على ما ذكر
 وان قطع بعض القاطعة على بعض الحد وعند فتن كما في المفازة ان قطع الطريق يقطع
 امار ولا يوجد ذلك في ذلك لانها يتطرق للحق القوت ظاهر فيكون على ما ذكره
 قوله وفي فتن دية وقرعته قتل سباني شرهاني فونها ان الله تعالى
كتاب جرم هو القتل مع عني العين لا غرار الدين او رده عقيب السرقة
 لانه رافع المعصية والسرقة معصية **وهو** هو صورة المسئلة اجماعا على نوعين فرفع عين
 عند النفي العام لانه المقصود لا يحصل الا باقامة الكل حتى يخرج المرأة والعبد بلا اذن
 لان فرض العين مقدم على حتى الزوج والمولى وكفاية عند عدمه حتى لو اقام به

البعض

البعض يسقط عن الباقي كصلوة اجنزة ورد السلام وان لم يقيم بها احد بانهم جميع
 بترك كترك سائر فرض الكفاية لا على جهة لانه يفر في جلب ولا على عهده وامرأة لا تخرج
 اليها والزوج مقدم على فرض الكفاية ولا على اعني ولا مقتدة ولا اقطع **وهو** وكراهه جعل
 حدوده كره اخذ الامام من المسلمين ما لا للفرقة ما دام لهم مال في بيت المال لانه يشبه
 الاجرة حقيقة على الطاعة حرام فبكره ما يشبهها واذا لم يكن واضطر المسلم اليه
 يجوز لان يوجد بهما من الكل ومن البعض في المال ومن البعض الآخر بالنفس ولا يتحمل الضرر
 الادنى لرفع الضرر الا على وجه واذا دخل المسلمون في دار الحرب في امر وادنية او
 حصن وعوام الى السلام فان اكلوا كفوا عن القتال لقوله عليه الصلوة والسلام امرت
 ان اقاتل ان سح حتى يقولوا لا اله الا الله واكتفى بكلمة التوحيد لانهم يعقدون
 التسمية واذا وجدوا علم بذلك منهم آمنوا بمحمد عليه السلام لانهم لم يعرفوا ذلك الا منه
 عليه السلام والآن الجزية ان كانوا اهلها وبنوا كجنتها ومتى يجب قطعا للمنازعة
 وان قبلوا الجزية فليس بالسلام عليهم وعلى المسلمين لقول الله تعالى انما بدلو الجزية
 يكون وما ذكركم ما شئوا وامواهم كما مولانا ولا تقتل من لم يبلغه الدعوة الى الاسلام
 لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ونذب الدعوة مرة اخرى لم يبلغه مبالغة
 في الانذار وان ابوا عن قبول الجزية او الاسلام حاربوا بنصب مخيف كما نصب رسول الله
 عليه السلام على الطائف وحرقة لانه عليه السلام جرح مؤمنة وتغريق ورمي في ذلك
 بكسر شوكتهم ولو جهلهم او تترسوا به لان القتال لو امتنع لذلك لانسرب القتال
 الثابت بنية الكفار لانهم لو قدر واعط التميز بالفعل لم يجرهم ذلك ولا يلزم عليهم التميز بنية
 لان الطاعة على الطاعة وان قتل فلا دية ولا كفارة وعند فتن يجب الدية والكفارة
 لانه قتل مسلم فخطا فيجب موجهه ولان اجواز للضرورة لا باني في الجوار الضمان ككل
 مال الغير حاله كمنه لانه ان اجبت فرض فلا يجامع الغرامة لتعريض الامام وهذه وكالات
 والنفساد وقطع شجرهم وافش زرعهم بلا عذر وعنوان او سرقة من الغنم لانه
 جناية ومثله وهو قطع اعضا الاسرى وبلا قتل غير مكلف وشيخ فان وعي وقطع
 وامرأة لان جميع للقتل للحرب ولم يوجد منهم الا ان يكون احد هؤلاء المكلف للقوم
 او مقاتلا او ذاما ان يثبت به او اى الحرب لانه في قتله كسر شوكتهم ويقتل الربا يثبت
 واهل القوام الذين يخطونه الناس ويدلون على عيوب المسلمين لوجوب قتله
وهو واب صورة المسئلة اذ الى الابن ابا يشرك لا يقتل ابتداء ويشعل بنية بطله

آخر يقتله لانه يجب عليه جباؤه بالاتفاق فينا فتنه قتله وقوله بأمره اذ قصد
 الاب يقتله حيث لا يمكن دفعه الا يقتله فانه يقتله لانه المقصود دفعه لا يقتله لانه
 الاب لا يقتله اذ لا يمكن دفعه الا يقتله فانه يقتله لانه المقصود دفعه لا يقتله لانه
 مصحف لانه يقتل على الاستحقاق ولا امره ان اجازها بتوفيق على الفقيه الا ان عسكر
 عظيم لانه الغالب عليه والغالب كالتحقق **وهو** وهو لو لم يفرغ بيان القتل شرعا في بيان
 تركه صورة مسئلة اذ اراد الامام ان يوافق اهل الحرب على وضع الحرب على فذلك لان
 مصالحه قال معنوي ولو باخذ مال لان المودة اذ تحت بلامال فله اولي وحق فيكون
 كجزية قبل حصارهم فلا يقتل بعد فتنه لانه لا بد من المال اليهم لانه لما في العار
 الا خوف الهلاك لا يقتل الا على الضرر في حق واجب وضايفه العار وان لم يزل جبر الراجح
 لانه قتال المشركين فرض فلا يصح تركه ولا تأخير بل اذ اصابهم بدمه ثم راي نقص
 القصر انفع بتركه عليهم ثم راي العذر المنع عنه وقادهم لانه عليه السلام بدمه مواعنة
 اتى كانت بينه وبين اهل مكة نقص المصاحفة مع جبارهم بذلك وان بدوا بالحيانة وعلم
 ملكهم بها فانهم قبل نيله لانهم بذروا المصلحة فلا حاجة الى نقصها **وهو** وهو لو لم يفرغ
 اذ اصاب الامام بدمه حتى ينظر في امره حتى لا ياله الاسلام من جرمه فانه لا ياله القتال طعنا
 في الاسلام بلامال الا الاخذ بسبب الجزية وليس باهل الجزية لما بيننا ان الله تعالى ولو اخذ لارب
 لانه مال غير معصوم ولا يباع بسلامه وفيل وحيد بدمه اهل الحرب لان ذلك تقوية الكفر على
 قتال المسلمين ولو بعد مصاحفة لانها على طرف النقص **وهو** وهو صورة مسئلة اذ امن حرا او
 حرة كافرا او جماعة لا يخل لاخذ من مسلمة قتله كاشادة بسلامه من ان يكون
 في ذلك عذر فتنه اليهم كما اذا اهلك الامام نفسه ثم راي المصلحة في البند فيؤدى بسبب
 على راي ماله ولا يصح امانه فتنه لانه يوافقهم عنقا واولم يبرأوا جوارهم وعندهم وهم مسلمة و
 لم يهاجروا دار الاسلام لانه لو صح منهم لانتداب الفقه **وهو** وهو عذر صورة مسئلة امان العبد
 الجور القتال غير صحيح وقالا صح وهداه الامان لموت اذ الامان بموتة وهو عذر الدعة مع
 الكفار ربيع اتفاقا من عمن عن خروج لدار الحرب كغير من اهل الدعة لها قلة عليه السلام امان العبد
 امان له انه عذر ومحمود ويجوز لا يصح كالبسيع وغيره بخلاف المؤبد لانه معروض عند التمسك و
 استقام الفرض نفع فاقترقا واما مبيى لا يخلص كالجنون وان كان بعض الجور عن القتال فقتل
 انما لا يذكر باب **مفهم** **والفقه** **وهو** وهو عذر عبيد الامان لكونها بعد الغيرة كالامان
وهو وهو عذر صورة مسئلة الجزية الامام فبما فتح فداها بين الشيعية لان عسكر اهل ماله واراضه

مطلقا
 عذر تقوى في حق واجب دفع العذر

عذر تقوى

وقسم بيني وبين جيشي كما فعل النبي عليه السلام بخبر وان من اقرب اهل على ملكه الجزية وجواب
 نظر اليه كمن ابعده كما فعل عمر رضي الله عنه وفي الاسرى بين ثلاثة اشياء وقلهم تعقيل الماودة
 الف وانه من استقرت لهم يستفيع المسلمين وان تركهم احرار اذ الله انما فعل عمر رضي الله عنه
 ونسب اطلاقهم تجانا بدونه الاثر فاق والدعة لعدم التصديق بالفائدة ومفاودة النفس بالنفس
 فبنا على مفاودة الممال واما لا يصح لانه يخلص لهم اوله من قتل الكافر ورواهم لدار الحرب
 لانه تقوية الكفر **وهو** وهو عذر دابة صورة مسئلة اذ اراد الامام ان يعود ومعه موافق شفا
 نقلها الى دار الاسلام بدمها ولا يعقربا لانه مثله وعذف بتركها لانه ان النبي عليه السلام لم يكن
 غزوهم اثبات الا لانه لانه ان ذبح الجوز بدمه لا يرضى صحيح ولا غرض اذ في تركه تركهم
 ثم يحرق بالان لانه يستفيع بها الكفار **وهو** وهو عذر مغم صورة مسئلة قسمه الغنائم في دار
 الحرب لا يجوز حتى يجرز مال دار الاسلام وعذف بعد انهم لم يشركوا بنا على ان الغنائم
 يملك الغنائم بنفس الاخذ وعذفا بالاجاز بدار الاسلام بلكانها حتى لو اشترى في
 دار الحرب او نقله الامام واستبرأ بها بجمعة لا يجوز قربانها حتى يجرز مال دار الاسلام
 لانه ان النبي عليه السلام قسم غنما بينه وبين اهل مكة ولو لم يملكوا ما قسم بنا انه عليه السلام قسم
 غنما بينه وبين اهل مكة ولو لم يملكوا ما قسم بنا انه عليه السلام قسم غنما بينه وبين اهل مكة
 يدخل في القسمة خيار الروية وان شرط فلا يجوز بيعها بها فكذا هذا وبني هذا اهل عذر من كل
 فاذ لم يكن الامام محمولا بكل عليها الغنائم قسمها بين الغزاة قسمه بدع الجوز مال دار الاسلام
 ثم تركها منهم فقسما **وهو** وهو عذر صورة مسئلة الردى كالمقاتل استوائهم في الجوارق
 الحرب المصل بين دار الاسلام ودار الحرب على قتله القتال وعذف لا يستوائهم في الجوارق
 واولا حقهم قبل اوزايات ركونهم ولو بعد القتال وعذف لا يث ركونهم بنا على ما عثر
 من الاجل ولا في استوائ عسكرهم بقتلهم التسمم والرضح الا ان يقتل وعذف له سهم
 قوله عليه السلام الغنيمة لمن شهد الواقعة لان سبب الاحتياق للمجاورة غلبة على قصد
 القتال على قتله التي رة واذا مات احد من قتلى قبل الخروج لدار الاسلام لا يورث نصيبه
 وعنده يورث كما لو مات بعد الاجاز بدار الاسلام قبل القسمة بنا على ان الاية بنى على
 ملك **وهو** وهو عذر صورة مسئلة اذ اخذنا دار الحرب حلقنا فمطعم علف وعلف
 ووهن بلا قسمه لان الضرورة تبيح المحظورات والمكرومات بها اوله بالاستباحة
 واذ اخذنا دار الحرب لا يخل لنا ان يعلف الود والاكل من الغنيمة لزوال الجوع
 وهو اقرب ولاق حقتهم كاذ بالافراج حتى يورث نصيبه لا يستفيع بدون اوله لبا قبل

الصلوة والسلام بينك فربما يفتك الاما طابت نفس مالك بحكم ولان مال اخذ بقوة
 الكل فبقية سائر النعم على الكل فبنا ذلك تفصيل من النبي عليه الصلوة والسلام وابوقا
 اخذ بتفصيله **باب استيلاء الكفار** لما فرغ من بيان استيلاء المسلمين في بيان
 استيلاء الكفار **فصل** اذا جسد بعضهم صورته في ارضي بل حرب بعضا واخذ ماله ملكه لان
 مال بل الحرب ورقابهم معا فله عدم العتق ابا الاسلام او داره والاستيلاء متى ورد على
 مال مباح يعبر سببا للملك كالا صطياد واخذ البعير لدار الحرب واخذ الشكر كونه ملكا فبنا
 لانه لا بد له من نفسه يخرج من دارنا فيخرج يد الكفار عنه **فصل** واذا غلبوا صورته اذا
 غلب الكفار الحرب على مالنا واخزوه بدارهم يملكونه وعندك لا يملكون له ان
 الكفار ساقوا ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع صليبه وفيهم امرأة وحدث فرقة
 فركبتها فرجعت ونزلت ان يخرجوا ان سلمت في الكفار فخال عليه الصلوة والسلام لان
 فيها لا يملكه ابن آدم ولو ملكها الكفار لم يملك اي منهم تان الاستيلاء والاولا
 يثبت الملك في حق المسلم فبنا يكون سببا في حق الكفار لان سبب لا يثبت في كسبه
 كالباع واليه لا حونا ولا برنا ومكانتنا لان بول لا يملكه بزر الكسب كالباع
 واليه فلا يملكه بالاستيلاء ولا عينا وامتناعا دار الحرب ودخل بها واخذها
 الكفار فبنا فله صولته القديم غير شئ مفقودا كان او مشريا او وجدها وقال لا يملكه
 قيا على امر دني الامام وعلى الدابة المنقبة لان العبد كما انفصل من دار الاسلام
 ظهرت به على نفسه نوالا لما كانت ككافة لانه لا يملكها على نفسها وبخلاف
 امر دني الاسلام لان بد باقية ولذا لو وسمه من الدابة الصغير يبيع وقيد بقوله وان اخذ
 فتراولم يقيدوه لم يملكوه اتفاقا وبذلك يفتي عليهم جميع ذلك لانهم رقب في حقنا
 للاستيلاء **فصل** ومن وجد صورة من مسئلة اذا اخذ الكفار عبد موصوما او غلوا في
 دارهم ثم ظهر مسلمون عليهم فاخزوه فوجدوا ملك قبل الفسقة بين الفاتحين فله اخذها
 او وجده بعد ثا اخذها بالقيمة الجبر النبوي **فصل** وبالمثل صورته اذا استولى الكفار
 عبد موصوم واخزوه بدارهم فدخلوا دارهم فاشترى ذلك واخذه لدار الاسلام
 بغير ما كان ان اخذه بالثمن الذي اشترى في العدو وان شتره لانه اشترى سببا
 كالفسقة وان كان الباع فاسدا او بهيمة العدم بغير ما يفتي به بعد النظر في الجبر
 وان فقت عين العبد المصور في دارهم فاخذوا ركبته بغير ما كان ان اخذه بكل الثمن
 لانه لا اخذ لملك ثبت على خلاف القياس في ارضي فيه جميع ما ورد في الجبر النبوي وان شتره

يدع على صح

فصل فاذا انصرفت صورة مسئلة اذا سر عبد من زيد فاشترى من عمرو بمائة ثم اشترى من غيره بمائة
 فهو بائنه من بكرة ثمة ثم ياخذ من زيد من غيره بمائة ان شتره لانه قام على عرو ببايع في حقه
 بهما وليس لزيد ان ياخذ بهما بكرة لان الاخذ من وقع الاسر عليه **فصل** فلو بق صورة
 مسئلة اذا اشترى عبد الكفار بغير من متاع فاخذه بغيره كونه ذلك كله فاشترى بغير ذلك
 كله واخرجه لدار الاسلام ياخذ ماله العبد بالثمن والفرس والتماع بغيره ما ج
 التمس وقال لا ياخذ الكفار بالثمن ان شتره قيا سا حالة الاجتماع لا حالة الانفراد **فصل**
 وعق صورة مسئلة اذا دخل دارنا مستائنا فاشترى عبد موصوما او غلوا دار
 الحرب عتق العبد من غلوا وقال لا يعتق انما ان ملكه ان شتره لا يبرول لالبازالة
 لانه ان اذ ملكه عنه وجب فيه ما كان للعبد او مسلما لانه لا يترك تحت يد الحربى وقد عذر
 جبره على ذلك فبقام تبين الدارين مقام الاعتاق كما اذا اسلم احدنا او غلبه
 في دار الحرب يقام مضمون ثلث مضمون مقام التفريق **فصل** كجسورة مسئلة اذا اسلم
 عبد كبرى في دار الحرب فاجاونا او ظهرنا على الدار يعتق لقوله عليه الصلوة والسلام
 في عبيد طائف حين فرجوا اليه مسلمين منهم عتقا الله ولان ذلك اخزى نفسه بالاسلام
 قيد بقوله اسلم ثم فاجاونا لانه لو دخل دارنا ثم اسلم لا يكون حرا لانه كما لو دخل
 دارنا يقع في ايدي المسلمين قبل الاسلام فبنا لهم ولا يكون حرا لانه اسلم قبل
 الاسلام **باب مستامن** اورده عقيب الاستيلاء لانه بعد تحقق العتق والغلبة
فصل لا يترقى صورة مسئلة اذا دخل مسلم دار الحرب باجرا لا يملك له ان تعرض له
 وماله لم لقوله عليه السلام ممنون عند شرو طهم الا اذا اخذ ملكهم ماله او جسده وغلوا
 غيره ولم ينفعه لانهم سبوا بسفقت العبد وان اخذ مالا بطريق التعرض واخرجه
 ملكه كما حظورا لخصولته بخره بخره كماله كالباع الفاسد يصدق به بخلاف
 الاسير لانه لم يترزم بترك التعرض لهم فبنا له التعرض وان اطلقوه **فصل** وان
 اوانه صورة مسئلة اذا ادان حربي مستامنا او ادان حربي او غصب احداهما
 الآخر وخرجه لدار الاسلام لا يقضى على المستامن لانه التزم احكام الاسلام فيما يستقبل
 لا فيما مضى ولا على مسلم حقيقة للتسوية وكذلك لو كانا حربيين وغلوا ذلك
 ثم استامنا وان خرجا مسلمين يفتي بينهما بالدين لوقوع الهداية صحوة لوقوعها
 بالترضى ولبت لولاية حالة القضا لا التزامها احكام الاسلام بالاسلام لا بالاسلام
 لانه عا دفا لا مباحا فصار ملكا له **فصل** فانه من صورته مسئلة اذا دخل مسلما

واركحرب فقتل احد هما الآفة عدا كجب الدية وقا لا يجزى القصاص لهما انه لم يستأنح
في دار الاسلام حكمهما اية الحكم فمستأنح في دار الحرب حكم لا توارث بين يدي من والدي
تساوي الدارين كما انه يكثر سوادهم من وجه ولو كان أكثر اسوادهم من كل ما يطلع هناك
لا يكون معصوما فاذا كانه أكثر اسوادهم من وجه فمكنت الشبهة في قيام العصمة فبطل القصاص
لله الدية فماله لانه العواقل لا يعقل الهدوانه قتل خطيب كجب الدية قياسا على سائر الخطوب
بالخطأ ماله لانه لا جنابة في العواقل حيث التقصير في الخطأ لتساوي الدارين وكفاية
لان قوله تعالى فقتل مؤمنا خطأ فمؤمنا رتبة مؤمنة مطلقة **وهو** ولان الاسيرة
صورة مسئلة اذا قتل اسير مسلم اسير اسلم آفة في دار الحرب عدا او خطأ وله وارث مسلم
شئى سوى الكفارة في الخطأ وقا لا يجزى الدية في العدا والخطأ فماله لهما ان مقتول صار
معصوما متقوما بدار الاسلام فلا يبطل بالاسير العارض كما لا يبطل بالذول بدار الحرب
بما ان الا ان القصاص لم يجزى لانه ليس وارثا في العاقبة ان الاسير مقتول في
ايديهم وتابع لهم ولذا يصير مقيما باقا منهم ومساويا بسفرهم نصارى كالذمة في السلم هناك
وهو ولا يكره حرجي صورة مسئلة اذا دخل حرجي دارنا فاستأمننا ببيت الامام
مدة يراها مصلحة فيقول اذا جاوزت هذه المدة نضع عليك الجزية لانه بالاقامة
الائمة يصير عنها وعونا فانه ذهب بعد مقالة الامام قبل تمام مدة المحاربة والى
يصير ذميا فلا يمكن الخروج الى دار الحرب لان عقد الذمة لا ينتقض كما لو شترى ارضا
وان لم يخرجها بغير ثمن سببه كالمزاج لا يجرى بشرى يجوز ان يشترى بها التجارة واذا
واذا ومنع الجزية على اهل الذمة بحيث يحال جزية سنة مستقبلة فبانه في كل شهر
بمستطاعه تخفيفا ثم لا يتكرر حتى يتم المحول وعند فجب بعد حوالان المحول فبانه على
الزكاة لانه الزكاة عبادة فبانه في ائى اليسر والجزية عقوبة في المحال قياسا على ما وجب
بالصلح وغيره من العدا علم ان من اسلم بالجزية يتوالت ان لا يستأنح ولم يعلم ان كلمة
ان مع لا ادغم اهدى الآفة **ق** او كملت صورة مسئلة اذا دخلت حرجية دارنا فاستأمننا
فترجعت نصير ذمينة وعند ف لا نصير ذمينة لان الشكاح عقد معاوضة فلا يصير ذمينة
قياسا على سائر العقود والمعاوضات لانه الزوجية تبع للزوجية حتى يقهر مائة
بسفر الزوج ومقهر باقائه نصير ذمينة تبعا له وان دخل حرجي فزوج ذمينة لا يصير
ذمينا لانه الزوج لا يكون تبعا للزوجة **ق** فانه رجع صورة مسئلة اذا رجع مستأمن الى
دار حرجي فماله لانه ابطال امانه بالعود وماله في دار الاسلام فماله على ان لا يرد فانه سهر قتل

بغير

بغيره على الدار سقطا دينة لانه يده سبقت اليه ذمى ووجبة لانه بد مودع كيد
ولو كانت في يده حقيقة صارت غنيمة فكذا هذا وان مات او قتل بلا غلبة فديته ووجبة
لو رثته لانه نفس لم تصر مغنومة فكذا **ق** حرجي صورة مسئلة اذا جاءنا حرجي
بابا له له زوجة وولد صغير وكبار في دار الحرب وله مال غنم سلم وذمى وحرجي
فا سلمنا ثم ظهرنا عليهم فالحال في الآفة اسلامه لا يوجب التسليم لتساوي الدارين
فقوله وان سلمتم له قوله في مستغنى عنه بقطعه في باب المغنم ومن سلم ثم غاص نفسه لانه
حكم المسلمين واحدا لانه الاسلام حصل فيهما في دار الحرب **ق** ومن سلم صورة مسئلة
اذا سلم حرجي في دار الحرب ولم يهاجوا اليها فمقتله مسلم عدا او خطأ وله وارث مسلم
هناك كذا ولي لا يجزى على القاتل شئ سوى الكفارة في الخطأ وعند فجب القصاص
الهد والدية في الخطأ ان مقتول معصومة لوجود العاصم والاسلام فبانه
العصمة المقومة في الاموال والنفس بالذمة فلو وجد فلا يجزى القود والدية و
العصمة المؤتممة بالاسلام وقد وجب الكفارة **ق** واخذ صورة مسئلة اذا قتل
مسلم لاولى له او مستأمن او سلم فماله ان كان خطأ باخذ الامام الدية من عاقبة
قاتله لقوله عليه الصلوة والسلام السلطان على من لاولى له فيضع في بيت اهل بيته الكفارة
قياسا على سائر النفوس المعصومة وان كان عدا فبانه الامام ان شئت قتل قصاصا
لان مقتول معصوم والولى معلوم وان شئت اخذ الدية بالصلح فانهما اولى بعمل
ان يعفو جانا لانه تصرف السلطان مقيد بالنظر **باب لو طائف لما فرغ من**
بيان ما يصير حرجي به ذميا شرع في بيان ما يصير به الارض عشرتا او خراجها **ق**
ارض العرب صورة مسئلة ارض العرب وحد ثامن اول العذيب الى اقصى حجر
باليمين بحرة طولها الى حد الشام عرضا عشريه لانه اخراج لا يوضع على ارض
العرب كما لا يوضع الجزية على رقابهم لان النبي عليه الصلوة والسلام كان من العرب و
كل ارض اسلم اهلها طوعا وخبثا فماله ان قسمت بين الغانمين لانه العشر التي باسلم
لانه اخذ من اخراج فالبحرة عشريه باجماع الصحابة على ذلك **ق** والسوا صور
مسئلة ارض العراق وهي بين العذيب الى عقبه ملوان عرضا ومن العلف او
الشعيرة الى عبادان طولها لانه عرضة فماله ان يوضع عليها الخراج وذلك يعني
لنا قدوة وكل ارض تحت عبوة وقهر او ارض اهلها عليها او صلب اهل الحرب على اهل
يعطوا الجزية واخراج ويصير واذمة لنا لانه اخراج البين بالكا فانه اغلظ **ق** و

صورة المسئلة اذا احسب المسلم ارضا مواتا يعتبر بقرتها عند سد حتى لو كانت بقرها حرجية
 تكون حرجية وان كانت بقرها عشرية تكون عشرية وعند حجة ما اصابها بالحد ان يخرج الارض
 اسم الابا لزمه فاذا ساقا اليها ما اخرج يكون ملزم بالخراج فيوضع لابل يوس ان اقرب
 الشئ يقطع ذلك الشئ الآباري ان سمي من العقدة الاواني كان الى القيام اقرب
 يقطع له حكم القيام حتى لا يعود وان كان الى العقدة اقرب يقطع له حكم العقدة حتى لا يعود
 سمي هو فكذا هنا وهذا التفصيل في حق اسم لاء الارض يكون حرجية في حق الذي
 مطلقا **وهو** وخارج اعلم ان الخراج المقاسم يتعلق بالخارج الحقيقي كالشجر والارض الموطنة
 يتعلق بالخارج التقديري وهو الثمن من الذراعة صورة المسئلة اذا وضع على الارض خراجا
 موطنا بوضع كل حرجي يصح للذراعة ويبلغها صاعا مما يزرع في تلك الارض من براد
 شعير ودرهما وجرب الرطبة خمسة دراهم وجرب الكرم وقيل متصلة عشرة دراهم لان
 المون متفاوتة على الاقل الاكثر وعلى الاقل الوسط والوسط ولانه منقول لاء
 المقادير لا تعرف الا بوقفها وجرب سكون ذراعا في ستين ذراعا **وهو** ولا سواد
 صورة المسئلة بوضع ما لم يرد له تليف عرصة كازعفرانه والستار وغيرهما ما يطبق
 الارض وغاية الطاقة ان يبلغ الوهب نصف الخارج لاء الزيادة على نصف شئ اكثر
 ولا اكثر حكم الكل والستار ارض موطنة فيها اشجار متفرقة **وهو** ونقص صورة المسئلة لا يجوز
 الزيادة على الخراج الموطن عند زيادة طاقة الارض عشرين وعند حجة يجوز له ان ينقص
 يجوز عند نقص الطاقة يجوز عند زيادتها لابل س لاء عرصة لاء عرصة لم يرد في سواد
 خراج العراق مع قولهم لو زدنا لطافت ولو انقطع ما اخرج او غلب عليها لا يجب الخراج
 لان الارض لم تكن سوية وان زرعها فاصح الارض فله بطل الخراج لانه يتعلق بالزرع
 عند وجوده وقد ذهب وان عطلها ما كانت الارض يجب الخراج لوجودها التامة من
 الزراعة **وهو** وبقي صورة المسئلة اسم ما كانت الارض حرجية او شجرية اسم بغير خراجها
 كما كان لاء في الخراج شبهة العقوبة والاسلام لا ينافي العقوبة فيبقى **وهو** ولا عشر صورة المسئلة
 لا عشر في خارج ارض الخراج وعند حجة يجب الخراج لاء انهما عقان مختلفان ذاتا وحقا
 وسببا ومخرقا فان الخراج مائة في مائة العقوبة والعشر مائة في مائة العباداة والخراج
 في الذمة والعشر في الخارج ويجب الخراج بالتمكن وليس بحقيقة الخراج ومصرف الخراج مصاعدين
 ومصرف العشر انفقوا فوجب عدلها لاني لا اقول ان اهداها لائمة العدا او يجوز حكم جميع
 بينهما فصلاهما على هذا الخلاف الزكاة من عشر او خراج حتى لو اشترى ارضا عشرية

او حرجية لتجارة فيها عشر او خراج ودوره زكاة التجارة وعند حجة لا يكون مع
 احدهما **فصل في حرجية** **وهو** لما خرج من بيان خراج شرع في بيان خراج ارضه هو
 حرجية صورته الحرجية ان صحت بالخراج لا بعدل او وقع عليه الاتفاق والابو وضع على
 التفاوت كخراج الارض فيوضع على كتابي عزني وجوسي ووثني عني كمال كماله
 واربعون درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى غير المتوسط اثني عشر درهما
 وعند في يار او اثني عشر درهما على كل رطل بلاتفاوت له قوله عليه الصلوة والسلام
 لمعا ذرعي الله عنه فخرج كل حالم وحالمة دينار او عدله ان عرصة الله عنه امره لاء
 ان يأخذوا على الترتيب المذكور ولانها عقوبة مالية فتفاوتت بتفاوتها كالحاجة
 المالية وما روي بطريق القبل لابل لوضع ولانها امره بالافضل الحالم مع انه لا حرجية
 على انفس الفقهاء على تكسب كرم حاجته والمتوسط من محتاج الى العمل والحقى الفائق
 من لا يحتاج الى العمل وعند حجة يجوز وضع حرجية على وثني عني لاء ان الله تعالى يجوز ذلك
 في حق اهل الكتاب بقوله ومن الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الحرجية وليس له كتاب
 عليها يجوز ان وضع حرجية يجوز على الجوسى وليس له كتاب فكذا هذا **وهو** ولا على وثني
 عزني صورة المسئلة لا يوضع حرجية على عبدة الاوثان من العرب ولا على امرته لتعظف
 كرم الفريجين لاء امرته كرم برأيه بعد ما راي في حق الاسلام بعد ما يهدى اليه
 فلا يقبل منها الا الاسلام او تسيف زيادة في العقوبة ويستترى نسا واما وجبها
 وكفر امرته اغلظ من كفر عبدة الاوثان وذراهم على الاسلام ولانها حرجية
 امرته لان عبدة الاوثان **وهو** ولا على رايه صورة المسئلة لا يوضع حرجية
 على رايه لاني لاني سمع صبي وامرأة ومملوك وثني ورس لاء انهما بدل النحر
 بالقتال او على غيرهما فخرج وعند حجة بوضع عليه له قوله عليه الصلوة والسلام لمعا ذرعي
 الله عنه فخرج كل حالم وحالمة مطلقا ان الخراج لا يوضع على ارض لا يطبق فكذا
 حرجية وهو وثني محمول على العمل **وهو** ونسقط صورة المسئلة تسقط الحرجية الوجهة بالهوى
 والاسلام قبل تمام السنة او بعده وعند حجة لا تسقط ما حجة يؤخذ من التركة وبعد الاسلام
 قبلا على الخراج وبسائر الذبوت لاء ان الاستيفاء على وجهه وسعد رايه
 اسم بوقر ولا يحقر فسقط التقدير لالال **وهو** ويندأ من صورة المسئلة اذا تمتعت
 احوال ان يندأ من حرجية وقالا لا يندأ من ارض لا يندأ من ارض الخراج اتفاقا اهل
 فيه ان العقوبة لا يندأ من ارض لا لا اعواض لهما ان الحرجية عوض في النقرة بالقتال

في حقناه لا عن عقل في حقهم فلا يسقط بالتأخير قياسا على سائر الاعمال ان
كثرة الاخطار من اجل ان كانت عبادة لما فيها من العقوبة فالعقوبة المحضة او
قوله ولا يحدث صورة كونه احداث بيعة وكسبة في دار الهدى لا يصح لانه لا علاء
كله الكفر فلهذا اعادة عقوبته ولا يكون في فعلها لا موضع في لانه احداث في ذلك
الموضع وقهر الذي في زينة ومركبه وسلاحه اظهر للصغار وكذا في ذلك
فيلوا ولا يعمل سلاحا لانهما آله اعلا كلمة الله تعالى ويؤمر باظهار الكسبة في حيز
بقدر الاصبغ في الصلابة في ذلك على وسطه وهو غير الزنا من الابريسم و
الركوب على سرج كالكاف ويرتت ثياب اهل الذمة عن ثياب ثنائي الطريق والحمام
تحقيقا للامور ويجعل على دورهم علاما كيد يعول الفقراء بالمعقوفة **قوله** ونقض
صورة كونه اذا نقض الذمة الهمة بالغلبة على موضع طربها او ليق بصير كالمدة
في حق القتل وحل دونه كونه له وحق اعمات اولاده ومدة ترويه وسميت بالمبيع
ورثة الآتية اذا اسرى سرق ولا ينقض بالاشباع الجزية لانها دين وبانها
بالمسألة وتصلها لانها معصية كسائر المعاصي ويستلزم عليه الصلوة وتكلام
وعند ينقض اياه ان السب ينقض الايمان فينقض الايمان لان السب
كفر والكفر الممارس لا يمنع التبع فكيف يرفع الكفر الطاري وقوله يؤخذ من مال
بالبيع تغلب او تغلبه ضعف زكوتا مستغنى عنه بقوله في باب زكوة الاموال
ولا شئ في مال البعية المتغلبه على المرأة على الرجل منهم **قوله** ومنه قوله صورة كونه
سوى المتغلبه كولي القربى في حق عدم التبعية فانه الجزية والمخراج بوصفها
راسها وارضاها ان كانا كافرين لا على مواليهما وعند زكوة بوضع على ارضه العشر
المضاعف حتى بقوله عليه الصلوة وتكلام سوى القوم منهم ولهذا اجم اداء الزكوة
الى سوى الهاتين لان سقوط الجزية والمخراج على التبعية خفيف فلا يلحق الهوى بالمال
في هذا بوضع الجزية على كونه اهل الاسلام **قوله** ومنه في الجزية صورة كونه
الجزية والمخراج وما يؤخذ من بني تغلب وهدية اهل الحرب الى الامام وما يؤخذ من
الاراض الى اهلها عنها مصالح المسلمين كسنة الشور وبنها الصلوة وكسنة
والعلماء والقضاة والعمال وجماعة القضاة وذراريهم لانه يؤخذ بقوله كسنة
فيصرف في مصالحهم والصلوة ما يكون حركتها كسنة خلافة فيكون قوله كسنة الشور
تغير مصالح المسلمين ان كان بيت المال انواع اربعة احدها ما يند ومصرفه ما ذكر

والتأني

وتأني في الزكوة والعشر ومصرفها الفقراء والتأني في غسل الخاتم والركاز ومصرفه ما ذكر
في آية الخمس والربع اللقطة والتركات التي لا وارث لها وديات المتقولين لا اولى
لهم ومصرف اللقطة الفقير ومصرف تركة اموات الفقراء وما استبده ذلك بعد رحمة
من زبادة **قوله** ومن مات صورة كونه اذا كان في رجل للعامة كالقاضي والمفتي والمدرس في
نصف السنة لا يعرف في قريته لانه لا يملك قبل القبض بدين عدم وجوب الزكوة وعدم
حقه الكفالة فيسقط بموتها اذا ماتت المرأة ولها نفقة مفروضة في ذمة تزوج
ونقض نصف السنة لانه مات بعدة تحت مرفعة الى ورثته لانه اولى عنه **باب**
المرتد لما فرغ من بيان اهل الكفر شرع في بيان اهل الكفر الطاري **قوله** من ارتد
نقض ديانته تعالى بعض الامام عليه ويستكشف شبهته ويكشف شئته ايام ان
قياسا على خياره فان سلم والا قبل لقوله عليه الصلوة وتكلام من بدل دينه في قتلوا
حرا كان او عبدا لا طلاق الا بغير الاسلام ان ياتي بالشهادتين ويراعى الادب كلها
سوى الاسلام واعا نقض اليه حصول الاسلام **قوله** ويؤثر صورة كونه بغير ذلك فترده
بغير طهارة زوالا من ديانته ان يسلم فيستقر ملكه وبينه يموت ويقتل او ينجى فيقول
فيعتق مدبره واهله ولده ويحل في كونه مؤمرا وقالا لا يردون ملكه فيكون عقوده صحفة
لها انما اثر الردة يظهر في اربعة اقسام لان زوال ملكه قياسا على حكمه عليه بالرجوع
له ان عقوبته زالت حتى قبل قتله فيقول عصمة ماله لانه تبع لها فترده بدعي الى الاسلام بالاجابة
ويرجع عوده اليه لو قوفه على حسن الاسلام فان سلم فكان له لم يزل في الاسلام فلا يلحق
السبب عليه وان مات المرتد او قتل او قضى بحجوه بدرا الحرب وترك مالا اکتبه
قبل الردة يستقل الورثة المسلمين اياه فضل في الدين وما اکتبه بعد الردة بوضع
في بيت المال فضل من الدين بعد الردة وقالا لا كلاما لورثة المسلمين اياه فضل من الدين
لما اياه ملكه ملك صحيح انا في كسب الاسلام فظا لم يكن ان كسب الردة لا عقوده
نافذة فيستقل الورثة له ان عقوده والمرتد مرفوعة بهن الجواز والعدم فلا يكون
ملكه صحفا فصار كمن في مقهور في ايدينا وعندنا بوضع كلاما في بيت المال
له ان يملك لا يربط بالخيار لانه الردة هلاك يكون تمامه بالموت او القتل
كما ان البيع بشرط الخيار يكون تمامه بالاجازة فاذا اجزى بتملك المشتري
الى اقل البيع حتى يسحق من له الخيار يبيع بزمانه فيستقله ولا منفصلة فكذا انما اذا
تم هلاك المرتد يستند الى اقل الردة فيرتد مسلم **قوله** وبطل صورة كونه

المرتد

تصرفاتهم متناهية ثم رتبة باطله اتفاقا كالتحاج لان الردة يرفع التحاج المتناهي
فما يطرق الاكويين التحاج والذبح لانه بعد حكمة ولائته وصحح اتفاقا كالتحاج لانه
يعتمد قيام التحاج والتحاج باق اذا ارتد الزوجان معا ولا يفتقر
الى الحكم التام وموقوف اتفاقا كما في حصة حتى لو شترت من شركه كالحفا وحصة
تكون موقوفة لعدم نسب اولى فان سلم يبين انها نفقت وان قل يبين انها
بطلت ويختلف فيه كتاب بعة واليه والاجارة والتدبير والكتابة والوصية **وهو**
فان جاء صورة مسئلة اذا جاء امرت من ذواتها لم يكن من ذواتها
جاء بعده ياخذ ما وجدته في الوارث من العينة والبذل لانه كالمكسب ثبت للوارث بطريق
الخلافه فاذا جاء مسلمانا ينتهي خلافه فان لم يجد فيه فليس له ان يصفه **وهو** ولا تغفل صورة
مسئلة اذا ارتدت امرأة تجلس ويؤخر كل يوم حتى تسلم حرة كانت وانه وعند
تغفل له ان في قوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاخوه يشنا والنفك كالتنازل
الرجال ان المرأة لا تغفل بالكفر الاصل ولا تغفل بالكفر الطاري وتقرقها في اليها
جائز لانه عصمة المال يقع لعصمة النفس فإردة لم تنزل عصمة نفسها ولذا لا تشرق
وهو فان ولدت صورة مسئلة اذا ولدت امة مسلمة فادعاه يكون ابنه خاير
منه انما على الردة اولى سواء جازبه لا قبل منه شتر او اكثر لان الولد يكون
مسلمانا تبعها لانها مسلمة يرث من امرته **وهو** وكذا في النفرانية صورة مسئلة اذا ولدت
امة النفرانية لا قبل منه شتر فادعاه يكون ابنه خاير من ابنته على الردة
اولي لان العتوق حصل حال كونها مسلمانا ومسلم يرث من امرته وان ولدت
لاكثر فادعاه يكون ابنه خاير الامه اتم ولد له ولا ترتب انما على الردة اولى
لانه يكون مرتبة ابعلا لانه مرتبة وقت العتوق لكونه اقرب الى الاسلام من النفرانية
لان امرته تجبر على الاسلام دونها وامرته لا يرث من امرته **وهو** وان طلق صورة
مسئلة اذا طلق امرته بعض امواله ثم عاد وزوجها باني الاموال ثم طلقها على ذلك
الاموال قبل القضاء بالحق فهو في السبيل للوارث لانه لم يصير ملكا **وهو** وما
ذهب به بعده فهو في طلاقها ان ياخذ بلا شيء ان لم يقسم وان قسم فلا ان ياخذ
بالقيمة **وهو** فان طلق صورة مسئلة اذا طلق امرته بدار الحرب ولم يبدلها فبطلت
لابنه فكانت له الابن فاما مسلمانا فبطلت لولا اللبس لما قران ان طلقها بغير ملك
للوارث بطريق الخلافه فاذا جاء مسلمانا انتهت الخلافه **وهو** ومن طلق صورة مسئلة

ان طلق امرته خطا فطلق او قبل لا يكون دية القتل على العاقلة لانه العاقل لا يخطئ
امرتة لعدم الضرر فيكون في ماله المكتسب حالة الاسلام لنفوذ تصرفه في ملكه لانه
خاتمة وقا لاكتسب في ايامه لنفوذ تصرفه فيها ولذا يجري الارث في الكل **وهو**
ومن قطع صورة مسئلة اذا قطع يد مسلمانا فان رتبها مطلق بوجه تمامات على ردته من
ذلك اولى ثم جاءها من غير ذلك ففعل القاطع نصف الدية لانه القاطع حصل
في محل معصوم فيضرب بالسنة مصف في محل غير معصوم فهدرت في ماله لان
العاقلة لا يعقل العمد وان لم يلحق في اسلام مات من ذلك القاطع كحج القاطع
دية كاملة وعند محمد نصف الدية في اسلام صيغة حادثة تقدير اغلا يتعدى
حكم صيته الاكولهما ان بداية ابنية ونهايتها وجدت في محل معصوم فلا يبر
تحلل الكفر بينهما كما لا يعتبر تحلل النقصان في باب الزكاة في فلال المحول يجب الدية
وهو مكاتب صورة مسئلة اذا ارتد المكاتب وطلق بدار الحرب واخذ ماله وقيل
يؤدى بدل الكتابة وما بقي لوارثه كما في الموت الحقيقي **وهو** زوجان صورة مسئلة
اذا ارتد الزوجان ولحقا فولدت ولدا ولولدهما ولد فطهر عليهم فلولدان في
لانه امرته تسرق فيسبها ولد ثاني الرق ويجبر الولد الاول على الاسلام تبعها لاولاده
لا ولد الولد لانه لو اجهز على الاسلام تبعها لابيها يصير تابع للجد لان تابع الشيخ تابع
لذلك انتهى **وهو** وضع صورة مسئلة ارتد اوصيه بغير النجس في اليه ولو كمل
امرته اوصيه يبطل بجاهه ويكره في غير ذلك ويجبر على الاسلام لانه على المنافع
ولا تغفل ان ابني لانه عتوقه فلا يصفها وعندس لا يكون ارتدا امة مضره تحضه
كالهبة فلا يصف لهما امة اشتركت بالله تعالى في اعتقاد لا الاقرار طوع وسيل
الاعتقاد فيستحيل ان يبي مؤمن مع اعتقاد الشرك كما يستحيل ان يبي مشركا
مع اعتقاد التوحيد **وهو** وسلام صورة مسئلة اسلام صبي بميز اسلام غير ثبت
عليه حكم الاسلام حتى يبين امرته اجموسية ولا يرث من مورثه الحافر وعند
ف لا يكون اسلامه امة تبع لابيها في الاسلام والتبعية دليل على كون اسلامه
صحيحا دليل القدرة فلا يجمعان لنا ان اسلامه على رضاه عنه في صغره و
انما رده شهور قال سبقتكم الاسلام طرا غلاما وما بلغت وان طلق ولان
الاسلام منفعة محضة فيصح قبول الهبة **باب البغاة** اي انواع
اخرى من امرته لظنه وجود امة **وهو** قوم صورة مسئلة اذا خرج قوم مسلمون غلطا

الامام العدل وعالم الامور لا يجمعه وكشف شبهتهم في استندوا اليها في فروعهم
طائفة لا تعلق على الله عنه فعل ذلك ولانه الامور فيها لا يقتلهم حتى يروا اقامة
الحجة عليهم ولا تهمس بكونه فانه بدواقتهم حتى يفرقهم جميعهم لقوله تعالى فان بغت احديهما
على الاخرى وق تلوا الى شئ حتى نفى **قوله** فان تفرقا صورته مسئلة اذا اخذت بغاة مكانا
واجمعتا ونفكر واجل لناقتهم من اجل ان يروا بالقتال وعند ذلك له ان لا يجوز قبل
الادخال شره ولم يوجد بعد لنا ان الامام لو انتظر الى حقيقة القتال بما يحصل لهم قوة
وقوة ولا يستلزم دفع شرهم ويقتل جميعهم وينتزع مواليهم من الغنم وفعالته لهم قوة
لان دفاعه برونه ذلك ولا يستر في ذراعي البغاة ولا يغنم اموالهم لانهم مسلمون فيكون
اموالهم اموالهم يفسدونها بالعصيان لكونهم في دار الاسلام ويكسب العلم ان يكونوا اذوا لهم
قوله ويستقل صورة مسئلة يحل لاهل العدل استعمال كسب اهل البغي وسلامهم في قتالهم
عند الحاجة وعند ذلك لا يحل والانتفاع بغير اموالهم لا يحل اتفاقا لانه يستحق ان لا يفر بغير اذنه
فلا يجوز لنا ان الامام ان يفعل في حال العادل عند الحاجة فحق مال الباغى **قوله** ولا يجب شئ
صورة مسئلة اذا اقتل باغ مشد في عسكر البغاة ثم ظهر ما عليهم لا يقتل لانه حين قتل كان
مباح القتل اغتلب البغاة على مفسد حين لم يجر احكامهم فظهر عليهم قتل لان ولاية الامام
العدل لم ينقطع قبل ان يجرى احكامهم في المصاير **قوله** وبلغ صورة مسئلة اذا اقتل الباغى
مورثه العادل بغير حقيقة يرث كملكه وعند سلايرث واذا لم يفرق فقتلته على البطل
لا يرث اتفاقا لانه الباغى على غير حق لان قول البغاة من اذنب البغيه كما في قوله تعالى
وفرن عصى الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها اذ افسدوا ما كان مولانا بان يقال من
يعصى نهي التوحيد ورسوله في التصديق فلا يرث في المقتول الهامنا وويله الفاسد حتى لا يجمع
في عدم وجوب المصاير الدينية والكفارة وضمان ما تلفه غير ذلك لظنه كذا في كسبه
في المقتول وبلغ صلاح صورة مسئلة كره بيع السلاح في ايام الفتنه فما يهلها لانه تقوية
على العصية لا يبيع ما لا يقتل الا بصحة لانه يصح الامور شئ سوى الفنا وكره بيع
المعاري لا يبيع شئ مما يعلو اية تحذره معارف **باب المقيط** او عقيب
جوز لان رفع المقيط وجب عند خوف الضياع كجود كسبه والمقيط مولود طرد
اهل خوفه العيلة او فرار عن تهمته **قوله** رفع صورة مسئلة رفع المقيط لانه ان لم يرفع
مع ظنه هلاكه بان كان في عمر او قرية احيانا نفس تحريمه والا فرض صيانة له في الملك
كاللغة فرض صيانة لمقتول البعض ولا يروع الابنية لانه حكم كبرية بالدار

فلا يتم

فلا يتغير ذلك لا ينجو ونفقة من بيت اهل لانه عاجز محتاج لا مال له ولا قريب له
ميراثه بيت اهل فوجب نفقة منه ولانه كان له جناية منه ولا يؤخذ عن اخذه سبق
بره قيا ساعا على محبة **قوله** ونسب صورة مسئلة يثبت نسب المقيط من واحد او اذوى
لان ثبوت النسب نفع محض من النسيب عند عدم كسبه لاحد مما يروا وبينة او ذكر علانية
او سبق بالعموم وعند ذلك يرجع الى القايض اهل الجحيم باحد مما حرم من الاستيلاء
وان اذوى عقيب يثبت نسبه منه ويكون حر لانه ودعواه يقتضيان ما ينفع وما يضر فيضيق
فيما ينفع لا فيما يضر **قوله** او ذواتا صورة مسئلة او اوجد اسم المقيط في مقرات المسلمين
فاذناه سلكا واذا وجدته الذي في مقرات المسلمين يكون ذمنا اعتبارا بالوجدان والحق
معنا واذا وجد اسم في مقراتهم او الذي في مقرات المسلمين يعتبر مكان نسبه ويعتبر الوالد
في رواية تكون اليد قواي من مكان الا يري في تبعه الابوين حتى ان الصبي ذابسي
مع احد ابويه لا يكلم باسمه اعتبارا بدار الاسلام فكذا هذا فوجب الاسلام في
ذمناية ايتها كما في مكان المولود بين المسلمين والكافون نظر للصبي ولا يراى الاسلام يعطى
ولا يبيع **قوله** وما شدة صورة مسئلة او اوجد مع المقيط مال مشد وعليه فهو له شرها
انما وملتقطا مرفعة اليه بامر القاضي وقيل بدونه لانه ولاية الانفاق عليه وله شراء
ما لا بد له منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق وله ان يقبض له الهبة ويسلم
في صناعته لانها تصرفات نافعة محضة لا يحتاج لانعدام سبب الولاية من القرابة وملكه
والسلطنة كما لا يوجب تصرفه في ماله للزيادة كما لا يملك ولاية التصرف لغيره اياها راى
الحاكم والشفقة الواثقة وموجودة في كل واحد منهما **قوله** ولا اجارة صورة
مسئلة اجارة المقتط المقيط لا يصح لانه مردودة بين النفع والضرر فلا بد له من الولاية
باب المقتط او رد ما عقيب المقيط لان رفع كل واحد واجب عند ضياع
ويصح رفعه من الارض ولا يعرف ملك **قوله** وهي صورة مسئلة اذا شرب المقتط عند
الاخذ انة اخذ ثايرة ما ملكها كان امينا والا كان ضيما ان حذر ما ملكه اخذه
لرد وعند سلايرث استندوا لا يكتفي في الاستئذان ان يقول من سمعتموني شرب لقطعة
فدنه على لانه الظاهر شاهد له بالاخذ للرد لانه الاخذ للرد حسنة ونفقة معصية
ومعصية محزنة حسنة على المعصية فيعمل بالظن في يوم الدليل على خلافه فيكون امينا لا ضيما
لانهما قوله عليه السلام من اخذ لقطعة فليس به عليه ذوى عدل فيكون ضيما لا امينا **قوله**
وعرف صورة مسئلة يعرف لقطعة اخذت من محل واحد من مكان وجهه وجا مع الناس

مدة يغيب على طه انما ملكها لا يظهرها بعد ثانی القليل والكثير وعند عرف لفظه المحرم
 الى ان ياتي ما ملكها له قوله عليه الصلوة والسلام في وصفه يحرم لا يحل لقطتها الا ان كانت
 لنا ان عظمها لا يتفاوت بحالين ويعرف لا يبعث الى الخاف فساد **قوله** ثم تصدق
 صورة المسئلة اذا عرف الملقط الملقط مدة التعريف ولم يظهر ما ملكها بخير الملقط
 شأ تصدق بها ايضا لا الخلق الى مسحتي بعد ما كان وان شأ مسكتها رجاء
 بها جبرها وان ظهر ما ملكها بعد ما تصدق بها فله فخذ ما وان كانت ما لكة بخير ان شأ
 امضى الصدقة وان شأ يضمن يا شأ ولا يرجع احد اهل على الاخر فان قبل يضمن
 الملقط قيمتها لانه يصدق باذن الشراء قبل له ان اذن الشراء بني في الامم
 لا الوجوب القضاة كذا وان لا يغير حاله الا كراه وحاله المحقة والاضطرار وقيل يحل
 التصايل **قوله** كذا في بهيمة سور المسئلة التقاط جميع اهلها يبيع وعذف لا يبيع الا في
 اث له ان اياه الا فخذ حافة الضياء واذا كان للقط قوة يدفع تسليع عن
 نفسها لا يكون الضياء غايبا ان جميع اهلها يموتهم بالضياع يستحب اخذها
 ميانة عن الضياء قياس على **قوله** وانفق صورة مسئلة اذا انفق
 الملقط على اللقطه يكون مبرعا بعد ما ولا يبيعه على ملكها الا ان ياذن القاضي فيكون
 دينا على ملكها لان للقطه ولابنه في مال الغائب **قوله** واجو القاض صورة مسئلة
 اذ انفق اللقطه الى القاضي ينظر في حالها ان كانت بهيمة صالحة لا جارية او ما وانفق
 عليها من اجرتها نظر لا املكها واهيا لاداة كالتابع والابا مراما لانفق مدة قصيرة
 رجاء ان يظهر ما ملكها وجعل النفقة دينا على ملكها نظر من جانب املكها ببقا عين له
 ونظر من جانب الملقط بالرجوع على املكها ما انفق وان خاف ان يستغرف
 النفقة قيمتها امر ببيعها وحفظ ثمنها نظر املكها بايضا ماله معنى عند تقدير ايفائه
 صورة وفي رواية ان الامر بالانفاق يكفي لولاية الرجوع بلا شرط فان جأ صاحبها
 فله حبس ما في بطنه النفقة وان هلك فلا له ولا عليه وان هلك قبل ان يسقط
 قياس على **قوله** فان بين صورة مسئلة اذا ادعى اللقطه يحل ارفع بذكر
 علامتها ولا يجبر عليه لان غير املكها يعرف علامتها فلا يكون حجة ملزمة ولا ان يأخذ
 كفيلا عند الدفع في فقه الغرامة **قوله** لا يبيته **قوله** ويتفق بها صورة مسئلة اذا عرفت
 الملقط اللقطه مدة التعريف ولم يظهر ما لكة يتفق بها ان كان خيرا او لا يتفق
 بها على الغير اجنبيا كان او قريبا له او ذوجه له لانه مال الغير وعند فله ان يتفق

بها غيبا له قوله عليه السلام لا يبي بركب في ثوبا ووجد ما وعثرها ثلث سنين
 احفظها لملكها فاذ جأ صاحبها فافقها والآفاق تتفق بها فاتها رزق ساقها
 الله اليك ان اللقطه واجبة التصديق وليس الخفي خلا له **كتاب** **قوله**
 او رده عقيب اللقطه لانه امانة في يده الا فخذها للقطه **قوله** فخذ الباقي صورة مسئلة
 اخذ الباقي لمن يقدر على اخذ افضل من تركه لانه فيه املكها وترك الضال قبل
 افضل من اخذها لانه لم يبرح من مكانه فباني ماله ويأخذها وقيل الباقي وهو مملوك
 فترقب ماله قصدا والصال مملوك ضل الطريق الى منزله **قوله** وراوده صورة مسئلة
 اذ ارد ان يبيع قنالا مولانا مسيرة ثلثة ايام فضا عدا يجلبه اربعون درهما وكذا
 ان نقصت المدة لان العوض يوزع على المعوض وعند فله لا جعل لراود الباقي فغير
 شرط له ان اراد تبيع بالنافع فلا يبيعه الا على قياس على راود الضال وللقطه
 شأ اجماع القضاة على وجوب جعل وان رده لا كثر من مدة السفر لا يراود على الاربعين
 لانه ما يتعلق بمدة السفر لا يراود لزيادتها في سائر الموضع فكذا هنا وان كانت
 قيمة اقل من اربعين يقضى بها جعل الكا على عدا بس ربح وعند فله ربح قيمته الادرها
 فخذ ان صاحب شئ امر باراد نظر لصاحب العبد وليس من النظر ايجاب ربحين
 يرد من لابس وي ذلك لابي يوسف رحمه الله ان جعل مقدر فلا يحق بفضا القيمة
 كعدة الفطرو ممدتروا م الولد كالقن في وجوب القن مملوكا رقيقا فان قيل
 ان جعل جبا امالية ولا مالية باقم الولد قيل له ان امولى الحق بكسرها ولها
 ماليتها باعتبار انكسب فيجعل كافي القن **قوله** فان ابق صورة مسئلة اذ ابق من
 اشهد للرد لا يضمن لانه اجبر مع فلا جعل له لانه كالبائع فله املكها لا يرى ان له
 حبس الباقي لاستيفاء جعل كما ان البائع حبس المبيع لاستيفاء الثمن وان رده
 الباقي ولم يشهد فلا جعل له وعند فله ذلك وان ابق يضمن وعند فله يضمن
 بناء على ما مر في اللقطه ان لم يشهد كان ضينا وعنده كان امينا **كتاب**
مفقود او رده عقيب الباقي لانه مال المفقود امانة في يده كان كما ان الباقي
 امانة في يده الا فخذها لان كل واحد منهما ترك لاهل والوطن **قوله** غاب صورة مسئلة
 اذا غاب الرجل غيبة مجهولة يكون جبا في حق نفسه حتى لا تنكح امرأته ولا يبيعه
 ماله ولا يبيعه اجارته ويضرب القاض ناظر المفقود ماله ويبع منه ما يخاف عليه ماله
 ويجمع فلا تنفق فاته ويستوفى ديونا اخرها غير م لان القاضي ناظر لكل من عجز

والمفقود عاجز عن التصرف بنفسه كما يصح ويجوز للخصومة لأن القاضي لا يلبس لها
ويستحق من ماله على من يجب عليه نفقة في حضوره بدو القضا وقرودا بينهما في
حق غيره من لارث من اعداء من اقارب له بقا حيوته باستصحاب الحال وهذا جهة
مع الاحتمال فكيف لا باقا ما كان على ما كان لا لا استحقاق ولهذا توقف نفقة من مال مورث
كما حمل الى الوقت الفاصل ظهر حيوته فله ذلك كظاهر حمل حيا وقد رتب سبع سنه
لأنها نهاية الاعمار في العمر الاغلب واذا كان مع المفقود وارث يجب بالمفقود على
سوارث ارث وان نقص من الوارث بالمفقود يعطى لقبل النصيبين ويوقف
الباقى كما حمل كما اذا ترك ابنا مفقودا وبنتين او ابنا مفقودا وابنه وبنت
ابن وامه في يد ابيه يعطى للبنتين النصف لأنه مستحق لهما في الحالين وفي
الزيادة الى الثلثين شك ويوقف النصف لآل المفقود ولا يعطى لولد الابن
ارث لأن الابن المفقود يجب له الابن لو كان حيا ولا يستحق بالمشك والحمل
كما مفقود لو كان مع حمل وارث آف لا يستحق بالحمل ولا يستحق يعطى له كل نصيب
وان كان يسقطه لا يعطى له ارث وان كان ينقص به يعطى له الاقل كما في المفقود
انزوا **كتاب الشركة** وفي اصطلاح النصيبين يجب لا تخير احدهما من
الآف او رد ما عقيب مفقود لانه مال الشركة امانة في يد الشريك كما ان مال المفقود
امانة في يد من كان **وهو** وهي صورة مسئلة شرك هلك ان يهلك اثنان عينا
بالآف او الشراء فلا يجوز لاحد الشريكين ان يتصرف في نصيب الآف لأن التصرف
في ملك الغير بالولاية او الوكالة فيكون الزيادة على قدر الملك وشركه العقد تؤول
في الطرفين يشترى كل واحد منهما في ذمته ليكون مشترى بينهما بان يقول احدهما
في الثوب او الرقيق او في كل التجارة والآف قبلت **وهو** وهي صورة مسئلة
شركة العقد مضاعفة ان تساويا مالا فان كان راس مالهما من جنس واحد
بان يكون من الدرهم والدينار يربح الجميع الى النسبة في شئيين الوزن والقيمة
وان كانا من جنسين بان كان راس مال احدهما درهم والاخر دينار يربح الجميع الى
النسبة في القيمة وتصرفا فلا يصح بين حو وعبد وبنان ان يشركوا في البيع والشراء
شركة مضاعفة يصير عينا عند بيعه يصير مضاعفة له انما يستويان في الكفاية
والوكالة ولا يعتبر بزيادة التصرف لهذا يجوز بين العتباتي ويجوز بيني وبين محضني
والشفيعي مع انهما يتفان في التصرف في شئ من التسمية لهما ان الكافر لا يملك

إلى العتق وإجازة فلا يجوز فلا يصح بين بالغ وصبي ويتضمن الوكالة من الجاهل
 فيكون كل واحد منهما وكيلًا بالبيع والشراء في النصف الآخر على الإطلاق حتى لا يملك
 أحدهما الشراء لنفسه فاختاره أن يملك لأجله ولعلها من النفقة ولكن سوق بالمتنوع
 من مال الشركة فلا يرجع شريكه عليه نصف المتنوع يصير عن مال الفواتى واة وكفالة
 الجاهلين في كل دين لازم أحدهما فحينئذ يبيع فيه الشركة كمن يبيع في البيع
 الجاهل زوفاية المبيع في البيع الفاسد واجرة المتاجرة أو بكفالة باع المكفول عنه
 يلزم على الشريك الآخر في الشراء شيئا فليبايع إن باعها شيئا فليشترى بالاهالة
 والآخر بكفالة وقالا يلزم ولا دين لازم أحدهما بغير البيع فيه الشركة كالمهر وبدل
 النفقة وبدل الخلع وبدل الصلح غرض العدم وإرش الجناية اتفاقا لهما أن الكفالة
 له تبرع وإنما لا يبيع في الصبي والعبد لما دونهما مكاتب ولو صدر من المولى يبيع
 من الثلث فلا يلزم قبا على الاستقراض والكفالة بالنفس له أنما تبرع ابتداء
 ومساوغة أنما لأنه يرجع بما يؤدي غير المكفول عنه فيلزم نظرا إلى الأثران وجوز
 معهما في أنهما لو كسب شري شيئا لم يجز له أن يكسب لغيره ولو كان أحدهما مفدا
 وان ورث صورة المسئلة إذا ورث أحدهما وصفيه أو واهب له مال الشركة
 وقبض يصير عن مال الزوال مال الشركة لا بالعرض لأن الزيادة فيه المبيع
 ابتداء فكذا بقاؤه **وإنما** وعنا ما لا يقع من بيان شركة المضاوعة شرع في بيان
 شركة العنان وهي عام وفاض وهي شركة في نوع كالريق والوثوب **ولا** يتضمن
 صورة المسئلة طلب شري بالتمتع وهد في شركة العنان لأن العنان يقتضي
 الوكالة لا الكفالة بالتمتع ثم يرجع على شريكه خاصة من التمتع قبا على الوكالة
 المفردة **ويصح** صورة المسئلة ببيع شركة العنان ببعض المال وبأشياء في
 الزرع مع زيادة المال لأحدهما وبالعكس وعند زفر لا يجوز له أن اشترط الصنعة
 على هذا الوجه لا يجوز فكذا في الزرع لنا قول على رضي الله عنه الزرع على ما اشترط العقدا
 والصنعة على قدر المال ويكون مال أحدهما صورة المسئلة إذا اشترط رجلان
 مختلفين كالتدريس والتدبير وبلا غلط في الخا وجنس يجوز الشركة وعند زفر لا يجوز
 أن الشركة فخلط النوع ولا غلط عند اختلاف المال لأن الزرع فروع المال وتصور
 الشركة في الفروع بدون الشركة في الأصل لأن أول هذه العقود لو كسب من
 الطرفين في التصرف وأما الشركة في الزرع فمضار كالمضاربة فلا يشترط الخا

المال والخلط والالتصاف صورة المسئلة لا تقع شركة المفاضة والعناء بغير التقدير
 والبر والنفوس الراكبة لانه اشتركة بالعرض يؤدى الى ربح ما يضمن لانه اشد تشريفا
 اذ ابيع عرضه باللف والالف باللف ونسبة ففائد صاحب اللف من الزوايد مال
 صاحب ربح ما لم يضمن ومالم يملك بخلاف التقدير لانه اهما اذا اشتركا بها يكون
 الشئ في ذمتهم الا لا يتعين فربما يجمع على شركة بحسب مكانه ربح ما يضمن ونحوه وجوازه
 بالنفوس اذ لا يجه قول محمد وقالا لا يقع له انهما عن نفسه حيث انهما لا يتعين بالتعيين
 في العقود لهما انهما عرض في حيث انهما يجوز بيع نفوس بالنفوس باعياهما **وهو**
 بالعرض صورة المسئلة اذ كل واحد منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر وعقد عقد
 الشركة بعد البيع في عرض باع جازت الشركة بالعرض لان البيع صادر شركة ملك
 حتى لا يجوز لكل واحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر ثم بالعقد بعد ذلك حصة شركة
 عقد فيوز لكل واحد منهما ان يتصرف في نصيب الآخر لانه بذلك يصير نصف كل واحد منهما
 مضمونا بالشئ على صاحبه فيكون ربح المالين ربح ما لم يضمن وان كانت قيمة مالهما
 متفاوتة بان يكون احدهما مائة وقيمة الآخر اربعمائة يبيع صاحب الاقل اربعة اقسام
 عرضه بخمس عرض الآخر فيعبر كل مال اقسام **وهو** ويهلك مالهما صورة المسئلة اذ
 مال احد الشريكين قبل شراء الآخر بماله يبطل شركة العقد كما يبطل البيع بهلاك البيع قبل
 القبض ثم اشترى الآخر ينظر فان كان قد صرفا الوكالة في عقد الشركة يكون اشترى
 لهما شركة ملك ويرجع على شركة بخسصة من الشئ لانه وكيل في بعض ما اشترى وقد دفع
 الشئ في مال نفسه وان لم يذكر يكون للشري خاقعة وان يملك بعد شري الآخر بماله يبي
 الشركة على شرط لانه اشترى ووقع مشتركا بينهما فلا يبطل بعد ذلك ويرجع مشترقا على شركة
 بحصة الشئ ويعرف كانه حصة اخرى من ثمنه فمرة بعد اقراره لشركة العناء والمفاوض
 ان يبيع ويؤكل يبيع وشراء وبضار عملا بمقتاد المتعار بين التجار **وهو** وشركة
 الصناعات لما فرغ من بيان شركة العناء شرع في بيان شركة الصناعات والتبطل والاعمال صورة
 المسئلة اشتركت لحياتهما في الحياة او حياطة وقصار في الحياطة والقصارة على ان
 يتقبلا محل الاعمال ويحكما جميعا ويتبنا على ان يكون الكسب بينهما جائرة في الاتفاق
 والاختلاف وعند فرغ جاز في الاختلاف للجزئية ان المقصود العمل المطلوب
 لا عمل عام بعينه فلا يكون عاجزا وكل عمل يتقبل احد الشريكين يلزمهما لانه وكيل بقبول العمل
 في الطرفين واذا عملا او عمل احدهما الحق الآخر فيكونا معا وله سعيتهما **وهو** وشركة

الوجه لما فرغ من بيان شركة الصناعات شرع في بيان شركة الوجوه صورة المسئلة شركة
 الرجلين بل مال على ان يشترى بالثمنه ويبعا مرة بعد اخرى جاز وعقد غير
 جائز لانه ان الشركة يبطل بهلاك المال فبطلت الشركة وان لم يدفع لهما مال
 لانه ان الموكل اذا دفع الى الوكيل مال فملك المال بطل الوكالة وان لم يدفع لهما مال
 جازت الوكالة فكل هذا او تضمن الوكالة والكفالة بالاشراط كما في شركة الصناعات
 فيستحق ان الزبح بقدر الشئ فيبطل شرط الفضل لان زيادة الزبح ما لم يضمن
وهو ولا يجوز لما فرغ من بيان ما يصح فيه الشركة شرع في بيان ما لا يصح فيه شركة
 الرجلين في اعيانها لا يجوز لانه امباح لمن اخذ وان قلع كل واحد على الآخر اذ
 يكون له على الخصوص وان قلعاً مجتمعين يكون بينهما نصفين لاستوائهما في سبب
 الاستحقاق وان قلع احدهما وجمع الآخر يكون للقاطع فلهما عين جرمته لانه
 من استوفى شفعة لآخر بعقد فاستجب عليه جرمته ولا يراى على نصف الشئ
 مجموع على يوس حمدته وعند محمد رحمه الله يجب لهما ما يقع لانه ان شئ مجموع مجهول
 فاحصة لانه يوس حمدته ان ذلك مجهول في الحال معلوم في الحال عند البيع فيقتد بنصفه
وهو ولاني استيف صور المسئلة اذا اشترى كان في الاستيفاء بان يكون باعدهما
 بفعل ومن الآخر راوية على ان يكون الكسب بينهما نصفين يكون الكسب كله لمن سقى
 وعليه جرمته لانه استوفى شفاع بعقد فاستجب **وهو** والزبح صورة المسئلة اذا شرط
 زيادة الزبح للعالم بعد دفع دراهم ساقية الزبح لاهدهما يفس الشركة فيكون الزبح على
 قدر مال حتى لو كان مالهما متساويين بشرط الزبح لهما يكون الزبح نصفين لان
 استحقاق الزيادة بالتسمية وقد فسدت لف العقد وتبطل الشركة بموت احدهما
 حقيقة كان او حكما بدون علم الآخر لكونه غزلا حكما بخلاف اذ افسخ احدهما
 الشركة في حال يكون الفسخ بان كان الاوراهم او دائره يتوقف على علم الآخر لكونه غزلا
 قصد **وهو** ولم يترك مال صورة المسئلة لا يصح لاهد الشريكين ان يؤدى زكوة مال
 الآخر لانه عبادة لا تجارة فان امر احد الشريكين صاحبه بان يؤدى زكوة نصيبه
 من مال الشركة فمضى بنفسه ثم ادى الوكيل للموكل غير عالم باذنه وكذا الطرف الآخر في
 الآخر يضمن الوكيل وقال لا يضمن وان علم يضمن اتفاقا لهما ان العلم شرط لبيت حجر
 وهذا نوع جرم فيشرط لانه انما موربه اول الزكوة والمؤدى بعد اذائه ليس زكوة
 فصار مخالفا فيضمن وعلى هذا الحكم كذا في الظاهر واليمين والتدور وان اذيا معا

يضمن كل واحد لصاحبه نفسه فيما ادى **قوله** فان شري صورة مسئلة او اشترى
 احد المصنفين جارية ليطبخها باذن صاحبه لا يرجع الا على من اشترىها من المصنفين
 وقا لا يرجع لهما ان شري جارية وقع على المصنفين بدل كل لوطي كشر الطعام
 والكسوة لانه يرجع الشريك على المصنفين قيات على من ذلك
 له ان شري جارية وقع الشريك حفظا للقانون في المصنفين فبغير الامر واهب
 نصيبه في جارية من المصنفين لوطي في غير عوض والباقي ان نأخذ عننا ايها
 شئ على التقديرين كما في معنى الطعام والكسوة **كتاب الوقف** اورده
 عقيب الشريك لان المقصود من كل واحد الانتفاع بما زاد على الاصل **قوله** هو
 الوقف عليك منافع من الفقير كالجارية فلا يلزم كذلك في بيع الموقوف ويور
 وقا لا ازالة العين في ملكك فيلزم كذلك لهما ان مقصود الوقف وغرضه
 المصلحة ووصول الثواب اليه على التوام والتهور بوصول المنافع او فحلت
 الى الموقوف عليه على ذلك ولا يمكن ذلك بدونه فخرج فخرج تخصيص المقصود
 له ان مقصود الوقف وغرضه المصلحة كما قلتم ولا يمكن ذلك بخرجه فلا يخرج
 تخصيصا لغرضه ولا رعايته شرط الوقف واجبه لا يمكن ذلك بعد زوال ملكه
 عن الوقف بخلاف مسجد لان الله تعالى اضاف ملكا له بقوله وان اهدى
 الله تعالى وعدم بخروج منافع الاضافة فان وقف على الفقير او بني سقاية للمسلمين
 او خاتمي المفاضة لاني السبل او جعل ارضه مقبرة لا يرذل ملك الوقف عن
 العين الموقوفة من يقضي القاض فاذ افضي بغيره لا يمكن له اجازة الورثة
 وقا لا بشرط قضاء القاض فيرذل عند من يقضي وعند محمد رج باستعمالها
 فيها وصفت له لانه ان الوقف صدقة جارية فيشرط التسليم الى الموتى والقبض
 والادار قيات على الصدقة المنقولة والتهمة لاني من ان الوقف ازالة ملك لا
 يملك فيخرج بمجردها القوا كالطلاق والعناق فلا يتوقف على قبض لاني
 ان الوقف عليك منافع مع بقا العين على ملك الوقف فلا يخرج قبل القضاء
 بالخروج فاذ افضي القاض بذلك بغير مقضيا عليه كالمختلفات بمحمدات وطريق
 القضاء ان يسلم الوقف وقضاه المستوفى ثم يرجع محققا لعدم اللزوم ولا يرد
 الموقوف عليه محققا باللزم منخصا الى القاض وقضه بزوال ملكه عن العين قبل
 بقوله على الفقير لان من وقف ارضه على الفقراء طلب العلم لا يضر في الفقه منهم

لان من يس حقا للصدق بالعين فلا يكون للصدق بالمنفعة **قوله** ولا في مسجد
 بني صورة مسئلة او ابني مسجد لا يصير سجدا قبل اقرار الطريق غير ملكه وقبل الصلوة
 باذن ابني وعند من سجدا قبل الصلوة قيات على سائر الاوقاف فيكون القبض
 بالصلوة بالجماعة وعند محمد رج بصلوة الواحد لانه فعل كل شخص منفرد فيكون قبضه
 بها للرجح ان مسجد بني للصلوة بالجماعة فيكون قبضه بها فاذا صار سجدا على
 الاختلاف زال عنه ملك ابني فلا يباع ولا يورث لانه صار لله تعالى كالتصدق
قوله وان جعل صورة مسئلة او جعل سيرة مسجد اتحدت رواب لصاحبها يصير سجدا قيات
 على مسجد من مقدس وان كان مملوكا او جعل فوقه بيتا لا يصير سجدا اتحدت ببيع ويورث
 لان اضافة الله تعالى مسجد لغيره مع ان جميع المالكين له يقضي فلو كان سجدا وبقا
 حق العباد في سطره واعلاه مناف للمصنفين ليعاقب حق العبد **قوله** او وسط دار
 صورة مسئلة او جعل وسط دار مسجد او ستم لا يصير سجدا اتحدت بغير طريقة
 وقا لا يصير سجدا قيات على بيت مستاجر ولم يذكر الطريق له ان مسجد ما يكون
 لاحد من منع واذا كان ملكه خطا بكونه كان له حق المنع **قوله** وبيع صورة مسئلة
 وقف لشئ جائز عند من محمد لا يجوز قيات على الصدقة المنقولة لاني يوسف رج ان
 الوقف ازالة ملك لا يملك كالا عناق فلا يمنع الشيوع العناق فلا يمنع الوقف
قوله وجعل غلة الوقف صورة مسئلة او جعل الوقف غلة الوقف لنفسه فلا وقف
 جائز عند من وعند محمد باطل والقوى على قول المصنف رحمه الله لانه شرط الوقف
 غلة الوقف لنفسه محل لم يقض الوقف فلا يصح به الوقف لاني يوسف رج ان من بني سقاية
 للمسلمين او خاتمي المفاضة او جعل ارضه مقبرة على ان يزره ويشرب منه ويدفن فيه
 يكون الوقف جائزا فكذا ايها ولا مقصود الوقف القرية فيوجد في العرف في نفسه
 لقوله عليه السلام نفقة الرجل على نفسه صدقة ولو وقف على اقرها سا ولاده جائز على ذلك
قوله والولاية صورة مسئلة او وقف على ان يكون الولاية لنفسه يكون الوقف
 جائزا عند من وعند محمد باطل بناء على ان قبض الموتى العين الموقوفة بشرط لجواز
 الوقف عند محمد وعند من بشرط **قوله** بشرط صورة مسئلة او وقف على ان يستبدل
 بالوقف ارضا اخرى او اشأ ذلك ويكون وقفه مكانه ببيع الشرط ولو وقف عند من
 وعند محمد الوقف جائزا بشرط باطل لانه ان شرطه يتخذ المسجد ان يستبدل مسجد
 او شرطه ان يبنى فيه قوم دون قوم فالشرط باطل واتخذ المسجد صحيح فكذا ايها

لابي يوسف ان استبدال الوقف بما يكون خيرا من الاول او مثله يكون تقديرا لا ابطالا
 فيجوز كل واحد منهما **قوله** وشروط صورة مسئلة شرط الصحة الوقف ذكر مصرف مؤبد
 حتى لو وقف دار على اولاد او اولاد اولاده لا يصح فيجعل أخوه لمصرف مؤبد
 كالفقراء وعند من يصح في انقطاع مصرف يصير وقفه على الفقراء له ان المطلق يصرف
 الى التابيد كما في الاعناق والبيع والشكاح كما ان عليك المنافع والعكس يكون
 موقفا ومؤبدا في الوصية فلا يصرف المصروف المطلق الى التابيد **قوله** وصح صورة
 مسئلة لايصح وقف المنقول في مكان الى مكان اصاله وتبعه وعند من تبعه للعقار
 فيما يمكن الانتفاع به مع بقا العين وعند من تبعه اصاله في المتعارفين الناس
 لا بد ان شرط جواز الوقف يكون مؤبدا في المنقول لا يبيع على الدوام فيغير موقفا
 مع ما لا بد من ان لا يبيع بغير اصاله بصفة بيعه تبعه للعقار كالشرب فكذا هذا المحدث
 ان القياس تركه بتماثل الناس كما ترك بالنقص والاستقصاء ويدخل في وقف الاصل
 ما يدخل في البيع من الاشجار والبناء دون الزرع والثمار **قوله** فاذا صح صورة مسئلة
 اذ ائتم الوقف على الاختلاف لا يبيع العين الموقوفة ملكا للموقوف عليه حتى لو بيع العقار
 بجنب عقار الوقف فلا تنفع له وعند من يكون له ان الوقف خرج من ملك الوقف
 فلم يدخل في ملك الموقوف عليه يكون ملكا بلامالك وان لا يجوز لنا ان حق الموقوف عليه
 المنافع او الغلات لا العين فلا يكون تملكه لان التملك في غير المالك محال او
 لان الوقف لا يرتفع بطل الزوم كما لا يرتفع بحرية بعد الزوال مع هذا يجوز قسمته
 مشاعا فحقه بجوارحه بين الموقوف عليه والمشتري وبين الوقف والمشتري عند من
 وقعا لا يجوز ولا يجوز بين المشتري اتفاقا له ان القسمه غير وافر از لا مبادلة
 ولهذا لا يصح الشفعة فلا يكون تملك الوقف بصفة اهما ان قسمه القيات
 تملك ولهذا لا يأخذ المشتري فحسته بعينه صاحبه فيكون تملك الوقف **قوله**
 ويبدو صورة مسئلة صرف غلة الوقف الى عارته ان وقف على الفقراء لان صرف
 الغلة لا يصرف على التابيد لا يوجد بدونها وان وقف دارا على سكنى متصرفين
 فالعارق على منزله السكنى قياسا على الموصى له بالمنفعة فان امتنع او عجز اجره
 كما حكم وعمر باجرته وردت الى مصرف رعايته ليعاين ويلازمه امتنع على العارق قياسا
 على صاحب البذر في المزارعة فقيده بالحق كما لا بد ليس للموقوف عليه ان يوافق ذلك اذا
 لم يكن متوكفا على الوقف او ناسبا عن الحق كما لا بد تملك المنافع او الغلات لا العين

قوله ونقطة صورة مسئلة نقض الوقف يصرف الى عارته ان كان له حاجة لانه من غير
 الوقف ولا يحفظ له الى وقتها وان تعذر عارته العين بيع ومصرف غلة لان البدل
 يقوم مقام البدل فيصرف مصرف البدل ولا يقسم بين الموقوف عليهم لانه لو كان اجزاء
 العين والعين ملك الله تعالى او ملك الوقف **كتاب البيع** لما فرغ من بيان
 تملك المنافع شرعا في بيان تملك العين فابيع نوعا جائزا برضا وبغير رضا قدم الاول
 لانه جائز شرعا وعقلا وان في جائز شرعا والنوع الجائز بهما اربعة مقايضة ان كان
 بيع العين بالعين ومصرف ان كان بيع الدين بالدين وما بينه ان كان بيع العين
 بالدين وسليم ان كان بيع الدين بالدين **قوله** هو اي ركن البيع مبادلة المال
 قيد بالمال لا بغيره لانه لو كانت بالمنافع يكون نكاحا واجارة ولم يقل بالراضى ليشتر
 الشفعة وبيع المكره **قوله** ويتحقق اي يترتبها البيع بايجاب وقبول عند لا يلزم
 عند فلا يلزم ولكل واحد منهما خيار المجلس مادام فيه ولم يأخذ عملا اذ له قوله عليه السلام
 متبايعا بغير مال لم يقرقا واما متبايعا بغير بيع وقبيلت وبيان لنا ان للعقد
 ثم في الجائز وادخل البيع في ملك المشتري فلا يكون الفسخ بعد ذلك الا بالراضى
 قياسا على سائر العقود قلنا انهما متبايعان حاله البيع لانا بعد ثبوتها لا قبلها فيكون
 ذكر لزوم البيع بعد ذلك مستدركا بنقض الملك كقول البائع بعث والمشتري اشترى
 لانه كما يدل على الالتزام وبكل لفظ يدل على معناه كما عطيت فثبت لوجوده مع البيع
 والعقد للمعاينة لهذا يتحقق بالتعاطي في نفس النفس **قوله** واذا اوجب صورة
 مسئلة اذا اوجب البائع البيع بغير اشتراك شاق قبل كل البيع بكل النوع في المجلس وان
 ترك لانه خيار القبول ولم يثبت ليلزم حكم العقد بدونه الرضا وليس ان يقبل بعض
 المبيع بعض الثمن لانه يفرق الصفقة قبل القبول لا يجوز الا ان يبين ثمن كل واحد باله
 يقول بعث هذا بدينارم وذاك بدينارم لان البيع بكثر بعث مع تفصيل الثمن يتقد
 ويعد خيار القبول الى آخر المجلس لانه لا احتياج الى التردد وانما كل جعل سائعا المجلس
 كسعة واحدة **قوله** وما لم يقبل اذ ارجع موجب قبل القبول او قام احداهما المجلس
 بطل الايجاب لان القيام وبطل الاعراض والرجوع فيبطل تركه عقودا ومبادلة
 كما في الاستقراض او في الكتاب والكتاب والاراضى يعتبر المجلس ببلوغ الكتاب ببلوغ الكتاب
 لانها لثابتين كالمعاشرة لان البيع بغير امانة ولا مودعة ببلوغ الشرائع
 الى الناس قد بلغ بعض الناس بها اعلم ان الاموال اقسام ثلثة الاول بيع في جميع

وان شاذ فسخ لان فيه نفعاً يشوبه الضرر وليس له ان يأخذ قد ربيع ويرك
 انرا لان التبعيض ضرر وان وجد تسعة اذرع ونصف او عشرة ونصف
 لا يكون حكمه كذلك على سبيل ما في هذه الصفحة وان وجد احدى عشر ذراعاً
 يخرجه من ان شاذ فسخ كل ذراع بدرهم وان شاذ فسخ البيع لان فيه نفعاً
 يشوبه الضرر **وهو** وصح الذراع انه الذراع واستوي لا يكمل الذراع صورة مشكلة
 اذا اشترى عشرة اذرع فانه ذراع لا يجوز وان اشترى عشرة اسهم فانه
 سهم جاز اتفاقاً لهما ان عشرة اذرع عشرة اسهم وعشر اسهم عشرة اذرع فانه
 ان البيع صار سبعة باعتبار الذات ومجهولاً باعتبار الوضع لا مثلاً على ذلك
 لو قال بعتك بيتاً من هذه البيوت لا يجوز فلهذا **وهو** ولا بيع عدل صورة مشكلة
 اذا باع عدلاً على انه عشرة اذرع فان زاد او نقص ففسخ البيع لانه ليس في
 الثمن في النقص لان الثمن يقسم على الثياب باعتبار القيمة ولا يدري ان الفات
 كان جيداً او ردياً او وسطاً حتى يطرح عن المشترى فتمت وان بيع عن كل ثوب
 على حدة فان زاد فسد لان جهالة المردود يؤدي الى المنازعة وان نقص
 صح بقدر ما وجد لا حجة كل واحد من الفات والباقي معلومة وخير لغوت شرط
 العقد وفي بيع ثوب صورة مشكلة اذا باع ثوباً واحداً على انه عشرة اذرع
 كل ذراع بدرهم فاذا اشترى عشرة ونصف فلهذا اشترى عشرة بعشرة دراهم فلا يار
 ولا يخذ نصف ذراعاً مما يار وعندس ياخذ باحدى عشران شاذ وعندس ياخذ
 بعشرة ونصف ان شاذ لان بالنسبة لكل ذراع منها على حدة الحق بالقدر
 فيكون مقابل كل ذراع بدرهم مستلماً متباعدة النصف بالنصف لانه سانه
 لما افرز كل ذراع بديل صار كل ذراع ثوب على حدة بيع على انه ذراع بدرهم
 فاذا وجد ناقصاً لا يسقط شيئاً من الثمن لانه وصف ناقص لا يار ان نصف
 الذراع انما يصير سبعة بمقابل الثمن عليه ولم يقابل الثمن فيجب على الوصف واذا وجد
 اشترى تسعة ونصف ياخذ تسعة ان شاذ وعندس ياخذ بعشرة
 ان شاذ وعندس ياخذ تسعة ونصف ان شاذ بناء على ما تقدم
وهو وصح صورة مشكلة بيع المغيبات يجوز وعند فلا يجوز له ان المعقود عليه مستور
 عن البصر فلا يجوز كالمولد في بطن حارته لانه ان المعقود عليه مستور معلوم الوجود
 مقدور تسليمه وقدره **وهو** وبيع مرة صورة مشكلة شراء ثوب على شجر

قبل الادراك يجوز اذا اصابه شفع به وجب على المشتري قبله في الحال فلهذا ملك
 البايع عن ملكه وعند فلا يجوز له ان الشئ عليه سلام فهي بيع الثمر على الشجر حتى يرمى
 ويبيع العنب حتى يسود ويبيع حب حتى تسقط ثماره ان البيع معلوم العين مقدور تسليم
 منتفع به في الحال فحوز قياساً على بيع الدرع الذي صار بقبلاً وبيع ثوباً وكما اذا
 ولد والحيت محمول على البيع بشرط ان يدرك **وهو** وشرط تركها صور مشكلة اذا
 اشترى ثمر على شجر مثلاً بها عظم بشرط ان تركها لا يجوز وعند فلا يجوز وان اشترى ثمر
 عظم لا يجوز اتفاقاً لانه شرط متعارف فحوز تركه شراء الفعل ان يشترى البائع
 او كونه لهما ان كان للرك حصته فالثمن يكون الاجارة مشروطة في البيع و
 لا يكون الاجارة مشروطة في البيع وقد نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن صفقة في صفقة
 قلت المتعارف هو تركه بدون شرط الترك **وهو** كما ستنفذ صورة مشكلة اذا باع
 ثمر على شجر او على الارض مثلاً منها اربطاً لا معلومة لا يجوز البيع على باطل وتروية
 لانه يفضي الى النزاع لانه اشترى بطل بالاجود والبايع يعلم الادري ويجوز على ظاهر
 التروية لانه بيع معلوم باشارة ومشتري معلوم بالعبارة واجرة كمال البيع و
 العداد والوزن والذراع على البايع لانه يحتاج في تسليم البيع الى ذلك فيكون
 مؤننه عليه وزان الثمن وناقده على المشترى لانه يحتاج في الثمن الى ذلك فيكون
 مؤننه عليه **وهو** وفي بيع سعة صورة مشكلة اذا باع سعة ثمن حال في بيعه من
 الثمن او لا لان البيع يعين في العقود فوجب ان يعين الثمن بالقبض لان
 المعاصرة يقتضي مساواة وان كان البيع غائباً فلهذا اشترى ان يبيع من تسليم الثمن
 حتى يحضر البايع فيبيع على مثال اراه من ممرتين ومن باع سعة بسعة او ثمناً بثلث
 ستما معاً لانه لا مزية لاحدهما على الاخر في اليقينة والعيينة **باب الجار بين**
الفسخ والاضاء لما فرغ من بيان البيع لازم شرع في بيان البيع الغير لازم
 وقدم ما هو من تأثير في العقد ثم وسم الى ان يتم فان خيار الشرط يمنع بطلان
 في البطلين وخيار الروية يمنع لزوم البيع ولهذا لا يشترط الرضا والقضاء للفسخ
 وخيار العيب لا يمنع ولهذا اشترط اهداها للفسخ بعد القبض **وهو** وصح صورة
 مشكلة خيار الشرط جائز للبايع سفوفاً ثلثة ايام فادونها كما للمشتري و
 ان شرط اكثر من ذلك لا يجوز وقا لا يجوز اذا كانت الهداة معلومة قصيرة كانت
 او طويلة قياساً على الاجل في الثمن لانه النقصين بذلك عن الزيادة لا النقص

فلو جازت الزيادة لحال التقدير في الفائدة فلو جاز في الثلثة ينقلب العقد عقد
 جائزا وعند زفر لا ينقلب ان العقد انعقد فاسدا فلا ينقلب جائزا كما اذا باع
 الدرهم بالدرهمين ثم اسقط الدرهم الزائد وكما اذا تزوج بلا مهر ولو لا
 ان العقد اليوم الرابع لانه شرط الخيار في الثلاثة جاز فاذا اسقط ذلك فقد
 ارتفع العقد قبل تفرده بمضت ثلثة ايام فينقلب جائزا كما اذا باع عذرا على سقف
 فزعه وسلمه او باع بالاشترائه او اعلم ذلك في المجلس خلاف استشهد لان العقد
 فيه في صلب العقد اليهما فلا يخرج جميع عن ملك البائع ولا الشئ عن ملك المشتري
 تصرف البائع في البيع او مشتري الثمن يكون فسخا وايرهما فسخ يفسخ وايرهما
 يبقى الآخر على خياره وان لم يوجد منهما اجازة ولا فسخ حتى مضت امددة لزوم البيع
 وعند مالك يفسخ لان الخيار مشروط الاجازة فاذا مضت امددة فانت الاجازة
 فيبطل البيع لكان مشروطا للفسخ فاذا فانت امددة فانت الفسخ فيلزم
 البيع **قوله** فان شري صورة امثلة اذا باع بثلث معلوم على انه ان لم ينقد الثمن
 في ثلثة ايام لا يكون البيع بينا يجوز البيع والشرط من ثلثة ايام لم ينقد الثمن في ثلثة
 يفسخ وعند زفر لا يجوز له ان يبيع شرطت فيه فاقامة فاسدة ولو شرطت فيه
 اقاله صحته يفسخ هذا اولى بالف لانا ان هذا في معنى البيع بشرط الخيار فيجعل
 عدم التقدير في الثلث علم الفسخ والنقد علم الاجازة وذلك جائز وان شرطت على انه
 لم ينقد الثمن في اربعة ايام لا يكون البيع بائنا لا يجوز البيع وفي الاجوز فان نفذ
 الثمن قبل مضت ثلثة ايام ينقلب العقد جائزا وعند زفر لا ينقلب قد مر في الجواب
 الثلثة **قوله** ولا يخرج بيع صورة امثلة خيار البائع يمنع خروج جميع عن ملك البائع
 اتفاقا فيجوز تصرف البائع في البيع وفي الثمن يكون فسخا واجازة لا خروج الثمن عن
 ملك المشتري اتفاقا فلا يجوز تصرف المشتري في الثمن ولا في البيع اتفاقا فلا يملك البائع
 الثمن وقال مالك لهما ان الثمن لا يخرج من ملك المشتري يفتقر فلو لم يدخل في ملك
 البائع يلزم مملوك بلامالك ويخرج بلامدخل ان المشتري يملك البيع بالاتفاق
 فلا يملك البائع الثمن حقيقة للعقد لان الثمن لو دخل في ملك البائع يفتقر فلا يجوز
 في خيار فائدة ولو وجد انقول بلا خروج كما اذا اشترى ثوبا الكعبة عبد الحجة
 يخرج جميع عن ملك البائع فلا يدخل في ملك احد فان قبض المشتري في يده قبل مضت
 ايام الخيار يكون جميع مضمونا بالقيمة قياسا على المضمون على سبيل التحويل

منها ان الثمن عند تمام البيع ولم يوجد وان ملك قبل القبض يفسخ البيع بطلب
 على المشتري شئ كما في البيع البات وان اجاز مضت امددة لم يشرى الثمن **قوله**
 ويخرج صورة امثلة خيار المشتري يمنع خروج الثمن عن ملكه لا خروج البيع عن ملك
 البائع لان البيع لازم من جانب البائع فان قبض المشتري جميع وملك في يده في امددة
 الخيار يملك بالثمن وعقد ف بالقيمة كما لو كان الخيار للبائع لانا ان جميع في قرب
 الى الهلاك يفتقر فسخا الخيار بدخول العيب فيكون البيع لازما قبل ذلك فيلزم
 الثمن كما لو عيب بفعله او بفعل اجنب او باقية سماوية عيبا لا يرتفع بخرجه عن رده
 كما قبض باي وجه يفتقر وان يفتقر بطلب كالمريض يبي على خياره فان ارتفع في امددة
 لا يلزم ولا يلزم لزوم ولا يملك المشتري البيع وقا لا يملك لان البيع لازم من جهة البائع
 وثمة اختلاف نظري في مثل منها من يفتقر بطلبه على انه باختيار ايام لا يفسخ الشكاح
 قبل مضت امددة لان المشتري يملك البيع مع الخيار وقا لا يفسخ لانه يملك معه وان
 وطرها المشتري في امددة الخيار فان كانت شيئا فله ان يرد ما لان الوطى يملك الشكاح
 لا يملك البائع وقا لا يفسخ ذلك لان الشكاح يفسخ بملكه ايا ما يفتقر كما لو اشترى
 غير وجهه فوطرها وان بكوا يبطل خياره بالوطى اتفاقا لان موجب شري المشتري يبطل
 خياره ومنها من يشرى القريب لا يفتقر عليه في ايام الخيار لانه لم يملك وعندهما يعوق
 ومنها من يشرى ما مضى في يد المشتري في ايام الخيار واجازة المشتري العقد لا يجتبى
 تلك المحضنة من الاستبراء وعندهما يجتبى ان يرد ما على البائع بالخيار لا يجتبى البائع
 الاستبراء ولا يجتبى ومنها من يشرى سكوة الحامل فله ان يرد البائع لا يلزم البيع
 قال لا يلزم وان قبضها في امددة لزوم البيع اتفاقا لانها يفتقر لولادة وجب البيع
 في يد المشتري يبطل خياره عند الرد كما قبض ومنها من يشرى شيئا فقبضه باذن
 البائع ثم اودعه عند البائع في ايام الخيار او بعد ما يملكه في مال البائع لا ارتفاع فيه
 بالرد لعدم ملكه وقال مالك المشتري ومن ان ائما دون ان اشترى من رجل شيئا
 على انه ائما دون الخيار او ابراه البائع في الثمن في ايام الخيار يفسخ رده وعندهما لا يبي
 لهما ان ائما دون لم يملك البيع بالخيار كان فسخه اتساعا في الثمن واما دون يملك
 ذلك كما لا يفتقر على قبول الهبة ومنها ان الذي اذا اشترى خمر او خمر را في الدمن
 على ان المشتري بالخيار ثم سلمه لم يشرى يبطل بشرطه وقا لا يفسخ ويبطل الخيار لهما ان المشتري
 لا يملك البيع بالخيار لانه لم يملكه في مال البائع فلا يملك الخيار لانه لم يشرى

الاول نقد الرد كما قبض الا ان يرضى البائع ان يأخذ المبيع مع العيب ثلث فان بلغ
 المشتري الثوب بعد القطع قبل الخياط فله ان يبيع ليس له الرجوع بالنقص لان البائع
 ان يأخذ المبيع معيبا فيكون المشتري عابثا له بالبيع **قوله** فان غاطه صورة شئ
 او اشترى وغطاه وصنفه اخر اولت السويق بسمن ثم اطلع على عيبه فباع بالنقص
 نقد الرد كما قبض بالزيادة لانه ليس للبائع ان يأخذ المبيع مع الزيادة لانها ملك للمشتري
 ولا بد منها لانها لا ينفك عن المبيع فتعين الرجوع فان قيل شكل الزيادة متصلة
 متولدة في المبيع كالشئ واحد فانه لا يمنع رد المبيع بالعيب قيل له ان الزيادة متصلة متولدة
 في المبيع فلا يمنع لانها بمنزلة المبيع بالزيادة المتصلة فانما
 كانت متولدة في المبيع كالولد في المهر والاب والابن والابن في المهر والابن في المهر
 متولدة في المبيع كالسبب الهمه والقعدة لا يمنع فرد المبيع وبسبب الزيادة للمشتري
 فحاشا والفرق بينهما ان السبب ليس بمبيع كمال لانه تولد في المهر والابن في المهر
 ان يستلم المشتري حاشا والولد يولد من المبيع فيسري اليه حكم المبيع فلا يجوز ان يستلم المشتري
 حاشا لانه يكون ربا لانه لا يبايستن في عقد المعاوضة بلا عوض **قوله** كما لو باعه
 صورة مسئلة اذا قطع المشتري الثوب وغطاه وصنفه اخر اولت السويق بسمن ثم باع
 الثوب الخياط او المصوغ او السويق المثلث بعد رد ثوبه عيبه فله الرجوع كما لو كان قبل البيع
 لان احتياط الرد بالزيادة لا بالبيع صورة الرجوع بالنقص ان يقوم المبيع سليما
 في العيب القديم وهذا العيب تنسب بالنقص العيب القديم في القيمة السليمة اليها ويرجع
 من الثمن بمثل تلك النسبة حتى لو نقص عشر القيمة يرجع على البائع بعشر الثمن وهو درهم
 وان نقص من ثمنه نصفه يرجع على البائع بنصف الثمن كما لو اشترى ثوبا بقيمة عشرة
 دنانير فحدث عنده واطلع على عيب قديم بنقص من ثمنه خمسة دنانير يرجع على البائع بنصف
 الثمن هو مضمون وان نقص من ثمنه ثلثه يرجع على البائع بثلث الثمن كما لو اشترى ثوبا بقيمة
 ثوبا بقيمة عشرة دنانير فحدث عنده عيب قديم بنقص من ثمنه خمسة دنانير يرجع
 على البائع بثلث الثمن وهو درهمان لا اختلاف ملك المشتري **قوله** او عتقه صورة مسئلة
 اذا عتق المشتري ثوبا قبل العلم بالعيب يرجع قيا على الموت في ثمنها ملكه او
 جاء عند المشتري قبل رجوعه نقد الرد بفعل الشرع **قوله** وان عتقه صورة مسئلة اذا
 عتق المشتري ثوبا مال او كاتبة ثم اطلع على عيب لا يرجع عند بائنه فبينة وعند بائنه
 يرجع لانه ليس له البدل او المبدل ملكه كالموتى كالاغنياء بل بدل لانه انه ازاله ملك

بعض كالمبيع ولا يفسد ببدل كبس لبدل **قوله** او عتقه صورة مسئلة اذا قبل المشتري
 عبده فشرى او اكل اطلقه او بلس الثوب فيخلف ثم اطلع على عيب لا يرجع لنقد الرد
 بفعل المشتري وان اشترطه ما فاكل بعضه ثم اطلع على عيب لا يرجع فيما اكل وقا لا يرجع
 ولا يرد ما بقي وعند سيرة ان شئ وعند محمد سيرة ان شئ او باع **قوله** وان اشترى
 صورة مسئلة اذا اشترى بفضا او بطن او قفا او خيا را او جوارا فكتفه فاسدا
 فان كان صالحا ليث وللفقر او يرجع ولا يرد لنقد الرد كما قبض وان شال
 شيئا بعد الذوق او كان الكسر بغير العلم بالنقص لا يرجع ولا يرد لنقد الرد
 لان الكسر بغير العلم دليل الرضا وان لم يكن أصليا رد وسيرة لانه تبين ان المبيع
 ليس بحال للبيع وان كان البيع باطلا ولا يعتبر بجواز صلاح قشره لانه مأكلة
 يجوز باعتبار اللب لا بالقشر وان كان بعضه فاسدا وبعضه صالحا
 فان كان الفاسد قليلا كالأهدا والاشبين في المأكلة جاز البيع في الكل وان
 كان كثيرا لا يبيح البيع في الكل ويرجع بكل الثمن وقا لا يصح فيما صلح ويبطل فيما
 فسد قياسا على الجمع بين الحزب والعبد **قوله** وفي باع مشرية صورة مسئلة اذا
 رد المبيع على المشتري بعيب ان قبله بقبض رد على بائنه بخصوصه لان الفسخ بائنه
 فسخ في حق الكل وان قلنا الا في عيب لا يحدث مثله كالا صبيغ لراثة او
 ان افهته يرد لتيقن وجوده عند البيع الاول والصحيح انه لا يرد في الكل لان
 الفسخ بالترضى اقاله والاقالة بيع جديد في حق الثالث وان كان له الرد
 قبل القبض فله ان يرد على بائنه وان كان بالترضى في غير العقار لا يرجع
 المنقول قبل القبض لا يجوز فلا يمكن جعله بيعا جديدا في حق الثالث بخلاف
 المكيل بالبيع فحيث انه اذا رد عليه بالقبض يكون رد على الموكل في كتاب
 المكيل لا بخصوصه مع لو كل لان البيع هناك بيع واحد وهنا اثنان فلا يلزم من
 فسخ البيع الثاني فسخ البيع الاول **قوله** باقاره صورة مسئلة اذا اقر
 البائع بالعيب فباني في القبول رد القاض عليه جبر الا ان الفسخ يثبت
 بالنقص لا بالاقراء قبل ان يقر فثبت المشتري بالبينة **قوله** فان قبض
 مشرية صورة مسئلة اذا قبض المشتري المبيع وانحى قبل تسليم الثمن عيبا لا يرد
 كالا باق لا يجرى المشتري على دفع الثمن بدخول العيب لجواز ان المشتري يثبت العيب
 فيسرد في البائع الثمن فيكون الاجبار مستغالا بما لا يفيد بغيره باق البينة

لا يثبت العيب على العبد بوجوبه على البائع لاحتمال ان الباقي حدث عند شرائه فلا يحق
 الرد بالعيب فاذا ثبت بسخي وان عجز المشتري عن اقامة البينة على ذلك لا يجبر على دفع
 الثمن على خلاف البائع فان قال المشتري لا اهلط ولا شهود غيب امهلي حتى يحضر شهودي
 لا تصفت له قوله بسخي البائع فان حلف بوجوب دفع الثمن وانما نكل بثبت عيبه لانه ليس
 لاحضار الشهود غاية معلومة ولا بد من احوالها وقام كاذب **قوله** فان ادعى صورة مسئلة
 او ادعى اشتراؤه العبد اشتراؤه البائع وانكر البائع واراد المشتري حلفه لا يحلف البائع حتى
 يعلم شتر بئنه انه ابق عند نفسه لانه البائع لا يصير خصما حتى يعين المشتري البينة على وجود
 الباقي عند نفسه فان برهن حلف البائع بانه قد باعه وسلم اليه وما ابقى قط وان
 يحلف بانه ما له حق الرد عليك فبالوجه الذي يدعيه او بانه ما ابقى عندك قط وان كان
 المدعي اباقي العبد يحلف بانه ما ابقى من ذيل من ذيل الرجال لان الباقي في الصغير يؤول
 بالبيع فلا يوجب الرد فانما يوجب الحلف على العلم لا على البينات لان الباقي فعل الغير
 قيل له ان الحلف على فعل الغير يكون على البينات او ادعى انه علم بذلك الا ان كان المدعي
 لوقال انه المودع قبض المودعة والوكيل لو ادعى انه تم كل قبض الثمن حلف على البينة لا ادعى
 العلم بذلك وانما كان القبض فعل المودع والموكل لا يحلف بانه قد باعه وما به هذا العيب لانه
 يمكن ان لا يكون العيب موجودا عند البيع وتسلم فيكون موجودا عند البيع وتسلم فيكون موجودا
 عند التسليم وان لم يكن للمشتري بئنه على قيام العيب عند نفسه حلف البائع عندهما ما لم يعلم انه
 ابقى عند شتر وعنده لا يحلف لهما ان المشتري ادعى على البائع من غير ان يقر بانه قد اكل
 يستحلف رجاء النكاح في سائر الدعاوى ركنه ان العود لا يصح الا في نفسه ولا يصح
 فيها الا بعد وجود عيب عند نفسه فان حلف بركي وان نكل بردي القاضي لنحو العيب
 في ايديهما كان البينة وان كان العيب مما لا يحدث كالاصبع الزائدة او ان قصه فكل حلف
 شيق ومودع عند البائع الا اذا ادعى البائع رضى شتر **قوله** ولو قال البائع مودع
 مسئلة او اراد المشتري بيع بعد قبض بالبائع فقال البائع كنت بعثك مع اخي فاشترى
 لهما وقل المشتري بعثته وهذه فاقول للمشتري لانه منكر قبض الزائدة وكذا لو اتفقا على
 مقدار البيع وختلفا في القبول **قوله** ولو شتر عبيد بصفة مسئلة او شتر عبيد بصفة قبض
 احداهما فوجد باعدهما عيبا ليس ان ياخذ تسليم ويرد المعيب بصفته من الثمن وعند رد
 ذلك كما يقرضها لانه ان البيع قبل القبض غير تام بدليل ان المشتري يملك رد المعيب غير
 قضا فيكون التفريق في القبض كالتفريق في القبول لانه القبض يشبهه لانه يعيد ملك

التميز كما ان القبول يفيد ملكا رتبة **قوله** وكيف صورة مسئلة او قبض شتر كسبت
 او وزنها فوجد بعضه معيبا ليس ان يرد المعيب هذه لان ما يعرف بالامتناع كالنحو
 وان استحق بعضه يرجع المشتري على البائع بخفضه استحق من الثمن وليس ان يرد الباقي
 وان استحق بعض الثمن فله ان يرد الباقي ان دفع شتر الثمن وان شتر المسك
 فخرج بصفة استحق برائته لان الشركة يعيد عيبا في القيمة لاني اشترى وان استحق
 بعض المسك قبل التفريق لا يبقى العقد في الباقي لتفريق الصفقة على اشتراكهما
قوله ومدارة المعيب صورة مسئلة ومدارة المعيب لا استخدام وليس الركوب على
 نفسه سقاطا لانه ان هذا التفريقات ليس اختيارا لك بل ان البائع لا يركب
 خيارا لانه لا يعقل لا يمان ولا تجرئة فلا يكون رضا كما لا يكون ركوب المعيب لرد
 الى البائع بقولا سواء كان له منه بد او لا ركوب المعيب السقي وشتر العلف له لصعوبة
 او عجزه شتر على المشتري ويكون العلف في عدل واحد لا يكون رضا بالمعيب ان كان له
 منه بد لا نعدم ما ذكر يكون رضا **قوله** ولو قطع بعد ما قبضه صورة مسئلة او اشترا
 عبيد اسرق فقطع من يده شتر بئنه ان شتره وشره وان شتر المسك شتر بصف
 الثمن قياسا على استحقاق نصف العبد وقا لا يرجع بصفة النقص الى الثمن لتقدير
 الرد كما قبض وان شتر عبيد فوجد مباح الدم بقصاص او ردده عند البائع
 فنقل عند شتر بنقص البيع ويرجع المشتري على البائع بجميع الثمن قياسا على استحقاق
 العبد وقا لا يرجع بصفة نقص العيب من الثمن وقيد بالقتل لانه لو مات بغير الثمن
 على شتر **قوله** ولو باع صورة مسئلة او باع بشرط البراءة من كل عيب جاز البيع بشرط
 فلا يرد بالعيب وعند لا يصح وان عدا العيب يصح اتفاقا لانه ان في الاراء على
 التملك حتى يرتد بالرد فلا يصح عليك الجهول لانه ان الجهل في الاسقاط لا يفضي
 الى نكاحه وان كان في غفلة التملك لعدم الحاجة عند التسليم فلا يكون مفسده **باب**
البيع الفاسد لا يفرغ من بيان الفسخ الجائز شرعا في بيان الفسخ الا ان لم يفسد
 يرجع كل واحد منهما الى رأسه او نقول لا يفرغ من بيان البيع الصحيح شرعا في بيان
 البيع الفاسد **قوله** وبطل صورة مسئلة بيع ما ليس بالبيع او ليس بالبيع
 بما لا يربط بالبيع البين لعدم كون البيع كبيع اتم ولد وهدية وكما لا يربط
 الحزير لان استحقاق الثمن في العبد لا يفسد بيع فلا يملك بالقبض لان البيع باطل
 لا يفيد ملكا لحرم بيعه القبض لانه المالك فلا يصير مضمونا بالقيمة بالملكاني يدا شتر

قوله ويبيع الحق الكامل صورة مسئلة اذا اشترى عديدين باللفظ كل واحد حسنة فظهر ان
 حرا فابيع لا فاسد ولا جاز كما لو كان اهدما مدبرا ان بطلان بيع المحرمين
 لانه مجمع على كونه بيعا لعبد وان لم يفصل الممنوع فابيع باطل فاما اتفاقنا في
 قولنا صورة مسئلة اذا اشترى عديدين باللفظ ولم يبين حصته كل واحد منهما ان اهدما
 مدبرا وكما ان اتم ولد لا يقدر الف الف الف لوانه في بيعه فيه حصته من الممنوع
 كما لو جمع بين الابنية واخرى في النكاح وعند زفر يقدر كما لو كان اهدما حرا
 ان اتم ولد واهل الولد وعبد اخر وكما ان يبيع في بيعه البع وهذا ان يبيع مدبرا
 اتم الولد يقدر بقضاها لجواربها وبيع عبد الغير يقدر باجازة اهلها وبيع المكاتب
 يقدر بزمانه ويخرجون من العقد بعد الدخول فلا يبرأ وبيع ذلك للمبيع المكاتب
قوله كملك صورة مسئلة اذا ضمن ملكه في الوقف في البيع صح البيع في الملك اتفاقا وان باع
 قرية ولم يستثن منها احد والمقابر يبرأ من بيعها اليه ملك لان البيع يقدر
 عليها لا يتوقف على انتفاع الاموال فصار كالحق في بيعه فيها ضم اليه وبيع الوقف المحرم
 الدين والحرم الدين بالعرض فاسد في حق العرض باطل في حق الممنوع ولم يوجب
 التملك صورة مسئلة لم يوجب التملك لم يبرأ من ملك وان جدد الوقف في فطره لا يوجب
 منها بلا حيلة يكون فاسدا لانه يجوز التسليم وانما يبرأ من حيلة يبيع لانه قد وقف تسليم
 ويشترى بخلافه لانه شري ما لم يبرأ لان رؤيته لم يكن على التمام والكمال والبيع
 في ارضه ينفذ ولم يبرأ من ملكه لا يجوز كيف كان لانه لم يملكه في بيعه بطريق الهوك بيع
 السمك قبل الاصطياف وبيع كل صورة مسئلة لا يجوز بيعه على الجارية والبهيمة لان القدرة
 على تسليم المبيع على تسليم البهيمة شرط الجواز وليس اهدما شرط في العتق ولهذا جاز عتق الابن
 وورثته وبناته وكذا بيع الابن في الفرض لان الابن يرد او يخاف عتقا فخطا
 يبيع بملكه كبايع وصوره مسئلة يبيع المصنف على ظهر الغنم فاسد وعند س
 جاز فاما ساع على بيع قوم بخلاف الفصيل لانه انما هو يرد او يخاف عتقا فخطا
 يخطا يبيع بغيره فيبيع كبيع الابن في الفرض بخلاف الفصيل لانه لا يكون باقيا على الارض
 بعد كونه فقه بخلاف القوائم لانها يرد او اعلا فليكون الزيادة في ملكه مشروطة
 ما لا ينفق الا بغير بيعه في سقف ودرع من ثوب فمؤله على ان يقطع البائع او
 مشروطة لم يذكر اقطعا لان التسليم يضمن ضررا زائدا يلحق في غير البيع ولا يضمن التزام
 البائع لان التزامه لا يبرأ به بالعقد غير لازم ولو قطع البائع الذراع او قطع لجزء قبل

مشترى

مشترى فقبلت الصحيح حتى لا يجوز للشرا لا يتناع لزوال المفسد فان عدم الجواز في
 الشبوت يفرق التبعيض القطع اما بيع الذراع في الكبريس كبيع قنبر من صبرة وبيع ضرب
 القنبر بطل وهو باخرجه من الصبرة بغير الشبوت لانه مجهول قبل ضربة القنبر
 وهو ان يقول ان جاز غوصه كغوصه في اخوتك منك بكذا **قوله** وانما بنية صورة
 صورة مسئلة يبيع الرطب على النخل برطب مجزؤ ومثل كبد ضرافا فاسدا مطلقا
 وعند زفر فيها دون غصته او سقى لا فيما فوقها لانه ان يبيع عليه القنبر وسلام يبيع
 عن المزبلة ورفض فيها ومنها ان ان اس واة شرط فلا يوجب بطريق الجواز لو كانا
 مجزؤين **قوله** وامثلة صورة مسئلة اذا اشترى هذا بعشرة على ان اذ لمست
 جميع او القيت حجر او البائع بعثت هذا بعشرة على ان اذ لمست اليك بزم البيع
 يبيع فاسدا لان تعليق التمليك بالخطر فاما الاول يبيع الملامسة وانما القيا
 المحر والثلث لانه يذوق ويعرف الزيادة فله ان يبيع فيه **قوله** ولا يبيع ثوب صورة مسئلة
 اذا اشترى اهل الثوب لا يجوز له ان يبيع جميعه في حشة الا ان يشترط فيه خيار
 التعيين بان يقول اشتريت اهدما على ان ياخذ ثوبان **قوله** ولا يبيع صورة
 مسئلة لا يجوز بيع الكلاء واجارته لانه لا يكون ملكا بالنيات في ارضه ما لم يحرره
 ولهذا الواجب فيها حيد او كنس وكسر حبله يكون لمن اخذه وملكه فيها ان يخل
 الاجارة المنافع لا الاعلى بخلاف الشجار لانه لا يملكها بالنيات فيها والكناة كالحل
 ولا يخل صورة مسئلة يبيع النخل المجزؤ لا يجوز ولا يضمن متلفه وعند زفر يجوز يضمن متلفه
 له انه حيوان يستغنى به في مال فجوز كما لو باع مولودا كما ولد لها انه ليس بالمتغنى به
 في المال لاني مال لان الانتفاع في المال مما تولد منه لا بعينه الا ان يكون مع كوارث
 فيه فخل تحت العقد بغيره كما شرع فان يبيع مجزؤا اهدما لا يجوز بيعا لارضه فكذا ولا يجوز
 بيع دوو القنبر وبهية الا مع القنبر وعند زفر يجوز له ان يبيع النحاس فجوز له في
 كالا تصنع لانه لا يستغنى به في اي او ما يتولد منه مقدوم وبيع بيع الابن لانه
 مجزؤ التسليم وقت العقد لا يبرأ قال انه عند رقياس يبيع المصنفه من الغنم والاصناف
 النقييد بالاتي به على ان العبد يسلخ حاجته مجزؤ مع انه لا يجوز ذلك ولا يبيع بغير
 مجزؤ العقد ان يبرأ عند الاخذة باخذة ليرة على صاحبه لان يده بدها لانه يبرأ
 يرضى بالبر ان المصنف على سواه شري مضمون بالقيمة فلا يقوم الا في مقام الاقوى
قوله وبين اعادة صورة مسئلة لا يجوز بيعه لهن الا بنية في القنبر وعند زفر رقياس

معدوم

صورة المسئلة بمن مؤجل الى اول الربيع او صوم نصارى او فطر اليهود ولم يعرف
 العاقدان ذلك او قدم الحاج والحض والدياس والقطا يقع فاسد الكفالة
 بين هذه الاوقات لان الاجل صفة الدين وتضمن بقا لمن مؤجل بدون مؤجل
 جهالة بمن يمنع صحة البيع وجهتها الدين لا يمنع صحة الكفالة فكذلك جهالة صفاتها
 ولان في هذه الاجال جهالة لانها يتقدم ويتأخر لانها في افعال العاديسيرة
 لان اختلاف الضمان في جواز البيع الى هذه الاوقات وليس الجواز السيرة لا البيع فان
 قيل لم يضمن الصوم بالنص والقطر باليهود قيل له ان فطر النصارى معلوم دون
 صومهم وصيد اصوم اليهود معلوم دون فطرهم فان اسقط فطر الاجل قبل حلول
 ينقلب الجواز عند زواله ينقلب لان البيع انعقد فاسدا قبل ان ينقلب بسقوط الفطر
 كما اذا باع الدرهم بالدرهمين وكما اذا تزوج امرأة الاجل في اسقط الدرهم الزنا
 والاجل قبل حلول الاجل لان الفاتحة في احد العوضين فلا يرتفع ومنها في الاجل
 فزال العقد قبل تفرقه فافترقا ولان لما رفع العقد الفاسد جاز رفع الشرط الفاسد
 بها بالبرق الا بخلاف النكاح الى الاجل لانه يسمى المعاداة امالية وان باع مطلقا
 ثم اقبل الثمن في هذه الاوقات جاز لان الجواز لم يكن مقارنته للعقد فيفسد بها
 فاد اقبض ثمره فاذكر انواع البيع الفاسد شرعا في بيان احكامه صورة المسئلة او قبض
 امشترى البيع في البيع الفاسد برضا البائع صريحا او دلاله كما اذا قبض في الجاهل بسلوك
 او قبض البائع الثمن ملك البائع الثمن ملك المبيع بقيمة في القيمة ومنه في المشتية لانه
 المعاداة يقتضي اياه لا بمن ثمن ثمن التسمية بغير العقد فثبتا ولهذا يجوز له
 الانتفاع به منه وادب ان يراد المبيع فيسقط ويبين ان به ملك فينقروا ان لم يقبض
 البائع الثمن او قبض هو ما لا يملك القبض كالمخزوم لا يفسد الملك لمشترى وشرطان
 يكون كل واحد من العوضين مالا لان المبيع لا يوجد بطنه واذا افرقا قبل القبض لا يملك
 المبيع بالقبض الا باذن جدي كما في البنية فان قيل لا حاجة الى قوله وكل من عوضه مالا لانه
 كلامنا في البيع الفاسد فيكون كل من العوضين مالا البنية اذ لو لم يكن مالا يكون باطلا
 قيل في ذلك الفاسد ويراد به الباطل كما في المحقق جعل البيع بالمينة فاسدا وهو باطل فيكون
 ذكره يخرج عنه البيع بالمينة ولو لم ومنها ان على كل واحد من المتعاقدين تسعة درون
 رضا الآخر مع القبض او قبض بعض الطرفين او بالراضين ان كان الفسخ في احد
 البديلين كبيع درهم بدرهمين لانه واجب رفع عليها بالاسروداد وان كان الفسخ

تبر

بشرط خارج من صلب العقد بشرط ان يهدي له هدية في الفسخ لمن له الشرط لامن
 عليه ومنها ان امشترى ارباع المبيع او وجهه وسلم او عتقه صح كونه مالا كالم
 بالقبض ويقتضي حق البائع في الموجب لا يملك ويسقط حق الفسخ لا يوجب
 العبد او له عند تقاضى الحقيق لان الله تعالى اعطى والعفو عنه ارجح ومنها
 ان العاقدين اذا اتفقا سحبا بعد قبض العوضين كان للمشترى ان يبيع
 المبيع حتى يرد البائع ما قبض لان المبيع مقابل الثمن فيصير محوسبا كالأمر
 واذا كان عين المدفوع قائما يرد عينه لان الدرهم والدنانير يتقيدان
 في البيع الفاسد كما في الغصب فانما البائع فالمشترى حق بالمبيع حتى يستوفى
 ما دفع لان امشترى يهدم على البائع حال حيوة فيكون مقدما على غيره بعد
 بعد وفاته ولو وضع قيمة مكان قوله عنه مكان **اوله** وطالب البائع
 صورة المسئلة اذا باع عبد ابيعا فاسدا بالدرهم والدنانير وتقا بضا وخرج
 كل واحد منهما فيما قبض طالب البائع ما ربح في الثمن لان الزبح يحصل له ثمن
 في ذمته لانه لان النقص لا يتحقق في العقود فيكون وجود الاسرار
 لعدمها ولهذا لو ملك قبل القبض لا يبطل فلا يجب التقاضي فيه للمشترى ما
 ربح في المبيع ولان الحرمة نوعان حرمة لعدم الملك وحرمة لف الملك وحرمة
 لعدم الملك يعمل فيما كان اذا تصرف المودع او الفاعل في العوض والنقص
 وحرمة لف الملك يعمل فيما يتحقق لان في الملك دون عدم الملك
 ادعى على اودر ابراهيم فقضا اياه ثم تصادقا على عدم الدراهم عليه ط لم يربح
 في الدراهم لانه حرمة لف الملك ولان الدراهم المقبوضة كبذل المستحق وبذل
 المستحق مملوك ولهذا لو باع عبدا بجاهلية فاعطته امشترى استحققت لا يبطل العقد
 في العبد ولو لوان العبد مملوك يبطل لانه لا عتق فيما لا يملك به آدم **ولونه**
 صورة المسئلة اذا اشترى دارا فاسدا وبني فيها ينقل حق البائع عنها الى قيمتها
 يثبت لتشفيع حق الشفعة كما لو باعها لمشترى آخر او غيرها فيهدم مشترى
 البنية لانه لم يبدل في البيع وقالا لا ينقل وبشرط البائع ويهدم البنية لانه ان
 حق البائع في الاسروداد اوتى في حق الشفعة في الاخذ بالشفعة في البيع الصحيحة
 لا يحتاج الى القضاء والرضا ولا يبطل بالثأير ويوثق والنقص البنية في البيع **اوله**
 لانه حق الاسروداد في البيع الفاسد لحق الشفعة والبائع فامشترى وحق العبد

بشرط

الحاجة وان جعلها مشتركة فلهذا خلاف فقال ابو يوسف رويت
عن من ينقض البنية وقال محمد بن رويت في علمه باخذ القيمة لكن ثبتت وشك في
في روايتهم في محمد بن رويت وعلم على ان احوال القليضة اهل العلم وشك
ما استورطه والطرح روي اهد طرية وترك الآق وعلم القليضة ما ليس فيه شك ولا
قوله وكذا بحث في بيع البع الفاسد في بيع البع مكره صورة مسئلة
كره البحث هو الزيادة في الثمن ليرغب غيره لعله عليه السلام ولا تاجشوا **قوله** وتقوم
صورة المسئلة اذا صدر البائع ركن البيع على بيعه من بكرة الزيادة على ذلك الثمن لارادة
التشريع لعله عليه السلام لا يسوق احدكم على سوم غيره وتلقى جلب قبل ان يبيعه اهل العلم
بغير تأجيل البتة لعله عليه السلام لا تقوا السعة حتى يسهط الاسواق ويبيع اهل العلم
طعا بالثمن العالي في بام العسرة لعله عليه السلام لا يبيع الا حاضر لبادي فيكون الام
في البتة الام لاجل وكتمل ان يكون الام الاختصاص بالبيع من البادي والبيع عند اذ
الاول اذا كان مستلزما لابطال التسقي يقف ويشغل بخلاف اذا باع وبشر سياتي
ولا يفسد البيع بهذه الاشياء فيجب الثمن وثبت لك قبل القبض لان الثمن في غيره
لا يقضي الف كالمطلقة في الارض المفضولة وهو الاستغفار في بيعه **قوله** وتفرق في
صورة المسئلة التفرق بين صغير وكبير منها فانه تحرقه للشكاح يجوز بيعه الكثرة وعند
لا يجوز وان كان في حق كدفع احدى الجاني او بالدين يجوز بيعه الكثرة اتفاقا
له ان النبي عليه السلام رأى امرأة والهة من السبا فاسأل عن ثمنها فقيل بيع ولد ثمان
بارد لما ان البائع باع ملكه بوجاهة شرائط الحق وخاليام الشرائط المفردة
فيجوز للمدري ان الكرامة بخلاف الكبير والزوجين يجوز ثمنهما اتفاقا لان الثمن
ورد على خلاف القياس في القرابة لقيمة الشكاح او كان صغيرا فلا يجوز بغيره ولا يكون بيع
من يرد قبل الترتيب على بالمقداد المتعاربين اناس في جميع البلاد والامصار لان
البيع عليه السلام باع قداما وجلس ببيع من يرد **باب الاقالة** او رد ما عقب
البيع لانها رجع البيع فصار بيع البيع كالطلاق **قوله** وهو في صورة المسئلة اذا
اشترى جارية بالثمن فباعها بغير اقل من الزيادة او على الاول او على خلاف حسب
بيع الاقالة على مثل الثمن الاول لانها فسخ في حق المتعاقدين حتى لو باع البائع المبيعة
في المشتري قبل قبضها جاز لان لا يمكن جعلها فسخا بان هلك البيع في غير المبيعة
او لولت المبيعة ولما فيبطل الاقالة فيسقط البيع فسخ لان رد الاصل مع الزيادة

لا يفسد

لا يفسد لان الفسخ مستلزم سبق البيع ولم يجر البيع عليها قصد اخلا برؤ عليه الفسخ
وبلا ووثقها ببيع الثمن لان الولد يبيع للمشتري جازا ولا كصحة من الثمن باعتبار القيمة لان
الولد يبيع فلا يكون له فسخ من الثمن وهو يبيع للمشتري البائع في حق الثالث وعند الامام
الشيخ يبيع بالثمن الاخير لان لا يمكن جعلها بيبعا بان كانت قبل قبض المبيع في المنقول او
كانت بعد هلاك احد العوضين في المقايضة فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كانت
بعد هلاك المبيع في غير المقايضة فيبطل ويبقى ما كان على ما كان وعند الامام الثالث فسخ
الا ان لا يمكن بان كانت قبل قبض المبيع باكثر من الثمن الاول بخلاف من يبيع بيبعا
الا ان لا يمكن بان كانت المبيعة جارية فولدت فيبطل ويبقى ما كان على ما كان محمد ان
الاقالة فسخ بصورتها ببيع بمعضنا فاعتبار الصورة اولى فان امكن العمل بصورتها
والا يعمل بمعضنا لانه ساق اعتبار المفعول اولى فان امكن العمل بمعضنا والاولى العمل بصورتها
لان في اقالة المبادلة اهل المال فسخا ولها ولاية على نفسها فيكون فسخا
ولا ولاية لها على غيرها فيكون بيعا **قوله** الا اذا تعبد صورة المسئلة يصح الاقالة على
اقل من الثمن الاول بدخول البع في بيع عند اشتراط المحطوط يكون بمقابلة التفتق
قوله ولم يفسد صورة المسئلة هلاك المبيع بغير الاقالة فلا يجب على المشتري رد ثمن المبيع
الى البائع ولا على البائع رد الثمن الى المشتري وان تقابل الملاك المبيع فملك قبل تسليم
الى البائع يرتفع الاقالة ويعود البيع سابق لهلاك الثمن لان محل البيع المبيع الثمن
ولهذا يبطل البيع بهلاك المبيع قبل القبض لا بهلاك الثمن وهلاك بعض المبيع بغيره
قياسا على تجزؤ الكل او لقيام البيع في الكل وان تقابل جارية فملك احدى المبيع
في الباقي لان كل واحد من العوضين بيع للآخر فيسقط البيع ببقا احدى المبيع وهلاك البقية
في تصرف المبيع لان المفقود غير دين في ذمة الآخر والمقبوض مثله فلا يتصور هلاكه
باب المراجعة او رد ما عقب الاقالة لانها نقل المبيع بمثل الثمن الاول وزيادته كما
ان الاقالة نقل المبيع بمثل الثمن الاول **قوله** هي صورة المسئلة ببيع المشتري
المراجعة ببيع المبيع بالثمن الاول وزيادته مطلقا والتولية ببيع المبيع بالثمن الاول في غير
زيادته ولا نقض فلا يحتاج الى ثمن الاول متبعا لانه لو لم يكن متبعا لغير قيمة
بالخمس والظن فلا يرد المراجعة والتولية **قوله** ولا يبيد فسخا من القصار والصغير و
الطارز والنقل وكل له ثمن فيكون في جملة الثمن لان المالك هذه الاشياء برأس المال متعارف
والمتعارف في غير المنصوص كالمخطوط ويقول قاض على كذا تحذر عن الكذب **قوله** فان ظهر

صورة مستندة اذا اشترى ثوبا ثمانية وقال لا فاشترى بعشرة فباعه على ربح خمسة ثم
 ظهر له ثوب ثمانية باقرا البائع او بالبيعة او بالنكول عن البائع فخر ان شاء الله البيع بجميع
 الثمن وانما فسخ البيع وعقد من ثوب ثمانية من الثمن وهو درهمان وخمسة عشر مائة
 وهو درهم وثلاثة ابعين عشر درهما واذا اشترى ثوبا ثمانية وقال لا فاشترى
 بعشرة فباعه بعشرة اخذ البيع بجميع الثمن وانما فسخ البيع بمائة العاقلين حيا
 على ذلك بمقدار خلاصة الخطأ عنه الا ان اشترى صاعا من خمر او خمر او خمر او خمر
 بالبيع سبعة ابعين ثمانية والنولية بناء على الثمن الاول فتقدر بعشرة وخطأه الزيادة
 والبيع على قال ابو يوسف في النولية وما قال محمد في المراجعة واذا قال اشترى باع عشرة
 فاعطاه بعشرة ثم ظهر ان البائع اشترى بعشرة بعشرة ثمانية وبيع درهم على
 اصغر فيصير بعشرة ثمانية فيجعل ما احسن المراجعة وهو جواز واحد من جهة الثمن مستوفى
 درهم وجوز واحد من درهم من الزوائد **وهو** ومن اشترى ثوبا ثمانية باع عشرة
 اشترى بعشرة فباعه بعشرة ثم اشترى ثوبا ثمانية باع بعشرة فباعه على ربحه وقال لا
 يبيعه مراجعة على الثمن الاخير لهما ان العقد الثاني عقد يحد ويكسر منقطع
 الاحكام من الاول يجوز بناء المراجعة على الثمن الاخير كما اذا تخلل عقد ثالث وكما
 لو باع بوزن ساوي خمسة عشر ثم اشترى بعشرة لان الزيادة الاول مصلح العقد
 الاول كما حصل في العقد الثاني لانه اذا ربحا على ثوب ثمانية والظاهر العيب فلا يكون
 منقطع الاحكام من الاول فصار كأنه اشترى ثوبا بعشرة درهم بعشرة لا يبيعه مراجعة
 نقول الحق بالحق في النولية ثمانية ولو اشترى بعشرة فباعه بعشرة ثم اشترى
 ثوبا بعشرة لا يبيعه مراجعة وقال لا يبيعه مراجعة على عشرة **وهو** وانما صورة ثمانية او اشترى
 ثوبا بعشرة فباعه ثم عده اما دون الهدون ثمانية عشر ببيع مراجعة بعشرة واذا
 اشترى اما دون الهدون ثوبا بعشرة فباعه ثمانية عشر ببيع مراجعة بعشرة لان
 العقد الذي هو بين المولى والمبيوع لا يشترط عدم الجواز لغير المبيوع في غير العقد الاول
 والثمن الاول ورب المال صورة ثمانية او اشترى بمطارة باع نصف بعشرة ثوبا فباعه
 من رب المال ثمانية عشر ببيع رب المال مائة على اثني عشر ونصف لان المصاة وكل رب
 المال في وجهه في وجهه رب المال ثمانية عشر باطلا في حق نصف الزيادة فلا يذكره في المراجعة
وهو فان عودت صورة ثمانية او اشترى ثوبا بعشرة فباعه ثمانية سماوية جاز له
 ان يبيعه مراجعة بلا بيع بالتعيب عند زفر ببيع قيات على النقص بفعل ثمانية

لان ان البائع لم يمنع من بيع شيئا فلا يمنع عنه شي من الثمن لانه ليس له ان يفسد الثمن ففقد
 من الثمن ما لم يفسد مقصودا بالاطراف وان اشترى ثوبا ثمانية فباعه ثوبا ثمانية بمراجعة بلا بيع
 بالوطي اتفاقا فان فقت او وطئت بكذا يبيعه مراجعة ببيع التعيب والوطي اتفاقا
وهو وقض صورة ثمانية او اشترى ثوبا ففقد فارق او اوجده ببيع مراجعة بلا بيان
 لانه اقسما وفيه كاعور والقرض بالفار وان اشترى ثوبا ثمانية فباعه ثوبا ثمانية بمراجعة بلا بيان
 لانه اتفاقا كالقضي **وهو** ومن اشترى ثوبا ثمانية او اشترى ثوبا ثمانية ببيع التعيب فباعه ثوبا
 ببيع ثمانية بلا بيان فباعه ثوبا ثمانية الثمن كما هو جاز في ثوب ثمانية لان الاجل فيها
 بالبيع ولهذا يرد الثمن لاجل الاجل فصار كأنه اشترى ثوبا ثمانية فباعه ثوبا ثمانية بمراجعة
 بينهما فان ملك فلم يفسد ثوبا ثمانية فباعه ثوبا ثمانية الثمن كما هو جاز في ثوب ثمانية لان الاجل فيها
 فيما ذكر **وهو** فان ولي صورة ثمانية او باع ثوبا بياق عليه ولم يعلم المشتري ثم
 قام على البائع ببيع البيع لان الرضا بالثمن لا يتم قبل العلم فان علم في المجلس مقدار الثمن
 بغير ان شاء الله بجميع الثمن وان ركب قيات على علم ثوبا ثمانية ببيع **وهو** ومن اشترى ثوبا
 صورة ثمانية ببيع ببيع الثمن قبل القبض لا يجوز وعندها لا يجوز في غير الطعام له ان يشترى
 ملك ببيع ببيع الثمن قبل قبضه قيات على الية والصدق بخلاف الطعام لانه شرط فيه
 يد بيد بحيث ان ان في خط انفس البائع على تقدير الهلاك فلا يجوز ولذا جاز فيما لم يلم
 ذلك ببيع مهور بدل الخلع والصلح في مهور ومهرات قبل القبض **وهو** الا في العفار صورة ثمانية
 ببيع العفار المشتري قبل القبض يجوز وعندها لا يجوز قيات على اجازته قبل القبض لهما ان
 عدم القبض المنقول مانع من جواز البائع فخط انفس البائع بملك الموقوف عليه والملك
 منتف من جواز قيات على ببيع مهور بدل الخلع والصلح في مهور ومهرات قبل القبض
 والاجارة فملك منتف من المنافع والمنقول كالمنفقول في احتمال الهلاك **وهو** ومن اشترى ثوبا
 صورة ثمانية او اشترى ثوبا ثمانية لا يجره فاكنا له لا يجوز ان تصرف بعد القبض قبل الكيل ثمانية
 لان النبي عليه السلام نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعا صاعا البائع وصاعا ثوبا
 ولم يجز لها صاعا المشتري ولا اعتبار بكيل البائع قبل البيع لانه ليس بصاع البائع ولا
 لا بصاع المشتري ولا بكيل البائع بعينه المشتري قبل قبضه ولا بكيل لان الكيل والموزون
 اذا كان ثوبا يجوز ان تصرف قبل الكيل والموزون لان تصرف الثمن قبل القبض يجوز فلا يجوز
 قبل الكيل اولى ويكفي كيل البائع بجواز ان تصرف في الصبح لان الكيل لا اعلام قدر البيع
 هذا يحصل كيل واحد ولان لو تصرف في الصبح في الصبحين على اثنين في البيع

ان شئت انت و ان اشتري عدو يا متفارب بعد اعداء لا يجوز قبل العدو ثانيا قياسا
على الوزني وقا لا يجوز قياسا على الذري **قوله** وجه التصرف صورة متشابهة
ان يتصرف في الثمن قبل قبضه لقول ابن عمر رضي الله عنه انما كنا نبيع لابل من رسول الله
بالقبض وناخذ مكان الدراهم الدنانير ومكان الدنانير الدراهم والمواضع بالتصرف في الثمن
تعلية من عليه الدين بعوض وبغير عوض حتى لا يجوز عليك من غير عليه الدين ولا يحل
التمتع لان لوطا استقام فحضر فلا يشترط القيمة في العقد والزيادة في البيع بعد
هلاكه لان زيادة البائع مقابلة للثمن والتمتع قائم بالتمتع في الزيادة في الثمن حال قيام
البيع لا بعد هلاك البيع لانها مقابلة بالبيع فذلك البيع يمنع الزيادة في الثمن **قوله** يعلق
صورة مسئلة او اراد البائع على البيع والتمتع في الثمن يعلق حتى لا يزيد لهما بالاهل والزيادة
في لوكا بالثمن بملكه من البيع حتى يستوفي الزيادة ولو كان مشتريا بملك جبر البائع
حتى يعطى الزيادة فيصير الزيادة على البيع حصته من الثمن حتى لو ملك قبل القبض سقط
حصته من الثمن بخلاف الزيادة المتولدة من المبيعة حيث لا يسقط شيء من الثمن هلاكها
قبل القبض فاذا قبضها صار اصلا بالقبض لا بغيرها بالعقد فيصير لها حصته من
الثمن حتى لو اختلفت مستحق يرجع على البائع بخصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الاصل
بعدم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض **قوله** فيخرج صورة مسئلة الخط والزيادة بالحق
باصطحاب العقد فيخرج المشرى به على الميزان في الزيادة حتى لو اشتري ثوبا بعشرة
ثم زاد درهمين ببيع مائة او تولية على اثنى عشر ولو زاد البائع ثوبا ببيعها مائة
وتولية على عشرة وعطى باقي في الخط حتى لو عطى البائع درهمين ببيع مائة وتولية على
مائة وعند الزيادة بهت بهت فلابحج باصل العقد لان الخط الكل لا يفي فكذا
البعض لان ملك الاخر ملك لادني والعقد ان يملك انفس العقد فيملك تغيير
كاستقامها اختيارا وشروطها بعد ذلك بعد العقد **قوله** والتشبيع صورة مسئلة زيادة المشرى
على الثمن لا يلزم التشبيع وطالب ببيع في مائة من الثمن فطام التشبيع بغيره فبالحق
في الخط والتمتع لا وفي الزيادة وعند لا يظهر خط البعض قياسا على هذا الحكم لان
ان خط الكل لا يفي باصل العقد لانه لو اتي صار به او بغيره بل انما هو سبب فلهذا
فيها **قوله** فلو قال صورة مسئلة او قال لا يبيع عندك من زيد بالف على ان يضمن لك ثمانية
من الثمن سوى الالف فيكون الالف على المشرى وثمانية على الفاس وان كان المشرى
يكون ببيع بالف لا غير والفرق بينهما انه لو قال من الثمن يكون الزيادة مقابلة بالبيع يكون

وان لم يقل ان الثمن لا يكون الزيادة مقابلة به فيكون مستلزما بها على وجه الاستصحاب
قوله وكل وجه صورة مسئلة تأصيل الدين الى اجل معلوم يلزم فلا يطل بغيره في بعض
الحق لان من له الدين لا يملك الا براه او يثبت فيملك الا براه الوقت لا العرفن وعند مالك
يلزم له ان العرفن من انواع الدين فيلزم تأخير المطالبة قياسا على راد يكون لك
ان العرفن عارده ابتداء بديل ان لا يملك لا عارده كالوصي والوصي في الكتاب والوصي في
لا يملك العرفن ومعاوضة التمثيل بديل ان لا يملك لا عارده كالموذي فلا يلزم ان يبيع بغيره
الابتداء قياسا على راد العوارض ولا باعتبار رادتها لان معاوضة التمثيل نسبة
حرام في حق اهلها **باب الربو** **قوله** لما فرغ من بيان البيع لحلال شرعي في
بيات البيع لحرام **قوله** هو فضل الربو اذ يبايع اهلها في بيع على الاقر بالقدرة فلا يبي
بيع كبر بغير شجر او غيره او يبيع بغيره او يبيع منه ربوا لعدم تنقيس القدر
خالع عوض فلا يبي ببيع كبر بغير شجر بغيره او يبيع منه ربوا بشرط لا يلهي القدر
فلا يبي كبر بغيره بغيره ان يكون اهل المكين بغيره ربوا في المعاوضة فلا يبي به كبر
بغيره وبغيره ربوا لان الربو يعمل في المعاوضات دون البتة **قوله** وعلة اهلها
الربو القدر مع جنس فان وجد اهرم لفضل والثقل منها لاهلها حل الفضل فيما لا يخل
في المعيار كقصة بختين واكل الذرة في حجرها وانه لان الفضل بعد اداء اداء بالمعيار
ولم يوجد وان عداه لاهلها كالبال بقطن بالوزن وان وجد اهرم لاهل الفضل كبر وربو
وكبر بغير شجر لانه كسهم هو في يهودي وسلم كبر بغيره لان شبهة الفضل
بمعنى شبهة الفضل الاسلام النقيض بما يورن لعدم شبهة الكهاني الوزن **قوله** والبرص
مسئلة كمن ودو النقيض كمنه كابر والشجر والتمتع فهو كمنه اذ وكل ما ورد بوزنه
كالذهب الفضة فهو وزني اذ والوزن في كمنه متساويا كمنه لا يجوز جازفة لان
النقيض في الوزن فلا يركب الاقرب بالادنى فلا يصار الى العرفن وجود النقيض وبغيره
المنصوصة لم يحل عادات اناس والوف فكل ما يبيع في الوف كمنه كمنه وكل ما يبيع في الوف
وزنه هو وزني اذ اذ لو بيع الموزون المتعار بالكيل مثلا بغيره لا يجوز حتى يعلم تساويهما
بالوزن لان المتعار في غير المنصوص كمنه **قوله** واعتبر صورة مسئلة بكتفي في بيع مال
الربوي في غير القرف يعين البديلين في المجلس وعند سرة التقاض قياسا على
القرف لقوله عليه السلام يا ايدينا ان اشتراط القبض في القرف يعين البديلين لان
تعيينهما بالقبض حال الربوي في غيره مبيع يعين بالاشارة فلا يشترط قياسا على الربوي

بيع بالخبر والكتابة ما قصا او ساديا لا يجوز ان يوافقا لانهما لا يثبتان بالخبر وهذا
 يقع ربوا وان لا يعلم لا يجوز وعند زكوة كونه ان العقد مرقود بين الجواز والفسخ والاهل
 في العقد الجواز في حق الجواز على الفان ان جهة الفان اكثر جهة الجواز لان الفان يتقدر
 اس واداة والنقصان الجواز يتقدر بالزيادة في الفان بالكتابة وعلى هذا الوجه لا يجوز
 ما يشبهه كبيع العنب ليس التسميم بالجواز بالاداس **وهو** يستقر في صورة
 مسئلة استقر في الجواز لا يجوز بالوزن والعدد وعند زكوة كونه لا يجوز بالوزن لا بالعدد
 وعند زكوة كونه لا يجوز لان التفاضل بينهما ساقطة الاعتبار لتعامل الناس في ذلك القياس
 لتعامل كل كافي الاستصناع بالاس لوزن يوجب التساوي والعدد لا يوجب التساوي
 الاستقرار في المشتريات والخبر ليس فيها فلا يجوز باجها ولا ربوا بين الجواز والفسخ
 كما ذكره غيرهم لان العبد اذا كان مديونا يوجب الربوا بينهما اتفاقا لهما ان
 تعلق حق الغير لا يوجب الشبهة فصار كالمساكين فيوجد الربوا بينهما كما يوجد بين المولى
 ومكاتبه لانهما في يده ليس ملكا فوجد الربوا بينهما كما يوجد بين الجاني **والجانب**
 ومسمى صورة المسئلة لا ربوا بين مسلم ومكاتب في دار الحرب واذا تبايعا بغير فاسدا
 في دار الحرب جاز وعند زكوة كونه ان مسلم يخطب مخاطب الشرع حيث كان في العقد
 فاسدا فلا يفيد الملك لهما كما اذا وقع بين مسلم ومكاتب في دار الاسلام لهما ان مال
 اهل الحرب مباح الا بدخول المسلم بالامان لا بكل اخذه بدون رحانهما فاذا رضى باق
 طريقه كان محل لقوله عليه السلام لا ربوا بين مسلم ومكاتب في دار الحرب بخلاف المستأجر
 لان مال الحرب صار خطره لا يوجب **باب الحقوق والاشتماع** او رد ما عقيب البيع
 لانها من ثوابه بدخل البنا اعلم ان الدار ما يشتمل على موت وجن لم يسقف البيت
 ماله يسقف وفقران بين الدار والبيت لانها مشتمل على موت وجن يسقف فيكون
 فوق البيت دون الدار صورة المسئلة بدخل في بيع الدار البنا لكونه منفصلا بالبيع اتصال
 ما يبدو وفقران وعق المنص والمفتاح لانهما لا يصير منفصلا به بدونه ذلك والاهل
 يستنجع البيع لا النقلة فصعدا في الدار البيعة بلا ذكر الحقوق وقالا لا بدخل وان لم يكن
 فيها لا بدخل اتفاقا لهما انه من ثواب الدار واجزاها فبدخل في باب العلو والكتيف
 لانه ان اقرارها وبغيرها فيكون بغيرها بدونه وجه دون وجه فان ذكر الحقوق بدخل
 والا فلا بدخل الشجر في بيع الارض لانه يشبه البنا في الدار باعتا والاشبات والقرار لا
 التذرع في بيعها ولا الشجر في بيع شجره لانه ليس لهما قرار فصار كالمساكين فيكون ثوابها

لا اعلو في بيع البيت لان الشيء لا يكون تبعا لمثله ولا في بيع منزل لا بدرك الحق لان
 المنزل شبه بالبيت والدار فالشعبه بالدار بدخل لا بدرك الحق وتبعا بالبيت لا بدرك الحق
 فيدخل بدركه ما ذكره علما بالشبه بين **وهو** ولا الطريق صورة المسئلة لا بدخل الطريق المشرع
 ومبطل في بيع الارض والمنزل في الدار بدون ذكر الحق لان هذه الاشياء تبعة من وجه
 فحيث ان البيع يقع تارة للانتفاع بالبيع اصل وجهه من حيث ان البيع يقع تارة فخر
 لتحقاقه بالبيع فصار مرقودا بينهما فلا بدخل في البيع بدون ذكر خلاف الاجارة لانها
 للانتفاع والانتفاع بدون ما ذكره فيدخل **وهو** ويؤخذ الاول صورة المسئلة او اولى
 اهيبة عند المشتري ان استحققت بالبيعة يستحق الزوائد وان استحق بالاداس لا يستحق
 لانها شهادة في المشتري فثبت ملكه استحقا بها من الاول وهذا يرجع للمشتري
 على البائع بالتمتع عند استحقاق البيعة بالبيعة والاداس رجعة قاصرة فلا يثبت ملك
 المشتري من الاول وهذا يرجع للمشتري على البائع بالتمتع عند استحقاق البيعة بالاداس
 ولان البيعة جهة بقضاء والتفاد فيقتدر الاداس رجعة بنفسه فلا يتقدر وهذا العمل لا يوجب
 في الشهادة لاني **الاداس** شخص اذ قال لا فاشترى فاني عديا شتره فبان
 خرا و غاب ببايع غيبه لا بدركه من ارجع هو يرجع المشتري بالتمتع على العبد ثم يرجع العبد على
 البائع اذا ظفر وعقدس لا يرجع المشتري وان غاب غيبته معروفة لا يرجع اتفاقا فية
 بهذين النقطتين لانه لو اذنت البيعة العبد ولم يصره بالتشرا او قال اشترى و
 لم يقبل العبد لا يرجع عليه بالتمتع اتفاقا لانه ضمان التمتع بالمبايعه او بالكفارة ولم يصره
 من العبد فلا يجب لهما ان يكونا اذ قال لا يصره بعد فاني قد اذنت لاني اذنت فاني اذنت
 فالحق دون ثم استحق العبد يرجع صحيحا الذيون على المولى بقيمة فكذا هنا واذا قال
 لا خرا ثماني مقرا بالعبد ودية فان رتبته فبان خرا لا يرجع امرئ من على العبد لانه
 مطلقا لان الرهن استيفاء معا فية بغيره ههنا لا معاوضة ولهذا يجوز ان يكون
 بدل العرف والمسلم فيه مع حقه الاستبدال فلا يجعل الاخرضا من اللذين حال تقدير
 استيفاء الدين من الرهن **وهو** ولا رجوع صورة المسئلة اذا ادعى حقا فهو لاني دار
 فصول في ذلك على شيء معلوم فاستحق بعض الدار ليس للمدعي عليه ان يرجع على المدعي
 ببعض بدل المصنع لانه دعواه يجوز ان يكون فيما بقي ولو استحق كل ما راد وكل العوض
 لان المدعي داخل في استحقاقه فثبت مسئلة على ان الصلح غير مجهول على معلوم جائز
 وولت الصلح على ان صحة الادعاء ليست بشرط لصحة الصلح واذا ادعى كل الدار فصول

مسئلة صور

على ائمة ثم تسمى بعضها ببيع بجهة ذلك فربما يول القبول لانه بعض المبدل لم يكن
للمعروف فلا يكون بعض المبدل للمعروف تحقيقا للمساواة **ق** ولما كانت صورة المسئلة
فربما ملك غيره فربما ملك ان شاء ردة وان نفذ على نفسه ان بقي العاقدان و
المعقود عليه والمعقود له لان اجازة العقد يقتضي عقد اسبقا فيكون قيا ذلك
بقيا م هذه الاشياء والمعقود ان كان عرضا معينا لان العرض معين بالتعيين فصار
مبيعا فبشرط بقاؤه وصحته وعند لا ينفك له ان البيع موضوع لسبوت ملك
وبيع الفضل لا ينفك الملك فيلحق بالانقضاء الشرعية يتوقف على الولاية كما يتوقف
على الولاية والحكمة لان ان كان البيع ملك الغير لا يمنع انقضاء البيع لان الضرر في
نفاذ البيع على الملك لا يفسد لانفسه فينتفرد ذلك لان هذا ولا ملك تارة
يتاخر عن العقد في اسقاط خيار لاهلها وتارة الى القبض في البيع الفاسد واليه
فيما فرسالة الاجازة فان اجازة الملك فان كان الشئ دينا يكون ملكا للجز
وامانة في يد الفضل في لا يمنع بالملك في يد سواه ملك بعد الاجازة او
قبلا لان الاجازة التامة كالوكالة ان بقى وان كان عرضا معينا يكون
ملك للبايع الفضل فيكون الاجازة اجازة عقد فيكون العرض الشئ ملكا للفضل
فيغير شئ بنفسه بالغير لان انشرا لا يتوقف فينفذ على المشتر الفضل فيضمن
للجز من البيع ان كان مثليا والقيمة **ق** وفيه اي للفضل في البيع
في حق الفسخ قبل اجازة الملك ففعل المحقق في نفس خلاف الفضل في الشئ
لان حقوق العقد لا يرجع اليه فانه سيفرض **ق** واجازة عقد في مشتر صورة المسئلة
اعتبار المشتر في الغاصب يقع موقوف فان اجازة الملك بيع الغاصب ينفذ
وقا لا يقع باطلا قيا على البيع مع ان البيع مع نفاذ اخر المتوفى في بيع
بيع المكاتب ما دون دون عقدها له ان الاعاق يتوقف على الملك وملك
موقوف فيوقف العقد ايضا وبيع المشتر في الغاصب يقع باطلا في لو اجازة الملك
البيع الاول لا يجوز البيع الثاني لان البيع لا يقبل التعليق بالخطا خلاف الاعاق في
لو باع الغاصب فاد الرضا ان نفذ به ولو اعاق ثم ادى لا ينفذ فتمت ما ذكر
وان قطعت يد عبيد باعه الفضل بمائة واخذ ارشها بمائة ثم اجازة الملك بيع
الفضل يكون ارش لبيد المشتر وكذلك ما يحدث في البيع من كسب وولد وعقر
قبل الاجازة ويصدق في الارش بما زاد على نصف الثمن لان العبد مملوك الشئ

على تقدير الملك فكانت اليد مضمونة بالثمن على تقدير الملك فكانت اليد مضمونة
بنصف الثمن فيكون ما زاد على نصفه ربح مالم يضمن فلا يطيب فيصدق وان العبد
شبهه الملك **ق** وفيه صورة المسئلة اذا اشترى عبد من غير المولى ثم اقام البيعة
على قرار بايع او قبل البيع بعد الملامر بالبيع مريدا رد ولا يقبل بيئته لبطالة
وعوان بالثمن فتنقض لان اقامه على الشراء اقرار منه بوجه البيع ونفاذه فالبينة
يسمع اذا ترتبت على دعوى صحيحة الا اذا اقر البائع الفضل ان صاحب العبد
لم يبيع بالبيع فيكون التقاضي بذلك فسخي منها البيع **باب التمسك** لما فرغ
من بيان التمسك شرعا في بيان بيع الدين فسمى البيع مسلما فيه وثمن رأس المال
البائع مسلما اليه والمشتري ربنا سلم والدليل على ان المسلم فيه بيع عدم هو ان التمسك
كله في البيع **ق** ويصح صورة المسئلة لا يجوز التمسك في الدراهم والدنانير وعند مالك
يجوز قيا على سائر الموزونات لان التمسك في الثمن وثا في البيع ويجوز
فيها التمسك بعدد والعدد المتقارب ما لا يختلف في القيمة صورة المسئلة اذا
اسلم في العدد المتقارب عدوا يجوز وعنه زفر لا يجوز ويجوز كيلا ووزنا اتفاقا
بناء على انه موزونات الامساك كيلا ووزنا وعدوا فيجوز بذلك وعنه موزونات الامساك
كيلا ووزنا لا عدوا فليجوز عدوا والبيع يجوز عدوا اتفاقا **ق** وانفس صورة المسئلة
صح التمسك في الفس التمسك وعنه محمد لا يقع له ان الفس من مدام ترويج وبيع فيه
بيع فلا يقع فيه كالتقديرات لهما انه عدد من مقدار الثمن خلقه فيصحب في العدديا
واذا كسب يغير قطعه من فحوز فيه التمسك عدوا اتفاقا وفي اللبن والابو علبين
معلوم بان يقول طوله كذا وعقه كذا لان احادها لا يختلف اختلافها يفض الى
النزع بعد ذكر الالة **ق** ويصح في التمسك صورة المسئلة يصح في التمسك ببيع بوزن
معلوم ونوع معلوم لانه يكون معلوم القدر مضبوط الوصف مقدور التسليم ولا يعتبر
التمسك والزال في التمسك على دقة لاني الطري الثاني صفة لانه قد ينقطع في زمان التمسك
يجوز في جميع الاوقات وفي الطشت في الصفة والخضرا في عرف الوصف لان
البيع في التمسك دين والدين لا يعرف الا بالوصف **ق** الا فيما لا يعلم قدره صورة
مسئلة لا يقع التمسك في جميع انواع الحيوانا في العواقر وعند يصف اذا ذكر الجنس
وسرع النوع لان التمسك بعد ما ذكر فيل يجوز قيا على الشئ لانه انما ياتي
عبد التمسك في التمسك بوزن ولا يصح في رؤس الحيوانات عدوا ولا في جلودها اتفاقا

انما نحن فيها وعند ذلك يجوز لانه عدوى متقاربة فتجوز ولا في الخطب حرما او
 قارا ولا في الرتبة جواز تقديم الرتبة على الرتبة ولا في الجواهر والحرز لانه عدوى
 متقاربة الا انها متفاوتة باعتبار ابعاد الناس ولا بكمال ولا بدراغ معين لم يرد قدره
 لانه يحتمل ضياعها قبل معرفة مقدارها ولا في برقية وتمررة نخلة معينين للاحتفال لان رزق
 القرية ولا في النخلة تخصيصه برقية بس على الحد لانه لو سلم في برقية معينين او كانت
 لا يختلف الجواب **وهو** وفيها لم يوجد صورة المسئلة لا يجوز ان يكون مسلم فيه موجودا
 في وقت العقد لاجل اهل السلم في لو كان منقطعاً وقت العقد موجوداً عند حلول
 الاجل او كان على العكس او كان منقطعاً فيما ذلك لا يجوز وعند ذلك يجوز اذا كان موجوداً
 وقت حلول الاجل لوجود القدرة على تسليم العقد وعنده وقت التسليم كما انه يحتمل
 ان يتجمل بموت من قبل تسليم تمام الاجل فلا يقدر على تسليمه والاحتفال في التسليم
 كالواقع لانه جواز مقدار للمعاني وهو على التسليم في البيع ما ليس على الان **وهو**
 ولا في السلم صورة المسئلة لا يجوز ان يكون في السلم وفي الجوزان يتبع جنسه ونوعه وسنة
 وصفته وموصفه وقدره كما ان السلم يفتقر بالمثل في ضما، العدديات ويستقر من
 ويجوز فيه ان يكون قياساً على سائر الموزونات كالالبنة والسلم ان كان في السلم في السلم
 تفاوت بتفاوت العظم ونوع العظم بتفاوت بالسلم والتميز في النارة في الجوز
وهو وشرط صورة المسئلة شروط صحة التسليم معلوماً بالبيع في السلم في السلم في السلم
 كسقي بري وصفته كجدة اوردى او وسط وقدره كذا كذا لا ينقص ولا ينسقط وكذا
 وزنا او عدداً او اجملة واقفه شهر لاما دونه عايل وان شروها فموجباً وعند التسليم حال الجوز
 قياساً على سائر البساتين **وهو** وقدره في حال صورة المسئلة اذا سلمت اليك هذه
 الدراهم في ثياب كذا او سلمت اليك هذه الدراهم في ثياب كذا او سلمت اليك
 هذا الطعام في ثياب كذا لا يجوز ولا لا يجوز بناء على ان معرفة مقدار رطل حال شرط
 لجواز التسليم في المقدرات وقالا لا اذ كانه قايماً على النعم والابوة والمزدوعات
 كما ان السلم لا يقدح في جوده او سلم فيه ويتفقان على الفسخ فلا يرد رطل من زاد
 او نقص يكون ربواً بخلاف البقي لان الجميع اذا كان قائماً رده والارزاقية فلا يرد
 في ذلك زاد او نقص وخم فروع ذلك اذا سلم الدراهم في ضمين ولم يبين رطل حال
 كل واحد منهما او سلم الدراهم والذنان في جنس واحد ولم يبين مقدار كل واحد منهما لا يجوز
 ولا لا يجوز ان يكون في غير القفير تمامية كما قيل في المكون صاع ونصف **وهو**

سلم الدراهم والقفير

ايضا

ايضا سلم صورة المسئلة بشرط جواز التسليم بيان مكان الايضا اذا كان له عمل ومونة
 وقا لا يشرط وبوفيه في موضع العقد قياساً على بيع العين ولعمري ان الغصب لا يعمل له الجوز
 ان علام قد سلم فيه بشرط وقد رما لينة مختلف باختلاف الاماكن في علام الحكم اعلم
 ذلك بخلاف اشياء هائلة واجبة التسليم في حال فيعتقن له موضع العقد وهذا واجب
 التسليم عند حلول الاجل ولا بد من تحمل الاجل في شرط بيان مكان العقد كيلا يودر الى
 امتناعه بخلاف ما لا يؤمن له العمل لان مال لينة لا يختلف باختلاف الاماكن فلا يفيد تحينه
 فيلغو وعلى هذا الحكم بيان تحمل ايضاً من البيع الموجه في لوباج عبد الحظمة موصوفة
 في الدقة لاجل شرط بيان موضع الايضا لصحة البيع ولم يشترط في وقت العقد
 والاجل لانه شرط وارباها لاجل ومونة موصوفة في الدقة لاجل شرط بيان مكان الايضا
 لجواز الاجارة وعلى هذا القسمة في اقسما وارباها فاحدهما اكثر من الغيب لا خوف
 فوا في صيغة فتياناً في حال ومونة **وهو** وما لا عمل له صورة المسئلة بشرط بيان
 محل الايضا في صحة التسليم فيما له حال ومونة في السلم في السلم في السلم في السلم
 الاماكن بل في الغنم جهالة المكان الى المنزلة ولو عتق مكان لا يستحق لانه لا يبعد
 وقيل بغيره لانه يفتقر سقوط نظر الطريق **وهو** وقيل رطل حال صورة المسئلة وقيل رطل
 حال قبل الاقرار بقا التسليم على الصحة لان التسليم اخذ على حاله وسلم فيه في وقت الجوز
 ان يكون رطل حال محلاً ليكون التسليم موافقاً لاسم كالقرف فذا قيل اسلمت اليك
 هذه الدراهم مائة الف درهم والذراهم مائة الف درهم عليك في كذا حاز التسليم في هذه الدراهم
 والنقد لان الدراهم والذراهم لا يفتقران بالتحديد في المعاداة وضوفاً عيناً كانت
 او ديناً فيصرف العقد الى الدراهم الدين في ذمة رب التسليم فان سلم قدر الدين
 مائة الف اخرى بقي التسليم لاجتماع شرائط وجوب الكاكة لم يبر في القالة **وهو** ولم يجز ان يقر
 صورة المسئلة اذا سلم عشرة دراهم في كذا ثم تقابلها التسليم يسلم ان يشر من السلم اليه رطل حال
 شيئاً في يمينه وعند زفوله ذلك كما ان التسليم بطلان لا فاق له في رطل حال ديناً في
 ذمته فيصح الاستدراك به قياساً على سائر الدين في كذا في سلمه لتمامه لا فاق له التسليم
 او رطل حال فقد حصل حق رب التسليم حال قيام العقد سلم فيه بعد نفي العقد رطل حال
 فلا يقدح في ذلك **وهو** ولو شرط كذا صورة المسئلة اذا سلم في كذا رطل حال الاجل
 ان يشر من السلم اليه رطل حال او كبر واهرب التسليم بيمينه منه او اذ حقه فقيضه لا يكون له
 حتى يبعد من رطلين مرة للسلم اليه باثمه ومرة لنفي لاجتماع الصفقتين بشرط الكيل صفقة

ان يقر

حتى يؤدي بطلان اتفاق فاذا ادى ذلك فله ان يقبض الكل فله ان يرجع على من يملكه بصفته
التمسك وعند من ليس له ذلك لا يمس ببيع كل قبض نصيبه واداء المثل عنه فكان
مستوعبا في قضاء دينه فلا يرجع عليه في قبض ذلك البعض لانه ادى كل التمسك
فيستحق قبض كل المبيع وله جسد ذلك على الشريك في يسو في حصته من التمسك
قبلا على الكيل بالشري فله التمسك من مال نفسه والمضطر لا يقبض كغيره من وصايا
العواذ انما السفل من ثمنه ولاقى بين المحضرة والغيبه **وهو** وان شري صورة
مسئلة او اشترى جارية بالثمن فله ان يبيعها بغير ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
فمسألة مثقال فضة لانه اضاف بيعها على التسوية فيكون ثمنها على التسوية لعدم
اولوية احداهما على الآخر وان قل بالثمن الذي يبيعها بغير ثمنه في ثمنه في ثمنه
الفضة وراهم وزن سبعة لانه اضاف ثمنها في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
واحد منها **وهو** ولو قبض صورة المسئلة او كان له على آفة عشر دراهم جبارا فقبضه زبونا
فانما هو او هلك جبارا بها ثم علم جاز القضا وعند من يرد مثل زبونه ويرجع بغير ثمنه
لان بل في صاحبها لم يرد في حيث القدر في راي حيث الوصف في ثمنه في ثمنه في ثمنه
ويطلب بطلانها في الزبوف في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
لا يجوز ان يبيعها بغير ثمنه عند القضا بغير ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
في ارض من يكون له اخذه لا صاحبها لارض لان الارض لم يبعها لاخذ الصبي فلم يصر
اخذها لارض الصبي فله ثمنه بغير ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
ولم يلف له بخلاف الفعل اذا عسل ارض ان يكون لصاحبها لارض لانه ارض لارض
كما لو ثبت شجرة ارضه يكون له **كتاب الصرف** لما في مريان بيع الدين
بالدين شرع في بيان بيع الدين بالدين **وهو** اوى الصرف اسم لعقد ثمنه ببيع الدين
بالدين ببيع الفضة بالفضة ببيع احدى بالآخر فيكون اخضع في بيع او كل من يبيع
او لا يفسد شرط قبض العوضين قبل الاخر اقل بالابدان ببقاء الصرف على الصوة
لا يجوز ان لا يكون كذلك ببقاء العقد او مقدار ما لا ياتوا عنه وهو اذن
القبض في هذا العقد القبض بالراحمة لا بالتحيلة وان كان في المصنوعا ببقاء ثمنه
عدم التعيين بالآلة يكون في ثمنه لاثان خلقه والشبهة في الثمرات ملحقه بالحقبة
وهو ووجه صورة المسئلة يجوز بيع الذهب لفضة متفاضلا لقوله عليه السلام اذا اختلف
النوع فبيعوا كيف شئتم وحيث لاق حقيقة الفضل لا يمنع الجواز في ثمنه في ثمنه

نسيه

فبشره الفضل او لا يبيع بغير ثمنه لامت ويا وزنا لا صفة كما يجوز ان يرد له
لانها ساقطة الاعتبار في اموال الربوا عند مقابلتها بغيرها لقوله عليه السلام عند طو
رويتها سواء **وهو** ولا التصرف صورة المسئلة لا يجوز التصرف في ثمن الصرف قبل القبض
بيع ويار بعشرة دراهم ولم يقبض العشرة حتى لو اشترى بها ثوبا فببيع ثوبه
في يجوز الاستبدال فوات القبض قبل وجوبه لا يفسد بيع الثوب لانه الفقد لا يبقين
في العقود ونسوخها بغيرها كانت ودينا الا بمرأته لو سلم ودينا على المسلم اليه جاز حتى اذا
اسلم اليه رب سلم قد رايين قبل الاقرار في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
فبصرف العقد الى الدرهم الدين في **الذمة** وبيع صورة المسئلة او باع امة مملوكة
بكثر من قدر الطوق ونقد في قدر الطوق او باعها مع طوقها وزنه الف الفين الف
لشبة والف نقد ونقد في ثمن الف او باع سيفا على ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
بالحكم السيف بلا ضرر ونقد قدر الحيلة بغيره في الطوق والمناخلة الجارية
وان لم يبين المشتري ذلك لان قبض ثمن الفضة في المحل وجب شرعا ولا يباع منه
ثمنه جارية ولا ان تركت في صلوة سجدة صلوتية ولا بغيره التمسك بغيره
لانه الصلوة محلا لحره على الصوة فكذلكها اوقا لخذها من ثمنها لان الاثنين
قد يذكر ويراد به الواحد كقوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان والمراد احدى الاما
يخرجها من المبيع دون العذب وقوله تعالى يا عيسى بن مريم انزلناك من السماء بكتابنا
يا في من الانس لا يفتح فان اقرقا قبل القضا ببيع بطل البيع والحيلة لانه صرف بقدر
الحيلة كما في الطوق في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه
يبطل بقدر تسليمه به واذ ذلك فصار كبيع جذع في سقف في عبارة رتبة
فانه قال قيمة الف فيعتبر في الصرف لقدره لا القيمة عند مقابلتها بغيره في ثمنه
لا يحتاج فيه الى بيان جارية ولا في بيان قيمة الطوق **وهو** وهذا التفصيل
اي جواز البيع في السيف ويطانة في الحيلة فيما اذا كانت الفضة المفردة زائدا من
الحيلة كما في وضع المسئلة لانها اذا كانت مائة في الحيلة في الوزن او اقل لا يجوز
البيع للربوا وكذا اذا لم يدرك لان جهة الف اكثر من جهة الجواز لان الف ببقدر
اسواقا والنقد والجواز بقدر الزيادة **وهو** وبيع صورة المسئلة او باع امة مملوكة
فوزع المشتري بعض الثمن ثم اقرقا ببيع في المقبوض وبطل في غير المقبوض ولو دفع
المشتري الثمن كله فاشحن بعضه لانا بغير ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه في ثمنه

استأنه عليه ذهاباً فوقف القاضي عليه بقيمة اعتباراً للصياغة ثم أجازهم كذا عن
 الربوا لا يشترط القبض فيه لو ائتمر قبل القبض بطل القضا لان الصانع من المضمون لا
 سبالة فلا يشترط فيه شرائط القرض **كتاب الكفالة** اوردوا عقيباً بسبع لآل الكفالة
 معاوضة آخر فسمى من الدين المكفول له ومن عليه الدين بالمكفول عنه وهما بالمكفول به
 ومن قبل الكفالة بالمكفول بالنفس بالمكفول له والمكفول فيه موضع فادعى على التبرع **قوله** ان
 الكفالة تتم الذمة الى الذمة في التسليم كما ان الوكالة تتم الذمة في التصرف فيبقى الدين على
 على الاصل كما كان عندئذ في الدين لانه وجوب التسليم فرع الدين فلا يقصور الفرع بدون
 الاصل لان ان ذلك يوجد بدون الدين الا بالبرائة الوكيل بالشئ مطالب بالبرائة مع ان الشئ
 على هوكل وهذا ان البائع لو ابرأ الموكلف من الشئ يسقط عن الوكيل تسليم الشئ في وجهه
 مسئلة الكفالة بالنفس جائزة قياساً على الكفالة بالمال وعندئذ باطله لانه يجوز تسليم
 والا قول بعد بطلت بنفسه اشارة الى بيان الالفاظ التي يقع بها الكفالة بالنفس
 فينقصد بطلت بنفسه فلان ونحوها مما عجز البدخ به بجزء الشئ كما ان نصف البنت
 لان النفس لا تجزى كالنكاح والعاق فيكون ذكر البعض كذكر الكل ويحتمل لانه صريح وعلى
 لانه صيغة التزام وبالي لانه يخص على هذا الموضع لقوله عليه السلام من ترك كلاً او عيالاً
 فالي وبانابه زعيم لانه الكفيل يسمى زعيماً وبقيس لانه الكفيل ولذا يسمى الصك قبالة
قوله ويبره صورة الكفالة اذا كفّل النفس بغير تسليم المكفول به في مكان اية على كونه يستع
 تسليم مفيد اي وقت طلبت فاما التزام وان غاب المكفول بنفسه غيبة معلومة امهل
 احكم الكفيل قد وثابه واياه فان صحت ولم يحضر جسد لا استناع على تسليم مع
 القدرة وان غاب غيبة مجهولة لا يطالب الكفيل بالتسليم بحجة غيبه اضراره كمان الموت
 الا ان في الموت بطل الكفالة اصلاً لا يتحقق العجز لا افعال قدرته بعلم مكانه وان عجز
 وقت التسليم فكم ذلك الوقت قبله برى الكفيل لان الاجل حق الكفيل فلا
 يسقط حقه كمان الدين المؤجل **قوله** وبرأ صورة الكفالة اذا ادعى على عا او على عبداً لا
 فكفّل بنفسه آخر فان المكفول برى الكفيل لان الاصيل برى في المضمون فبرأ الكفيل
 عن الاضرار فيه بالعبد دفعا لانه لم يمت اتم ان العبد مال فاذا ائتمر تسليمه لم يمت
 واذا كفّل بنفسه رجل ولم يقبل اذ اؤتمنت اليك فانما برى من الكفالة فدفعه في مكان
 بعد رعي ارضه برأ لان حكم العقيد ثبت من غير تفصيل في سائر العقود وان شرط
 صورة مسئلة اذا شرط تسليم المكفول في مجلس القاضي برأ الكفيل بالتسليم في السوق كما برأ

بالتسليم في مجلس القاضي لقد رت على تسليم مخصوصة وبشليم في مصر آخرى وقال لا يبرأ
 انما ان الدعوى لا يفيد بدون الشهود لعل الشهود في مصر فلا يفيد تسليمه في ذلك كما
 لا يفيد في القرض والمفارقة لانه ان القضاة في القضا سبالة كاستان المشط فبرأوا
 قولهما لعل الشهود في مصر وقد علمهم في مصر انهم لم يمت اتم ان العبد مال فاذا ائتمر تسليمه لم يمت
 عن المعارض **قوله** وبشليم فكل من صورته مسئلة برأ الكفيل في الكفالة بتسليم المكفول بنفسه
 الى المكفول له قياساً على الكفالة بالمال او بتسليم وكيل الكفيل ورسوله اليه لقيام كل واحد
 مقامه فاذا مات المكفول له فلو صيته اولوا رت ان يطالب الكفيل بالمكفول له لقيام كل واحد
 مقامه في حق **قوله** وان كفّل صورة مسئلة اذا ادعى على رجل ما لا على وجهه يصح دعواه
 فقال له آخر دفعه فانما كفيل بنفسه على انه لم يمت اتم ان العبد مال فاذا ائتمر تسليمه لم يمت
 الكفالة بالنفس جائزة قياساً على الكفالة بالمال وعندئذ باطله لانه يجوز تسليم
 الكفالات لانه ان الكفالة بالمال سبب وجوب الحال وتعليق سبب وجوب الحال بالخط
 كما بسبع لا يصح فكذا هذا ان الكفالة بالمال شبهها لانه رابتها باعتبار التزامها
 بلا عوض وشبهها بسبع لانه الكفيل يرجع على الاصيل بما ادى فلا شبهة بسبع يجوز
 تعليقها بالشرط اصلاً ولا شبهة بالتدريج جواز تعليقها بالشرط مطلقاً فيجوز تعليقها
 بالشرط اعتباراً والتعليق بالموافاة في وقت كذا متعارف فصحة تعليقها بعدم موافاة
 والتعليق بسبب الرجوع وحجى الخط غير متعارف فلا يصح تعليقها به عملاً بالشبه بين في
 الحال واذا اؤتمر الحال لا يبرأ من الكفالة بالنفس لان البراءة عن احدى الكفالتين لا تسلم
 عن الاخر **قوله** ومن ادعى صورة مسئلة اذا ادعى على رجل ما لا على وجهه لا يصح دعواه
 فقال له آخر دفعه فانما كفيل بنفسه على انه ان اسكت بالمكفول عنه عدا فانما كفيل
 بالمال عليه يصح الكفالة بالنفس بالمال مع بطلان الدعوى على المدعي لم يصح الكفالة
 بالنفس فلا يصح الكفالة بالمال لانها بين عليهما ان الدعوى صحيحة على احتمال اليأس
 فان اجمال قد رمدى ووجدته لا مجلس القاضي تحت راعى انهم متعارف بين الناس
 في الدعوى فاذا بين في ذلك ينصرف بهانه الى ابتداء الدعوى وقد له بينه ولا غير
 مفيد **قوله** ولا يجوز صورة مسئلة لا يجبر على اعطى الكفيل في دعوى القضا من هذا القذف
 حتى يجزى بينة حاضرة في المصر ولا يجبر قياساً على دعوى الحال لانه العفو يسقط
 بالثبوت في الكفالة توثيق فلا يلزم ما يسقطها واذا لم يجز بشرها وقسمت بين او
 واحد يعرف القاضي عدالة قد فاق وقيل لان مجلس التهمة فيثبت التهمة بالحدس

استشهدوا بالعدد او بالعدالة وقال لا يجب حصول الاستيقاق بالكفالة بخلاف
 في الاموال لان الكفيل في الاموال اتفق العقوبان بخلاف في الجاني بدون جنة كاملة وفيما
 ادنى العقوبة لان فيها ادنى عقوبة اخرى غلظ منه فيجوز ان يجازى به بدونها **وهو**
 وجه الترخيص صورة المسئلة اخذ الزهر والكفيل بالخارج هو مطلق ما يترتب على
 الترخيص لا يخرج المقاسمة لانه عين لا يثبت في الذمة اور هذه المسئلة في الكفالة
 بالنفس بالنسبة لخارج لسان العقوبة **وهو** واخذ كفيل صورة المسئلة اذا اخذ كفيل
 بنفسه لم يترتب كفيلة اخرى بعد فلا يبرأ الكفيل الاول لان الكفالة لسان الكفالة
 بخلاف الحق في موضع الخلاف فانه واحد لا يتعدد **وهو** والكفالة بالمال لا يترتب من بيان
 الكفالة بالنفس ترعى في بيع الكفالة بالمال الدين الصحيح ما لا يسقط الا بالاداء
 او بالاقراض صورة المسئلة بالدين صحيحه معلوم كان او مجهولا اذا كان لازما حتى لا يصح
 بديل الكتابة واستعانة الزكوة لانها لا تترتب على الاصيل بل على ان لو لم يترتب
 تركته لم تكفلت عنه بالف درهم او بما كلف عليه او قال للمشتري ان كفيل بغيره الممنوع
 باسحقا ليس في هذا البيع ولا يدرى قدر من البيع حتى عليه لان الاقرار بالمال الممنوع
 بغيره فبعض الكفالة كذا **وهو** او علق الكفالة صورة المسئلة اذا علق الكفالة بشرط
 متعارف كقوله ان يبيع فلانا معلقة وان علقها بشرط غير متعارف كقوله ان يبيع
 الترخيص او فاعطى فاعطى ما كلف عليه بغير الكفالة مخيرة كما اذا جعل ذلك جلا للكفالة
 بان قال كفلت لبيبي المظفر او الى يبيع الترخيص وفيد بقوله فلانا ليصير بكفول عنه معلوم
 لان جملته بمنع منه العقد حتى لو قال يبيع بعض الناس فاما لكفيل لا يجوز **وهو**
 فان كفيل صورة المسئلة اذا قل كفلت ما كلف عليه فاقام المكفول له البينة على المكفول عنه
 بالف ضمة الكفيل لان التنازل بالتشهاد وقا كانت بثلث امدد حكما وان لم يكن
 له بينة يصدق الكفيل في مقدار ما يقرب مع حلفه على نفى الزيادة لانه منكر للزيادة
 فان اقر الاصيل اكثر ما اقر به الكفيل صدق في حق نفسه لان الاقرار على نفسه
 لا على كفيله لان الاقرار جهة قاصرة فلا يظهر في حق الغير **وهو** ولطفا صورة المسئلة
 للطالب ان ينفذ احدهما بالاحالة وبالاثر بالكفالة ومطالبة ما عدا مقتضى الكفالة
 فان طلب احدهما فله مطالبة الآخر بخلاف المصحب منه فاذا اختار احدهما جبين
 ليس ان ينفذ الآخر **وهو** ويصح صورة المسئلة الكفالة باقر المكفول عنه بلا امر
 يصح نقوبة للطفا واعانة للطفا فان كفيل امره يرجع بعد الاداء او كما انك انك انك

الكفالة

من قبله فانه كان خلاف من قبله رجوع بما ضمن لا بما اؤتمرها اذا كان ممنوع
 بذلك الترخيص فانه لو كان صبي مجورا لا يرجع على البينة اصلا وان كان عبدا مجورا يرجع
 عليه بغيره وصح الكفيل ان يطالب الاصيل قبل الاداء عنه لانه صار مقفلا باداء
 ائمه لا بالقبول المحذور بخلاف الوكيل بالشرى حيث يرجع بالتمتع قبل الاداء بخلاف
 امه بالدين الوكيل والموكل وان كفيل امره لا يرجع عليه لانه متبرع وان لزوم
 الكفيل باداء ائمه فلا زمة الاصيل في تحلصه فيقول او اليه لانه وان جبه فله
 ان يجبه لانه حقه من جهة فوجب التحلص عليه **وهو** وان ابرأ الاصيل صورة المسئلة
 اذا اسقط المكفول له الدين او اخوه في الاصيل سقط ويتأخر الكفيل لان
 الكفيل تبع للاصيل وان اسقط الدين او اخوه في الكفيل لا يسقط ولا يتأخر الاصيل
 لان الكفيل تبع في سقوطه في التبع لا يوجب سقوطه في الاصيل لان الكفالة لا يبرأ
 مؤقلا حتى يصير مؤقلا على الاصيل **وهو** وان صاح صورة المسئلة اذا صاح الكفيل
 الطالب غم الف على ما يرى الاصيل والكفيل غم الباقية لان اضافته الصلح الى
 الدين اضافته الى ما على الاصيل لا يسقط الكفيل دين وبراءة الاصيل مستلزم
 براءة الكفيل ويرجع على الاصيل بمائة وان صاح على جسر آخر يرجع على الاصيل بالالف
 لانه ملك الف فان قيل الدين على الاصيل فكيف يملك المكفول له الدين قيل
 لان عليك الدين فغيره عليه الدين لا يبيع قيل له ان المكفول له اذا اخذ الدين
 من الكفيل جعل الدين ثابتا في ذمة الكفيل ضرورة صح التملك كذا قالوا **وهو**
 وان صاح على وجوب الكفالة صورة المسئلة اذا صاح الكفيل الطالب غم الف
 على ما عدا على ابراء الكفيل من الجب لا يبرأ الاصيل لان هذا الصلح ابراء الكفيل عن المطالبة
 لا اسقاط الدين فيرجع الكفيل على الاصيل بمائة والطالب على الاصيل بمائة
وهو فان قال صورة المسئلة اذا قال الطالب للكفيل براءت الترخيص يكون اقرارا
 بالانفاذ فيرجع الكفيل على الاصيل بالمال المكفول له لان البراءة التي ابتدأها المكفيل
 وانتهى بها المكفول له اقرارا بالاستيفاء من الكفيل واذا قال براءت ولم يقل له فقد
 بانه يكون اقرارا بالاستيفاء ويرجع به على الاصيل وعند محمد يكون اسقاطا حتى
 لا يسقط غم الاصيل ولا يرجع به على الاصيل لمحمد انه الاخبار عن البراءة باهلا لطريقين
 الا ينفذ والبراءة فيثبت المستيقن وهو لا يبرأ لانه ليس ان البراءة التي ابتدأها من
 الكفيل يكون بالانفاذ فحمل عليه وان قال الطالب للكفيل ابراءا يكون اسقاطا

اتفق ولا يصح صورة المسئلة لا يصح تعليق البراءة على الكفالة بالشرط حتى لو قال
 المكفول له المكفيل اذ اقدم فلان فانت برئ من الكفالة فقدم لا يبرأ المكفيل عن الكفالة
 لان البراءة تليق من وجه من حيث انه يرتد بآرد واستقامت وجه من حيث انه لا يرتد
 على القول وتعلق بالشرط جاز في اسقاط محض لا في اسقاط عليك من وجه ك
 براءة ذكر في الفصل الهبة ولا الكفالة بنفسه لحد وانقصا من لان النيابة لا تجوز في
 العوض لان العوض من اقامة العوض على الجاني زجر العاصي عن الكفالة فلا يبرأ العاصي
 غير المتعاقب لانه على الغير وان كلف بنفسه عليه كونه والقصاص صحيح لما مر **قوله** بالبيع
 صورة المسئلة لا يصح الكفالة بالبيع كالموت والامانة لان ما لا يكون مضمونا على الاصل
 لا يكون مضمونا على المكفيل ويصح بالبيع فيه قياس على سائر الديون وبالاعيان
 المضمونة بغيرها كالمقبوض على سواك كسرى والمقبوض بالبيع في البيع الفاسد لانه
 تسليم عينه وجب حاله وتسلم قيمته حاله كصورة المقبوض على سواك كسرى
 بالبيع ذكر الثمن بلا ايجاب وقبول في قال البائع بعث لك بعشرين فقال المشتري
 اشتريت بعشرة فقبض المشتري بالبيع المشورة فان ملك بهلك بغيره فقبض البائع
 وان استهلك بهلك بالعشرين لانه بذكره راجعنا بالبيع بما قال البائع وان قيل
 آخو للمقبوض صح لانه مضمون على الاصل وان لم يذكر الثمن لا يصح لانه امانة على الاصل
 ويجوز الكفالة بتسليم العين سواء كانت مضمونة او امانة لانه تسليمها واجب على
 الاصل فيكون الزام صحيح **قوله** وبالجملة صورة المسئلة اذ استأجر ابلًا غير معينة للمحل
 ملكه فكفل جلاب آخو جازت لانه المعقود عليه يحمل المطلق ويمكن استيفاءه من المكفيل
 وانه كانت ابل معينة فكفل جلاب لا يجوز لانه المعقود عليه يحمل ابل معينة ولا يمكن استيفاءه
 من المكفيل **قوله** وميت صورة المسئلة اذ كفل بدين عز ميت لم يركط لا يجوز
 قال لا يجوز ولو كفل في ايام حيوة ثم مات مفسد بغير الكفالة اتفقا لهما انه كفيل
 بدين بلق لان الموت لا يسقط الدين فبيعه الكفالة كما لو ماتت له ان الموت
 يسقط الدين في حق احكام الدنيا سواء كان مال ولم يكن لان الدين الاداء فيقال
 وجب عليه الدين اي داؤه كما يقال وجب عليه الصدقة ويراد به الاداء والصور
 الاداء الميت فلا يجوز الكفالة بالدين است **قوله** وبما قبول الطالب صورة
 المسئلة يصح الكفالة بالنفس والمال كخبرة المكفول له فان كان غائبا لا يجوز الا
 ان يقبل عنه قبل فسوقه على جازته وعند سبب يجوز له ان لا يرضى على الغائب

في هذا العقد لانه تجزأه طالبه وان شتره فينقذ بعينه كما لو غاب المكفول
 والمكفول عنه لهما انه قول المكفيل بشرط العقد فلا يتوقف على ما وراء المجلس الا ان يقول
 الموت لو ارثته فكفل عني عما علي من الدين فكفل لان الوارث يكون مطالبا بالدين
 بدونه الكفالة ولا يبرأ الكفالة الا بتوكيد او تصحيح كالمريض في الصبح والكفالة
 حرة وعبد مال الكفالة لما مر انه ليس بدين صحيح وافراد العبد بالترك لرفع وهم من يوم
 ان تجزأه رتبة من العبد والمكفيل يبيع للاميل وانما لم يصح كفاية لانه لو جازت
 يلزم ان يكون تعالما ودونه وهذا المضمون في حق العبد يصح كفاية العبد **قوله**
 ولا يرجع صورة المسئلة اذ ادى الاصل المكفول له الى المكفيل قبل ان يودي المكفيل
 الى المكفول له ليس له الاسترداد قياس على من تجل الزكوة الى التبعي وعلى المشتري
 دفع الثمن الى البائع في البيع بشرط الخيار قبل مضي المدة فان رجع في ذلك فانه كانه
 المكفول به كراذب رد زكوة الى المكفول عنه لانه اوفى عوض المقبوض فارجع له وفي غير ذلك لم يوف فارجع
 للمكفول عنه فيستحب له رد عملا بالامر من فهذا الحديث لا يعمل فيما لا يتعين **قوله** كفيل
 صورة المسئلة اذ اقل الاصل المكفيل اشتري ثوبا بالنسيئة باكثر من القيمة ثم بعه من آخر
 باقل من ذلك فاما كفيل ذلك فخران يبطل التوكيل لجهالة الثوب ومقدار الثمن
 فاذا فعل ذلك بعير المكفيل مشتريا لنفسه فيقع بخران على المكفيل لا على الاصل **قوله**
 ولو كفل صورة المسئلة اذ كفل رجل ما وابل على آخو او بما قضى له على آخو ففك المكفول
 فبرهن المدعي على المكفيل انه على المطلق الفاعل لا يقبل لان المكفول له مال يقضه به باقي
 سبب كما بعد الكفالة لانه هذه العبادات وان كان لها ترتيب عليها الاستقبال
 في العرف كما يقال اطلاق لانه بقاءك ولا يوجد ذلك لانه القضاء على الغائب لا يجوز
قوله وان اقام صورة المسئلة اذ ادعى على آخو انه كفيل فخل الغائب
 بامره باللف فاقام البينة على دعواه والزم القاضي المكفيل فاذي يرجع على الاصل
 وعند زفر لا يرجع وان اقام البينة على كفيل له بلا امر الغائب فالزم فاذي لا يرجع
 على الاصل اتفقا لان في زعمه انه لا رجوع له عليه لانه صار مكذبا بشرع عا بطر
 زعمه فخرج على الاصل كما يرجع المشتري على البائع بالثمن ان استحق بالبيع وان كان في
 زعمه ان البيع صحيح فان قيل كيف يقضى على الغائب والعقد على الغائب لا يجوز قيل ان
 القضاء على الغائب ثبت صفا وبما لا يقصد او كم من شئ لا يثبت قصدا وبثبت صفا

ولو ضمنه صورة في المسئلة اذا اشترى دارا ففصل له اذ بالدر كيبط وعوده بعد حتى
 لو ادعى ان الدار ملكه او ادعى فيها الشفعة لا يسمع دعواه لانه الكفالة بالدر كيبط
 الثمن المشتري ان يخرج عن تسليم العين فلا يفيد الدعوى لانه كتابة شهادته حتى لو اشترى عبدا
 فكتب القلبي في صكك لشتر ان فلانا باع عبده فلان وكتب الشاهد شهادته
 بذلك يسمع دعوى ان الشاهد لانه الشهادة بالبيع لا يكون اقرارا بملك البائع
 لانه البيع يوجد في غير ما لك محايو جديده وقوله وقسمه وضع اتفاقا لان حكم الاختلاف
 بين ان يكون الصك مكتوبا او غير مكتوم ولو كتب فيه فلانا باع ملك نفسه
 من فلان او باع بعبا بائنا وكتب ان شهادته بذلك لا يسمع دعواه لنفسه فغير
 فيكون ذكر المسئلة الاخرى مستغنى عن ذكرها **والاول** ولو ضمن العدة صورة المسئلة لا يجوز
 الكفالة بالعهدة لتعذر العمل بها قبل البيع لانه العدة اسم مشترك لانه يحتمل صك البائع
 والدر كيبط فلا يتعين هدهما لوجود المعارض والمخالص وقا لا يصح لهما ان يخرجا
 ضمنا الثمن المشتري ان يخرج عن تسليم العين لو ردد الاحتياقي ان اخلاصه في البيع
 الاحتياقي **والثاني** او المضار صورة كذا اذا باع مضارا مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال
 او باع الوكيل بالبيع ما وكل ضمن الثمن لو كلف المشتري لا يبيع لان الامان لا يكون منجنا
 بخلاف انما موثر بيع الغنايم جهة الامام اذا ضمن الثمن لا امام لانه سفير وجوز الامام
 لا وكيل **والثالث** او احدى البائعين صورة المسئلة اذا اشترى ثمان عبدا مشتركا بينهما من اوفى
 بصفقة واحدة لا يجوز كفالة احدى البائعين حصته من الثمن لانها لو كتبت مع الشركة
 بصيغة الغنم ان حوت على نصيب شريكه فاقصة يودر في اقصية الدين قبل القضي
 وانه لا يجوز لانه القصة اقرارا لا نصيبا وذلك بقصوري العين لاني الدين ولو باع
 بصفقتين صح لانه لا شركة **والرابع** كذا في احواج صورة المسئلة ببيع الكفالة في احواج
 لما فرقة ونوابه لانها ان كانت بحق كاجرة حارس محنة وكري نهر العانة بغير دين
 على كل مؤسر نظر البائعين حتى لا يكون في بيت المال شي وان كانت بغير حق كالجباية
 اختلاف من يخفي فيه والفتوى على الصحة وقسمته وهي لفظة في احواج القتام لانها
 مطلوبة شرعا في احوال صورة كذا اذا اقر بكفالة مؤجلة يعقل في دعوى الاجل لان الاجل
 اصل في دين الكفالة والمحلل عارض ولهذا فكل يدين مطلقا وذلك لانه يدين مؤجلا
 على الاصيل يكون مؤجلا على الكفيل فان لقوا لم تمسك بالاصل مع اليدين يكون
 شهما بتكذيب المكفول له والبيضة على من ادعى امر عارضا ولا يؤخذ صورة المسئلة

اذا اشترى عبدا ففصل له بالدر كيبط فاشترى العبد لا باخذ المشتري الكفيل بالثمن بالاحتياقي
 حتى يقضى القضي على البائع برؤ الثمن الى المشتري لان الكفالة بالدر كيبط لانه لا يدين
 في مستقبل القضا على الاصيل فلا يجب على الاصيل رد الثمن قبل القضا فلا يجب على الكفيل رد
 الثمن ولانه الاحتياقي لا يدين ابتداء البيع فاولي ان لا يدين البقاء **والثاني** ومن ملأ قرض من بيده
 كفالة ارجل شتر في بيان كفالة الرجلين والعبد من صورة المسئلة اذا كان الرجلين على
 اثنين ويكفل كل واحد منهما على صاحبه فان ادى احدى هاهنا لا يرجع على شريكه حتى يزيد
 على النصف فيرجع بالزيادة لان كل واحد منهما اصيل في النصف الآخر ولا اصل فوق
 البيع فيصرف يودي الى ما عليه صالة حتى يزيد على النصف **والثالث** ولو كفل اربعة
 اذا كفل رجلان غير رجلين الا في ادم كفل كل واحد منهما صاحبه بالزوم بالكفالة
 فان ادى احدى هاهنا شيئا يكون خيرا ان يرجع بنصف ادى على صاحبه لاستوائهما
 او كل واحد منهما كفيل عن صاحبه مع الاصيل بكل الف فلان اولية لاهدهما على الآخر وان
 ش يرجع بكل ما ادى على الاصيل وان ابرا الطالب ههنا كفيلين اخذ الآف بجميع الدين
 بهما لانه ابراء الكفيل لا يوجب برادة الاصيل وارجاع الف في مائة سنة **والرابع** ولو ضمن
 صورة كذا اذا اقرق امثلا وضمان فربا لدين ان ياخذ ايتما ش بكل الدين لان كل واحد
 منهما كفيل عن صاحبه بعقد الشركة وقطعه لا يخرج كل منهما الكفالة واذا ادى احدى شيئا لا يرجع
 على شريكه حتى يزيد المؤدى على النصف لان كل واحد اصيل في النصف الكفيل في النصف على امر
والخامس عبدا صورة المسئلة اذا اقر كاتبتكيا بالاسنة على كل واحد منهما في الآف بالبدل
 بف الكفالة في س لانه فيه كفالة المكاتب والكفالة ببدل الكتابة وكل واحد منهما على الآخر
 باطل وعند الاجتماع لا احتياقي لان كل واحد منهما اصل ولا اصل يتبع له كما لو لم يولد في
 الكتابة ولهذا لا يدين احدى هاهنا يودر جميع لالف ولهذا لولا ان يطالب بتمامه بجميع
 الالف فلا يكون المكاتب كفلا فيرجع كل واحد منهما على الآخر بنصف ادى لان احدى
 ليس بواجب الآف بنصف مائة من هاهنا اعتق يسقط النصف ويثنى النصف الاخر على الآخر
 لان البدل في الحقيقة متقابل بينهما وانما جعل الكل على كل واحد منهما تحيى الكفالة واخذ
 حصته من لم يعق في ايتما ش الآف اخذ معنى بركة الكفالة وانما اخذ الآف بحجة الالة
 فيرجع معنى بما ادى على صاحبه من غير مبره وان ادى الآف لا يرجع عليه ادى في نفسه
 بعقد واحد لانه لو ادى كل واحد منهما على حق فكل على الآخر ببدل الكتابة لا يبيع الكفالة
السادس وما لصورته اذا كفل بدين عبدا لا يظن حق الموكلين الا في مائة من مائة

على الكفيل كذا الكفل بدين يظهر كدين الاستملاك وكما لو كفل غلب مفسد لانه الدين حال
 على الاصيل لوجوده بسبب تأخير المطالبة بحسرة ولا عسرة في حق الكفيل فطال به فان دى
 الكفيل يرجع على الاصيل بالحق لانه ما منع قد ارتفع وفي عبارة الكتابة تساهل على قدر
 ولو ما بعد صورة المسئلة اذا ادعى على ذي اليد او بشكوه غير اليدين بحسب الذي قيمه العبد على الكفيل
 لان الاقرار حجة قاصرة **وهـ** فان كفل صورة المسئلة اذا كفل المولى عبده بما دون مال
 يأمره او ما دون غير كديون على كفو مال حره ثم اعتق العبد فادرك في احد مناهما غير الآخر
 لا يرجع كل واحد على الآخر بما ادركه من ذخيرته فمعه غير ديون لانه لو كان مديونا بالحق
 كفالة لحق الغرامة ان هو جازع الرجوع قد وجد وما منع عنه قد زال فيرجع له ان الكفالة
 لم تنقذ موجه الرجوع ابتداء لان الدين على العبد للمولى ولا على المولى للعبد وما لا يفقد
 موهبا ابتداء لا يستعمل كالموجب انما لان من كفل غيره بغير امره لا ينقل موجه الرجوع
 باجازه المكفول منه فكذا فيما نحن فيه **كتاب الحوالة** اورده عقيب الكفالة
 لانها تتوحد بجانب المديون كالكفالة فالحوالة نقل الدين من ذمة المحيل الى ذمة من عليه
 فحق له الدين بالحق له ومن عليه الدين بالمحيل ومن قبل الحوالة بالحق له والحق له ان
وهـ على الحوالة يصح في الدين لان الدين لا يبرأ الا بالتزام وقبول الحق والتفاته الذم في الايفاء
 احتمال عسلان الدين لا يلزم بدون الالتزام وقبول الحق والتفاته الذم في الايفاء
 فلا يرجع المحيل على المحيل في لولا لا يأخذ من تركه لكن يأخذ كفيلا من المورث او من الغرامة
 مخافة التوى وعند ذخيرته قيا على الكفالة لان الحوالة نقل الدين فادخل في
 انتقال الدين في المحل الاول والكفالة ضمن الذمة فلا يوجب فريغ الاصيل من الدين الا اذا
 توى وعند ذخيرته لان المنصوب منه اذا اختار اهلها صبيح لا يرجع على الآخر
 بالتوى فكذا هنا ان ذمة المحيل عليه خذمة المحيل لا حاله فاذا مات خلف رجع على
 اهلها وان اخلت في الحق على بشرها ذمة الشهود لا يعود الدين الى ذمة المحيل وقال
 يعود لهما ان ماتوا بجور فصار كما موت لانه عجز يتصور ارتفاعه بحدوث اهلها فصار كما
 قيل تغيب القرض بخلاف الموت وفي عبارته اشتغال لا لا يفيد خذمة بعد فريغ **وهـ** ويصح قسوة
 المسئلة اذا احوال جلا على احواله اراهم الوديعة والخصومة او بالدين يصح لان الحوالة
 المطلقة تصح وبمقتضى ذلك انه فان هلك الوديعة برى المودع غير الحوالة كما يبرأ
 من تركه هلاك النصيب وكما يبرأ المولى هلاك العبد كمالا الى هلاك الخصومة فلا يبرأ
 المحيل من محال عليه لو دية الموصوبة والدين قيا على اراهم فاذا اخل بطل الحوالة فيعود

الدين الى ذمة المحيل على ما كان قبل كونه قيا على المسئلة **وهـ** مع ان الحق في صورة
 المسئلة اذا اخل المحيل قبل او بعد ان يخل عليه مال من قسمه مال بين جميع الغرما وبخاصة عند ذخيرته
 يكون له على الموصوب قيا على اراهم ان الدين لم يصير ملكا للمحيل قبل القبض لان
 ملكك الدين من غير مخرج عليه لا يجوز فاذا بقي ملكا للمحيل شئت كجميع الغرما بخلاف ان كان
 من مخرج استوفى دينه منه ويقرر ذلك بالكتابة **وهـ** وفي المطلقة لما فرغ من بيان الحوالة
 بمقتضى شرع في بيان الحوالة المطلقة صورة المسئلة او لم يكن الحوالة مقيدة بالوديعة او موصوبة
 او الدين على المحيل الطلبي المحال عليه ما عليه وعنده متعلق حق بدينه المحال عليه بذلك فاذا
 اخذ لا يبطل الحوالة قيا على المالك **وهـ** وان يقبل قول المحيل صورة المسئلة او ان كان عليه
 المحيل قضيت دينك باخر فطلب من مال ادرى المحال فيقال المحيل انما اخلت بدينك في عيبك
 وانكر محال عليه في عيبه شيئا فالقول للمحيل عليه لانه محيل بدينه عليه وبينا وهو ينكر
 البينة للمدعي فليس عليه انكر **وهـ** ولا قول المحال اذا اخل المحال بالحوالة وقول
 المحيل للمحال اخلتك لتقبض في ذلك مال وقال المحال اخلت بدينك في عيبك وانكر محال
 ان عليه شيئا فالقول للمحيل لان المحال بدينه عليه وبينا وهو ينكر ولا يكون حوالة اليدين في
 بالاقارب بالدين المحال لا يستعمل في التوكيد كما يستعمل في نقل الدين **وهـ** ويكره الضميمة
 بضم سين ونوعه ان صورة المسئلة اذا اقرضت او اراهم معلومة على ان يعطيني في بلوة
 مستغيدة بالاقراض من الطريق يكره لقوله عليه سلام كل قرض جرف نفا هو ربوا
 واقول الحوالة انكراته وانما اورده هذه المسئلة في الحوالة لانه احوال لخط المتوقع من
 مال المقرض لا مال المستوفى **كتاب القرض** وهو علام من الحق اليقين
 المستمرة او بالتكليف في حقوق العباد والاستيفاء في حقوق الله تعالى عالم الاشياء
 ولا يخفى عليه شيء اورده عقيب الحوالة لانه لما لم يخلف المانعة غالبا افتقر اليه
وهـ الامل في الشهادة اعلم ان القاطن فوق اثنى هدى في نفاذ القول على الغير لانه
 ذو الشهادة دين فوجب ان يكون اكثر من اثنى هدى من شرطه ولم يشترط لانه ما شرط
 لذلك وهذا المعنى او الهرب من اجتماع النقيضين حركة بعد اقرار وقت ان ذخيرته
 الشرح في شروع **وهـ** والاجتهاد صورة المسئلة الا ان يكون الكفيل يرضى بالكتابة
 ثم يستعمله باجماع الامة ثم رايه ويدل عليه قول معاذ بن جبل قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم قضى في الحق ان يكتب بانته تعالى قال فان لم يجد في السنة
 رسول الله فان لم يجد قال اجتهد برأيي قال احمد بن محمد بن ابي قحافة رسول رسول

فمن يتق الحال كثر العيال فان ظهر افلاس ما بعد الاربعين على سبيله فلا يمنع من المازنة
فيقضي من كسبه بين الغنى بالخصص وقالا يمنع الميرة لان دين المفسر مؤجل
الميرة بتأجيل الشارع لهما ان القضاء بالافلاس يوجب في حق الادا الى الميرة
انه ان ظاهرا حاله قد علم فيقع القضاء ظاهرا فيخرج من السجور باطن حاله ولا يخرج باطنا
فلا يمنع من المازنة علما بالجهتين الفقير لم ينتقل من الفقر الى الغنى والغنى
انتقل من الغنى الى الافلاس لان دين سور ذلك كونه من المفسر بالمسئلة وارش
اجتبايا ونقلا القارب حتى يقيم الختم بينه على ان له مال لان الاصل في الادنى الفقر
ولا دليل على ايساره فان شهدوا المأذون ببيان اصيل الحق لا المستحق بالدين
شرح في بيان اصيل الحق لا المستحق بالكتاب بصورة المسئلة اذا شهد الشهود
عند القاضي بحق على فم حاضره حكم بشرا وانه لو وجد الحق وهو الختم فيكتبه القاضي
حكم بحاقه الا انكار فيستبيح بغيره فيكون السجل نقل الحكم وان شهدوا على فم غائب
نقل شهادتهم الى المكتوب اليه ليحكم ذلك فيستبيح بالكتاب الحكمي وكنى بالكتاب القاضي
فكان القاضي الكاتب يفرق بنقل الشهادته لان كتمانها يائنه ووفور ولايته قائم
مقام راين وعبارته مقام عبارتين وجاز سمنا لتقدير جمع بين شهودهم
على الان لا قياس لان كتابته لا يكون اقوى من عبارته فلو حضر بنفسه القاضي المكتوب
اليه وعبر عنه ما في الكتاب لا يجعل في كتابته اولا لانه الكتابة قد رور ومخطط
لمت به الخط يسمع القاضي شهادته مع غيبة الختم لانه لا ينقل الى المكتوب ويقتل صورة
مسئلة يقبل كتاب القاضي في القاضي في الاشياء المستقرة لان ان كان سيجوز
في نقل الشهادة لاني الا على المسئلة لا غيبا جهها الى اشارة الشهود ولا يمكن ذلك
وعند محمد يقبل شهادته لو اتى العبد في بلد آخر واحضر له شهادته من بلده وطلب القاضي
كتابا يكتبه اقلانا وقلنا ما يذكر نسبه ملكه وجاهته كمنسبه مدعي ومدة على شهادته
عند راق عده فلان سم كذا وقامته كذا ابن من مولاه وقع في يده فلا يلا آف الكتاب
وضم فاذ انتم الكتاب المكتوب اليه واحضر الختم مع عده وشهدنا فلان الكتاب بالكتاب
وبانيه ازم الختم برفع الوجه لانه على وجه القضاء لا اقدام شهادة الشهود في ادا
الشهادته فلا انه منقول فان ذهب الختم مع المدعي فيها والا يافده كفيلا بنفس
العبد ويكتبه القاضي الكاتب جواب كتابته انه ارسل اليه العبد يشهد وهو الذي
شهد واني غيبة العبد في حضرته باث رته يقضي مدعي بالعبد لكون الختم غائبا عنها كمنسبه

فان

المكتوب

لا المكتوب اليه جوابا ويكفي الامر على ما هو عنده ويثبت العبد اليه بيقض له بذلك اذا
انتقل الى ذلك القاضي احضره كان العبد في يده وقضى عليه وبرا الكفيل ويجب
صورة مسئلة يجب على القاضي الكاتب ان يقرأ على من يشهدهم على كتابته وعيانه فيه
لان الموقفة يحصل بذلك ويختم بختمهم ويسلم اليهم دفعا لو لم يتبدل والتزوير
ويكون اسما وهم داخل الكتاب على وجه يقع التهمة ومن شروط ان يكون الكتاب
عنونا على الظاهر ابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سور الاشهاد على كتابته لما
ابتدأ بالقضاء تبليغا على الناس وانما رخصت قوله ليس خيرا كالايمان **وله**
واذا سلم صورة مسئلة او وصل الكتاب الى المكتوب اليه لا يقبله بل حضور نفسه
لانه شهدا وانه وشهود فان شهدوا ان كتاب فلان القاضي سلمه اليه في المحكمة
وقرا علينا وختمه وسلمه اليه ان انكر فان شهدوا او اقر قه وقرا على الختم
الزم ما فيه لاجتماع ثلث القبول **وله** ان بن صورة مسئلة اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه
يقبله ان بن الكاتب قاضيا فيبطل بموته وعزله قبل وصول الكتاب اليه لان القاضي
الكاتب كالقاضي فيبطل شهادته الفروع بموت الاصول فكذلك انما وكذا بموت المكتوب اليه
لان الكتاب كالخطاب حال وصوله وختمه اهلية الخطا بالموت وبالغزل صار
كغيره من الرعايا الا اذا كتب الاطلاء به فلان قاض بده كذا ولا كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين لانهم كانوا مكتوبا اليهم ولومات الختم ينفذ الكتاب على واره
لقيا مقام الموت ومع قضاة المرأة في غير حدود وقود اعتبارا بشهادتها واذ قضا
بارا في امر ايات وما سمع في السموات في زمن ولايته وحمل ولايته يجوز انشاها
لان علم اوله من شرف الاشهاد لان هذا يحصل اليقين وبذلك يحصل غلبة الظن
لان حقوق الله تعالى كما هو ولو لم يكن فيه فيها واذا قضى بالارائه او السماع قبل النقل
او في غير محل ولايته لا يجوز وقالا يجوز لهما انه قضى بعد فموز كانه قضى بعين الشهادة لا
بعد القضاء فلا يجوز **وله** ولا يخلف صورة المسئلة لا يجوز للقاضي الاختلاف لانه فوض
اليه القضاء لا التقليد واذا اختلف القاضي المفضل اليه ذلك لا يملك عزله ولا يغزل
بموته لانه في الحقيقة نائب لاصيل ويغزل ان يغزل لا اصيل لقياهما مقامه واذا
اختلف قاضيه لم يغزل اليه الاختلاف وقضى كمنورا لاول او غيبته فاجاز
قيا على الوكالة وقوله ولا يوكل وكيل الا اذ مستغن عنه بما قال في الوكالة
وله ويصير صورة المسئلة اذا قضى قاض جاز الحكم في مختلف فيه في الصدر لاول

وتنظر ان كيف يكون اذان برؤس السلطان
لان موت السلطان لا يغزى قضاة واداره في قضاة
لانهم من اهل الدولة ولا يغزى قضاة في قضاة
لانهم من اهل الدولة ولا يغزى قضاة في قضاة
لانهم من اهل الدولة ولا يغزى قضاة في قضاة

ويرفع حكمه الاقاضي في حكم خلاف ذلك امضاه لانه لا مزية للاجهاد على الآخر وقد
 يخرج الاول بايصال القضاء فلا ينقض بآدونه الا ان يكون ما قضاه في الف كتاب
 الذي لم يتكلم في تأويله سلف كالقضاء محل موقوف استبعادا اخذ بقول ان في
 فانه في الف كتاب ولا تأويل له كما لم يذكر اسم عليه والسنة المشهورة كالقضاء محل
 المصلحة اثلث قبل دخول الزوج اثنا اخذ بقول سعد بن مسعود في الف كتاب عليه السلام
 لا في تزوي في عسيلة الجرب او الاجماع كالقضاء يجوز في المنة اخذ بقول ان
 او اجماع الجمهور كالقضاء يجوز بيع الدرهم بالدرهمين بربايد باعيانها اخذ بقول ابن
 عباس لا يربوا الا في النسبة لانه الاجماع في فليعارض الثلثة الاول فيكون في الف
 خطا يبين ولا اجماع الجمهور لانه الاجماع يعقد باتفاق الجمهور ولا يعتبر في الف بعض
 قيل لا يعقد لان الاجماع مع مخالفة جهة مدافع متضادان والقضاء بحكمة صورة
 اذ اقامت بينة على زوجها على ان تطلقها وقضى القاضي بالفرقة بينهما وتزوجت برزق
 آخر بعد نقض عدتها بنقض ظاهر افسد خط نفقتها عنه وباطلا فلا يحل للمقضى عليه طهرها
 وقال لا ينفذ باطنا فيل وصورة اهل اذا اقام بينة على امرأته على ان تزوجها ولم يكن
 تزوجها وقضى القاضي بالسكاه بينهما بنقض ظاهر افسد خط نفقتها عليه وباطلا فلا يحل
 للمقضى عليه طهرها كما يحل للمقضى عليها التمسك منه وقال لا ينفذ باطنا فلا يحل لها
 ان القضاء بنقض بعد رجعة وبشهادة الزور باطلا باطنا كما اذا كانت الشهود
 كفرة او عبيدا او محدودين في قذف وكما في الاطلاق لانه ان رجلا ادعى على امرأته
 نكاحا بين يدي علي رضى واقام شهودا كذبة نقض بالسكاه بينهما فقالت ان لم يكن
 لي بربا اير المؤمنين تزوجني منه فقال علي رضى شاهدك زواجك ولو لم ينفذ
 النكاح بينهما لما منع من تجديد النكاح عند طهرها ورجعة الزوج فيها صيانة لها
 الزنا وان ادعى ملكا مطلقا ان ادعى جارية انها ملكه ولم يذكر سبب الانتقال
 اقام على ذلك شهود زور وقضى لها بنقض ظاهر لا باطنا اتفاقا حتى لا يحل للمقضى
 وطهرها بالاجماع والقضاء في جهة صورة المسئلة اذ قضى القاضي في سلة
 مجتهد فيها في الف كتابه سببا بده كما اذا قضى بجواز بيع عبد برأبطل ينفذ
 في الحدود واثبات وقال لا ينفذ مطلقا والقصور على قولها لهما ان القاضي في
 خطأ عنده فلا ينفذ له ان قضى بالسكاه عنده يبين بنقض والقضاء على
 غائب صورة المسئلة القضاء على الغائب باطل وعند كوز له قوله عليه السلام البينة

للمنفذ وشتر اطمعوا فم لا فاقه البينة يكون زيادة لما ان القضاء فصل لخصوصا
 ولا خصوصه بها لعدم النكاح ولقوله عليه السلام بعلى لا تنقض لأحد مني حتى تنقض كلام
 الآخر الا ان يقوم على ضرر تمام الغائب حقيقة كانه كليل والولي والوصي او شرعا كالتزوي
 حذبه القاضي او قضاء بان يكون ما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على ضرر كما اذا
 قال لاخر اشريت بهذا الدار فله الغائب فني ملكه فقال ذو اليدى ملكى واقام للمنفذ
 البينة على دعواه يقبل بئس في حق القاضي يقصر يد في الدار وعلى القاضي ان
 حضر وانكر لا يثبت النكاح لانه صار مقضيا عليه وان كان فما يدعى على الغائب سببا
 لما يدعى على ضرر لا يقوم على ضرر تمام الغائب كما لو قال امرأته ان طلق فلان امرأته
 فانت طالق فادعت امرأة الف على زوجها ان فلانا الغائب طلق امرأته واقامت
 البينة على ذلك لا يقبل في يقع الطلاق عليها واذا لم تنضر الغائب لوعلى طلاقها
 بدخول فلان الدار يقبل **وهو** ويقضى صورة المسئلة للقاضي اقرض مولد البتة حتى
 يكتب وثيقة بكشف الحال للوصي والواجب لو فعل ضمن لان القرض يترع حاله
 معاوضة ما لا يحل على احماء وضمة في حق القاضي لقدرته على الاستيفاء باجس على
 التبرع في حق غيره **وهو** وصح لما فرغ من بيان احكام من له ولاية عانة شرع في بيان
 احكام من له ولاية عاقبة صورة المسئلة اذا حكم خصمان من صلح قاضيا يحكم بينهما صح
 لان لهما ولاية على انفسهما فيكون قاضيا في حقهما ومصلحا في حق غيرهما حتى لو
 اشترى مبيع على البائع بالبيع حكمه حكم لا يملك المدعى بانه فان حكم لم يخصم بالان
 حكم حكم ليس بدين من صلح قاضيا في حكمه الفاسق لا يجوز حكمه لانه من انواع القضاء **وهو**
 واخباره صورة المسئلة اذا اخرج حكم بعد حكمه من زمن ولاية عند القضا لا أحد خصم من
 اقرت عند من هذا بكذا او انك ذلك او قامت عند عيبك بينة عاولة لهذا يكون
 بكذا او حكمت بذلك عليك وانكر المقضى عليه بذلك لا يثبت الى النكاح لان اخباره
 في ذلك يقوم تمام شهادة رجلين وان اخرج من قبل حكم بعد العزل لا يصدق حتى
 يشهد بها آف قيات على رة القضاة والمحل واحد منهما الرجوع لانه مقلد من
 جهتها ولا مام ان يعزل مقلد من جهة فكذا انها ولا يصح حكم الحكم والمولى لم لا يقبل
 شهادته له قيات على الشهادة ويجوز لمن قلده لانه نائب عنك ليس لاعنه ولهذا
 لا ينفذ بموته ولا التحكيم في هذا لانه التحكيم يصح من جهة من له الحق وهو وحق انه
 ولا في قود لانه لا ولاية لهما على انفسهما ولهذا لا يمكن الاباحة وتخصيصها بر على

جواز التخييم في سائر جهات كالكفاية في سائر الجهات لا يفتي بجواز التخييم في
العوام بخلاف ذلك فيقول لا يفتي بجواز التخييم في سائر الجهات لا يفتي بجواز التخييم في
زينة **وهو** حكم صورة المسئلة اذا حكم الحكم بالبدية على العاقلة لا يفتي حكم لانه لا ولاية له
على العاقلة لانه غير حكم من هم وان رفع حكمه لا يفتي احضاره ان وافق مذهبه لانه لا لافادة
في نفسه وان ابطله لا يفتي فيها لا يصير متفقا عليه حكمه **مسئلة** اي سائل المتفرقا
في كتاب القاض صورة المسئلة اذا كان علوه سفلا لا يفتي بغيره بل يفتي بغيره
وتد او يفتي بابا او كوة ولا صاحب العلوان بينه وبينه يفتي بغيره بل يفتي بغيره
في حال الاشكال قال لانه ذلك تمام ان الاماكن محل للتصدق وصحة ليعرض لغيره
فان لم يظهر لغيره لا يجوز منع كما في الجارية ان هو احد هما تعلق بجو الآخر فلا يصح
تصرف احدهما بدون الآخر كالشريك في ولا لاهل زايعة صورة المسئلة اذا اشترعت
من زايعة مستطيلة غير نافذة زايعة مستطيلة اخرى غير نافذة بان كانت اكثر من
نصف الاول ليس لاهل الزايعة العظمى ان يفتوا في الزايعة القصوى لان المستطيلة
سكة على عدة في سكة الاول بوجوب دار في مستطيلة لا شفعة لاهل الزايعة
الا فليكون في الباقي في المستطيلة تصرفا في ملك بهذه الصورة او سيرة غير
نافذة فلا يلزم ان يفتوا بابا في القصوى لان المستطيلة مع الاول في اولها الى
آخرها سكة واحدة حتى يكون يفتي مشتركا بين جميع اهل السكة حتى يفتي
دار في المستطيلة يكون لجميع اهل السكة حتى يفتي الشفعة بهذه الصورة ولا يلزم
المنشعبة ان يفتوا بابا في العظمى في الفصلين لانها غير الكل **وهو** وفي ادعى صورة
مسئلة اذا ادعى دارا في يرافقه او وجهها له في وقت كذا وسكرها اليه فسأل
القاضي البينة فقال له انه في الهبة او لم يقل ذلك فاشترتها منه فاقام البينة
على شترتها راجع موجه على الهبة يقبل بينة لظهور التوفيق بين الشهادة والظهور
وان اقام البينة تبارج مقدم عليه لا يقبل لظهور التناقض بينهما **وهو** وفي ادعى
صورة مسئلة اذا ادعى لآخر شترت هذه الجارية بالف ولم ينفذ الشتر فانكر ذلك
فخصومة بكل البائع وطهرها لان النكاح احدثها وترك الآخر الخصومة فصح في غير
النكاح **وهو** ومصدق صورتهما اذا ادعى له على عشرة دراهم هيا دقت منك
عشرة دراهم ثم ادعى انها زيرف او نهجته صدق وان قال ستوتة
لا يصدق لان اسم الدرهم يقع على جارية ووزيرف والنهجة لا على ستوتة

ولهذا يجوز في تصرف والتسلم باستوتة لا يجوز خلافه اذا اقر انه قبض الجارية او هبة او
التمتع او استوفى لاقراءه بقبض الجارية او دلالة فلا يصدق دعوى الزيرف لانه من قبض
والزيرف روي الدرهم بوجه بيت المال فخرج بين التجار والنهجة او روي بوجه
التجارة فيكون العضة فيها غالبية والسوتة ما يكون غلبة غالبا فيكون الا على الاصل
فقتة والاوسط صفر **وهو** وقوله صورة مسئلة اذا ادعى لك على فرد المقر ثم صدقة
لا يلزم على المقر شي لان الاقرار يرتب المقر وتصدية بعد ذلك دعوى فلا يقبل على
الباكية او تصديق الخصم **وهو** فان قال صورة مسئلة اذا ادعى على آخر ما لا فقال الآخر ما كان
كذلك على شيء فقط فاقام بينة على المال الذي تم اقام الآخر بينة على القضا او البراء
قبلت بينة وعذر زفر لا يقبل لان القضا او البراء يكون بعد الوجوب وقد انكره
فيكون من قضا فلا يصدق في دعوى ذلك لان القضا قد يكون دفعا لخصومة
مع انه ليس بشيء عليه ولو قال الآخر حين انكره ولا اعرفك ثم اقام بينة على القضا
او البراء لا يقبل لتعذر التوفيق لان القضا والبراء لا يوجد بدون المحرم **وهو**
وفي اقام صورة مسئلة اذا اقام بينة على شرا جارية من يد ابرو بعد البيع ببيع رابح
يقول لم يبعها منك فقط فاقام البائع بينة على انه بريء من كل عيب لا يقبل بينة
البائع لان القبول غم العيب يكون في البيع وقد انكر البيع او لا فيكون من قضا
والثنا قضى منع صحة الدعوى ولا يسمع البينة في حقوق العيب بلا دعوى **وهو** وذكر
ان الله تعالى صورة مسئلة اذا كتبت لفلان على كذا وكذا درهمين وكتب في آخره ومن
هذا الصك فهو كل الخصم بالخصومة باثبات فيه ان الله تعالى يبطل جميع اذكاره
التوكيل بالخصومة وقد يفتي الذين على حالهما ان الكتاب من الغائب كخطا فلا يفتي
الاستئذان الكل ما ذكره الخطا فكذا في الكتاب ان قال على صوم ومبلوة ورجع
ان الله تعالى يبطل جميع فلا يلزم فكذا هذا **وهو** فصرنا لما فرغ من بيع القضا حال الحيوة
شرع في بيع القضا في حال الهامة صورة مسئلة اذا ما نظرته في امرأة مسلمة ففالت
اسلمت بعد موته وفي امرات وقال الورثة اسلمت قبل موته ولا ميراث لك فاقول للورثة
وعذر زفر القول بها ان الاسلام حاد والكل في الحوادث ان يضاف الى الاول وقال
في اقرها الى ما بعد موت فيمناف البينة فثبت لنا انها لا تخرج الارث في اي حال
يدل على ما قبلها كما اذا اختلف مستاجر وموكل في جارية ما والطارخونة وانقطاعه
وكومات مسلم وله امرأة نصرانية فقالت اسلمت قبل موته وفي امرات وقال الورثة

است بعد موته ولا يرث لك فالقول المورث لان حال المبيع لا يتحقق ولو ان دفع
 وامرأة مثبته **ق** ومن قال صورته انما وزك في يد مودعه مالا فاقول كونه لا فان
 هذا ابن مودع الميت لا وارث له غيره واقل ان ابنه انما وكذب لا اول صح اقاربه
 لا اول فيقضي له لانه حين قوله لا مكذب له وحين اقول اني لا مكذب فلا يصح ولا اقر
 بما لا يعرفه وان دفع الى المورث الاول بغير قضا القاض يرضى للمقر له انما نصف المورث
 قيا على دفع الوصية **ق** ولا يكفل صورة من المستبصر اذا قسمت الزكاة بين الغنم
 او الورثة بشهود ولم يقولوا لا نفعل له غنما او وارثا او لا يؤخذ منهم كفيلا او لا
 يؤخذ واذا ثبت الدين او الارث بالاقراء يؤخذ اتفاقا لان الثابت لا يقر بالثبوت
 واذا قال لا بعد ما لا نفعل غنما لا يأخذ كفيلا اتفاقا لتمام القاض ناظر لا موقوف
 وليعيب هذا الكفيل في النظر لوزان يظهر مستحق او وارث او موصي او غيرهم لان
 المستحق بغيره فيستقر المستحق فيجوز اخذ الكفيل كمن زاع ذلك في دفع الباقي والبقية
 الى من يدعيه واعطى اوراق الغائب المنفعة له ان هو احيا فمعلوم وهو الغائب
 موهوم لان الكفيل يفتقر الى اقراره وقوله ظلم به وسوء السبيل يعلم منه
 ان مجرد الخطأ لا يوجب كما ظنه البعض **ق** وعقا صورته ان اذا قام بينه ان
 اياه مات وترك لعقارب ميراثا بينه وبين غيره فلان الغائب يقضي للمحضر والغائب
 جميعا وترك نصيب الغائب يدرى اليد ولا يؤخذ الكفيل في ذر اليد لانه امس الميت
 ولا يمكن نصيب العقارب ولا يؤخذ ويوضع في بدايه وان كان منقولا يؤخذ اتفاقا
 لتمام ان الجاهل خارج فلا يكون امينا لانها عند ان له انما الميت لا له هو سطل
 بقضا القاض فيبقى امينا كما وان هم الغائب لم ينصف الا في اليه بلا بينة وقضا
 لان اهد الورثة بغير مقام ر الوارث في اثبات حقهم اذا كان المقضي له ميتا
 كما اذا اكل المقضي عليه ميتا لاني اكتيفا ويعرف ان كان له لم يعرف القاطلة **ق** وصية
 صورة من اذا اوصى بثلث ماله بغيره على كل شيء له ان الوصية اختلفت لانه كل واحد
 من الموصي له والوارث مستحق المال بالكلية فلا يتحقق بالادون مال اعتبارا بالادون اذا
 قال لاني ان يصدق بملء يده ان يصدق بمال الزكاة كروض الزكاة والقرعة والقرعة
 العشرية وعند زفر يدرى ان يصدق بما ملكه عمل المودع لفظ كما في الوصية لاني انما
 مقر ونا بالصدق بمال الزكاة وان قال ملكه يدرى ان يصدق بمال الزكاة وعند
 يدرى ان يصدق بما ملكه ان الملك شمل الكل لهما ان الجاهل لا يعتبر بالجاهل

لانه قد يكون وقد لا يكون فلا يجوز
 ان يخرج لامر موهوم صح

الله تعالى ان الله تعالى اوجب الصدقة من مال الزكاة والعشر فكل هذا وان لم يجد سوى
 مال الزكاة امسك مقدار الكفالة وبعيله الى ان يملك مالا لان حاجته وعيته
 اليه فيجوز له اخذه ثم يخرج منه **ق** ويصح الايضاح صورة من اذا اوصى اليه يصير وصيا
 قبل العلم بالوصاية حتى يوباع شيئا من الزكاة جاز البيع وعند س لا يصير وصيا قبل ان
 وكل لا يصير وكيل قبل اتفاقا له ان الوصاية انما بعد موت فبعثه بالانابة قبل الموت
 لهما ان الوصى يتصرف بولاية مستقلة اليه بغير موصي في التصرفات فلا يتوقف
 على العلم كما في الوارث والوكيل يتصرف بولاية قائمه في المنصب عنه بقدرته على
 التصرفات فيستوقف عليه **ق** وشروط صورته ان اذا عزل الموكل الموكل حال غيبته
 لا ينزل الجاهل ان يرضى فوضويع مستورين او فضول عدل وقا لا ينزل الجاهل الوعد
 من التبرع عدلا كان او غير عدل قياسا على اخبار الرسول والاخبار بالتوكيل ولان هذا
 خبر لا شهادة ولهذا لم يشترط لفظ الشهادة وحكم الحاكم فلا يشترط العدالة والعدول
 ان كل موضع ليس فيه ازام كالوكيل لا يشترط ان فيه وفي كل موضع فيه ازام من وجه دون وجه
 كالشهادته ودون في الكتاب يشترط فيه هما فان عزل الموكل ازام من وجه لانه سطل
 ولاية بالعدل والحق فيشرط فيه احد شرط الشهادته بخلاف الرسول لانه لسانه كلس
ق ومن بعض صورته ان اذا باع القاض او امينه عبد الغريم فقبض الممن فضع في يده
 في استحق العبد الممن القاضى ولا امينه الممن للمشتري لانه رسول الموكل فلا يرجع حقوق اليه كما
 اذا كان العاقد عبدا فحجورا في انقضاء الرجوع الى العاقد يرجع الى الغريم لانه القاضى مضطر
 اليه فبهمته فاقبل فله اليه لان المكة ينسب الى المكة **ق** وان باع صورة من اذا امر القاضى
 الوصى ببيع عبد لم يدرى لاجل اداء الدين وقبض الممن فضع في يده ثم استحق العبد
 قبل قبض المشتري الممن يرجع بالتمن على الوصى لان القاضى انما نصبه ليكون قايما مقام
 لا يكون قايما مقام القاضى فصارت اوصى اليه ميت ثم يرجع الوصى على المودع لانه عاقل
 ثم يرجع المودع ان ظهر الميت **ق** ولو امر صورة من اذا قال القاضى الى دل العالم لئلا
 نصبت على هذا الرجل بالرجوع فارجوه قبل قوله كما في كتاب القاضى وعند محمد لا يقبل حتى
 يبيح الحجة لان الواحد اذا لم يكن معصوما في الغلط والخطا لا يكون قوله حجة وان كان
 عادلا جازيلا يستفسر قضائه من حسن تفسيره قبل لانه العدالة يمنع القول وان كان
 فاسقا عالما او فاسقا جاهلا لا يثبت لاقوله لا يجمل ولا يستمر بالانابة في بيانه
 الحجة لعدم ما يمنع الكذب في بيانه **ق** وصورة من اذا قال القاضى المودع لاقول

ما كنت تقطعت يدك على وجه القضاء وقولنا غرض منه فعلت ما فعلت ظاهرا مقرا بعلوها
 حاله القضاء يصدق القاضي لانه القاضي مناف للمضال كالمضارب بلا بين وان قال
 فعلت ما فعلت ظاهرا قبل التقليد او بعد العمل قال اما المصلحة على ذلك والافا لقول
 لانه منكر بسبب الضمان **كتاب الشهادة والرجوع عنها** اور دنا عقوبت القضاء
 لان كل واحد فاعلى يتوقع بها احدى خصمه ويتفرق الاخر ولان كل واحد منهما يقتصر الى
 الدعوى والآخر ولا يخل واحد منهما لمزمن **ق** وبني في الشهادة اخبار عما علم من الخبرين
 وجميع الجحى للغير على اقرار الشهادة حجة ملزمة بالنص من الاجماع على خلاف المتكامل لانها
 غير محتمل الصدق والكذب ولا يمكن ان يكون حجة ملزمة **ق** ويجب صورة ثلثة او اربعة اشهاد
 يلزم بطلب المدعى لقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة وسرنا افضل في الحمد ولقوله عليه السلام
 لئن شهدتموه لوسرته بئس ما كان منكم لا تكتموا الشهادة ويقولون السرقة اخذوا لاسرقة لان الشهادة
 بها او اجبة والسرقة الحد ودان افضل في جميع ما يستر والافا **ق** ونصها صورة ثلثة
 نصا في الشهادة الملزمة لان اربعة لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة اشهاد فان جلدواهم
 وباني الحدود رجلا لقوله تعالى وتشهدوا شهداء منكم فاما كمال فلا يقبل شهادته اثنتان
 لذلك ولان فيها شبهة البلية ولان كل شئتين شئتين قائمة مقام رجل فلا يقبل فيها اثنتان
 باتشبه كما لا يقبل كتاب القاضي الى القاضي لا حقيقة لانه البطل الحقيقي لا يصار اليه
 مع القدرة على الاصل لبا شهادة اخرين مع رجل يقبل مع وجود شهود الرجال و
 شهادة اثنتان عند الاعتباط بالرجال يعتبر ايضا مع شهود رجال ونسوة بشئ ايضا
 حكم الى الكل فيجب الضمان على الكل عند الرجوع وبسبب الكارثة والولادة ويعوب اثنتان
 في موضع بطلان عليها اثنتان على الانفراد امرأة على الكل صورة البكارة اذا اشترى جارية
 على انها بكر واختلفا في البكارة برهها القاضي اثنتان فان شهدت بالبكارة يقبل فلو لم يجز
 للشترى وان شهدت بغيرها يثبت الخصومة للشترى في توجيه البين على البائع فيختلف على
 على انها بكر ان كان قبل القبض وان كان بعده يكلف بغيره لثبوت وكنت على بكر لاشق
 الفسخ كماله ذوالها لا يستلزم الرجوع وصورة الولادة حرة وصورة عمية اثنتان
 اذا اشترى جارية فوجدت ارتقا فاراد الرذ وشهدت امرأة واحدة بانها ارتقا
 رذ وعند من اربع وعند ما لك اثنتان لان امرأتين في هذا كاحد رجل وان رجل شرط الفسخ
 فكذا في هذه لانه كل امرأتين يهتوم مقام رجل واحد في الشهادة فمشرط الاربع اثنتان
 ان ما يقبل فيه قول اثنتان على الانفراد لم بشرط فيه الحد ذكر رواية الاخبار والاشان

وهو ما اشدت اجبت الى وبالاربعة خرج عن اختلاف ولان قول اثنتان في ذلك خبر لا
 ولقد لم يشترط لفظ الشهادة قيد بقوله فيما لا يطالع عليه الرجال لان عيوبها ان كانت
 فيما يباح الرجل النظر اليه كما لا يصلح الزائدة لا يكفى بشهادة امرأة **ق** ولغيرها صورة ثلثة
 نصا في الشهادة لغير الحد ودان الفصل والذى يطالع عليه الرجال سواء كان اثنى مالا وغير
 مال كالحاج وطلاق ورضاع ووكالة وايضا رجلا او رجلا وامرأتان وعند من ثلثة
 اثنتان مع الرجال لا يقبل الا في الاموال وتوايعها كالا رجل وشه طائفة ركة ان شهادتهما
 لا يقبل في الحدود والعقوبات عقوبة والعقوبات سقطت باتشبهتها ومما دحر البقية ايضا
 لانه في عدل غيرهما **ق** وشروط صورة ثلثة بشرط لفظ الشهادة ليعتبر لهما في جميع
 تقدم حتى قال علم او يتيقن لا يقبل لانه اثنتان ذكر جميع اشهاد في مواضع شتى بلفظ
 الشهادة ولان الشهادة من الفاظ اليقين فيكون معنى اليقين الامتناع عن شهادته الزور
 باشهاد منع فلا يلحق به غيره وعدا له اشهاد يقبل شهادته مسلما كما هو كذا في لانه
 اشهادا في اخبار مقرر وبين الصدق والكذب ومن وجب جانب الصدق وعلى جانب الكذب
 العدد الكامد او الدم فلا يصح حجة بغيرها **ق** لا يسأل صورة ثلثة بغير القاضي بظام
 العدد التي هي كمال يكونه في مجلس حتى يرضى المدعى الحد والقصاص ويطعن الخصم بالشهود وقا
 يسأل عن احوالهم سرا وتركهم علانية في سائر الحقوق والقصور على قولها ولا يقبل شريع
 الكاذبة بعدل اتفاق لهما ان اثنتان عدل وغير عدل فيجب الاستكشاف بالسؤال ان
 العدالة اصل في حق مسلم نظر الى انه ولد غير فاسق وبوتيرة قوله عليه السلام مسلم عدل
 بعضهم على بعض والفسق امر طارظون فلا يجب ترك الاصل بالنظر الا ان يرضى المدعى
 الحد والقصاص لانه العقوبة لا يجال له رها فوجب السؤال لانه كذا او بعض لانه يقبل هذا
 الظاهر ظاهرا فوجب الاستكشاف في السؤال طلبا للزجج ويقول المزمكي هو عدل هذا الشترى
 لا العبد عدل غير جائز اشهادا وقيل كفى بقوله هو عدل لانه حرة ثابتة بالدار ولهذا
 سأل القاضي عن عدالة لا عن حرمة **ق** ولا يصح صورة ثلثة لا يقبل تركية المدعى عليه
 اثنتان يدين بقوله هو عدل افطن في شهادته او نسي لانه في زعم المدعى وشهوده ان
 الخصم في الحق وكاذب فلا يصح تركية الكاذب الفاسق فلو قال هو عدل صدق ثبت كفى
 باقراره بالبينة عند الجحد **ق** وكفى واحد صورة ثلثة لا يقبل تركية المدعى الواحد كفى
 لا يكون تركية ومترجما في الشهود والتمدعي القاضي لا يفهم لسانها ورسول الله الفاضل
 الى امرته رجلا كان او امرأة اذا كان عدلا لا يقبل تركية مستورا لاجل الانسان احوط

شهد نفسه وشهد على شهادة غيره وكلمة أي من لفظها مقام رجل واحد ان نكح
 شهادة الاصل في الحقوق فاذا شهدا بحق أو شتا جميعا فكذا هذا وصفه الا شرعي
 ان يقول شاهد الاصل شاهد الفرع شهد على شهادتي اني اشهد ان فلانا اقرب علي
 بكذا بنيت شينات فيقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد على شهادته وقال
 على شهادتي شهادتي بذلك خمس شينات وهذا لفظ الطول في هذا واقتصر منه واختار الكلام
 الشرعي هذا علما بما قيل في الامور واسطرها فان عدل صورة المسئلة او عدل الفرع
 الاصول مع تعديلهم قياس على تعديل احدث يدين الكون وان كنت الفرع عن تعديل
 الاصول جاز تعديل غيرهم عندهم ولا يجوز لغيره ان الفرع يقولون اشهاد ولا
 شهادة بدون العدالة للباس ان الواجب على الفرع النقل والتعديل وتعديلهم يلزم على
 القاضي قياس على تعديل الفرع **وهو** وان امكن صورة المسئلة او قال لاصول ما لا شهادة
 على هذه الاحادته واملوا او غابوا ثم شهد الفرع على شهادتهم بهذه الاحادته لا يقبل
 لوجود التأكيد من مسئلة اليان مع ضرورة الاصول فلا يلتفت الى شهادة الفرع وان لم ينكر
 لما تقدم **وهو** ولو شهد المسئلة ان اشهد لفرعان على فلانة بنت فلان الفلانية فانكرت
 احاضرة ان يكون هي منسوبة بتلك النسبة وقال لا خبرنا انهما يعرفان تلك المسئلة
 عليها يعنيها ولا ندرى ايها هذه ام لا قبل للمدعي ثلث شهادين اقرين بشهادته انما
 هي منسوبة بتلك النسبة فيثبت للفرعين والمخاض معرفة لغيرها في الشهادة و
 القاض اليها في القضا عليها واذا كنت القاض اقر ان فلانا وفلانا شهدا
 عندي بالف فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعي امرأة عند القاضي فكتب اليه
 وانكرت احاضرة ان يكون هي منسوبة بتلك النسبة كما في المسئلة الكاذبة والعرض من هذه المسئلة
 ان معرفة الفرع المشهود عليه ليس بشرط لان الفرع ان شهادته اذا شهدا على فلانة
 بنت فلان الفلانية يوجد التعريف ويقبل الشهادة لما ياتي انفا ان شاء الله تعالى
وهو فان قال المسئلة ان قال الاصيل اني تعريف للمدعي على يدي يدين البابين التيمية
 لم يجوز في نسبها لاجد كذا لان تعريفات الغائب يتم بذكره لاجد كذا لانه لا يخلو
 الصيغة او لا السك لقيام كل واحد مقام لفظ الكاذب في تعريف الغائب وعندهم تعريف
 الغائب يتم بذكر الاب فلا يشترط ما يقوم مقامه اعلم ان هذا في العرب تاتي اليه فلا يشترط
 ذكر جهة لانهم ضيقوا بهم فيقوم ذكر الصانع مقام جهة **وهو** وفي قوله المسئلة
 اذا اقرت هذه الشهادة بزوج ربيط مقدار ما يري لامام وقال لا يخطا ويصرف ويجس

ان يحد ثوبه لهما ان عرضي الله عنه من شهادته رابعين سوفا ويحكم وجهه ومربا
 لطاف به ان شهادته كانه يشهد ولا يضره وقيل عرضي تحول على السبابة لصلته رآنا وانما
 ابلغ الضرب رابعين ويحكم وجهه ويقبل شهادته بعد ذلك اذا تاب لزوال الفسق
 والتقييد بقوله ومن اقر فيقيد حكمه لان شهادته الزور اذا علمت بدون الاقرار كما اذا
 جاء المشهود بقتله او بموته حيا وكما اذا شهد بروية الهلال فيمنه يثبوت ليلة وليس لها
 علة ولا يراد الاستمرار **وهو** لا رجوع لما فرغ من بيان الشهادته شرعا في بيان نسخها
 صوره في الجواز الرجوع غير الشهادته الا عند القاضي قياس على الشهادته فلا يجوز القضاء
 بها وان كان الرجوع بعد القضاء لا يفسخ لان رجوعه غير مقبول في حق المدعي ويعتبر
 للمدعي هو عليه ما اتفاه لان ذلك مقبول في حق نفسه اذا قبض للمدعي له ادينا كان او
 عينيا لان الاتفاق لا يوجب قسمة وقوله ولم يفسخا وقع غير مقيد **وهو** فان رجع احدهما
 صوره ثمة اذا رجع احدهما يدين ضمن نصفه لانه اتلف النصف وان شهد ثمة في
 حال الرجوع واحد فلا يجب عليه القضاء وان رجع اقر يضمن اترابا نصف المال لان
 العبرة في الرجوع لمن بقي لامن رجع ولهذا اذا شهد رجل وعشرة بمال فربعت
 ثمان فلا غرم فان رجعت اخرى ضمنت النسوة السبع اربع وان رجع الكل فبطل الرجوع
 وقالا عليه النصف وما بقي يدين على القولين لهما ان التمس وان كثرن لا يضمن
 الامقام رجل واحد الا يراى شهادته ان لا يقبل بدون انضمامها الى شهادته رجل
 بدون انضمامها الى شهادته اخرى يكون شهادته المشبهة ان او تدين نقولان
 مقام رجل واحد لقوله عليه السلام بنقص عقلهن عدلت شهادته اثنتين معهن
 بشهادة رجل واحد فاذا كان كذلك صار كما اذا شهد بذلك ستة رجال فبطل
 تقديرى وواحد تحقيق يتم رجوعا وان شهد رجلان وامرأة ثم رجعا لا غرم
 عليها لان شهادته لم تثبت شيئا لا يحكم لا يضاف الى بعضات هذا فلا يصير
 متلفة بالرجوع عنها **وهو** ولا يفسخ صوره المسئلة اذا شهدا على امرأتين بالتزويج لمهر
 مستمى ثم رجعا بعد الدخول لا يضمنان لهما ان كان مستمى وبالمهر مثلها او كثر
 منه لانها افادتا مثلها اتلفا والاتلاف مع الاختلاف كلا اتلاف او اقل من مثل
 لان البضع لا يكون متقوما بالزيادة على مستمى وهذا لو تزوجت نفسها في مرضها
 باق في مهر مثلها لا يجب لها كل امر **وهو** او عليه صورة المسئلة اذا شهدا على رجل
 بالتزويج لمهر مستمى ثم رجعا فان كان مستمى وبالمهر مثلها او اقل منه لا يضمنان له شيئا

لأنها إذا استلما مع زيادة وان كان أكثر من يضمنان له الزيادة لأنهما ألفا
عليه قدر الزيادة بغير عوض **قوله** وفي بيع صورة مثله إذا شهد شاهدان على آفة بيع عبد
ثم رجعا لا يضمنان للبائع شيئا ان كان الالف وباقية جميعا وإذا شهدا عليها لأنها إذا
لم يضمنوا الالف ويريد عليها وان كان ناقصا منها ضمننا النقصان لصلو الالف
بلا عوض في ذلك القدر وان شهد شاهدان على آفة بغير عوض ثم رجعا لا يضمنان
للمشتري شيئا ان كان الالف وباقية جميعا واقل وان كان يضمن الزيادة على قيمة البيع
من العوض **قوله** وفي الطلاق صورة مثله إذا شهد شاهدان على آفة طلق امرأة
بعد الدخول بها ثم رجعا لا يضمنان للزوج لأنهما قد تأكد بالدخول بالبرهان وتما
ولا قيمة للبضع حين الخروج من ملك الزوج فلا يلزم بمقابله شيء وان شهدا عليه قبل الدخول
ثم رجعا فاشتهدا في ضمنها نصف مهر لانها أكد عليه ما كان على شرف البطالة بازديادها
وتقبلها ابن زوجها وان شهدا على آفة اعتق عبده ثم رجعا ضمننا قيمة لانها
انفعا على كونهما لا مستقوما بلا عوض **قوله** وفي القصاص صورة مثله إذا رجع شهيدان لقصاص
يضمنون الدية ولا يقتلون وعند فقهاء يقتصون في لو اتفقا الكذب وان قالوا
افطما ما يؤمنون الدية وان رجع البعض بغير الدية بحسب وعند فقهاء راجع كنه
انه ان شهدين قاتلان معن باجبا هما القضا فيجب عليهما القصاص لئلا ان ينجا
العقوبة لا يجلبا لهما في جنابة والتسبب جنابة قاصرة ولهذا ان لم يجرع مع
الدافع فادامع القصاص كجلب الدية لان القتل بغير حق لا ينجي احد من الجنتين **قوله**
ضمن صورة مثله إذا رجع الفرع عن الشهادة بضملا في الضمان على اختلاف وان اتفقا لال
اشتهدا والفرع بان قال لم يشهد شهود الفرع شهدا دلي لا يضمن اتفاقا فان قال شهد
وغلط لا يضمن وعند محمد يضمن له ان الفرع لقياه مقام الال فقل شهدا دلي
مجلس القضا بشهادة الال وهذا بغير عدالة فصار كانه حضر بنفسه في المجلس
فشهد ثم رجع لهما ان شهادة الال وقعت في غير مجلس القضا في عطف الال حصل
شهادة من حضر في مجلس القضا فلا يلزم الال وان رجع الجميع بغير الفرع فقط عند
محمد بغير الشهادة عليه ان ضمن الال وان ضمن الفرع له ان التمسك بالثقل
الاشهاد والنقل من الفرع والاشهاد الال فيجوز بينهما لهما ان هما ستر لم يستب
اذا اجتمعا يملك الضمان على مباشر لا على سبب **قوله** وقول الفرع صورة مثله قول
الفرع كذب اصول وغلطوا في شهدا دهم لا يعتبر فلا يقتص قضا ما مضى كافي الرجوع

ولا يلزم لغرامة لأنه لم يرجع وقوله ضمن المزمع بالرجوع مستغنى عنه بقوله في باب الشهادتين
الزنا والرجوع عنها او ان يكونا في صورة الرجوع **قوله** لا شاهد الا حصا صورة مثله اذا شهد
على آفة بالزنا وقيل شهودا فخران الزنا تزوج امرأة مسلمة حرة عاتلة بالغة ووطئها فزعم
انه هو عليه فرجع شهودا الا حصا لا يضمنون دية محرمهم لانهم شتموا الزنا فصلا لا عمدة
لا دية فلا يضمنون **قوله** كما ضمن صورة مثله اذا شهد شاهدان على آفة انه قال لعبد ان
دخلت اقدرا فانت حرة او قال لامرأة قبل الدخول اذا دخلت اقدرا فانت طالق فشهد
آخران بوجود الشرط وقضى القاضي بالعق والطلاق ثم رجع الفريقان بجوابهما
على شهود التعليل لا الشرط لان شهودا يمين اشبهوا بشهادتهم العلم بموجبه للمحكم
قوله انت حرة وانت طالق والا فزون اتبوا الشرط والشرط لا يعارض العلة في
اقتضا الحكم والقضا بالعق يقتضي الدعوى في لا جرة للشهادة بدورها **كتاب**
الوكالة وردها عقيبا لشهادته لانها اعانة للغير كالشهادة وجاز التوكيل لانه عليه السلام
وكل يشترى شاة انحية **قوله** ويبي التوكيل تفويض التصرف الى آخره لغير هدايته
في التصرفات او قلتها او كثره استقلاله ونفيا للرجوع **قوله** وشرط صورة مثله
اموكل في ملك التصرف لانه الوكالة نيابة عنه لا نيابة له والوكيل في بعض
يعتقد زوال الملك وبثوته بالاجابة القبول لا المضي والهازل لا يقصد ان
م خلاصها با وضع له لا تباع الهمول لا يقتص عنه فيكون الهزل منه **قوله** فصح صورة
مسئلة توكيل آخر الى اقل البالغ او ما دونه منه فلا يجوز تمثيلية لان قول الموكل من
ملك التصرف يتناول المثلية والتفوية والدونية فاذا وكل صبي جورا او عبدا جورا
ينعلق الحق بملكها لهما كما لا يفتق بالقدح وبيته لان صحة التصرف نظر وطوق
العمدة من تصحيح ما فيه نظر ويدفع عنه ما فيه ضرر بكل ما جاز له ان يعقد بنفسه ولا بد على
هذا ان الوكيل ليس له ان يوكله فيما وكل به لان المراد به ان يعقد بنفسه فان قيل هذا
لا يطرد لان الذي يملك بيع نفسه ولا يملك ان يوكله مسلمة قبل العوارض لا يقدر
التواعد ولهذا ان قالوا لو قال كل من تزوج امرأة يتحلل ويخرج محل له ووطئها لا يبر عليه
لما يضمنه كجدة تكون بينهما عارضا ولا يفتق هذا توكيل مسلم الذي بشره فمروا بها
وان لم يملك الموكل هذا التصرف لانه لم يقل ما افلا وقوله يعقله مستغنى عنه بقوله وقوله
الوكيل **قوله** وبالخصوص صورة مثله يجوز التوكيل بالخصوص في كل حق ولا يلزم بدون رضا الموكل
في غير تدبيره قياسا على ما لا يبرين ان يكون الموكل معذورا بالعدول المذكور ولا

بلزم قياسا على قبض الدين فاذا وجبت اليدين على المخذرة في خصوصه الوكيل يثبت القضا
 ثلثة عدول كلفهم ويشهد آخران على خلفها لان النيابة لا يجزى في الحلف وعندس الجوز
 باثبات القضا من هذا القذف وهذا سرقة ولا يجوز باثبات الزنا والسرقة اتفاقا ان
 خصوصه الوكيل بل في خصوصه الموكل ولا مدخل للابدر في هذا الباب. ولهذا لا يثبت بشهادة رجل
 وامرأتين والشهادة على الشهادة وكتب الى القاضي لهما ان وجوب الحد يعين الى
 الجناية وظهوره مضاف الى الشهادة والخصوصية بشرط تحقق الاثر لهما فيها لان كفاية في
 الشرط فيجوز التوكيل بها ولان النيابة تجري في القضا بالحد فيجوز باثبات كل حق كبيع او
 من الوكيل باستيفاء الحد والقصاص في مجلس شعبة العفو في القصاص وشبهة تصديق القاذف
 في هذا القذف وشبهة دعوى كالا في السرقة لا السرقة **وهو** وهو حق ضرورة حقوق
 يضيفه الى نفسه كالباع وخواته يرجع الى الوكيل ان لم يكن تجورا وعند في الموكل له ان
 الحق في تراجيع المكس وملك للموكل فينتقل تواجده به قياسا على الرسول والوكيل بالنيابة
 لانا ان الوكيل اذا اضاف العقد الى نفسه يكون هو الموكل اجنبيا في العقد فلا يعلق الحق
 بالاجنب كسليم في البيع والشراء والرجوع عند تخلف المبيع خصوصه بالبيع لان يسلم المبيع
 الموكل فلا يرد بالبيع لانا ان الموكل لانه حكم الوكالة بالتسليم اليه ولا يبق له بدول ملك
 فلا يكون ضمما وسفعة ما يباع فيه بملك المشتري ويثبت ملك للموكل ابتداء ولهذا لا يعلق
 قريب الوكيل ولا يزول نجاح ملكه لو شتر **وهو** وهو حق ضرورة حقوق يضيفه
 الوكيل الى الموكل كالنكاح وخواته يرجع الى الموكل لانه كذا في كل حق كذا في الغير لا يكون
 قاذفا فلا يكون الوكيل هنا عاذا او لعدم مما لا الهامية فلا يطالب وكيل الزوج بالهرم ولا وكيل
 المرأة بتسليمها ولا وكيل الزوج بالبيع باستيفاء البدل ولا وكيل المذبح عليه باءا البدل ولا
 وكيل الموالي بالعتق والكتابة باستيفاء البدل ولا وكيل العبد والملك باءا البدل ولا وكيل
 الوهاب بالاسرة او عند الرجوع ولا وكيل الموهوب له بالقبض ولا وكيل المصدق بتسليم
 الصدقة ولا وكيل الفقير بالقبض ولا وكيل الميعر والمودع والراهن بتسليم العارية و
 المودعة والراهن ولا وكيل المستعير والمودع والمقرض بالرد ولا وكيل المقرض باستيفاء
 المقرض ولا رسول المقرض باءا المقرض **وهو** وهو حق ضرورة حقوق او اطلب الموكل
 مشتري من المبيع فدان يبيع لان حقوق يعلق في عقد لا يعلق في عقد لانه اجنب عن العقد
 فاذا وقع له جاز في غير المقرض لانه ملكه وليس هو وكيل ان يطالبه ثانيا لانه لو اخذه لو جاز في
 فيخلو مع الفائدة **باب الوكالة في البيع والشراء** ما فرغ من بيان انواع الوكالة شرعا في بيان

احكامها **وهو** الامم صورة مسئلة او اوقع الا في ذمهم فقال اشترى بها طعاما ببيع الموكل
 على البر او كانت الذم كالمشتري كمنية فانفقتها وعلى الجوز اذا كانت قبلة كذم في ثلثة دراهم
 وعلى الدقيق اذا كانت بين الامر بين كاربعة الى سبعة وفي ثلثة اوبسمة ببيع على الجوز بكل
 حال لانه المتعار في غير مخصوص **وهو** ولا يصح اعلم اننا علم الفاضل متقددة قبل شروع
 هذا الكلام ليمتد بها المسمى في معرفة ما لها والرفيق بمجهول الجنس ليشاؤا لذكره
 الا انه وهاهنا في آدم من حيث مختلفان لاختلاف المقصود وكما ان التوجه الدابة اجنب سخي
 ولهذا لا يصح تسمية هراولها معلوم الجنس ولهذا يصح والعبد مرقوب بينهما كالتدار
 نظرا الى اختلاف المقصود والمعن فيقصدهم الركني لجمال ومن الهندي الخدمة والتوكيل
 نوعان خاص وعام فالعام يصح مع جهالة الجنس كما قال يبيع على ما رايت في حق
 يبيع بتفصيل نيته ان شاء الله تعالى فاذا عرفت هذا لا يصح التوكيل بشراؤا لشيء مجهول
 الجنس ان قدر المثل لان جهالة الفاضلة يمنع صحة الوكالة ويصح بمعلوم الجنس وان
 لم يبين نوعه كالركن والهندرق قد رتبنا بعينه لان جهالة المتوسطة يوجب مجهول الجنس
 ان يبين او قدر ولا يلحق بمجهول الجنس في عبارة الكتاب ركنا كذا لا يخفى عليه من له
 تأمل ما في وفكره منقوشا في شرط المتأقرون بيان الحق لانهما اشترى باليمن المذمور
 في كل حق وقوله وابقه مستغنى بقوله الا اذا ذكر نوع الدابة كالحمار وبشره عين
 صورة لانه اذا وكل الدين لم يدون يشتري له فرس بذلك الدين وعين المبيع او
 البائع يبيع التوكيل اتفاقا وان لم يبين لا يبيع وقال لا يبيع لهما ان الدارام والدينان
 لا يتعنتان في العود والمعاوضات عين كانت وديننا ولما اذا اشترى شيئا
 بالدينام الدين على البائع ثم نقضوا ان لا دين له عليه لا يبطل الشراء فيجب مثلها واذا
 لم يبين بصير القبيد والاطلاق واحدا ولو اطلق صح التوكيل هكذا هذا انما يتعنت
 بالتعنين في الوكالات عين كانت وديننا ولهذا ان الموكل لو قيد الوكالة بالعين منها
 او من الدين منها فملك العبد منها وسوى الدين فمجهول يبطل التوكيل فاذا
 تعينت يكون هذا التوكيل توكيلا بملك الدين من غير عهده لدين وذلك لا يجوز الا اذا
 وكله بقبضه لم ينعقد بقبضه ولا يملك له بقبض البائع ثانيا غير ان الدين بقبض دينه
 او لا تم نفسه لانه توكيل بمجهول بخلاف ما تقدم **وهو** وبشره نفس المذمور صورة لانه
 اذا قال لرجل العبد اشترى نفسك فمولاك بالفس قال لولا ان يبيع نفسه لفلان
 بالفس فباعه مولا على هذا الشرط يكون العبد ملكا للامر وان قال يبيع ولم يقل ولا لفلان

ان يبيع نوعا لا يبيع شيئا
 ان يبيع نوعا لا يبيع شيئا
 ان يبيع نوعا لا يبيع شيئا

عنى على مال وان وقع الشراء للجلد يحتاج الى قبول العبد بقوله بعت نفسي لاني لو
 بعت في طر في العتق كما طر في النكاح وليس يباع ان يجلس العبد بعتي يستوفي البدل لانه
 العبد بعت نفسه فيكون قابضا لنفسه بمجرد العقد كما ان الفاسد اذا اشترى المصنوع
 لا يكون يباعه جسد مبيع لوجود القبض بمجرد العقد سواء اشترى لنفسه او لغيره فكذا يباع
 قبل انه وكيل بشرائه بعينه اذا اشترى مطلقا او بشرى لنفسه بعت الشراء لان
 العبرة في العتق والملك وهما وقع الشراء للعتق لا الشراء بعت لآخر اذا وافق لوجه وهما
 خالفت لان بيع الموكل بعت نفسه اعتناق على مال بشرائه قبول العتق والامر بالشراء
 ليس باعتناق **ق** وفي بعت نفسه الامر صدقة لانه اذا قال العبد لا افرق بعتي نفسي
 مولاي بالف ودفع الالف فقال الوكيل للموكل بعت نفسك بعت العبد بالف فباعه بكونه
 اعتناق على مال لان بيع الموكل بعت نفسه العتق على مال او بشرى لنفسه
 قبول الاعتناق بدل فكان اما مورا سيرا منه فكان العبد بشرى نفسه وان لم يقبل
 لنفسه بعت الشراء على الوكيل والالف للموكل لا كسب يجب على المشتري الف اذ لاجل الشئ
 كما يجب على العبد الاول عتقا بولا للمعتق **ق** فان قال صورة لانه اذا قال اشترى
 عبدا بالالف فجاء بعبده وقال اشترى لك وقال الامر اشترى نفسك فان كان
 الشئ مدفوعا للموكل صدق والا صدق الامر لما سياتي وقوله مات قيدت فاني
ق والرجوع صورة المسئلة للموكل بالشران يرجع على الموكل الشئ سواء دفع الشئ
 الى البائع او لا لان الوكيل كالبائع في الموكل الا بمرأه للموكل رد المبيع على الوكيل يجب
 والبائع استيفاء الشئ فكذا هذا وله ان يجلس المبيع في يستوفي الشئ وعند زول الشئ
 له ان الوكيل نائب عن الموكل فيكون بده الموكل وقبضه قبض الموكل فلا يجوز جسد
 المبيع بقبضه ولا ان المبيع مائة في بده وليس لبايع جسد المائة بده بغيره صحتها
 نقا ان الوكيل مع الموكل كالبائع في الشراء والبائع جسد المبيع في يستوفي الشئ فكذا هذا
 فان هلك المبيع في يد الوكيل قبل حبه هلك في مال الموكل ولم يسقط الشئ لان يرد
 يد الوكيل يد الموكل في هلاك المبيع وان هلك بغيره هلك بغيره هلك المبيع وعند
 هلاك المبيع وعند زول هلاك العتق بصورة ظهور الاختلاف بهذا اذا اشترى
 شيئا قيمته عشرة نجسة عشر يرجع الوكيل على الموكل نجسة عند من يقول هلاك
 هلاك المبيع وعند من يقول هلاك المبيع هلاك العتق لو كان الامر بان يجلس بوجه الموكل
 على الوكيل نجسة عند من يقول هلاك المبيع هلاك العتق لا يرجع شئ عند من يقول هلاك

هالك المبيع في الاصول **ق** وليس للموكل صورة مسئلة ليس للموكل شئ
 معين لنفسه عند غيبة الموكل لانه الوكيل لا يملك عزل نفسه عن الوكالة بدون علم الموكل الا ان
 يشترى بخلاف سواه من الشئ وبغير التقيد لانه خالف الموكل وعند زول الشئ لا يملك
 في الذمة بعت الموكل لانه يشترى بوجه لانه لا يملك ولو زل في الذمة بعت كما تراهم والذمة بغير
 اختلاف اذا كان عين المبيع لانه بيع لانه ان الوكيل ينصرف له المعتاد والعتق وهو بشرى بالمال
 المطلق او وكل بشرى فاشترى لانه بعينه الاول وان اشترى بغيره الاول بعت الشراء للموكل الاول
 وعند زول الشئ في بعت غيبة الاول لانه الوكيل الاول اذا حضر بكونه الشراء بغيره ولم يكن
 خالف الامر بخلاف غيبة الاول **ق** وفي غير عين صورة لانه اذا اشترى بغيره بعتي فاشترى
 بكونه للموكل عند حبه وعند من حكم النقد لانه كل من عاقل عامل لنفسه في يقوم البطل فكذا لا يملك
 ان المطلق كمثل الحق واحد منهما على السواء في حكم النقد كما في حالة النكاح لان يضيف العقد الى
 دراهم الموكل بان قال اشترى بهذا الالف لانه الظاهر انه لم يضيف الموكل وبنو الشراء للموكل
 لان الشئ دليل التعيين **ق** ويبطل الصرف صورة لانه يبطل الصرف وتسلم بغيره وهو الموكل
 لان العاقد هو الموكل في شرط قبضه وان لم يتعلق به تحقيق كالحصة والعبد هذا اذا كان
 الموكل فابا في مجلس وقت العقد واذا كان الموكل حاضرا وقت العقد يبطل بغيره الموكل لان
 العقد ينتقل للموكل كصوره فيصير كانه عاقد ويجوز ان يبيع في الصرف فيجانبين وتسلم بكونه
 بانشاء المبيع لان بيع الوكيل ماني ذمته على ان يكون الشئ بغيره **ق** فان قال بغيره صورة
 المسئلة اذا قال لا افرق بعتي هذا العبد لاني بعتك فباعه ثم انك توكل بغيره هذه لان قوله بعتي بكونه
 اقرا بالوكيل لان يصدق ان اقاربه ان يرد بغيره لانه ان يسله المشتري ان يبيع بكونه
 بغيره بغيره بالتعاطي **ق** ولو وكل صورة لانه اذا وكل بشرى فخرج بدهم فاشترى موني
 فخرج ببيع المني بدهم لم يملك الموكل المني بنصف درهم وقا لا يلزم ملوان بدهم لانه
 في الفة الوكيل الموكل لا بغيره فافقه فينقد على الموكل كما اذا وكل ببيع عبدا بالالف فباعه
 بالالف لانه وكل بشرى المني لا بشرى الزيادة فينقد على الوكيل وقيد بقوله فباع
 بدهم لانه لو اشترى المني ببيع فباعه بغيره بكونه لانه خالف الموكل لانه وكل بشرى
 لم يرب ويمن بدهم لا قبل **ق** فان مر صورة لانه اذا وكل بشرى بغيره بغيره بغيره
 لم يرب بغيره فاشترى لانه بغيره بزيادة يتغيب الناس بغيره لانه الوكيل لم يقبل
 بغيره بغيره وان قال اشترى العبد بغيره بالالف فاشترى احداهما بغيره بنصف لانه يكون بغيره
 لنفسه وقت الزيادة او كثر الا ان يشترى لا بغيره باني الشئ قبل ان يوصيه وقا لا يكون

ان اشترى بزيادة على خمسة بتغابن الناس فيها لا المطلق بجل المتعار لان بقا
 الاصل بالعبدين حال استوائهما في القيمة يقتضي ان لا يعلو على السواء وان قسم
 على كل واحد منها خمسة فاشترى بزيادة على خمسة لا يقع على الموكل قلت وكثرت
 فكذا هذا وفيه ما لا يخفى **باب** فان قال اشترى صورة له اذا وكل بشرا بعد اذ كان
 الامر شريته بنصفه فان كان الشئ مدفوعا صدق الوكيل ان واه لان الشئ مائة في يده
 وقد ادعى الخوارج عهده الامانة والاصدق الامر لظهور مخالفة لان الموكل امر بشرا
 على يد الوكيل وان لم يكن مدفوعا صدق الامر ان سوي النصف وان كان
 مخالفا لا خلافا في مقدار الشئ فاذ كان مخالفا لم يرد الموكل في بيعه **باب**
 وكذا في عتق صورة له اذا وكل لشري له بعد امتهان ولم يذكر الشئ فقال الوكيل اشترى
 العبد بالثمن وقال الموكل اشترى بنصفه مخالفا لا خلافا في مقدار الشئ فاذ كان مخالفا
 يلزم الموكل ان يسترد الكفو وان صدق البائع لانه باع ان كان مستوفى الشئ صار
 اجنبيا عنها والاصار اجنبيا عن الموكل فاذ انى تصديق بغير خلاف بين الوكيل والموكل
 فيجب المصير الى الخلاف في الاظهر **فصل** لا يقع بيع الوكيل لما يبيع من احوال الموكل
 بالشرع في بيان احكام الوكيل بالبيع صورة له لا يجوز للوكيل ان يشري له بعض من
 لا يقبل شها وانه لا يولد له اوز وجبة او عبده ومكاتبه وقالا يجوز بمثل القيمة التي ابد
 ومكاتبه وان كانت الوكالة مقيدة بالمشية بان قال بيع من شئت بجوز عقده مع اولاد
 وان باع من نفسه وخراب صغير لا يجوز وان قال ان باع باكر ثم القيمة او شري باقل
 منها بجوز اتفاقا لهما ان احكامهما متباينة ومنافعة منقطعة ولهذا اجل الا ان يطلق
 للابن جارية نفسه فيكون عقده معهم بيعا وشرها كالعقد مع غيره ان المنفعة بينهما متصلة
 ولهذا لا يقبل شهادتهم لهم فيكون عقده معهم كالعقد مع نفسه **باب** ويصح بيع الوكيل
 المستلزم للوكيل بالبيع بالبيع الفاضل قال لا يجوز لهما ان يبيع لغير الفاضل
 بيع من وجه وبه من وجه وهذا هو مصدر من امرين غير الشئ ولا يملك الا الوصي و
 لم يوكل بها وبالعرض وقال لا يجوز لهما ان يتفادى بيع من وجه وشرى من وجه ولم يوكل
 وبالنسبة الى اجل متعارف بين التاجر وعند لا يجوز له ان الاصل الشئ ان يكون قال
 فيصرف الوكيل المطلق الى الاصل فلا يكون البيع بالنسبة ما ذنوبه لا بنصفه ان البيع
 مبادر له الحال بالمال فلا يخرج كل واحد منهما من ان يكون بيعا **باب** وبيع نصف وكل صورة له
 اذا وكل بيع عبده بنصفه جاز وقال لا يجوز في بيع نصف الاخر قبل ان يرد الموكل

لان الشئ عيب فاشترى بزيادة على خمسة فاشترى بزيادة على خمسة فاشترى بزيادة على خمسة
 فخصفه او لم ان يجوز وان وكل بشرا بعد امتهان فاشترى بنصفه لم يرد اتفاقا والفرق بين
 ان الوكيل اشترى من نفسه لانه يحتمل ان اشترى لنفسه فان لم يوافق بعبده لا امر والوكيل بالبيع غير
 منهم لانه لا يقدرا على بيع نفسه كيف باع غيره على وجه المصلحة والخلاف في ان يرد في نفسه
 وان لم يحصل بتفريقه ضرر كما لو اشترى بزيادة على خمسة فاشترى بنصفه **باب** واخذ صورة له اذا اذن الوكيل بالبيع
 رهن او كفيل بالثمن صح لان كل واحد منهما لو يبيع بالثمن فيملك الوكيل ذلك فان ضاع
 الرهن في يد الوكيل او تورط على الكفيل كما اذا دفع الحادثة الى فاض بري براءة الامل بغير الكفيل
 فيملك فوات الكفيل مغفلا لا يضمن الوكيل الشئ لانه لم يصر مقيدا بذلك **باب** ويقتد
 صورة له بعبده بغير شري الوكيل بمثل القيمة وبزيادة بتغابن بمثلها في مثلها لان ما تقدر
 وفوه بقره عهده في لو شري بالغبين الفاض لا يقع في الموكل والغبين يسير يدخل تحت
 تقويم الحقوبين قبل قدر في الدرامم بربع عشر القيمة وفي العود بنصف عشر القيمة
 وفي الجوز بنصف القيمة وفي العقار خمس القيمة لان الغبن ثقله اهما رسة في التصرف والتصرف
 في الدرامم اكثر ثم في العود ثم في الحيوان ثم في العقار بخلاف الوكيل بالكلية في لو وكل
 بان يترق له المرأة ولم يسم لها مهر فترق المرأة على غبن فاحس وق لا يجوز لانه
 مقيد بالتعارف كما في البيع في يني ان لا يجوز لانه وكيل بالشرى وفي الشرى لا يجوز الا ان يقول
 ان ثمة لا يجوز لانه يوثق انه اشترى لنفسه لم يوافق وفي الشك بصفه الموكل فلا يوثق
 فيجوز واذا اشترى له قيمة معلومة بين ان سوي المثل بالغبين يسير يلزم الامر **باب**
 ووقف صورة له اذا اشترى الوكيل بشرا بعد امتهان بقره شراؤه فان شري الباقي قبل
 ان يرد في التوقف يلزم الموكل والازم الوكيل لان شري البعض قد يقع وسيله الى
 شري الباقي فلا يكون مخالفا **باب** ولو رد صورة له اذا وبيع على الوكيل بالبيع قبل ان يرد
 رد على الموكل لان الفسخ بالقضاء فسخ في حق الكل والا فلا لان الفسخ بالترتيب اقل
 والاق بالبيع جديد في حق الثالث والموكل ثالثا وبه كما كان يعرف كالكفيل بغير الكفيل فان
 باع صورة له اذا قال لا يرد امرتك ببيع عبدي بالنقد فبعته بالنسبة وقال الوكيل طلقته
 في لقول الموكل لانه الاصل في الوكالة التقييد لا البرى انه لا يملك ان يودع وكل من كرا الوكالة
 فاذا كانت كذلك يستفاد من جهة الموكل فيكون لقوله كما اذا انكر الوكالة وان خالف في ذلك
 المصداق ورتبها لصدق في مصداق لانه الاصل في المصداق الاطلا والموكل لا يرى انه يملك
 ويوكل في لقوله الذي لم يمسك بالاسم والبيت لمن يدعى العود في **باب** ولا يرد صورة له

اذا وكل رجلين وكالة متقارنة بان قال وكلتكما لا ينفرد احدهما بالتصرف في المخصوصة
 وردود دليقة وقضاوين وطلاق وعقود لم يوجها وعند زفر لا ينفرد في المخصوصة وان وكلت
 وكالة متعاقبة ينفرد احدهما بالاتفاق فيد برودة الودعية لانه اذا وكل رجلين بعضهما بعضا
 ليس لكل واحد منهما ان ينفرد بالتصرف فاذا قبض احدهما بغير اذن صاحبه صار مضافا
 انه الموكل رضي برأي اياهما لا يراهي احدهما فلا يملكها وحده لكان ان اجتماعهما في كل ما يبيع فيسائر
 احدهما برأي الاخر في لو باسره بوزن ذلك لا يجوز اتفاقا وفي غير ما في الفضول لا اتفاقا ولا رأي
ق ولا يוכל وكيل صورة شئ ليس له ان يוכל غيره لانه رضي بتصرف الاول لا يتصرف الا في
 عقد الوكيل الشاخص لا في الاول او حال غيبته او اجنبية فاجاز الوكيل الاول وقد اذن له في الثاني
 ان الوكيل بالطلاق والعقود اذا وكلت بالطلاق فطلق بحصة الاول لا يقع لان الوكيل
 بالطلاق يتعين بكلام الوكيل فلا يوجد بشرط بطلان الشاخص فلا يقع **ق** ولا يقع صورة شئ
 اذ اذوق الحكايا والذوق صورة تخرق المسلم او يبيع لها او يشتري لها لا يجوز لان هذه
 ولاية نظرية في شرط التخصيص الى القادح فيستحق لوجوده في النظر ورفق برب القدرة و
 الكفر برب الشفعة على مسلم فلا يفوق اليها **باب الوكالة المخصوصة والتخصيص** لما فرغ
 من بيع التوكيل شرع في بيع التوكيل المخصوص او القبض **ق** للتوكيل صورة شئ الوكيل بالمخصوص
 او التفاضل وكيل بالقبض وعند زفر لا يكون الوكيل بهما به لانه اخصصة او التفاضل مع
 القبض من ان يختلفان فلا يكون التوكيل بهما توكيلا بالاف لانه ان المطالبة لا ينتهي
 الا بالقبض فملكه والقبض اليوم على كل رفر لظاهره لانه في الوكالات **ق** ولو وكيل صورة شئ
 الوكيل بقبض الدين وكيلا بالمخصوصة في لواقم المدينون البيعة على ان الدين استوفى دينه او
 ابرأ او جحد مدينون واقام الوكيل البيعة يقبل وقال لا يكون وكيلا بها والوكيل بقبض الدين
 لا يكون وكيلا بالمخصوصة اتفاقا في لو وكل بقبض عبده او امرأة او امته فاقام مودع
 او امرأة او امته بيعة على البيع والطلاق والعقود لا يقبل في حق وقوع البيع والعقود والطلاق
 يقبل في حق تصرف الوكيل لهما في اختلافهما ان الوكيل بقبض الدين لا يكون وكيلا بالمخصوصة
 فكذا هذا ان التوكيل بعض الدين توكيلا بالبيعة لانه لا يكون تقيضا بشاها لا باعيانها
 فيملكها كالوكيل بالتشريع بخلاف الوكيل بقبض الدين لان مقتضى ملكه هو كل ما يكون توكيلا
 بها كالشراء **ق** وصح صورة شئ اقرار الوكيل بالمخصوصة على موكله عند القبض وان اقر عند غير
 القبض لا يقع وكلمة يخرج به في الوكالات في لو شهد بملك احدته يقبل وعند زفر انما وجد ان
 الوكيل قائم مقام موكل باقائه فافتره لا يفتن بحسب الشاخص فكذا اقرار من قام مقامه ولان

انما يفتن بحسب القبض اذا لم يكن موهبا الا بانضمام القبض اليه كالبيعة والتمويل
 الاقرار موهبة فله يفتن بحسب القبض لهما انما التوكيل بالمخصوصة توكيل بحسب الموهبة ولا يفتن
 اليه بحسب القبض لاني عرفت **ق** كتوكيل رب اهل صورة شئ اذا وكل الطالب التوكيل بقبض
 ككفول به على الموقوف عنه لا يقع الوكالة فيبقى الكفالة على حالها في لو ملك في يده لا يملك في يده
 لان الكفالة اقرب من الوكالة لكونها لازمة فلا يكون الادنى تاسي للاقوى ولا يجمع معها لان القبض
 الواحد لا يكون ضمينا ومينا بخلاف الكفالة فان وكل بقبض الدين ثم ضمن الوكيل الدين ضمن
 الكفالة فيبطل الوكالة **ق** ومقتضى التوكيل صورة شئ اذا ادعى انه وكيل الغائب بقبض دينه عليك
 فصدقه المدينون يوم تسليم الدين الى الوكيل لان الاقرار بالقبض مقبول فان كذب الشاخص
 الوكيل في التوكيل وحلف دفع المدينون اليه ثانيا لان وكالة لم يثبت ويرجع المدينون الى
 الوكيل بالمقبوض ان كان باقيا وانما يرجع اليه لان المدينون لما صدقوا الوكيل فقد عرفوا
 انه محقق في القبض فيكون مينا والامتنان يكون ضمينا الا ان يقول عند الدفع دفع ليك
 على ان الموكل ان اكره وكالة واخذتني ثانيا فانت ضامن لذلك حال او دفع مكره باق
 الوكالة او سكت لانه دفع اليه المال على الاجازة فاذا انقطع رجاءه يرجع اليه و
 اذا ادعى انه وكيل الغائب في قبض الودعية وصدقه المودع لا يؤمر بتسليم الودعية
 الى الوكيل لان الاقرار بالغير مقبول **ق** ولو قال صورة شئ اذا ادعى ان
 المودع مات وترك الودعية ميراثا له فصدقه المودع امر بتسليمها اليه لان اتفاقهما
 على موت المودع يكون اتفاقا على انه ملك الوارث ولو ادعى انه يشتري الودعية من
 المودع وصدقه المودع لا يؤمر بتسليم الودعية اليه لان اتفاقهما على ان المودع اهل
 لذلك **ق** ومن وكل صورة شئ اذا قال المدينون لو وكيل رب الدين ان موكلتك
 اخذه ولا بيعة له يؤمر بدفع الدين الى الوكيل لانه وكالة يثبت فلا يؤخر دفع
 الدين لاحرم موهوم وهو لا يفتان في حكم الموكل يستخلف بانه ما قبضت هفتك
 شئ فان وكل مؤخر باسره وادما قبض الوكيل لظهوره فخطا القاضي بالتمويل لا الوكيل
 لا الوكيل بانه لا يعلم بقبض الموكل لان النيابة لا تجوز في البيع وان قال البائع لو وكيل
 المشتري برودة البيع بالحبس موكلك رضي بالحبس والبيعة لا يقضى بالبردة بالحبس على
 البائع في حلف المشتري واخرق ببيعة البردة بالحبس ويخرج الدين ان التدارك
 ممكن في مسئلة الدين باسره وادما قبض الوكيل لظهوره فخطا القاضي بتمويل رب الدين ومنها
 لا يمكن لان القبض بفسخ البيع يلزم في لا يجوز فسخ القبض بغير خطا القاضي بالتمويل لان

مطلق في النيابة لا تجوز في البيع

ان العين حجة تدفع فلا يكون حجة الاثبات لان الاثبات فوق التدفع فلو علم ان حجة الربعة
 البينة والنكول حجتان للتدفع واليمين واليمين حجتان للتدفع ولا يخلف صورة كونه او ادعى
 انه تزوجها وانكرت وادعت ذلك فانكر او ادعى بعد نقض العدة انه زوجه في العدة
 فانكرت وادعت ذلك وانكر او ادعى الحول بعد نقض العدة الا لا بد ان قارها فانكرت
 او ادعت ذلك وانكر او ادعت ان على مولانا انه ولدته منه وانكر لا يصحور النكاح لانها
 صارتم ولدته وادعى على جرحه من النسب انه عبده وانكر او ادعى على جرحه من النسب
 انه ابنه او اباه فانكر وعجز عنها يصح في النكاح بل يمين فيجب ما كان على ما كان ولا يمينه عليه
 القصور الاصل فيه انه النكول لا يكون حجة في الاشياء المستثناة من الشهادة فلا يخلف وقا لا يكون
 حجة فيستخلف لهما انه النكول ان اراد ان يما دون الكتاب لا يمكن ان يبدل مع شهادته ليدل
 لان امتناعه في اليمين يحتمل ان يكون لاجل التورع عن اليمين الكاذبة ويحتمل ان يكون لاجل
 الترفع عن اليمين القادرة فيثبت الاشياء الستة بالشهادة بدليلها ثبت بشهادة رجل
 وامرأتين وبالشهادة على الشهادة بكتبت بالقاضية لا القاضية فيثبت بالنكول انه النكول
 لو حصل اقراره بكونه زوجه كاذبا في النكاح ولو حصل بكونه زوجه حقا فيحصل بكونه زوجه حقا
 الكذب مع شهادته لا اقراره فلا يجوز في الاشياء الستة مشهورة فان قيل كيف يقال لهذا النكاح
 وهي سبعة قبل الامومة والولادة بانه لثبوت **النسب** وهو مشهور انه اذا ادعى على آية انك قد نسي
 بالزنا وعليك هذه وانكرت ان لا يستخلف لانه النكول حجة مع شهادته فلا يثبت تزوجها وان
 ادعت تزوجها فادعى انك قد نسي بالزنا وعليك هذه وانكرت تزوجها لا تخلف لانه القاضية
 مقام هذا الزنا في جانب تزوج فلا يثبت النكاح بالنكول **وهو** حلف من الزوجين على حلف في ذلك
 التزويج كما اذا ادعى على انك قد نسي بالزنا وعليك هذه وانكرت انك قد نسي بالزنا وعليك هذه
 يعقبن باليمين لانه يثبت بالشهادة فيثبت بالنكول لا بالقضاء لان كونه لا يثبت بها فلا يثبت بذلك
 وفي دعوى الطلاق اذا ادعت قبل النكاح او بعده فانكر الزوج فان حلف برئ وان حلف بغيره عليه
 بنصف مهره والطلاق ان عجزت عن النكاح كما اذا ادعت مهره حقا او كاهنه ونفقة لانه ذلك دعوى المال
 النكاح فان حلف على النكاح برئ وان حلف بغيره بالمال لا بالنكاح ولا يبعث بهما في دعوى
 النسب كما اذا ادعى مهره حقا او كاهنه ونفقة وحق الخصامة كما اذا تزوجت مولا بسبب
 الاخوة وانكرت الابن ذلك وادعت ثمة على ان اللقيط انه ثمة وانها اوله بالخصامة و
 انكرت لفظ ذلك يستخلف على النسب لهما فان حلف برئ وان حلف بغيره بالمال ونفقة ونكاح
 لا بالنسب **وهو** وكذا منكر الحق وشهادة يستخلف في دعوى القصاص اتفاقا في حلفه

الدعوى

الدعوى اتفاقا فان نكل في الطرف بغيره بقصد من الطرف لا بقصد من النفس وحسب حلفه
 وقا لا يعقبن باليمين في النفس الارش في الطرف لهما ان النكول اقرار مع شهادته فادعى الميثاق بقصاص
 يجب الدية والارش لانه النكول بدل مع شهادته والبديل يجري في الطرف في النفس واليد يجري
 الا بانه في الطرف في النفس بامانة الآفة **وهو** فان قال صورة مسئلة اذ ادعى على بينة
 حاضرة في المحرم وطلب يمينه لا يخلف فيقال له اعط كفيلا بنفسك ثلاثة ايام وان منع
 ذلك لازم فزارعه حيث سار وان كان غريبا على الطريق يعطيه كفيلا به مقدار ما يكون له
 جاسا في الحكم فان امتنع بلازم هذا المقدار وقا لانه ذلك وان قال فهو من خارج حلفه
 اتفاقا وان قال له بينة حاضرة في المحرم لا يستخلف اتفاقا لهما قوله عليه السلام يمين على من انكر
 ان الخفيف مرتب على العجز عن اقامة البينة ولان البينة اقرار لانها ملزمة باليمين وافقه فلا يجوز
 الا للتمنع وجود الاقرار في الجور المصير الى القياس مع وجود النص **وهو** وحلف بيمينه فان
 بياى موضع يحلف من في بياى كيفية اليمين مشهورة باليمين بانه لا بالطلاق والعقاق لقوله عليه السلام
 في حلفه حلفا يحلف بانه او ليدرا الا اذا حلف فحلف بيمينه بانه لا باليمين الكاذبة بانه
 وانكرت باليمين الكاذبة بالطلاق والعقاق وان حلف برئ وان حلف بغيره بالنكول لانه
 نكل في المنع عنه شرعا وبطلان اليمين على ما سلكه الله انما ثبت القاضية مشهورة بانه الذي
 لا الا اهو عالم العجب شهادته وهو من اقرهم لان احوال الناس شتى فان البعض يمتنع عن
 اليمين بتفريطه وتجنبه فعدمه لا يترفع كعدمه بيمينه ولا يترفع كعدمه بيمينه ولا يترفع كعدمه بيمينه
 المبرق بيمينه حجة تدفع على حجة تدفع ويحلف اليهودي بانه الذي رآه في التوراة على موسى والنصراني
 بانه الذي رآه في الانجيل على عيسى ومجوسى بانه الذي خلق الله تعالى للدين عليهم لاطرافهم
 المذكور في المبرق قول محمد لان غيره يحلف بانه لا يغير لان ذكر الله في اليمين عظيم لا يخلف
 التورية والانجيل لان كتمان الله وبطلان فطيم ويحلف الوثني بانه لانهم يعبدون الله حق ومن
 سائرهم من خلقهم ليقول الله ولان بيوت عباده اتم كما لا يخلف مسلم في **المسجد** وكيف
 على اصل صورته بل اذا وقعت الدعوى بسبب يرتفع بعد الوقوع يحلف على اصله يستخلف في دعوى
 البيع بانه ما بينكما بيع قائم ببيع قائم الآن لا بانه ما بعته فلعنه ما عثم قال وفي دعوى النكاح
 على قولها بانه ما بينكما قائم الآن لا بانه ما نكحت فلعنه نكحتا ما بيننا وفي دعوى الطلاق ما
 باينه منك لان ما قال لا بانه ما طلقه فلعنه طلقها ثم نكحها وفي دعوى الغصب بانه يجب
 عليك رده ولا بانه ما غصب فلعنه غصبه ثم ملكه بالهبة الا اذا تزوجت النظر للنظر في حلف
 على اصل حلفه على اني انك حلف ادعى الشفعة باجوار او الشفعة بالطلاق البابين وقد عني

على حلفه بيمينه والنكاح حجة تدفع

نكاح

والمستحق للشفقة من نظر من قدس لانه صاوي
في كونه

لا يراهما بان كان شفعوا بكلف على السبب به ما اشترت هذه الدار وما هي مائة منك
لانه لو حلف على اصل بانه ما هو مستحق للشفقة او وقت له عوض سبب لا يرتفع بعد الوقوع كما اذا
العبد لم يعق على مولاه فانكر المولى بكلف بانه ما اعتقه له بانه ما هو مستحق في الحال التي
لا يرتفع عن العبد لم بعد الوقوع عليه فلا ضرورة له التكليف على الحال التي كان له ولو بعد كراهة
يكلف فيها على حال بانه ما هي مائة وما هي مائة في الحال التي لا ان الرق يكثر عليها بالارتداد ونقص العبد
وتفوي بدار الحرب **فصل** في حلف المستوفى اذا ورث عبدا فادعى الاقامة له ولا يثبت له كلف الوارث
بانه ما يعلم ان هذا العبد له لانه الوارث لا يعلم ما فعل المورث واذا ورثت كلف على البتة
بانه ما ليس هذا العبد لانه ذلك ثبت سببها روى ولو لم يعلم اشتراؤه ذلك لم يبيع للمبيع ما اشترى
ولما اتهم بكلف بانه هذا لانه لا يثبت على الشئ كما لو كانت البيعة على الاثبات **فصل** في حلف
اذا اقدم على كمينه فمضى به الى اوصاله فمضى عليه على حال حلفه لان عثمان بن عفان رضى الله عنه مضى
اخاف ان يصيب الناس فيقولون هذا من شوم عبيته الكاذبة وليس له ان يحلف بعد ذلك لانه ابطال
في الاختلاف باخذ البذل **باب** في اختلاف البيعة في بيان اختلاف البيعة في بيان
اختلاف الاثنين **فصل** ولا يختلفا صورة البيعة اذا اختلفت البيعة في قدر التمن والمبيع في كل من
لان الدعوى على البيعة من الدعوى على البيعة وجازت فاقعة البيعة من ان جانب كان لان كل واحد
ومشكلا لا يخلو واحد منهما يدعى عقد الا في غير ذلك وان كانا معا جاز وان برهننا فامتنعت للزيادة او نقص
في البيعة وان اختلفا في قدر التمن والمبيع اذا ادعى المشتري ان اشترا العبد من باني وادعى البائع ان يبيع
احدهما بالغير فيبيته البائع في الشئ وبيته المشتري في المبيع وفي نظر الى زيادة الاثبات وان عجزا
عن اقامة البيعة ولم يبرهن احدهما دعوى الا في حلف كل واحد منهما على نفق ما يدعيه الا في حال كلف
دعوى المشتري وان حلف نسيخا بقتضا او بالترك فيعود كل واحد منهما الى راسه واليه الاختلاف
المبني بقوله تعالى واذا كان كاي بيع عين بعين او عن براء القضي بايتناش لا ستوانها في الكار
فصل في اختلاف صورة البيعة اذا اختلفت البيعة في نفي الاجل والاثبات او القدر او في قبض بعض
التمن لا يخلو ويكلف لكان الاختلاف في هذه الاشياء اختلاف في غير المعقود عليه والبدل في
في اختلاف المعقود عليه والبدل عرف بالنقص على خلاف القياس في قبض بعضه **فصل** ولا بعد
المبيع صورة البيعة اذا اختلفت البيعة في مقدار التمن وبيعه بعد هلاك المبيع في براء المشتري او بعد فوجبه
من براء المشتري او زيادة المبيع من قبضه لا يخلو ويكلف المشتري وقال محمد بن علي في البيع على ثمة
الهلاك وان كان التمن عينا في الفان اتفاقا في رد الهلاك ان كان من قبض المبيع فله ان يبيعه
اذا اختلفت البيعة في الفان اتفاقا في رد الهلاك ان كان من قبض المبيع فله ان يبيعه

قال في حديث آخر واستلعة فاقعة ومطلق مع المقيده او اجتماعا في حادثة يخل المطلق على المقيده لانه
التحالف للفسخ والفسخ لا يرد على الهالك **فصل** ولا بعد هلاك بعضه صورة البيعة اذا اشترى عديدين
فوات احدهما عند المشتري قبل نقد التمن فقال البائع بعثها بالغير وقال المشتري اشترتها بالغير
لا يخلو لافا لافا لمشتري لان برضي البائع بترك قبضة الهالك فيحلف المشتري بانه ما اشترى بها
بالتمن الذي يدعيه البائع فان نكل لزم وان حلف حلف البائع بانه ما بعثها بالتمن الذي يدعيه
المشتري وان نكل لزم وان حلف بفسخ العقد في التمن وقال ابو يوسف في الفان فافها فافها البتة
في القول بشر في قبضة الهالك من التمن وقال محمد بن علي في الفان فافها فافها البتة
لمحمد ان هلاك المبيع يمنع النفي الف عنده وهلاك البعض ولا ان لا يمنع لانه سائر كل المبيع
لو كان قائما في الفان ولو كان النكل لكان لا يخلو لافا فان فافها الهالك النصف على كل نصف
حكم النكل اعتبارا للبعوض بالكل لانه ان اليمين حجة للمتكلم وكونها حجة للمدعى كالحديث على
خلاف القياس حال قيام المبيع فاذا هلك بعض المبيع يمتنع كلفه لاصل **فصل** ولا في بدل الكتابة
صورة البيعة اذا اختلف المولى والمكاتب في قدر بدل الكتابة يحلف المكاتب في لا يخلو لافا
ويفسخ الكتابة قياسا على البيع لا يخلو واحد منهما عقد معا وفسخ وفسخ ووجد الانكار
منهما يبرهن فان لم يبرهن في ذلك دائرة ببراءة العبد والعبد يدعى استحقات العبد عند اداء العقد
الذي يدعيه ولو نكره فبها لافا في التمن لانه التحالف ورد في البيع على خلاف القياس
والكتابة ليست في معنى البيع لانها غير لازمة من جهة المكاتب فافها على **فصل** ولا في رهن
مال مستوفى كذا اذا اقبلا على عقد سلم فاختلغا في قدر رهن مال لا يخلو لافا فان قال قول
المسلم اليه مع عبيته لانها لو كانا يفسخ الاقالة ويعدو سلم السابق والاقالة في باب
ات سلم لا يقبل الفسخ لانه المعقود عليه دين سقط بالاقالة والدين متى سقط لا يخلو
العود **فصل** ولا اختلفا صورة البيعة اذا اشترى حادثة وتقا بضايم تقابلا فاختلغا في قدر
التمن فقال المشتري كالتن عشرة فميك ان يرد العشرة وقال البائع كان التمن خمسة
فقد رد خمسة تحالف فافها في الاقالة قياسا على البيع فيعود البيع السابق فلا يخلو كل
واحد منهما رد ولا استرداد **فصل** ولا اختلفا صورة البيعة اذا اختلفا في الاجرة
قبل استيفائها فافها في الفان فافها المبيع المستأجر او في المعقود عليه قبله في المبيع المستأجر
تساويا العقد قياسا على البيع لا يخلو واحد منهما عقد معا وفسخ بقال وفسخ وانما
نكل لزم ودعوى الا في وانما برهن قيل وان برهننا في المبيع او في الاختلاف في البدل
حجة مستأجرة ان اختلفا في كبد نظر الى زيادة الاثبات وحجة كل واحد في فضل

وان ترك لغوات بعض الموقوف عليه كافي الاستحقاق فان ترك احدهما ليس الا ان يترك
 كل ابيح وان ترك احدهما قبل ان يقع بينهما فلا فرق ذلك لانه احدثا تشفيعين اذا ستم
 التسففة قبل القضا لهما بينهما بالدار فلا فرق ان يترك كل ابيح ولو ستم بعد القضا ليس
 لافرق ان يترك ذلك فكذا يترك الذي يقضى لم يورثا او اخرج من القضا لانه القضا ليس
 تعدد الشري فكل واحد اوله ولحق ارجع ان ارجع احدهما لا الاخر ولا يقضى لهما لان ثبوت
 الملك في ذلك الوقت متيقن والاخر فمحل ان يكون قبل ذلك الوقت وبعده فلا يقضى
 بالملك **وله** وان شتر موقوفه مسئلة اذا برهن احدهما برهين على الشتر والاخر على البتة
 مع القبض ولا تخرج منهما فاشترى اوله لانه اسرع ثبوتا **وله** وان شتر موقوفه مسئلة اذا ادعى
 شترى عين في ذيل اليد وادعت لمرأته ان ذيل اليد تزوجها عليها فخرضا فالشتر اوله ولو لم يسو
 عندنا من يقضى لكل واحد منهما بنصف العين لانه نصف قيمتها عند شتر اوله
 ولها كان قيمتها المحترمة لو جعلت بمساواة بطل نصف حق كل واحد منهما فلو قد فاض الشتر
 بضع في الكل فخير من وجب للمراة على ملك العين المرفوعة على عين مملوكة للعين في ذيل اليد
 عند تعدد التسليم فكان على المشتري على الكمال معنى لانه سى انهما يستويان في القوي لانه كل واحد
 منهما عقد معا وخصة مثبت للملك لنفسه فينصف بينهما لعدم مكان التزجيج وورهن فخرضا
 مسئلة اذا ادعى احدهما برهين رخصا وقبضا والاخر بضمته وقبضا فخرضا فخرضا فخرضا
 لانه الموقوف اخر فيكون اوله **وله** فان برهن مسئلة اذا برهن في رخصا على ملك الموقوف
 والتاريخ او على الشتر من واحد غير ذيل اليد وعلى التاريخ او تاريخ و ذيل اليد على ملك الموقوف
 وتاريخ ذيل اليد سمي فالتاريخ الحق لانه ملكه لوقت لا ينافي فيه احد وعند تعدد القبض
 ذيل اليد في غير التاريخ ويستتر فيه التقدم والتأخر وان ستم تاريخهما فخرضا فخرضا فخرضا
وله وان برهن مسئلة اذا ادعى احدهما برهين شري في رخصا والاخر في رخصا فخرضا فخرضا
 ابرهما وانفق تاريخهما اوله او ارجع احدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين لانه التاريخ
 لا يكون معتبرا اذا لم يكن بائع مشتر به واهدان فان برهن مسئلة اذا برهن في تاريخ
 على الملك وذو اليد على الشري منه فينبغي ذيل اليد الحق بالقبول لانه تاريخ يدعي اوله الملك
 فذو اليد يدعي انتقال الملك من جهة تاريخ وان برهن تاريخ فذو اليد يدعي انتقاله فذو اليد
 الحق لما روي ان رجلا فخرضا لرسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة واقام كل واحد منهما بينة
 على ذلك فبقيت بها رسول الله فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا
 وعلى سبيلك لا يبيع مرة بعد اخرى كسج لا يبيع وحده ليس وانما ذيل اليد او ذيل اليد

في معنى التاريخ وان كان يقع يقضى لخارج كافي الملك لمطلق لانه التاريخ معدول عن
 القياس فلا يفرق به الا ما كان في معنى التاريخ من كل وجه فانه اشكل يقضى لخارج **وله** ولو
 برهن مسئلة اذا برهن تاريخ على شتر والدار من ذيل اليد ونقد الثمن فذو اليد
 شتر والدار من تاريخ فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا
 ترها ترت البينة ان يثبت التاريخ في بذل اليد وعند تعدد يقضى بالبينة وان برهن
 على القبض يقضى لذيل اليد فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا
 باعها من ذيل اليد وسلمها فيمور ذيل اليد تسليم الدار اليه على الحجة لانه انهما اتفقا
 على بيع واحد والقبضا بالبيع يقضى بالحجة وتودع في قبضته لانه لا يزوج
 صور مسئلة اذا اقام احدهما عليه شتر يدعي التاريخ الاخر بكثرة الشهود لانه
 التزجيج بقوة العلة لا بكثرة العمل لا يرى في القياس لا يزوج بقيا سى اخر ولا
 الحديث الحديث **آفة** **وله** ولو ادعى احدهما رخصا صور مسئلة اذا برهن في رخصا رخصا
 على نصف الدار والاخر على كلها يكون ربعها مدعى النصف ونكته ربعها مدعى الكل
 بطريق المنازعة وان كانت في يدى تمعيبه يكون كلها مدعى الكل نصف يقضى لانه
 بينة اوله بالقبول في النصف الذي يدعى النصف لانه بينة تاريخ والنصف
 الذي في يد ذيل اليد عليه فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا
 خارجا صور مسئلة اذا برهن في تاريخ على تاريخ دابة وارضا يقضى له وفق شترها
 تاريخه وانما خلافه يروى ان الظهور كذب الغريقين فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا
 احد التاريخ يقضى بينهما لعدم لاولية وانما خلاف شترها ان تاريخه يطل البينة
 لظهور كذب الغريقين فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا فخرضا
 والاخر على الودعة يقضى لهما بينهما نصفان لاستوئهما في الحجة والظهور لانه لو دعة
 يصير غصبيا بالحجود **وله** والابس الحق لما فرغ من بناء حجة الاستحقاق شري في بناء حجة
 التدفع صور مسئلة اذا تنازع اثنان في قبض احدهما لانه مستحق كمة او في دابة
 احدهما ركبا والاخر مستحق بجارها واحدهما في الشرج والاخر رديعة او لاهما
 حصل عليها والاخر مستحق فاولها الحق في الاخر باليد لانه مستحق لما وضع له فيكون المستحق
 خارجا عنه والقول لذيل اليد وان تنازع اثنان في باط احدهما جاس عليه والاخر مستحق
 به يكون بينهما لانه جاس ليس ببيع عليه ولهذا لا يصير غاصبا بالقعود عليه او في ثوبه
 يد احدهما طرف وفي يد الاخر الباقي لان زيادة الشهود لا يوجب زيادة الاستحقاق

ان يكون

كذا يدق الشهود ولا حد له عيبيه فلا يكون حجة لا على طريق القضا في جميع ذكاته
 اليد حجة بنفسها لا لاختلاف الكوفاة حجة بعضا القضا وهذا لو كان ثم خلف اليد
 شيء والقول هو قوله اذا قال ذوا اليد ليعقل انت بعد من القول له وفي قوله
 قياس على البائع وان قال فلان بعد فلان يكون بعد الممنوع في يد قيا على غير العقل
قوله وهي لظهوره ان اذ كان رجل على ما لظهوره وان قال ولا غيره عليه
 فاولها كالات صاحب الجذوع مستعمل وصاحب الهدى متعلق والبناء في الوضع
 جذوع لا لوضع الهدى **قوله** ورويت ان في يد رجل عشرة اشجار وفي يد رجل
 بيت منها واختلفا في عرصته الذي يكون بينهما نصفين قياسا على ثوب طرف منه في يد
 احدهما وعامة في يد الآخر واذا ادعى كل واحد من رجلين ان الارض في يده وانما
 يقضي باليد لهما لا بالملك وان اقام احدهما الاثبات يقضي باليد له خلا بعد الترجمة وانما
 احدهما قد ثبت او بنى فهو في يده لانه الاستعمال دليل اليد ولو قال في يده مكان قوله
 يقضي بيده لكان **باب دعوى النسب** لما فرغ من بيان دعوى النسب
 في بيان دعوى النسب **قوله** مسبعة صورة كذا اذ ابايع امة فبات بولد لافق سنة شهر
 مروت البيع فادعى الولد بنبوت نسب الولد والاستيلاء في ذمة الثمن بطلان البيع لا يثبت
 دعوى المشتري مع دعوى البائع او بعد الحصول للعوق في ملك البائع على اليقين
 بعد ما ثبت نسب الولد للبائع وان ادعى المشتري ولا يبطل دعوى البائع بثبوت الولد من
 المشتري وان ادعى البائع الولد بعد موت الام ثبت نسب الولد في ذمة الولد ويرد الثمن
 ولا يقسم على قيمة الولد وعلى قيمة الام فموت حقة الولد لا تشتري لاصقة الام لانه لا يثبت
 ان الولد متقو عند ما حقه لوباع امة قيمتها ما كان صحيحه فموت ولا قيمة مائة يقسم
 على ثلثا ثمانية اصب الولد يرد الى المشتري وما اصب الام يسقط عن البائع وان ادعى الولد
 بعد موت الولد يبطل دعوى البائع في الام لانه الحكم لا يثبت في البيع بدونه انتهى وان ادعى الولد
 بعد اعيان في مشتري الام ثبت نسب الولد ولا يصح الجارية ام ولد للبائع كما في الولد المفرد
 في المفرد وفي ولا الامة المنكحة فموت حقة الولد من الثمن لا حقة الجارية بالاتفاق
 وان ادعى الولد بعد اعيان مشتري ردت دعواه كما في موت الولد ولا يصح في حق الام
 ايضا لانها تباع **قوله** كما لو ولدت مسودة ثم باع امة ثم جاءت بولد لاكثر من سنة شهر
 واقل من سنتيه وادعى البائع الولد ردت دعوى عدم العلق في ملكه على اليقين فلم يولد
 مضع الا اذا حقه المشتري فيصير الولد حرا والامة ام ولد له فموت الثمن بطلان البيع

وان جاءت به اكثر من سنتين فادعى البائع الولد ردت دعوى حصول العلق في ملك
 المشتري على اليقين الا اذا حقه المشتري فيحمل البائع على الاستيلاء بان كان الولد حرا
 ولا الامة ام ولد فلا يبطل البيع **قوله** ومرباع صورة كذا اذ باع عبد كان العلق في ملكه
 فباعه لمشتري ثم حرقه او كاتبه ثم ادعى البائع الاول انه ابنه يسمع دعوى تبطل البيعة وعقد زفر
 لا يسمع له ان التناقص يمنع صحة دعوى النسب كما يبطل الشهادة لنا ولا ذوق الجارية في ملكه
 ويبطل طهر وشهادته في ان الولد منه والتناقص يمنع صحة الدعوى في ملكه لاني وعقد
 النسب كما اذا كذب مملعا عن نفسه بعد قضا القاضي بنفي النسب لكان في دعوى كذا اذا
 اقام كذا بالبينة على انه كذب قبل الكفاية وفي دعوى الطلاق اذا اقامت تحتكفة على ان
 زوجها طلقها ثلثا قبل الخلع وكذا كذا اذا كاتبه من باع الام او غيرها او اجرا او زوجها
 ثم ادعاه لانه هذه العوارض تحمل التناقص بخلاف عناق المشتري فيكون حرجا فيصير المشتري كاتبا
 لمشتري في كاتبة الولد ومنه في باع في كاتبة الام **قوله** ولوباع صورة كذا اذ ولدت الامة وليده
 في بطره واحده فباع الجاهل امة فاعقبتة مشتري ثم ادعى البائع نسب الظلام الذي في يده
 ثبت نسب الاثبات دعوى احداهما دعوى الاثبات التواخي لا ينفصلان في النسب لا ينفصلان
 في النسب العلق فيبطل البيع واعقاف المشتري ولو وضع فموت في نسب هذا لو ابيع بنت سبها
 منه مكان قوله ولوباع الى آخره يكون العبارة سنة فموت في النسب لانه لو ابيع جارية
 فحاشا بولدين احدهما قبل سنة اشهر من وقت البيع والاخر اكثر من سنة شهر ثبت نسبهما منه
 بدون تصديق المشتري لاستتباع السابق الا في **قوله** ولو قال فيصير له اوقال المولى بعد
 كان علقه في ملكه يقيين بوس فلان فكذب فلان ثم ادعى لنفسه لا يصدق وقال لا يصح
 وان صدقه فلان ثم ادعى لنفسه لا يصدق اتفاقا لانه اقراره بطلان كذب قوله لخصا
 كما لم يكن **قوله** ولو كان مسودة اذ كان حرة في يد مسلم كما في فقال مسلم هو عبد وقال
 الكافر هو ابني وخرج كلاهما معا يكون حرا ابره الكافر لانه يقدر ان يكتب لمة الاسلام ويحكم
 ان يكتب لمة كريمة وان كان في يد الزوجين فزعم الزوج انه ابني فموت له افر وزعمت المرأة
 انه ابني فموت لها افر يكون بينهما عدم ولوية اهما على الاثر وان كان الصبي يجر بالقول
 ايها صدق ثبت نسبة **قوله** ولو ولدت مسودة استولادة مشربة او تزوج امة على ثلثها
 حرة فموت ولدت امة تحت الاثر بالرق يجب على المفرد رد الجارية وعقرها لاقمة فموتها
 فيكون الولد حرا لقيمة لو خصومة لانه تباع الولد فحصل ما فيه فيصير حرة بها وان مات الولد
 قبل الخصومة لا يضمن لان ولد الفصيلة وبصير كرامة لايده لانه في حق الا ولا شيء على الا

سنة وثلثه

الصلح خير من كل ما يوجب الصلح اجمع لا اذ في درجاته ولا في احواله ولا في احوالها ولا في احوالها
 باقراره مال على مال مع من ايجب بينه وبينه لانه يملك وتعليك منها ولذا يجوز فيه حكم
 البيع من الشفعة ونحوها لا اذ في احواله ولا في احوالها ولا في احوالها ولا في احوالها
 المبدل فان استحق المبدل بدو العوض بالكل في الكل وبالنصف في النصف وان استحق
 العوض بدو المبدل قياسا على البيع الا ان يجرى الصلح في العين المدعى ورجع
 بقيته ان كانت ذوات القيمة وان كان بدل الصلح دينارا كالدراهم والدينار والمكسر
 الموزون بغير عيناها والكتاب الموصوفه الموهبة يبطل الاستيفاء بالاشفاق في الصلح
 فصار كأنه لم يستوفى بعد فرجع بمثلها على منافع جارية في شرط الوقت وبنحو
 يموت احداهما او كل المنفعة كما في صورة الاجارة **وهو** والاخر ان الموهبة بل الصلح
 بسكوته وانكار بيع في حق المدعى لانه في ذمته حتى في دعواه فيكون ما افوضها عما يترجمه فغدا
 بين وقطع ضوفا عن نفسه في حق المدعى عليه لانه في ذمته مبطل في دعواه فيكون ما دفع
 لدفع المال وقيل فلا يكون مشتربا متنازعا فيه بما دفع حتى لو صاح به دار ما بعد اتمامها
 بيت يجب الشفعة في المبدل لان المبدل على ابرعها ومعتقها وجوز ان يكون شرط العقد
 فتلحقها بجواز ان يكون للعقد حكمان مختلفان فان موجب النكاح اكل في حق المتنازعين
 في الحرة في حق اهلها وفروغها فان استحق المتنازع فيه بوجه المدعى الا ان استحق بدو
 الكل في الكل وبالنصف في النصف وان استحق المبدل لرجع المدعى عليه بدو العوض بالكل في الكل
 وبالنصف في النصف لانه المبدل هو العوض وبذلك بدل الصلح قبل التسليم بقض الصلح في الفصل
 كما في الاتحقات فيما اذا كان مما يتعين بالتعيين قياسا على البيع فان كان مما لا يتعين
 بالتعيين كالدراهم والدينار لا يبطل ماله لان العقد ينفذ بمثلها في الذمة لا بما لها
 النفوذ لا يتعين في العقود فيكون وجود الآثار كعدمها فلا يتصور التمسك ويعرف
 الركائز لمن له في البت ولو صاح في صورة مثله او اذ في دار افضاح على قطعة منها معلوم
 مقدار ما بقي ودعواه في الباقي الا ان يبرر شيئا في المبدل بغير ذلك عوضا عما بقي او برأ
 غرضه وان بقي قطعا للمنازعة في بدو العوض البت لانه لو برى في الباقي لا يصح الا برأه
 اذا ما واحد وتركه لغيره ان يبرى بعض الوارثة في نصيبه يصح لانه برأه في الباقي **وهو**
 وصح الصلح لما فرغ من بيان مقدمات الصلح شرعا في بيان ما يجوز الصلح عنه وما يجوز
 صورة مسئلة اذا ادعى على الوارثة المورث او له بسكنى المورث او له او له او له
 فصالح مع الوارثة المدعى على المال او المنفعة جاز اذا كانا مختلفين فيجب ان يصلح في

معنى

السكنى على خذمة العبد وان كان متحد بنفسه كما اذا صاح في السكنى الى السكنى لا يجوز لما
 سيجي ان شاء الله تعالى وقوله غرضه هو ان يستوفي عنه بالتفصيل المذكور **وهو** واجبا في صورة
 مسئلة يجوز الصلح غرضه هو ان يستوفي عنه بالتفصيل المذكور **وهو** واجبا في صورة
 ان في الخط لا يجوز الزيادة على تقدير الشرع الا اذا قضى القاضي بين نوع من النوع ثم صالى على
 نوع آخر و زاد على قدر الدية او على نوع من غير النوع الديات كالموت والشيع فلا يكون ربا الا
 انه شرط القبض في مجلس فلا يكون اقرارا في الدين الدية بدو بدل الصلح وعن دعوى
 الرقي لانه يحصل في حق المدعى كالاتفاق على مال وهذا يصح على صيغة في الذمة لا اهل
 في حق المدعى عليه بدل المال كدفع المصروفه عن نفسه حلالا لهما على ما قبل شرعا ولا ولا يلزم
 لانكار المدعى عليه حتى يعقب البيعة وغرضه هو الزوج النكاح لانه في معنى الصلح في حق الزوج والصلح
 في غيرها ويجزم عليه وبانه اذا كان له مطلقا في دعواه لا غرضه هو الزوج النكاح لانه ان كانت
 الدعوى كان الزوج على العوض في الفرقه وان لم يترك لا يكون في الصلح في ذمة فلا يجوز قبل
 بان يحصل بدل الصلح زيادة على مهره ولا غرضه هو العقد لانه لم يملك في حق الشرع فلا يجوز ان
 غرضه هو الزوج **وهو** ولا اذ اقل صورة فانه اذا اقل عيدا دون رجلا افاضل في نفسه غيلا
 لا يصح لانه يملك التفرق في الكسب لاني نفسه لا يملك بيع نفسه وان كان له المادونه
 عبد فقتل ذلك العبد او غدا افاضل عنه على مال صح لان عبده لا يملك **وهو** والصلح في صورة
 اذا صاح في صورة مضمومة بذلك فتمت وانه امانة على ما قبل القضاء بالقيمة يجوز وبطلان
 على قيمته وبطلان القضاء بالقيمة لا يجوز اتفاقا لانه لا يملك التفرق العبد لانه القيمة لهما انما اخذ بدل
 القيمة لانه ما يثبت الذمة مقدرا بالقيمة فيكون الزيادة عليه وباله ان ما اخذ بدل العبد في الكسب
 كالتفرق على ملك المضمومة منه الا بمرأه المضمومة ولو يصب بسكنى فنفقه بها صيد
 بعد هلاكه عند الف حبيكة ذلك للمضمومة فلا ربوا بين العبد والدراهم والصلح
 غرضه لا اتمثال على جهته لا يجوز الزيادة على مثل اتفاق وان صاح على جهته يجوز اتفاقا
 فان قيل لم عرف كونه الصلح قبل القضاء قبل ان يملك على عدمه فانه في العوض وان اذن
 انه يملك عند اشتراكه في موصرا افاضل مع الشريك على التفرق نصف قيمته على الدراهم لا يصح
 الصلح الا ذلك الفضل لان نصف القيمة منصوص فلا يجوز الزيادة عليه وان صاح على اكثر
 من قيمته او من نصف قيمته على مريض جاز اتفاقا لانه خلاف واجب فلا يكون ربوا لانعدام
 الجس **وهو** وبدل صيغة صورة لانه اذا وكل القائل رجلا بالصلح في القصاص والمردون عن
 دين على بعض بدعيه في الدين فصلح يكون الخطا بطلان لا وسيلان ثانيا في الصورة لان الصلح

اسقاط نصف المعاوضة فيكون الوكيل سفيراً في كل فلا يلزم مال الوكيل كما في الوكيل
 الا ان يضمنه فيما خرج بعد الكفالة لا بعد القطع والاصل مكررة لانها مرت في الوكالة
 ان كان القطع في مال على خلاف جنس المصالح عنه يلزم البدل الوكيل لا القطع يكون معاوضة
 فيرجع الحقوق الى الوكيل كما لو كان بيع **قوله** وانما يصح فسخه في جانب المدعي عليه مع عدم
 صح ان كفل بدل القطع او اضاف الى ما بان قال صاحبك على ما في هذا الاضافة البدل الى
 نفسه لزام تسليمه للمدعي او على نقد او عوض بلا نسبة الى نفسه بان قال على هذا الاضافة
 هذا العبد لانه اشارة كالاضافة او اطلاق ونقد بان قال على الف وسلم ما بالمدعي لانه
 تسليم البدل فوق الكفالة والاضافة والآراء وبرهانها في هذه المواضع لا ريب وان
 لم يضمن ولم يضمن ولم يضمن توقفه جاز لزم البدل وان رد بطل لعدم
 المضبوط على المطلوب **قوله** وصلى عن جنس له عليه سهولاً في المصالح في جنس له عليه لا يكون
 في جميع صورته اخذ البعض عطايا لانه الصلح متى وقع على خلاف جنس الحق يكون
 معاوضة وانما يكون كذلك لوقوع الصلح في جنس الحق صورته لانه اذا صرح في الفصال
 على ما في حاله جاز لانه استيفاء امانة واسقاط الباقي لا مبادلة كتر زاعم الربو وان
 صرح في الف موقعة جاز لانه تاجيل الدين وان صرح في الف جاز على ما في زبوف
 جاز لانه اسقاط الزيادة على امانة والوسط لا مبادلة ولهذا الواقع في قبله في بطل
قوله ولم يقع صورة لانه اذا صرح في ذراهم موقعة على ذباير موقعة لا يجوز لانه مبادلة
 وصرف فلا يجوز بيع الذراهم بالذباير نسبة وان صرح في الف موقعة على خمسة مائة
 لا يجوز لان الخمسة مائة في ثمنها واهل الدين في خمسة مائة في ثمنها فليجوز الاعتياض عن اهل
 وان صرح في الف سود على خمسة مائة بعض الجوز لانه لا سود لا يستحق البيضا لانه موقوفة
 منها فيكون مبادلة وصرف فيكون في ثمنها خمسة مائة وجوده والاعتناء في الجوز
 عند مضايقة جنس فيجنس فيجنس الربو فلا يجوز **قوله** ومنه صورة لانه اذا قال لمدبونه اذ اني
 نصف الف غدا على انك برئ من النصف الباقي فان وفي برأ والتابع الى الف على حاله
 وعندئذ لا يبقى له ان الاداء واجب عليه في جميع الاوقات فيكون ذكره في الغوا فيكون البراء
 مطلقاً لانه لو قال انك غدا في النصف على ان يعطيني بالباقي اليوم قبله او رجعت لم يعط
 حتى مضى اليوم بقي الف على حاله فكذا هذا ولو وضع بقي مكان عاد يكون اوله واخره
 وان لم يوقت الاداء يعطى في مضى اليوم فقال في النصف ولم يقل غدا برأ في
 النصف الذروني او لا لانه البراء وقع مطلقاً **قوله** وكذا لو قال لمدبونه اذ اني

لمدبونه اذ اني الف غدا فان برئ من النصف الباقي على انك ان لم تؤد الى غدا بقي
 الف على حاله يكون الامر كما قال عملاً بالقياس الصحيح وقوله وان ابرأ الى الف ما ذكره **قوله**
 ولو تعلق صورة لانه اذا قال لمدبونه ان ادبت الى نصف الف او اذا ادبت ومنى ادبت فان
 برئ من النصف الباقي لا يصح البراء لانه اسقاط من وجه وتعليق من وجه فلا يجوز تعليق
 التعليق بالبراء الى البيع ويجوز تعليق الاسقاط به كالقطر والحق في هذا ان العمل البراء
 على المعنيين بوجه كجته الاسقاط اذا كان لم يصرح التعليق كما في الصورة المذكورة وكجته
 التمسك واضمح كمان في مكتوبة عملاً بالجهتين **قوله** وان قال لمدبونه اذ اني لا اؤتوك
 ما يدعي حتى يؤدوه على سنة او يحط على نصفه فاقطع عنه حتى التمسك ولا يفرط في كونه
 في ذلك لانه الاكراه بالعقوبة او بجنس لم يوجد واذ قال في ذلك لانه يفرط في حال
 باقراره **قوله** ولو صرح لما دفعه في يده الدين المفروض في بيان الدين المشترك بصورة
 اذا صرح اذ تشرى بدين لمدبونه عن نصيبه على ثوب لا يكون بدل القطع تنقضا بالمصالح فيكون
 ان كنت تخير انما تبيع لمدبونه بنصف الدين لان حقه عليه وانما اخذته نصف ثوب
 لانه عوض دين مشترك الا ان يدفع له ربع الدين فان استوفى نصف نصيبه من الدين وتثبت
 يبقى الباقي على الشريك كما كان قيد بكونه المصالح دين لانه لو كان غنيا مشتركه يكون بدل الصلح
 تنقضا للمصالح وقيد بكونه المصالح عليه خلاف جنس الدين لانه لو كان من جنس بشاره فلا يكون
 للباقي فضل في الدين وانما يشرى بنصيبه ثوباً يكون مشترى تنقضا بالمشترى فيكون ان كنت تخير انما
 الزم بدفع ربع الدين لانه صار استوفى نصف الدين كما بالشر وانما يبيع لمدبونه
 بنصف الدين وان ابرأ اذ تشرى بدين عن نصيبه لا يرجع التمسك على ذلك الشريك لان
 البراء فوق القطع في البيع **قوله** والمقاومة صورة السبئية اذا قال لمدبونه على الف درهم
 من خمس مبيع فان نصف احدى ما متاع لمدبونه فتقاسم بينهما بخمسة ليس شريكه ان يرجع عليه بنصفه
 عندئذ وعندئذ لمدبونه ذلك لانه ملك الدين بالانفاق فصار كما قبض فتسببه لانه سئل
 لم يصل اليه بهذا الفعل بالفلان يرجع عليه شريكه كما اذا اجته عليه جنابة موجهة لانه سئل فتقاسم
 فان كان الدين بين اثنين بنصفين فابرا احدى ما غنم نصف نصيبه وهو ربع قسم الكتاب بينهما
 اثلاثين **قوله** وبطل صورة لانه اذا سلم رجلان مائة مشتركة لمدبونه فباع احد برئ التسليم
 لم يمس اليه غنم نصفه كذا على ان يبيع نصفه بغير توقف الا ان يبيع على اجازة صاحبه فان اجاز
 فيكون ما قبض بينهما وان رد بطل الصلح فيبقى حقه كما كان قبل القطع وعندئذ يجوز الصلح على
 فيكون له نصف قبض ويخبر صاحبه ان ثلث ابيع الباقي وشارك فيما قبض وثلث ابيع المطلوب

بما بقي الا ان الذي عليه فريضة على شريكه انه اذا اشترى جلالا قال اهداني
نصيبه بدونه اذن الا في جاز فكذا ان هذا الصلح لو جاز في نصيبه فانه يعتبر بدين
قبل القبض وانه لا يجوز ولو وضع بوقف مكانه بطل الخ اوله واهلها لقبول **ق** فالجواب
مستوفى ان اذ كانت التركة عوضا فصالح الورثة اهدم في نصيبه على مال مع الصلح قبل
البدل وكثر لانه في معنى البيع وان كان اهدى بغيره ففصله على خلافه مع الصلح كذا
كان صرفا للجنس على خلافه في معنى البيع وشرط التقاضي للعرف وان كان عوضا فيكون
فصله على اهدى لا يجوز الصلح لان يكون البدل اكثر من منسطة فذلك الجنب يكون كمثل
مثل الزبا ومطقة من بقة التركة كتر زاعا الربوا ولا بد من التقاضي فيما قبل نصيبه من
الذهب الفضة لانه صرف في هذا المقدار **ق** وبطل منسطة ان كان في التركة دين على
ان سلف الصلح ببقية الورثة على اقل المصالح في الدين يكون الدين لهم كافي في الجواب
يبطل الصلح في حق الدين لانه فيه عيب في الدين في غير عيب الدين فيستعد البطلان في الدين
سواء بين حصص الدين او لم يبين لان الصفقة واحدة فذكر المصنف بصفحة الصلح قبل
ثلاث فاذ شرط ببقية الورثة ان يبرأ الوارث المصالح الغرامة ففصله من الدين ويبطل
غرامة التركة بمال الصلح حائز لجواز عيبك الدين محرم عليه الدين واذا اذن البقية
لا المصالح عليه حصصه من الدين بغير عين او قرضه قد حصصه من الدين فصالحه غير الدين
واحوالهم المصالح بالقرض على الغرامة جاز الصلح لعدم **ق** وفي هذا الصلح منسطة صلح
احد الورثة ببقية التركة على مجهولة على مكيل او موزون لا يجوز لاحتمال الربوا بان يكون
في التركة مكيل او موزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح او اقل قبل يجوز لانه يحتمل ان لا يكون
في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يحتمل ان يكون نصيبه مثل بدل الصلح او دونه فيكون فيه
احتمال لاحتمال فيعبر بذلك **ق** ويجوز منسطة ان اذ كانت التركة للجانبين فيكون موزون
في البقية فصالح احد المصالح الصلح لانه التركة اذ كانت في يد البقية لا يفرض الجنب الى
المنفعة لعدم اعتبارها التسليم **ق** وبطل منسطة ان اذ كانت التركة مستوفى بالدين
لا يتصل ملك الورثة التقدمة حاجتها على الا وان لم يكن مستوفى بها برفع التركة
قد رتب الدين مثلا فيخرج لا ينقص القسمة فيقسم الباقي لا قبض لان كل جزء من التركة مشغول
بالدين لعدم الاولوية يعرف بجزء دون جزء فصار كالمحيط **كتاب المضاربة**
او دوما عقيب البيع لانها مبنية على البيع كالمضاربة وهي مضاربة عقد بين اثنين يكون
من احدهما النقد ومن الآخر العمل على انهما يشتركان في الربح فيكون العقد عليه الربح والنداء

جهالة في العقد في لو شرط المضارب بالنصف بان يدفع دارة لرب المال لكسبه سنة
كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الربح عوضا عن عمله وغرامة الدار فيكون العقد العمل
بجهولة كيقضي عقود لان المضارب يأخذ المال باذن المالك بغير مينا وبالقرض وكذا
بأن يبيع اجيرا او بخلاف غاصبا وشرط كل الربح لرب المال مستبضا والمضارب مستفضا
وبالفعل اجيرا اتفاقا فان ربح فيكون ربح الربح لرب المال والمضارب اجير فله ان يربح
على مستحق وعند محمد يرد كافي انما ربحه الفاسدة والابن لرب المال الفاسدة ليست
فوق الصلح وعند محمد ذلك لانه الاجر يجب ان يكون له العمل وقد وجد ولا يكون المال
مضمونا في المضاربة الفاسدة كما في الصلح لانه قبض بالجرم كالمال على وجه البدل والبيع
مضمون في المضاربة الا بالبراءة والدين لا يبرأ لانها لا يثبت في الشراء ويجب المخرج في
دفع المضارب فلو حصل الربح بالشرع يكون الربح حصلا من وجب دونه فيكون
ربح ما ضمن لاربح ما لم يضمن وغيره لا يكون ربحا لالتزك لانه يثبت به بالتعيين
فاذا اشترى شيئا بغيره التسليم ولا يجب ان يشترط دونه فلو ربح يكون الربح ما لم يضمن
وكذلك لو ربح ما لم يضمن التسليم لانه المصنف في المضاربة بخلاف التركة
لان العمل فيها من اجابدين فلو شرط تخليص اليد لاهداها لا ينفذ التركة وشيوع الربح منها
فانه لو شرط لاهداها ورأى المصنف ان يفسد المضاربة لانه لا ينفذ التركة على تقدير
ان لا يربح الربح على المستحق **ق** والمضارب في مطلق صورته انما لم يبرأ من مال المضاربة
ببيع المضارب بنقد ونسيه ويشترط ويكمل بالبيع التبرؤ فربض لانه ذلك مستعار
بين التجار واذا قيد بغيره او زمان او مكان او حال او نوع يثبته بغيره كما قال في التركة ما
اشترى يوم نجده فهو بينهما وما اشترى فيها سواء فهو مشترك فاقته ولا يفسد المضاربة
برفع المال لرب المال مضاربة او مضاربة وعند زفر بنفخ لانه ان كان لا يكون ولا
فغيره في نفسه فيفسد التركة انما رتب المال على المضاربة فيفسد عمله لا يقال ان التولية
شرط ولم يوجد لانما نقول ان التولية وجه في الابداء فيكون يدرت المال بعد هذا المضاربة
فلا يبطل وان لم يردع ويرهن ويبرأ ويبرأ ويبطل المأولة على الا لاسر
والاسر لانه الله لا يضمن ما دون **ق** وليس للمضارب صورة تركة ليس للمضارب
ان ان يقول انك قياس على الوكيل وليس له ان يقرض ويستدين بذلك لان
المفوض اليه تعرف ربح المال لا ذلك **ق** ولو اشترى مضاربة او اشترى المضاربة بمال المضارب
بما ثم فصره على مال نفسه فيفسد التركة وبما له في المضاربة وقيل له انك يكون مبرقا

ودعيته وادعها مودع ومستودع بك الال فيها وقابلها مودع ومستودع بفتح اللام
 فيها وشروطها ان يكون عاقلا وبالغا وركنها الايجاب والقبول وهكذا ان يكون المال مائة
قوله على صورة المسئلة بد المودع يد امانة لا مضمونة بالمالك لان المودع لو ضمن
 لا يمنع الناس من قبول المودع فيطلب مصالح المسلمين والمودع ان يحفظها بنفسه
 في عماله قياسا على ماله وفي عماله من ساكنه سواء كان في نفقته او لا الا برسمه
 اذا دفعت المودعة لزوجها او ابنها الكبير لا يضمن اذا كانت ساكنة معها الا في حق الزوج
 حتى ان الزوج اذا كان في محلة والزوج في محلة اخرى ولا يضمن عليها زوجها ودفع المودعة
 اليها لا يجزئ الا على الزوج وكذا الابن الصغير اذا لم يكن في عماله ودفع اليه لا يضمن بعد اذا لم يكن
 في عماله كما لا بد للصغير والتسليم صورة له للمودع ان يرضى بوجوبه لها نقل كمن يرضى
 عملها لا يظن او اجرة عند عدم خوف والتمسح فاسافة بها وقا لا يسأل ذلك لانه مطلق
 ينصرف الى المتعارف وهو يحفظ في الامصار ولان المفاضة مهلكة بحيث لا يمكن المودع
 ما هو بالحفظ مطلقا ولا يتقيد بمكان كما لا يتقيد بزمان واذا انتفى قيد في الضم
 المذكورة يكون ضمانا اتفاقا لا محل بالفتح مصدر ما كان له نقل كمن يرضى
 او اجرة واسما كما هو موصولا كما في قوله تعالى وتضع كل ذات حمل حملها وبالكسر كان
 مفصلا كما في قوله تعالى ولم يجاء به حمل بهر وان حفظ بغيره في عماله ضمانا لا تسليم المودعة
 الا غيره بوجوب الضمان لانه لا بد من مختلف في الامانة الا ان يحاق الحق في تسليمها الى
 جاره او العرق فيلقبها لا سفينة اخرى لان مواضع الضرورات مستثناة من قواعد الشرع
قوله فان جبرها صورة المسئلة اذا طلب المودعة جبرها المودع عنه قادر على تسليم
 ضمن لان بطلب المودع ارتفع عقد المودعة وبالمع يصرها صبا **قوله** او جبرها صورة
 المسئلة اذا حال المودع بالقول لا بد من الضمان بالمؤقتة لان الحق لفظ بالقول رفع عقد
 المودعة كما يرفع الكفر عقد الايمان والعقد كرفع لا يعود الا بالتجديد ولم يوجد وقد
 بقوله لانه انما المودعة بعينه المالك صيانة بالغ الوجه **قوله** او غلط صورة المسئلة
 اذا غلط المودع الدراهم المودعة المحدودة بدراهم نفسه حتى لا يتجزأ ملكها الا بالخطوط
 ويوزن ملك الخطوط وقا لا يجزأ المالك ان ضمن وان شاركه بعد كقصة فان
 ملك قبل القبض ملك ضمانا ان تعذر الوصول الى غير حقه ستملك من دونه
 فملك المالك الا ان يجزأ من شاة ان غلط الشيء بالاعتناء ستملك من دونه
 وسبب ان المالك غلط الخطوط الى الخطوط ولو كان على سبيل التعذر قياسا على غلط المالك

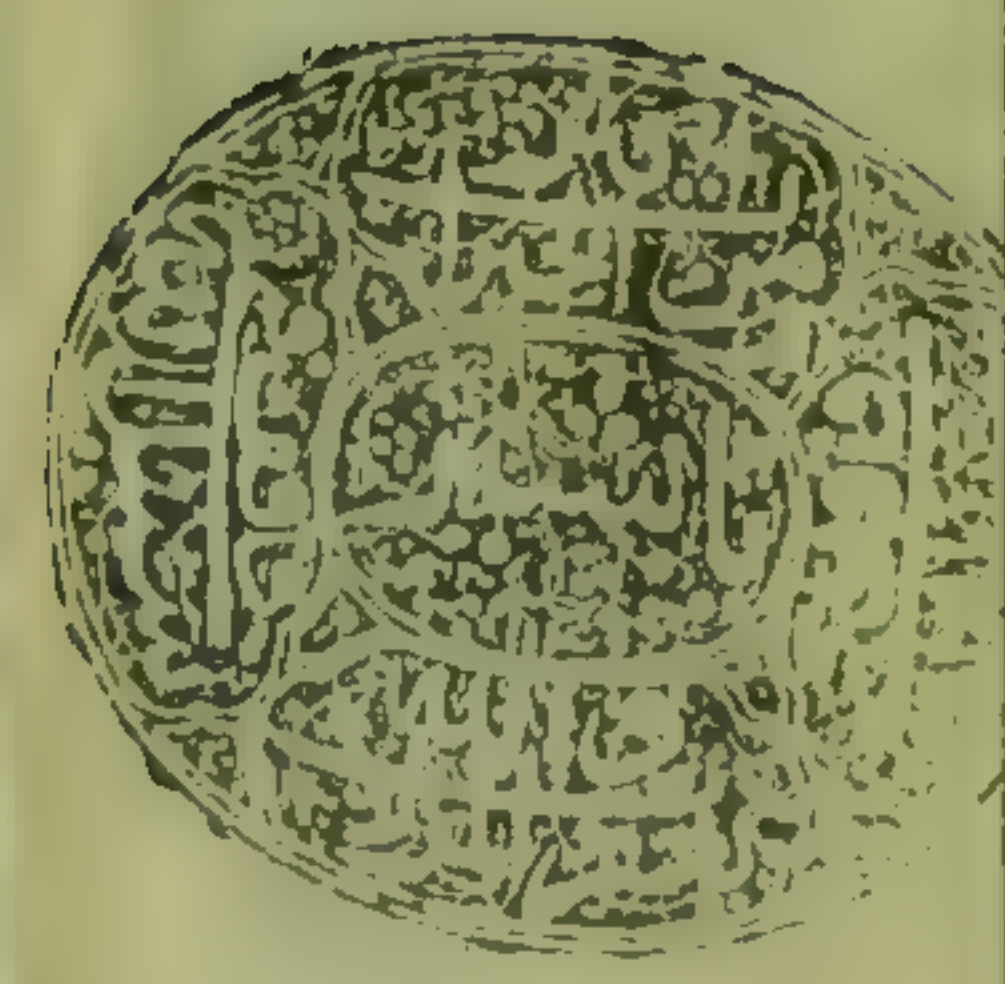
مسئلة

قوله او تعذر صورة المسئلة اذا تعذر المودع في المودعة بالنقل بصرها لانه صارها صبا
 وان انفق بعضه ثم ردته فخطا بالباقي ضمن الحق بعضها بالانفاق وبعضها بالخطا وقدنا
 بردها لانه لو انفق بعض المودعة ثم ملك الباقي لا يضمن الباقي وعند مالك يضمن الحق لانه صارها صبا
 فليبقى امينا لنا ان انجباة والتقدير لم يوجد في الباقي فلا يضمن قيد بالخطا لانه ان حصل بينه وبين
 غيره من الورثة علامة لا يضمن سواها الفنى ولو قال لها احفظها في هذه الدار فخطا في اخرى
 ضمانا لكل دار جزا على احدى الا يراى ان رفق لوسق في دار فخرج المتاع الى اخرى فاحترق قطع
 وان اضلقت بلا فعل يشتركا اتفاقا حتى لو ملك بعضها يملك من مالها لان الضمان يجب بتعدد وجوب
قوله ولو زال صورة المسئلة اذا زال العقد بالفعل والى الضمان وعندنا لا يراى قياسا على التعذر والقول
 لان التعذر بالفعل لا يرفع عقد المودعة كما لا يرفع التعذر في اوامر شرعية عقد الايمان فاذا انقضى
 يزول الضمان بالمؤقتة ولا يرفع صورة المسئلة اذا اودع رجلا عند رجل مكيلا او موزونا فغاب
 احد الموعدين فطلب من نفسه لا يعطى حتى لو عطيه بعض نصفه اعطى وقا لا يرفع نصيبه
 على الدين المشترك ولان الحكم بالطلب عز المودع عن الحفظ فيجب دفعه كانه نصف المودع
 حتى الغائب لانه لو ملك اباي فطلب ان يترك فيما قبض فلا يجوز دفع حق الغائب
 غيره بخلافه لا يشترك لانه لو يترك في ملك نفسه لانه الدين تقضى باثباتها ولو يترك
 في مال غيره فلا يرضى وان كان غير مكيل ولو زول لا يعطيه اتفاقا **قوله** ولا المودعين صورة المسئلة
 اذا اودع رجل عند رجلين شيئا فان كانا لا يتسم بهما لان ضمان المودعة لما اودع
 مع كل واحد المودعين لا يجتمع في محال واحد فخطا على الدوام رضى بالملها بادة دلالة وان
 كان مما يقبض قسم المودع فخطا لكل واحد نصفان ومنع احد هما في يد شريكه فملك
 بعض الدافع القابض لانه مودع المودع لا يضمن عنده وقا لا يضمن القابض على ما يتسم
 لانه مودع الواحد اذا اودع المودعة لا يضمن فكذا هذا وعلى هذا الخلاف يجوز في
 امره بغيره الوكيل بالشر والوصي بالوصية والعدليم في الزهراء ان سلم احد المالكين **قوله**
 فان نهى صورة المسئلة اذا نهى المودع المودع عن دفع المودعة الى عماله فان كان كجدي لم يكون
 ضمانا بالدفع لانه الدلالة لا يرضى الصريح والالا لا يكون ضمانا بذلك كما قال في حفظها
 بيمينك فحفظها يساره وان قال احفظ المودعة في هذا البيت فخطا في بيت اخرى
 تلك الدار لا يكون ضمانا لانه البيت في الدار الواحدة يكون وزا واحدا الا يرى ان
 اذا نقل المتاع من بيت الى بيت اخرى دارا فخذته قبل الاخراج لا يعطى فيكون التقيد بخوا
 الا ان يكون بيت حفظها فيه عورة ظاهرة لوجود التفاداة **قوله** ولو اودع صورة المسئلة

اوله بدنه في عياله لا يبرأ لانه لو ارتفع ذلك لما اودع وكذا اذا ارد الفاضل المصوب
والسارق المسروق لادارها لك اوله في عياله لانه الواجب على الفاضل ان يرفع فعد ذلك
بالرذالة لك لا لا غيره **و** عارية النقد من صورة كذا عارية النقد والعددي في قولها
لا تستفاد مع بقا العين على تلك المجر ولا يتأتى ذلك فحمل على عليك العين وذلك بالهبة والعرض
والعرض في النوعين ضررا لكونه بوجبه والمثل فحمل على ذلك لا اذا عتق منه ينتفع بها
مع بقا العين كما ستعاره القير في النقد لئلا يكون فيكون عارية مطلقة **و** وجع
صورة كذا اذا عارده لبناء والنفس ان يرجع عنها لانه العارية لا يقع لازمه ولا يضمن
ان اطلق لانه لم يكن فاعاله بالاطلاق **و** معنى صورة كذا اذا عارده لبناء والنفس في
غرس وستر قبل ذلك يضمن له ما نقص بالعلم ان وقت العارية في لو كانت قيمة البناء بتقدير
الاجارة والاثبات لا هذه الصورة غير بعض ذلك وعند زفر لا يضمن له ان التوقيت
والاطلاق كصورة بطلان ان يضمن العوار ان المجر بالتوقيت يصير عارية المستعير والمغور ان
يرجع على الغار واذا عارده لدرع فزعمه لا يضمن فزعمه لدرع وقت
اولا فينقلب اجارة باو المثل لان يدرك لانه في قطع انزع ضررا بالمستعير حيث بطل
ملكه وفي انك ضررا بالمعير حيث تأخر منه وضرر الا بطل في ضرر الشا غير **و** صورة
رد المستعير صورة كذا اذا استأجر دابة ونقلها الى بيت نفسه فتؤثر رد على المجر لانه
الحاصل المستأجر المنفعة والموجود العين والعين غير المنفعة فيكون المؤثر عليه وهذا المستأجر
قدرة معلومة ولم يرد بعض كذا في ملك لا يضمن واجرة رد المستعير على المجر لانه
فيكون الاجرة عليه لان الزم بالغرم وهذا المستعير انفسه ولم يرد بعض كذا في
ملك بعض لانه مؤثر الرد اذا وجدت على المستعير يكون بالامتناع عن تحريكها مستعدا
واجرة رد المصوب على الفاضل عليه عارضا كما كان دفعا للضرر غير المصوب منه
و يكتب صورة كذا اذا اجرت الارض للزراعة فاراد المستعير ان يكتب ملكا يكتب
انك اطمعني ارضك وقال انك اعزني لهما ان العارية موضوع هذا العقد والكتاب
باللفظ الموضوع له يقع في امانة المجراد كما في عارة الثوب ولذا فيكون اوله
اعارة الارض قد يكون للزراعة وقد يكون لبناء فيكون تحمله وا طعام الارض للزراعة
لا يجر فيكون ادنى على المقصود وبعده الاختلاف فيكون اوله كذا اذا عارة الثوب
الدار لان عارضا للثوب وليس للغير فيصير المقصود معلوما باعتبارني قيدا للزراعة
لانها لو كانت كذا يكتب في امانة **كتاب الحطب** او رد ما عتقت عارية لانه

كاد

كل واحد عليك من جانب احد بلا عوض **و** ويصح عدل لفظ تنقذ اللفظ تنقذ لانه
الهيئة تنقذ من جانب الواجب بوجبه تكونها عليك من جانبها وهذا الوجه لا يثبت فلا
توجب له يقبل كذا تنقذ من جانب الواجب بوجبه وتحت او عطيته وباطنك هذا الطعام
لانه الا طعام منقذ في الهيئة اذا اضيف الى الطعام وباعه منك وجبت لك عارية لان العر عليك
في الحال وستر وادنى حال يصح ذلك لانه لا يملكك على واتي او انوار كذا الهيئة لان يحمل
تمليك لمنافع حقيقة والعين مجازا ويحمل عليه عند البينة عملا وبكسوتها هذا الثوب لانه يرد
بالكسوة التملك وبدارك هيئة كذا لان قوله كسوتها مشهور وتنبه على المقصود
لا تفسر قبله فلا يكون معبر بعد الكلام **و** وفي هيئة كذا في حمل كذا حقيقة الهيئة مشهور
او اقل وارلك هيئة كذا او تحل كذا او صدقة عارية او عارية
صدقة او عارية هيئة يكون عارية لان ظاهر قوله هيئة وصدقة تملك العين ويحمل عليك
المنفعة واللام يستعمل ملك المنفعة بقول رافع هذا المايط لا استأجرته والعارية وكذا
لمنفعة فاذا اجمع الحكم على حمل على الحكم **و** ويتم بالقبض صورة كذا الهيئة بغير ملك
في حجر مقسوم مفرغ بالقبض وعندك ملك بدون قياص البيع لانه لو اوفدت ملكك
بدون ذلك الواجب تسليم في مجلسها لانه القبض في الهيئة ملحق بالقبول في امانة الاجابة الى
ما ورد المجلس في حق القبول فلا يفتى في حق القبض وبعد المجلس كذا لانه لو ادى الاجاب كما يكون
بالقبض انما في حق منشاء لا يقسم كفاية فيما لا يتصور فيه قبض فوفه فان ذهب شقصا
مشاعا يكون الهيئة فاسدة وعندك جائرة ان هيئة مشاع جائرة قياسا على البيع
لانه ان القبض منصوص في شرط طاعة الكمال كما استقبال القبلة هي لو استقبال طاعة لا يجوز
صلوته وان قبض على الفان كجبة القيمة قياسا على قبض بيع على الفان فان قسم
فستم يفتك الاجاز لانه تمامها بالقبض وعنده لا يبيع وفيه كذا مرة بعد مرة في
ناتل فيه مرة بعد اخرى اعلم ان الشيوخ الفقه المتأخرين في كذا حتى جردت بيع
غير الهيئة المنفذة تبطل الهيئة لانه لا يحتاج ثبوت الهيئة لاقتناص بيع كذا في
بعد ثبوتها في الحال لا يبرأ لانه اذا اوجب دارا ثم رجع في البيع انما لا يبطل الهيئة في
البيع الباقي **و** فان وبيع صورة كذا لا يبيع هيئة دق في برودين في سمس في
العين لان الموهوب معدوم وهذا كذا المستعير الفاضل ملكه ويعدو به من كذا الملك فاذا
وقع العقد باطلا فلا ينقذ الا بالجدد بعد الطعن ولا هيئة لهن في خزع وصوف في طرغ
وزرع ونخل في ارض وثمر في نخل لان اتصال هذه الاشياء كاشيوع **و** وتم صورة كذا



اذا كانت العين الموهوبة في الموهبة او دية او عارية او امانة ملكها بدون قبض جدير
لا يقبض اليه قبض لانه والقبض ان متى تجاسر يوجب اهما من اثار او ثمار او يوجب قبض
غير الموهبة في لو كانت العين موهوبة بنفسها في اثارها كالمقصود والمقبوض على سبيل
في يده يوجب قبض الغصب اليه لانه لا على يوجب من اثاره لان الاثر من الاثر والزيادة
لا الاثر من الاثر في لو كانت العين موهوبة في اثارها كالمقصود والمقبوض على سبيل
قبض لانه من اثارها يوجب قبض لانه لا في اثارها كالمقصود والمقبوض على سبيل
الذي في العين ويصح وقت يمكن فيه قبضها **وما ذهب** من قوله اذا اودعها لطفه ملكه الطفل
بالقبض لا يقبض لا يقبض الطفل ولا فرق بين ان يكون في يده او في يده لانه لا يده
كيد به خلاف اذا كان في يد الغاصب وفي يده من اثارها او اودعها لطفه ملكها
يقبض لنفسه لانه الغصب العاقل لا يكون مجررا في المنفعة المحضة ويقبض ولته لانه لا ولاية
في التصرف الا بين اثنين النافع والمضار فلو ان له ولاية في التصرف النافع المحض فمض
ام موهوبها لانه نفع محض فلا يقبض على الولاية الكاملة او اجنبية برتبة وهو موهوب لانه لا عليه
معتبرة الا بالبرائة ليس الاثر ان يترفع فيملك هو نافع له محضا ولا يترفع سائر مصالحه
فكذلك **اذا اودعها** من قوله اذا اودعها لطفه ملكها يقبض زجرها لاجلها بعد اقرار
لان اباها اقامه مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها **ولا بد** من صحة صورة الموهبة
دار الواجب لان التملك من اثارها فلا يوجب قبض وعكس لا فرق لانه في قياس على الزمان
فراشدين له ان الفرق بينهما شيئا في ان الزمان لا يملك **ولا بد** من صحة صورة الموهبة
يجوز التصديق بعشرة دراهم على ثمانية ادين وبنها لانه لانه الهبة لهما باعتبار الحمل والقبض
تملك من اثاره في ولد الوالد في يده لانه لا يملك من اثاره في يده لانه لا يملك من اثاره
في القبض كان في الزكاة وتعدو التائب لا يمنع الصحة كما لو اودعها لطفه ملكها
بالقبض لا التصديق بها على اجنبيين ولا يملك لهما لان القصد لهما الهبة باعتبار الحمل
والهبة من قبض لا يجوز **باب الرجوع** **منها** لما فرغ من بيان الهبة في قبضها
وهو من قبض الموهبة من الموهبة لانه لا يملك من اثارها لانه لا يملك من اثارها
قابل للفسخ او قبض القاض لانه الرجوع في الهبة يختلف بين العلم والعمى فلو اودعها لطفه ملكها
تمسكها بقول البعض وتساوى قبض عليه بالرجوع متمسكا بقول الاثر وعند فسخ لا يملك
له قوله عليه السلام العائد في الهبة كالكلب يتي ثم يعود والعود في النبي حرام فكذلك الرجوع
الهبة لانه قد علمه لانه هو ايب حق بهيته ما لم يثبت **وهو** من قبض الموهبة من الموهبة

زيادة من قبض الموهبة من الموهبة اراضه ومصل ذلك في ارض منها كانه يرجع في
وعند مالك الرجوع في قيمته لانه حق الرجوع متعلق بالعين فيجب وقفا وعند الجرب وقبضها في القبض
لان الوهاب لو رجع رجع مع الزيادة او لا معها لا يجوز الا قول لان رده مالم يرد عليه عقد
ولا انك لان التميز بينهما حال ومقت الرجوع متعلق بالعين لا بالقيمة بخلاف الغصب لا يفرق بين قبضه
حتى لو اودعها لطفه ملكه عند الموهبة لم يرد رجوع او نحو ذلك لو اودعها لطفه ملكه عند الموهبة
زيادة السو لانه زيادة رغبة التماس لزيادة في العين وموت الوهاب في السرار لاجلها
والوارث ليس ايب موت الموهوب لانه فروع العين كبديل الوهب فصار كايوب من قبضه
لك صدقة ون هدية وتكون في الهبة قيا على وجود العوض لا فرق في قبضه بالقبض لان
حكم العوض حكم الهبة وان لم يقبض العوض في الهبة يكون الهبة مستألا عوضا فيصح بطلان
منها الرجوع ويصح من الاجنبية كما يصح من الموهبة لانه قيا على بطلان العوض وفروع الهبة
عن ملك الموهبة من كل وجه كالا موهبة ولزوجة وقت الهبة فلو اودعها لطفه ملكها
يجوز له الرجوع في الهبة وبالعكس لانه لو اودعها لطفه ملكها لا يجوز له الرجوع لان
الزوجة نظير قرابة الولاد بدليل ان التوارث في اجنبيين من غير جيب مستغنى كل واحد منهما
بالاثر وبطلانها في كل واحد منهما لا فرق والقرابة لحرمة النكاح لقوله عليه السلام اذا كانت
الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وهلاك الموهبة لانه العقد ليس بباقي فيفسخ وقيل في
جميع الموهبة موانع الرجوع في قبض الهبة يا صاحبي حروف ومع حرفة **وهو** رجع صورة الموهبة
اذا استحق نصف الهبة رجع بنصف الهبة قياس على البيع واذا استحق نصف العوض ليرجع كالأثر
في نصف الهبة في يده باق في العوض فرجع في كل موهبة وعند رفر رجوع بحصة الموهوب له
اعتبار استحقاق العوض باستحقاق الهبة لان ابا في بيع ان يكون عوضا ما كان الرجوع
فكذلك انتهى **وهو** ولو عوض صورة موهبة اذا اودعها لطفه ملكها فله ان يرجع في النصف
الاثر لانه مانع من الرجوع فيقدر رجع واذ اودعها لطفه ملكها فله ان يرجع في النصف
فله ان يرجع في النصف الباقي لانه لا امتنع بقدر مانع وان لم يبيع منها شيئا فله ان يرجع في
نصفها لان من يملك الرجوع في الكل بالاولوية ان يملك الرجوع في النصف **وهو** ولا يصح صورة
مسئلة لاجبة الرجوع في الهبة الا باحد الموهبة في ان الموهبة لانه لا عتق العبد الموهوب بعد الرجوع
قبض ذلك يصح ولو منع الموهبة بعد الرجوع فملك في يده لم يقبض لان الموهبة ملك الموهوب له
ولذا لو كانت جارية يملك وطرها فلا يجوز ابطال ملكه بدونه اهداها قيا على الرد لانه
وان ملك في يده بعد وجود اهداها لاجن لانه يده برامته لا غرامة الا بالبيع الطلبي مع

القدر على التسليم **و** هو صورة الرجوع بأحد ما في العقد من الطرفين في حق التسليم لاني
 حق التملك لا يجب على الواهب كونه ما يفي لاهية مستدة الواهب حتى لا يتوقف ثبوت الملك له
 على قبضه فاذا ذهب واراد الرجوع في نفسه ما صح فلو كان الرجوع بته مستدة لاصح في مشاع
 فيما يحمل القسمة واذا تلف الموهوب في يد الموهوب له فاستحقه مستحق يقضي الموهوب الرجوع
 على الواهب بما ضمن لان التسليم لم يشترط في البرعات فلا يرجع بخلاف الوعد لانه قبضه
 للموهوب لا لنفسه **وله** متى صورته اذ اقل وبهت لك هذه الدار على ان توفيني ذلك البيت
 فقبضت بكونه بته ابتداء مع جواز التمسك لا يقيد الملك والشفقة قبل قبض الوعدين وشرطا
 ان لا يكون الوعد الوعد مشاعا ولا يجرى التسليم فاذا تقابضا بغير بيعا فمذاهب
 وخيار الزدنية وبهت الشفعة وان استحق باني براهها يرجع بالوعد ان كان قائما او بانه
 لو كان كالحا وعند زفر يكون بيعا لا ابتداء لان بته بصورة بيع بعنا فالتسليم على
 الصورة ولهذا كانت الكفالة بشرط براءة الاصل حواله وانما بشرط عدم براءة الاصل
 كفالة فيؤخر في ابتداء العمل بالبيع لانه بته بصورة بيع بعنا فقبل التسليم بغيرها
 بعد التسليم بغيرها لان العمل بها عند الاحكام اولا من القائل لفظ كونه لم يقض بكونه بته
 قبل الموت ولذا بشرط القبض وبطل الشروع ووجبه بعد الموت ولذا يبطل بالدين المستوفى وغیره
 بغيره انشئت ولا يلفظ قابلية بغيره الا اذا انفرد بجمع لفظة كاني في تشوهد **فصل**
 ومن ذهب ذكر هذا الفصل في احواله لان ما كان من المتفرقة صورة له اذا واهب جارية
 الاصلها تحت اليمين في الالم والولد لان الاستثناء يعمل فيما يعمل اليمين واليمين لا يعمل في العمل
 في الاستثناء **وله** او على ان يرد في صورة له اذا واهب على ان يرد في صورة له او يرد في صورة له
 او واهب واراد ان يرد في صورة له او يرد في صورة له او يرد في صورة له او يرد في صورة له
 شيئا منها يكون اليمين صحيحة بشرط فاسد المصلحة فان لم يرد في صورة له او يرد في صورة له
 البرهان **و** لو علق صورة له اذا علق على اليمين فاسد المصلحة فان لم يرد في صورة له او يرد في صورة له
 اليمين لا يعمل على ملكه فصار كونه مشاع بخلافه لاني في وقران صورة له اذا قال له بونه اذا
 جاز علق الملك او انت بري منه وان ادبت الى نصفه فلك النصف الاخر وانت بري من النصف
 الاخر يبطل اليمين والبراءة لما قران ذلك بالتعليق **فصل** في جواز صورة له اذا قال
 دارك كذا يكون بته بكونه فان من دارك كذا يكون بته بكونه فان من دارك كذا يكون بته بكونه
 لا الرجوع واذا قال اني لك بكونه عار بكونه عند من جاز في حال الرجوع في حال الرجوع في حال الرجوع
 لاني ان معنى ذلك تعليق التملك بكونه **فصل** في جواز صورة له اذا قال له بونه اذا

في توقف الملك على القبض وفي عدم جواز التملك كالتسليم في نصف الدار بخلاف ما اذا انصرف
 بشي على فخر من كذا مولا رجوع في القصة لم يقبل المقصود الوعد **كتاب الجارة**
 او رد ما عقيب اليمين لانها تملك المنفعة بعوض كما ان اليمين تملك المنفعة بلا عوض بخلاف
 التملك لانها اياه المنفعة بعوض والعقد يرد على من اياه ابتداء ولهذا ايضا العقد اليه
 ثم العقد الوارد على من اياه المنفعة اذا حدثت ولهذا قال الجار في بيع نفع معلوم
وله وهي الجارة في بيع نفع معلوم مقدارها بذكر المدة كاستيجار الدار مدة كذا سنة
 او قسرت ولا يزداد في الاوقات على ثلث سنين قطعا للتنازع المتوقع او بذكر العمل
 كالاستيجار على صنع الثوب او بالآلة كاستيجار نقل هذا المنة بعوض معلوم بيا
 كالأو عينا لان الجار كالتنوع والنفع كالبيع وجها له احد بما يقصد البيع في الجارة
 ويعرف اثره كانه ملحق عرف القالة وما صلح عنها صلح اجرة بآلة ولوية فلتما صلح
 فتم صلح اجرة لا ينبغي على العكس لان المنفعة والثوب الموصوفين الفرس لهم بكونه اجرة
 مع انها لا يصلح عنها **و** لا يجب صورة له لا يكون الاجرة ملكا للموعد بغير العقد من
 لا يكونه واجب تسليم على مستاجر عينا كان او دينا حتى لو كان جديا بينهما قرابة ولا يصدق
 في الحال وعند فكونه ملكا قيات على مهر لان ان الملك بتراجي في جانب المنفعة لا حين
 وجوده لا استحقاق ثبوت الملك في المدة ومقتضى الملك في جانب البذل لان المعاد منه
 يقتضي التسوية بين البذلين في التملك لانه ابايع لو ملك البذل بملك برون الوعد لان
 اشترا لا يملك قبل الاستيفاء وذلك ببناء في مقتضى العقد بخلاف مهر فانه يملك في الحال
 اظها را الحظر المحل المحرم وبانه شرفه كالسكنى فان قيل ان الكفالة بالاجرة ولا رها
 بها يبيع بعد العقد فلو ملكها لما جاز قيل لم يشترط وجوب الدين على الحقيقة ولهذا
 جاز بالتمسك في البيع بشرط انما في البيع او باستيفاء المعقود عليه تحقيقا للمساواة
 والمعادلة او يمكن الاستيفاء المحل في الجارة الصريحة في لو قبض الدار ولم يسكنها
 بطلب الاجرة لان تسليم المحل يعوم مقام المعقود عليه فيما لا يمكن تسليمه الشرط في الجارة الفاسدة
 لو جاز الاجرة حقيقة الاستيفاء العقد قياس على التملك الفاسدة ويمكن ان يكون
 مستاجر في ملك الدار وقع العقد فيه حتى لو استأجره دابة لم يكن له الكوفة وقبضها كانها
 بغيره او حتى مضت مدة بكنه فيها لا الكوفة فلا اجرة عليه وان ساقها ولم يركبها وجبت
 الاجرة **وله** ويسقط صورة له اذا غصب العين المشأجرة من يدها بسقط الاجرة
 لان المعقود عليه تسليم محل التملك فاعلم ان من غصب جود المنفعة فاذ غصب المحل بغير

لانه البيع فوق الجارة لان بملك العبد
 والمنفعة ما جاز ان يكون عنها جاز
 ان يكون اجرة

التسليم بقدر ما يستلزم **وهو** انما هو صورة ثلثة اذا استجاب دارا او عرضا او بعد الخدمة او
 بعد الخدمة واما بما وجبنا فلهذا وجب طلب الاجر للدار والارض لكل يوم وليليم لكل من عمله وعند
 زفر ليس له ذلك في تنفيع المدة وبنسبة التسليم ان يكون له تسليم جميع مبدل فلا يطالب
 به له قيا على بيع العين واجرة القصار وانما طلق ان التسليم يستوفى بعض الحقوق عليه
 على وجه لا يمكن نقصه فيجب ابدان بقدره تحقيقا للرب وانه لا يقصارة صورة ثلثة
 القصار وانما طلق لا يستحق الاجرة في يفرغ من العمل وان عمل في بيت المستاجر لانه عمل
 لا ينقطع به قبل تمام منفعته الدار والادارة وانما يستحق الاجر باخراج غيره من المنزل
 لا يفرضا من منفعة بفتح التسليم وانما احرق بقدر اخرج من منفعة يستحق الاجر لانه يمكن بعد
 التسليم وانما احرق بقدر لا يستحق لانه لا يمكن التسليم فيمنع فيها لانه امانة في يده والطابع
 يستحق الاجر بعد اوفائه الزحف جري هكذا **وهو** والعرب للين صورة ثلثة اذا استجاب
 آخر يملين له كذا البند في ملك المستاجر بملين معلوم بوجه تسليم بالاقامة وقالا لا يستحق
 وانما لبن الاجر في رهن نفسه لا يستحق في تسليم بالبعد بالاقامة وقالا لا يستحق بالشرع
 لانه ان التسليم للشرع كاجازة من التور وفيه الطعام له ان التسليم بالاقامة والشرع
 عمل في كذا كالتسليم لغيره لاجل الاجر والغرف **وهو** وهو صورة ثلثة اولها ان يكون المستاجر
 مال قائم بالعين كالحال في الفان كمال ليس جملته لاجرة قيات على مودع لدية
 على مودع وان كان كصانع لصانع وقصار له الشئ والبعض فله ذلك حتى لو جسد فضع فلا ضمان
 ولا اجر قيات على هلاك المبيع قبل التسليم وعند زفر ليس ذلك قيات على اجرة شريك ليس
 مال قائم بالعين كانه كالبائع با اخلط بالعين فليس ان جسد مبيع حتى يستوفي الشئ فكذا
 هنا ولا راد الا ان جسد حتى يستوفي الجمل ولا اثر له لان العمل صار كانه كانه ملكه فصار له
 كالبائع منه فيكون له حتى يجسد **وهو** وله صورة ثلثة لصانع محقق العمل في نفسه والاجر
 لانه مشروط بطلب العمل لا على عمل معين فيجوز قيات على سائر ما مودع بعض الدارين وان
 شرط له ان يعمل بعد ليس له ان يعمل لغيره لان العمل يختلف باختلاف الصانع جوده وورادته فان
 العمل لا يستحق الاجرة تسليما لغيره بل **وهو** ولا يجزى صورة ثلثة اذا استجاب آخر بدين بطلب البعرة
 فيجوز بيعه لانه بدين فله الاجر حتى ياتي بدينه لانه اوفى بعض الحقوق عليه يستحق
 الاجر حتى قبل ما قبل ذلك اذا كانت المنة يقصا من العدد والالتزام لا يستحق الاجر كاملا
وهو وحاصل صورة ثلثة اذا استجاب بدين بطلب البعرة وباني كونه فطلب
 اليه فوجده ميتا فذلك كالمستاجر لا يستحق اجرا لانه لا يستحق لانه الاجر مقابل

انما جاز لا يابا **وهو** وحاصل انما يابا لا يابا لانه الاجر مقابل نقل الكتاب وسهروا نقل فلا يستحق
 الاجر كذا انما نقل في يده بغير الفسخ ولو وجده غائبا كما وجده ميتا فذلك الوصول اليه ولو ترك
 الكتاب بغير ان يتوصل اليه او لا ورثه فله الاجر لانه انما ناقص في وسعته **وهو** واما صورة
 المسئلة اذا استجاب آخر بدين بطلب البعرة في موضع فلان في موضع كذا اخذ اليه فوجده ميتا فذلك
 له بعد اوفائه عاود سقط الاجر وعند زفر لا يسقط قيدا برودة لانه لو دفعه الى القاصه يستحق
 اتفق لانه اوفى العمل فيستحق الاجر لانه استوفى ما على سقط **وهو** وصحة لما فرغ من بناء
 مقدما لاجارة شرع في بناء باجوز اجارته بل لا يصح صورة ثلثة اذا استجاب دارا او كانا بل لا يابا
 ما يعمل فيها تحت الاجارة لانه العمل للثالث بين اناس فيمكنه فيضرب اليه فله العمل فله العمل
 شئ لانه في توابيع الشئ سوا القصاره والحدادة والطن لانه فيها ضرر ظاهر لانه لو بران
 ابنه ويقيد العقد بغير ذلك ولانه لو لم يكن غيره ماله كثر في السكان زيادة الحارة
 لا ضرر **وهو** ولو استجاب صورة ثلثة اذا استجاب ارضيا ليس عليها او غير سفيها فخرها فانت
 المدة في تسليم الارض كما قبض في كان القليل بغير ضرر اظا هو يعظم المودع قيمة شجرة وبنا
 ويملك ما بني وما غرس حتى لو قوت الارض بدو شجرة وبنا مائة ومع حدتها او بقلعه بمائة و
 وستة ومع احدها مقفوعا بمائة وعشرة بضع مودع فضل ما بينهما في شجرة والانيك برضي
 المستاجر او لغيره ايضا على ترك الشجرة فيكون الشجر لدار الارض لانه لا يقطع حقه فله
 ان ياتخذ او يترك **وهو** والارطبة صورة ثلثة اذا انتهت الاجارة بقطع ارطبة كالشجر لانه
 ليس فيها بهمة مدة معلومة كالشجر واذا انتهت ترك الارز باجره امثل لان يدرك
 لانه يبيع الارز غاية معلومة فيترك رعاية الجانيين **وهو** وانما يستحق المرفوع من بيان موافقة
 المستاجر شرع في بناء في الفة صورة ثلثة اذا استوفى قدره ونوعا كثر برفه ان يعمل مثل المشروط
 في الضرر لوجود الرضا دلالة او خفت كالشجر لانه كذا لغير موافقة مع في لغيره للمع
 لا لصورة ولانه الرضا على الضرر رضى بالادنى لا بالما اضرك كالمع لانه الرضا بالادنى
 الضرر لا يكون رضيا بالاعلى وانما سمي رضيا لانه الرضا على غيرها مشعرا مثل الرضا بالوزن ضمن
 كما لو حمل عليها شئ وزنه ثبات او قطعا لانه ضرر ذلك فوق ضرر البئر **وهو** وضمن صورة ثلثة
 اذا استجاب دابة ركوبه فاروف رجلا مطيعة عملها فخطبت بعض نصف قيمتها لانه تلفت
 بركوبها واحدها ما دون له لا الاخر سواء كان اخف او انقل لانه هلاك الدابة بركوبها
 لا لشئ له ولغيره مرفوع بين المستاجر والرديف قيدا بركوبه لانه لو اردف صبي لا يستمسك
 ضمن ما زاد اقل وان كان مبيتا بتمسك يكونه كاتر رجل وقيد بركوبه لانه لو ركبها وحمل

على كنفه غيره يضمن جميع القيمة وان يطبق عملها والتفصيل بوزن الكبر خلاف الحق والنقل
 بوزن القلم تنوع **مسألة** وبالنسبة لزيادة صورة ذلك اذا استأجر دابة ليحمل عليها شيئا مقدرا
 فزاد على ذلك فطعت فانه كما في حيز المقدرة وطاقت حمل ذلك ضمن بقدر الزيادة
 وعليه لا يجوز لانها ملكة بفعل ما دون وغير ما دون فيقسم قدرهما والاكل يضمنها **مسألة**
 كعطبها صورة ثمة اذا اكثر من ذلك فبعضه ليس بمسئول عن الباقي او جديبه الى نفسه يقف
 جذبا مستعارا فمعطى يضمن وقيل لا يضمن في غير مستعار يضمن اتفاقا وعلى هذا الخلاف
 من باب الوصية الصغير للشاوب لتمامه الضرب ليس بواجب لوقوف مستعار متعارف
 فيكون ما دونها فلا يضمن شيئا اذا فطعت او بزرع الزرع ولم يتجاوز الموضع المتعارف
 هذا ان التفرع مشترك لا يستمر لانه بعضه جاتا لبعضه بوجوبه بغيره كزجره او بعضه لا يفر
 يمتد الى بعضه فلا يكون ما دونها الا ببعضه الا اذا كان **مسألة** وجازة صورة ثمة اذا استأجر
 دابة او استأجر دابة ما بها لا موضع معلوم وجازة عندها من فدان عادي
 الموضع لا يبرأ من الضمان وعند زفيره انما عينه في خلاف ثم عاد الى الوفاق فيزاد في
 الموضع لانه المستأجر المستأجر لا يبرأ من ذلك انما انتم خصا غاصبا وانما يبرأ
 من الضمان الا بالرد الى مالك او انما يبرأ من هذا فان يد المستأجر المستأجر يبرأ من ذلك
 لانه لا يملك فلا يكون بالعود الى الوفاق رد ذلك الى مالك حكما بخلاف الموضع فيكون يعود
 الى الوفاق رد ذلك الى مالك حكما **مسألة** وزرع سرج صورة ثمة اذا اكثر من زرعها راس سرج فزرع
 ذلك السرج واوكفه باليكاف بوكفه بثلثه فملك بثلثه كل قيمته وقا لا قدر الزيادة و
 ان كان لا يوكفه بثلثه يضمن جميع القيمة اتفاقا لتمامه الا اذا زاد مقدم بقدر الزيادة ثم ان
 الاكاف المحمل في سرج للركوب فيوجد التقدير في الكل في الزيادة فبعضه يضمن لكل واحد
 احد يد السرج مكي لا يضمنه سرج وطه **مسألة** وسرج صورة ثمة اذا اكثر من زرعها راس سرج فزرع
 ذلك السرج فاسرج سرج لا يسرج بثلثه يضمن جميع القيمة لانه نزل منزلة مختلف الجنس وان
 اسرج سرج سرج بثلثه يضمن اتفاقا لانه اذا اكاف ياتل الاول يتناول من مالك ذلك
 وان كان السرج انما انقل في السرج الاول يضمن من قيمته الدابة بثلثه **مسألة** وسرج
 احمي صورة ثمة اذا استأجر محلا لا يعمل له متاعه في طريق عينه وعمله في طريق آخر وتفاوتا
 فانه كما لو كان لا يضمن من اتفاقا ولا يصير ضامنا كما اذا عمل في البحر فارتفع المقصود
 فلو لم لا يجوز وان ملكه بثلثه يضمن لان العقد يجوز اذا جاز نفسه ان اسلمه لاجر
 وان ملكه في العمل يضمن المستأجر قيمة ذلك **مسألة** ومنه يتأجر صورة ثمة اذا استأجر محلا لا يعمل له متاعه في طريق عينه وعمله في طريق آخر وتفاوتا

من سرج من ثمة فخذها من لانه يضمن
 بالاسم من ثمة فخذها من لانه يضمن

زرع رطبة فخذ نصف الارض بزرها ولا جرم لانه خالف قرارها صانعا في المنافع
 بالفضل بعد الاجارة وان زرعا ما هو قتل ضرر فخذ نصفه يلزمه المستأجر ان يلقى الفة لا يجر
 موافقة **مسألة** ومنه صورة ثمة الا احتياط لئلا يخطئ في حيزه بقدره في طه فبعضه يضمن
 على الاجر بثلثه يضمن ما جاز التوب ان شاء فبعضه يضمن والاجر عليه وان اخذ القبا وعطى
 اجر مثله لانه وافق فزرعه وخالف فزرعه فان مال للجهة المحتل وانما في الجهة
 الوفاق وان كان الاجر المثل اكثر فبعضه يضمن لانه مستأجر وانما في النقص فبعضه يضمن
 قبيح ساعا لثرا لاجارة الفاسدة **باب الاجارة الفاسدة** لما فرغ من بيان
 الاجارة الصحيحة نتبع في بيان الاجارة الفاسدة **مسألة** الشرط في صورة ثمة
 بطلان الاجارة بالشرط الفاسد اذا استأجر عبد استأجر على ان يرضى بغيره لانيام مرض
 فزاد في الفاسد الاجارة بثلثه الا جازة فيجب جرمه لثمة التسمية بغيره
 ولا يبرأ من المستعير وعند زفيره وان كان المستعير يبرأ لانه اذا جاز دارا على ان العارة
 على مستأجر يبرأ اتفاقا لانه ان يقاس على بيع الاعيان ان ان المستعير اذا كان معلوما يكون
 هذا وصحة صورة ثمة اذا استأجر دار كل شهر بدراهم فاعطى في شهر واحد فاسد
 في بقية الشهر فزاد في ثمة الشهر فكل واحد منهما ان يضمن لاجارة لانها العقد
 الصحيح فانه سماعه من الشهر صح العقد فيه وليس للمؤجر ان يخرج من ثمة الشهر
 وكذلك كل شهر بكن شيئا في اوله لانه الاجر مقدر فينقذه العقد بينهما بالتعاطي الا
 الا ان يسمى حلة شهر **مسألة** واجارته صورة ثمة اذا استأجر سنة بعشرة بلا بيان
 قسط كل شهر جاز قيا على استيجار شهر بلا بيع قسط كل يوم فيكون ابتداء الاجارة
 مما سمي وان لم يسم فروع واقف العقد قيا على اليقين وان وقعت حين بطل يعتبر
 السنة بالاهلة ناقصة كانت او كاملة والا يحسب كل شهر بالايام وقا لا يحسب الاول
 بالايام والحق بالاهلة فانه لو اجر في عاشر ذي الحجة سنة يقع على ثمة سنة وستين يوما
 وقا لا يحسب الشهر الاول ثلثين يوما بتم السنة على عاشر ذي الحجة وان تم على سبع وخمسين
 يتم السنة على احدى عشرة ذي الحجة والحق ان السنة يتم على عاشر ذي الحجة على كل حال لان
 الاصل لا يستكر في سنة واحدة لتمامه الا اهلة اصل والايام بدل عنها فلا يجوز للمعير
 الى البدل مع القدرة على الاصل ان الشهر المذكور وقع العقد عليه فبعضه يضمن بالتدريج
 عليه فيكمل بانث وكذلك الكل وعلى هذا العقد الحق المؤجل ونحوها **مسألة** واجارة الختم
 صورة ثمة اجارة الختم جازة لاجتماع بين قولنا وقولنا سائر الاصار والاهل على ذلك

ازاد دفع

مقتضى القياس الجائز وقدر ما يستعمل ولا في الاجارة بيع منافع والملك والمال
والاجارة على استيفاء العين يجوز كما اذا استأجر بكرة لبشر لبنها ولحجام لان الله عليه السلام
وهو اعطى الاجرة ولو كانت حراما لما يعطيه بانه لانه كما لا يخفى اكل الحرام لا يخل في حكم
الاجرة واستيجار النظر لا يخل في حكم الاجرة باجر معلوم لقوله تعالى فان اضعفتم
فانتم من اجورهم وانما لم يجر استيفاء البقرة لشرب لبنها لان الاجارة فيبيع
على استهلاك العين قصد الا لا يوجد في البقرة فعل يجعل ذلك موقوف عليه **وله**
ويطعمها وكسوتها من معلوم يجوز وقال لا يجوز لهما ان يجعلا فلا يجوز للغير والبيع
لان القياس يترك الحاجة انفس فيمالا يوجد فيه نقص لعدم الجواز ولا انها جعلت لا يبيعه
لان المذمة لان الظاهر لا يبيعه فيها فيخرج الولد فلا يوجب فساد العقد ليس
للمستأجر ان يمنع زوجه من وطئها لان ذلك يستحق لذلك النكاح قبل فساد الاجرة
بعد ولان منع من في بيته لان البيت ملكه **وله** وله منة لانه اذا استأجر فيلزمها
زوج نكاح ظاهري بين الناس فلا يفسخ الاجارة صيانة لطفه ان لم ياذن بها
وان كان مجهولا يعرف انها امراته الا باذنها لا يبيعه فسخها لان العقد زهرا وقولها
لا يقبل في حق من استأجرها واذا مرضت النظر او هبلت فلا يملك العجبة فسخها دفعا لضرر
لبنها بالولد وعلى النظر غسل الصبي وشيئا من الغائط واصلاح غذائه لان هذه
الافعال من توابع الارضاع وقد وجبت جملها وعلى اب تفضل من ذلك احوال النظر
لان ذلك من نفقة الولد فان ارضعت بلبن شاة او غداه بطعام ومضت مدة فلا جرم
لها لانها خالفت العمل ولم يبيعه صورة لانه لا يجوز الاستيجار للطعام كالاذان والاقامة
وتعليم القرآن والنفقة ونحوه وعند فسخه لا يبيعه على الاجرة قياسا على كتابه المصحف
وبناء مسجد والقضاة في قبور غسل المات وغير ذلك من اعمال الخير لانه ان القربة
يقع للعامل ولذا شرط هذا العمل في الاجرة لانها لا تخرج الا في العمل فلو اخذ الاجرة بغير
نفسه قياسا على سائر العبادات البدنية وقياسا على ما في شواهد لا يبيعه لانه ان القربة
يبيعه لغيره للعامل الاجير ولذا لم يشترط ابيته الاجير في جواز فعل الذي لا تملك
الاصل فيه ان كل شيء جائز ان يستأجر الكافر لانه جائز ان يستأجر المسلم وما لا خلاف في ذلك
الملاهي كالغناء والنوح وسائر المناسك ولا يبيعه لانه لا يستأجر لانه لا يستأجر على قصد
يجوز تعليم القرآن والفقه والامانة على من يتقربون لان الحكم يختلف بتغير احوال الناس
في مواضع فكذلك ما يستأجر على دفع لاجر فيجب ان يكون على صورة مرسومة كماله الى العمل

على روي بعض سور القرآن سميت بها لان عادة ما وراة النهر اهداها لملكها **وله**
لا اجارة في بيع صورة لانه اجارة في بيع باطله وفي الاجارة وعادة في بيع جازية
اتفاقا لهما ان الاجارة نوع تمليك فيجوز في بيع كماله لاجره في بيعه لانه القدرة على تسليم
عين المعقود عليه وعلى تسليمه في المعقود عليه بشرط الجواز العقد وتسلمه وحده لا يقصور
واذا آجر رجلا في داره من رجل وفسخ احداهما برضا المستأجر او احداهما لا يبطل كافي
النصف لانه لا في الشيوع طارئة ولو دفع صورة مسئلة او دفع على حايك غزالا في بيعه
بنصفه او استأجره راجل عليه نارابنة او استأجر ثورا او رجلا يطين برأيه برجع قوله
يفى الاجارة لان النبي عليه السلام نهى عن فسخ الطل ان قاذف فسخه يجب عليه اجر مثل عمله
لو هو وتسلم العمل بالعقد او رجلا صورة مسئلة او استأجر رجلا يخرجه فسخه فسخة لانه
يؤديه يقع العقد فسادا ولا جازا لهما ان المعقود عليه نفس العمل لان ذكر الوقت
للتجديد لا للاستعمال فيبيع جبر مشتركا في لو فسخ في العمل نصف انهما راو بطل يوم فسخه
لان ان المعقود عليه مجهول لان ذكر الوقت يدل على ان المعقود عليه العمل والحكام لا يجبرون
والمشرك في فسخه لانه الاجير يفتق يستحق الاجر بتسلمه لنفسه فيكون قوته على المستأجر و
الا جبر مشترك يستحق الاجر بالعمل فيكون قوته على نفسه وليس احدهما او لم في الآف فيفسد
ولا يجوز ان يكون المعقود عليه كليهما لانه لا قدرة لاحد ان يستغرق العمل لهذا اليوم وان
قال في اليوم يقع صحبي اتفاق لان في الظرف لا تقدر بمدة فلا يقضي الاتفاق فكان
المعقود عليه العمل **وله** او ارض صورة مسئلة او استأجر ارضا على ان يكرها من ثمن
على ان يكرها ثمنها رعا العظام ويسرقها يفسد العقد لان الشرط لا يفسد في ثمنه فسخه
يبقى الاستمارة القابلة بخلاف كرى الجذول لانه لا يبيعه الى العام القابل او يزرعها
صورة مسئلة لا يجوز اجارة الارض للزراعة برزعة ارض اخرى والاجارة دار اخرى واجارة
الدابة للركوب بركب اية اخرى وعند فسخه يوجب على فسخه في بيعه كاجارة الدابة للزراعة
الارض لان الاجارة حرة على خلاف القياس لما جاز انفس الحاجة انفس الحاجة عند فسخه
اجبش اذا آجر ارضا على ان يكرها ويرزعا ويسقيها ويرزعا يبيعه الاجارة لانه
من المقتضيات فان لم يذكر صورة مسئلة استيجار الارض للزراعة لا يبيعه في بيعه يزرع
فيها او يقول على ان يزرع ماشا لان ضرر الارض يختلف باختلاف المزروعات اختلفا
فاذا فسخ يترتب التنازع المتوقع وعلى هذا ركوب الدابة وليس الثوب حتى لو لم يتبين
من يركب ومن يبيع لم يطلق لا يجوز الاجارة على ما مر في العارية ويعرف ان كماله لمن يبيع

امثلة فان زرعها يتقبل الجواز لانه المعقود عليه صار معلوما ومنه سائر جملته الى امثلة
 برهم ولم يستعمل في هذه الاجارة بل في كل عمل المعقود يتقبل الجواز لا ارتفاع الجواز
 حتى لو وصل ملكه بغيره ولو ملكه الطريق لا يملك الضمان وان كان صاحب العمل قبل ان يزرع
 بفسخ الاجارة دفعا للفسخ **باب في الاجارة** لما فرغ من بيع عقود اجارة
 صحيحة وفاسدة شرع في بيان احكامها **فصل اول** الاجير المشتري كماله اذا قال استأجر
 ليرعى غنمى سنة كالاجير المشترك كذا العمل او لالان قوله في آخر كلامه سنة يمكن ان يكون
 لجمله اجير خاصا ويحتمل ان يكون اجير مشترك كما لا يقدّر العمل فلا يتغير الكلام الاول بالاحتمال
 حتى يصح خلافا بان يقول على ان لا يرعى غنمى غيري فيصير اجير خاصا وان قال استأجر
 سنة ليرعى غنمى كان اجير خاصا بذكر المدة او لالان قوله في آخر كلامه ليرعى غنمى
 يحتمل ان يكون لجمله اجير مشترك كما يحتمل ان يكون لبيان عمل الاجير الخاص فلا يتغير الكلام
 الاول بالاحتمال حتى يصح خلافا بان يقول على ان يرعى غنمى غيري فيصير اجير مشترك
 لا يستحق الاجر على العمل لانه عقد معاوضة فيقتضي مساواة بين الطرفين ولا يعرف هذا الحكم
 الا بغير الاجير المشترك فلان العمل الاخر في تلك المدة لانه ما فقه لم يفرق بينه وبين الاجير
 يستحق الاجر مشترك **فصل** ولا يضمن صورة المسكن المأجور به الاجير المشترك لا يكون مضمونا بالملك
 كالمودعة والعارية وان كان ملكا بسبب ملك المأجور به كالتسوية وقال المصنف كالمودعة
 بالاجار وان كان بسبب ملك الاجير المأجور به كالمأجور به كالتسوية وقال المصنف كالمودعة
 مضمونة بها اتفاقا بل يملك صورة المسكن ما يملك في يد الاجير مشترك بعينه
 رفع التعارض لحدثة رضا متعارفا معناه وان كانت خشية تعذر فانه لو كان ملكا
 مضمونة لاشتوته لهما مضمونة وتقدر في نفس مضمونة وادافات شي يكون مضمونا اتفاقا
 لرجوع العمل باجره فلا يكون ما تولد له المأجور مضمونا قياسا على اجير الواحد ومقتضى النص
 وانما كان ان العمل الاجير مشترك مضمونة ولهذا لا يستحق الاجر بدونه العمل فيكون ما تولد له
 مضمونة مضمونة كما جرح فسرته جرحا بخلاف اجير الواحد لانه المعقود عليه يتسلم لانه
 نفسه كالدائم في جرة وبخلاف لغيره لانه الملك حصل بالتسوية وليس وسعه
 والعمل على هذا خلاف اذا تلفت شي عمل الاجير مشترك كزلق الحمار في قطع الجبل انما رتبته
 السكارى في العمل وخرق السفينة فمعه ما اذا كان صاحب المتاع او كسبه او غلامه في السفينة
 او كان راكبا في الدابة وصاحب الدابة يسوقها فسقطت الدابة وبذلك المتاع لا يضمن
 الاجير مشترك صاحب الدابة اتفاقا لانه المتاع في يده بالملك وهو سائر السفينة **فصل**

الاجارة

الملك هنا مضمون

تذكرنا

الاجارة

ولا يضمن صورة المسكن لا يضمن الاجير مشترك او مينا غرق بخر السفينة او سقطت الدابة لانه
 العمل يتحمل ضمانه اجابة لانه المعقود **فصل** ولا يضمن صورة المسكن او ان يفسد او يربح
 البراع ولم تجاوز الموضع المعقود لا يضمن فيما عبط من ذلك لعدم اجابة لغيره ولو
 على داخل المولى لبدل قال كسر صورة المسكن اذا استأجر على العمل لانه انما استأجر
 في كسره بعض الطريق بوقوع العمل في مكانه استأجر انما يضمن قيمته غير محمول ولا اجره وانما يضمن
 قيمته محمول على الموضع لانك وبعبارة الاجر بقدر ما عمل حتى لو كان العمل نصف الطريق
 فخر نصف الاجر وعند زرع يضمنه قيمة محمول على الموضع اكثر بطلية الاجر بقدر ما عمل في غير ضا
 لانه او في بعض العمل حتى الاجر بقدره لان العمل في الموضع من وجه لانه امر محمول وقد عمل
 وخالفه من وجه لانه امر محمول على المكان معين ولم يأت بذلك غاية شي بالجهة الوفاق
 وضعية قيمة محمول على الموضع لكسر واعطاه الاجر بفسطه وانما مال الجهة لملكه وضمنه قيمة محمولا
 ولا اجر له لانه لم يستعمل العمل اليه وان كسر بدون علمه بانه امر محمول على المكان عليه ولا اجر
 بقدر ما عمل وقال الجبل بيت **فصل** صورة المسكن الاجير الخاص يستحق الاجر بتسليمه للملك
 المدة على ان يعلم ان المعقود عليه في قيمة تسليمه كالدائم في جرة وهذا الحكم لا يعرف الا
 يعرف الاجير الخاص فيسأل عن العمل الاخر في تلك المدة لان من فقه صار مضمونة لغيره وهذا الحكم
 يستحق اجرا خاصا واجر واحد ولا يضمن تلفه يده كالمثل الذي لا يده يد امانة اتفاقا
 او بغيره فيقول في النسل ان المعقود عليه تسليم النص لهذا يستحق الاجر بذلك عمل ولم يعلم
 لانه سلم المنفعة فلا يشترط سلامة الا اذا تلفت النص فيضمن للمقتر كل مودع وتقديم المدة
 على سنة تسوية لانه يصير اجير مشترك **فصل** ويصح تزويد عمل المأجور من بيان الاجارة على شرط واحد
 شرع في بيان الاجارة على حد شرطين صورة المسكن اذا قال ليئنا ط ان غطت هذا السور
 فارسيانك درهم وان غطت روميا غطت درهمين فيصح الاجارة ان غطت العملين على حد
 اجرة وعند زرع يضمنه الاجر البديل والمبدل في الحال لانه سمي عملين فليس ببدلين فخصم
 فيستحق احدهما باختياره غير تفرع لهما فلا يضمن الا المنازعة فيجوز كما خيره بين عبدتي
 البيع فلهذا اذا قال الصباغ ان صبغته بعصفقك درهم وان صبغته بعفراة غطت درهمين
فصل وفي سكاك البيت صورة المسكن اذا استأجر بيتا على ان سكره عطارا غطت درهم وان
 سكن فيه عطارا غطت درهمين يكون الاجارة ان يحيط به في العمل على حد حتى تستحق فيه وفي لا
 يفي لهما ان المعقود عليه هذا يشبهه كما ان الاجر احد اثنين وفيها كل واحد نصف
 ولا ان المعقود عليه واحد وهو تسليم عمل بديل لانه لو سلم ولم يكسبه لاجر فالاجر ان غطت ولا بد من انهما

لا يفتقر إلى ثمن ما به وكما إذا ائتمن شيئا وكان يستاجر أو يبيعها استاجر عبد البنيان فترك
 عمله لمالك أسماه وكما إذا ائتمن شيئا استاجر الدابة لأن العقد عليه في كل شيء من وجهه ومنافع
 من وجهه فيكون البيع استعارة وجهه دون وجهه فيجوز بعد رطل بالتبعية **قوله** ويختلف في
 المحار في المهور كذا إذا ائتمن في المحار لا يكون عذرا لأنه يمكن أن يعقد بوجهه **قوله** على يمينه
 أو يمينه وإذا استاجر غلاما بغير ماله أو تركه في الحياطة والانتقال لا يملكه لأنه لا يكون له
 بغيره على الاستعمال الغلام في الحياطة في ناحية المكان ويستعمل به بالقر في ناحية أخرى ولو كان
 آجره عبد لم يملكه لأنه لا يلزم بالبيع على موجب العقد المأذون في بيعه فانه امر زائد في البيع
 صورة السلسلة منقحة الجارية بموت العاقدين أن يعقد بها لنفسه وعقد لا يفسخ له لأن
 الجارية عقد لازم كالمبيع فلا يفسخ بذلك بيع العين لأن استأجره من حقها في بيعه
 على ملك الموهوب وقد انتهت بموت الانتقال قبل الدار إلى الورثة فيستحق الجارية فان عقد الموهوب
 كالوكيل والوجه وموت الوقف لا ينتج بالموت لأن في العقد باق وإن مات بطلت وقوله
 مكان قوله يفسخ يفتي مكان **قوله** مسائل **قوله** في حصة الموهبة كذا في حصة الموهوب
 مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيئا في أرض غيره لا يضاف النصف إليه إذا كان المالك يملكها بوجهه
 قد انقضى ثم تغيرت إليه لأنه ما دون في حصة الموهوب فلا يجوز له أن يملكه من مضمونها كما هو
 براء في ملك نفسه فملك غيره كذا وإذا كانت مضطرة بضاف إليه لأن موقداته ريعا منها
 لا تستقر في أرضه فان حصة الموهبة إذا أقدم له وجهه عندك سئل له حصة في الحياطة
 على أن يعمل فيه ويكون الأجر بينهما يسمي شركة تقبل لأن أحد المأذونين القول في الناس بوجاهة
 والعمل الآخر بحدائقه كاستيجار رجل صورة السلسلة من ماله على عمل محلا والبيع إلى ملكه حصة
 وعند فلا يبيع ما لم يثبت له العمل لأن العمل متفاوت وقد يفيض للمأذون لأن أن يترك
 معلوم وجهه العمل برونه يعرف العمل والتمتع كذا في النفقة وإن استأجر بغير العمل عليه
 زاد معلوما فكل منه في الطرفين رده على كل قياص على رده **قوله** ومن قال صورة السلسلة
 إذا قال المصنوع منه الغائب فرغ الدار والآخر جازها كل من جازها ولم يخرج منها يلزم ما كان
 لأنه رضى الجارية ولأنه إذا جازها غائب ملكه وإن أقام بيته بغيره أو أقر بالملك
 له لكن قاله لا يريد بهذا الأجر لأنه لم يكن راضيا بالجارية **قوله** في حصة الموهبة
 مضافا إلى الزمان قبل أربعة عشر الجارية فان قال في رجب جازها وارسله سنة ثم أوكس
 من أول رمضان يجوز وعنده فلا يجوز بحدائقه لأن تعليق التعليق لا يجوز اتفاقا لأن
 المنافع مضمونة بالعين فلا يبيع مضافا إلى الوقت مستقبلا فكذلك إذا كان العقد في المنافع يقع متفرقا

لأنه ينفق شيئا في حصة حسب وخصه فيكون كل جزء جزءا ببيع مبيع بعينه
 على حدة ولا إضافة لوافق ذلك ونسبها بان قال في رجب فوجت الجارية
 من أول رمضان وأمر رعية وأمر ماله بان قال وفوت رضى من رعية وفوت
 كرمي ماله من أول رمضان والوكالة بان قال أنت وكيل ببيع هذا من أول رمضان
 والوكالة بان قال قلت بما ذاب لك علم فلان من أول رمضان والمضاربة
 بان قال أقض لي على فلان وأعمل به مضاربة من أول رمضان ولقضا والامارة
 بان قال الخليفة أنت قاض وأمر ببلد كذا من أول رمضان والآية بان قال
 أنت وصية بعد موتي فيما أخلف والطلاق والعقاق بان قال أنت طالق
 معق من أول رمضان والوصية بان قال ثلث مالي لفلان بعد موتي والوقف
 بان قال وقف دار على إمام مسجد من أول رمضان وقوله لا يبيع مضافا إلى
 الزمان مستقبل عشرة البيع بان قال في رجب بعت دار من أول رمضان وجاز
 البيع ونسبها بان قال لفلان ولاية الجارية والبيع في البيع المضمون في اجرت ببيع
 أو نسبه من أول رمضان والعقصة بان قال قسمت على كذا من أول رمضان أو نسبه
 بان قال شراكتك في هذا من أول رمضان والهبه بان قال وهبت لك من أول
 رمضان والشكك بان قال زوجت بنتك لك من أول رمضان والرجعة بان قال
 للمعتق راجعك من أول رمضان والضيعة بان قال صايرتك على كذا من أول
 رمضان والبراءة بان قال أبرأك من الدين من أول رمضان لأن حصة
 التملك لا الزمان مستقبل لا يجوز كي لا يجوز تعليق التعليق بالشرط **قوله**
المكات ورده عقيل الجارية لا يملك واحد معا ومنه ماله وتقرعها الدالة
 كذا يملكه كذا في الحال وبقية في الحال تحقيقا للتسوية **قوله** فان كانت صورة السلسلة
 يجوز الكتابة بغيره لا التمس وعند الأمر بالعكس لأن المكتبة ليس بأهل للملك في حال
 العقد في شرط الأجل لمصلحة المصنوع وأسلم إليه أهل الملك في حال العقد يجوز مطلقا
 لأن أن القدرة على تسليم المبيع شرط لجواز العقد لا على التمس وبطل الكتابة ممنوع
 في التسليم مبيع **قوله** ولو صغير صورة السلسلة يبيع الكتابة من العبد الصغير العاقل وعند
 لأنها لا يبيع بدونه القبول فلا يوجد منه نقصا عقلا لأن نفعه محض لا دأريه
 النفع وأمر فيه من قبول البهة وأذا لم يكن عاقل لا ينفق العقد حتى لو أوتي عنه
 غيره لا يبيع ويسر ما وقع **قوله** أو بضم صورة السلسلة يجوز الكتابة بغيره كذا يملك

او قال قبل ان يعق الاول يكون ولاؤه للمولود لانه الكتاب ليس باهل ان يكون معق
 لانه رقيق يقع العتق على المولى والاولا لم يعق وان ادعى بعتق الكتاب الاول يكون
 ولاؤه له **ق** ولا تزوج صورة مملوكه لا يجوز للمالك ان يزوج لانه الكتاب وسيله المقتضود
 العقد والزوج ليس بوسيلة اليه وقد وقعت مكررة وبه ولو بعوض لانه يزوج ابداً وقصد
 لانه الكتاب يجوز ان يزوج الا رسم لانه ضرورة التجارة ومن ملك شيئاً بملك يورثه وانه
 يورثه ويملكه كالقراض سواء كان بامر المولى عنه او لا لانه يزوج واعاق عبده على الالة
 التي فوق الكتاب فوجهه فيملك الكتاب لانه لا الاعاق على الالة لا يبيع عبده منه لانه
 اعاق على الالة لانها عبده لانه خسران لاكتسابه وكل يقر في ملك الكتاب رقيقاً مملوكاً
 وتزوج امته بملك الالة والوضعي في رقيق الطفل وما لا يملك كتابه عتق عبده ويبيع عبده
 منه وتزوج به لا يملك الالة لانها ولاية نظرية والنظر فيها لا فيما سواها وكل يقر في مكانه
 في رقيق الطفل لا يملك المأذون وشريك العنان والمفسد في رقيقه ومنه من يملك ترفيع امته
 لما سبقت **ق** ويحاطب لما يقع من باب من يدخل في الكتاب بطريق الاصله شرع في بيان من
 يدخل فيها بطريق السبقه صورة لانه اذا اشترى الكتاب من ثمة قرابة يكتسب عليه اتفاقاً وانما
 اشترى من ثمة قرابة مستقلة كذا رجم لانه لا يولد منها لا يكتسب عليه ولا يكتسب عليه اذا
 اشترى من ثمة قرابة بعيدة كذا رجم لانه لا يكتسب عليه اتفاقاً لانه ان الكتاب يرفع العتق فلو كان
 قرأ عتق عليه فاذ كان الكتاب عليه حقيقة للصله بقدر الاسكان لانه ان لم يقر قرابة مستقلة بشبه
 من قرابة بعيدة في حق الزكوة وقبول الشهادة وبشبه من قرابة قرينة في حق حرة
 المملوكة واقراض الصلح في حق قرابة قرينة في حق وبقرابة بعيدة في الكتابة عملاً
 بالتشبيه والعمل على هذا ان العمل على العتق اسرع نفوذاً من الكتابة الا ان اريد احد
 الشريكين او اكانا بئس لانه لا يورثه ولا يورثه واذا عتق لا يكون له ذلك علم ان اقر قرابة
 الولاد فلولد المولود ثم الولد اشترى الولد لانه ولاجل هذا يتفاوتون في الاحكام فان
 الولد المولود في الكتابة حكمه بغير حرة لو مات ابوه ولم يترك ذقاسي على جوفه به والولد
 اشترى بغيره في الكتابة كما والاولد في الرق والولد ان يروا لاله الرق كما **ق**
 وصحة صورة مملوكه اذا اشترى الكتاب ثم ولده مع الولد لا يصح بيعها كونهما تولدوا
 في الكتابة وانه ولد من مائة فادعاه بغيره كتابته لانه ولد من مائة يكون قراً فيكون مملوكاً
 وكسبه لانه الولد الكتاب فيكون كسبه **ق** فان كان مملوكاً صورة مملوكه اذا تزوج عبده
 من امته ثم كتابتها فولدت منه ولداً دخل الولد في كتابته لانه لم يزوج كسبه بها لان تزوج الامه راجح

ولذا يبيعها في الرق والعق وفروعه **ق** فان ولدت صورة مملوكه اذا تزوج مملوكاً او عبداً
 باذن المولى احرقت زعم انها حرة فولدت منه ولداً ثم ظهر انها مملوكه والولد عبداً وعند محمد بن حنفية
 ويؤيدها المولود اذا عتق لانه العبد ركن المحرم وهو في العتق ركن في حكم الامانة
 مقتضى القياس ان يكون ولد المحرم وعبداً لا يكون ولد المحرم وعبداً لان الولد يبيع لانه في الرق
 والحرة ومركب مضاف في المحرم ورجاء العتق به في العبد المحرم على مقتضاه **ق** فان طلق
 صورة مملوكه اذا اشترى الكتاب ثم تزوجها او فاسداً او بهت فوطئها بملك يورثه
 اذن المولى في حرة رجل او ردت لفت البيع فواخذ به من قبل في حاله الكتاب كما اذا تزوج
 بالثمن لانه لو لم يكن له لوجب العقد لانه العتق وان شترى التجار فيظهر في حق المولى كذا
 التمس وان لم يجرها فوطئها به وانه المولى لا يواخذ بالملك فيعتق لانه وجب النكاح
 والنكاح ليس من التجارات فلا يظهر في حق المولى **ق** وصحة صورة مملوكه اذا تزوج مملوكاً بغير
 ان شترى بغيره فيعتق بغيره وان شترى بغيره فيعتق بغيره لانه يوجه اليه جهتها عتق على جمل
 واجل بلا بدل فيعتق رايها شترى وان شترى بغيره فيعتق بغيره لانه لم يترك مالاً او بغير العبد
 سعي في ثمنه حالاً وان اسق في ثمنه بدل الكتاب على جوفه لان البكر المتأخر سقط
 ثمن بدل الكتاب والقيمة وقال لا يسعي في الاقل منها بلا خیار لهما ان تثنى الكتاب عتقاً
 يعق ثمنه بالتدبير حين مات المولى فيكون بدل الكتاب حالاً وسعاً حاله والعقل
 المميز لا يخير بين ما ليد له من ماله ولا في ثمنه الاقل لانه ان تثنى الكتاب عتق
 يعق ثمنه بالتدبير وتوجه الى ذلك التمس جهتها عتق بغيره فيعتق بغيره وموكل
 فيعتق رايها شترى المتفاوت الامور فعتق رايها بغيره على العبد **ق** واستيلاء مملوكه
 صورة مملوكه اذا استولى مملوكه بغيره ان شترى بغيره فيعتق بغيره لانه يوجه اليه جهتها عتق على
 استيلاء لانه توجه عليه جهتها عتق على جمل وبدل واجل بلا بدل فيعتق رايها شترى فان خسر
 العتق بالاستيلاء فمات المولى يعق حياً وان اخسرت الكتاب اخسرت العتق من مولاه وانا
 كاتباً ثم ولده صح في غير شترى بغيره فيعتق بغيره لانه يوجه اليه جهتها عتق على جمل وفادانما
 المولى يعق حياً ويبطل الكتاب كما لو عتقها في حال حيوتها **ق** ومدبره صورة مملوكه اذا كانت
 مدبرة على مائة وقيمة ثمنها ثمان مائة ولم يترك مالاً او بغيره فيعتق بغيره فيعتق بغيره
 وجميع بدل الكتاب بغيره وموكل كما كان وسعاً قيمة ثمنه حال في غير العبد ان اسق في ثمنه
 حالاً وان اسق في ثمنه بدل الكتاب بغيره وموكل كما كان وسعاً قيمة ثمنه الاقل في ثمنه
 وتثنى بدل الكتاب بغيره وعتق لا يخير فعتق في الاقل في ثمنه وموكل بدل الكتاب موقوفاً لغيره بقا

مخيار ولا بد في عدم سقوط ثلث الكتابة لها في عدم التجيز في الاصل في التجيزي فاذا انا
 عتق ثلثه بغير ثمن لم يحرر عتق كله وصار بدل للكتبه حاله وسعيه ثلث القيمة حال
 انما فلا فاقوة في التجيز بين مالين حالين قليل الا في وكثير لا في العاقل بخلاف قليل قيات على
 مكاتبه ولا يتم بغيره في الاصل له في الاصل في التجيزي فاذا انا عتق ثلثه بغير ثمن التجيز
 توجه على الكتاب بغيره عتق حرة التجيز والكتابة واحكامها مختلفة فيخرج بينهما في سقوط
 ثلث بدل للكتبه انما بالتوجه عتق ثلثه فاما بالتدبير فيسقط فقتة من بدل الكتاب فيبقى الثلث في
 قيات سبق الكتابة على التجيز لهما انما ما تدبره او لا استحق عتق الثلث فيجاء فاذا كانت بعد
 ذلك يكون بدل الكتاب مقابلا بالثلثية دون الثلث الذي خرج العتق فاذ انا عتق كل بدل
 الكتابة بغير ثمن **صلح** صورة **صلح** اذا كانت على الف في سنة فصاح على عساة حاله في
 فيسقط من مكاتب عساة ولا يخرج من هذا الفصل من كثر لانه استقام عساة بمقابل سقوط
 الاجل يشبه الربوا وشبه الربوا معبرة في مقابلة التجيز في مقابلة التجيز مع عبده ولا في اجل في
 المكاتب حال من وجه لانه لا يقدر على الاداء لانه وبديل للكتبه حال وجه حتى لا يصح الكفالة
 فيه كان كل واحد مال من وجه ودون وجه فاعده لا ولا يوجد **اول** فاذا كانت صورة ثلث
 واذا كانت اربعين بعد اقيمة الف على الفين لا سنة ولم يجوز الورثة ان يبيعوا بغير ثمن الفين
 والكتبه الاجل او بغير رقيقا وعند تجديده ثلث الف حاله والباقي لا الاجل لانه لو
 لو حط في الكتابة الف وثلث الف يجوز ان يبيعوا بغير ثمن الف حاله والباقي لا سنة
 لهما ان البدل جميع مستحق فيجوز ان يبيعوا بغير ثمن الف حاله والباقي لا سنة
 ولم يجوز الورثة بغير ثمن الف حاله فيعتق والاب والارق ولا في اية اية في القدر
 والاجل فيكون واحد منهما **اول** فاذا قال لما دفع من يديه كتابه بغير ثمن بالاهل
 في بيان كتابه بغير ثمن صورة ثلثه اذا قال فلو لم يجد كاتبه فخلان الغائب على
 الف على ان اذيت اليك الف فخرج فكلما تموت على هذا الشرط فقبض ارجل ثم در
 الف يصح لوجه الشرط ولو لم يعلل ان اذيت اليك فخرج عتق استحقا لانه في الكتابة
 من شرط فان بلغ العبد وقبل صاحبه كتابا لان العبد حر ربه اثنين فيوقف على ورثته
اول فاذا كانت صورة ثلثه اذا قال فلو لم يجد كاتبه فخلان الغائب على هذا الوجه
 يكون الاصل في حاله في الغائب في الكتابة بغير ثمن سواء قبل الكتابة او لم يقبل فان در الحاضر
 يجزى على القبول وعتقا او الغائب قيات على ميعاد من فاتها اذ لا يرجع على الاخر وعلى
 هذا اذا قبلت الكتابة غير نفسها واثنين لها صغيرين بالغين **باب ثلث العبد مشتركة**

لا دفع من يديه كتابه بغير ثمن في بيان العبد **اول** احد شرطي عبد صورة ثلثه او اذ
 احد شرطي عبد آخر بكتبة فقتة بالغ فقتة فعل وقبض بعض الف ثم يخرج ما قبض
 له وفي لا يصير بينهما الاصل فيه في الكتابة بغير ثمن وعندهما لا تجزى لانه في الاصل في لهما ان
 الكتابة اذ كانت لا تجزى يكون الاذن بكتبة بغير ثمن فاما بكتبة بالالف لانه ان يكتبة
 اذ كانت تجزى فيقتصر على نصيب الكتاب بكتبة ما قبض فقتة لا قيد بالاذن لانه لو كان بكتبة اذ
 يملك من لم يكتبة في الكتابة فلا يكون لازمه واذا اوى الغائب خطا في كتابه وسعي
 في نصيب من يكتبة لا يصح له لانه كاتبة بغير ثمن **اول** مكاتب صورة ثلثه او اولى احد شرطين
 المكاتب مشتركة في اذ بولد فاذ عا يصير نصيبه ثم ولد له لان الكتابة لا ينقل في ملك
 ملك فيصير مومية الولد على نصيبه وان وطرها الثاني في اذ بولد فاذ عا يصير نصيبه ثم ولد
 ايضا فان عتق يصير كلها ام ولد للاول ومن نصف قيمتها فقتة ثلث نصيبه نصف عتقا
 لانه وطى جارية مشتركة ومن سؤل انما كمال عتقا وبثبت نسبته وولد حر بالقيمة لانه محذور
 لانه وطى على ظن انها ملكه وقد ظهر بالبحر بطلان الكتابة لانه لا ملك له فيها وولد لغيره وبثبت
 النسب حر بالقيمة لانه محذور ولازم كمال عتقا لو وطى ام ولد لغيره وقال لا يثبت من ان
 لانه الكتابة بغير المكاتب حاشا كان لم يكن فثبت ان جارية حاشا كلها ام ولد للاول فلا يصح
 استيلاء انما فلا يصح بغيره الولد ومن كمال عتقا ومن الاول نصف قيمتها في نصف عتقا
 لانه استول جارية مشتركة وان دفع العتق لها قبل الجرح لانه اذ فقتة منها فثبت فيحقق
 ما بد **اول** فاذا لم يطا صورة ثلثه او اولى احد شرطين مكاتبه مشتركة في اذ بولد
 فاذ عا ولم يطا لانه بكتبة بغير ثمن عتق بطل التدبير اتفاقا لانه لا تجزى بين ان كتابها
 حاشا ام ولد للاول وتبرير لم ولد لغيره باطل وبثبت نسب الولد في الاول اقيام ملكه في ثلث
 في المكاتب بغير ثمن بكتبة نصف عتقا لو طه ام مشتركة ونصف قيمتها لملك نصيبها بالاهل
اول فان حررا صورة ثلثه اذا عتق اهل شرطي بكتبة مشتركة موسرا فخرجت ضمن
 المعق لشرطي لانه نصف قيمتها ويرجع بذلك وقال لا يرجع بناء على ما عرفت ان التناك
 اذ ضمن يرجع بنصف عتقه لا عند **اول** عبد رجلين صورة ثلثه او اولى احد شرطين عبد
 مشتركة فاعتقه الا موسرا يكون لغيره اجمالا الثلث انما ضمن المعق نصف قيمتها بغيره لانه
 بالاعاق في نصيبه من حيث الاستخدام ثم يرجع المعق باضمن على العبد لقيام مقامه بغيره في
 العبد واذا اذ العبد ذلك بعق على العبد فيكون ولا نصيب له لانه المعق لم يملك نصيبه بغيره
 فيكون الولد بينهما وانما عتق نصيبه وانما استحق العبد في نصف قيمته بغيره والاول

الحكمه تناولها فبالطريق الاولى لا يرضى له وان اكره على اطلاق مسلم بأكراه كمال
 يحل له ان يفعل ذلك قياسا على حاله المصلحة خوفا من الملاك ويجب ان يكون
 لا يكره له بل لا يفتقر الى موافقة الامر فوجب ان يكون عليه وكل من لا يصح له ان يفعل
 على ما هو كالاكره على الاكل لان الاكل بغير غيره لا يقصود **قوله** ولا يفتقر الى موافقة
 اذ اكره على القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 مال بغيره فوجب ان يكون على الامر وعند من لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 على ما هو كالاكره على القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 كما يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 الطلاق والعنف والفسق والقصاص من الزوجه والايلاد والنفقة والظهار واليمين والتدبير
 لا يقع وقوعه الا لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 وعناقه لا يصح قياسا على البيع واليه ان الرضا ليس بشرط في الطلاق والعنف
 لقوله عليه السلام عند من جده وهر لهن جده الشك والطلاق والعنف بخلاف البيع واليه
 فنذكر في ارجح على حكمه بنصف امره وان كان الطلاق قبل الدخول لم يفسخه عند من سببه
 ان كان الزوج نصف مهر على ثلث سقوطها بطلانها ومنها اس زوجها والرد وان كان كيد شبه
 بالايحاي لا يقال امره على ثلث سقوط قبل الدخول ما ذكرتم وبعده على ثلث سقوطها بطلانها لان
 ذلك يكون باختيار الزوج وهذا بدونه اختياره وان كان بعد دخوله لا يفسخه الا بغيره
 فمهر ما كان بالدخول لا بالطلاق فلو ان رجعا عليه بغيره البطلان لان مال البطلان بغيره
قوله وتزوج من مملوكة مسلمة اذا اكره على ان يزوج على نفسه صدقة او صوم او عطاء او عيني او
 ان يظن ان امره او يولي من امره او يولي من امره في الاكره او على الاسلام ففصل بين ما اكره
 عليه من التدبير واليمين لا يحل الفسخ فيصحا بالاكراه والظهار في حق الطلاق والرجعة يستند
 فيهما فيكونا مطلقين في الايلاد واليمين في حال الطلاق في حال الاكره لا يصح كل واحد منهما
 والنفقة يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 والقول بتدبيرها **قوله** لا ابرأه صورة مسلمة اذا اكره على ابرأه بدونه او كفيله ففصل بين ما اكره
 ما اكره عليه لان الابرأه تنبئ بوجه وابرأه الكفيل تنبئ بطلبه فلا يصح اطلاقها بالاكراه
 قوله وردت صورة مسلمة اذا اكره على الردة ففصل بين ما اكره عليه حتى لا يبين امره فان كانت
 امره قد بان شك وقال الزوج قد اظهرتها وتبينت بانها لا يملك فالتقوى له لا الردة
 تبدل الاعتقاد وهذا المصنف لو فرض ان كبره بغيره كافر او بدونه التمسك والاكراه والاعلان عند المبدل

بخلاف الاكره على الاسلام حيث يعبر على الاكره على الاسلام والكفر فخرج الاسلام لا يكره
 ولا يبيع **قوله** ولو زنى صورة المسلمة الزنا مع الاكره لا يوجب الحد وعند من لا يوجب الحد
 بالاكراه انما يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل لا يفتقر الى موافقة القتل
 قد يكون بدونه الطولية كما في النائم فلا يكون ولا يبيع عليها **كتاب الحج** **قوله** اورده
 عقبة لاكره له كل واحد منع على اجري على موجب الاختيار فسمى بالحج ووزن النبي صلى الله عليه وسلم
 فيفقد ملكك بالقبض والحج هو منع من الحج العبد فلا يفقد ملكك **قوله** هو صوم ركن من اركان الاسلام
 الصغير المميز والمجنون فلا يصح طلاقهما وعتقهما واتوارهما وعقودهما ونحوه بجن وبغيره
 في حال افاقته كالعقل والبرق في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 يتفرع من الحق ان النفس الطول لم يوجب لها في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 حقها ولهذا لا يصح اقرارها عليه بها ولهذا لا يقطع العبد باقرار غيبته كونه وان اختلف كل واحد
 منهم شيئا من في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 ولهذا وقعت له في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 كما لا يصح حجرا في تقرب غير قابل للفسخ انما اقرها في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 مستيقن ولان الفسخ جليل لمصالح نفسه كالجواز في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
قوله وصلى صورة مسلمة في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 وعند من لا يزوج من الفسق عقوبة عليه كذا في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 والكفر اعظم من الفسق **قوله** ودين صورة مسلمة او خفيف المديون ان يكتف له بالبيع باقل من دينه
 امثل والاقرار وطلب غرامه في الفسخ ان تجرد لا يجزى القاضى وقا لا تجزى فمبعضه في البيع باقل من دينه
 امثل والاقرار في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 للمنفعة ما عرفت في السفيه وجبره على ما جاز والطبيب الجليل والحكيم في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 الا يباين والابناء والاموال **قوله** فان بلغ القبة صورة مسلمة او بلغ القبة يفسرها لا يستلم
 مالها اتفاقا في مبلغ غف وعشر مائة لقوله تعالى ولا تأتوا السفيه بماله حتى يبلغ منه رشدا فان
 فان تعرف في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته في حال افاقته
 سلم اليه ماله وقا لا يرفع اليه حتى يوشى الرشدا ولا يصح تعرفه فيه لانه ان علمه ان السفيه فمضى
 ببقائه كالعبد فيكون مائة وعشر مائة وان علمه ان السفيه فمضى ببقائه كالعبد فيكون مائة وعشر مائة
 بعد ذلك لقوله تعالى وعشر مائة حتى يوشى الرشدا ولا تأتوا السفيه بماله حتى يبلغ منه رشدا

مستقر

انه يكون هذا لا يونس من الرشد بعد ذلك ظاهرا واما لباطلا فيقتل المذنب ويترك الذنوب **حس**
 الفاضل صورة مستقلة اذا طلب الدين من المذنب فاستغنى المذنب عن القاضى الدين فان كان
 له دين او دين من الدين مثله فدينه لا يلزم بالدين ان ياتى به من امره وان كان له دين
 ودين من الدين ودين من الدين فدينه لا يلزم بالدين ان ياتى به من امره وان كان له دين
 وقال انه ذلك فيقسم المذنب عليهم بالخصم وان كان المذنب غائبا لا يملك بيعه ولو من اتفاقا
 لانه لا امتناع لا يعرف من الغائب لهما ان القاضى يوجب من المذنب في بيعه احد الجوزين الاخر
 وطلاق امره لا يوجب فكذلك هذا ان القاضى يوجب من المذنب في بيعه احد الجوزين وادفع
 المظلم طريق معين ولم يمتنع لفضا الدين ببيع لو من لانه ظاهرا فان كان استغنى وان كان
 فلان البيع جاز ولا يرى ذلك وان ذلك في عبارة خلت لا يوجب على الفطن القادر المتأمل
قوله ومن انفس صورة مستقلة اذا اشتترى قبل قبضه ليس يكون البائع كالمشتري اتفاقا
 وان ما بعده يكون كالمشتري وعند ذلك كالمشتري لان البائع اذا اشتترى لم يملك الباطن
 يثبت المشتري خبايا البيع فخر المشتري في تسليم الثمن فثبت للبائع خبايا البيع فثبت على المشتري
 لانه ان البيع صادر من المشتري من كل وجه فثبت له الباطن كالمشتري والقول عليه الصلوة والسلام
 اشتري اذا سلمنا فوجد الباطن منعه فهو سوسة للوفاء **فصل** بلوغ الفلام صورة
 لما ذكره من بيان ما كان احد سببها الصغر شرع في بيان ان هذا الصغر صورة مستقلة بلوغ الفلام
 مبلغ اربعة اشهر والاعمال والارزاق والابكال ثمان عشرة سنة وبلوغ الجارية بالاشهاد
 وكهف والحمل والابكال سبعة عشر حولا ولا بلوغها بكمال خمس عشرة سنة الا ان الجارية
 اسرع او اكتم الفلام فينقص في حقها سنة لاحتمالها على الطبايع **الاربع** **قوله**
 وادنى مدته صورة مستقلة ادنى مدة البلوغ باحد الامور المذكورة في حق الفلام كمال
 اثنتي عشرة سنة وفي حق الجارية كمال تسع سنين بالاجماع فاذا رايها وقالا قد بلغنا
 صدقا لاحتمالها الصدق كما يصدق المرأة في الحيض **كتاب المأذون** **قوله**
 عقبة لانه يكون بعده **قوله** اي لاذن اطلاق في العقود فيصرف العبد في كل اهلية
 ذلك وعند ذلك في الجارية فيصرف فيكون ذمرا فكل ان العدة لا يرجع على المولى
 وتوقيت الاذن اذن في جميع الاوقات والاذن في نوع اذن في جميع الانواع وثبت بالادلة
 كالمولى عده يبيع ويشترى المولى او غيره مملوكا او حرة او حرة اسكت عن النبي وعند
 يملك الحكم لان ثبوت ملك المولى دليل التوكيل لان ثبوت ملك المولى على سبيل
 اختلاف وان اذن بشر من بشر الاكل والنوب لكونه لا يكون اذنا له استحسانا

مطل

لانه لو كان اذنا في التجارة بتعد لم يولد استخدام المالك في المأذون **قوله** ولو بين صورة مستقلة
 بيع العبد المأذون او المالك بغيره وشراؤه منه بغيره فاحسن يجوز وقالا لا يجوز
 لهما ان التصرف بالغير الفاضل تبرع دلالة ولهذا يعتبر من الثلث في المرض ولم يجرم
 الا والوصية والفاضل في مال القبيصة والمالك المأذون ليس له ان يبيع بل لا يجوز له ان يبيع
 الواقع في ضمن عقد التجارة يكون بغيره وهذا الجواز في البيع في الكل لوجوب الشفعة وهو
 امر الحق ولانهما يتصرفان لانفسهما فيكون كيف اتفق وما وقع تصرف اخر بخلاف الاب
 والوصي والفاضل لانه يقيم فيه فوجب التفرغ من التصرف في الظاهر وعلى هذا الصيغة وهو المأذون
 لهما في التجارة **قوله** ويؤكل صورة مستقلة للعبد المأذون ان يؤكل بالبيع والشراء ويرى
 ويستاجر الاخر ويأخذ مزارعة ويشترى بزر يدعه ويشارك غنا لا مفا وضا ويرفع
 حاله ويأخذ مفا ربه ويستاجر الاجير ويؤجر نفسه وعند ذلك ليس ان يواجر نفسه لانه
 لم يؤذنه له بالتصرف في نفسه لهذا لا يملك بيع نفسه لانه الاجارة تجارة وتقر بالوعدة
 وعقبه دين لانه الاقران في التجارة ويهدر طعنا ليس يصف من يعامله استجلا بالقلوب
 التي جرت وبخطا من ثمن العبد مثل ما يحط التجار لانه قد يكون انظره من قول المجيب وليس
 ان يزوج لما ياتي **قوله** ولا يزوج صورة مستقلة للعبد المأذون وشراؤه المأذون
 تزوج الالة وعند ذلك ليس لهم ذلك وليس لهم تزوج العبد اتفاقا لانه هذا عملك المانع
 بديل يجوز قياسا على الاجارة والمفاوض والاب والوصي والمالك لهما ان يؤكل لا يملك
 الا التجارة وليس معها فلا يدخل في الاذن وعقد اشركه والمضاربة ولا الكتابة لانها
 فوق الاذن والاعاق لانه فوق الكتاب والهة اصلا لانه تبرع ابتداء وانتهى و
 لا بأس للمرافقة بصدق في بيعه من بيت زوجها كما ترغيف لانها مأذون لها عادة **قوله**
 وكل من صورته اذا صار رقة العبد المأذون مستغرق بدونه التجارة ببيع فيها الا
 ان يفديه المولى بقضا الدين ببيع بانه يبيع شيئا واخذ الثمن واستخفى المولى في ذلك الثمن في
 يده وشراؤه او يبيع التجارة كاجارة بان يجل الاجرة ثم يملك المأذون قبل تمام المدة ويستجار
 وغرم ودفع بالتقدير وغصب مائة مائة وعمر وجب بوطى اشتراقه بقتل شخص
 وعند ذلك يتألف اتفاقا لا العنق ولا ينافي في دين الاستملاك اتفاقا وبيع كسبه انه حصل
 قبل الدين او بعده وما اتمت اتفاقا لانه رقبته لم يدخل في الاذن ولهذا لا يملك التصرف
 فيها فلا يبيع فيها قياسا على اموال التجار بخلاف الكتابه دخل في الاذن لانه ان دين
 المأذون فيه ظهر وجوبه في حق المولى فيبيع كسبه استملاكه واشترى حبايا ولا يملك بيعها كما اخذه

تزوج

قبل الدين لا يفتقر الى غير ما يتعلق به وطوبى بما يفتقر اليه **قوله** وليست صورة له او وضع
 المولى عليه اما دون صورة فانه باخذ ما بعد الدين كما يأخذ قبله استحسانا لان حق
 الغير مقدم على الحق في كسبه **قوله** ويجوز صورة له بصيرتها دون تجزئتها بالباقي فكما ان حق
 ان يعلم اهل سوقه كما في الجوز وعذف لا يصير تجزئتها على ان الباقي لا يمنع ابتداء الدين
 فلا يمنع البقا وعذفنا يمنع يمنع ويؤتى المولى وجنونه جنونا مطبقا لان الاذن غير لازم
 وما لا يكون لازما من التصرف يعطى له وانه حكم الابد او قيد بقوله مطبقا لان الاذن غير
 لانه اذا كان يفتقر ويمنع لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد **قوله** او يفتقر
 صورة له اذا تجزئها دون لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد **قوله** او يفتقر
 والامة صورة له اذا استولت الامة لها دون لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد
 حتى لو اذن لامة ولد له بصيرتها دون لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد
 فيجوز بالاستيلاء بالابتداء لانه لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد
 فكل ما يفتقر له ان تقديم ما قد لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد
 لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد
 بعضه المولى يفتقر له لانه ابطال حقه فيهما كما لا يفتقر في كل وقت بل في وقت واحد
 فيمنع **قوله** ولو جاز صورة له اذا جاز بعد ما دون فاقوان ما في يده امانة او غصبه بدين لا يفتقر
 عليه حتى يفتقر ما في يده وقا لا يصح له ان يفتقر على المولى اذا نزع المالك منه
 يده ثم اقر له ان يفتقر لا يفتقر على ابي تجارته المتقدمة ولهذا لا يفتقر على بايع
 يفتقر وهذا على ابي تجارته فيفتقر **قوله** ولو جاز صورة له اذا جاز بعد ما دون فاقوان ما في يده امانة او غصبه بدين لا يفتقر
 وقا لا يفتقر وان لم يكن دين اذ لو لم يحيط بماله وركبه حتى يفتقر المولى كسبه امانة
 في الخلافة ان الله يبرئ الذمة لاني المالك فلا يمنع له ان المالك ينتقل الى المولى على سبيل الخلفاء
 ثم لما دون ان فرغ من صاحبه الجند الاطلاق على ترك الحيت **قوله** ويبع صورة له
 اذا باع ما دون المولى فيتم المولى بغير القيمة جاز لانه في ذلك ابطال حق الغير وبيع
 منه باقيل فابيع جاز اتفاقا في الغبن والفساد وبطلانها فيقال لا يفتقر على المولى
 الا عام القيمة او نقص المبيع لان دفع الضرر عن الغير يندفع بذلك وبيع المولى في جملته
 المولى بغيره وبالاقل جاز وان باع بالكثر خط الفضل ونقص المبيع صيانة حق الغير
قوله وبطلان صورة له اذا سلم المولى المبيع الى المادون قبل قبض المثل لان يد المولى
 العيون بطلت بالتسليم ولا يجب للمولى على العبد دين بخلاف ما اذا كان المثل في حوزة المادون

ببيع

بالعين وكسبه المبيع حتى يستوفى الثمن لانه ابيع بربيل ملك البائع في المبيع بدين المثل
قوله ومن صورته ان اذا افتقر المولى ما دون ما يستوفى بالدين يفتقر لانه ملكه لو لم يراو
 ورقبه ويضمن القيمة ويطلب باقي الدين فيفتقر لانه المولى يضمن بقدر ما تلف في البائع عليه
 كما كان بخلافه اذا افتقر المولى ما دون المادون لانه المستوفى بالدين لانه حق الغير
 لا يتعلق بركبتهما استيفا بالمبيع فلا يكون المولى متلفا حقه فلا يضمن شيئا وقد وقع عليه
 قرة بعد اقراره بغيره لم يفتقر فيه حتى بعد اقراره **قوله** فان بيع صورة له ان باع المولى المادون
 المادون وغاب المشتري بغير الغريم اذ اضمن المادون القيمة وانما اضمن المشتري لان كل واحد
 مستوفى بالتسليم والعرض والتحبيب وانما اجاز البيع واخذ الثمن قياسا على المثل فيضمن
 المشتري او البائع ثم رد بالعيب فالبائع او المشتري يرجع على الغير بما ضمنه ويعود حق الغير اليه
 لانه الغاصب اذا باع ضمن القيمة فرد عليه عيب يرد العبد الى المالك وبأخذ منه ما دفع
 فكذا يرد وان باع المولى معلما للمشتري دينه فان لم يفت المثل الذي في البيع موقوف على اجازة
 الغير كيف ما كان فانه اجاز وانما رد لانه الاستسقاء والاستسقاء وكل واحد منهما
 فانه موقوف فالاول تام موقوف والاخر ناقص فكل وفاء في الاعلام بالدين في حق البيع
 في حق العاقدين وان وفي ليس رد البيع كيف ما كان حقه لان حقه الدين لا يفتقر
 وقد وصل اليه فان قيل المرفق بدينه المولى العبد المادون وبين بيع المولى العبد الجاني لعدم
 فانه يصير مختارا للفقهاء في اجازته وهذا لا يصير مختارا للقضاة الذين الفرق بين العبد الجاني
 غير ان يكون محلا لاستيفاء الدين بالاعتاق والبيع ويؤخذ به بعد الحق فلا يصير مختارا
 لقضاة الذين فيخرج غير ان يكون محلا للرفع فيصير مختارا للفقهاء ويعرف ان كان له فيفتقر
 فانه غايب البائع لا يصير مشتريا منكم دينه فماله وعنده يصير خصما فيفتقر للدين بدينه ولم
 ان المشتري يرد ان يشتري ملكه فيكون خصما له يزارعه لهما ان الدعوى بينهما في العقد
 الفسخ ففصل الغائب والمالك ليس بجامع مقامه وان كان على العبد المبيع البائع فخصما
 يصير مشتريا لانه المالك والبائع لا يفتقر على ابطاله بدينه حصونه الا ان له ان يضمن البائع
 قيمته لانه متلف بالمبيع والتسليم فانما اضمن القيمة جاز البيع وكان المثل للبائع لانه الاجازة
 في لانه كما لا يفتقر في الابد **قوله** ولو جاز صورة له اذا جاز بعد ما دون فاقوان ما في يده امانة او غصبه بدين لا يفتقر
 وحجه بصيرتها دون ما في حق كسبه حتى يفتقر دينه كسبه ان التصرف بدين الاذن لان العاقلة تقدم
 على التصرفات الباطلة لاني حق رقبته لدينه لانه المولى المادون لا يفتقر في حق المادون
 واقرباؤه ببيع بالدين لانه المادون في حقه باقراره وان لم يقر بذلك فيقول المثل

بالاصح وتعرف القيمة التي دفع من بيان العبد المادون في بيعه المصنوع المادون صورته
او ان المالك للقيمة المخرجة في الدار بين النفع والضرب وعند زفر باطل ان كونها مخرجة
لنقصان عقله وضعف حاله وذا لا يرتفع باذن المالك ان جهة النفع ترجح بالاذن فيجوز
تصرفه بعد الاذن في ذلك ويعرف الركائز لم يعرف بمقالة ووليه ابوه ثم وصيته ثم جده ثم
وصيته ثم الفاضل او وصيته دون الوصي الا ان الفاضل ولو اقر صورة من اقرار العبد المادون
بالقيمة والغصب استلزام امان حاله كالمالك المادون اذ لو لم يصح لاجتناب الناس من عقابته
ولان حجر ارتفع بالاذن فصار كالبائع وكذا ما ورثه لانه ملكه ملك **كتاب الغصب**
او روى عقبه فانه لا يفسد بملك رقبته لغيره ولا يملك العبد المادون رقبته ما في يده **قوله** واخذ
اخره بقبوله فانه لا يفسد بملك رقبته لغيره ولا يملك العبد المادون رقبته ما في يده **قوله** واخذ
ويعتبر بلا اذن ما ملكه غايبا او يدعيه بالمال المادون فانه لا يفسد بملك رقبته لغيره ولا يملك
الاجلوس على البطل ولو زاد جهرا كان اولى له من السرقة **قوله** وعلم صورته وجوب
انصاف العلم المادون ورواها عن قيامها في مكانه غصبه لاختلاف القيمة باختلاف الاماكن
وروي عنها عند اهلاكها لانه انما يوجب الغصب بغير اهلاكها كالمالك في ذلك بان
ظن ان المادون مال نفسه او شريكه في ملكه فله رد العين ليعاقبه وعلمها بالملك لانه
حق العبد بوقف على القصد لا المادون ليعاقبه بغير علمه بها **قوله** واعطاهم **قوله** ويجوز صورته
اذ تعذر رد العين في المشتريات بغير علمها لان المشتري صورته عدل في المشتريات فيها الا اذا
كانت تختلف باختلاف الصنف كالعقود والعقد في غير القيمة لان المشتري عدل في المشتريات
صورة بوجود التفاوت الفاضل في المملوك بالشم القيمة لانه لا يملكه **قوله** فان انقضت صورته
اذ انقضت من الغصب بغير العلم المادون في يومه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
لحذره حق الغصب منه في المشتريات لا يحصل اليه القيمة الا بالجر عنه ويجوز بطلان الغصب بغير علمه
يومئذ لا يسأل المشتري بالانقطاع يبيع بالقيمة وفيها يبيع القيمة بغير علمه بغير علمه بغير علمه
ان المشتري انقضت بطلان المشتري بالانقطاع اليه الا بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
يطالب المشتري بالانقطاع بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
لان القيمة وجبت بالغصب من دونه بين ان يرد العين فيسقط وبين ان يهلك فيقتصر

نحو

في ان ادعى صورته اذ ادعى الغصب بملكه المادون في بيعه المصنوع المادون صورته
باقية اظهر ما كان اذ ادعى الا فلا في ثمنه المصنوع المادون في الغصب المادون
القيمة او مثل حلفه عنه فلا يصار اليه بدونه المادون في ذلك فانه لا يملكه لان اذ ادعى
عند تعذر العين كاسترداد العين فسميت القيمة بها لقيامها مقام العين **قوله** وشرط حصول
المسئلة ان لا يفسد بملك رقبته لغيره ولا يملك العبد المادون رقبته ما في يده **قوله** واخذ
فملك في يده بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
ضمانه فيضمن له قوله عليه السلام في غصبه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
ان ازاله اليه حقيقة غير المحمل بتقلب المحمل فلا يتصور ذلك في غير النقصان ولا في كونه حجة
لان ان القيمة انما تلام ذكر الجواز بدونه الضمان لو وجبت لذكره وان نقص العقار في يده
بفعله كنقل ترابه وسكنه قصارا او حادوا يضمن النقصان كما في النقصان لان ما لا يضمن
بالغصب يضمن بالانكشاف كالمالك المادون وذرعه صورته اذ اغصبه ضا وذرعه
فيها كتره فاخرجه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
الفلة كالمالك المادون وكذا آخروا لضماني النقصان ويقصد بالكل الباقى وعندس
لا يقصد في بغير قياست على الوجه في الوديعه **قوله** او باجاره صورته اذ آتاه الغصب
المقصود فنقص الاجارة بالعمل او في يده بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
النقصان في الغصب ومن يملك اجارة في ضمان الغصب يضمن اجارة الغصب بالكل والكل
المقصود من الاجارة ان الغصب بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
لانه ليس له الجوده والصيانة فيه فيها فيجوز ان يتركه لميلول وكسره ولا يغير **قوله** ويقصد في
صورته اذ اجر الغصب المستعير واخذ الاجارة وتعرف المودع في الوديعه والغصب
مقصود يتعين بالاجارة ففصل النقصان في زيادة الزرع والاجارة على النقصان وعندس لا يقصد
له ان يمتنع ربح ما لم يضمن وهذا ربح ما يضمن انما انما عدم الملك في فائدة البحث فوق عدم
الضمانه وقد عدم الملك بها **قوله** وبالنسبة صورته اذ اشترى المودع والغصب المادون
والمقصود به جارية مشيرة اليها وسلمها ببيعها بالعين يقصد في جميع الزرع وعندس يطيب
لان الزرع يحصل بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه
كعدمها ولهذا لو ملك قبل الغصب لا يملك البيع انما انما الاشارة الى النقصان بغير علمه بغير علمه
والقدرة والوفى فيكون الزرع قد حصل بالغير وطيب الزرع في الوجود لباقيته اتفاقا **قوله** فانه
غصبه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه بغير علمه

من قبل فانه سلكوا بكونه لغيره اذ اطلب الشفعة حين البيع كواضع جودع صورة
 واضع جودع على عايط والشريك في حصة عليه شفع جوار لا شفع من شركة لا في الشركة
 معتبرة الشركة في العقار لا في الموقوف في حق الشفعة بل يجوز ولا يرجع بذلك
 جواز **ق** ويطلبها بصورة اذ اعلم الشفع بطلب لكونه كما علم حتى لو سكت اذ
 سكت بطل الشفعة لان سكوت الشفع دليل الاعراض ويؤيده قوله عليه السلام الشفعة
 لم يشرها اي طلبها على غاية التحيل بلفظ يفهم منه الطلب فيقول طلبت شفعها وطلبها
 وان لم يكن بحضرة فيشهد على بقائه لان الاشهاد لا لا المشرر لان يكون من طاعة
 الطلب لهذا الوعد فمشر على الطلب كل المشرع وهذا المذموم المقتضى لا شرعا وبطل
 هذا الطلب طلب لكونه تبركا بلفظ الحديث ثم يقوم من قبل العلم مستحلا فيطلب طلب
 التفرقة والاشهاد ان سعى تشر حال غيبة الدار المشفوعة والبايع والمشرر لان الزك
 دليل الاعراض فيقول عند الدار اقامة الحمل مقام المصا او عند البايع ان كانت المبيعة
 يده لانه لم يده او عند المشرر لانه لم يده ان كان المشرر فلان دارا هودا كذا وكذا وانما يبيعها
 بداري هودا كذا وكذا وطلب شفعها واطرها الآن وان سعى عند احد هودا لا يقوم
 طلب لكونه مقام الطلبين ثم يحل الى ان كان فيطلب المصومة والتملك فيقول اشترى فلان
 الدار هودا كذا وكذا وانا شفعها بداري هودا كذا وكذا وطلب شفعها في حق
 بالملك بشفعة ثم سأل القاضي الشفع ان المشرى هل قبض الدار ام لا لانه اذا لم يقبض
 الدار لم يبايع لا يبيع الا غور على المشرى بغير البايع **ق** وبنا فيه صورة لانه اذا استقرت
 شفعة الشفع لا يسقط بناخر طلب المصومة وعية القصور وعند من يسقط بناخر طلبه اقام
 وعند من بناخر طلبه اقامه كان بعد لا يسقط اتفاقا لانه لم يطل بناخره مدة طوالة
 يقبض المشرر يقبض تفرقة فيقدر بالشر لا اهل وما دونه عاجل لا يساوي تركه بنية اقام
 دليل الاعراض والتسليم كالتأخير في الطلبين الاولين **ق** ان حقه استقر بها شرعا قبل
 بالتأخير **ق** واذا طلب بصورة كذا اذا طلب الشفع الشفعة عند القاضي سأل القاضي
 المشرى عن دار مشفوعة بها فلان عرف بانها ملكه كونه اشترى بها وان امكن بطلب الشفع
 البيت على انه ملك مشفوع بها لان اليد دليل الملك مع الاحتمال كاستحقاق الحال فيكون حجة
 لتدفع حتى لو ادعى ان خارج الملك على صاحب اليد لا يقبل بدون البيعة للاحتقاق وبها
 الشفع يحتاج الى استحقاق الشفعة في الدار المشفوعة فلا يكون حجة معتد به فان عجز عن
 اقامة البيعة على ملك استحقاق المشرى ما يعلم ان ملك الدار التي ذكرها فان اقام وكل على

مطل

بيعت الملك ثم سأل القاضي المشرى ان يعرف بالشرى والام الشفع البيعة
 فانه اقامها بيعة المشرى فان عجز عنها استحقاق المشرى على اصل ما شر ما استحق الشفع
 في كونه سبب الشفعة متفقا عليه وعلى سبب ما شره ما شره هذه الدار في كونه مختلفا فيه فان
 نقلت الشفعة في حق القاضي فانه بالشفعة فان طلب المشرى من القاضي تحليف الشفع على ان
 الشفع طلب كل واحد من طلب المولية وطلب الاشرى طلب صحيح شرعا كما هو مقتضى حكمة
قوله وان لم يجر صورة لانه يجوز للقاضي ان يقبض الشفع بالشفعة قبل اصدار الرهن الى
 القاضي لان التمسك عليه بان نقل الملك اليه فلا يجوز الاخر باصدار الرهن قبل ذلك كما يجب على
 المشرى قبل البيع فاذا قبض يده اصداره والمشرى ليس شفع في يستوفي الرهن كما يجب
 البايع جميع في يستوفي الرهن وقوله فلو قبل الشفع في الرهن فافق لا يبطل شفعه وقوله
 غير محتاج **قوله** ولا يسمع صورة لانه الشفع ان يحاصم البايع اذا كان يبيع في يده لانه لم يده
 اليد ولا يسمع القاضي البيعة عليه حتى يحضر المشرى لانه لم يده الملك والشفع يرضى بها وانما
 يقبض بها في شرط قصورهما لفتح البيع ويجعل تسليم المبيع وضمان الرهن عند استحقاق المبيع
 البايع وعندف على المشرى بناء على ان الشفع اذا اخذ المبيع من يد البايع بفتح بيع جرمه
 المشرى والبايع في حق المشرى فيستحق المبيع الى الشفع من البايع فيكون العدة من البايع
 من الرد بخيار الرؤية وخيار العيب والاستحقاق عليه وعنده لا يفسخ فينتقل اليه المشرى
 فيكون العدة فانه اخذ المبيع من يد المشرى يكون العدة على المشرى لاتفاقا لان البايع صار اجنبيا
قوله ولا شفع صورة لانه اذا قبض الشفع بالشفعة فله خيار الرؤية والعيب لانه لاخذ بالشفعة
 شري ان كان لاخذ بالشفعة وان كان قبضه شري فيثبت الخيار كما اذا اشترى بها بائنا
 وان شرط المشرى الرأفة منه او رآه لان المشرى ليس نائب عن الشفع فلا يحمل شرطه ورؤية
 في حقه **قوله** وان اختلف في دفعه من بيان امس ان الاتفاقية بين شفع والمشرى شرعي في بيان
 امس ان الاتفاقية بينهما فيه صورة لانه اذا اختلف الشفع والمشرى في الرهن بعد قبض المشرى
 الدار ونقد الرهن فالقول للمشرى لانه الشفع يدعي الاحتقاق باقل التخيير للمشرى ينكر وان
 اقام البيعة يقبل بيعة الشفع وتس يقبل بيعة المشرى لان البيعة بزوج كبره الا ان
 من بيعة المشرى ثبت زيادة الرهن لهما ان كل من بيعة الشفع البيعة المشرى لان الشفع لو تركه
 فيكون المهرم كونه اختلف الشفع والمشرى والبايع في مقدار الرهن قبل نقد الرهن سواء كانت
 الدار مضمومة اخذ الشفع باقال البايع لان الامران كان كما قال البايع باخذ الشفع لك
 وان كان كما قال المشرى كما البايع قد عطا بعض الرهن والمطروح المحطوط فيكون ثنائيا قدما

لا خيار للمشتري والعيب انما هو في **دول** او بغيره فاسد او موصوفه لا يثبت له الشفعة ببيع
 الفاسد في سقاط حرة الفسخ فاذا سقط مع البائع في الاسترداد بيع المشتري بغيره لا يفسخ
 ينقطع به حتى يملكه بغير الشفعة ثم اخذ بالبيع الاول بالقيمة وان اخذ بالبيع الثاني باليمن
 فلا يصار الى الرجوع لانه الاشتغال فيه عند تقدير العمل بما فاد اخذ بالشفعة نقص البنا والفسخ
البيع صحيح واوردت صورة كذا او اشتري دارا فسلم الشفعة ثم ردتا اشتري بها رتبة
 او شرط لا يجزى الشفعة بشفعة لانه ذلك فسخ محض لهذا يفتقر به المشتري بغير رضا صاحبه
 بخلاف العيب بقضاء القابل للقبض لانه ذلك فسخ محض وان ردتا بالعيب بلا رضا او تقابل بالبيع
 يتجدد للشفعة لانه ذلك بيع جديد في حق الثالث لوجوده مبداه لما لا مال بالاراضي
 الشفعة **ثالث** وصورته السلسلة او باع الموكف لغيره كما في صورة الشفعة وكذلك العكس
 لانه اذا اخذ بالشفعة في بيع الشراء وكل واحد ان يشتري من الآخر بخلاف اذا لم يكن عليه بيع
 لمولاه ولا شفعة لم يبيع له ولو اشتري من الموكف الشفعة لانه ابتاع له وثبت له البيع **د** ولو اشتري
 صورة السلسلة اذا اشتري دارا او كبد له فله الشفعة لانه قبل الاقبال على التملك حتى جاء بشفعة
 دونه لا شفعة ولو جاء بشفعة من المشتري في الدار لا يباع دارا او كبد له لان البيع مملوك في ذلك
 بالشفعة كما كان بينهما منافاة فلا يجوز ولا يلزم من ذلك عيب البائع للمشتري **الكفا** **دول**
 ولا يباع صورة بحيلة لبيع شفعة ليجاز اذا باع دارا الا مقدار ذراع من طول جدار على الشفعة
 فلا شفعة لا تقطع الجوار **د** او شتر صورة اخرى لبيع شفعة ليجاز اذا اشتري عشرة اذرع
 اعش رماة ثم اشتري عشرة اعش رماة بشفعة ليجاز في عشرة رماة بشفعة لانه لاني شفعة
 الاعش رماة لا المشتري بها بشفعة انما كانت بشفعة حتى خرج الجوار **د** او شتر صورة بحيلة لبيع
 شفعة ليجاز واشترى في نفس البيع اذا اشتري رماة مائة بالذراع ثم دفع مكانها اثنا عشر رماة
 مائة فله شفعة بشفعة بالاثنا عشر رماة عوض الدار لانه لا ثوب **د** ولا يكون صورة لانه لا مال
 قبل البيع فزاد وجوب الشفعة مكره وعند بعض غير مكره وبعد البيع مكره اتفاقا لا بأس
 ان يمنع بملك البيع على المشتري بغيره الرضا لا يقدح في ذلك ولا يكون مكره ولا يفسد استبدال
 نصيب السائمة في اقل احوال فزاد وجوب الركون وفي عبارة الكتاب فحل ما قل **د** هو الركون
 مكره استبدال نصيب السائمة بغيره في اقل احوال فزاد وجوب الركون لا يكون مكره وعند
 يكون والفقهاء في حرة الرعا لا يخرط في سلك الذين يكرهون التوبة النصية لانه وان قطع
 رزق الفقراء الذين قد رتبته في مال لا غنى له لانه استغنى عن وجوب الاستحقاق **د**
 وابطال حق الفقراء فلا يكون **دول** وبطلان صورة كذا اذا ترك الشفعة لطلبه به بالمقدرة

الشفعة

بطل الشفعة لانه دليل الاعراض عن الطلب سلم شفعة بعد لانه اسقاط مخرج لا قبله
 لانه لم يثبت بعد **د** ولو لم يكن صورة كذا او اشتري دارا فسلم الشفعة لم يفسخ
 الاب والوصي الشفعة او سكت عن الطلب بطل الشفعة الصغير كما يبطل شفعة الموكف فما وكل آخر
 بشر او دارا فاشترى ما تم بيعت دارا فبجانبها في التسليم لم يفسخ شفعة الموكف سكت
 وعند محمد لا يبطل شفعة حتى لو منع له ان يأخذ الشفعة وان بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتجاوز
 ان سوفي لا يبيع تسليمه اتفاقا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كما لا يخفى لانه الشفعة
 حق كذا لا يملك عاقبة وبراءة غيره لهما ان تسليمه هو لا في معنى ترك الشفعة بل في معنى
 لا يجب **د** وصورته الاعتراف بالسلسلة اذا حصل من شفعة على عوض تبطل الشفعة
 لانه دليل ارضا ببيت ملك للمشتري ويرد العوض لانه في الشفعة حق التملك في حق
 متقرر في محل لانه العبد ذاق الامانة افتاد ترك الشفعة بالان او قال لغيره انما
 بالذات فافتاد سقاط الفسخ في غير رتبة العوض لانه لم يقابل بها حق متقرر فكذا
 صفات **د** وموت الشفعة صورة كذا اذا مات الشفع قبل قبضها تبطل شفعة وعند
 يورث قيات على القصاص الرتبة العيب لانه حق الشفعة وصف قائم بالشفعة
 فليأخذ بعد موته كما لا جمل كذا في القصاص لانه من عليه القصاص صار مملوكا له القصاص لانه
 جاز اخذ العوض عنه والعين للموكله بغيره موت مالك فيورث ويحلان الرتبة لان المورث ملكه
 بصفته لانه كذا واورده ولا تبطل بموت المشتري لان المستحق باق وتبطل بملك الشفعة بشفعة
 قبل ان يقبض له بالشفعة لانه الدلالة على العمل على الفسخ وبطلان القصاص في المشتري بشفعة واجازة
 لانه ذلك دليل ارضا ببيت ملك للمشتري **دول** وان بيع صورة كذا اذا اشترى بشفعة ثم ردتا
 فسلم الشفعة ثم ظهر ثمره في عروبة على شفعة لانه التسليم بالشخص لا يكون تسليمه بالحق لانه
 تفاوت ان اشترى الجوار والافلاقي واذا قيل له بيع بالف وسلم ثم ظهر انه بيع باقل او بعض
 مثل قيمة الف او اكثر يبي على شفعة لانه لا يفسد بغيره قدر او جفت خلافه اذا اظهرته
 بيع بعض قيمة الف لانه الوجوب فيه القيمة وهي لدارهم والدارين لعدم التفاوت بينهما واذا
 قيل له بيع بالف درهم فقبضت منه بائة وبن دقيقة الف ببيع تسليمه وعند زفر لا يبيع لانهما
 جنة حتى يجوز بيع حد بهما بالاف تفاضلا فلا يكون تسليم في احدهما تسليم في الاخر لانهما
 جنس اهذى كونهما ثمنيا ولذا يفسد الا في الركون **دول** وشفعة صورة كذا اذا
 اشترى واحد دارا فاشترى باخذ الشفعة الكل بالشفعة او ترك الكل وعند زفر ان يبطل
 حصة احد ما قيات على حصة احد مشتريين لانه ان المشتري كان له واحد يكون له الشفعة

فإنه لا ينفك عن المشتري فلا يجوز أن يكون له أن ينفك عن المشتري في حق
المشتري **قوله** وأنصف صورة له إذا اشترى نصف دار غير مقسوم تقاسم البايع على المشتري في
الشفيع خطا لمشتري حصل بالقسمه او برعي في ما بينك لانه استحق بالشر وليس له يقضي
القسمه لانه القسمه بملك القبط ليس يقضي يقضي المشتري لبعده العهد على البايع فكذلك ما يكمل
القبط **قوله القسمه** او روي عقيب الشفعة لانه كل واحد نقل حق له في القسمه فم
حقه في الاعيان المشتركة فيكون جهة الاخر اذ غلبته في المقتنيات يصح للمشتري ان ينفك من
غيره الاخر او مشتري ثلثه فاقسمها فلا حد لها البايع حصته بثلثه المشتري بثلثه و
تولية وجهها بما ولدته غلبته في القيمة لوجود التفاوت في بطلان الحكم وبيئت في راي وقوله
وان جبر جواب في سؤال مقدار ثلثه في السؤال ان القسمه لو كانت في القيمة لا يجبر القاضي على
عليها واجبت عنه ان يجبر بغير الجبادة في بعض الموضع فكذلك في اوله **قوله** وينصف صورة
المستحق ينصف قسم يرد في ربيته اما ان يقسم بلا جواز لانه نوع من القضاة والابن يثبت جبر
على المتقاسمين لان منفعة القسمه لهم على ذلك على الخصوص فيكون كفاية عليهم على الخصوص
فيقدر ثلثها على كل حكم بالزيادة على احوال بعدد الراس حتى لو كانا امانا بثلثه
لاحد من سلس وثلثي ثلث وثلثي نصف يكون الا هو المقدرا ثلثا وثلثا بقدر الا
لان ثلثه املك نصفه املك قيات على الزوال ووجه نقل الطعام لملك مشترك
ونصفه املك مشترك فيكون **قوله** ان المعبر عنه في القسما لا يجزى بها
فكذلك **قوله** ويجوز صورة له بحيث يكون القسم على امانة لان الاعتماد بالعدل والامانة
وعلم بالقسمه لان القدرة على القسمه بالعلم ولا يقين قاسم واحد لانه يوزن بالعدل بالزيادة
على احوال ولا يشترط ان يكون في المصلحة في الاجرة واذ انقسم المشترى بنفسه
جازت لولا انهم على القسمه لهم الا ان يكونا احدهما طفلا فيجوز لاقضا انما يعلمونهم
عليه **قوله** ونسب نقل او اطلب جماعة قسمه عقار موروثه القاضي لا يقسم حتى يتموا البيعة وقا
يقسم ويضرب في قسم باقرارهم يعلم ان حكم يقسم عليهم في التبيين فانه ولا يبق مدبره و
اقرها تولاده ولا يخل ويؤثر المصلحة لتمام البيعة يكون على المنكر ولا منكرها واليد وبل
املك ولهذا جازت الشهادة له بالملك والافراد دليل الصدق فيقبض على الموروث
منقول والعقار المشترى والموتى والملك مطلق بان لم يذكر وكيفيته فيقول لهم ان
الزكاة قبل القسمه ملك الميت بدليل ان المورث لو اوصى بعبدة لا يخرج من الثلث بدم مات
فازداد ثلثه القسمه لا يسلم بالزيادة بدليل ان الزكاة المستوفى وكسبه على ملك

حتى ينفك ويؤثر منها فيصير لبيت مقصدا عليه القسمه القاضي ولا يكون قوله حجة عليهم في قسمه البيعة
بخلاف المنقول لان قسمه المنقول قسمه يحفظ مال الميت لا للملك حتى لو ملك بيتا على الميت وقسمه
العقار قسمه للملك لانه محفوظ بنفسه فيحتاج اليها بخلاف العقار المشترى لانه ليس على ملك البايع
قبل القسمه ويحل في ملك المطلق لانهم لم يقروا بملك الغير والافراد لا يمنع قبول البيعة او انما في قبولها
فان ذلك زائدة الا بالبرهان الاخر لو ادعى على ميت وبناتها والمورث بذلك فاقام المدعى فيثبت البيعة
على القسمه وقسمه للعقار الميت حتى ينقد على الورثة كلهم وكذلك الجواب ان كان المورث وصيا
كي لا يمنع عدم تقسيم كما اذا قال ان هذه الدابة وابنة فلانة فاقام البيعة لها بالنفقة **قوله**
وان برهنها صورة مستقلة او ابرهنها ان العقار في ايديها لا يقسم حتى يبرهنها انما لا يملك
ان يكون لغيرها والمقصود من هذا المستقلة بعينها فيقول هذا بقوله او ملكه مطلقا **قوله** ولو برهنها
صورته او ابرهنها ان في ايديها عقار ومعهما طفل وارث او غائب وارث واقاما
البيعة على الوفاة قسم القاضي بطلب اي طرف قبل ان يحضر الغائب ان ملك الوارث ملك فلانة
حتى ينقل اليها جاز لعيب التبيين فيما اذا اشترى المورث او باعه فيقدم المورث اي طرف تعاقب
الغائب في الخصومة فيكون القضا بحضوره حتى يثبت القاضي في الغائب والطفل وكذا
يقضي نصيب كل واحد منهما لولائه يحفظ ما لهما وقوله منهم من هو من استحق لانه العقار لو كان
في ايديهم كان البعض في الطفل او الغائب فذلك مانع لما سبنا في **قوله** وان برهن صورة
المسئلة اذا حضر احد الوارثين فبرهن على الموت لا تقسم لانه الواحد لا يصلح لها فاشترط
حضور جميع **قوله** وشروا صورة مستقلة او غائب فاشترط ان لا يقسم بطلب اي طرف
لان ملك المشتري ملك مبتدأ ولهذا لا يرد بالبيع على البايع فقام محاضر مقام مشترر
الغائب فيحكم القضا بحضوره حتى يبرهن **قوله** وكان طوره مستقلة اذا حضر وارثان ومعهما طفل
وارث او غائب وارث وبرهن على الوفاة وكان العقار في يد الطفل الوارث او الغائب
شي من لا يقسم بطلبها لانه القسمه قضا على الطفل او الغائب فواجب ما في رده في غير قسم
عنه فيما يستحق عليه القضا في غير قسم حاضر لا يجوز **قوله** وقسم طوره مستقلة يقسم العوض
متى اكتمل بطلب حد شرعي ان لا تنفع كل نصيب بعد القسمه لا بطلب لغيره ان تنفع
احدهما الاخر ولا بطلب احدهما لانه يضر الكل للفقرة لان الاشتغال بما لا يقضي فيقبل
الذل لا بالقرينة لانه اكد لما يكون اعرف منهما فيكون الاجرة على طلب القسمه دون
المنفعة لانه القضا هو المنفعة بالقسمه دون الاخر لا تخلفه الجبس لا بل مع البقر قسمه و
بجانبه ايهما في الابل يقسم الاخر في البقر لانهما معا وفته حصة لافراز وتيز عدم الاغلاطين

اجنسين وصلابة الغاي على الجبر في الارز والتميز لان المعافقة المحقة في شرط التراف
وله الرقيق صورة شدة اذا طلب اهل شريكين قسمته الرقيق قسمته وهذه لا يجزئ شريكها
او كان ذكورا خلصا او انثى خلصا وقال الجبر وان كانا مختلطين لا يجزئ اتفاقهما ان اتفاقا
في اجنسين الواحد كالابل وحمده والبعير وحمدا وارقيق الغنمة لا يمنع القسمه فلا يمنع هناك
ان قيمة الرقيق اعتبارا للمكان الباطنة كالنكاحية وحمدا في الغنمة لا يمنع القسمه فلا يمنع هناك
المخلق فلا يعرف تلك بالجزء ولا خبر به ولا تسوية بخلاف سائر الحيوانات لا تمنع قسمتها
باعتبار المكان انظر ههنا يعرف ذلك بالجزء البسيرة وكلما رقيق الغنم لا يمنع اتفاقها
في انثى لان العبيد في جاز لا مام يبع نكاحا في قسمه الشئ ونها حق الشئ كان في انثى ذلك
اجنسين مختلفين لما حترق القسمه في الاجناس معاوضة فحصة وان كانت جنس
واحدة با كانت كلها باقوتنا او زبرجد الجبر لم يمنع نظر الالهة الارز في وكم صورته
اذا طلب اهل شريكين قسمته كحام والبعير والارز في وكم صورته لا يمنع اتفاقها في قسمه
القسمه على ما كانت قبل القسمه فيكون كل واحد مستحقا بها وعلى هذا كل ما كان كذلك كما ثبت في
والقبض ما ودر شريكه صورة شدة اذا كانت اذ ان الشئ كان في مصر واحد في قسمه
واحدة على حدة لا قسمه واحدة انما عراض وقال الراي في ذلك لا اتفاقا وان كانا في
مصر به لا يجزئ في القسمه اتفاقا لهما ان الله ورسول الله نظر الى الامم والقصور واجناس
مختلفة نظرا الى اختلاف الاعراض فيكون الترجيح موقفا لا رأي القاطن عند عراض الاداة
فان شئت ما لكونها جنس فتنقسمها قسمه واحدة وان شئت ما لكونها اجناس
فتنقسمها قسمه على حدة كانه الدور اجناس كالثوب لهذا ان التفرع على ثوب التوكيل بشر
دار كالتوكيل بشر او ثوب في لا يقع في الكل منها ثلثه فصول الدور والبيوت والتمار في القسم
الدور قسمه واحدة التي برضا الشريك متباينة او متلازمة وبعث البيوت واحدة سواء كانت
متباينة او متلازمة والتمار في القسمه متباينة او متلازمة كالبيوت المتباينة كالنور ولا في المنزل فوج البيوت
دور الدور في القسمه اذا كانت متلازمة وبالذات في القسمه متباينة وان كانا دارا
وحصية وهاونا ينقسم كل واحد منها على حدة لا اختلاف اجنسين **قوله** ويصور القاسم لا فرق في
بيان ما يقسمه لا يقسمه في بيان كيفية القسمه صورة شدة ينع القاسم ما يقسمه يعرف مقداره
ويسوي على سهايم قسمه عليهم وصورة وخيمة اقيمة فيما يتغير في الصور والبناء في غير كل
كل قسم بطريقه ويزعم ان في قطع التماز في الكمال وبصورة على قسما لرافع ذلك التماز في
القاسم ليعرف بينهم فحصة ان لم ياتر بالارواح وينظر الى اقل الانصاف في تلك على كماله

كان سكا يجعله سكا في لو كان بين ثلثه لاهدم سوس والافونك ولا في نصف جبر قسمه فيلقب
اجز الاول بالسهم الاول والذر عليه بالثالث والذر عليه بالثالث واهل جبر او ثوب سهايم
ويجعلها في ثلثها للثوب فيخرج اسمه او لا يدفع السهم الاول ان يني في نفسه شئ فيم هو في يكون
مستقلا ثم يجعل بين البقية كذلك ويعين الثلث في ويوزع كما لم يعرف في المقامه **قوله** ولا بد من
صورة شدة اذا اراد الشريك قسمته اذ روي اهل الجواب فضل بناء واراوا اهداهم ان يجعل عوض البناء
دارهم والا فحقا راجع الى العروة الا ان الدار لهم لا القسمه في الشريك والشريك بينهم
في الدار لان الدار لهم فلا يجعل فلا يجوز قسمه ما بين شريك الدار ضاهم والقصور هذه الا ان يكون
الدار لهم في المكة ولا بد من قسمته **قوله** في لا وقع صورة شدة اذا كانت الدار بينهم رجلين وفيها
صفتة وبيت كان باه في الصفة وسيل ما في البيت على طهر الصفة فاقسمها فاقسمها فاقسمها
مع قطعة من امة اهداهم ولم يشرط في القسمه ان يترك الطريق وسيل على ما كان قبل القسمه
فان امكن صرفا بالبيت وسيل المالك اصابه فمات امة يفعل تحقيقا في القسمه ويقطع
الشريك والاشيخ القسمه لا خلافا فيما لبقا الا خلافا في وجه **قوله** سفن صورة شدة اذا كان
سفن له علو وسفن له علو وعلو لا سفن له يقسم بالقيمة ويبيع في لان المنافع متفاوت فيبيع
التقديرات بالتقويم وعند من كسب في سفن يذراع من علو لان منافعها الت كسبت وباري
المنفعة فيستويان في القيمة وعند من كسب في سفن يذراع من علو لان منفعة السفن متع
منفعة العلو لان العلو ينفوت بنوع السفن لا السفن لو كان غنيين وركب ربح مائة ذراع
ثم العلو مجرد وطلعت من السفن مجرد البيت الحامل يعطى اهداهم العلو مجرد والاف السفن مجرد
ثمة بيت الكامل لم اعطيه السفن مجرد وثالث لم اعطيه العلو مجرد فيحصل لكل واحد ثمة
ذراع وعند من البيت الكامل انفا اعلم انه اذا ظهر غني فاش في القسمه يبيع لان تصرف
القاسم مقيد بالعدل فان كانت بالرأيه لا ينفقت القول في بيع الغني لان دعوى الغني
لا يعترف في البيع لوجود التراض فكذا في القسمه **قوله** فان اوقصوره ثمة مذكور في المبسوط اذا
اقتسم العوم فارقوا بعض الحق ثم ادعى اهداهم ثمة بعض حصة وقع في برصا حصة غلط
في القسمه واقام البيعة على ذلك لا يقبل لان الشهادة يترتب على دعوى حصة ولم يثبت في
في جعله يكون قوله فان قواها المتقاسمين بالاستيفاء باق في **قوله** الا يجزئ قبل الشاغل
عوض في بعض المنافع كما اذا ادعى العبد كربة بعد اقراره رقيق فكذا **قوله** وشهادة القاسم
صورة شدة اذا انكر بعض الشريك اقل القسمه يستيفها لنفسه فشهد القاسم الا ان تولي القسمه
على انكره بالاشيخ والقبض قبض شها وتمع وعند محمد لا يقبل انهما شهدا على فضل نفسهما في ذلك

متى عتق عبد من قبل غيره فشهد ذلك الغير على فعله ان فعلها التيمر لا يرد بها بشهدان على
 الاستيفاء والقبض وهو فعل الغير لا فعلها ولا فرق بين القسم باجر وبلاجر ويعرف ان كان له
 يعرف ان حاله **وهو** وان قال صدقة المسئلة اذا قال له انك تملكه ستوفيت حتى فاذن في ذلك
 قال قول قول فله لان دعوى الغصب صحيحة فيجب عليه على حكمه ان سائر الدعوى وان قال قبل
 اقراره بالاستيفاء داخل ولم يسلم له وكذا في الفالان الاختلاف في مقدار ما استوفى
 بالقسم كما لا يختلف في البيع **وهو** فان استوفى صورة المسئلة اذا قسم رجلا دار نصفين فباعها
 باعتبار القيمة فاحداهما الثلث من مقدمها وقيمة ستائة واخذ الاخر الثلثين من مؤخرها فباعته
 انما ستائة ثم استوفى نصف نصيب احدهما على ان يكون حتى عليه جزا ان نقص القسم فيكون الباقي
 في ايديها نصفين وانما رضى بالقسم بغيره كذا ويرجع على من يملكه ربحه في بدو وقدره ذلك
 فانه يجوز ان يبيع من يملكه على القسم فيكون الباقي في ايديها نصفين وانما استوفى نصفها
 مقيما لا يفسخ القسم اتفاقا وان استوفى نصف نصيب كل واحد منهما فباعه القسم
 اتفاقا لان بالاختلاف ظهر ربحك في ثلث الشركة فباعه قسمه الشركة بغيره فباعه
 بعض ثلث في النصفين لهما ان القسم في بيع البيع واختلاف بعض البيع في ثلثيها في بيع
 نقص البيع في الباقي بين ارجوع بعضه حتى فكذا في القسم **وهو** وقت ان يملكه في بيعه
 قسمه المنافع صورة المسئلة اذا قسم ثلثيها كان منفعة دار بان بكل واحد منها والاخر الاخر
 او احدهما علوما والاخر سفلا تحت لانه قسمه الا على هذا الوجه يبيع فباعه قسمه المنافع
 لان قسمه المنافع قبل وجود المنفعة ومنفعة عبد بالخدم احدهما يوما والاخر يوما او بغيره
 بكل واحد يوما والاخر يوما لا قياس لانها باقية انما يملكه نسبة حوام ثلثيها في احدهما
 عبد به قياس على اعيانها **كتاب المزارعة** او روى عقيب القسم لانه في بيعه
 ويصح صورة المسئلة المزارعة والمساواة فاسدتان وقالا جازتان لان مقتضى قوله لهما انما
 التقية وانما بعضه ومن بعدهم لا يورثا ولا نهما ينفقان اجازة في الابتداء وشركة في الانتهاء
 كما مضى في بيعه فقياسا عليها ان المزارعة استيجار بعض الخبز من ثلثه يكون في ثلثيها
 فلا يجوز لانها لو جازت لجزت بطريق الاجارة بربيل اشتراط اعلام مدة والبذل للمستعمل
 مجهول وكل واحد على الاخر اذ **وهو** بشرط صلاحية الارض صورة المسئلة لا يجوز المزارعة مع
 يجوز ان لا بشرط ثمانية احدها يكون الارض صالحة للمزارعة يحصل المقصود وانما ان يكون
 ربا للارض والمزارعة من قبل العقد لانه العقد لا يبيح الا في الاصل وانما ذلك لانه لان العقد
 يرد على منافع الارض ان كان البذر من قبل العامل على منافع العامل لكان البذر من قبل رب الارض

لا يعرف مقدار المنافع الا ببيان المدة وارباع بياضه بذر واي مس بياضه بذر فلهذا
 واثبت ومن بياضه بذر لانه لا يجوز عمله او رهنه واثبت في ثلثه بين الارض والاعمال كاني
 واثبت ان يكونه الخارج مشتركا بينهما فيبطل ان شرط واحد انما فقرانا مسماة او ما يجوز من ثلثيها
 او ربح ربا البذر بذر او ربحه خارج الموطف ونصف الباقي لانه انما ربحه شركة في الخارج في انما
 في يقطع الشركة من المزارعة او لاهداهما التبعة والا فلهب لعدم الشركة في المقصود ونصف
 الحب والتبعة لغيره من البذر لانه شرط في الفلح في العقد ونصف الحب والحب لاهداهما وان
 تنصيف الحب والحب للبذر ربحه لان التبعة ثامكة وكذا لو لم يعرض للشركة في المقصود
 في المقصود والحب للبذر لانه ثامكة فلا يحتاج الى الشرط فيه وقيل يكون مشتركا تنصيف
وهو وكذا صورة المسئلة انما المزارعة حقيقة فلهذا اولها الارض والبذر لو اهدا لانه ما اجاز بغير الاجارة
 فيكون صاحب الحق الارض والبذر مستاجر العامل بعضه خارج ليعمل بالالة فيصنع كاني
 التصنيع وانما كانه الارض وحدها لو اهدا وانما لانه العامل يكون مستاجر الارض بعض
 الخارج وانما كونه العمل وحده لو اهدا والباقية لآخر لان رب الارض يكون مستاجر العامل
 وحده بعضه خارج **وهو** وبطلت صورة المسئلة انواع المزارعة الفاسدة على ثلثة اوجه احدها كون
 الارض والبذر لو اهدا والباقي لآخر وعند المفسرين يجوز لباي سائر الارض يكونه بها الارض
 كما يكون بقا للعامل فيكون العامل مستاجر الارض لانه ربح الارض بغيره من البذر وانه
 لا يجوز لانه لا ينفق به الا بالاسم ولا يبيع العامل مستاجر البذر مع الارض بعضه خارج وانه
 لعدم العمل فلا يجوز ان يكون البذر بها لارضا لاختلاف منفعهما وانما كون البذر والبذر
 لو اهدا وانما لانه لا يجوز عند الافراد بان دفع البذر وحده مزارعة او مستاجر البذر بعض
 الخارج فلهذا عند الاجتماع وانما كون البذر لو اهدا والبقية لآخر لان الشركة يتم بين البذر
 والعمل ولم يرد بالشرع **وهو** واذ اهدت صورة المسئلة اذ اهدت المزارعة فان خرج يكونه الخارج على شرط
 والا فلا شئ له من لانه الشركة في الخارج ويجوز له ان يبيع الارض البذر قياسا على الاجارة
 وانما فان خرج يكون رب البذر يبيع لانه بغيره من الارض ان كان البذر من قبل العامل او ملكه
 ان من قبل رب الارض قياسا على المضاربة الصحيحة والفاسدة ولا يرد اجور المزارعة بشرط
 من خارج وعدم يرد الاصل فانه في الاجارة اذا كان لعدم التسمية او بغير التسمية بان
 جعلت الاجارة ثوبا او دابة يجب ان يملكها المالك وان كان لغيره كما يشترط في المزارعة
 او المستمى لان تسمية بعضه خارج مستاجر الخواص العقد فصار كان لم يتم شئ فلا يكون
 اجور المالك ما لم يملكها ان في الاجارة لغيره كما يكون له الا فلهذا انما هو المسمى وان كان البذر

رب الارض في الزراعة الفاسدة طاب لمخارج جميعا لانه يوزن في راضه وان كان
للعامل يفتقد في الغرض على البذر والموت لانه حصوله في ارض مملوكة للغير بعد فاسد
الجنس وان كان يزرعه من ارضه **قوله** ولو لم يزرعه لانه اذا امتنع رب البذر والارض من
قبله وقد كرم الزراعة وهو انما لا يطلب باجر الكرم في الحق لان المنافع قوت بمخارج
ولا الخراج ويستمر في دياره وتقوم فيها الحضر والريف وتنبط الزراعة بموت هذه المنافع
وتفسخ قبل الزرع باكون سببا لفسخ الاجارة قبل الزرع لانفسخ لانها في منافع لانها
وارد على المنافع ولهذا لا يجوز الا موتها والاجارة تبطل بهذه السبب **قوله** وانما يفتقد
مسئلة اذا مضت مدة الزراعة ولم يزرع برك الزرع برك باجر مثل نصف الارض في حصة
نظر الجاني **قوله** ونفقة الزرع صورة كونه بحسب العمل على ما كان سقي وحفظ حتى يترك
الزرع لان ريس له على ان اذا انقضت مدة الزراعة فيجب عليها قدر حقوقها لانها
العقد بمقتضاها كما يجب عليها على قدر حقوقها كما عمل بعد الادراك قبل القسمة كما هو لك
والرفع والدياس والتذرية وان شرط ذلك في الزراعة على المزارع وعلى من له المال عند
وعند من يزرع لانه شرط متعارف ليس شرط بيعا متعارفا كشرط خذ والنقل على الباع جائز
فكذلك انما ان شرط عليه ما ليس بالعمل الزراعة لان عمله ان يترك فاذ ادرك فاني
عليها **كتاب المساقاة** او روي عقيب الزراعة لان في كل واحد منهما العمل على
والمال من جانب فكل متعارف ولان كل واحد منهما استجارا للعامل ببعض ما يخرج وكلاهما معد
في القياس لانها استجارا باجر مجهول فيكون كالمزارعة في الحكم انما الفتي على مختارها وفي ان
كل اثر لصاحب الشجر في الفاسدة بخلاف في ثمرها فاسدة وقالا جائزة بالشرط كما هو لك
وبين نصيب العمل والقيمة بين الشجار وبين العمل والشركة في الخارج انما الفتي فانها تفتح
بلاذكر ما يقع على اول مرة يخرج في تلك السنة لانه الادراك اثر العمل وقتا معلوما لا يتقدم
وبناء ان قبلا فلا اعتبار بخلاف الزراعة لان ابتداء الزرع يتفاوت متفاوتا في وقت
مربعا وصيفا وبريحا والادراك بناء عليه فيكون مدة مجهولة فلا يجوز بدون الياس شرط
في مساقات الرطبة بناء على مدة فيمتد لا ادراك بديا لان ادراك بديا كما دراك ثم الشجر
قوله وذكره صورة مسئلة وذكره للخروج اثر فيها بعد مساقات لغوات الشجر في الخارج
ومدة يخرج وقد لا يخرج فيها توقف العقد فان خرج في وقت يفسد الشرط والامتناع فيقول
لان مساقات في الاجارة كالمزارعة **قوله** ويصح صورة مسئلة يفتح في الفاسدة في الكرم والشجر يقول
واصولها بان يخرج وان كان اثر على ذلك لا مدركا كما لا يصح المزارعة بعد ثمرها في الزرع لان العمل

يستحق بالعمل ولا اثر لعمل بعد الادراك ولو اخرج شجر بلا عمل وعقد لا يفتح لان في الكرم
والشجر لان مساقاة يثبت على خلاف القياس فيقتصر على مورد نقص لان انما يفتح
ساقا اهل خبر على شرط ما يخرج من الشجر وشجر اسم مال مساقاة **قوله** فان كان مساقاة اهلها
او انتهت مدة المساقاة قبل الادراك يقوم العامل والادراك ان يترك شرا الا في
او يترك في الزراعة لان مساقاة لازمة في الجانيين ويصحح بالاعذار كما اذا كان العمل
مربعا لا يقدر على العمل او سارق السقف لانها في معنى الاجارة **قوله** ووقع رضا صورة
مسئلة اذا وقع ارضه للرجل مدة معلومة لغيره في ملكه ان يكون الارض وشجره بين
رب الارض ولغيره نصفين لا يفتح لاشراط الشركة فيما كان موجودا قبل الشركة
لا بعد فليكون جميع الثمر لغيره رب الارض لان عقد الشركة لما كان فاسدا وقد عرسته
العامل بمره في ارضه صار كان صاحب ارض فعل ذلك بنفسه ويصير قابضا للغير
بالتقاضي بارضه مستهلكا بالسوق بينهما فيؤدي له قيمة عرسته واجو مثل ما عمل **كتاب**
الذبايح او روي عقيب مساقاة لانه منفعة كل واحد منهما في المال اني حال وحرر
صورة مسئلة او لم يترك حيوان من ثبات الذبح يحرم لان الذبح يتميز الله الطاهر من الدم
النجس فيثبت به كل من ياكل اللحم وطهارة الجسد في غيره **قوله** وذكوة الضرورة صورة مسئلة
الذكاة اضطرارية جرح في موضع تقطع او لم تقم موته لغيره فيكون بدلا في الاول
لانه لا يفتقر اليه الا عند الجرح والاختيارية في ذبح في الحي فتم كونه في عقد الحلقوم على
رأس نصف لانها اكلت بها **قوله** وحل صورة مسئلة اذا قطع اكثر عروق الذبح حل
الاكل اتفاقا اقامة لا كرم مقام الكل واختلفوا في اكثر فقال في هو نصف الثلث
اي السلت كما في قول ابوس بن يقطين الحلقوم والبري واحد والوجهين وقال محمد بن يقطين
ثم كل واحد اكثر من ثلث الكل اصول نصفها لا تفصل كل واحد في الآخر فلا يوجب احدهما
في الآخر ويعتبر قطع اكثر كل واحد لابس من اهل الوجهين يوجب بالآخر في ان قطع
الاكثر مقام مقام الكل فاني قلت قطع فقطع الاكثر **قوله** بكل ما اوتي صورة مسئلة يجوز الذبح
بكل ما قطع الا وادج وانزل الدم ولو بيطه او جرح فيه مدة تقوله عليه السلام نهى لهم
لما ثبت **قوله** والاسنان صورة مسئلة اذا ذبح بظفر منزع او سن يكل منه يوج وعقد
لا يكل وان ذبح بها فاني لم ياكل اتفاقا لانه ان يذبح عليه السلام استثنى السن والظفر الا ان
لان ان فقه عليه السلام كل ما انهرى الدم واقرى لا وادج يتناول ذلك واحده يقول على غير
منزوع **قوله** ونزب صورة مسئلة اعدا وسفرته قبل الاشباع مندوب وادج فاقا للذبح وذكره بعد

ذراع من فضل بعارض ذلك الجود والاخذ بالاقبال بالتراضى اوله لانه اقرب من جرم العين
 من كل جانب خمسة ذراع ومبعض غيره من كنفه سبق تلك المفاصل في اوله وفيه من فضل
 في شتى الجرم الاول يكون له جرم من تحت جوبه ووجه الجوانب والوجه واللقنة جرم صورة
 لللقنة جرم في ارض غيره او في موت قبل خروج الماء بصلها وعنده ليس لها وجه في اعتبار
 للنهر كنف في النهر الجلي وعنده جود في الماء كالعين العورة **قوله** ولا جرم صورة لانه ترابي
 نهر ارض الموت لا يستحق جرم وقاله في قياس على البركة في ملك الجنا والحيات في النهر
 لا يخرج لانه لا يستحق لايك في البركة لا يستحق ولا يستحق جرم في النهر في تقديره لاني
 واذ كان نهر في ملك النهر في مسانة النهر فالقول صاحب الارض وقاله صاحب النهر
 لهما ان الظاهر ان صاحب النهر لانه لا يستحق بالنهر بدو الجرم فيكون له عند الاستنباط
 كذا في الظاهر ان صاحب الارض لانه لا يستحق بالنهر لانه لا يستحق لانه لا يستحق
 الارض من النهر في ارض فيكون له عند الاستنباط ثم عند ليس لصاحب الارض هدم مسانة
 لانه النهر كالعلو والارض كالاسفل في البناء وان كانت المسانة المتنازع فيها مشغولة
 بغير صاحب الارض او بغير صاحب النهر يكون صاحب السفل لانه يكون سفل المسانة
 والاستعمال بغير ملك **قوله** الشرب من فرع من فرع احيا الموت في بيع الحكم
 الشرب بغير ماء والسفة شرب بني آدم والبهائم وكل واحد من السفة في كل واحد من كوز
 بالاول لقوله عليه السلام اناس شربوا من ثلث الماء والكل والآن **قوله** وسقي ارضه فموتت
 امه اربعة اشهر احدها ما بالبحر في كل ناس في شفع على ابي وجهه شاة لان الانتفاع به كان الانتفاع
 بالشرب والنهر والآن انما العظام كجوز في جود في السفة على الاطلاق وسف نهر النهر
 او نفعها لحي من ان لم يضر بالعام لانه مباح والافلا والاشات النهر الحاض بالخرقة
 واللقنة والبر ليس سقي دابة منها ان حيف تحريمها لكونها ولا ارضه او شجره فيها
 الا بالاول يهلكها وله سقي شجر او خضرة في دارة حلال الجراد **قوله** وارجع الجرم بالاول وان ليس
 لان باخذ منه شاة قياس على الصيد انما هو ذو حشيش كجوز قيد بالاول لان الجوز
 بالحيض قياس على حشيش ارض **قوله** وكذا في نهر صورة المسنة كذا لانه العظام
 من بيت المال لانه سفة النهر لانه فيكون النهر على ما لم يكن في بيت المال شاة في
 العامة حتى يجبرهم الامام على كراهية احيا لحيهم ودفع النهر عنهم **قوله** وكذا في نهر صورة
 نهر مشترك على الشراك على خصوص لانه منفعة لهم في الخصص فيكون مؤنة لهم على خصوص
 حتى لو كان النهر بين عشرة يكون مؤنة اعش ارضه وارضه يرتفع مؤنة عنه ثم يتم الاخر

وقد لا يلزم من اول النهر لانه اخوه بالخصص لهما ان صاحب الارض لا يملك الا سفل في لوباع صاحب
 الاسفل ارضه في السفة لصاحبها على يكون الكري عليها ولان على الاسفل ان يكون
 اهل الارض في كسر الارض لانه مفتح ما منهم حيث ذلك اهل الارض في كسر السفل اهل الارض
 ما منهم الفاضل ان النهر اذا كان عامنا فحق ارض قرية على اهلها مؤنة الكري فكذلك في النهر
 الحاض في شدة السفة لانه لا شراكهم في المنفعة شاة خاصة الا بالاول ان شراك النهر لكونه حتى
 لو كان مؤنة فضا على السفة لانه سفل لانه في النهر لانه شاة عامة فلا يبلغ ضرر اهل
 بلغا بوجوب ارض وليس على اهل السفة مؤنة الكري لانهم اتبع اهل السقي فيكون مؤنة على الاول
 على الاتباع ولهذا لا يتحقق في السفة **قوله** وجوه صورة لانه وجوه صورة لانه وجوه صورة
 لانه يوجد بدو الارض فان اختصم قوم شرب بينهم قسم بقدر ارضهم لانه المقصود لم يجر
 سقي الارض فيستقدر بقدر ما ويمنع الارض منهم كذا النهر وان لم يشرب بدوهم فكل منهم سقي
 نهر فيه نصيب حي واد البية او جسر عليه بلا اذن شريكه لان كل ذلك احدث في ملك مشترك
 ولا يملكه بلا ارضهم الارض في ملكه فيكون بطلان نهر وجانبه ملكا له ولا يضر بالنهر كصفته
 ولا بالان يتفرق عن مسنة النهر في شرب عليه وخرق سعة من النهر لانه بصفته يزيد على مقدار
 اخذ الماء وخرق المسنة الا بام وقد كان كذا لانه القسمة قد تمت بينهم مرقى بالكوى فلا يكون لهم
 ان يقطع بقتلهم ارض لان الانتفاع على الله وام ارض الانتفاع في بعض ممدق وخرق
 شرب لارض اخرى ليس لهما منه شرب الا برضائهم لانه اذا تقادم العهد يترى ان حقه استل
 بسوقه لان ملك الارض فاذا رصوبه لك فقد سقطوا حقوقهم فيجوز **قوله** والشرب صورة لانه
 الشرب بدو لانه الارض جود في الجود في البيع كالمقصود وكذا في الوضوء حيث
 كبريات ولا يباع الا ببعار الارض فيكون له قسط من الشاة لو ادعى ان شراها بشراها
 بالصف فشهدت به ان احد هما ذكر الشرب في شاة دته ولم يذكر الا في لا يقبل شاة دتهما لانه
 ان ذكر الشرب جعل بعض الا بمقابلة الشرب والآخر لم يذكر الشرب جعل جميع الا بالمقابلة
 الارض فان خلف الشاة بدو فلا يقبل ولا يوجب ولا يوجب ولا يصدق لانه ليس بمقوم حتى
 لو سقي به غيره لا يضمن ولا يجعل مداول بدل الضلع عن عور المال او قصاص من يجب فمشت فمشت
 صاحب الدعوى على دعواه فوجب الدية ويسقط القصاص **قوله** ولا يضمن صورة لانه او اعطى
 الرجل ارضه فصار ارض جارة ذات نهر بها او غرق لا يضمن لانه مسبل متعد ولا يضمن
 من شرب غيره لما مر **قوله** لا شربة الشرب كل ما يباع لا يباع في الموضع او رد ما عقيت
 لان في ذلك بيان لانه لا يباع الا في الشاة لحرامه ولان في الاول احيا وفي الثاني لانه حرم

فمحرّم لقوله تعالى **فمن شرب من غير غلب** أي إذا غلب واشتد وقذف بالزبد ولم يشرب
 قذف الزبد والاختلاف في وجوب كل ما هو من الشرب بحيث لا يشد ولا يما أنه مطلوب
 الغالب في الحرارة والبرودة وقذف الزبد كمال الغلب ولا نهاية له فلا يشترط له أن الغلب
 بذاته الشدة وكما لها بقذف الزبد في شدة الزوال **الشبهة قوله** كالمطعم **المشكلة** في
 الغلب إذا طبع أقل من ثلثه سمي طلاء وإن ذهب نصفه سمي منصفاً وإن طبع أدنى سمي باقياً
 فكل واحد منها هو أم إذا غلب واشتد وقذف بالزبد على اختلاف السابغ لقوله عليه السلام
 إذا ذهب ثلثه فقد ذهب علوه ذهاب الحرة بذات الثلثين ولم يوجد غلط في
 احتياط **المشكلة** في صورة المسئلة فيصير طبيب سكر البغية حرام إذا غلب واشتد
 وقذف بالزبد على خلاف السابغ لأن بن عباس منه سئل أنت أو على السكر قال لا يشرب
 بل يحل شفاؤه كما فيما حرم عليكم **المشكلة** في صورة المسئلة في الشرب المتخذة من الزبد حرام إذا غلب
 واشتد وقذف بالزبد على خلاف السابغ لأن عمر بن الخطاب في صورة المسئلة في الشرب المتخذة من الزبد حرام إذا غلب
 وقوله هذا في المسئلة وقوله في صورة المسئلة في الشرب المتخذة من الزبد حرام إذا غلب
 في سكر ولا يكره سكره لأن حرمها اجتهادية ووجه التحريم قطع في الشكس **الحكم** وحل
 صورة المسئلة في المسئلة العينة وبنيد الزبد والخلط مطبوخاً أو في طبعه ومزجاً بأما لا
 أن يخلط ويشد على المسئلة على طاعة الله واستمرار الطعام والتداوي في سكر وعند محمد حرام
 غير أنه لا يحد بشبهة بخلافه إذا سكر منه يحد بالاجماع لقوله عليه السلام ما سكرت به فليس به حرام
 لها أن في تحريم ذلك تعيق كبار الصحابة رضى الله عنهم ومكر القبح **الاجتهاد** وبنيد المسئلة
 المسئلة بنيد المسئلة لا يؤخذ غير مطبوخ حلال للتقوية لا يحد سكر منه ولا يبيع طلاء سكره
 منه قياساً على ما ذهب إليه بالبيع وبما لا يحد عند محمد حرام في سكر منه وبيع طلاء سكره
 منه قياساً على ما لا يشترط الحرة وإن فعله لطلب والتمس منه في **الحكم** وحل صورة المسئلة
 حل في حلاله لا سواً تخللت وخلت بغيرها وعند فلا يجوز التخليل فيكون التخليل منها حراماً
 له أنه عليه السلام أمر بالطلقة بارقة غواريتي ولو كان التخليل جائزاً لما حرمه أن التخليل مطبوخ
 الغالب في قياص على ما ذهب إليه بنيد المسئلة وغسل التخليل في سكره عليه السلام خير حكمه حل حرمه
 ما رواه مسنده لما رواه بنيد المسئلة والانتباه في المسئلة في الدباء والرفق في غير حلال
 لأن الأول لا يحرم إلا على **المشكلة** ذكره صورة المسئلة في شرب درويش في الانتفاع به حيث
 الانتفاع مكره كراهية تحريمه لأن فيه جراً في الانتفاع بالتحريم حرام والورد في ما بقي في
 أسفل الدن من الشغل **المشكلة** في صورة المسئلة في شرب درويش لا يحد في سكره وعند فلا يحد في

أن يشرب له أنه يجب بشرط قطرة في الدن وقطرة في الغالب في الدن وقطرة في الغالب في الدن
 يسكت قياساً على غلب الماء **كتاب الصيد** أو دونه عقيب الشرب لا يشرب سكره لا يشرب
المشكلة في صورة المسئلة في صيد الجوارح معتمداً على ما ذهب إليه البازي كما باتت بها المحذرة في شرط جرح كل
 منها قياساً على الذكوة الاحتياطية في موضع كان في الصيد لأنه ولو اضطررت به واصل مسلم أو
 كذا في أياها في الرمي لأن الأكل لا ينجح ولذا شرطت التسمية عنده **المشكلة** في صورة المسئلة في صيد
 معتمداً على ما ذهب إليه في كل الرابع وعند يقول أهل القناعة قد يعلم ولم يقدري بشيئاً لها أن لا تعلم
 بترك عادته الأصلية تحت شرط قياساً على ما ذهب إليه البازي كما باتت بها المحذرة في صيد
 إذا أرسل الأمانة إذا دعي لأن عادته الأصلية الشقة في ولاها كل صورة المسئلة إذا أكل فحكم
 بالتعليم لا بكل اصطلاحه قبل ذلك إذا بقي في ملك الصيد وما صاد به بعد من يعلم وقا لا
 يوجب لها أن تخم بالاجتهاد فلا يفتن جرحاً آخر له أن دليل الجرح تحت فتية الحكم لا تعلم خطا
 وشرط لمن أن يترك التسمية عادته عند الرمي كاللذخ **المشكلة** في صورة المسئلة في صيد
 صيداً خاصاً من جرحه ولم يشغل بشيئاً آخر في وقته قد ما يحل عند فلا يحل له قول ابن عباس
 رضى الله عنه كل ما صيدت ودع ما لم يمت أن لا اصطلاحاً يكون في أمثاله غلباً في جرحه لا غلباً
 هذا إذا لم يوجد جرحاً سهماً فاذا وجد جرحاً سهماً لا يحل **التقاضي** فان أدرك صورة المسئلة إذا أدرك
 أمره أو أزال الصيد فيها وكان فان ترك التسمية عند جرحه حرام لأنه قد راعى أهل قبل حصول الصيد
 بالبدل وان أرسل نحو سبي كلبه فخرجه لم يخرجه حرام لأن الزجر دون الأكل كما إذا باع ثوباً
 منه بأقل أو بأكبر ثم رجع لأنه مثله لا بالاجارة والتمس لأنه دونه ولو قبله معارض بوجه حرام فأن
 حرقه بجلده تحته أكل لقوله عليه السلام ما أصاب بجلده فكل ما أصاب بوجهه فلا تأكل من مواشيه
 بالادب في جرحه وان صلبه بوجهه بجلده فكل ما أصاب بوجهه فلا تأكل من مواشيه
 خفيفة ذات حدة يحل لتفريق الموت **المشكلة** في صورة المسئلة في صيد افوق في ما
 أو على سطح أو جبل فزده من الأرض تحريم وان وقع على الأرض ابتداءً يحل لأن دليل الجرح دليل
 الحرة إذا اجتمع فان لم يكن التحريم دليل الحرة يكون الجرح دليلها ولا يكون سقاط التسمية في جرح
 الصيد الأول ويحل في الثانية وإذا أرسل كلبه فخرجه فخرجه حرام فخرجه حرام فخرجه حرام
 يده فخرجه حرام فخرجه حرام لأن الزجر عند عدم الأكل **المشكلة** في صورة المسئلة في صيد
 كلبه على صيد فخرجه حرام فخرجه حرام فخرجه حرام فخرجه حرام فخرجه حرام فخرجه حرام
 يمتنع ويبرأ لا يحل **التقاضي** لأنه إذا أخذ بغير إرسال الأكل يحض بمشاورته أن التعليم على وجه
 لا يأخذ إلا ما يمتنع لا يملك فيسقط اعتبار **المشكلة** في صورة المسئلة في صيد افوق في ما

على بيع الفضل الا ان يقضى دينه قبل البضخ فياخذ الباقي العبد بعد البيع قبل القبض فيخرج
 من ثمنه ما يشاء من ثمنه على ان يكون له ان يرفع الاصل القاضى بفسخ الحجة ثم التمسك **قوله** فيجوز
 المسئلة اذا اثنى الراهن ان ينفذ وعنده لا ينفذ له ان البيع سرع فغادر العتق فينفذ
 بيع المكاتب لاعتاقه فلا يجوز بيعه وعدم جواز اعتاقه اولنا ان امتنع البيع بغير تسليم العتق
 لا يحتاج اليه ولذا يجوز عتق الابح والمقصود لا يبيع فان فعل غنيا يطالب بالدين ان
 كان حاله لا لا يجعل قيمته رهنه مكانه لا زمان حلول الاجل فان فعله معسر لينظر في قيمة العبد
 يوم العتق ولا قيمة يوم التمسك والاديين فيسعى في الاقل منها وتبرير الراهن واستيفاء
 ينفذ فان فعله معسر يطالب بالدين ان كان حاله لا لا يجعل قيمته رهنه وان كان معسرا
 يسعى في كل الدين لان كسبه مال لم يملك ولا يرجع عنه اذا ايسر لانها او بامر ملك المولى وانما
 الراهن ان يبيع كاعتاقه موصرا لانه حق محرم مضمون عليه بالانفاق واجبة صورة **قوله** اذا
 اجتهت بضمير من قيمته يوم التمسك فيكون رهنه مكانه قياسا على العبد وان كانت يوم التمسك
 ويوم التمسك خمسمائة وخمسة مائة يسقط من الدين خمسمائة لانها كانت بثلث مائة وسبعمائة
قوله ودين صورة **قوله** اذا اعاره من الراهن او اهداها اجنبيا باذن صاحبه فخرج
 من ثمنه من ثمنه لا ارتفاع القبض لوجوب التضامن والكل واحد من الراهن والراهن من رده وحيث
 كانا لان عقد الراهن باق في تلك الحالة وكذا لو اعاره من ثمنه قبل سداد الراهن
 يكون حق منسرا لهما والتضامن ليس من ازم الراهن لان ولا الراهن رهن ويضمنون وفي
 الاطلاق العارية تسبى لان الاعارة عليك المشايخ بغير عوض فالمرئى لا يملكها من غير
 تملكها فهو من صور صورته اذا اذن من الراهن بالاستعمال فيملك حاله استعماله بملكه اذ
 يشوبه بالعارية بالاستعمال ان يملك قبل استعماله بملكه بالدين بقايد المرئى وكذا لو اذ
 بطلت من العمل زوال بالعارية **قوله** صورة صورته اذا استعاره بالبرهنة له ان يبرهنه باق قدر
 شأوا في نوعه وبجزمه بالاطلاق ان قيمة المبر بغيره باق قدر فان خالفه لم يبرهنه
 ان شأوا من مستقيمته وان شأوا من المرئى لان كل واحد منهما مستند في نفسه فصارا كالتضامن
 لان التمسك بعد رهنه من المرئى ببلد مقيد بالتسليم بالمرئى بغير الزائدة والنقصان لان
 عهده ان يرجع عند التمسك على المستعير بالقيمة لا بالقبول وخالفه من سعى لانه بما يكون النكاح
 بالجنس الذي عهده المستعير بغيره وخالف ذلك المرئى لتفاوت الأشخاص في الحفظ والصيانة
 وخلاف البلية سعى التمسك الاماكن وان وقع بامرهم فملك الراهن في يده من فان كان
 قيمة الراهن مائة بالدين او اكثر ضمن المستعير قدر رهنه او فاه منه لا الزيادة على الدين

لانها بملك مائة وان كانت اقل يكون ادى دينه بعد رهنه من وباقي الدين عليه باق
قوله ولا يمنع صورة **قوله** اذا ادى المبر الدين ليس المرئى ان يمنع من دفعه اليه لانه يسع في
 تحصيل ملكه ويرجع على الراهن با ادى ما تر فلو ملك مسفرا في يده ان يبيع قبل ان يرهان
 او بعد النكاح لا يمنع لانه لم يبره فاحضيا وبنه بذلك **قوله** وان استخذه صورة **قوله** اذا استخدم
 مسفرا ان يبيع من قبله من فملك في يده من لا يمنع لانه لا ينفذ بغير دفعه كما لا يمنع
 واذا انكح فاستخدم فملك بعد النكاح من العمل لانه صار مودعا لانه حكم العارية بالنكاح
 فصار يده يملكه كالاجنبى ولهذا ان تعلق الوثمة بهال مريض يمنع تصرفه في الزيادة
 على الثلث وكذا اجنبية المرئى لان العين ملك للمالك فيسقط بغيره بقدر ما وان كان
 موجب اجنبية المرئى من الزيادة على الدين لانه صار مضمونا عليه بالاستعمال **قوله** و
 اجنبية الراهن صورة **قوله** اجنبية الراهن على الدين مضمونة لان تعلق حق المرئى بالملك
 يجعلها ملكا كالاجنبى ولهذا ان تعلق حق الوثمة بهال مريض يمنع تصرفه في الزيادة على
 وكذا اجنبية المرئى لان العين ملك للمالك فيسقط بقدر ما وان كان موجب اجنبية المرئى
 المرئى الزيادة على الدين لانه صار مضمونا عليه بالاستعمال **قوله** وجنبية الراهن صورة **قوله**
 على الراهن وعلى المرئى وعلى الهماء يبرهنه رهنه كالكافى لا على المرئى من غير فخر المرئى لان
 عتق جنبية فبقي الراهن كما كان وان شأوا لهما بجنبية اما زوجها واما فداولهما
 ان العبد ملك الراهن فصار جنبية الوثمة على المودع له ان العبد كله مشغول بالدين فصار رهنه
 كاملا ملك وجنبية ملك على المالك بمرئى يبرهنه على الراهن وان جنبية بعض الراهن على البعض كما
 اذ اهرن رجل عديدين بالف قيمة كل واحد فقتل احدهما الا فبؤدى الراهن سحابة جنين
 فبأخذ العبد باق لانه جنبية المشغول على المشغول يسقط حصته المشغول منها جنبية الفارغ على
 المشغول على حصته الفارغ منها وجنبية الفارغ على الفارغ وجنبية المشغول على الفارغ
 بمرئى **قوله** ودين صورة **قوله** اذا اهرن عبد ايسا والفا بالفا فبؤدى فبؤدى فبؤدى فبؤدى
 فاستمكة او فخرم مائة وحل الاجل سقط من الاجل تسعة لان يده من يده الاستيفاء بالهدا
 ويقدر الاستيفاء بعد النكاح فان قيل ارجع هو الراهن لا يسقط من الدين حتى فينبغي ان يسقط
 بها قيل اذ ارجع لسرور لم يقبله الملك يمكن ان يبره بغيره بروج سعره اذ اذ الملك
 بعد ارجع لا يمكن ان يبره بغيره بروج سعره بعد ذلك فيسقط وان اهرن المرئى بالبيع فباعه بالمال
 بروج بثمانية الراهن لان بيع المرئى بامر الراهن كاسترداده وبيع نفسه وان قيل فبؤدى
 مائة دفع مكانه انكحته كحج الدين وعنده في يده رهنه مائة لان الشاة مرهونة اذ اذ فبؤدى

تعتن الاخرى كمن قال لا امة احديهما طالع او قل لعبدية احدهما حقا فاحدهما ان قوله
عليه السلام الحمد القود لا الكفارة وعند الكفارة ان في النفس صفتين حق العبدية
بالقصاص وبالدية وحق الشريعة وهو محموله بالكفارة لانه ان الكفارة دائرة بين العباد
او العتوبة فلا يجب الا بسبب الزجر في الخط والاباحة كما خطأ فانه بالنظر لا اصل الفعل صياح
والنظر الى الحق في خطورة **وهو** وشبه الصورة شدة شبه العبدية قصد بها لا يفرق الاجزاء
لان حاله لم يعد القتل بقصد العبدية فيكون شبه العبدية فوجب فيه العدم مع الدية
المقتضية للقصاص لعدم مماثلة ولا كفارة لان كمال الاثم يمنع مشروعية الكفارة كما في الله
بمحض **وهو** وبصورة شدة شبه العبدية في النفس حتى يجب القصاص فيمكن مماثلة لان حكم القتل
ما دونه النفس لا يختلف باختلاف الالات الارادية فاما العبدية بقصد الله ان ذب كما يقصد بالسبب
فيكون المعنى القصد اذ قد وجد فيكون عدا والاختلاف في الشئ فلم يوجب فيه العدم **وهو**
وفي الخط صورة شدة موجب لخطا واجارته اه كقارعة مع دية لقوله عليه السلام في قربة
ودية مستل الى الله وجعلها ربحا في الخط نوعا على هذه غير جنة لانه ليس له حكم على هذه
وهو وفي القتل صورة شدة موجب القتل بسبب كسفه بوضع جرح او هضم في غير مكانه
دية بلا كفارة لانها وجبت لرفع ذنب القتل لا لرفع ذنب الحرق ولا لارت القاتل في القتل
في جميع بقوله لارت القاتل المقتول بعد صاحب البقرة لا القتل بالسبب لانه ليس بقاتل
لان القتل باتصال فعل القاتل بالمقتول واتما جعل قاتلا في وجوب القصاص في حياته
لا ماله او الدماء او الابدان **باب بوجوب القود وما لا يوجب** لما فرغ من بيان
انواع القتل شرعا في بيان احكامها **وهو** ان يوجب صورة شدة القصاص فيجب بقتل محفوظ
الدم ابدان المسلم والذمي لانه في كسبه على القصاص وقوله يا اقرانكم انما
فان قيل من سلم في الحرب يمحضون الدم على الكفارة وهذا لا يقتضي قاتلا قيل ان
المطلق ينصرف الى الكمال والكمال العتمة لم يوجد في حقه **وهو** صورة شدة القتل بالحر
لقوله تعالى يا اقرانكم العبد لعبد وعند لا يقتل لان القصاص من عتمة واة ولا واة
بغير حر والعبد لانه العبد مملوك والحر مالك والماكية اما ردة العتمة والمملوكية سم
البحر ولهذا لا يقطع طرف الحر بطرف العبد مع ان حرة الطواف دون حرة النفس لان
الرق اثر الكفر فيوجب شبهة الاباحة فصارت كالمستأنات ان القصاص من عتمة لانه
في العتمة وقد استويا فيها لثبوتها بالادوية وتسلم بالذمي وعند لا يقتل لان بينهما
تفاوتا في العتمة لوجود الكفر المبيح لانه في الذمة لعم المسلم على غيره

وقال على رخصة انما لو لم يجزئ يكون وما ذمهم كمالا واولاهم كمالا **وهو** لانهما صورة شدة
لا يقتل المسلم والذمي بالستان اعدامهما في العصية ويقتل المستأنم بالستان لوجود العتمة
بينهما ويقتل العاقل بالمجذوم والبالغ بالعتة والتقصير بالاعتى والارتمى وناقض الاطراف والرجل
بالرأفة والفرع بالاصل اتفاقا لا الاصل بالفرع وعند مالك يقتل قبيات على العكس لان
الاصل سبب لوجود الفرع فلا يجوز ان يغير الفرع سببا لقتل الاصل لانه سببه بعينه ويدر به
مكاتبه وعبد ولده وولده لانه سببه من ذم **وهو** وعبد صورة شدة لا يقتل القاتل
بقتل عبيده لانه القصاص لا يجزئ وبالعبد ارس من يجمع بين اتراس من من لانه ملكها
رغبة ويرافقها غصود من له الرقة ومن له اليد فيستوفيان القصاص وان اختلفا فلها
القيمة **وهو** ومكاتب صورة شدة اذا قتل المكاتب عدا عتقا ووارثه لا يوجب القصاص على
القاتل لانه المكاتب اثر ان ما حر او مكاتب مات عبدا فلم يعرف من له القصاص وان لم يكن له
وله وارث اقرنا القصاص للموت لانه مات عبدا بالاجماع وان قتل عتقا ولا وارث له سوى
الموكل بقتل القاتل وعند مالك لا يجزئ اية جنة استحقاق القصاص مشبهة لاختلاف
القصاص في موته حرا فان مات عبدا فكان القصاص للموكل بقتل المكاتب وان كان حرا كان
القصاص للموكل بقتل العتمة لولا ان فلا يدرى انما ياتي بسبب يقتضيه لهما ان اختلف جهته والولاية
لا يمنع وجوب القصاص لانه الولاية المستوفى المكاتب كل حال اذا قتل عتقا ووارثه مع كونه لم يترك
وقا افا والموت لانه مات عبدا اتفاقا لا نفع في الكتابة بموته عتقا **وهو** ويسقط صورة
المسئلة او قتل الابن ام ابنه فماتت الام بقتل قصاص من ورثة الابن على ابيه فماتت الى
الدية لحرمه الابوة فمات لانه عد في ثلث سنين لان الدنيا يجب موقله **وهو** ولا يبق صورة
المسئلة القصاص لا يستوفى الابا بقتل وعنده يستوفى بقتل الاول ان كان يفعل
مشروع حتى قطع به فمات منه يقطع به فمات بقتل العتمة والابوة رقة وان
حرق او عرق او حنق فمات منه يقطع به ثم قتل ثم قطع ثم قتل والاسنوفى بالسلام
كما لو سقى الصبي خمر اذ مات منه استوفى بالسلام له ان اصابه شرط وذلك يوجد
فيما قلنا ان قوله عليه السلام لا قود الابا بسبب **وهو** ويقتضيه صورة شدة او اقطع المصنوع
عدا او قتل وليه عتقا لانه يقتل قصاصا لولا اية على نفسه او قتل على قدر الدين
لان القصاص نفع له من القصاص لا العفو لانه ابطال الحق بغير عوض فاذا صاح على
عقل لم يجز لخطا فيجب كمال الدية ولو حية ان يصالح لولا اية على اهل العفو لانه اول
ولاية عم الاب ولا قصاص في النفس لعدم ولاية على نفسه ولا العاص من ذم النفس

لان الطرف كمال ولهذا يجوز القضا بان يكون في الاطراف والحق كالمعقود حتى يقع لايه
 ووصيه ما يقع الا بالمعقود ووصيه والحق كالمعقود ويستوفى في كبره صورة لانه اذا كان القضا
 بين البكر والصغير فليكن البكر يقتل القاتل قبل بلوغ الصغير وقالا ليس ذلك حتى يبلغ الصغير لانه
 القضا من حق مشترك بينهما ولا ينفرد به احد كما كان بين البكر من حد ما عاينته ان يصح
 مو عليه فاذا استوفى البكر كان بعضه اصاله وبعضه نيابة واختلف فيها اذ ان البكر اذا كان الصغير
 اما اذا كان اباه باء قتل عبد مشترك بينهما وبين ولد الصغير والاب يستوفى في الحال اتفاق
قوله ويقض صورتي المسئلة اذا جرح وقت ذلك لم يجز بالثبوت او اشرافه وذا
 جرح وذا فرش حتى مات يقتض لانه سبقت قتل قد وجد ولم يوجد ما يبطل حكمه في الظاهر فليكن
 اليد وفي مثل صورة لانه اذا قتل رجلا بمحكمة فربما يقتض لوجود القتل ظاهرا وبالطحا
 وان قتل بظاهرة او عوده فانه كما في طبيعة الانس كجلب الدية بالاتفاق وان كان
 مما لا يطيق ففقيه خلاف **قوله** او يقتل صورة لانه القتل بمقتضى لا يطبق لاي وجه القضا من
 قالا لا يجب انهما قتل كل وجه في القضا من كراهة القضا من وجه ما ان يستوفى
 وقا اوجرها لادوم الاول لانه منقضى لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف ولا وجه لانه
 لان فيه سيفا زيادة ومما تشرط في القضا من وجه الدية وعلى هذا القتل بالحق
 المتفرق الا ان يقتل بها مرة فيقتل سببا وقالا قصاصا او سوطا صورة لانه اذا
 ضرب بالسوط الصغير وواله الضرب حتى مات يجب الدية وعند فجب القضا من قتلها
 لانه اذا ضرب مرة فجب الدية اتفاقا لانه قتل عبد فجب القضا من كراهة القضا بالسيف لانه يقتل
 ممكن في كراهية لانه السوط كراهة ان يبل لانه القتل ولا في مثل صورة لانه اذا اتى صفان
 من المسلمين والمشرى فقتل ما ظنه مشترك في كراهية وكراهية لا القضا لانه قتل خطأ
قوله وفي موت صورة لانه اذا مات بفعل نفسه وزيد وسه كجلبه زيدت الدية لان جنابة
 الاسم وجملة جنس احد في كونها بدر في الدارين وجملة الاجنبة جنس اخر لانها معتبرة
 في الدارين وجملة جنس اخر لانها بدر في الدنيا معتبرة في الآخرة فصار ذلك اجناس
 خلف بفعل النفس لا بفعل وتلتها بفعل الاجنبي وتلتها بفعل نفسه فليزم الاجنبة ثلث الدية
 لانه المعتد بجنابة لا عدو لجنابة لانه العاقلة لا يفعل المحرم وكجلب صورة لانه من شرا الى آخر
 سلاها بيل او نهارا في المحرم او في المخازة او عصا بيلاني لهم او نهارا في المخازة فقتلته
 لا يجب عليه قصاص وكراهية ودية لان قتل من شراهم واضطرار اليه ولا في صورة لانه
 اذا دخل على رجل بيلانا فخرج لشرقه فاتبه صاحب لم يقدر الاسترداد الا بفعل وقلة لا يجب

بناقص صح

شتى لقوله عليه السلام قاتل دون مالك حتى يمنع مالك او يمكن من شرا لا اخذ من صورته
 المسئلة من قتل انك بالعصا في المحرم نهارا فقتله مقصود عليه بالسيف يلزم القضا من
 قالا لا يلزم انهما ان قتلته وضاررا فليكن القضا من قيات على قتل القاتل بالسيف
 او بالعصا بيلاني المحرم او في المخازة بيل او نهارا لانه ان القتل بالعصا لا يتجلى في المحرم
 غايبا فيكون قتلته قصدا بدونه الا اضطرار كخلاف السيف لانه لا يثبت بخلاف البيل والمخازة لانه
 الموت لا يثبت **قوله** ويقتل صورة لانه اذا شرا على آخر سيفا فقتله ولم يقتله فربما على وجه
 لا يرده من ثانيا فقتله المشهور عليه يقتض به القاتل لانه لما تركت الضرر عاينته وصار
 قتلها مقصودا **قوله** ويجب صورة المسئلة اذا شرا كجلبه او العينة او حال العمل على آخر فقتله يجب
 عليه الدية في مال لانه العاقلة لا تتجمل العمد القيمة وعند فليكن الضمان في الكل لانه قتل خطأ
 لشرقه غير نفس فليكن قيات على القيمة على المحرم وعلى العبد الصائل لانه ان قتل ما ذكره يتفرق
 بوجه فلا يسقط العمد ولهذا لا يجب القضا من على الصبي وكجلبه يقتلها ولا الضمان بفعل
 الدابة وكجلبه يقتلها لم يقتل احد ان عمك صائل في حفظه **باب القود فيما دونه النفس** لما فرغ
 من بيان القضا من في النفس شرعا في بيان القضا من فيما دونهها **قوله** هو صورة لانه اذا قطع
 احدى يده او رجلا من المفضل عما يقطع يده او رجلا وان كانت يدا طامع اكره اليه لقطع يده
 لان منقعة اليد لا يختلف بالصغير او البكر الا بيران ان ارشها سواء كما ران الله والاذا
 لقوله تعالى والالف بالالف والاذن بالاذن **قوله** وعين صورة لانه اذا ضرب عين رجل
 فذهب صورة يدهى قاتله فليكن القضا من عليه لانها مماثلة فليقتل بوجهه قطن وطبقا
 عينه بكرة محقة حتى يذهب صورة يدها وقولها لا قصاص عليه لانعدام ذلك في القتل ويقض
 في حجة يراعى فيها مماثلة ولا قود في العظم لتعذيب واذا لا احتمال الزيادة والنقصان
 الا في السن فيقطع فقتل فترد ان كسرت **قوله** ولا بين رجلين صورة لانه لا يجري
 القضا من في طرف الرجل والمراة ولا في طرف كراهية العبد وفي طرف الخلاف وعند فليكن
 لانه الاطراف تابعة للنفس لان مماثلة شرطا في الاطراف ولهذا لا يقطع الصحيح
 بالانامل والكمال بالاصابع ولا مماثلة ههنا بديل اختلاف لارش بخلاف القضا من
 القضا من في النفس لانه التفاد في الدية لا يمنع القضا من لخلق بازمان الزوج
 ولا تفاديه **قوله** ولا في قطع يده صورة لانه لا قصاص في قطع يده من نصف صاعدا ولا في
 جابغة برئت لتعذيب واة ولا في انك والذكر لانه يقتض من سبط الا ان يقطع
 فربما حقه لان لها مقصلا معلوما كالمفعل ومن المثل وجر القضا من في طرف مسلم

شرط القبول فلم يوجد في ملك النصاب في كل واحد منهما لتيقن القاضي بكتاب العدل
 وعدم الاولوية بالقبول وكما اذا شهد شاهدان بدين بقتل بعضا وقال الآخر لا اذني
 في قتله لانه من شهد بالعداوة بقتل مقتله والآخر بقتل مطلق والمطلق يغاير مقتله
 لانه يحتمل ان يكون عدواً ويحتمل ان يكون سببه عدو ويحتمل ان يكون خطأ فلم يثبت الاتفاق في المشهود
وله فان شهدا صورا فاشهدا بالقتل وقال الآخر لا اذني بقتله فثبت بقتله بقتله لانه
 ان شهدا اتفاقا على قتل مطلق واقل موجهة الدية بجبته لانه الاصل في القتل هو القتل
 العاقلة في ذواتها صورا فاشهدا بالقتل وقال الآخر لا اذني بقتله فثبت بقتله لانه
 قتله جميعا فثبتهما وان شهدا به ان فلانا قتل عدوا والآخر ان فلانا قتل فثبت بقتله
 لانه في قتلهما اتفاق لانه كذا يشهد به ان شهدا به في بعض شهدا في بعض فثبت بقتله
 يمنع قبول الشبهة ومنسحق الحق لا يمنع الاقرار **وله** والبقرة صورا فاشهدا بالقتل
 فان شهدا بالقتل وصورا لقتلهم بقتل على الزام الدية وقال لا شيء عليه لانه ان فعل الزام
 يصير صورا عند الاصل وهو غير متقوم في هذا الحالة لانه ان الزام يصير صورا فاشهدا بالقتل
 واهم في البقرة متقوم وقت الزام واداريهما العبد فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه
 يجب على الزام في العبد وقت الزام لانه لا يجب الزيادة على قيمته في العبد فاشهدا بالقتل
 قبل الزام وبعد ما روى قبل الوصول صورا فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه ان العتق بقتل الشراة
 بقي الزام في العبد فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه لا يجب الزيادة على قيمته في العبد فاشهدا بالقتل
 واداريهما صورا فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه لا يجب الزيادة على قيمته في العبد فاشهدا بالقتل
 اخذ شهود قبل الوصول فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه لا يجب الزيادة على قيمته في العبد فاشهدا بالقتل
 يحل ولو كان على العكس لاجل لانه العتق في كل واحدة وقت الزام اتفاقا **كتاب الدية**
 الدية بدل النفس والارث بدل العصب والعينة ما يقوم مقام النفس واداريهما العبد فاشهدا بالقتل
 مستتب يكون عقيبا **وله** الدية محقة من الابل مائة اخف عشرة ذوات ابل محض وعشرة
 بنت خاص وعشرة ذوات حقة وعشرة ذوات حقة وعشرة ذوات حقة وعشرة ذوات حقة وعشرة ذوات حقة
 ان ابن محض لا يؤخذ في الزكاة فلا يؤخذ في الدية كذا في قوله معذور عنه وروى في الدية
 عليه سلام ما قلنا ومن الدية الف دينار ومن الورد عشرة آلاف درهم شرعى وقال اخذ
 اثنتي عشرة الف درهم فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه لا يجب الزيادة على قيمته في العبد فاشهدا بالقتل
 من البقرة وحقة خمسون درهما وحقة ثوبان ازار واداريهما العبد فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه
 مائة من الابل وعلى الورد عشرة آلاف درهم وعلى الابل الف دينار وعلى اهل الغنم

بنت لبون عشرين

النسيئة وعلى اهل البقرة مائة بقرة وعلى اهل الحمل مائة حقة ولا اله الا الله او اصحاب على اكثر
 من النسيئة او اكثر مائة بقرة او اكثر مائة حقة لا يجوز كما لو صاح على اكثر من عشرة آلاف
 درهم فلو لم يكن اثرها من جنس البقرة لكان لو صاح على جنس آخر لانه التقدير لا يستقيم الا
 من مفعولها لانه وهذه الاشياء مجهول الماهية الا بالبرهان الضمان لا يقدر بها والتقدير بالابل
 عرفت لانه لا يشهد به ولم يوجد في غيرها **وله** وهذه صورة المسئلة الدية المخلطة مائة ابل
 اربعا وخمسة عشر ذوات بنت خاص وخمسة عشر ذوات بنت لبون وخمسة عشر ذوات حقة و
 خمس وعشرون ذوات حقة وعند محمد مائة ابل مائة حقة وثلاثون ذوات حقة واربعون ذوات حقة
 هو ابل له قوله عليه السلام ان قتل خطأ والعدو قتل السوط والعصا وفيه مائة من الابل اربعة
 منها نسيئة في بطونها اولادها ولان دية شبه العبد اغلظ من دية الخطأ فوجب اطلاقها بغلظها
 بما قلنا لانه ان اربعا وخمسة عشر ذوات حقة لا يطاق لانه لا يعلم حقيقة ولا تخطيط الا
 من الابل لان المقدار لا يوفيقه **وله** وكفارتها صورا فاشهدا بالقتل فثبت بقتله لانه
 رقبته فان عجز عنه صام شهرين متتابعين لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا متغذيا فخر برقبته
 مؤمنه فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام فيها لانه في المقدار
 وصح عتق رضيعا عديدا مسلم لان رقبته مؤمنة والظلمة اطرافه ما يبدو رجل
 والعين والذات فان قيل شكل هذا ما ذكره بعد هذا وفي عين الصلة وذكره ولشأن
 اذ لم يعلم حقيقة حكمه عدل لانه لم يكشف هناك بظاهر الحال في قوله يجب على القاتل
 خطأ دية كاملة فيلزم ان الظالم يكون حجة الدفع لا الزام بجنس لانه لا يعرف حيوة و
 لاسلطة الف درهم وفي قطع يدا الفان مسأله لانها في الميراث ولشأنها دية نصف
 فكذا في الدية ودية مسلم وغنم في دية اليهود والنصارى اربعة آلاف درهم ودية
 المجوس ثمانمائة درهم لان ما روى في الدية عليه السلام ما قلنا في قوله عليه السلام دية وفي عهد
 في عهد الف دينار ومشهد الزاني لا وصول ما رويانه فكذا **وله** وفي النفس
 صورته في ابدال النفس الدية لقوله عليه السلام في النفس الدية وفي الدية الزوال
 بجل على الكمال وفي الذكر الدية زوال منفعة الوطى على الكمال واستمسك البون في
 ذكر الحصى والعينين حكمه عدل وغنم في دية كاملة لانه هذا نوع عرض لا يوجب
 العاصي كحرمان النفس لانه ناقص المنفعة على الثابت فلابد بجنس الدية كاملة كالحصى
 القائمة بقدر رجل العرقا واليد لا تجل في عرض لانه زوال في الحشفة الدية
 لانه اصل في منفعة الايلاج وروى العود ولقصة كالتابع له وفي العقل الدية لان قاتل

من كدية

الحكم في وضوء المستنزه اذا خربت امرأة نفسها او شرب واولا يطرح الولا مستعدة او
 عالجت فربما في اسقطت الولا ليعين عاقبتها القوة الغلبت بلا اذنه ووجهها لا يرفع
 فيجب فمائه عليها وتحتل عنها عاقبتها تخفيفا **باب في الطريق** لما فرغ من
 بيان القنيل بلا واسطة شرع في بيان القنيل بواسطة **وهو** في الصورة المذكورة احدث
 كسيف في طريق العامة انه لم يضر بالانس قياس على المردود ومع ذلك يجوز لكل واحد من
 احدثات الناس نقضه قياس على ملك مشترك فانه سقط ما احدث على رجل فخطب فيجب
 من مات على عاقبة ان لم يكن باذن الامام كما لو حضر في الطريق او وضع في مكان لا ينجح فيه
 وان فعل ذلك بالاذن لا يضمن لانه صار مباحا مطلقا وان كان طريقا ان كسيف
 نافذة فيسقط حرمها احدث ذلك الا بالاذن اهلها لانها مملوكة لهم **وهو** اومات
 صورة المستنزه في وضوءه في رعة الطريق فوقع فيها الازع وجعل لاه حيث اسقط
 لا يضمن على كافر دية وعند محمد يضمن له اذ مات بسبب فعله وهو كغيره في كل ما استسقط
 لانه اذ مات بسبب عدم الطعام وذا لا يضاف الى كافر وان ما عدا الاجبة على ما قلناه
 وقال لا عليها الدية لانه انما هو البئر فيضاف الى كافر قياس على الحق لانه
 الحكم حصل بالتميز بين يمينه فلا يضاف اليه بخلاف الحق لانه منصفه ومنه جاز
 فحقا في وضوءه فخطب به فيجب الضمان على من خالفه لانه يخطئ فخطب على من يخطئ
 في الاول كما في كافر في مملوكة ومنه وضع في طريق العامة حشبة او بئر فطره بلا اذنه الامام
 فتعده كافر باهروا وعلمها فخطب لا يجب الضمان على الواضع والبناء لانه تعذر انما بالمردود
 عليها يقطع النسبة لا الاول لان المار باهروا الاول مسبب فلا يعتبر السبب مع ذلك
 واذا عمل شيئا في الطريق فسقط منه على افعطية يضمن لانه على كل شيء في حقه خطب
 فيقتضيه بالسلامة او دخل صورة المسئلة او اسقط فحصر في سجد او عصاة او
 علق قنيل بلا ان يسر من اهل مكة يضمن ما عطيت وق لا يضمن وان فعل ذلك الخطب
 يضمن اتفاقا وان فعل ذلك باذنه لا يضمن اتفاقا لانه فعل غيرهم باذنه فخطب
 بانفسهم لانه ان كل واحد ففعل بالذات في مسجده للصلوة فيه وبسط الخصر وتقليم
 القنيل بل في كل واحد ذلك لانه تدبير صلاح مسجده صلى الله عليه وسلم والذوات والاعتبار
 وتقليم القنيل لا يملكه فيكون فعلهم مباحا مطلقا وفعل غيرهم مباحا مقيدا فخطب
 لا يخطأ رتبة وقضاه لانه في الفكرة اذا كان خطب الطريق كما اذا وقعت في الطريق
 ليصل بين اثنين فخطب بينهما يضمن كما لو تعذر بالاشهاد بالانذار في الطريق

في
 في

في اهلها **وهو** اولى صورة مستنزه اذا جلس في مسجد اهل الصلوة يكون ضامنا ماحدا وقالا
 لا يكون ضامنا وان جلس مصليا لا يضمن اتفاقا لانه انما يجلس لاجل الصلوة ولا يكون الصلوة
 لقوله عليه السلام المستنظر للصلوة في الصلوة له انما يجلس لاجل الصلوة ودون الجوس في
 الصلوة فيكون الجوس في الصلوة مباحا مطلقا والجوس لاجل الصلوة مباحا مقيدا لخط
 رتبته والجوس للحدث لا يباح اصلا **وهو** ولا يمسك صورة مستنزه اذا سقط ردا
 لا يضمن ما عطيت لانه لا يمسك الا يقصد حفظ ما يلبس من السقوط فلا يقيد بالخط
 ورب حابط في فرغ من بيان احكام القنيل المتعلقة بالانس سببا شرع في بيان احكام القنيل
 المتعلقة بالجماع وصورة مستنزه اذا مال حابط في طريق العامة وطلب سلم او دمي نقضه فخطب
 نقضه كذا من فانه يملك بان يقضي الدين ويستره الى الطريق فيهدم واب الطفل والوصفي
 حابط البشير والمكاتب والعلانية لانه له ولاية النقص ولم ينفق في مدة يملك نقضه
 يضمن ما تلف به وعاقبة النفس صورة مستنزه الاشياء وان يقول صاحب الحق لصاحب الخطب
 انما حابط قبل ان ينفق في نقضه في لا يسقط ولا يلف شيئا ويشترط على مقالة لانه لا يملك
 العقور كما في خطب الحابل لانه يشترط عليه صورة مستنزه اذا باع حابط بعد ما اشترط عليه بغيره
 غير الضمان لانه من غير ملكه بالبيع كما لا يكون على امره من مستاجر ومودع وكمن التاجر بالثمن
 ونقصه مستر لانه لم يملكه وان مال المداير رجل في خطبته له فاقته سواء كانت كره
 مالكا او مستجرا او مستعيرا لانه في كل حال حابط لانه لو اذات كره وباراه
 منها يصح فلا يضمن ما تلف سقوطه لانه اسقط حقه على الخصم بخلاف اذا مال في الطريق
 في جدار القاض او غرضه فخطب لانه اتى للعامة فلا يصح ابطالها وان بين ما يلا ابتداء
 يضمن ما تلف سقوطه بلا طلب كما في اخراج الجذع في حابط الى الطريق والبناء عليه
 نحوه كالكنيف والتميز بالانه في على التحدث حابط صورة مستنزه اذا مال حابط يضمن
 وطلب نقضه من احدث فخطب رجل بسقوطه يضمن عاقبة فخطب منه النقص من الدية فاذ حفر
 احدث كراهة المسئلة بئر في دار بينهم او في حابط فخطب رجل يضمن عاقبة من حفر او بين
 ثلثة الدية وق لا يضمن نصف الدية في اثنين لانه انما تلف بخصيب من المطلب
 منه النقص في المسئلة الاولى ونصيب الثاني في المسئلة الثانية بهدروا وياه جبر
 واذا اهدر بعض واعتبر البعض يحمل الهدر جرب واحد والعبر جرب واحد كما في جرح
 وعقر اسد ونحوه فخطب لانه من طلب المسئلة الاولى لو كان اجنبيا في الخطب لا يضمن
 منه ولو كان مالكا للكل صحح الطلب فيضيق بقدر ملكه اعتبارا للبعث بالكل في المسئلة

ان لم يذوقها لو كان اجنبيا في كل الدار يعم الخلق لو كان مالكا لكل الدار او لم يذوقها
 بقدر ما يملكه عتبا للبعض بالكل **باب جنابة البهيمة وعينها** لما فرغ من بيان
 جنابة الجملاد شرب في بيان جنابة البهيمة وعينها **وهو** ضمن الركب صورة له ما ضربت دابة
 في الطريق بيدها او رجلها او اسننها او عجزها بمقدم سنانها او ضربها بيدها او جرسها
 لان سير الدابة في طريق سائر من مفيد نظر الجانيين لاما هلكت بنفخها برجلها او ذنبها
 لان الاخر اعتمد على سيرها لانه لا يمكن ولا يمانع ان يمشي سائرا كما هو واقعه
 لذلك لان حاله هو بالبروث ولا يبول حتى يقف فجعل ذلك هدرا او عثوا وان وقع
 صاحبها لأم أو فرأت او بالث فغضب رجل يرونها او يولها ضمن لانه الايقاف
 حاجته فجنابة او مبيع مقيد **وهو** انما صورة له اذا سار على دابة فاصابت
 بيدها او رجلها عصاة او لواء او ثياب او غيرها او جرح اصغارا فقتلوا عين رجل او
 اشد ثوبا لا يخرجه وان كان جرحا كبيرا يضمن لان الاخر اذ في الجرح قد غم الا بالمتقدر
 فحصل ذلك عفو او هدر بخلاف الكبير لان ذلك لا يكون الا حرقا او تعذيبا فجنابة
 او مباحا عقيد او كل شيء ضمنه الركب البني ولما يدعى دابة الجاني يضمنه وعينه روية
 القدر وترى بغيره القاتل ما اصابته دابة بيدها او رجلها وعينه الركب الكفارة
 فيما طلت الدابة لان الركب قاتل الدابة فيصير الدابة آلة القتل كالسيوف للضارب
 بالسيوف فيوم غزوة وفيه وليث وليس على الركب كفاية لانه مستحب **وهو** ويضمن
 صورة له اذا اصطدم الفارس الحمار او رجلان فاما في كل واحد من عاقلة كل واحد
 منها دابة الاخر وعند نصف الدابة آلة كل واحد منهما فخطو فقتل القتل لا فعلهما
 وان كان المصطدم عبيدين يهدر دما في خطا والعدالة الجنابة تقتل برقبته ودها
 فداء وقد هلك كل واحد منهما بعد ما جنى ولو هلك دابتهما ركبين يجب كل واحد منهما
 على الآخر وان وقع كل واحد على وجهه فدهما يهدر وان وقع احدهما على وجهه والآخر
 على فخذه فدية الذر وقع على وجهه يهدر دية الآخر على عاقلة صاحبه **وهو** وساق
 دابة صورة له اذا ساق دابته في الطريق فوقع دابته كالتسريح والجلام على رجل فغضب
 به بعض الدابة كقائده قطار وعلى بغيره شيئا لان القايده حافظ القطار فصار مستغنيا
 بالتقصير لان برل النفس على عاقلة وان كان مع القايده لست في فالتدبير عليها لان
 قايدها هو قايدها بالكل كما ان ساق الواحد في الكل فقال للامة واذا ربطا بغير
 في القطر بلا علم فانه فوطى امر بوط رجلان فاحتيج لدية على عاقلة القاتل لو وقع

التقصير

التقصير منه ترك حفظ القطر وخر بطنه غيره فخرج عاقلة القايده على عاقلة الرباط بالدية
 لانه الرباط وقع في هذه الورطة كما اذا احرصت بقتل رجل فقتله عاقلة لدية على عاقلة البهيمة
 ثم يرجع عاقلة البهيمة على عاقلة الآخر واذا ربط في غير حاله السجدة لدية على عاقلة القايده على
 عاقلة الرباط لانه قايده يغير غيره بغير امره لانه لا دلالة **وهو** ومنه اصل صورة له اذا ارسل
 كلبا لا يطمع كالكلب على الاكل او اسلاه على رجل ومنه خلفه فلهذا القطر ورتي ثوبا ليرسل
 على الفور لضمن لانه فعلة يتقلل امره بالسيوف كما يتقلل فعله لانه لا يمكن بالاركان وان ارسل
 باذنه لانه عبيد ملك لا يضمن لان الباطل لا يحتمل السقوط لان من في الارض لا يقدر سقوط من
 في الهواء فلا يضاف فعله للمسلم ولان دابة صورة له اذا انفلت الدابة فاصابت نفسا
 او مالا ليلما او غيرها لا يضمن صاحبها لان فعله يجرى بهدروا وان ارسلها فاصابت الغور
 فامرسل فاصابت في السقوط والعدو وان كان مائة ويسرق ينقطع حكم الكار **وهو** ومنه صورة
 البسطة انما سار على دابة في الطريق فضررها او طعنها فتقتل او ضربت بيدها آخر او نقرت منه
 فقتلت فقتله يضمن اولا الركب مضطرا اليه فاضيف فعل الدابة اليه **وهو** وفي فضا عين شاة
 النقص صورة له اذا فضا عين شاة يضمن الثاني بالنقص قياسا على النقص وان فضا
 عين بقرة او عين مالا يول كل كالحمار والبغل والمشي كحمار عليه ربع القيمة وعند فحجب
 جميع ذلك النقص قياسا على النقص لانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل في النقص ربع
 قيمته يضمن في البقرة والابل والحمار والبغل ربع قيمته قياسا على النقص لانه شاة له في العمل
 وتول شاة النقص وبقرة تجزأ ربع قيمتها **باب جنابة الرقيق** **وهو** لما فرغ
 من بيان احكام جنابة البهيمة وعينها شرع في بيان احكام جنابة الرقيق وعينه **وهو** فان في صورة له
 اذا جنى العبد خطا بغير اذنه شاة فدها لولي الجنابة وان شاة بغير اذنها والتقصير بقوله
 بعينه ان كانت الجنابة على النفس لانها كانت على ارباب النقص وان كانت على الاطراف لم يضمن
 لانه النقص لا يجري بين العبد والابن كخول العبد فيهما فان جنى ثوبا بعد دفع الارش الاول فغضب
 كالكل لانه لو لم يظهر رقبته غنينا به صار كانه لم يجر الا هذه الجنابة فان جنى صورة له اذا جنى
 العبد جنابة موجهة لملك فوجب له العبد كالحمار او باعه او اعطاه او دبره او استولد لانه
 اجماعه ولم يعلم ما ضمن لاقبل فقيمة العبد ومن ارش الجنابة فان علم بالجنابة عزم الارش لانه بذلك
 صار حرا والرقبة بالادالة غنمك لانه لو آجوه او رهنه او عوهه على البيع والعلم به لا يغير
 له لافدا وعند زفر يغير حرا لانه لا يسل الا ان فصار كانه لم يرد ان لو يغير حرا لافدا
 ما يضمن الترفع وهذه الاشياء لا يضمن الترفع فلا يغير حرا لانه ولو جنى جنابة يضمن فعله اهدرهما دون الاخر

وتقرر فلهذا يصير مختارا للعداء فيما علم ويلزم حصته من قيمة العبد فيما لا يعلم كما علق
 صورة له اذا قال العبد: قتلت فلانا فينتج فقتله خطأ يصير مختارا للعداء فيجب
 الدية وعند ذل لا يصير مختارا فيجب القيمة له ان وجود جناية لا يعلم بصيرة مختارا للدية
 فيجب عليه قيمة لانه علق عتقه لوجود الشرط لانتخاب القتل اختيارا بوجهه فيلزم الدية
 على هذا الوجه عتقه برميته في وجوب **قوله** وان قطع صورة المسئلة اذا قطع عتقه في اقل
 المقطوع يده غدية اليد على العبد في بطل الدفع والصلح فيرد العبد ويقاد لانتزاع
 يتبع اثر الجواب لعود لاديه اليد وقد وقع الصلح باطلا وان عتق المجني عليه ثم سري
 يكون العبد صليحا في الجناية **قوله** وان عتقه صورة له اذا افضى العبد ما دون جناية خطأ
 فاعتقه المولى غير عالم بالجناية بعضا لصاحب الدية الاقل من قيمته وفي الدرس باطل حقه
 في البيع ولو لم ينجأ الاقل من قيمته وفي الارش باطل حقه في الدفع ان قد فسخ البيع
 ممكن بان دفع بالجناية ثم بيع بالدين **قوله** وان ولدت صورة مسئلة اذا ولدت ثمة ما دون
 مد يوت به بيع ولدنا معها لاديه لانه الصنف الشرعي الثابت في الامم يسري الى الفرع
 كالكوك والرق والحرة فكذلك اينا واذا جنت جناية خطأ فلدت ولد يدفع اليه بالجناية دون
 الولد لانه يدفع بالجناية في ذمة المولى لان ذمتها فلا يسري الى ولدنا ولا يستحق نفسه بها
 بجناية الخطأ لا يكون اقول في الجناية العمد وهناك لا يسري الى الولد فكذلك اينا **قوله** فان قتل صورة
 مسئلة اذا عتق رجل فلانا اعتق عبده فقتل ذلك العبد ولو لم يرم خطا ظاهريا على العبد
 وعلى مولا له ان اذا لم يقطع قبل الدفع لانه ارجل يدعي موجب للجناية على العاقلة وهم مملوكون
قوله فان قال صورة مسئلة اذا قال عتق لزيد قتلته فاذن خطأ وانما عتق وقال زيد
 قتلته وانت عتق فالتول للعتيق لانه شكر القضا **قوله** فان قال صورة مسئلة اذا قال عتق
 لمولا قطع يد واخذت ماله وان حرة وقال كوك قتلته وانت عتق فالتول لها وعند
 محبة القول لذي الوطى والعتل القول له اتفاقا لانه المولى كوك وجوب الجناية على نفسه بسناد
 الفعل لا حالة المملوك متنافية الضمان والقول له كمان الوطى والعتل لانه قطع يد
 نفسه واخذ ماله سبب الضمان في الجناية لانه مملوك او مملوكه ولم يكن منكرا بسبب الضمان
 فالتول لها **قوله** فان صورة مسئلة اذا امر عبد بجور او حبس **قوله** فاقبل رجل فقتله عدا
 او طعن بجب الدية على عاقلة العبد ويرحمه على العبد لانه يرد العتق ولا يرجو على العتق الامر
 في الحال ولا بعد بلوغ لان العتق لا يؤخذ باقرار الاصل **قوله** فان كان صورة مسئلة اذا امر
 عبد بجور او قتل رجل فقتله خطأ ويجا طبع على القاتل دفع القاتل او بالدية لانه يؤخذ باقرار

او شجرة

ويرجع مولى المولى على الآخر بعد العتق باقل من قيمة المولى او مولى الدية لان قوله معتبر في حق نفسه
 فكذلك في الجناية القاتل صغير لان عدو خطأ وان كان كبير او اخذ باقراره بقتل ماله به
 الحق والعبد فان قتل صورة مسئلة اذا قتل عبد رجلين عتقوا وكل مقتول وبيان فعلى اهل الوطى
 كل واحد منهما يجر كونه ان شئ دفع نصفه الى كل اثنين وان شئ اخذها بدية واحدة لان
 القاتلين لو كانا خطابين يجرهما ان شئ دفع العبد لهما ارباعا وان شئ فدى بهيتين وذا
 عتق وليا في الاربع يسقط دية واحدة ويكون المولى خيرا ان شئ دفع نصف العبد وان شئ
 فدى بهيتين واحدة فان كان عتقوا لوليتين من الاربع في العمد يسقط القصاص كما انقطعت
 الاخرى الدية فيكون المولى خيرا ان شئ دفع نصف العبد وان شئ فداها بدية واحدة كافي الخطا في
قوله فان قتل صورة مسئلة اذا قتل عبد رجلا عدا او قتل خطأ فعلى احد وليي العمد خيرا المولى
 فداها بدية واحدة بقدر لاديه وليي العمد نصف بدية ولو لم يخطئ الدية الكاملة وان شئ فداها
 دفع العبد لهما بنصف عوليتي ثلثه لولي الخطأ وثلثه لكت وكذا لا يفسد بربعة ثلثه
 اربعة لولي الخطأ وربعة لاديه وليي العمد كت لهما ان النصف لولي الخطأ بلا ضارعة
 استوت منازعتها في النصف فينصف بينهما فحصل لولي الخطأ ثلثه اربعة ولت كت بربعة
 لان حق ولي الخطأ الكل وحق الساكت النصف فباخذ كل واحد منهما بحصته فيقتل كل واحد اذا
 قتل العبد رجلا خطأ وفقا عين رجل آخر واقتار المولى دفعه **قوله** فان قتل صورة مسئلة اذا قتل
 عبد لاثنتين باهما عدا فعلى احد ما يبطل حق الساكت في النفس والى من يكون عتقوا
 جميعا وقا لا يجر العاقبة ان شئ يدفع نصف نصيبه الى كل اثنين بقدر ربع الدية
 لانه نصيب كل واحد من العتق ليعتق كل واحد نصفه في ملك العتق لم يسقط فخير ان
 القصاص لما انقلب لاديه في مئة الخطأ فلا يجزئ في الخطأ فكذا ما هو في مئة الخطأ
قوله دية العبد لاديه في مئة احكام جناية الرقيق مئة في بناء احكام الجناية على الرقيق صورة
 مسئلة اذا كانت قيمة العبد عشرة آلاف واكثر بقية بعشرة آلاف لا عشرة وعقد بقية بقيمة
 بالغة ما بلغت كمان في الغصب لهما ان قيمة العمد مقدرة بعشرة آلاف وينقص منها ملك
 والعبد ظهارا لا خطا وارثه وتلك القيمة على عاقلة القاتل وعقد على العاقلة بناء على اهلها
قوله وما قد صور مسئلة قيمة العبد كدبه كخوفه لو قطع يد عتق خطا بغير صورة مسئلة كما لو قطع يد حرة
 خطا بغير بدية وان عتقت قيمة بدية العمد كدبه كخوفه لو قطع يد عتق خطا بغير صورة مسئلة العبد نصف عشر قيمة
 العبد كما يجزئ في نصف عشر الدية **قوله** فبطل صورة مسئلة اذا قطع يد عتق مولا
 فسر فان كان له وارث او سوى المولى القصاص اتفاقا لا اشتباها في القصاص لان العتق

مطالعہ اسلامیہ کتب خانہ

انه ان لم يكن يجب على من يشهد له الظن والنداء يجب على ذي اليد لنا انه اليهين حجة للرفع لا لاكتفاء
 ولله الاجتهاد باليهية ادا كلف بسخي بها النفس خرم وآذ على واحد غير اهل الحجة سقطت العتق
 عنهم لان اليهين يرم بالنداء عاوي **ق** فاعلم ان يكون صورة له انه لم يكن في الحجة فهو جلا ذكر اليهين على
 اهلها حتى يتم عليه لانه صرح عندهم عند شدة وبعونه فذكر اليهين على احد ثم قضى بالدية ولا
 ق له على العتق ويجوز والمائة والعهد لان اهل اليهين اهل العتق ويسقط تمام عتقها كما يكبر في كجب
 فيه العتق والدية لانه الظن ان تمام الحجة يفضل عنها وان لم يكن به اثر الضرب فلا شيء على اهل الحجة
 لانه لا يعوق الكبر **ق** وفي قبيل صورة له اذا وجد القليل على دية يسوقها رجل او يعودا او
 راكبا يكون الدية على عاقلة ذلك على اهل الحجة واذا اجتمع فيها استأجر والقائد وراكبو
 الدية على عاقبتهم لان اهل الحجة كما اذا وجد في درهم ولا يشترط ان يكونا ملكين لانه في مختلف
 الدار والفرق ان تدبر لدية درهم وان لا يكونا ملكين لها وتدر لدية لهما لهما وان لم يكن لهما
 فيها وان حوت دية بين قريتين وعليها قبيل يكون العتق والدية على اقربهما لما سباني **ق**
 فانه وجد صورة له اذا وجد قبيل في دار رجل يكون العتق على لانه الدار في دية والدية على عاقلة واذا وجد
 المشدود في الدار لدية لانه ابلد لا يغلج الجباب لدية كما لا ينبغي لا تخفى السفغة **ق** وعاقلة
 المورثة صورة له اذا وجد القليل في داره يدر على عاقلة لورثة وق لا توجب عليه شيء لهما
 انه المكاتب اذا وجد قبيل في داره يكون فاعل نفسه فيكون دية هدر فكلها لانه ان القليل
 وجري وارو وجد غيره قبيلها فانه يدر عاقلة فكلها **ق** والعق صورة له اذا كانت في الحجة
 اصحاب الحجة والمشتري والسكان فالت في اهل الحجة في لوم يكن الا واحد كز عليه اليهين حتى يتم
 فهو بغيره وما ود بيه على عاقلة وعند من الحقل مشتر كونه في العتق والدية لانه وجوب الدية والعق
 بوجود القليل بينهم والكل في ذلك سواء لهما ان اهل الحجة اصل المشتري وقيل والولاية والدية
 والرأي لاصل الاصل وان لم يبق واحد منهم في مشتري وقيل لان الولاية انتقلت اليه زال
 تقدم **ق** فانه وجد صورة له اذا وجد قبيل في دار مشتركة على التعاقف يكون العتق على قدر
 املاك كل على قدر املاك لانه صاحب القليل والكثير سواء في التقصير **ق** فاعلم ان صورة له اذا اشترى
 دارا وجد فيها قبيل قبل القبض يكون دية المقتول على عاقلة البايع وق لا على عاقلة المشتري
 لهما ان الحظ بالملك لا باليد ولذلك كانت الدية على عاقلة صاحب الدار ودية المودع وملك المشتري
 كانه الحظ باليد لا بالملك ولذلك كانت الدية على عاقلة صاحب الدار وقبض الدار مع خيارها
 يكون على عاقلة لانه اليد وق لا على عاقلة من يصير ملك له كما في هذه القصة **ق** وفي المثل صورة له
 اذا وجد قبيل في سفينة فالت على من فيها من استجار وملك احيى لانه المعتر في المقتول اليد وملك

كفى الدابة فان وجد في سجنه فاعلم انها اهلها انهم احق ان ينسب اليها من ان ينسب اليها من غيرهم
 يكون الف والدية على اهل اقرها اذا كانوا سمعوا الصوت منهم لانه الصوت يلاحظ فيجب حفظ الموضع
 على اهل الاقرب **ق** وفي سوي مملوك صورته اذا وجد القتل في سوي مملوك يوجب القتل على المالك
 على السكان وعندس عليهما ان ولاية التدبير يكون بالنسبة كما يكون بالملك لانه ان ملك
 الزم وقرارهم وهم فيكون ولاية التدبير لهم ولا غير مملوك وشرايهم ولا يملك ولا يملك
 لانه يحفظ الجنب احد يصير جانيا بالتقصير والدية على بيت المال لانه معد لما في سجنه من اهل
 السجن فلا يفتى وعندس القتل على اهل السجن لانه انهم سكان فيكون ولاية التدبير لهم فيكون
 عليهم والدية على اهل قتلهم لانه اهل السجن مفعولون ويسوان اهل النقرة فيلحق عليهم ما يلحق بقتل
 والدية على بيت المال لانه تنفع السجن جماعة المسلمين لانه وضع لئلا يفسدوا فيكون مؤتمن عليهم
قوله وفيهم صورته اذا اتفق قوم بالسبوق فجلوا على قتلهم يكون دية القتل على اهل الحلة لانه
 حفظ الحلة عليهم الا اذا ادعى ورثة القتل القتل على قوم غير اهل الحلة او على رجل معين منهم لان ذلك
 يقتضي برائة اهل الحلة والقتل ولا يثبت على اولئك القوم حتى يقتلوا البينة **قوله** وانه وجوبه
 اذا وجد القتل في قرية يسلم منها قرية يسلم بها الصوت منها يكون وصه دارا لان وجوب
 والدية لتقصير في حفظه بعد وجوب الحفظ ولم يجب حفظ ذلك الموضع بعد ما في العاصم فيصير جانيا
 برك الحفظ فاذا قتل في القرية فلا شيء على احد وعندس زور القتل والدية على اقرب
 القرى والارضين وانه كان لقول محبث على القرية في اقر بلقرى منهم اتفاقا لا العيار
 على محبث على القرية ان القرية ليس في بي واحد ولا في ملكه حتى يجب عليه الحفظ فيكون جانيا
 برك الحفظ وان كان النهر صغيرا يجب الشفعة في كل النهر على اهل بيته **قوله** وتختلف صورته
 اذا قال استخلف قتله زيد خلفا بانه ما قتله ولا عرف له قاتله لانه لما اقر بالقتل على زيد
 مستثنى غير المسلمين فيقيم سواه فيحلف عليه **قوله** وبطل صورته اذا وجد القتل في حلة وادعى اولاد
 على واحد معين من غير اهل الحلة فشرها بدارها على اهلها على اهلها على اهلها بالقتل لا يقبل شرها وشرها
 فيبقى القتل والدية على اهل الحلة كما كانت ولا يقبل لانه ان الولي بدعوى القتل على غير اهل الحلة
 خرجوا ان يكونوا افعالا لان الوكيل بالخصومة ائتمرا فيها والوصي اذا فوج من الوصاية فشرها بقتل
 شرها وانه فلهذا ان اهل الحلة بوجود القتل صاروا قاتلين ظاهرا فلا يقبل **قوله** ومن خرج صورته
 اذا جرح في قبيلة فقتل لانه اذا فوج صار صاحب فرس يضاف لقتل الجرح والا
 فلا وان وجد احد من قبيلة في بيت من اهل القرية عندس وعند محمد لا يجزئ لانه يقتل من قتل نفسه
 بجرحه قتل الا في فلا يضمن بالقتل لانه ان الظان ان لا يقبل نفسه بغير ذلك التواتر

بينهما سهمين ودرستة سهم ودر عشرة فصار كالجزء وبعث في النصف النصيب وحق النصف
والقطعة لان النصف ستة اسلعة او حرجل سهم ماله فقال له السمس في الاخرى اذا
او حرجل سهم ماله في سهم لورثة اذا لم يجاوز السمس فان جاوز فلا السمس في لو كان
الموصي زوجة وابنا يعطى له الثمن ولو كان اربعة واخا يعطى له السمس في الاخرى سهمين
اذا لم يجاوز الثلث لهما ان يسم سهم نصيب هذا الورثة وحمل الوصية الثلث فيعطى له الثلث
ان السمس نصيب هذا الورثة كما قدم ويقال للسمن انما يعطى اقل منها وفي اخره في
سهم الورثة فان كان زائدا على السمس لا يفيض فلان كان ناقصا عنه يراى ولا السمس فان قال
صورة له اذا قال سمس الى زير ثم قال ثلث ماله واجازت الورثة فله الثلث لان الثلث
يقسم السمس واذا قال سمس الى له فله سمس واحد لان المعرفة اذا عيت معرفة كانت
ان يثبته عين الاول ان الفكرة اذا عيت فله سمس واحد وعرفه كان الثلث عين الاول ان يثبث
در اربعة صورة له اذا او حرجل سهم ثلثه در اربعة او ثلثه ثلثه اغنام بعينها فله ثلثها و
الباقي يخرج من ثلث جميع الماله فيخرج بقية من اربعة او ثلثه وبعث في الثلث الباقي لان
الموصي له شريك الوارث فله الثلث على الشريك ويبقى ما يبقى على الشريك لانه كذا كذا كان
الحق على السمس وان كان احد حقيقين فقد ماله الاخر بعينه المالك الا في حقهما لو كانت
في تركه هبة بين وصيته فاذا ملك بعض تركه بعينه المالك لا الوصية لئلا يدين فيخرج
المالك الا الارث لغيره لا الوصية لمقدرة وان او حرجل سهم ثلثه من اربعة او حرجل سهم
رقيقة او دودة فله الثلث وان الباقي يخرج من ثلث فله السمس في الثلث الباقي كما قال زفر لان
الاخا سمس ثلثه لا يجمع **وهو** ماله صورة له ثلثه اذا او حرجل سهم وربع من ثلث الباقي
ووقع الثلث الموصي له وان لم يخرج من العيين يوقد ثلث العيين لان العيين مائة على الدين و
ثلث ما يحصل من الدين في يستوي الا لانه الموصي له شريك الوارث واذا او حرجل سهم ماله
لم يجوز له الوصية ولم لا يجوز فله الثلث كله لم يجوز لانه لا يراى في الحقوق كما لو اوصى لزير
وجداران وان قال ماله بينهما يكون نصف الثلث لانه يكون بعينه النصيب **وهو** ثلث
صورة له اذا او حرجل سهم ماله ولاما له فله الثلث ما ملكه عند الموت لان
الوصية تحت الميراث **وهو** وشاة صورة له ثلثه اذا قال له من ماله والغم لم يعط له قيمه
شاة لان باضا فله الماله علم ان مراد مائة ان شاء او ايتها يوجد في مطلق الماله
ولو قال شاة من غنمي والغم لم يعط الوصية لانه باضا فله الا الغنم علم ان مراده على الشاة
حيث جعلها جزء من الغنم ولم يوجد فيعطى **وهو** وثلث ماله صورة له اذا او حرجل سهم ماله

مطلوب
اذا او حرجل سهم ماله فله الثلث ما ملكه عند الموت

لامهات اولاد وبن ثلث وللفقراء او لم يكن بقية الثلث بينهما اخا سمس ثلثه او سهمين
ونصف سهم لامهات اولاد وبن ثلثه سمس سهمين للفقراء وسهمين لم يكن وثلثه سهم
لامهات اولاد وبن ثلثه ذكر الفقراء لم يكن بقية الثلث واولي الجمع في الميراث ان كان ثلثه سهمين
الجمع على الاطلاق بين اولاد وبن ثلثه احتمال الكل كما في الميراث لهما فيجمع من كل قريب واحد و
اقرباه اولاد وبن ثلثه واذا او حرجل سهم ماله لزير وللفقراء ينصف بين زير والفقراء وعند
ثلث سهم لزير وسهم للفقراء وبما هو صورة له او اربعة مائة زير وثلثه سهمين زير
والفقراء وبن ثلثه واخرى لم يورث ثلثه قد اشتركت معهما فيما اوصيت لهما يكون له
ثلث كل مائة فيصير لكل واحد منهم ثلث مائة لان الشريك يقضي له مائة ولهذا حمل قوله ثلثا لهم
شركا على الشريك على مائة وان او حرجل سهم ماله لزير وبن ثلثه سهمين ثلثه سهمين
معهما فيما اوصيت لهما فيكون لهما نصف لكل منهما ثلث مائة لان الشريك يقضي له مائة ولهذا حمل قوله ثلثا لهم
قال له علي دين فصدقه بصدق الثلث ماله دين صورة له وصيته مائة فان او حرجل سهم
ذلك لآخر ثلث ماله يوزن ثلث الماله للموصي له وثلثه للورثة فيقال للموصي له صدق فله قوله
بالدين فيما شئت فان قال الموصي له الدين مائة يعطى للمقر له بالدين ثلث مائة مما في يده
فان فضل ثلثه يبقى له والا فلا ويقال للورثة صدق فله المقر له بالدين فيما شئت فان قال للورثة
الدين ثلثا لم يعطوا المقر له بالدين ثلثي ذلك مما في يدهم فان فضل ثلثه يبقى لهم والا فلا
يخلف كل واحد على العلم في دعوى الزيادة **وهو** ويبقى صورة له ثلثه اذا او حرجل سهم و
وارث يكون نصف الوصية للورثة لانه اهل لها ولهذا يصح باجادة الورثة فيحصل من اهلها
وهو وثلثه ثلثه صورة له اذا قال وصيته لفلان بهذا الثوب لفلان بهذا الثوب
الوسط ولفلان بهذا الثوب لرد في ثلث ثوب لا يورثها هو فقال الوارث لكل ماله فله الثلث
يعطى الوصية لكل لانه جعل مستحقا بالثوبين يمنع من العطاء اذا او حرجل سهم لفلان لفلان
الا ان يسم الوارث ما بقي فله ثلثه بغير ثوب لانه لا حق له في اربعة ثوبين وصاحب
الورثة ثلثه اربعة لانه لا حق له في اربعة ثوبين وصاحب الوسط ثلث كل واحد منهما لان هبة
في اربعة ثوبين ان كان اهلها لفلان وبن ثلثه مائة او حرجل سهم ماله في اربعة ثوبين
فيعلق حقه هبة بهذا يكون وارثا بينهما فيما قد منهما وبسبب صورة له اذا او حرجل سهم
معتين في وارث مشترك يسم الارثان في ثوب البيت في نصيب الموصي لبيت واثا في نصيب
الاخر يعطى ذراع البيت وعند محمد ان وقع في نصيب الموصي لبيت نصف البيت وان وقع في نصيب
الاخر يعطى المثل نصيب بيت فان كان الارث مائة ذراع وبيت عشرة ذراع نصيب الموصي مائة ذراع

والورثة عشر في سهم سهم للموصي له وتسعة اسهم للورثة وقيل لا يسهم على سهم سهم للموصي
واربعة لهم ولو كان مكان الوصية الاثران بيت معين يكون محلهما في ذلك الفرق لا على
هذه الرواية ان الاثران بملك الغير صحيح حتى لو اقر بملك الغير لا يقر بملكه يوم التسليم المتقرر
والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكه لا يوم التسليم بل يوم موته **فان** لم يملكه يوم موته او اذا
بالف موجب من مال الغير لا في ما جاز الوصية صاحب المال بعد موت الموصي فله الانتفاع بالتسليم
كما ان التبرع بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث والوارث والفقير واجازت الورثة
بعد موته ليس الانتفاع بالتسليم لان الوصية بها صادفت ملك الموصي فصارت اجازة
استقاطا حقة والاستقاط يتم بنفسه وان اجاز الورثة تبرع الموصي في مرضه فله ان يملك بعد
موته وعند مالك ليس بملك له انهم بطلوا حقهم في بطل ولا يعود لثباته ليس للورثة
التصرف في مال حال حياته فلا يكون لهم الاجازة حال حيوة **فان** في صورة ثلثة او اقل
الابناء تركه ابهما فتراهما انما اباه او وصي ثلث ماله يعطى الميراث مافي يورده وعند
زفر يعطى نصف ما في يده لانه يورثه ان حقه وصي البقية له سواء لثا انه ترك ثلث كل تركه ثلثا
فخصص اقر في يدي ونصفه في يد اخيه فصحة اقراده في حق اخيه وان اقر به من له على بيت
يعطيه جميع في يده ان كان له من سبقه فاما في يده لان الميراث له من مقدم على الورثة بملك
موصي لانه تركه الورثة وليس يخدم على الورثة **فان** في صورة ثلثة او اقل تركه موصي بها
بعد موت الموصي قبل قبول القسمة بملك الموصي لانه في جاز الثلث والناقص لاه
على الورثة الثلث وقيل لا يستويان كما اذا اوصى رجل ستمائة جارية بثلثمائة فترك ولدا
بواحدة ثمانية فصارت ثلث وقيل لا يستويان الف ومائتين ثلث مال اربعة مائة يعطى للموصي له
جميع جارية ثلث ولدا وقيل لا ثلث كل واحد منهما ثلث الوصية وقعت عليها جميعا فلا يخل
احدهما على الآخر لان الام اصل والولد فرع في الوصية والبيع لا يراعى الاصل والفرع في قبول قبل
القسمة او لا قبل موت الموصي لا يدخل في الوصية فيكون موقوف للورثة وليس كذلك لو لم يكن في بيع ما ذكر
باب العتق في المرحض اورد في الوصايا لانه من اوصاها **فان** العتق صورة ثلثة او اقل
تصرف تصرفا يكون حكمه في حال حياته فان كان قبيحا وقت التصرف ينفذ في كل حال وان كان
مريضاً فان كان فيه من التبرع كالاعتاق ولهبة والكفلة والحيابة يكون وصية حكما ولا
ينفذ في كل حال كالاقارب ابي والابن والابن والابن وان تصرفا تصرفا يكون حكمه الموت ينفذ
في كل حال سواء كان صحيحا او مريضا كالتبرع بالوصية **فان** في صورة ثلثة او اقل
الميراث عبد ابيته الفان يوصي بالحيابة الفان عتق عبد آخر فبقيت الف فصار السبعة الفان

ولامال لسواهما يصر لالف الثلث الى الحيابة فبما خدم له الحيابة العبد يسبع بالف ويسعى العبد
المعتق في كل قيمة نقضا للعتق مع فان عتق عبد ابيته الف فباع عبد ابيته الفان بالف
ولامال لسواهما ينصف لالف الثلث بينهما فيعتق نصف العبد بلا سعاية وسعي في نصف قيمة وثالث
من الحيابة العبد يسبع بالف وثمانية وقيل لا يصر في الثلث لانه عتق تقدم او نأق فبما خدم له
الحيابة العبد يسبع بالف فيه ويبقى العبد بلا سعاية في المستلين لهما ان العتق اقر في الحيابة
لانه لا يخل الفسخ بعد الوقوع فالاقوى يرفع الادلة لان الحيابة اقر في وجه من العتق لانها
معاهدة بصيغة وتبرع بمعنا والاعتاق تبرع بها فتقدم ان قدم والالتاب في حكمها وتبرع
فان في حقه صورة ثلثة او اقل يصر عبد ابيته الفان بالف وبذلك ذلك لا يفسد ثلثا
كل اربعة الف ولامال له مائة الف العبد ثلثه ينصف لالف الثلث بين من له الحيابة لا تسواهما
فما احتسب من الحيابة الا كالمسألة فياخذ العبد ثمانية فقسط من الحيابة الثلثة ثمانية فان
خمس وبما في العبد سبعة وخمسة وسقط عليه عتق مائة وخمسون ويسعى سبعة وخمسين
ونفذ الوصايا في الوصية الورثة الفان واستقام الثلث الثلثان وقيل لا يصر الثلث
حتى يقع العتق بلا سعاية وبما في كل واحد من الحيابة العبد **فان** في حيابة صورة ثلثة
او اقل يصر عبد ابيته الف فباع عبد ابيته الفان بالف وبذلك ذلك لا يفسد ثلثا فاعتق عبد
ثالث ففصل ثلث وصايا كل واحد الف ولامال سوى مائة ينصف العتق والحيابة لتقدم
عليها في الحيابة سلم لها لتقدم على العتق **فان** ما احتسب العتق الاول ينصف بين
العتق الاول والثاني لانها جرت على فقسط كل واحد من العتقين مائة وخمسين ويسعى
في سبعة وخمسين وسقط من الحيابة ثمانية وبما في العبد ثمانية فنفذ الوصايا
في الالف في الورثة الفان فاستقام الثلث الثلثان وقيل لا يصر في الثلث لانه عتق ينفذ
نصف كل من العتقين بلا سعاية وسعي نصف قيمة وبما في الحيابة العبد بالف
فان ووصية صورة ثلثة او اقل بان شرع هذه المائة عبد يعتق عنه فذلك ماله بطل
الوصية وقيل لا يعتق عنه بما بقي قياسا على ما ان الموصي به عبد يشرى بمائة وعشرين
بما دونها غير ذلك فلا يصر واليه خلاف في لان زيارة البيت لا يكتف **فان** بطل صورة ثلثة
او اقل يصر عبد فبني العبد ثمانية ففصل قبل الموت وبعد موت دفع بجنابة بطل الوصية
لان الدفع بطل الملك فيبطل الوصية كما لو دفع دين وسعى بالدين وان فدى الوارث لا يطل
الوصية بالعتق لان العبد طهر بجنابة بالفا فصار كانه لم يكن فجب **فان** في صورة ثلثة
او اقل لا يصر ثلث ماله وترك عبدا او عتق موصي له عتقه في حقه والوارث في مرضه صدق الوارث

لان الموصى له يدعى استحقاق ثلث ماله سوى العبد والوارث منكروا الثلث لانه ثلث لان
العقود مقدم على الوصايا الا ان يفضل على قيمة العبد شي من الثلث او يهر من عدا دعواه
قوله فان ادعى صورة ثلثه اذ اقل عبد للوارث اعتقته ابوك في الحق وقال في حقك
الفدين وصدرهما الوارث ولا مال له سوى العبد فالدين اهل فيسعي العبد قيمة له الزم
وقال لا يعتق ولا يسعي لكان الدين والعقود مظهر لمعاني الحق بصديق الوارث في كلام واحد
والعقود في الحق لا يوجب السعاية لانه الاقرار بالدين اقوى من الاقرار بالعقود لان الدين يعقده
من كل مال في جميع الاحوال والعقود في المرض يعبر عن الثلث فالاقوى بدفع الماله والعقود بعد
الوقوع لا يحتمل الانتفاض فينقض بغير جبره **باب الوصية للاثار**
لما فرغ من بيان الوصايا على العموم شرع في بيان حكم الوصايا على الخصوص **قوله** جازر صورة ثلثه اذا
ليجوز يكون الوصية لافضل مخصوص قياسا على الشفعة وقال لا لم يكن ثلثه لان جازر اهل
يحلته ويحكمهم بثلثه واذا اوصى لاصهاره يدخل تحت الوصية فكان ماله يوم موته و
ولا غنا به يكون الزوج ذات رحم محرم منه اذا تولى في شكوة او معتدة من طلاق رجعي لا باين
قوله واهل صورته ثلثه اذا اوصى لاهل فلان ثلث يكون الوصية لزوجته فاقعة وقال لا لكل
من في عياله لانه ان ذلك يطلق على من كان في عياله قال انه تعالى فخرج من عياله السلام واتوا
بأهلك اجمعين لانه غالب الاستعمال في الزوجة قال انه تعالى فخرج من عياله عليه السلام وسار ما به
قوله والصوره ثلثه اذا اوصى لان زيدا يكون الوصية للقبيلة لانه نسبها لان الاول ثلثه ففضل
فيه كل من نسب اليه زيدا من جهة الاب لا اقصا بانه في الكلام فيكون الاقرب والابعد والذكر و
الانثى وسلم والها نسوا لان اللفظ يتناول الكل الاولاد البنات والافراد والاهل من قرابة ام زيدا
لانهم يسبون له عزرك **قوله** واقارب صورته اذا اوصى لاقارب شرط جواز ان يكون له
ذات رحم محرم منه وقال لا ارحم فيهما ان القريب يتناول غير محرم لانه القريب المطلق بمنزلة
الكاظم فانين عنه لو كان واحدا حتى نصف الثلث وقال لا حتى الكل لانه ان الواهب جملته
الا فيسحق ما يسحق الاقارب لانه الواهب من جميع فلا حتى ياتي بجميع اقارب يستور
الاقرب والابعد فيكون الوصية لكل من نسب اليه بانه في الاسلام لم ايسلم على الاختلاف في ظاهر
المتأول فيها اذا اوصى لاهل لاقارب فم شرط الاسلام صرفه الاولاد على لاله الاولاد على طالب
فم اكتفى بادر اك الاسلام صرفه الاولاد على طالب فيفضل فيه الاولاد على جعفر الاولاد على طالب
بالانفاق لانه لم يدر الاسلام لهما ان القرابة في القرابة لانه الوصية اهل لثلاث وفي لثلاث
يعبر الاقرب فالاقرب فكل ان خمسة لان الاختلاف لا يخالف لاخت في الاحكام وما سورت في

الولاد لان قرابة الولاد يعبر الاقارب ولو قال لذي قرابة او نسب لم يشترط ان يكون منين حتى
الواحد الكل **قوله** وان كان له عتق هذا التوزيع للاصل المذكور صورة ثلثه اذا اوصى لاقارب وله
عتق وان لا يكون الوصية للعتق لانه قياس على الاقارب لان الابعد يرضى الوصية
مع وجود الاقرب وان لم يكن عتق وخالا ان فلتع نصف ما اوصى وللمن النصف وقال لا
ينشأ على ما قرأنا لانه ان للعلم النصف لانه الواجب حتى النصف للكل فياخذ ان النصف لانه
لانها اقرب بعده وان كان له عتق وعتق الوصية لهما على التسوية واستولى في القرابة **قوله** وفي
ولاد زيدا صورة الثلثه اذا اوصى لولد زيدا ينصف الثلث بين الذكر والانثى على السوية لان الولد لهما
ويقتضى التفضيل وان اوصى لورثته يكون بينهما تذكرا مثل حظ الانثيين لان الارث يقتضى التفضيل
قوله وفي قيام صورة الثلثه اذا اوصى بثلث لاهل من زيدا وهو قبيلة او عياله او
لرعايتهم او لاهلهم يكون للفقراء والغنيان ان كانا مالدون المائة والالف للفقراء والمائة
لان اهل الوصية ان حصوا يكون الوصية عليهم منهم وان يكون عليهم فانه تشارك في التصدق
ومصارفها الفقراء وان اوصى للفقراء فاقعة يصح سواء كانوا اهل الوصية او لا لانها تمليك من
الله تعالى وان اوصى لاهلها فان كانوا اهل الوصية فاقعة لانه تمليك منهم وان اوصى لاهلها
التمليك فيجب لهم بالاجوز **قوله** وفي بني فلان صورة ثلثه اذا اوصى لبني فلان ولا يبنوا يكون
الوصية لاهل السواء وعدم وس لا يكون لبنا وان كانت الاناث مفردة لانه لهن النصف في كل واحدة
الا حقوق بنات والافاق في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء فبنات البنات لا بأس لانه
البنين جمع الابن والابن لابنته والبنات فلات بنات والبنات بنات في بقوم الابل على خلاف هذا
قوله وبطلت صورة ثلثه اذا اوصى بثلث ماله لولد زيدا ولم يولد له ماله اعقوده ومولا اعقده بطل
الوصية لانه مولا يتناول الغنيين ويسر لاهلهم قرينه برجل عليه **باب الوصية لما فرغ**
من بيان الوصية بالوجود شرع في بيان الوصية بالمعدوم **قوله** بطلت صورة ثلثه بطلت الوصية بغير
عبد وكسني واره قياسا على عتقك لانه لا يبرأ من الوصية في الموصى له الموصى كما يستوفى الوصية
عليه منافع الوصية على ملك الوافق موقت وموثر اقياسا على العارية ويسر لاهلهم لم يخدمه **قوله** بطلت
الوصية من الثلث والا خدم الوارثه يدين والموصى له بما تحققت الثلث والكنش بين وازمات الوصية
في حيوة الموصى بطل الوصية لانها تمليك بعد الموت **قوله** وبطلت صورة ثلثه اذا اوصى لاهلها بثلث
بنات الوصية يكون لاهلها بثلث وعنف موصى لانه اهلها مملوكة لم ينسقل الوارثه قياسا على
الاعيان انما المانع التي كدرت بموت الموصى له لا يكون ملكا له **قوله** وبطلت صورة ثلثه اذا
اوصى لاهلها بثلثه بطلت الوصية لموجوده وقت الموت وهذا وان ضم اليها ابنا بنتا وان

مستقبل ما عاش وانما اوصى بعتة بستانه فله الموهودة وعرضت بحدث مرة بعد اخرى سودا فتم
الربها ابدا اولها بالعرف وان اوصى بعتة اثنان واولادها والبائنا فله الموهودة لان
استحقاقها بسائر العهود يقع تبعا ويخلع قصد ابي حتى بالوصية لا ما يحدث سواء ضم اليها
ابدا اولها لان الولد المهدوم لا يستحق بسائر العهود فكذا بالوصية فالحال ان سئل الكاتب
ثلاثة احدثا ما يقع على الموهود والمهدوم ذكر الابد والاكال الوصية بالحدثة والتسعة والعتقة
والثاني ما يقع على الموهود لا على المهدوم ذكر الابد والاكال الوصية بالولد في الظاهر والعتقة على الظاهر
والثالث ما يقع عليها لان ذكر الابد والاكال الوصية بالولد في الظاهر والعتقة على الظاهر
لما فرغ من بناء وصية مسلم شرع في بيان وصية الذمي صورة مسئلة اذا جعل ذمي دارا بعتة
او كيسة في حقة يوشق قبا على وقف مسلم فان قيل البعتة في حقهم كالمسح في حقنا فلا يؤثر
مسح ذميتي لان لا يؤثر كذلك قيل ان الملك الباقي يزول في مسجد لا عنها لانها لا يكون حرة عن
حقوق الناس فيكون فيها ويرثون وانما اوصى ان يجعل دارا احدثا فان كان له قوم معينين
جازت من الثلث بطريق التملك منهم وان كان غير معينين جازت بطريق القرينة لانه وصية بالقرينة
عند اهل الذمة وقا لا يجوز لانه وصية بالمعصية عند اهل الاسلام وان اوصى حرة مستأجرة لا ورث
في الاسلام بطل ما لم يسم او ذمي بعتة لانه حق الورثة يخرج عن **باب الوصية** لما فرغ من بيان
الموصي لم شرع في بيان احكام موصي اليه **وهو** وادعى صورة مسئلة اذا اوصى الى زوج قبل البتة
في حضرة فان رد في حضرة برته والابن وصيا كما كان كما اذا عزل الوكيل نفسه في غيبة الموكل
وان لم يقبل ولم يرد في حضرة مات موصي يكون خيرا بين القبول والرد فان باع شيئا من تركته بغير
الوصاية لانه دليل القبول وقوله وان جعل في غير موقفه ظاهرا ولمن تامل صادق وذكر الوصي
وان مات موصي ولم يقبل الوصية ولم يرد في حضرة فقال بعد وفاته لا قبل ثم قبل بغير ما لم يرد
القاضي حين لا قبل وعند زفر لا يجوز قياس الرد في الغيبة على الرد في الحضرة لانه ان في
بطلانها بالرد ضررا بالتمت فلا يبطل الا اذا تأكد بقبض القاضي واذا اوصى الى عبد
كما فرأوا في سبق بره القاضي لانه الرقيق والذمي عديم الولاية والفاقد منهم الجانية **وهو**
والعبد نفسه صورة مسئلة اذا اوصى الى عبد نفسه صح ان الورثة كلهم صفارا او صفارا ووكبا
وقا لا لا يجمع في الوصيتين وان كان كلهم كبارا لا يجمع اتفاقا وان اوصى الى مكاتب نفسه وكاتب
غيره يجوز اتفاقا لانه اثبات الولاية للمملوك على المالك فليس شرعا فلا يجوز له ان يستغنى
لم يكن لغيره والصفار وان كانوا اطفالا كما ليس لهم ولاية المنع عن التقرب فلا منافاة بينهما
من اوصى الى غيره عن القيام بالوصية ضم القاضي اليه بغيره رعاية لحق الموصي والورثة **وهو**

والابن صورة مسئلة اهدا الوصيين لا ينفرد بالتصرف قياسا على الوكيلين الا ان موصع
الاستثنى وعندس بغيره قياسا عليها وهي لا يحتاج الى الرأى فلا يجوز القياس عليها
وهو ووصي الوصي صورة مسئلة اذا اوصى الوصي لا آفة في ماله او في مال موصيه يكون وصيا في
تركه الميت الا انه ان الوصي رضي براه لا يراه بغيره فلا يكون وصيا في حقة ولان الوكيل له
اوصى لا آفة لا يكون وصيا في مال الموكل فكذا ان الوصي تصرف بولاية منتقلة اليه الوكيل
بولاية قائمة في الموكل **وهو** وقسم الوصي صورة مسئلة قسم الوصي مع الموصي في الورثة الغيب
او الصغار يصح لانه الوصي خليفة الميت في بره بالعبث بره عليه به فيكون خليفة لهم
لان من كان خليفة لا احد يكون خليفة لم يقوم مقامه فيقتضيه قسمه عليهم في الوصية الغائب
فقد مكنت في يد الوصي ليس له ان يشارك الموصي له ولا قسم الوصي مع الورثة في الموصي له
الغائب في لو مكنت المقتضى في يد القاضي او امينة لا يكون له على القاضي او على الورثة سبيل
لاني القبيح لانه ما دله فيها كما يبيع فلا يجوز بيع مال الغائب لانه منعه في بيع وقوله فان
تأسمهم في الوصية كحجة بثلث ما بقي في يده او يد من يبيع **وهو** وضع طهارة يجوز للوصي
ان يبيع عبدا من الزكاة لقضاء الدين بعينه عينا لميت لانه حق الغنا وبعث في مال الزكاة
لا بصورتها والبيع لا يبطل اياها لانه لغوات لا خلف وهو **وهو** ضمن صورة مسئلة اذا اوصى
ببيع عبده والتصدق بمئة على مكاتبه مائة الوصي وقبض الثمن فملك في يده فاشق
العبد في يد المشتري ومن الثمن المشتري يرجع في مال الميت قياسا على الوكيل كما يرجع صورة
مسئلة اذا اشترى الزكاة فاحصا للطفل فباع الوصية وقبض الثمن وملك في يده واشق
العبد ومن الثمن المشتري يرجع في مال الطفل قياسا على الوكيل ويرجع الطفل كحقة على الورثة
لان اتفاق القسم باسحقاق ما احاط به **وهو** ولا يبيع صورة مسئلة لا يجوز للوصي بيع مال الطفل
من الابن والشرى منه بالغين الفاحش لان ولاية نظرية ولا تطرق في ذلك وليرجع مال
نفسه من الطفل وشرى ماله لنفسه اذا كان خيرا للطفل بان اشترى بكثر من قيمته او باع باقل من
قيمه لانه الاب لو قدر شفقة وكما لولاية بغير شخصين فيبصر بانعا وشرا فكذا ما يقوم
مقامه وقا لا لا يجوز له ذلك كمال قياسا على الوكيل وله دفع ماله مضاربة وبضاعة و
قبول امواله على الا قدر وقوله ولا يقرض معاد **وهو** ويبع صورة مسئلة اذا كان كل
الورثة كبارا غيبا فلو وصي ببيع كل الزكاة الا العقار وان كان كبارا حضورا فليس له
بيع شي من الزكاة وان كان صفارا فله بيع الكل لقيام الوصي مقام الموصي وان كان كبارا
وصفارا وكما تبطل كبا رهاض اقبل ببيع صفولهم وعقارهم وقالا ان كان كبارا حضورا

فليس ان يبيع بغيرهم وان كان غيبا فله بيع المنقول من نصيبهم بالبيع وان كان في الزكوة بين
او وصية من الراحم او من الدنانير ولا وراهم ولا دنانير في الزكوة فالورثة كبا وعضو من وصي بيع
كل الزكوة وقال ليس له ذلك الا في قدر الدين والوصية لهما ان البيع لاجلها فلا يجوز الا
بقدرها له ان كل جزء من الزكوة مستوفى لملكه حتى لو ملك شي من الزكوة بحجبها الدين وتنفيذ
الوصية من الباقي فيكون له وللاية بيع الكل **ولو** في صورة ثلثة اذا شهد الوصي لورث صغير من مال
هبت لا يقبل اتفاقا لانها خصا له كما لو شهد المودع بملك الوديع قبل الدفع لا المودع
وان شهد الوصي بغير مال من الزكوة لا يقبل وقال لا يقبل لهما انهما اجنبيتا عن المشرع وروى ابي
لها ولاية القرف في الزكوة اذا كانت الورثة كبا وان كانت شرها دمرها عارية غير الهمة فيقبل
له ان اذا قضى للورث الكبير ثم غاب قبل القبض يكون القبض لحفظها لهما لان كثر فلا يكون شرها
عارية عنها فلا يقبل ان شهد له في غير الزكوة يقبل اتفاقا **ولو** كشهادة رجلين في صورة ثلثة اذا
شهدا لغيري بدين الف على ميت الآف والاخر للاول بدين الف على ميت يقبل شهادة الغريقين
وعندس لا يقبل والخلاف فيها معا وان شهد الآف بدين الف فقبلت شهادة ثم ادعى
الآف بعد ذلك بدين الف على ميت فشهد الاول يقبل اتفاقا لانه الدين تنقل الزمة
الى الزكوة بالثبوت اجها ولهذا لا يغير ملكا للورث اذا كانت مستوفى بالدين فيغير مال مشهودا
بينهما حتى لو قبض كل واحد يقين شي من الزكوة بدينه يشترك الغريق الآف به فيصير بهما
فلا يقبل لهما ان الدين لا ينتقل الى الزكوة بالموت ولهذا ان الزكوة اذا ملكت لا يسقط الدين
فيكون كل فريق شرا بالدين والذمة ولا شركة في ذلك ولهذا لو تبرع اجنبية بعتقا اهما
لا يشتركا لآف فيه فلا يبرئ هذا النفس فيقبل **ولو** خلاف شهادة صورة المسئلة او شهد
كل فريق للآف بوصية الف او شهد الغريق بدينه عين الآف والآف للاول ثلثة ماله لا يقبل شهادة
الغريقين لان امال المشهود به يغير شركا وان شهد الغريق بوصيته عين خرج يقبل لان
مال المشهود به لا يغير شركا **سنة** لما فرغ من بيع احكام من آتوا هذه من عن
بيع احكام من آتوا **ولو** هو صورة ثلثة يحكم بالخسنة في الارث فان كان بول من جبال الرجال
فهو كروا كان بول من جبال آتوا فهو له لقوله عليه السلام يرث خمسة من حيث بول وانما بول
منها يحكم بالحق لانه السبق دليل الزحمان وان استويا في السبق يقول التوجع لا علم بذلك
لقوله تعالى ولا تفتك بيسر لك به عمل وقال لا يفتك بكثرهما بولا لان الاكثر دليل الاصل
والاخرى خفي زائد لانه ذلك قد يكون ناشئا من كبر فيسحق الشبهة وان استويا في الكثرة
توقفا اتفاقا لعدم ترجيح فادخله وظهر ما را آتوا ثلث فثوب وان لم يظهر او تعارضت كانت

مشكلا حاله ولات فربما حرم توقيعه احتمال المحرم وكره له جعل ختمه لاحتمال انه في الزكوة
ان ذكر وبتناع له لمة تحتة لجواز نظرها الى عورته فان لم يكن له مال شر من بيت امال لانه
معد لمصلحة المسلمين فاذا اختلفت باعه ورد ثمنها في بيت امال لوقوع الاحتفال او تزوج
امراة تحتة لانه ان كان ذكر اصح النكاح وان كان انثى فخطب لمجمل خف لم يفرق بينهما الاحتمال
جواز النكاح بينهما فان مات قبل ظهور حاله لا يفسد الزمان وانثى لانه هل الفصل لم يثبت
بين الرجال وانثى فثوب لاحتمال المحرم وتتمتع الفحل ولا يشترى له جارية بفسد لانه
لو كان له جارية مملوكة تزول بموته غير ملكه فاذا زال ملكه فبالطريق الآف ان لا يملك ولا يحفر
مرايقا غسلت ميت لاحتمال انه ذكر وانثى ونوبت بحجة قبره لانه ان كان انثى اقيم واجهته وان
كان ذكر لا يضره السجدة ويصنع رجل يقرب الامم ثم هو ثمرة اذا حصل عليهم قيام على حال
الحياة او يكون جنازة امرأة ابعد من غيرها الرجال فان ترك صورة ثلثة او ترك ابنا معروفا
وولادته يقسم امال بينهما على ثلثة اقسام للثمن سهم ولابن سهمان وغلة الشجر يكون له نصف
ميراث ابيه ونصف ميراث بنت والباقي لابن المودع واختلف ابو يوسف ومحمد في خروج قول
الشجر فيكون ثلثة من سبعة عيوس وخمس اثنى عشر عند محمد لانه انثى لو كان انثى يستحق
الثلث ولو كان ذكر يستحق النصف فاذا كان مشكلا يعطى النصف لهما كما يكون له النصف
النصف والنصف الثلث والباقي للابنة المودع واقل خروج النصف والنصف والنصف الثلث
وثلثة نصف اثنى عشر فنصف نصف ثلث ونصف ثلثة اثنان فصا حصة فملى والباقي ستة ارباع
لا بد من انثى يستحق نصف امال عند الافراد لو كان لانه وكل امال لو كان ذكرا او اذ كان
مشكلا يعطى له نصف ميراثهما فيكون ثلثة الارباع والابن يستحق كل امال والكل اربعة ارباع
فقد اختلفا في قسم بينهما على قدر حقيقتها فيصير ميراث ستة فيجعل كل ربع سهمها كاملا **مسألة**
سنة كتابه الاخر صورة ثلثة كتابه الاخر صورة اشارة كابي في الوصية والنكاح
والطلاق والعاق والبيع والسرى فالقصاص لانه اشارة القادر صار بيان في قوله
الشهر بكذا الميراث واشارة العا جز اوله وكذا به من ثلثة خطبة من ذني وكذا به الاخر
او تعذر الوصول الى النطق للآفة المانعة ولا يقدم احد على الآف الا في الحديث لو كان
الاخر قد وقفا لا يجد القاذف لانه في طلبه يترتب فلا يعجز في حق الله تعالى فاذا عرفت
هذا فالكفاية على ثلثة اوجه الاول ان يكون مستبنا مرسوما كالكتابة على الكاغرو
التوقيع وذكر حجة من الاخر من نطق اثنان ان لا يكون مستبنا مرسوما كالكتابة
على الماء والهواء فلا يثبت الحكم كما لا يثبت به كلام من يفهمه واثالث ان لا يكون مرسوم

10